E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/36
20 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ١٩٩٨

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الفرع الأول		
الدورة العادية الأولى		
أولا - المسائل التنظيمية	١ - ٣٧	٨
ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات	٣٨ - ٥٦	١٦
ثالثا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها	٥٧ - ٨١	٢١
رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١	٨٢ - ١٠٨	٢٩
خامسا - أطر التعاون القطري ومسائل متصلة	١٠٩ - ١٧٩	٣٥
سادسا- تعبئة الموارد	١٨٠ - ٢١١	٤٩
سابعا - مسائل أخرى	٢١٢ - ٢٤٧	٦٢
ثامنا - الاجتماع المشترك للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف	٢٤٨ - ٢٨٣	٦٨

050399 030399 99-00774

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
المقررات المتخذة		
الرقم		
١/٩٨ تضييق بؤرة تركيز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		٣٣
٢/٩٨ استعراض الآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير أساسية فيما يتعلق بالسياسة العامة		٥٣
٣/٩٨ استراتيجية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		٥٩
٤/٩٨ نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨		٧٦
الفرع الثاني		
الدورة العادية الثانية		
أولا - المسائل التنظيمية	١ - ٢٩	٩٣
ثانيا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣٠ - ٨٥	٩٩
ثالثا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة	٨٦ - ١٠٧	١١٤
رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	١٠٨ - ١٥٤	١١٨
خامسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	١٥٥ - ٢٣٦	١٣١
سادسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	٢٣٧ - ٢٥٢	١٥٧
سابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خدمات الدعم التقني	٢٥٣ - ٢٧٧	١٦١
ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة تدريب الموظفين . .	٢٧٨ - ٢٨٦	١٧٠

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
تاسعا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد	٢٨٧ - ٣٠٩	١٧٣
عاشرا	- مسائل أخرى	٣١٠ - ٣٤٠	١٨١

المقررات المتخذة

الرقم		
٥/٩٨	تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١١٣
٦/٩٨	خدمات الدعم التقني المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٦٩
٧/٩٨	استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٨٠
٨/٩٨	الموافقة على تعيين ممثلين قطريين	١٥٨
٩/٩٨	لمحة عامة عن المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨	١٨٧

الفرع الثالث

الدورة السنوية

أولا	- المسائل التنظيمية	١ - ٦	١٩٦
ثانيا	- تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧	٧ - ٤٠	١٩٧
ثالثا	- القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية	٤١ - ٥٤	٢٠٦
رابعا	- خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي	٥٥ - ٦٢	٢١٣
خامسا	- التقرير الدوري عن أنشطة التقييم	٦٣ - ٧١	٢١٧
سادسا	- استراتيجية الإعلام والاتصال	٧٢ - ٨٤	٢٢٢
سابعا	- استراتيجية الصندوق في مجال تعبئة الموارد	٨٥ - ١٠٢	٢٢٦
ثامنا	- التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧ والمسائل ذات الصلة	١٠٣ - ١٨٤	٢٣١

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
تاسعا - متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة	١٨٥ - ٢٠٦	٢٤٩
عاشرا - التقييم	٢٠٧ - ٢٣٠	٢٥٣
حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة	٢٣١ - ٢٤٢	٢٥٨
ثاني عشر - تعبئة الموارد	٢٤٣ - ٢٥٨	٢٦٢
ثالث عشر - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها	٢٥٩ - ٢٧٤	٢٦٥
رابع عشر - برنامج الاتصال والإعلام	٢٧٥ - ٣٠٢	٢٦٩
خامس عشر- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٠٣ - ٣١٤	٢٧٦
سادس عشر- المراقبة الداخلية	٣١٥ - ٣٤٩	٢٧٨
سابع عشر - مسائل أخرى	٣٥٠ - ٣٧٠	٢٨٦

المقررات المتخذة

الرقم		
١٠/٩٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: القدرة الاستيعابية	٢١٢
١١/٩٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ وسلطة الإنفاق البرنامجي	٢١٦
١٢/٩٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقييم	٢٢١
١٣/٩٨	برنامج متطوعي الأمم المتحدة	٢٦١
١٤/٩٨	تقديم المساعدة إلى ميانمار	٢٦٧
١٥/٩٨	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإعلام والاتصال	٢٧٥
١٦/٩٨	أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٧٨

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
١٧/٩٨	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨	٢٩١

الفرع الرابع

الدورة العادية الثالثة

أولا -	المسائل التنظيمية	١ - ٥	٢٩٩
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦ - ١٢	٣٠٠
ثانيا -	المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	١٣ - ٣١	٣٠١
ثالثا -	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها	٣٢ - ٨٠	٣٠٦
رابعا -	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	٨١ - ٩٢	٣١٩
خامسا -	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٩٣ - ١٠٠	٣٢٢
سادسا -	تعبئة الموارد	١٠١ - ١١٤	٣٢٣
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١١٥ - ١٢٣	٣٢٨
سابعا -	تعبئة الموارد	١٢٤ - ١٣٧	٣٣٢
ثامنا -	المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	١٣٨ - ١٦٠	٣٤١
تاسعا -	التعاون بين الجنوب والجنوب	١٦١ - ١٦٧	٣٥١
عاشرا -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	١٦٨ - ١٧٨	٣٥٤
حادي عشر -	لجنة التنسيق المعنية بالصحة	١٧٩ - ١٨٣	٣٥٧
ثاني عشر -	مسائل أخرى	١٨٤ - ١٨٩	٣٦٠

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
	المقررات المتخذة		
الرقم			
١٨/٩٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية	١-٣	٣٠٦
١٩/٩٨	ترتيبات البرمجة الخلف	١-٣	٣١٠
٢٠/٩٨	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	١-٣	٣٢١
٢١/٩٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنقيح النظام المالي	١-٣	٣٤٦
٢٢/٩٨	ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان	١-٣	٣٤٩
٢٣/٩٨	استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١-٣	٣٢٦
٢٤/٩٨	استراتيجية تمويل صندوق السكان	١-٣	٣٣٨
٢٥/٩٨	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ المعقودة في ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر و ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	١-٣	٣٦٢
	المرفقات		
الأول	- المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨		٣٦٩
الثاني	- عضوية المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧		٤٣١

الفرع الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من
١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

أولا - المسائل التنظيمية

١ - أعرب الرئيس الذي انتهت مدته، السيد هانز لوندبورغ (السويد)، عن امتنانه لأعضاء المكتب الذين انتهت مدتهم، وكذلك للوفود وموظفي الأمانة الذين أسهموا فيما حققه المجلس التنفيذي من نجاح ومنجزات في عام ١٩٩٧. وأشار إلى أن السنة المنصرمة كانت سنة هامة ومثيرة للاهتمام بالنسبة للمجلس التنفيذي، حيث اعتمدت فيها تشريعات هامة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف قائلا إن عدد الجلسات غير الرسمية التي عقدها المجلس يشهد على ما بُذل من جهود لتعزيز وعي الجمهور العام وصانعي السياسات بالقضايا الإنمائية ذات الأهمية البالغة.

٢ - وأشار إلى أن المكتب اجتمع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وناقش المكتب في تلك الاجتماعات الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨ والزيارات الميدانية المقررة لعام ١٩٩٨. كما اتفق مع مكتب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على برنامج الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، الذي يخصص لبحث أثر عملية إصلاح الأمم المتحدة على الصناديق والبرامج. وشدد على أهمية مسألة طرائق التمويل، التي سيجري بحثها في الدورة الحالية المخصصة للبرنامج الإنمائي، وفي الدورة العادية الثانية المخصصة لصندوق السكان.

٣ - وفي ختام كلمته، أعرب الرئيس عن امتنانه لما لقيه من دعم وثقة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨، وتوجه بالشكر إلى السيد ماغنوس لينارتسون، السكرتير الأول للبعثة الدائمة للسويد، لما قدمه إليه من مساعدة خلال السنة التي تولى فيها الرئاسة.

انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٨:

الرئيس: سعادة السيد جاكوب بوتوي ويلموت (غانا)

نائب الرئيس: السيد أتول خاري (الهند)

نائب الرئيس: السيد فولوديمير ريشتنياك (أوكرانيا)

نائب الرئيس: سعادة السيد جون وليام آش (أنتيغوا وبربودا)

نائب الرئيس: السيد آلان مارش (استراليا)

ملاحظات الرئيس الاستهلالية

٥ - أعرب الرئيس، سعادة السيد جاكوب بوتوي ويلموت (غانا)، عن سعادته بتوليه مهام الرئاسة. وقال إن ترشيح المجموعة الأفريقية له لتولي هذا المنصب الرفيع يعد شرفا كبيرا له، وشكر الجميع على ثقتهم بتأكيدهم ذلك الترشيح. وأشار الرئيس الذي انتهت مدته، وقال إن فهم السيد لوندبورغ ومعرفته بالقضايا الإنمائية وإخلاصه بصفة خاصة لأعمال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تجعله يحتل مكانته كواحد من الرؤساء الكبار. وأضاف أنه يتطلع إلى مواصلة تعزيز أساليب عمل المجلس التنفيذي، التي جرى تعزيزها خلال السنوات السابقة. كما توجه بالشكر إلى بقية أعضاء المكتب الذين انتهت مدتهم.

٦ - وأشار إلى أن كثيرا من المسائل المعروضة على المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨، مثل مسألة التمويل، مسائل بالغة الأهمية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان. وشدد على ضرورة إشراك البلدان المشمولة بالبرامج، ومنها بلده شخصيا، إشراكا تاما في حوارات المجلس، مع مشاركتها بصورة نشطة في اتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل. وأضاف يقول إن البلدان المشمولة ببرامج لها مصلحة كبرى في الطريقة التي يدار بها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، ولا بد وأن تسهم بآرائها وأفكارها وخططها من أجل المستقبل. ويتصل ذلك بصفة خاصة بالاستعراض الذي سيجريه المجلس في وقت لاحق من العام لترتيبات البرمجة اللاحقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وقال الرئيس إنه، بصفته عضوا في المجموعة الأفريقية، فهو مهتم بوجه خاص بإشراك البلدان المشمولة بالبرامج في أفريقيا بصورة نشطة في حوارات المجلس التنفيذي، حيث أنها هي التي تتلقى غالبية التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، فضلا عن كونها المنطقة التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا. وأضاف يقول إن التشريعات السابقة قد شددت على ضرورة توجيه مساعدات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إلى البلدان الأفريقية وإلى أقل البلدان نموا. وللبلدان الأفريقية مصلحة كبرى في المناقشات التي تدور في المجلس.

٨ - ومضى يقول إن عام ١٩٩٨ يعد بدوره عاما بالغ الأهمية، حيث بدأ تنفيذ الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. كما شهدت الأنشطة التنفيذية العديد من المبادرات الملموسة، مثل إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، و "بيت الأمم المتحدة".

٩ - وفي يوم الاثنين، ٢٦ كانون الثاني/يناير، يعقد المجلسان التنفيذيان للبرنامج الإنمائي/ صندوقا السكان واليونيسيف أول اجتماع مشترك لهما على الإطلاق لمناقشة أثر عملية إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بالاستفادة من نموذج فييت نام. ومن المنتظر أن تستمر طوال العام في المجلس التنفيذي مناقشة الصلة بين الإصلاح العام للأمم المتحدة وعمل الصناديق والبرامج. ومن المقرر أن يتم في عام ١٩٩٨ الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، الذي سيشارك فيه العديد من أعضاء المجلس والمراقبين. كما أن القضايا المحورية التي سيشملها هذا الاستعراض ستكون القضايا الأكثر ارتباطا بعمل المجلس.

١٠ - وقال الرئيس إنه يود أن يزيد المجلس التنفيذي من كفاءته وفاعليته في عام ١٩٩٨، وأنه سيُبقي على قاعدة اقتصار إلقاء البيانات على خمس دقائق، وسيطبق هذه القاعدة، كما سيحرص على بدء الاجتماعات في موعدها.

١١ - وهنأ الرئيس نواب الرئيس المنتخبين الجدد، معربا عن تطلعه إلى العمل معهم، وعن أمله أن يتمكن المكتب من ضمان تسيير عمله بصورة تتسم بالسلاسة والكفاءة في عام ١٩٩٨.

الملاحظات الاستهلالية لمدير البرنامج

١٢ - رحب مدير البرنامج بالمجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى، وهنأ أعضاء المكتب الجدد. كما رحب بأعضاء المجلس الجدد، الذين بدأوا مدة عضويتهم في عام ١٩٩٨.

١٣ - وقدم عرضا موجزا لآخر التطورات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أنه يتوقع توفر حوالي ٧٥٠ مليون دولار من التبرعات في عام ١٩٩٨، وذلك استنادا إلى التعهدات المعلنة في مؤتمر إعلان التبرعات عام ١٩٩٧. وقال إن البرنامج الإنمائي ممتن بوجه خاص للبلدان التي أعلنت زيادة تبرعاتها. وأكد أن المنظمة ستبذل قصارى جهدها لكي تكون الموارد الأساسية لعام ١٩٩٨ مساوية على الأقل للموارد الأساسية في عام ١٩٩٧.

١٤ - وقال مدير البرنامج إن الجمعية اعتمدت، في قرارها ١٢/٥٢ باء المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير١٩٩٨، قرارا نقلت فيه مسؤوليات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المتصلة بالأنشطة التنفيذية لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية ومنع وقوعها والتأهب لها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن تكون الموارد المخصصة لهذه المهمة منفصلة ومكملة لموارد البرنامج الإنمائي المخصصة للأنشطة الإنمائية، وأن تقدم كهبة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يقوم بإعداد رده على أساس التزام السنتين الذي أقرته الجمعية العامة، غير أنه سيتعين، بعد انقضاء تلك الفترة، توضيح مصدر التمويل الذي يعد عنصرا محوريا في استمرار الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، ويفترض أن يكون ذلك على غرار الترتيب المتعلق بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأضاف قائلا إن شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ تقوم بإنشاء برنامج لإدارة الكوارث لتعزيز قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية للتأهب للمخاطر وحالات الضعف إزاء الكوارث وإدارتها، وللمساعدة في إدماج إدارة الكوارث في التخطيط الإنمائي، ولتعزيز أفرقة الأمم المتحدة لإدارة الكوارث والأفرقة الوطنية المناظرة لها.

١٥ - كما أطلع المجلس التنفيذي على نتائج اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في خريف ١٩٩٧، ودور البرنامج الإنمائي في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، ومشاركة البرنامج الإنمائي في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته منظمة التجارة العالمية عن المبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في اقل البلدان نموا، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٦ - وقال مدير البرنامج إنه، وهو يتطلع إلى عام ١٩٩٨، يرى أن الوقت قد حان لكي يقوم البرنامج الإنمائي بتدعيم برنامج إصلاحاته حتى عام ٢٠٠١ الذي أقره المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. وقال إن التمويل سيظل الموضوع الأساسي في هذه الدورة، ثم طوال السنة، حيث ستتناول المناقشات الموارد الأساسية وغير الأساسية على السواء. وأوضح أن الحالة لا تزال شديدة الخطورة فيما يتعلق بالموارد الأساسية. فقد انخفضت الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي بنسبة ٩ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على السواء، بدولارات الولايات المتحدة، وكان تأثير الانخفاض أشد ما يكون على الفقراء. وأشار إلى أن ثمة جوانب إيجابية، منها أن المناقشات غير الرسمية التي أجراها المجلس في وقت سابق من الشهر قد أظهرت التزام المجلس بإيجاد حلول. وستجري مناقشة موضوع التمويل الأساسي بروح من الشراكة مع البلدان المشمولة بالبرامج، ومع المانحين، ومع البرنامج الإنمائي، ثم مع المجلس نفسه. وأوضح أن الموارد الأساسية هي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها البرنامج الإنمائي، فدون توفر مستويات كافية ويمكن التنبؤ بها من الموارد الأساسية، لن يتسنى الوفاء بالولاية المتمثلة في القضاء على الفقر.

١٧ - واستطرد مدير البرنامج يقول إنه في يوم الاثنين، ٢٦ كانون الثاني/يناير، سيقوم الفريق القطري لفييت نام بتوضيح خبراته بالتفصيل كواحد من البلدان الرائدة في إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، وستتاح فرصة لإجراء حوار عن الأثر المبكر والمتوقع لعملية إصلاح الأمم المتحدة على الصناديق والبرامج على الصعيد القطري عندما يعقد المجلسان التنفيذيان للبرنامج الإنمائي/ صندوقا السكان واليونيسيف أو اجتماع مشترك لهما على الإطلاق. كما أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تظل القوة الدافعة داخل منظومة الأمم المتحدة لدفع خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام إلى الأمام في مجالات إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، والمقار المشتركة، ونظام المنسق المقيم.

١٨ - وأوضح مدير البرنامج أن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية سيكون من الأحداث الرئيسية الأخرى في عام ١٩٩٨. وقال إن البرنامج الإنمائي، في دوره كمدير وممول لنظام المنسق المقيم، ملتزم بالأهداف المبيَّنة في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، والتي أعيد تأكيدها في إصلاحات الأمين العام، بما في ذلك ضرورة وضع نظام أكثر تماسكا وتنسيقا للتعاون الإنمائي. ويعد وجود نظام قوي وفعال للمنسقين المقيمين أمرا لازما لنجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة ولتحقيق نتائج رفيعة النوعية على الصعيد القطري.

١٩ - ومضى يقول إن عام ١٩٩٨ سيشهد فعاليات بارزة أخرى، منها الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنتائج مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية، وذكرى مرور ٢٠ سنة على خطة عمل بوينس آيرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذكرى مرور ٢٥ سنة على إنشاء مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، الذي أصبح يسمى الآن مكتب مكافحة الجفاف والتصحر.

٢٠ - وذكر أحد الوفود أنه يتطلع إلى رؤية البرنامج الإنمائي وهو يعمل في سياق الإصلاحات التي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

بيان أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/ صندوق السكان

٢١ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل الدورة العادية الأولى، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1998/L.1. وقالت إنه باستثناء ورقات غرفة الاجتماع DP/1998/CRP.2 و 3 و 4، تم توزيع جميع الوثائق الخاصة بالدورة ونشرها على شبكة الإنترنت بحلول ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أي قبل الدورة العادية الأولى بستة أسابيع. وأضافت تقول إنه لسوء الحظ، ونظرا لكمية العمل الهائلة التي يتعيَّن على خدمات مؤتمرات الأمم المتحدة أن تضطلع بها خلال الجمعية العامة، لم يتوفر بعض الوثائق باللغات الرسمية في المواعيد المحددة لها. وأعيد توزيع الوثيقة DP/1998/4 بسبب وقوع خطأ في ترتيب صفحاتها. كما أن الإضافة ١ للوثيقة DP/1998/CRP.3. وأشارت إلى أنه بعد إصدار الوثيقة DP/1998/L.1، أضيفت عدة بنود للمناقشة في إطار البند ٧، مسائل أخرى. وشملت تلك البنود استعراض المجلس للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، المعروض في الوثيقة DP/1998/CRP.4، وتقريرا شفويا عن نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، وعرضا من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن نتائج الاجتماع الذي عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. كما تم توزيع مذكرة معلومات عن الاجتماع المشترك مع المجلس التنفيذي لليونيسيف المقرر عقده في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٢٢ - وأضافت تقول إنه تم توزيع صيغة منقحة لخطة العمل الواردة في مرفق الوثيقة DP/1998/L.1. وأشارت الأمينة إلى أن خمسة وفود طلبت إجراء مناقشة مستقلة لإطار التعاون القطري لموزامبيق. وأوضحت أنه سيتم عقد اجتماع غير رسمي مع الممثلين المقيمين الذين سيوجدون في نيويورك في ٢٠ كانون الثاني/يناير، فضلا عن جلسة إحاطة بشأن المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار في ٢١ كانون الثاني/يناير.

٢٣ - وقد وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال التالي لدورته العادية الأولى، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1998/L.1:

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البنـــد ٣ - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البنـــد ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١

البنـــد ٥ - أُطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها

البنـــد ٦ - تعبئة الموارد

البنـــد ٧ - مسائل أخرى

الدورة المشتركة للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تأثير إصلاح الأمم المتحدة على الصناديق والبرامج

٢٤ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1998/L.1، بصيغتها المعدلة شفويا.

تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧

٢٥ - وافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (DP/1998/1).

٢٦ - وتحدث أحد المندوبين، معلقا على التقرير، فأشار إلى محتوى الفقرات من ٢٨٨ إلى ٢٩٠، التي تتعلق بمتابعة المقرر ١٩/٩٧ بشأن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إنه مثلما أكد القائم بأعمال مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في ذلك الوقت، قامت بعثة البرنامج الإنمائي بالاتفاق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتحديد المجالات التي يمكن تعزيز بناء قدرات الحكومة فيها. وأشار إلى أن الأمين العام عيَّن مدير البرنامج منسقا للفريق العامل المعني بالمصالحة والتعمير والاستقرار الإقليمي، الذي سيضطلع بمسؤولية تحديد كيفية مشاركة منظومة الأمم المتحدة في مهمة تعمير البلد. وأضاف يقول إن وفد بلده يود أن يتقدم بالشكر إلى مدير البرنامج وإلى المكتب الإقليمي لأفريقيا على تقريرهما المقدم إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وقال إن جماعة "أصدقاء الكونغو" عقدت اجتماعا في بروكسل في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأعرب عن تشجيعه للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان على مواصلة رصد مساعدتهما الخاصة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب الوفد من المجلس التنفيذي أن ينظر في تقديم تقرير تحريري بشأن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

خطة العمل لعام ١٩٩٨

٢٧ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/ صندوق السكان مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٨ (DP/1998/CRP.1). وأشارت إلى أن الوثيقة تستند إلى مشروع سبق تقديمه في الدورة العادية الثالثة لعام

١٩٩٧، وتأخذ في حسبانها ما أبدي من تعليقات في تلك الدورة. وقالت إن خطة العمل تتيح تحسين تخطيط وترشيد عمل المجلس. وأوضحت أن البند المتعلق بالتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستناقش في الدورة العادية الثانية وليس في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨، وأن التقرير السنوي المقدم من مدير البرنامج يتضمن موجزا لأنشطة الصناديق والبرامج الخاصة، التي جرى استعراضها بصورة معمقة على أساس الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وذكرت أنه سيجري في عام ١٩٩٨ استعراض معمق لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وستُقدم التقييمات الاستراتيجية بمجرد اكتمالها، على النحو الذي طلبه أحد الوفود، ورد في مذكرة مرفقة بخطة العمل. وأشارت إلى أنه قد اقترح إضافة بند بشأن أطر التعاون القطرية إلى الدورتين العاديتين الثانية والثالثة، وأن جداول أعمال الدورات التالية سوف تعدل وتستكمل على أساس القرارات التي تتخذ في كل دورة من الدورات السابقة.

٢٨ - وطلب أحد الوفود إعداد تقرير عن نقل مسؤوليات التخفيف من آثار الكوارث إلى البرنامج الإنمائي في سياق إصلاحات الأمم المتحدة المتصلة بالبرنامج الإنمائي، وإضافته إلى جدول أعمال الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وطلب وفد آخر إدراج بند أشمل بشأن آثار عملية إصلاح الأمم المتحدة على البرنامج الإنمائي، وقال إنه يمكن أن يشمل القضية المطروحة أعلاه أيضا. وطلب وفد ثالث تقديم تقرير مستقل إلى الدورة السنوية بشأن متابعة تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة لدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا. وطالب الوفد أيضا المجلسين التنفيذيين للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان واليونيسيف بعقد اجتماعات مشتركة حيثما أمكن ذلك. وطلب وفد آخر عرض معلومات عن آثار العولمة في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وأعرب وفد آخر عن عدم تحمسه لمناقشة مسألة العولمة في المجلس التنفيذي، حيث أنها تعالج في العديد من المحافل الأخرى.

٢٩ - وأضيف إلى الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ بند بشأن عملية المائدة المستديرة، كما أضيف إلى جميع دورات عام ١٩٩٨ بند بشأن الفريق العامل المخصص لاستراتيجية التمويل.

٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٨ بصيغتها المعدلة شفويا.

الدورات المقبلة

٣١ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨، رهنا باعتماد لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٣٢ - كما وافق المجلس التنفيذي على الجدول المؤقت التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩. وطلب أحد الوفود عقد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ في موعد لاحق لما هو مقرر.

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	١١-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الموضوعات التي ستجري مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨، على النحو المدرج في خطة العمل.

٣٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٩٨، نظرة عامة على المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

ملاحظات ختامية

٣٥ - أكد مدير البرنامج على أهمية المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في هذه الدورة. وقال إن الحوار المكتمل الذي جرى لأول مرة عن التمويل غير الأساسي قد أسفر عن اعتماد مقرر رئيسي وضع حدودا مفصّلة لدور البرنامج الإنمائي في توفير خدمات الدعم للتنفيذ الوطني وتنفيذ مشاريع البرنامج الإنمائي. وأعرب عن امتنانه لجميع من شاركوا في صياغة المقرر ضمن عملية واسعة لتوافق الآراء. وفيما يتعلق بالمقرر الخاص باستراتيجية التمويل، قال إنه يتطلع إلى إحراز تقدم في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل الذي أنشئ بموجب المقرر.

٣٦ - وأعرب نائب المدير التنفيذي (لشؤون السياسة والإدارة) عن شكره للمجلس التنفيذي والأمانة.

٣٧ - وشكر الرئيس كل المشاركين في الدورة، وقال إنه سعيد بعدد البيانات المقدمة من البلدان المشمولة بالبرامج. وأضاف يقول إن المقررات التي اعتمدت في هذه الدورة ستكون لها آثارها بالنسبة لمستقبل البرنامج الإنمائي، كما ستكون موضع رصد وثيق من قبل المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٨ - عرض معاون مدير البرنامج تقرير البرنامج الإنمائي عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.1) عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1998/4).

٣٩ - وقد حظي التقرير باستقبال طيّب، حيث نوه المتكلمون بالشكل المفيد والتقدم العام الواضح في الامتثال لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن مستوى الحوار بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومجلس مراجعي الحسابات.

٤٠ - ورحبت وفود عديدة بإنشاء وحدة السياسة والمراقبة المالية لمعالجة نقاط الضعف التي ظهرت عند استعراض احتياطي الأماكن في الميدان، وأعربت عن الأمل في أن تقوم الوحدة بعملها على وجه تام قريبا. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم إزاء احتمالات النجاح في استعادة المدفوعات الزائدة. وأثير تساؤل بشأن الوقت الذين ستتوفر فيه النتائج النهائية للتحقيق في موضوع احتياطي الأماكن في الميدان.

٤١ - وقال العديد من المتكلمين إنهم يتطلعون إلى تنفيذ التوصية ١٢ المتعلقة بالتقييمات المواضيعية والمقارنة بين التنفيذ الوطني ونُهج التنفيذ الأخرى. وقالوا إنه ينبغي توفير المعلومات للمجلس التنفيذي في أقرب وقت ممكن عن معايير القدرات بالنسبة للتنفيذ الوطني.

٤٢ - وطلب أحد المتكلمين معلومات عن العلاقة بين البرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين في المنظومة فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد القطري.

٤٣ - وطلب وفد آخر معلومات عما إذا كان التقرير يغطي التوصيات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة.

٤٤ - وأوضح معاون مدير البرنامج أن البرنامج أحاط علما بملاحظات الوفود. وقال إنه سيتم توفير المعلومات في أقرب وقت ممكن عن نتائج التحقيق المتعلق باحتياطي الأماكن في الميدان. وردا على استفسار آخر، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد بدأ تقييمات مواضيعية عن الاستدامة وبناء القدرات وفاعلية التكلفة، حيث سيجري اختبار هذه المفاهيم في ثلاثة بلدان تجريبية خلال عام ١٩٩٨. وأضاف أن المبادئ التوجيهية المنقحة، المتوقع صدورها في أوائل عام ١٩٩٨، سوف يتضمن معايير للقدرة الحكومية على إدارة التنفيذ الوطني. وسيجري تقاسم المعلومات مع المجلس التنفيذي حول كيفية تطبيق معايير قدرة

التنفيذ الوطني، بما في ذلك تنظيم جلسة إحاطة للوفود عن ذلك الموضوع عند صدور المبادئ التوجيهية. وردا على استفسار، أبلغ المجلس التنفيذي أنه تم عقد أربع حلقات عمل إقليمية عن عمليتي الرصد والتقييم، في أديس أبابا وبوينس آيرس وكوالالمبور وبراغ، ومن المقرر عقد حلقتي عمل عام ١٩٩٨، في لبنان والمغرب. وأشار إلى أنه قد توفرت للبرنامج الإنمائي فرص عديدة للحوار مع مجلس مراجعي الحسابات. وأوضح أنه منذ البدء في عملية إصلاحات الأمم المتحدة، أصبحت الآن جميع الصناديق والبرامج التنفيذية جزءا من المجموعة الإنمائية، ونتيجة لذلك صارت هناك علاقات أوثق في جميع جوانب أنشطتها.

٤٥ - وقال مدير شعبة خدمات التنظيم والمعلومات إن إطار المراقبة الداخلية المنقح سيكفل وجود ضوابط داخلية معززة وسيعالج حالات توقف سير العمل.

٤٦ - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إن التحقيقات في موضوع احتياطي الأماكن في الميدان سوف تنتهي في المستقبل القريب. وأشار إلى أن المكتب قد عمل بصورة مستفيضة مع مجلس مراجعي الحسابات في موضوع التنفيذ الوطني، من أجل تجنب السلبيات فيما يتعلق بمراجعة الحسابات. وأضاف أنه قد عقدت اجتماعات عديدة مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، وذلك في عملية حوار متصل. وردا على استفسار، أشار إلى أنه قد تم للتو إنجاز تقرير للمراجعة الداخلية لحسابات برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأبلغ المجلس بأنه في حين لا يناقش البرنامج الإنمائي عادة تقارير المراجعة الداخلية في المجلس التنفيذي، فإنه يستطيع الإفادة بأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة قد حقق في الآونة الأخيرة تحسينات كبيرة في ضوابطه المالية، وتم وضع خطة عمل مفصّلة فيما يتعلق بتوصيات تقرير مراجعة الحسابات.

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البرنامج الإنمائي عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1998/4).

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٨ - توجّه نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) بالشكر إلى رئيس المجلس التنفيذي لإتاحته الفرصة له لعرض التقرير المتعلق بمتابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/1998/1). ثم سلّط الضوء على التقدم المحرز في المجالات ذات الأهمية لإدارة صندوق السكان، بما في ذلك التنفيذ الوطني، وترتيبات خدمات الدعم التقني، وإدارة الخدمات الاستشارية. وأشار إلى أن الصندوق قد أنجز تقييما مستقلا لطرائق التنفيذ، بما في ذلك التنفيذ الوطني. وقد أكد التقييم حاجة الصندوق إلى إجراء تقييم أدق لطائفة واسعة من المهارات التقنية والإدارية ذات الأهمية بالنسبة لنجاح تنفيذ المشاريع. واستطرد نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) ليشير إلى أن الصندوق قد أنجز تنقيحا للمبادئ التوجيهية للبرمجة، واستحدث عملية برمجة تستند إلى التقييم القطري للسكان، وهي عملية استراتيجية وطنية تؤكد على بناء القدرات ونهج الإطار المنطقي على صعيدي البرامج والمشاريع. وتعالج

هذه العملية المنقحة للبرمجة الجوانب التي أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن القلق بشأنها، مثل ضرورة تحديد أهداف كمية ونوعية واضحة لمشاريع وبرامج الصندوق.

٤٩ - وأشار نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) إلى أن الصندوق قد استحدث أيضا تحسينات هامة في إدارة نظام خدمات الدعم التقني، بما في ذلك إصدار مبادئ توجيهية منقحة لخدمات الدعم التقني وتعزيز التعاون داخل الصندوق بين الأنشطة المتصلة بخدمات الدعم التقني. وفيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين والاستعانة بهم، أشار إلى أن إدارة الصندوق قد شكلت فريقا عاملا مشتركا بين الشُعب لاستعراض النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات في هذا المجال. وتم اعتماد توصيات الفريق العامل، بما في ذلك سبل تحسين إجراءات التوظيف والتقييم، ويجري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات. واختتم نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) كلمته بأن أكد لأعضاء المجلس التنفيذي أن الصندوق ما زال ملتزما بقوة بالمتابعة الفعالة للمسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات، وبمواصلة تحسين القدرات الإدارية للصندوق.

٥٠ - وأعرب أحد الوفود، الذي كان يتكلم أيضا باسم ثلاثة وفود أخرى، عن ارتياحه إزاء نوعية الوثيقة ووضوح الردود. غير أنه أعرب عن خيبة أمله لعدم توفر المبادئ التوجيهية الجديدة لانتقاء وتقييم مؤسسات التنفيذ الوطني للمشاريع. وقال إنه كان يؤمل أن يتوفر التقييم المواضيعي لطرائق التنفيذ، بما في ذلك التنفيذ الوطني. وأعرب نفس الوفد عن اهتمامه بالاطلاع على موجز لنتائج التقييم المواضيعي. وأشار وفد آخر إلى أنه، فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، يرى أن التقييم المنظم للاحتياجات القطرية يجب أن يتسم بأهمية بالغة. وأعرب عن تأييده التام للترتيبات المنقحة لعملية البرمجة، بما في ذلك التقييم القطري للسكان، والإطار المنطقي، والمبادرة المتعلقة بالمؤشرات. وأعرب الوفد عن تأييده لمبادرة الصندوق بوضع مؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمر. وطلب معلومات عن التعاون مع الوكالات الأخرى في سياق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع المؤشرات وتطبيقها. كما طلب معلومات عن الدراسة التي أجراها الصندوق للطاقة الاستيعابية للبلدان المشمولة بالبرامج، وبخاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وكرر التأكيد على أهمية الخبراء الاستشاريين الوطنيين في ترتيبات خدمات الدعم التقني، كجزء من جهود بناء القدرات في البلدان المستفيدة من البرامج. وأشار نفس الوفد إلى تأييده المستمر للبرامج الأقاليمية للصندوق، مع التأكيد بوجه خاص على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطلب معلومات في أقرب وقت ممكن عن المبادئ التوجيهية للبرمجة الأقاليمية.

٥١ - وقال وفد آخر إنه يشارك غيره من الوفود، في التأييد التام للتنفيذ الوطني حيثما يكون ممكنا، آخذا في الحسبان القدرة الاستيعابية للمؤسسات المنفذة المحلية. وأوصى بأن يواصل الصندوق إعطاء أولوية عالية لتعزيز القدرات على الصعيد المحلي من أجل زيادة فعالية تنفيذ البرامج. وأشار الوفد إلى أنه يتطلع إلى الدراسة المتعلقة بالقدرة الاستيعابية واستغلال الموارد المالية فيما بين البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا، وأعرب عن الأمل في ألا تقتصر الدراسة على تحديد العقبات فحسب، بل أن تحدد أيضا الخطوات الملموسة التي ينبغي أن يتخذها الصندوق لمعالجة تلك العقبات. وأعرب نفس الوفد عن القلق

من أن التقييم المواضيعي لطرائق التنفيذ يبدو بمثابة تقييم واسع لكفاءة الوكالات المنفذة، في حين أن تقرير مراجعة الحسابات كان يقصد إلى أن تعالج مسألة طرائق التنفيذ بدقة على الصعيد المحلي. وأشار إلى أن الصندوق قد يرغب في التعليق على السبل الأخرى التي قد يمكن بها التعامل مع هذه التوصية الهامة من توصيات مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بخدمات الدعم التقني، أشار الوفد إلى أن بعض موظفي مقار الوكالات المتعاونة لا يستفاد بهم على النحو الأكمل، وأنه ينبغي بذل جهود لتعزيز دورهم أو نقلهم للاستفادة من خبراتهم بصورة أفضل. وتساءل الوفد عما إذا كان التوجيه المعمم سنة ١٩٩٦ بشأن إعداد اختصاصات للخبراء الاستشاريين قد أسفر عن أي تحسينات، وما إذا كانت أسماء الخبراء الاستشاريين المحليين قد أضيفت إلى قائمة الخبراء الاستشاريين الدوليين. كما تساءل عما إذا بمقدور الأعضاء المهتمين في المجلس التنفيذي الاطلاع على النتائج التي توصل إليها الفريق العامل التابع للصندوق المعني باتفاقات الخدمة الخاصة.

٥٢ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أنه كانت هناك ثلاث حالات للأرصدة السلبية فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية. وتساءل عن الحالات التي جرى تسويتها، وعن طرائق التمويل التي استخدمت في ذلك. وأعرب وفد آخر عن تقديره لشكل التقرير، الذي عرض المعلومات بصورة شديدة الوضوح. ثم طلب معلومات عن مدى التطبيق الفعلي للإجراءات الجديدة المشار إليها في التقرير. وقال أحد الوفود إنه يعلّق أهمية كبرى على وضع مؤشرات لبناء القدرات، وتساءل عن الوقت الذي يمكن أن يحصل عليه على معلومات بشأن الاستفادة من تلك المعايير.

٥٣ - وشكر نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) الوفود على ملاحظاتها وتعليقاتها المشجعة. وردا على مختلف الأسئلة التي أثيرت في القاعة، أشار إلى أنه ستتم الإفادة عن التقييم المواضيعي لطرائق التنفيذ في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس التنفيذي. وقال إن الصندوق يتعاون مع الوكالات الأخرى، ويؤيد بقوة عملية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن الصندوق سيواصل تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بتحسين الاستفادة من خبرات خدمات الدعم التقني، أشار نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) إلى أنه يجري بذل جهود لتوحيد وتبسيط هذه الترتيبات في مقار الوكالات، ومواصلة زيادة فعالية خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطري إلى حدها الأقصى. وفيما يتعلق بتوظيف الخبراء الاستشاريين وتوزيعهم، لاحظ أن الإجراءات الجديدة قد ساعدت في تحسين العملية الإدارية والتقليل من حالات التأخير. وأضاف قائلا إنه يجري الاستفادة من الخبراء الاستشاريين المحليين بدرجة أكبر، وسوف تدرج أسماؤهم في القائمة الدولية عندما يجري الاستعانة بهم. كما أن المكاتب القطرية تحتفظ بقوائمها الخاصة للخبراء الاستشاريين الوطنيين. وفيما يتعلق بمسألة وضع مؤشرات عالمية للقدرة الاستيعابية وبناء القدرات، أشار نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) إلى أن ذلك ينطوي على قضية مفاهيمية، وأنه يرى أن هذه المؤشرات ينبغي أن تكون قطرية بصورة محددة. وأشار إلى أن التقييم المواضيعي استند إلى خبرات ثمانية من البلدان المستفيدة من البرامج. وأضاف أن الصندوق سوف يستعرض الدراسات والنتائج ذات الصلة في مجال بناء القدرات والطاقة الاستيعابية. وفيما يتعلق بأنشطة الصناديق الاستئمانية، أشار إلى أن اثنتين من الحالات الثلاث للأرصدة السلبية كانتا ترجعان إلى أخطاء في الترميز. وقال إنه في حالة

واحدة فقط أنفقت الأموال قبل تسلمها؛ وكان ذلك يرجع إلى تقلبات أسعار العملات. وأكد للوفود أن الصندوق سيواصل تعزيز ضوابطه الداخلية المتصلة بإدارة الصناديق الاستئمانية.

٥٤ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير صندوق السكان عن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/1998/1).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٥ - قبل الانتقال للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالبرامج القطرية للصندوق. ألقت المديرة التنفيذية للصندوق كلمة استهلالية موجزة، شكرت فيها الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين المنتهية ولايتهم على ما قدموه من المساعدة والدعم خلال ١٩٩٧. وهنأت الرئيس الجديد وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم مؤكدة لهم دعم الصندوق الكامل وتعاونه معهم. ثم أطلعت المجلس التنفيذي على عدد من التطورات الهامة التي استجدت منذ انعقاد دورته العادية الثالثة في ١٩٩٧. وألقت المديرة التنفيذية الضوء على التطورات الأخيرة المتعلقة بسير العمل بعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي كان قد أنشئ بدعم قوي من المجلس التنفيذي في دورته السنوية ١٩٩٧ (انظر المقرر ١٤/٩٧). ومن ثم اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقرر المجلس التنفيذي في قراره ٤٢/١٩٩٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، وإحالته المسألة إلى الجمعية العامة. وذكرت أن الصندوق قد أسعده على نحو خاص قرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي دعّم الخطط التي كان قد حددها الصندوق لإجراء استعراض تنفيذي منذ الوقت الحالي وحتى ١٩٩٩، عن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأذن بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩. وأضافت قائلة إن عملية الاستعراض تشمل سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة، وإن الصندوق يعمل بالفعل مع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الترتيبات المشتركة. وأكدت أن العملية القائمة على المشاركة تضمن مشاركة جميع الأطراف.

٥٦ - وعرضت المديرة التنفيذية الوضع المالي الحالي للصندوق، وقالت إنه ما أن ينتهي العمل في حسابات ١٩٩٧، يتوقع أن تصل موارد الإيرادات العادية للصندوق إلى ٢٩١ مليون دولار، وبالإضافة إلى الموارد المتعددة والثنائية الأطراف، سيصل إجمالي موارد الصندوق إلى ٣١٩ مليون دولار في ١٩٩٧. ثم وجهت شكرا خاصا لحكومات كل من الدانمرك، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، وهولندا، لتقديمها تبرعات إضافية والتزامها بعمل الصندوق. وأوضحت أنه قد شجعها كثيرا القرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة اليابان لمواصلة مستوى مساعدتها الحالي، رغم العوائق الصعبة التي تواجهها الميزانية. ومضت قائلة إن عددا من الجهات المانحة الرئيسية الأخرى أشارت كذلك إلى أنها إما ستزيد من مستوى دعمها أو ستبقيه على ما هو عليه. ومن ثم يتوقع الصندوق أن تصل موارد إيرادات الميزانية العادية إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٨. وتطرقت المديرة التنفيذية إلى بعض التطورات الإيجابية التي استجدت على عملية جمع الأموال من القطاع الخاص. واختتمت كلمتها بقولها إن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان أحرزت تقدما في استعراض اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة، وفي مناقشة عدة قضايا موضوعية سيتم عرضها في أول اجتماع للجنة المقرر عقده في أوائل أيار/ مايو ١٩٩٨.

ثالثا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٥٧ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) البرامج القطرية الخمسة وبرنامج أقاليمي واحد أمام المجلس التنفيذي: تقديم المساعدة إلى حكومة الجزائر (DP/FPA/CP/199)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة الصين (DP/FPA/CP/196)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة مصر (DP/FPA/CP/198)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة نيكاراغوا (DP/FPA/CP/197)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة باراغواي (DP/FPA/CP/195)؛ وتقديم المساعدة إلى منطقة المحيط الهادئ الفرعية (DP/FPA/CP/200). وقالت إن الصندوق قد أنجز تنقيح المبادئ التوجيهية للبرنامج الرئيسية، وتم تدريب عدد من الموظفيين على المبادئ التوجيهية الجديدة، بما في ذلك تطبيق أساليب الأطر المنطقية. وقد أظهرت البرامج الستة المعروضة أمام المجلس التنفيذي النطاق الواسع والتنوع اللذين تتسم بهما أوضاع السكان، في ثلاث مناطق مختلفة من العالم. ولاحظت أن البرنامج المقترح للصين يتماشى مع مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه سيساعد الحكومة في وضع برنامج شامل للصحة الإنجابية بالتركيز على التدخلات في عدد مختار من البلدان، وأنه يمكن استقاء دروس منها بغية تطبيقها وطنيا. واسترسلت قائلة إن البرنامج يرمي إلى تحسين النوعية والاختيار. كما سيضطلع بأنشطة تهدف إلى خلق بيئة مؤاتية لتمكين المرأة.

٥٨ - وفيما يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ الفرعية، ذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أنه يوجد تنوع كبير للغاية بين البلدان الـ ١٤ التي يشملها البرنامج المقترح، ولذا فسوف تستخدم نُهج عديدة للتطرق إلى الاحتياجات المحددة لكل بلد ومنطقة. وأوضحت أن معظم النساء في المنطقة الفرعية يفتقرن إلى القدرة على الحصول على إمكانات الرعاية الصحية والتعليم العالي وفرص العمل. وفيما عدا فيجي، توجد في بلدان المجموعة الميلانيزية معدلات عالية من وفيات الأمهات أثناء النفاس، ومن حمل المراهقات وزيادة السكان. وسيتطرق البرنامج المقترح إلى حل هذه المشكلات. أما البرنامج المقترح لمصر فسيساعد الحكومة على تقديم خدمات عالية الجودة تتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة والشباب. وسيتم التركيز على مناطق ذات أولوية تكون المؤشرات فيها دون المعدلات الوطنية. وسيتم الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالدعوة والإعلام والتعليم والاتصال على المستوى الوطني لتعزيز الصحة الإنجابية والحقوق المتعلقة بالإنجاب، وتعزيز مركز المرأة. أما البرنامج المقترح للجزائر فيهدف إلى تحسين القدرة على الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية المتكاملة وتعزيز القدرات الوطنية على إدارة برامج الصحة الإنجابية. وسيتحقق ذلك عن طريق توسيع مجال الخدمات، وتوفير التدريب، والتوسع في مزيج وسائل منع الحمل. كما ستدعم استراتيجية الاتصال الموجهة إلى النساء في سن الإنجاب والرجال في المناطق الريفية والشباب.

٥٩ - وأشارت إلى أنه من الأولويات الرئيسية للبرنامج القطري المقترح لنيكاراغوا ما يتمثل في التطرق إلى احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين، ويرمي البرنامج إلى زيادة توافر خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الفقيرة، كما يسعى إلى تحسين القدرة من أجل دمج قضايا السكان في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة. ويركز البرنامج القطري لباراغواي على تقديم المساعدة للتوسع في استخدام وسائل منع الحمل والتقليل من وفيات الأمهات أثناء النفاس. ويهدف البرنامج إلى بناء قدرة وطنية لتقديم خدمات عالية الجودة تتعلق بالصحة الإنجابية وخاصة للمراهقين. ومن بين مكونات البرنامج الرئيسية الثقافة الجنسية ومشاركة الذكور في الصحة الإنجابية من خلال شراكة جديدة مع القوات المسلحة والعمالة المنظمة والقطاع الخاص. كما سيقدم الدعم للدعوة والأنشطة الرامية إلى نشر الوعي بالقضايا السكانية.

٦٠ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الستة. وركزت معظم الوفود في تعليقاتها وأسئلتها على البرنامج المقترح للصين. واستفسرت بعض الوفود عن البرامج المقترحة للجزائر، ومصر، ونيكاراغوا ومنطقة المحيط الهادئ الفرعية.

٦١ - وشكر وفد جمهورية الصين الشعبية نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) لكلمتها الاستهلالية وأشار إلى أن البرنامج الجديد المتعلق بالصين قد وضع تمشيا مع مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه جاء نتيجة ثلاث سنوات من المشاورات بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والهيئات المعنية في الصين. وذكر الوفد أن البرنامج يركز على تقديم خدمات تتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للمرأة في المناطق الفقيرة بغية تحسين ظروفها وتمكينها من التمتع بحقوقها في العديد من الخدمات. وأضاف أنه لا يزال في الصين ٥٨ مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر، وأن المؤشرات الاجتماعية في المناطق الفقيرة هي أقل من المعدلات الوطنية. ومضى قائلا إن البرنامج الجديد كان قد صمم بدقة لتوفير المساعدة للمرأة في هذه المناطق. ومن أجل التأكيد أن البرنامج جيد التركيز، قام أعضاء المجلس التنفيذي برحلتين ميدانيتين إلى المناطق ذات الصلة في الصين. ففي شباط/فبراير ١٩٩٦، قام ممثلون من ١١ عضوا من المجلس التنفيذي بزيارة منطقتي شانسكي وغانسو. وفي وقت لاحق، أجرى ممثلون من ١٧ عضوا من المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ جولات مراقبة إلى مقاطعتي اكسيانجيون واكسبيننغ في إقليم يونان. وبعد قيام الممثلين بزيارة الأقاليم ومعاينة حالة الفقر في المقاطعتين والاحتياجات اللازمة، أعربوا عن دعمهم لبرنامج مساعدة الصندوق. وذكروا أنهم سيرفعون تقارير عن ملاحظاتهم إلى السلطات في عواصم بلدانهم. وقد شكر الوفد الصيني أعضاء المجلس التنفيذي للاهتمام الذي أبدوه معربا عن الأمل بدعم البرنامج الجديد.

٦٢ - وبشكل عام، عبرت الوفود عن دعمها القوي للبرنامج القطري المقترح للصين، مشيرة بشكل خاص إلى أنه يتماشى مع مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت وفود عديدة بتركيز البرنامج على تقديم خدمات شاملة للصحة الإنجابية موجهة للأفراد المستفيدين في ٣٢ مقاطعة مختارة، يمكن استقاء دروس منها لتطبيقها على المستوى الوطني.

٦٣ - وقد وصف أحد الوفود البرنامج بأنه محاولة شجاعة لترجمة مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى حقيقة واقعة ورحب بالاهتمام الذي يتم إيلاؤه إلى تسويق مواد منع الحمل اجتماعيا، والتطرق إلى احتياجات المراهقين من الخدمات والمعلومات المتعلقة بالإنجاب، فضلا عن تعزيز مشاركة الذكور ورفع مستوى الرعاية. ثم تساءل الوفد نفسه عن كيفية نشر الدروس المستقاة في الصين وفي أماكن أخرى، مؤكدا على ضرورة مراقبة وتقييم البرنامج بشكل دقيق، وعن الوسيلة التي سيستخدمها الصندوق للحكم على مدى نجاح البرنامج.

٦٤ - وتكلم وفد آخر، باسم وفدين آخرين، فأبدى ملاحظات عن عناصر هامة في البرنامج، لا سيما، التركيز على تلبية احتياجات الاختيار الطوعي.

٦٥ - وتكلم وفد، عن نفسه وأيضا باسم وفد آخر، فوصف البرنامج بأنه مثالي وشدد على تركيزه على الجوانب النوعية وتمكين المرأة. ورحب الوفد نفسه بالإشارات إلى استعراض البرنامج وتقييمه معربا عن الأمل في أن تنظم حكومة الصين مجددا زيارات ميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي لمواقع المشاريع.

٦٦ - ورحب العديد من الوفود بخطط الرصد والتقييم المنتظمين لبرنامج الصين وركزت على الحاجة إلى ضمان الاختيار الحر والطوعي بما يتمشى مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى وجه الخصوص، المبدأ الأساسي القائم على عدم الإجبار. وركزت وفود على أنه ينبغي القيام بعمليات تقييم مستقلة لضمان الموضوعية. وذكر وفد أنه نظرا إلى أن هذا المشروع نموذجي، فإن التقييم مهم جدا من أجل المزيد من توسيعه.

٦٧ - وفيما لاحظ وفد آخر أن التنمية التشاركية أساسية من أجل نجاح البرنامج، ركز على أهمية ضمان الالتزام ومساهمة السلطات المحلية على الرصد والتقييم المستقلين. وأثنى الوفد ذاته على صندوق الأمم المتحدة للسكان للعمل الذي يقوم به في الصين. وأشار الى قيمة الزيارات الميدانية، على أن يتم مستقبلا إخطار الوفود قبلها بوقت كاف حتى تتمكن من المشاركة على نحو كامل في تلك الزيارات والاستفادة منها.

٦٨ - وأشار وفد أنه طالما عارض برنامجا جديدا في الصين وأن التشريعات الراهنة في بلد ذلك الوفد تتطلب منه تقليص تبرعاته إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في حالة تنفيذ البرنامج في الصين. وفي حين اعترف الوفد بمشكلة الصين السكانية الخطيرة وأهمية تنظيم الأسرة في تنمية البلد، أعرب عن بالغ قلقه إزاء عناصر في السياسات العامة التي تتبعها الصين في ميدان تنظيم الأسرة باعتبارها تتعارض أخلاقيا مع توافق الآراء الذي توصل إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وطلب الوفد من المديرة التنفيذية تأكيد خمس نقاط محددة: (أ) أن مقاطعات تنفيذ المشاريع تم اختيارها على أساس التزام قيادة تلك المقاطعات بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه يمكن الحصول على ذلك الالتزام خطيا؛ (ب) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيربط صرف الاعتمادات بإلغاء أو بتعليق الحصص والأهداف المحددة للولادات في مقاطعات تنفيذ المشاريع، مع تطبيق ذلك المبدأ أيضا على مقاطعات تنفيذ المشاريع التي لا تزال فيها

الجزاءات القانونية أو الإدارية المفروضة على أساس لوائح تنظيم الأسرة نافذة المفعول؛ (ج) أن توضع آليات لمكافحة أو كشف الممارسات القسرية في المقاطعات التي تحصل على مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك التقارير الدورية بشأن التنفيذ وزيارات الرصد الدورية والفعالة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان أو الخبراء الاستشاريون المستقلون؛ (د) أن تفتح جميع مقاطعات تنفيذ المشاريع أمام زيارات رصد وتقييم يقوم بها أعضاء يمثلون المجلس التنفيذي؛ (هـ) أن يعلق الصندوق العمليات الجارية في مقاطعات تنفيذ المشاريع التي يمكن أن تنتهك المبادئ التوجيهية العامة للبرنامج، مع الإفادة عن تلك الانتهاكات إلى المجلس التنفيذي إذا لم يتم تصحيحها. واختتم الوفد بالقول إنه يرى أن هذه الضمانات تتيح للبرنامج أن يبرز بوضوح فعالية واستدامة تنظيم الأسرة الطوعي وغير القسري.

٦٩ - وطلب وفدان من المديرة التنفيذية تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي بشأن العناصر الهامة للبرامج، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بمبادئ وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٠ - وأعرب وفد الصين لجميع الوفود عن شكره لدعمها. وأشار الوفد إلى تقديره لعمل الصندوق وتعاونه الفعال، موضحا أن البرنامج المقترح جاء نتيجة ثلاث سنوات من المشاورات بين الصندوق والهيئات المعنية في الصين. وقال إن البرنامج، الذي صيغ تمشيا مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سوف يركز على توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لصالح النساء في المناطق المحرومة. وذكر الوفد أنه لا يزال هناك ٥٨ مليون شخص يعيشون في حالة فقر في الصين وسيقدم البرنامج الجديد المساعدة للسكان في المناطق المحرومة التي تقدم فيها خدمات على نحو أقل حيث تبرز المؤشرات الاجتماعية والصحية أنها دون المعدلات الوطنية. وخلال السنة المنقضية، زارت أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق الصين للمساعدة على جمع وثائق المشروع وإنشاء آليات رصد وتقييم للبرنامج. ووجه وفد الصين الانتباه إلى تحدي النمو السكاني السريع الذي واجهته الصين وما زالت تواجهه لسنوات عديدة. وإذا لم يتح من جعل نمو السكان الزائد يستقر على نحو فعال، لن يمكن تفادي تدهور الإيكولوجيا والبيئة لعشرات قادمة من السنين، بما يهدد ظروف الحياة لأكثرية السكان الصينيين كما يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الصين. وبسبب القاعدة السكانية الهائلة، لا يزال نمو السكان الصافي السنوي في الصين يناهز ١٣ مليونا رغم تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة. ومضى الوفد ملاحظا الأثر الإيجابي لتنظيم الأسرة في تنمية البلد وأشار إلى أنه بفضل تأييد الشعب الصيني وتفهمه، تم تفادي ٣٠٠ مليون ولادة منذ الشروع في برنامج تنظيم الأسرة في السبعينات، مما يشكل مساهمة هامة في الهدف العالمي الرامي إلى الحفاظ على التوازن السكاني في العالم. وبدون تفهم السكان وتأييدهم الكامل، ما كان يتاح تفادي ٣٠٠ مليون ولادة أقل خلال العشرين سنة الماضية.

٧١ - وقد أبدى وفدان تعليقات على البرنامج القطري للجزائر. وشكر وفد الجزائر بحرارة الصندوق على صياغة برنامج جيد يفي باحتياجات السكان في مجالي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ولاحظ الوفد أنه ينبغي إدخال تنقيحين على الوثيقة: في الفقرة ٥ ينبغي أن يكون متوسط حجم كل أسرة معيشية هو ٧,٦ وليس ٩,٦، وفي الفقرة ٦ ينبغي أن يكون معدل انتشار وسائل منع الحمل ٥٧ في المائة وليس ٤٧ في المائة.

وأضاف الوفد نفسه قائلا إن نظر المجلس التنفيذي في جميع البرامج الستة بصفتها مجموعة متكاملة كان موفرا للوقت وابتكارا جيدا. وبين وفد آخر أنه يعلق أهمية قصوى على استمرار بقاء الصندوق ووكالات منظمة الأمم المتحدة الأخرى في الجزائر. وركز الوفد على أهمية اعتماد سياسات لتعزيز المكاسب المحققة للمرأة في ميدان المساواة والعدالة بين الجنسين (المشار إليهما في الفقرة ١٣ من البرنامج المقترح). كما ركز الوفد على الحاجة إلى توفير التدريب للموظفين المحليين.

٧٢ - وأعرب وفد نيكاراغوا عن تقديره للبرنامج المقترح لنيكاراغوا بوصفه يستجيب لاحتياجات السكان وللسياسات العامة التي تتبعها الحكومة. وسيساعد البرنامج في القضاء على الفقر، والتخفيف من وفيات الأمهات وتحسين صحة المراهقين. ولاحظ وفد آخر أن البرنامج يناسب، رغم طموحه، احتياجات السكان. ومضى يتساءل عن سبب وجود نسبة عالية من حالات تعقيم النساء في نيكاراغوا رغم توافر وسائل لمنع حمل أبسط جاهزة للمستعمل. وتساءل وفد آخر عن مدى التعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التي لها مشروع دون إقليمي عن الصحة الإنجابية.

٧٣ - وأوضح وفد مصر أنه يولي أهمية كبيرة لمسألة السكان، على نحو ما يعبر عنه البرنامج القطري المقترح لمصر. وإلى جانب تأكيد استمرار تعاونه الكامل، أعرب عن عميق تقديره للعمل الذي يقوم به الصندوق. وهنأ وفد آخر الصندوق على مضمون البرنامج ولاحظ أن توسيعه ليشمل الفئات والمناطق المحرومة خارج القاهرة سيشكل تطورا إيجابيا. ثم أعرب عن ارتياحه لملاحظة أن الاهتمام سيتركز بصورة خاصة على النساء والشباب وعلى مراعاة دمج منظور الجنسين في أوجه الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك ما يتم من خلال المخططات الإنمائية المتكاملة للمجتمعات المحلية التي تركز على برامج محو الأمية، وتقديم الائتمانات الصغيرة، والدعم التغذوي والتدريب على تناول قضايا الجنسية. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت بعض المشاريع ستنفذ خارج وزارة الصحة والسكان، وعلى سبيل المثال، من جانب منظمات غير حكومية. كما تساءل عن الطريقة التي سيتبعها الصندوق للتوفيق بين مختلف استراتيجيات برنامج الصحة الإنجابية لمختلف المانحين في البلد.

٧٤ - وبالنسبة إلى البرنامج شبه الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، أعرب وفد عن قلقه إزاء انخفاض المساعدة المقامة، في وقت تفيد فيه الإسقاطات في مختلف دول المنطقة الفرعية أن عدد السكان سيزداد بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وأشار الوفد إلى أن البرنامج المقترح سجل انخفاضا في الاعتمادات بالمقارنة مع برامج المساعدة الأخرى للصندوق، معربا عن الأمل في أنه عند بلوغ مرحلة منتصف البرنامج ستتوافر إمكانية الزيادة في المساعدة المالية. ولاحظ وفد آخر، أنه فيما يقدر مشاورات الصندوق وتخطيطه ومساعدة البرنامج في جميع بلدان البرنامج، إلا أنه ينبغي للصندوق إجراء حوار أكثر تعاونا مع لجنة جنوب المحيط الهادئ وينبغي توسيع مشاوراته مع الحكومات والمانحين على السواء في المنطقة. ولاحظ الوفد أن تنفيذ البرنامج كان أبطأ من المطلوب، وأن ثمة حاجة إلى تحسين إعداد التقارير. وركز على أهمية فعالية الرصد والتقييم والامتثال لجميع المبادئ التوجيهية التي يتوخاها الصندوق.

٧٥ - وفي ردها شكرت المديرة التنفيذية لجميع الوفود دعمها للبرامج الستة. ولاحظت أن البرنامج القطري المقترح للصين جاء نتيجة ثلاث سنوات من المشاورات والمفاوضات بين الحكومة والصندوق. وشددت على أن البرنامج يوضح رغبة الحكومة لا في تنفيذ منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وحسب، بل كذلك منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبينت المديرة التنفيذية أن حكومات المقاطعات والقيادات المحلية ستعلن أنه لن تكون هناك حصص أو أهداف في مقاطعات تنفيذ البرنامج وأن ذلك سيكتب في جميع وثائق المشروع. وأحاطت علما بالنقطة القائلة بأنه ينبغي تناول مسألة الجزاءات الإدارية والقانونية، فأبلغت الوفود بأن هذا الموضوع قد بحث مع السلطات في البلد. وأكدت أن البرنامج المقترح قائم على خيار يعتمد على المعلومات ويهدف إلى إبراز فوائد وفعالية النهج الطوعي. واعتمادا على النتائج المستخلصة، فإن هذا النهج سيمتد ليشمل جميع أنحاء البلد. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق والحكومة سيرصدان البرنامج وستكون هناك تقييمات مستقلة. وبينت أنه في الحالة غير المحتملة لمعاودة الأخذ بالحصص المحددة في أي مقاطعة ينفذ فيها المشروع، سيجري الصندوق تحقيقا عن الحالة ويبلغ ذلك إلى المجلس التنفيذي، وهو ما سيفعله في ظل أي ظروف مشابهة في أي بلد من بلدان البرنامج. وأضافت قائلة إنها ستكون سعيدة بإعداد تقارير على نحو منتظم إلى المجلس التنفيذي تتناول عناصر البرامج الستة، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بمبادئ وأهداف منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٦ - وفيما يتصل بالدروس المستفادة، لاحظت المديرة التنفيذية أنه ستجمع البيانات في كل سنة، وسترصد مؤشرات النوعية من جانب موظفي الصندوق والخبراء الاستشاريين المستقلين على السواء، وستنظم حلقات دراسية وحلقات عمل لنشر الدروس المستفادة، بما في ذلك ما يتعلق بالمناطق والمقاطعات الأخرى. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن البرنامج المقترح يؤسس على التجربة المكتسبة خلال تنفيذ برنامج المساعدة إلى الصين الذي نفذه الصندوق في وقت سابق. وكان البنك الدولي قد سجل نجاح برامج الصندوق السابقة واستعان بها. وأضافت تقول إن حكومة الصين متفتحة إزاء الزيارات الميدانية وأن الصندوق سيساعد على ترتيبها. وأكدت للوفود أنه ستبذل جهود لتوفير الإخطار الملائم عن هذه الزيارات الميدانية. وفيما يتصل بالبيانات المقدمة عن البرنامج المقترح للجزائر، لاحظت أن الحصول على بيانات دقيقة في حينها كثيرا ما ينطوي على مشكلة وأنه من اللازم بذل مزيد من الجهود في هذا الميدان. وأعربت عن الأمل بأنه في إطار متابعة فرقة العمل المعنية والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية ومن خلال آليات أخرى لجماعة الأمم المتحدة الإنمائية ستتوفر بيانات موثوقة في حينها.

٧٧ - ونوه مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ بالتزام السلطات في الصين بمبادئ منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضاف قائلا إن البرنامج المقترح أدمج مشاركة المجتمع المحلي، بما في ذلك ما يتم على مستوى القواعد الشعبية. وفيما يتصل بالبرنامج شبه الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، أوضح أنه إذا كان البرنامج السابق قد قدم مساعدة بمبلغ ٢,٦ مليون دولار سنويا، فإن البرنامج الجديد سيقدم ٢,٥ مليون دولار سنويا، على أساس النهج الجديد الذي يتبعه الصندوق في برنامج توزيع الموارد، على نحو ما اعتمده

المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية عام ١٩٩٦ (انظر المقرر ١٥/٩٦). وقد أدمج البرنامج ٢,٨ مليون دولار في الموارد المتعددة الأطراف. وردا على تعليق سابق بشأن إجراء مشاورات مع لجنة جنوب المحيط الهادئ، لاحظ أنه بسبب عملية نقل الموظفين، لوحظ شيء من البطء في هذا الصدد، على أنه استؤنفت أخيرا اتصالات منتظمة وأدت إلى موافقة ١٤ بلدا في المنطقة الفرعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ على اعتماد استبيان ومنهجية مشتركا في عمليات التعداد المتعلق بكل منها.

٧٨ - وأجابت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على سؤال يتعلق بارتفاع نسبة عمليات تعقيم النساء في نيكاراغوا، وأشارت إلى أن ذلك يبرز بوضوح قصور التغطية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وبينت أنه لو توفرت للمرأة أساليب أخرى لمنع الحمل لكانت قد استعملتها. وكثيرا ما يكون للمرأة في المناطق الريفية سبعة أطفال قبل إجراء عملية التعقيم. وذكرت أن الصندوق يمول منظمة غير حكومية للبحث في مسألة الارتفاع في معدل عمليات تعقيم النساء وستنشر نتائج البحث. وأكدت للوفود أنه سيجري التعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وغيرها من المنظمات على الصعيد المحلي.

٧٩ - وأوضح الموظف المسؤول عن شعبة الدول العربية وأوروبا أن الصندوق يعمل في مصر مع الشركاء والمانحين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات العامة لتعزيز إدماج منظور الجنسين في جميع مخططات واستراتيجيات الحكومة، بما في ذلك إدماج مفاهيم نوع الجنس والصحة الإنجابية في الخطط الجديدة للسكان والتوطين. وبموجب البرنامج المقترح، ستنظم أنشطة مشتركة ومتكاملة مع المانحين. وقال إن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ظلت بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تعمل مع بعضها البعض على نحو وثيق. ومما يدعو إلى الاهتمام خطة العمل الاستراتيجية لوزارة الصحة والسكان التي تركز على تحسين نوعية الرعاية وتعمل على إدماج المنظمات غير الحكومية كشركاء لتشكل جزءا لا يتجزأ من الخطة. كما أن الصندوق يدعم مع مانحين آخرين آلية جامعة (لجنة المنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية) لتعزيز قدرة المنظمات القاعدية غير الحكومية العاملة في ميادين السكان ونوع الجنس لتمكينها من أن تصبح شريكة في تنفيذ البرنامج الوطني والسكان والصحة.

٨٠ - وقد وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية ودون الإقليمية التالية: باراغواي (DP/FPA/CP195)؛ الصين (DP/FPA/CP196)؛ نيكاراغوا (DP/FPA/CP197)؛ مصر (DP/FPA/CP198)؛ الجزائر (DP/FPA/CP199)؛ ومنطقة المحيط الهادئ الفرعية (DP/FPA/CP200)، وطلب من المديرة التنفيذية إعداد تقارير تقدم إلى المجلس التنفيذي على نحو منتظم وتتناول تنفيذ العناصر الهامة في البرامج الآنفة الذكر، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بمبادئ وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨١ - وبعد اعتماد المقرر، طلب وفد اليابان الكلمة للإعراب عن تقديره لاعتراف المديرة التنفيذية الحار بدعم حكومته. ورحب بتقديم التقارير المنتظمة إلى المجلس التنفيذي ونوه بأنه الزيارات الميدانية إلى

أقطار البرنامج كانت قيمة للغاية. كما شجع الوفد الصندوق على أن يبقي أعضاء المجلس التنفيذي على علم بتواريخ البعثات القطرية الموفدة مستقبلا لتقييم حالة السكان.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١

تقرير مستكمل عند التنفيذ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١

٨٢ - قدم مدير البرنامج تقريرا مرحليا شفويا عن الحالة فيما يتعلق بحالة التنفيذ المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١. وقد تركز عرضه على ثلاثة مجالات هي: تعزيز المكاتب الميدانية؛ العمل على تحقيق الكفاءة وإعادة هندسة العمليات؛ وتحويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منظمة للتعلم.

٨٣ - وأوضح أن الهيكل المؤسسي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جمع، ضمن مكتب واحد، التخطيط وإدارة جميع الموارد. وقد نقلت إلى المكاتب القطرية سلطة توظيف خبراء استشاريين على الأجلين المتوسط والطويل، على الصعيد القطري، وساعد فريق دعم العمليات معاون مدير البرنامج في تنسيق أعمال المكاتب الإقليمية، وكما ساعد الفريق على رفع العقبات التي تعترض بعض القضايا، مثل تنقيح المبادئ التوجيهية بشأن التنفيذ الوطني. وسينشر في وقت مبكر من عام ١٩٩٨، على أقراص مدمجة - ذاكرة للقراءة فقط، دليل إرشادي مبسط جديد بشأن البرمجة.

٨٤ - وأشار إلى أنه تم عقد اجتماع في معتكف لكبار الإداريين، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تم فيه التركيز على المسؤوليات المحددة الخاصة بالتنفيذ وبدعم المكاتب القطرية. وقد أفاد الاجتماع في تعريف الوحدات المسؤولة عن مختلف جوانب خطة تنفيذ التغيير وإدماج تلك الجوانب ضمن مجاميع تعد إحدى الأدوات الرئيسية التي ينبغي استخدامها في تبسيط أعمال المنظمة لتحسين الكفاءة والفعالية. وقد حددت المجاميع مبادرات أساسية سوف تناط مسؤوليتها بالمديرين ووضعت مؤشرات للنجاح قابلة للقياس. وسوف تشكل تلك المجاميع التي سيتم التوقيع عليها بين مدراء المكاتب أو الوحدات ومدير البرنامج، وبين المدراء الإقليميين والممثلين المقيمين فيما يتعلق بإنجازات المكاتب الإقليمية والآثار البرنامجية وإدارة شؤون الموظفين، أساس الخطة المؤسسية الجديدة للبرنامج الإنمائي.

٨٥ - واسترعى انتباه المجلس التنفيذي إلى عمل تعاون على نشره البرنامج والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي حول تجارب منظمات مختلفة في مجال قياس الأداء، تحت عنوان "قياس النتائج وإدارتها: دروس مستفادة من أجل التعاون الإنمائي" (Measuring and Managing Results: Lessons for Development Cooperation).

٨٦ - وأوضح مدير البرنامج أن تنفيذ إطار المساءلة يتوقف على تدريب موظفي المراجعة والمديرين على تقنيات، في تنفيذ المرحلة الأولى من التدريب حول تقييم المخاطر ودرئها، وأن ذلك التدريب سوف يبدأ في القريب العاجل. وأفاد أنه يتم إنشاء المجموعة الأولى من مرافق الموارد دون الإقليمية، في كل من باكستان وتايلند وترينيداد وتوباغو وزمبابوي وسلوفاكيا ولبنان. ويعمل البرنامج على زيادة تركيز الإطار

الذي وضعه للتنمية البشرية المستدامة. ومن آليات تنفيذ التغيير اللجنة التنفيذية الموسعة، وهي الهيئة العليا لتقرير السياسة العامة في البرنامج، التي بات يشارك في اجتماعاتها حاليا عشرة ممثلين مقيمين مرتين في السنة.

٨٧ - وشكر البلدان المانحة التي ساهمت بالأموال من أجل إجراء عملية التغيير في البرنامج، ولا سيما حكومات الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة.

٨٨ - وفي الختام، أفاد أنه سيتم تقاسم الخبرات المكتسبة من إدارة التغيير بإدراجها في دليل موارد التغيير. الذي سينشر على الشبكة الداخلية (إنترانت). وسوف يوفر الدليل للمكاتب القطرية فرصة دائمة لتبادل الخبرات بشأن الطريقة التي يعتمدها البرنامج كي يصبح بها منظمة إنمائية تحظى باستمرار، بثقة شركائها وتواصل نموها بفضل الاعتراف بتركيزها وفعاليتها وكفاءتها. وسلم بالعمل الممتاز الذي أنجزه موظفو البرنامج الذين ناضل عدد كبير منهم في ظروف صعبة.

٨٩ - وجاء في تعليق أحد الوفود أن التقدم المحرز في مجال إدارة التغيير أضحى أكثر من ملموس بفضل اللامركزية وتعزيز البرامج القطرية. وقال إن هناك حاجة إلى قياس الأداء عن طريق وضع معايير ولا سيما على الصعيد القطري.

٩٠ - وأفاد وفد آخر، قدمت حكومته المساعدة من أجل إدارة التغيير، بأن إدارة التغيير ينبغي أن تترك أثرا أكبر، ولا سيما على المستوى القطري. وأعرب عن التأييد للدور الأوسع نطاقا الذي تؤديه الأنشطة التقييمية وعن الترحيب بالمناقشات الثنائية بشأن مؤشرات الأداء.

٩١ - وطلب تقديم تقرير مرحلي تحريري عن إدارة التغيير، بما في ذلك ملخص موجز يعرض لبرنامج إدارة التغيير، وللخطط المستقبلية وتقييم التقدم المحرز.

٩٢ - وحظي التوجه نحو المزيد من المساءلة بالترحيب. وقدم اقتراح بأن يشارك أحد ممثلي الموظفين في المناقشات حول إدارة التغيير التي ستجري في الدورة العادية الثالثة المقرر عقدها في عام ١٩٩٨.

٩٣ - ووجه مدير البرنامج الشكر إلى المتكلمين على دعمهم. وأبلغ المجلس التنفيذي أن تقريرا مرحليا عند إدارة التغيير سيقدم خطيا في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وأفاد بمراعاة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة في إدارة تغيير البرنامج. وأشار إلى أن العمل جار لوضع مؤشرات الأداء. وقال إنه من المسائل التي تركز عليها المؤشرات بشكل رئيسي ما يتمثل في تحديد الأثر الإنمائي من خلال قياسه على المستوى القطري. ويعمل البرنامج مع الشركاء الإنمائيين بشأن مقاييس الأداء. وسوف يعمد البرنامج، في تقاريره المقبلة إلى تحديد التحديات التي تعترض تنفيذ إدارة التغيير، وذلك وفقا لاقتراح أحد الوفود.

٩٤ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج عن إدارة التغيير.

التركيز البرنامجي

٩٥ - أدلى مدير البرنامج بملاحظات استهلالية موجزة بشأن هذا البند.

٩٦ - وعرض مساعد مدير البرنامج لمكتب السياسات الإنمائية تقرير مدير البرنامج عن تضييق نطاق التركيز (DP/1998/5).

٩٧ - ورحب عدد كبير من الوفود بالوثيقة وبالملاحظات الاستهلالية وبعملية التشاور التي أفضت إلى النظر في هذا البند من جانب المجلس التنفيذي. وفيما أعربت الوفود بصفة عامة عند تأييدها للتقدم المحرز في تضييق نطاق التركيز البرنامجي، رأت بعض الوفود ضرورة أن ينصب التركيز بصفة خاصة على إبراز كيفية تنفيذ التركيز بعد تضييق بؤرته.

٩٨ - وأعرب عن ترحيب عام بوضع المبادئ التوجيهية بشأن التركيز، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1995/5، وأبرز بعض المتكلمين الحاجة إلى تطبيق تلك المبادئ على الأنشطة الأساسية وغير الأساسية. وأكدت وفود عديدة ضرورة أن تقيد أطر التعاون القطرية والإقليمية والعالمية بالمبادئ التوجيهية. واقترح وفد أن يتضمن كل إطار من أطر التعاون القطري ما بين خمسة وستة من مجالات الخدمة بما يتيح إبراز الأثر. وذكر وفد آخر أنه سيكون من الصعب الامتثال لجميع المبادئ التوجيهية وأنه من الممكن التعامل مع بعض تلك المبادئ حسب حالة البلد.

٩٩ - وناقش المجلس التنفيذي تحديد الخدمات الإنمائية الأساسية الواردة في الوثيقة DP/1998/5. وأكد عدد كبير من المتكلمين ضرورة الربط بين هذه الخدمات وبين مطالب البلدان المستفيدة من البرامج بما يكفل مراعاة الخصوصية القطرية. وساد اتفاق على أن الخدمات الأساسية المبينة في الوثيقة تشكل قائمة إرشادية قابلة للتطور مع مرور الزمن.

١٠٠ - وأشار المتكلمون إلى أنه يتعين على البرنامج أن يظل ملتزما بما يقوم به من أعمال في مجال القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، وبمجالات تركيزه الرئيسية في إطار ذلك الهدف العام. وأشارت وفود عديدة إلى ما يتمتع به البرنامج من مزايا نسبية في مجال التعاون الإنمائي بينما أكدت وفود أخرى ضرورة أن تتضح معالم شخصية البرنامج في هذا الشأن. وأفيد بأن تطور طبيعة التعاون الإنمائي، يفرض على البرنامج مواصلة تعزيز مكانته ضمن إطار معياري، بما في ذلك متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، على أن يقوم، تدريجيا، بإلغاء بعض البرامج وهو أمر لا مفر منه. وأشير إلى وجوب تفادي الازدواجية، وإلى أنه يتعين على البرنامج، علاوة على ذلك، أن يتحلى بالقدرة على الاستجابة المرنة وسط الظروف الخاصة من خلال الاضطلاع بدور حفاز وابتكاري. وحث متكلمون كثيرون البرنامج على مواصلة صقل

التركيز البرنامجي خلال السنوات المقبلة بينما حذر آخرون من المغالاة في تضييق التركيز مما قد يحد من تعاونه مع البلدان المستفيدة من البرامج.

١٠١ - وشدد بعض المتكلمين على الدور الرئيسي الذي يضطلع به البرنامج في الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وأشاروا إلى رسم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه أداة مفيدة للتنسيق على الصعيد القطري. وتم التأكيد على ضرورة قيام البرنامج بالإعلام عن إنجازاته.

١٠٢ - وأكد أحد الوفود الحاجة إلى بناء قدرات الموظفين على العمل في مجالات التركيز الرئيسية. وتم الترحيب بما يعتزمه مدير البرنامج من إصدار توجيه إلى المكاتب القطرية بشأن وضع ورقة التركيز موضع التنفيذ.

١٠٣ - وطلبت وفود عديدة توضيحات حول مختلف جوانب الورقة المذكورة. واستفسر وفد عن الطريقة التي سيتبعها البرنامج في تكميل الأعمال التي تقوم بها المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي. وحث أحد الوفود البرنامج على التعاون مع الوكالات المتخصصة في مرحلة مبكرة من إعداد المشاريع. وطرح سؤال عن كيفية إنفاذ المبادئ التوجيهية الواردة في الورقة بما في ذلك استفسار عما إذا كانت تلك المبادئ ستطبق على أطر التعاون القطري التي حظيت فعلا بالموافقة.

١٠٤ - واثيرت أسئلة أخرى حول دور البرنامج فيما يتعلق بالمناقشات التي ستجريها حول المياه، لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨ وبالمشاكل المتصلة بمديونية البلدان المستفيدة من البرامج. وأعربت بعض الوفود عن دعمها لتدخلات البرنامج من أجل النهوض بالتجارة والاستثمار في أقل البلدان نموا.

١٠٥ - وأشار مدير البرنامج إلى أن صياغة الوثيقة جاءت نتيجة عملية تشاورية وأنه قد أحيط علما بتعليقات الوفود في الدورة الراهنة. وفي رده على بعض التعليقات التي أشارت إلى أن الورقة لم تتناول، على نحو كاف، أسلوب تحقيق التركيز، أبرز أن تضييق بؤرة التركيز قد تم على مستوى البلدان مع اختلاف الاستراتيجيات، من بلد إلى آخر. وقال إن أطر التعاون القطري سوف تتسم بقدر أكبر من التركيز مشيرا إلى أن تأمين التركيز البرنامجي عملية تستوجب، في منظمة كبيرة بعض الوقت كي تأتي ثمارها. وبخصوص أطر التعاون القطري القائمة أفاد أن المبادئ التوجيهية بشأن التركيز أدرجت إلى حد ما عن طريق عملية الاستعراض الأولي التي تمت داخل المنظمة. وقال إن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة العامة بخصوص الأنشطة التنفيذية، والمقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨، سوف يشكل فرصة لزيادة التركيز البرنامجي. وفي رده على استفسار أشار إلى أن البرنامج يقدم دعما متزايدا للتقييمات الوطنية الخاصة بالفقر. وعلاوة على ذلك، تجري، في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مناقشة إطار لإجراءات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الفقر، وهو إطار من شأنه أن يحقق مزيدا من التجانس بين الأعمال الجارية في ذلك المجال وأشار إلى ضرورة توخي المرونة. وإلى أن قائمة الخدمات الإنمائية الأساسية ليست حصرية وإنما تبين فحسب مجالات الاختصاص المحددة التي يمكن فيها للبرنامج أن يقدم دعما جيدا. وأشار

إلى وجود مجموعة فرعية من المجالات الخاصة التي يود البرنامج أن يحافظ فيها على الخبرة الفنية، ومنها على سبيل المثال مجال الأمن الغذائي الذي تتعاون فيه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وقال إن تقليص قائمة المجالات إلى عشرين يشكل بالفعل خطوة كبيرة نحو الأمام. ثم أكد مدير البرنامج على التقدم المحرز منذ نهاية الدورة البرنامجية الخامسة حتى الآن، موضحا أن البرنامج أصبح أكثر قوة وأشد تركيزا. وقال إن الخطوات التالية المقرر اتخاذها سوف تتم في مجال توصيل الرسالة فيما يتعلق بالتركيز وبوضع المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ.

١٠٦ - وذكر مساعد مدير البرنامج مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد أنه سيجري تحسين كفاءات الموظفين في إطار تحسين تركيز البرنامج. ويجري وضع نماذج لكفاءة الموظفين. وستعتمد في هذا الخصوص مقاييس أداء جديدة ويجري تعزيز القدرات الإدارية وتوفير التدريب.

١٠٧ - وقالت مساعدة مدير البرنامج مديرة مكتب سياسة التنمية إنه رغم أن تعدد أبعاد الفقر يتطلب المجموعة الحالية من الخدمات الإنمائية، فسيجري وضع استراتيجيات محددة وبلوغ التركيز من خلال تحليل الفقر على الصعيد القطري. وستتطور قائمة الخدمات الرئيسية بمرور الوقت استجابة للأحوال المتغيرة. وأكدت أن المبدأ التوجيهي الأول بالنسبة للملكية الوطنية مبدأ يعلو على ما سواه وحري به أن يستجيب لشواغل الوفود بشأن المبدأ الثاني. وأكدت أن المبادئ التوجيهية تنطبق على التمويل الأساسي وغير الأساسي وعلى أطر التعاون القطري والإقليمي والعالمي، وأنه يجري تطبيق بعض المبادئ التوجيهية وأن التنفيذ يسير بواسطة العمليات القائمة لصياغة البرامج واستعراضاتها وتخصيص الموارد لها. وهي عملية مستمرة. واختتمت كلامها قائلة إنها تتطلع إلى استمرار المشاورات مع المجلس التنفيذي في المستقبل.

١٠٨ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١/٩٨ - تضييق بؤرة تركيز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تضييق بؤرة التركيز (DP/1998/5) والتعليقات المقدمة بشأنه؛

٢ - يؤكد من جديد أن المساعدة المقدمة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج فيما يتصل بسعيها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفقا لبرامجها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، يجب أن تظل بمثابة أعلى أولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن تكون متميزة بالاستجابة والمرونة، وأن تستند إلى الخطط

والأولويات الإنمائية لدى البلدان المستفيدة من البرنامج، وكذلك إلى الأولويات المحددة من قبل المجلس التنفيذي؛

٣ - يعيد تأكيد حيدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعددية جوانبه وعالميته؛

٤ - يؤكد أن التضامن والتركيز ضروريان لبلوغ أهداف التأثير والاستدامة والكفاءة والفعالية لتدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛ وأن إقرار النهج البرنامجي ينبغي له أن يؤدي إلى تدخلات أقل عددا وأوسع نطاقا وأن يسمح للبرنامج، في نفس الوقت، بأن يساعد البلدان المستفيدة منه في بدء وارتياد مشاريع ابتكارية؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يمضي قدما في تطوير خبرته الفنية في مجال توفير المساعدة لتنمية قدرات البلدان المستفيدة من البرنامج في مسعاها نحو القضاء على الفقر وفي تشجيعها لمشاركة السكان في التنمية؛

٦ - يشدد على أن وضوح ملامح دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل بلد من البلدان المستفيدة من البرنامج وعلى الصعيد العالمي سييسر من جهود تعبئة الموارد التي يبذلها البرنامج؛

٧ - يسلم بالجهد الجاري في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد قائمة إرشادية بخدمات التنمية الأساسية؛

٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتعاون إلى أقصى حد مع جميع الجهات العاملة في حقل التعاون الإنمائي، وخاصة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، من أجل تشجيع أوجه التآزر وتجنب الازدواجية وتعظيم الإفادة من الموارد المتاحة؛

٩ - يؤيد بناء على هذه المبادئ الإرشادية الواردة في الفقرات ٢٠ إلى ٤٠ من الوثيقة DP/1998/5؛

١٠ - يقرر تطبيق هذه المبادئ الإرشادية على كافة أطر التعاون القطرية والإقليمية والعالمية، على العناصر الفرعية لهذه الأطر، مع مراعاة ظروف البلدان المستفيدة من البرنامج بالتحديد، سواء كان التمويل من الموارد الأساسية أم من الموارد غير الأساسية؛

١١ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد المبادئ الإرشادية للتطبيق، بما في ذلك وضع آلية للتنفيذ وقياس وتقييم الآثار، وأن يدرج هذه المبادئ في دليل البرمجة الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل صياغة جميع البيانات المقدمة في المستقبل إلى المجلس التنفيذي، فيما يتعلق بأطر التعاون على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، اعتبارا من الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، إلى جانب استعراضات وتقييمات هذه الأطر، بأسلوب يتضمن وصفا واضحا لكيفية تطبيق كل مبدأ من المبادئ الإرشادية؛

١٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ عن كافة جوانب التقدم المحرز في مجال إعداد المبادئ الإرشادية للتطبيق، بما في ذلك الآلية المتصلة بالتنفيذ وقياس وتقييم الآثار.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

خامسا - أطر التعاون القطري ومسائل متصلة

ألف - أطر التعاون القطري

١٠٩ - أقر المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأولى للجزائر (DP/CCF/ALG/1) والرأس الأخضر (DP/CCF/CVI/1) وجزر كوك (DP/CCF/CKI/1) وغانا (DP/CCF/GHA/1) وغواتيمالا (DP/CCF/GUA/1) والجماهيرية العربية الليبية (DP/CCF/LIB/1) ونيكاراغوا (DP/CCF/NIC/1) وجمهورية كوريا (DP/CCF/ROK/1) وتوكيلاو (DP/CCF/TOK/1). وأقر المجلس التنفيذي أيضا البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/EXTENSION II).

١١٠ - ووفقا لطلب مقدم خطيا من الأعضاء السبعة للمجلس التنفيذي، ناقش المجلس إطار التعاون القطري الأول لموزامبيق.

إطار التعاون القطري الأول لموزامبيق (DP/CCF/MOZ/1)

١١١ - عرضت مساعدة مدير البرنامج مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون القطري الأول لأفريقيا (DP/CCF/MOZ/1)، فأبرزت الجوانب الرئيسية للإطار. ولاحظت أن موزامبيق تمكنت، بوصفها أحد البلدان التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من تجاوز إطار التعاون القطري وغيره من وثائق البرامج القطرية لوكالات الأمم المتحدة لتعزيز وترشيد التعاون الإنمائي للأمم المتحدة. وذكرت أن إطار التعاون القطري استخدم كجزء في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتوجيه فريق الإدارة القطري وتشكيل هيكل أهداف استراتيجية على نطاق المنظومة وتنضوي تحت هذه الأهداف الأولويات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٢ - وذكر ممثل موزامبيق أن إطار التعاون القطري يشكل المنتج النهائي المتحصل من العمل الجماعي لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، أي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الحكومية والشركاء المتعاونون والمجتمع المدني. وكان دور المؤسسات الحكومية قد تجسد في الغالب في تحديد الأولويات عند وضع إطار التعاون القطري وكذلك في التثبت من قيام ما يلزم من تنسيق وإجراء مشاورات مكثفة مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اعتمدت منهجية النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني بغية تعزيز الملكية بواسطة بناء القدرات. وسيدعم البرنامج عملية انتقال الحكومة من الحرب إلى السلام، ومن حالة الطوارئ إلى حالة الإصلاح والتنمية، ومن نظام الحزب الواحد إلى نظام انتخابي متعدد الأحزاب، ومن عدم الاستقرار إلى الاستقرار. وبمقتضى إطار التعاون القطري، ستتمكن الحكومة، مع جميع شركائها، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، من كفالة أن يكون لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير إيجابي على جهود التنمية التي تبذلها موزامبيق وشعبها.

١١٣ - وتكلمت وفود عديدة عن إطار التعاون القطري بوصفه نموذجا جيدا على ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أعمال في مجال عملية الانتقال من حالة الطوارئ وحالة ما بعد النزاع إلى مرحلة الإصلاح والتنمية. وأثارت المسائل التالية للنقاش: بؤرة تركيز إطار التعاون القطري ومجالات هذا التركيز؛ والتنسيق؛ والأخذ باللامركزية مع المساءلة؛ والتقييم والرصد؛ وتنفيذ البرامج؛ والقضاء على الفقر؛ والمواءمة وحسن الإدارة؛ والمزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتعاون بين الوكالات، وخصوصا من ناحية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ والتعاون الإقليمي؛ وتعبئة واستغلال الموارد الأساسية وغير الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٤ - وأكدت عدة وفود أهمية تركيز البرنامج على بضعة مجالات منتقاة بعناية لكفالة تحقيق التأثير اللازم. وتسنى عندئذ إعطاء وصف أفضل في الوثيقة للعمل المزمع القيام به في هذه المجالات، كالأنشطة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، مثلا، في مجال القضاء على الفقر. كما أمكن تقديم تحديد أوضح للمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي بالمقارنة مع وكالات أخرى لديها برامج في موزامبيق، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. واعترفت الوفود بالإمكانيات التي ينطوي عليها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مجال المساعدة على تحديد أدوار مختلف الوكالات.

١١٥ - وأشارت الوفود إلى ضرورة أن تكفل المساءلة عن البرنامج الكبير نسبيا في موزامبيق، وخصوصا عن الأنشطة الممولة من موارد غير أساسية وذلك عن طريق الرصد والتقييم والإبلاغ. وقال ممثلو بعض الوفود إنهم يودون رؤية البرنامج الإنمائي وهو يضطلع بدور أكبر في مجال تعزيز حسن الإدارة وإصلاح القطاع العام وفي مناقشات السياسة الاستراتيجية. ولاحظ وفد أنه نظرا لأن إطار التعاون القطري يدل على أن هناك حاجة إلى نسبة كبيرة من التعاون التقني، فحبذا لو أضيف مرفق يتضمن موجزا عن حالة تنفيذ البرنامج، مع تقسيم مفصل لموارد البرنامج فضلا عن بيان طبيعة التمويل، على أن ينطبق هذا، لا على إطار التعاون القطري لموزامبيق فحسب، بل وعلى جميع أطر التعاون.

١١٦ - واسترعت بعض الوفود الاهتمام إلى أهمية المسائل المتقاطعة كالبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وقضايا الجنسين. وذكرت وفود أخرى أن موزامبيق تعد من بلدان التركيز أو الأولوية في ضوء ما تقدمه لها حكومات تلك الوفود من معونات في إطار التعاون الثنائي. وتم أيضا تأييد اضطلاع البرنامج الإنمائي بدور أقوى وأنشط في مجال زيادة تحسين التنسيق بين الجهات المانحة. ورحبت الوفود بمفهوم إقامة "شراكات ذكية" بين جميع الأطراف المشاركة في وضع أنشطة البرنامج وتنفيذها وإدارتها.

١١٧ - وتم التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي مع المؤسسات دون الإقليمية لمساعدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومن ذلك مثلا تعزيز تكامل الأسواق الإقليمية، والإفادة من مشاريع يمكن أن تتحقق فيها نتائج سريعة وملموسة.

١١٨ - وكرر المدير العام للتعاون المتعدد الأطراف في وزارة خارجية موزامبيق القول إن إطار التعاون القطري هو نتاج جهد تعاوني قام بين نطاق واسع من الشركاء. ولاحظ أنه من المهم الاعتراف بضرورة تحسين التركيز في البرنامج ومعالجة مسائل التقييم، والتنفيذ الوطني، ودور التعاون التقني وتكاليفه، واستخدام الموارد غير الأساسية والإبلاغ عنها، وإصلاح القطاع العام. وأضاف أن أفضل المناسبات لقياس وتقييم تنفيذ البرنامج، سوف تتهيأ من بين أشياء أخرى، خلال الاستعراض السنوي واستعراض نصف المدة.

١١٩ - كما قام مساعد مدير البرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا ونائب الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في موزامبيق بالرد على مسائل أثيرت في المناقشة، ولاحظوا أن وجود الأفرقة الفنية العاملة، والجهود المبذولة لتعزيز وتركيز نظام المنسق المقيم وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي أمثلة على الطرائق الكثيرة المعمول بها لكفالة نهج حسن التنسيق وقائم على المشاركة تجاه جميع البرامج والمشاريع القائمة ضمن الإطار. وأكدوا للمجلس التنفيذي بأنه أحيط علما بعناية بالآراء التي أعربت عنها كل الوفود، وأنها ستراعى مراعاة كاملة في إعداد موجزات البرنامج، التي تمثل جانبا أكثر تفصيلا وعمقا من جوانب عملية وضع برامج محددة ضمن الإطار، ويشمل ذلك إدماج المسائل المتقاطعة في الأنشطة المزمع القيام بها، وفي تنفيذ إطار التعاون القطري ورصده وتقييمه خلال الاستعراضات السنوية، التي تعد مسألة جديدة في موزامبيق، وخلال استعراض منتصف المدة للبرنامج. وسوف تشمل الاستعراضات السنوية، التي ستشارك فيها طائفة واسعة من الشركاء في التنمية، تقييم أنشطة البرنامج الإنمائي بطريقة منتظمة يجري بالنسبة لها وضع مؤشرات وأسس للمقارنة.

١٢٠ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي إطار التعاون القطري الأول لموزامبيق (DP/CCF/MOZ/1).

باء - تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1998/11)

١٢١ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1998/11). وقال إن الغرض من هذه المذكرة هو تقديم تقييم لمدى استمرار المساعدة المقدمة إلى ميانمار في الوفاء بأحكام مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦. وأشار إلى أن فريقا مستقلا يضم ستة خبراء دوليين كبار أوفدوا إلى ميانمار في الفترة الممتدة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في بعثة تقييم أعد عنها تقرير أتيح لأعضاء المجلس. كما قدمت معلومات إضافية في اجتماع غير رسمي، عقد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقامت البعثة بتقييم نتائج وإنجازات مبادرة التنمية البشرية الممددة (HDI-E)، والدروس المستفادة في هذا الشأن، ومدى استمرار مشاريع المبادرة في الوفاء بأحكام التشريعات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي. وفي إشارة إلى استنتاجات وتوصيات التقرير التقييمي، قال مساعد مدير البرنامج إن مبادرة التنمية البشرية تشكل نموذجا متطورا وناجحا للتخفيف من حدة الفقر على مستوى القواعد الشعبية، دون استبعاد لأي فئة أو تمييز. وقال إن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تنفذ مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة بتعاون مع المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية. وأضاف يقول إن المنظمات غير الحكومية ما زالت تقوم بدور مهم في تنفيذ أنشطة المشاريع وفي تيسير مشاركة المجتمع المحلي على مستوى القواعد الشعبية. وأوضح أن الممثل المقيم والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصلان تزويد البعثات الدبلوماسية المقيمة في يانغون بمعلومات كاملة وأن قيام مسؤولي السفارات بزيارات منتظمة إلى المواقع التي تنفذ فيها مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة تمكنهم من الاطلاع على الأنشطة المباشرة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية. وقد نظمت أربع زيارات ميدانية خلال عام ١٩٩٧. لمجموعة بلغت ٣٢ من كبار الدبلوماسيين ينتمون إلى ٢٤ بلدا. ويواصل الممثل المقيم وكبار مديري البرنامج عقد اجتماعات منتظمة لتزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات.

١٢٢ - وأكد مساعد مدير البرنامج لأعضاء المجلس التنفيذي مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب لرصد مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة. مبينا أن المبادرة المذكورة للتنمية البشرية، بالإضافة إلى إنشائها لآليات الرصد والتقييم الشاملين، فقد عملت على تعيين موظفين دوليين متفرغين من أجل الرصد والتقييم لضمان تنفيذ المهمة على أساس متواصل.

١٢٣ - وأشارت عدة وفود إلى أن سفارات بلدانها في يانغون أثنت على الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى القواعد الشعبية في ميانمار في إطار مبادرة التنمية البشرية الممدة. وحثت هذه الوفود البرنامج الإنمائي على استكشاف زيادة التوسع في أنشطته، بما في ذلك الاضطلاع ببرنامج لدعم إعادة تأهيل العائدين إلى ولاية راخين وإعادة إدماجهم، ومواصلة بذل الجهود من أجل تحسين المعيشة في القرى والمجتمعات المحلية، تمشيا مع مقرري مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي ٢١/٩٣ و ١/٩٦. وتساءل أحد الوفود عن اختيار الموظفين المحليين وتوظيفهم، وشدد على ضرورة التزام الحد الأقصى من

الشفافية القصوى والدعوة لتنفيذ البرنامج. وأثنى وفد آخر، مؤيدا في ذلك من عدة وفود أخرى، على مبادرة التنمية البشرية بوصفها نموذجا ناجحا للتخفيف من حدة الفقر ويمكن تكرارها في بلدان أخرى. وأشار أحد الوفود إلى أن الاستدامة هدف مهم وإن كان صعب التحقيق أحيانا؛ ومع ذلك، ينبغي للجهود المبذولة من أجل ضمان الاستدامة أن تدمج في عملية إعداد البرنامج المقبل. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يتناول بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قضية التعليم والتدريب المبينة في الفقرة ١٠ من الوثيقة DP/1998/11، مشيرا إلى العقبات التي تعوق الانتظام في الدراسة والتدابير التي يجري اتخاذها لمواجهة هذه المسألة. واقترح أحد الوفود النظر في توظيف أخصائي انثربولوجي إنمائي من أجل متابعة مدى تأثير المشاريع على هياكل القرى وديناميا تها، وكذا إعداد تقرير عن أثر الأنشطة التي يضطلع بها مشروع مبادرة التنمية البشرية. وجرى التشديد أيضا على التنسيق على صعيد وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار. وأكدت عدة وفود الأهمية المولاة لرصد الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والالتزام بمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦. وأثنت الوفود كثيرا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأعمال الإنمائية الناجحة المنفذة في ميانمار في ظل ظروف صعبة.

١٢٤ - ورد على بيانات الوفود مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والممثل المقيم، المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى التأكيد للوفود على ما تم من إعداد مناهج مستكملة، وهياكل وآليات لتلبية احتياجات أفقر السكان بطريقة فعالة، دون استبعاد أو تمييز. وستجرى تحسينات إضافية على هذه المناهج والهياكل والآليات لزيادة فعاليتها من أجل تحسين تنفيذ المشاريع. وستبذل جهود لإعداد تقارير لتقييم الأثر عن أنشطة مختارة تضطلع بها مبادرة التنمية البشرية على مستوى القواعد الشعبية في المستقبل. وسيشمل تقديم المساعدة في المستقبل النظر في إمكانية توظيف أخصائي أنثربولوجي إنمائي. وأكد الممثل المقيم المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعضاء أن اختيار موظفي مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممددة وتوظيفهم يلتزم بدقة على جميع المستويات بإجراءات التوظيف المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتنسيق فيما بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فإن الممثل المقيم يجتمع بانتظام مع الزملاء العاملين في وكالات الأمم المتحدة في ميانمار من أجل مناقشة النهج العامة والبرمجة المشتركة للأنشطة. ومن بين الأمثلة على ذلك، النهج الذي يجري إعداده من خلال الجهود التنسيقية التي تبذلها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لدعم برنامج لإعادة تأهيل العائدين إلى ولاية راخين الشمالية وإعادة إدماجهم. وبشأن مسألة الاستدامة، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل الوثيق مع منظمات المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية من أجل بناء القدرات على المستوى المحلي. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت المجتمعات المحلية ذاتها مشاريع صغيرة في مجال الهياكل الأساسية مثل إقامة الجسور عبر الممرات المائية وقامت بتنفيذها.

١٢٥ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار الوارد في الوثيقة DP/1998/11 وقرر أن ينظر في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، في اقتراح لتقديم البرنامج للمساعدة إلى ميانمار في المستقبل وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦.

جيم - استراتيجيات التنفيذ لأطر التعاون الإقليمي

ملاحظات عامة

١٢٦ - تعلقت القضايا العامة التي أثارتها الوفود بالتنسيق مع المؤسسات الإقليمية، وسائر وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛ ووضع معايير للنجاح والرصد؛ والقيمة المضافة للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميزته النسبية من حيث تعدد الأدوار التي يقوم بها في المناطق المعنية؛ وبإمكانية الاضطلاع ببعض الأنشطة الإقليمية بشكل أفضل على الصعيد الوطني، من خلال أطر التعاون القطري.

أفريقيا

١٢٧ - أشارت مساعد مدير البرنامج مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى المشاورات المستفيضة التي أجريت قبل صياغة الإطار الأول للتعاون الإقليمي. ثم عرضت الوثيقة المتعلقة باستراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (DP/1998/6)، مؤكدة أن استراتيجيات الدعم التي رسمتها الوثيقة ستشكل وسيلة المساعدة للبلدان، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص من أجل السير قدما في اتجاه تحقيق هدفي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

١٢٨ - واتفق معظم الوفود على أن استراتيجية التنفيذ تشكل تحسنا واضحا في إطار التعاون الإقليمي الأول (DP/RCF/RPA/1) وأن التوصيات الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ٩/٩٧ قد اتبعت بشكل دقيق. وأثار عدد من الوفود قضايا تتعلق بالتنسيق الإقليمي، ومعايير النجاح ورصده، والقيمة المضافة للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على أداء أدوار متعددة على المستوى الإقليمي. وذكر أحد الوفود بأنه كان ينبغي تناول التعاون مع المنظمات الثنائية في الوثيقة. واعتبر التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمرا مهما.

١٢٩ - وأعربت بعض الوفود عن الرأي بأن معايير النجاح ومؤشرات الأثر كان ينبغي أن تكون أكثر وضوحا وقابلية للقياس. وذكرت بوجه خاص معايير النجاح المبينة في باب الوثيقة المتعلق بالتعددية والتغيير الديمقراطي، أي معيار الاستقرار المتزايد في البلدان التي ينفذ فيها البرنامج، الذي وجده أحد الوفود فضفاضا وغير عملي كمؤشر للأثر قابل للقياس. وذكر أحد الوفود أن من المفيد وضع معايير لبلدان مختارة يتم فيها التدخل وكذا للمنظمات غير الحكومية المشاركة بوصفها وكالات منفذة.

١٣٠ - ولاحظت بعض الوفود أن بعض الأنشطة التي نوقشت في الوثيقة قد جرى تناولها بشكل أفضل في سياق أطر التعاون القطري. وتضمنت الأمثلة على ذلك أنشطة في مجالات سلامة الحكم، والائتمانات الصغيرة والممارسات الوطنية في مجال إعداد الدراسات المنظورية على المدى الطويل. وتساءلت بعض الوفود أيضا عن العلاقة بين استراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا.

١٣١ - ونوهت عدة وفود بضرورة تصنيف الأنشطة حسب الأولويات. وأشار وفد إلى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتولى، بتنسيق مع الوكالات المتخصصة الأخرى، دعم الأنشطة المتعلقة بالهجرة ومنع النزاعات رغم أن تلك الأنشطة لا تدخل في المجال الرئيسي لاختصاص المنظمة.

١٣٢ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي، مشيرا إلى أن هذا الدور ينبغي أن يكون دورا تكميليا أكثر من كونه دورا قياديا. ولاحظ الوفد ذاته أن معايير النجاح والإنجازات المتوقعة يمكن أن تكون أكثر قابلية للقياس. كما اقترح الوفد إدراج قضية ختان الأنثى ضمن المجال المواضيعي لمسألة نوع الجنس.

١٣٣ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لكون استراتيجية التنفيذ تلبي احتياجات القارة ولكون الوثيقة ذاتها جيدة التركيز وتؤكد أن سلامة الحكم هي أساس التنمية. وأكد وفد آخر أن تعبئة الموارد تعد من السمات المهمة جدا لإطار التعاون الإقليمي. وإن الضرورة ستدعو إلى رصد دقيق للنتائج المتحققة في ذلك المجال، وبخاصة في مجال القطاع الخاص.

١٣٤ - ووافق أحد الوفود على أن مجالات التركيز المحددة في الوثيقة تشكل أساسا ملائما للأنشطة التي يضطلع بها البرنامج وأن سلامة دائرة الحكم هي الموضوع الجوهري في هذا الشأن. وأعرب الوفد ذاته عن ارتياحه بشكل خاص للمناقشة الواردة في الوثيقة بشأن البرنامج الفرعي المعني بالتجارة وبرامج التعاون الإقليمية والأقاليمية.

١٣٥ - وأثار وفد آخر قضية تنسيق البرنامج مع خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينيات وأشار إلى أن استعراضا أجري منذ عدة سنوات لم يكن مرضيا. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كانت ستنشأ مشاكل مشابهة أم لا فيما يخص التعاون مع مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا.

١٣٦ - وردا على الشواغل التي أثارتها الوفود، أشار نائب مساعد مدير البرنامج ونائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى أنه سيجري وضع مزيد من معايير النجاح بصورة مفصلة في مرحلة تصميم البرامج والمشاريع. وستعكس وثائق دعم البرنامج وخطط عمله هذه المعايير بالكامل. ولاحظ أن أطر التعاون الإقليمي توفر قيمة مضافة لممارسة وضع البرامج القطرية عن طريق صياغة صكوك لوضع السياسات على الصعيد الإقليمي التي تُرجمت من ثم إلى صكوك وطنية تتعلق بالسياسات، ومثال ذلك الدراسات الوطنية المنظورية الطويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، تُرجمت المبادرات والاختصاصات العالمية بسهولة أكبر إلى إجراءات ملموسة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ثم على الصعيد الوطني. وقدم البرنامج الإقليمي أيضا الدعم لإنشاء الشبكات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات التي لها قيمة خاصة على الصعيد الوطني. كما قدم البرنامج الإقليمي دعما حافزا للمبادرات التي تقدمت بها البلدان فيما يتعلق بتحديات وأولويات مجموعات البلدان داخل المنطقة.

١٣٧ - وكان بناء القدرات هو الهدف العام بين جميع الأنشطة المنفذة في إطار التعاون الإقليمي. وفيما يتعلق بالعلاقة بين مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا وإطار التعاون الإقليمي، لاحظ أن مبادرة إدارة الحكم أنيطت ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. وتمثلت الأنشطة الرئيسية في التماس الدعم وتعبئة الموارد لصالح البلدان التي تغذيها برامج تتعلق بسلامة الحكم. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا من خلال أمانته. وفيما يتعلق بالتجارة، تعاون البرنامج الإنمائي مع منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وفيما تعاون أحيانا مع البنك الدولي في هذا المجال، لا بأدائه دورا رياديا، وإنما بتقديمه للدعم.

١٣٨ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (١٩٩٧-٢٠٠١) بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1998/6.

الدول العربية

١٣٩ - قدم مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي للدول العربية عرضا موجزا. وقال إن السمات الرئيسية لاستراتيجية التنفيذ الواردة في الوثيقة DP/1998/7 و Corr.1 تضمنت ما يلي: زيادة التركيز؛ وزيادة حصة المنطقة العربية في ملكية البرنامج الإقليمي؛ وزيادة المساءلة؛ وتعظيم الأثر؛ وتحقيق الاستدامة؛ وتعزيز تعاون المنطقة مع منطقة أوروبا - البحر المتوسط ومنطقة أفريقيا.

١٤٠ - وعلقت وفود قائلة إن الوثيقة تتضمن أفكارا ومقترحات واضحة ومباشرة، وإنها تؤيد استراتيجيات التنفيذ لبرامج إطار التعاون الإقليمي ومشاريعه. ولاحظت الوفود أن إطار العمل يستند إلى إنجازات سابقة ويعكس الثقافة والمُثل العليا والطموحات المشتركة في المنطقة، الأمر الذي يعد أساسا ضروريا لتنفيذ تنمية سليمة وبرامج إقليمية جيدة. وأعربت الوفود عن أملها في أن ترى مزيدا من التعاون مع اللجان الإقليمية في تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في إطار التعاون الإقليمي.

١٤١ - وارتأت عدة وفود أن تشجيع مشاريع التمويل على نطاق صغير عنصر هام من عناصر إطار التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد تم التأكيد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيفيد من نتائج اجتماع هام بشأن تلك المسألة عُقد في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٧. واقتُرح أيضا أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع سائر وكالات الأمم المتحدة، لا سيما مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة التي تعمل بالفعل في مجال الائتمانات الصغيرة.

١٤٢ - ووجه مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي للدول العربية الشكر للوفود على تأييدها، مشيرا إلى مواصلة التعاون الوثيق والحوار مع الحكومات والمؤسسات القائمة في المنطقة في جميع مراحل الإعداد لتنفيذ البرنامج.

١٤٣ - وفيما يتعلق بالمسائل العامة المطروحة بشأن أطر التعاون الإقليمي واستراتيجيات تنفيذها، لاحظ مساعد مدير البرنامج أن مشاريع الائتمانات الصغيرة في منطقة الدول العربية كانت أداة فعالة للقضاء على الفقر. فقد استهدفت تلك المشاريع أفقر الفئات وأشدها استضعافا، لا سيما النساء اللاتي لم يكن وصولهن إلى الأسواق متاحا. وكانت الائتمانات الصغيرة نهجا جديدا في المنطقة. وبناء على ذلك سيجري تنفيذ المشاريع النموذجية على الصعيد القطري لاختبار جدواها الاقتصادية ومدى استمرارها. كما يتم وضع منهجيات خاصة ببلدان المنطقة مع توجيهها بحيث يكون لها أثر واضح في مجال القضاء على الفقر وخلق فرص للعمالة الذاتية. وسوف تستخدم ثلاثة مشاريع نموذجية بوصفها أدوات توضيحية وتعليمية بهدف توسيع نطاقها من خلال البرنامج الإقليمي لتصبح برامج وطنية من خلال أطر التعاون الإقليمي. وأعرب عن أمله في أن تشارك المؤسسات الإقليمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتهيئة بيئة تمكينية أو أن تقدم الدعم مباشرة لبرامج الائتمانات الصغيرة أو توسع نطاقها بمعرفتها.

١٤٤ - ووافق مساعد مدير البرنامج على طلبات عدة وفود تتعلق بطرح مقاييس ومعايير نجاح أدق من ناحيتي الكم والكيف في أطر التعاون الإقليمي، لا سيما الطلبات المتعلقة بتوفير معايير نجاح أفضل. بعد أن بينت التجارب السابقة أن تلك الأمور أساسية للتقييم والتقدير. وتم إدماج المعايير الدقيقة في صياغة البرامج الفرعية والوثائق المدعمة لها. وسيقدم الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لإطار التعاون الإقليمي تقريرا عن هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي.

١٤٥ - وفيما يتصل بتعليقات أحد الوفود على التجارة الدولية، قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي يضطلع بتوفير المساعدة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمؤسسات الأخرى لكفالة مشاركة المنطقة في قواعد المنظمة العالمية للتجارة وعملياتها في مجال التجارة الدولية. ولما كان نصيب الدول العربية من التجارة الإقليمية والدولية ضئيلا، فإن انخفاض مستوى تدفقات رأس المال ينعكس في انخفاض النواتج الإجمالية القومية للفرد. ويحد ذلك بدوره من قدرة الدول في المنطقة على مكافحة الفقر.

١٤٦ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية التنفيذ الإقليمية المتصلة بإطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١) بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1998/7 و Corr.1.

آسيا والمحيط الهادئ

١٤٧ - قدم مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عرضا موجزا لاستراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي (DP/1998/8). ولاحظ أن الاستراتيجية، كما هو وارد في الوثيقة، قائمة على عدد من المعايير هي: التركيز، فيما يتعلق بالمناطق دون الإقليمية، من خلال مختلف الآليات الحكومية وغيرها من الآليات، وكذلك فيما يتعلق بالمواضيع؛ والملكية، لا سيما ملكية حكومات المنطقة، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بتنفيذ البرامج؛ وبناء القدرة؛ وآليات التعلم وتقاسم المعلومات؛ والروابط بين البرامج العالمية والإقليمية والوطنية؛ والتعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في المنطقة؛ وتوفير موارد إضافية لتعزيز أثر البرامج

الإقليمية وكفاءتها؛ وآليات الرصد والتقييم المدرجة في البرامج لكفالة النهوض بالتركيز إلى درجة أفضل وانعكاس نتائج الرصد في تنفيذ البرامج الإقليمية.

١٤٨ - وأعربت الوفود عن ارتياحها العام إزاء استراتيجية التنفيذ وتأييدها لها. واتفقت على أن الوثيقة تقدم سردا مفصلا ومفيدا وواضحا للبرامج المدرجة في إطار التعاون الإقليمي، كما تقدم مؤشرات ملموسة للنجاح، وكذلك وصفا شاملا للبرامج والمشاريع المزمع تنفيذها.

١٤٩ - وأعرب عدد من الوفود عن موافقته على جوانب معينة من استراتيجية التنفيذ وهي عناصر بناء المؤسسات وتعزيزها، والتأكيد على عمليات التقييم، والتركيز على الجوانب دون الإقليمية والمواضيعية، ودعم استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورحب وفد ترحيبا خاصا بالتوافق المنسجم بين الأنشطة الإنمائية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة وبين برنامجه الثنائي.

١٥٠ - وجرى الإعراب عن التأييد العميق للبرنامج دون الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وللحاجة إلى بناء شعور بالانتماء إلى المجتمع على صعيد منطقة شمال شرقي آسيا من خلال برنامج تنمية منطقة نهر التومين. ورئي أن برنامج التجارة والاستثمار السهمي التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي جاء في الوقت المناسب وأن مراميه محددة بطريقة جيدة، وأن برنامج جنوب آسيا لتخفيف حدة الفقر ينطوي على فرص لتكراره في أجزاء أخرى من المنطقة. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل عن كيفية مشاركة المؤسسات الوطنية والحكومية في تنفيذ برنامج جنوب آسيا لتخفيف حدة الفقر، وكيفية تقديم البرنامج دعمه الحافز لبرامج تخفيف حدة الفقر في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لمراعاة القيم المحددة إقليميا في إطار العمل المتعلق بسلامة الحكم. كما أعربت عن تأييدها لبرنامج نهر الميكونغ وطلبت تحديد مناطق أخرى لتطبيق البرنامج توسيعا لنطاق أنشطة مرفق البيئة العالمي داخل البرنامج. وأيدت الوفود برنامج المعلومات الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٥١ - وتساءلت وفود عما إذا كانت البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستعالج الأزمة المالية الراهنة في جنوب شرقي آسيا وشرقها، وعن كيفية تنفيذ ذلك، وسألت عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلك الحالة.

١٥٢ - وقد أجاب مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ورئيس شعبة البرنامج الإقليمي وتحليل السياسات على تعليقات الوفود واستفساراتها. فأشير إلى أن البرامج الإقليمية تسعى إلى أن تجمع بين البلدان على صعيد واحد، وخاصة فيما يتعلق بمسائل التنمية البشرية المستدامة مثل القضايا المتعلقة بنوع الجنس، وبالقضاء على الفقر، وبالبيئة. وسيجري تبادل الدروس المستفادة من تقييم برنامج جنوب آسيا لتخفيف حدة الفقر مع غيرها من المناطق الإقليمية ودون الإقليمية. وسوف تشارك مؤسسات إقليمية ووطنية عديدة بصورة فعالة في تنفيذ هذا البرنامج. وقيل إن برنامج تنمية منطقة نهر التومين يساعد على تعزيز السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا. وفيما يتعلق بالأزمة

المالية، لوحظ أن أفضل وسيلة للقضاء على التحديات التي تواجه فرادى البلدان تتمثل في معالجتها علي الصعيد الوطني.

١٥٣ - وذكر رئيس شعبة البرامج الإقليمية وتحليل السياسات أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك أحد الوفود رأيه الإيجابي القائل بأن أعمال برنامجه الثنائي تترابط مع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك ما يتعلق بالبرنامج دون الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودعم أمانة ذلك البرنامج. وأشار أيضا إلى أن ريادة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة أداة ذات فائدة خاصة، ووسيط مناسب تماما لتبادل المعلومات عن أنشطة البرنامج الإقليمي. وفيما يتعلق بالأزمة المالية التي شهدتها المنطقة مؤخرا، ففيما لا يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بولاية مالية في هذا الشأن، فستكون النقطة التي تنفـُذ منها المنظمة متعلقة بأثر هذه الأزمة على أكثر الفئات استضعافا.

١٥٤ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٧-٢٠٠١) بصيغتها الواردة في الوثيقة (DP/1998/8).

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

١٥٥ - عرض مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة استراتيجية تنفيذ إطار التعاون الإقليمي الأول (DP/1998/9)، معربا عن سعادته أن يشارك أعضاء المكتب التنفيذي بصدور نشرة المكتب في نهاية السنة "بين التنفيذ والإنجاز" ثم أبرز السمات الرئيسية لإطار التعاون الإقليمي المؤلفة من سبعة مشاريع تقع ضمن خمسة مجالات للتركيز هي: القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وسلامة الحكم، وسبل العيش المستدامة، والبيئة. وكان المبدأ الأساسي في تصميم الإطار يتمثل في أن يدعم كل من المشاريع السبعة مشروعا أو نشاطا وطنيا يتم تمويله من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري كوسيلة رئيسية للدعوة، وبناء القدرات والتنفيذ على الصعيد القطري. وفي غضون ذلك، يقدم كل مشروع وطني خبرة الاستجابة له على شكل مشروع إقليمي وإلى مشاريع وطنية أخرى لكي تصبح شبكة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التنفيذية حقيقة واقعة. وكان مركز الدعم الإقليمي قد أنشئ في براتسلافا لمراقبة تنفيذ إطار التعاون الإقليمي. وستؤدي الاستجابة المرتدة للبيانات المتحصلة من التعاون الوطني والإقليمي إلى تسهيل عملية التنسيق وتعزيز الروابط بين المشاريع الإقليمية والوكالات المانحة المعنية. كما ستساعد في تنفيذ مشاريع دولية في المنطقة.

١٥٦ - وأثنت وفود عديدة على المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إزاء ارتفاع مستوى الوثيقة، وعلى الأساس المفاهيمي لتصميمها. وأقرت المسعى الإجمالي والأولويات الموضوعية لإطار التعاون الإقليمي، فيما استفسر وفد عن سبب إدخال سانت هيلانة في المنطقة.

١٥٧ - وأشار أحد الوفود إلى ضرورة أن تتطرق الفقرة ٧ (هـ) من الوثيقة DP/1998/9، إلى إمكانيات التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى، وخاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأثني على التركيز الذي حظي به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وألقى وفد آخر الضوء على أهمية مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان قد نشأ كمشروع وطني ناجح في بلده. وأثني على مشروع سلامة الحكم للدعم الذي منحه للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، المعقود في بوخارست، رومانيا من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. كما أعرب عن الدعم لمنح أولوية أكبر لتعزيز شبكات النقل دون الإقليمية، بما فيها الربط بين "طريق الحرير" في آسيا الوسطى وأوروبا.

١٥٨ - وأكدت وفود أخرى على الحاجة إلى تعزيز الروابط مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما في مجالات وضع المؤشرات الاجتماعية، ومع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبيئة. كما أبرزت أهمية المشاريع المتعلقة بالبيئة، ومشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظام إدارة دفة الحكم وإدارة الموارد الخارجية لبلدانها. كما حظي بالثناء أوضاع مركز الدعم الإقليمي في براتسلافا.

١٥٩ - ولاحظ أحد الوفود أن بلده يأمل في أن يتم ترفيع منصب مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى رتبة الأمين المساعد، لكي يصبح مستوى المنصب مماثلا للمناصب في المكاتب الإقليمية الأخرى. وتساءل الوفد نفسه عما يمكن للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن يفعله فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية.

١٦٠ - وشكر مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة الوفود على تعليقاتها البناءة، التي سيتم إدماجها في البرنامج الإقليمي.

١٦١ - وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل عمله بشكل وثيق مع الجهات الأخرى في المنطقة، على النحو الموضح في إطار التعاون الإقليمي الأول (DP/RCF/REU/1) مبينا أن تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كان ينبغي إدراجه من جديد في استراتيجية التنفيذ.

١٦٢ - وعند تساؤل أحد الوفود عن سبب إدخال سانت هيلانة في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ذكر مساعد المدير بأن سانت هيلانة كانت قد طلبت ضمها إلى المنطقة.

١٦٣ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني بين البلدان النامية، قال إن المنطقة شاركت تجربتها مع أمريكا اللاتينية بالذات وخاصة وأن المنطقة تمر بمرحلة انتقالية مشابهة في الآونة الأخيرة. أو بشأن تساؤل أحد الوفود عن متابعة المؤتمر الأخير المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في بوخارست، فقد تابع البرنامج الإنمائي الموضوع، ثم أعرب عن رغبته في الاستماع إلى اقتراحات تتعلق بالمتابعة في المستقبل.

١٦٤ - وعن المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية، قال مساعد المدير بأنه يمكن توسيع مشروع "طريق الحرير" ليضم عناصر أخرى في المنطقة. أما بشأن التعليقات المتعلقة بتطوير المؤشرات، فقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال وضع المؤشرات الاجتماعية، ومع الاتحاد الأوروبي في مجال البيئة. وذكر أن المكتب الإقليمي يخطط لعقد اجتماع حول موضوع حقوق الإنسان، مقرر عقده في يالطا، أوكرانيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة لانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، النمسا، من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

١٦٥ - وتكلم معاون مدير البرنامج بإيجاز معلنا أن منصب مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة قد تم ترفيعه إلى منصب الأمين العام المساعد.

١٦٦ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية تنفيذ إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٩٩٧-١٩٩٩) بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1998/9.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦٧ - لدى عرض استراتيجية تنفيذ إطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/1998/10)، ركز مساعد مدير البرنامج مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملاحظاته الاستهلالية على القيمة المضافة للبرنامج الإقليمي، والعملية التشاورية التي أجريت خلال صياغة الاستراتيجية، التي كانت تتم أثناء وضع البرامج والمشاريع، وكذلك على مجالات التركيز المواضيعية، ومبادرات الرصد والتقييم التي يتم اتخاذها، والجوانب المالية للبرنامج.

١٦٨ - وبالنسبة للقيمة المضافة للبرنامج الإقليمي، ذكر مساعد المدير أن البرنامج طرح رؤية طويلة الأجل للجهود الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء مجالات التركيز والأنشطة الواردة فيه، شمل البرنامج كذلك بعدا يتعلق بالسياسات، فيما شملت الجوانب الهامة الأخرى طبيعة البرنامج التكميلية المتعلقة بالأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني، وتنفيذ استراتيجية الربط الشبكي في أرجاء المنطقة.

١٦٩ - وأكد مساعد المدير على أن العملية التشاورية لتحديد مجالات أولوية البرامج كانت مستمرة مع القطاعات الحكومية المعنية خلال صياغة البرامج والمشاريع. أما بالنسبة لعملية الرصد والتقييم، فإن المكتب الإقليمي يعكف على وضع مصفوفة تتألف من حوالي ٤٠ متغيرا لاستخدامها في تقييم أثر المشاريع الوطنية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل مع مكتب التقييم ووحدات أخرى لطرح تعريفات أفضل لمؤشرات الأداء لكل برنامج ومشروع إقليمي.

١٧٠ - وألقى الضوء على انخفاض الموارد الأساسية من ٢٠,٧ مليون دولار مدرجة بجدول تعبئة الموارد المستهدف لإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1)، المقدم

إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى ١٩٧٧، إلى ١٥,٢ مليون دولار المستهدفة حاليا لفترة إطار التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، تطرق إلى أهمية تعبئة موارد إضافية وبناء شراكات مع الجهات المانحة وفيما بينها، ومع المؤسسات المالية الدولية لتحقيق أثر أكبر للبرنامج والمشروع، بوصفها جوانب رئيسية للبرنامج الإقليمي.

١٧١ - وقد سجلت وفود عديدة تأييدها القوي لاستراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي الأول في مجموعه وأعربت عن تقديرها للتفاصيل المقدمة بشأن استراتيجية التنفيذ لكل مجال مواضيعي. كما رحبت عدة وفود بالعملية التشاورية التي بدأت عند صياغة وثيقة استراتيجية التنفيذ. إلا أن بعض الوفود تكلمت عن الحاجة إلى زيادة الحوار بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني. وذكرت هذه الوفود أن تعزيز تدفق المعلومات من شأنه أن يحسن تنسيق البرنامج.

١٧٢ - واسترعت وفود عديدة الاهتمام، وسجلت القلق، إزاء التناقض في مبلغ الموارد الأساسية للبرنامج الإقليمي. وفي هذا الصدد، شددت على أهمية الموارد التكميلية وعلى توطيد الشراكة.

١٧٣ - وطرحت أسئلة محددة بشأن ما يتضح من عدم الاهتمام بالسكان الأصليين وبدور المؤسسات الوطنية ومشاركتها، وخاصة المنظمات غير الحكومية، في بناء وتطوير شبكات المعلومات المستدامة؛ وبشأن البلدان المحددة المشاركة في الدراسات المقارنة المتعلقة بالاتفاق الاجتماعي العام وسياسات الاقتصاد الكلي؛ والطبيعة التكميلية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التكامل الإقليمي مع النشاط الذي تضطلع به المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

١٧٤ - وردا على القضايا التي أثارتها الوفود، أكد مساعد المدير مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية تعزيز الحوار بين الحكومات، و لاسيما بين مراكز تنسيق التعاون التقني، مع استمرار وضع البرامج والمشاريع ضمن إطار التعاون الإقليمي وتنفيذها. وستساعد صفحة الشبكة التي سيتم وضعها على الحاسوب في إحاطة الحكومات والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الشركاء والأطراف صاحبة المصلحة علما بجميع الأمور المتعلقة بالبرنامج الإقليمي، مما سيعزز التنسيق. وأشار إلى أنه سيتم عقد اجتماعات دون إقليمية لمتابعة وضع البرامج وتنفيذها بشكل دوري.

١٧٥ - أما بالنسبة لعدم إيلاء وثيقة استراتيجية التنفيذ الاهتمام الكافي للسكان الأصليين، فقد ذكر مساعد المدير بأنه لا يمكن معالجة قضايا الفقر وقضايا البيئة دون مراعاة جميع الفئات المحرومة، وأضاف قائلا إن الشواغل المتعلقة بالسكان الأصليين جرت معالجتها في البرامج والمشاريع ذات الصلة.

١٧٦ - وتعليقا على إدخال المؤسسات الوطنية في شبكات المعلومات بصورة خاصة، قال مساعد المدير بأن النية معقودة على العمل مع الشبكات الحالية لإنشاء شبكة التنمية المستدامة في الأمريكيتين، وأنه سيتم

ربط البعد الكاريبي لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية SIDS NET مع شبكة نصف الكرة الأرضية وأكد للوفود بأنه سيتم إدخال المعلومات المتعلقة بجميع القطاعات الرئيسية.

١٧٧ - وردا على تساؤل محدد طرحه أحد الوفود، عدد مساعد المدير الأحد عشر بلدا المشاركة في الدراسات المقارنة المتعلقة بالانفاق الاجتماعي العام وبسياسات الاقتصاد الكلي، وأشار إلى أن الوفد قد دعي للمشاركة في هذا الصدد.

١٧٨ - وكرر مساعد المدير التزامه والتزام المكتب بتنفيذ البرنامج الإقليمي، وقال إن نجاح البرنامج يتوقف بصورة أساسية على استمرار العلاقة الطيبة التي أقيمت بين المكتب الإقليمي وشركائه الوطنيين معربا عن تطلعه إلى تعزيز هذه العلاقة.

١٧٩ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1998/10.

سادسا - تعبئة الموارد

التغيير والتمويل من الموارد غير الأساسية

١٨٠ - عرض مدير البرنامج التقرير المتعلق بالآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من الموارد غير الأساسية (DP/1998/3)، والموجز التنفيذي المعنون "بناء شراكات إنمائية عن طريق التمويل الإنمائي" (DP/1997/CRP.25) واستعراض عملية المائدة المستديرة (DP/1998/CRP.2)، والآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير أساسية: دراسات إفرادية (DP/1998/CRP.3).

١٨١ - وقد تكلم أربعة وخمسون وفدا أثناء مناقشة الموضوع حيث أيَّد كثيرون النهج المبيَّن في الوثيقة DP/1998/3. وأكد معظمهم على الحالة المتأزمة التي نجمت عن انخفاض المساهمات في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبار أن هذه المساهمات الأساسية تكفل الاضطلاع بالأنشطة تمشيا مع مبادئ العالمية والتعددية. بيد أن كثيرا من الوفود، تكلمت في ضوء التمويل من موارد غير أساسية، فسلمت بما له من دور هام، وطلبت تقديم تقارير منتظمة شفافة إلى المجلس التنفيذي عن التمويل من الموارد غير الأساسية. وأكدت بعض الوفود أنها لا ترى صلة بين الارتفاع في التمويل من موارد غير أساسية وبين الانخفاض في التمويل من الموارد الأساسية، وذلك في ضوء مساهمات بعض المانحين إلى هذين النوعين من التمويل.

١٨٢ - وقد أشار متكلمون كثيرون إلى ضرورة وضع مبادئ توجهية بشأن استخدام الموارد غير الأساسية، ولا سيما من أجل استحداث مساءلة متساوية لهذين النوعين من التمويل. ويتعيَّن أن يشمل هذا التدبير كفالة استغلال الموارد غير الأساسية في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

واسترداد التكاليف من الأنشطة غير الأساسية تجنبا لدعم الأنشطة غير الأساسية من التمويل الأساسي. وطلب وفد واحد تقييما مستقلا للتمويل من الموارد غير الأساسية في المستقبل القريب، فيما أكدت وفود كثيرة على أنه يتعيَّن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يحيد عن ولايته فيستخدم التمويل من موارد غير أساسية، وعليه أن يثبت أن لديه القدرة على تناول أنشطة التمويل غير الأساسي. ولاحظ بعض المتكلمين أن تدخلات البرنامج ينبغي أن تكون موجهة نحو البلد المعني، وفي هذا الصدد يتعين أن يكون للبلدان المستفيدة من البرامج دور في كيفية استغلال التمويل من الموارد غير الأساسية.

١٨٣ - وأشارت وفود عديدة إلى الحجم الكبير للتمويل من الموارد غير الأساسية الذي يأتي أساسا عن طريق تقاسم التكاليف مع الحكومات في بلدانها. وغالبا ما يكون حجم التمويل من الموارد غير الأساسية أكبر عدة أضعاف من حجم التمويل من الموارد الأساسية. وفي هذه الحالات يُنظر إلى الموارد الأساسية على أنها رأس مال لاجتذاب موارد غير أساسية. وأبرز كثير من المتكلمين أهمية التعاون الذي يقوم به البرنامج في بلدانهم لبناء القدرات الوطنية. وأكد بعضهم على أن المستويات المرتفعة للتمويل من موارد غير أساسية في بعض البلدان أتاحت للبرنامج أن يستغل أمواله الأساسية لفائدة البلدان المنخفضة الدخل. وأشار متكلم إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢ الذي تطلب فيه الجمعية إدماج التمويل من الموارد غير الأساسية إدماجا متماسكا في البرنامج الإنمائي. ولهذا يتعيَّن أن يدمج التمويل من الموارد غير الأساسية في أطر التعاون القطري.

١٨٤ - وذكر وفد، تكلم أيضا باسم وفدين آخرين، أن التقرير لم يرد على أسئلتهم بشأن آثار التمويل من موارد غير أساسية عن طريق الصناديق الاستئمانية والإطار العالمي، والقروض المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية. وقال إن الوثيقة DP/1998/3 اقتصرت على وصف لمزايا التمويل من الموارد غير الأساسية. وأن هناك حاجة لتقديم صورة أكثر تفصيلا، تشمل مدخلات البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وجرى الإعراب عن القلق أن يصبح البرنامج الإنمائي وكالة تنفيذية لمؤسسات بريتون وودز. ومن الواضح أن التحول إلى هيئات خارجية متعاقدة من الباطن لا يمكن أن يكون خاضعا لبرمجة مسبقة من جانب البرنامج الإنمائي. كما أن إدارة الأنشطة الممولة عن طريق أنشطة غير أساسية تستغرق قدرا متزايدا من وقت الممثلين المقيمين، مما يحول البرنامج الإنمائي إلى وكالة للتخطيط والتنمية. ويساور الوفود قلق عميق بشأن التنفيذ المباشر من جانب البرنامج الإنمائي.

١٨٥ - وذكر وفد أن تقاسم التكلفة مع الحكومات يوفر أكثر من ٦٢ في المائة من التمويل من الموارد غير الأساسية، ولاحظ أن معظم التمويل من الموارد غير الأساسية يقتصر على بلدان معيَّنة. وعلَّق عدد من المتكلمين بأنه ليس من الواضح كيف يمكن للزيادة المقبلة في الموارد غير الأساسية أن تفيد البلدان المنخفضة الدخل.

١٨٦ - وأعرب وفد آخر، باسم أعضاء المجلس التنفيذي من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن التقدير لأعمال البرنامج الإنمائي في بلدانهم. وذكر أن تدني المساهمات في الموارد الأساسية

وما ينجم عن ذلك من آثار على الأنشطة الإنمائية ما زال مدعاة لقلق رئيسي. وفي رأي المجموعة، أن الوثيقة DP/1998/3 لم تفحص جميع الطرائق للتمويل من موارد غير أساسية لأنها تركز في الدرجة الأولى على تقاسم التكاليف مع الحكومات وليس على الصناديق الاستئمانية أو تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة كما أنها لم تشمل معلومات عن مساهمات المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وترى المجموعة أنه في ضوء التخفيض في الموارد الأساسية فإن المساهمات غير الأساسية قد أتاحت الاستمرار للأنشطة المنفذة في المجالات ذات الأولوية للبرنامج.

١٨٧ - وأعرب وفد، باسم الجماعة الكاريبية، عن القلق بشأن ارتفاع التمويل من مصادر غير أساسية، وذكر أن البلدان التي تصل إلى مرحلة التخرج هي بلدان معرضة للمؤثرات الخارجية ولا تزال تواجه حقائق اقتصادية قاسية مما يستدعي اتخاذ تدابير لتحسين وجود البرنامج الإنمائيم في منطقة البحر الكاريبي.

١٨٨ - ولوحظ أن الدور الموسع للتنفيذ الوطني يستلزم إجراء قدر من التكاليف في السياسات والإجراءات. وقد أعرب متكلمون كثيرون عن التأييد لزيادة استخدام هذه الطريقة بما في ذلك ما يتم عن طريق الإدارة المشتركة. وأعرب وفد واحد، يؤيده آخرون عن تأييده الصياغة التي تتسم بها الفقرة ٥٣ من الوثيقة DP/1998/3 فيما يتعلق بتقديم البرنامج الإنمائي خدمات الدعم للتنفيذ في إطار بارامترات معيَّنة، فيما أعرب وفد آخر عن القلق بشأن انخفاض معدل التنفيذ من جانب الوكالات المتخصصة. وأبدى وفد ثالث تقديره لإنشاء مركز الدعم الإقليمي بالمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة في براتسلافا مما ييسر التدريب على القواعد والأنظمة الجديدة.

١٨٩ - وأكد أحد المتكلمين، وأيده آخرون، على الحاجة لأن يدلل البرنامج الإنمائي على آثار أنشطته لكي يكفل وجود مساهمات مستدامة في الميزانية الأساسية. وتطرق في هذا الصدد إلى الحاجة لمواد مرئية وكذلك لسفراء الخير. بينما أكد وفد آخر على ضرورة أن يعطي البرنامج حوافز كافية للمانحين لزيادة مساهماتهم.

١٩٠ - وعلَّق وفد على الفرع المتعلق بعملية اجتماعات المائدة المستديرة في الوثيقة DP/1998/CRP.2 قائلا إن اجتماعات المائدة المستديرة توفر منتدى إنمائيا يضم المتبرعين الرئيسيين والمستفيدين عن الاستراتيجيات وإصلاحات السياسات. ونوه بأن البرنامج الإنمائي قدم مساهمة رئيسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية على مدى ٢٥ سنة عن طريق عملية اجتماعات المائدة المستديرة. بيد أن المتكلم حث البرنامج على توخي الحذر عندما تشمل اجتماعات عملية المائدة المستديرة عناصر حساسة من الناحية السياسية. وينبغي أن تجري مشاورات وثيقة مع جميع الأطراف عندما تترتب آثار سياسية على المسائل المتصلة بعملية اجتماعات المائدة المستديرة. وفي هذا الصدد ارتأى الوفد أن دور المنظمات الدولية ينبغي أن يكون مكملا لدور أصحاب المصالح الرئيسيين في المنطقة المعنية. ويتعيَّن أن يتخذ تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي عن نتائج اجتماعات المائدة المستديرة طابعا مؤسسيا بما يكفل وجود استجابة مرتدة

ملائمة. وعليه، فالوثيقة مفيدة وينبغي استكمالها بصورة دورية. وقد طلب وفدان مواصلة المناقشة حول اجتماعات المائدة المستديرة في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

١٩١ - وطلب بعض المتكلمين تزويدهم بمعلومات أكثر عن آثار التمويل من الموارد غير الأساسية على البلدان التي تمر بظروف خاصة، ولا سيما تلك المشار إليها في الفقرة ٢٠ (ب) من الوثيقة DP/1998/3.

١٩٢ - وأشار المدير المساعد، مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد إلى أن النهج المتبع بالنسبة للتمويل من الموارد غير الأساسية ولمبادئ هذا التمويل قد أوضحت بصورة جيدة من جانب عدد من المتكلمين. وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه ستطرأ زيادة في الإبلاغ عن التمويل من الموارد غير الأساسية وأن حيدة البرنامج الإنمائي لن تتأثر. كما سيتم تغطية جوانب التمويل من الموارد غير الأساسية التي لم توضح في الوثيقة DP/1998/3 في المناقشة غير الرسمية المتعلقة بالدراسات الإفرادية. كما ستقدم في الدورة غير الرسمية معلومات أكثر تفصيلا بشأن الإحصائيات عن تقاسم التكلفة في المناطق المختلفة. وقال إنه يوافق على أن عدم استفادة أقل البلدان نموا من تقاسم التكاليف مع الحكومات هو مصدر قلق مشروع، وفي هذا الصدد، فإن وجود ميزانية أساسية سليمة من شأنه أن يوفر أقصى فائدة لهذه البلدان، كما أنه يوافق على أن البرنامج الإنمائي بحاجة للحفاظ على الجانب التعددي الذي يتسم به وأن يوجه موارده إلى أقل البلدان نموا. ومن شأن وجود نظم جديدة للتقارير المالية أن يتيح المجال لوجود تقارير أكثر توحيدا للشركاء الإنمائيين. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، أشار إلى أن التحول السريع إلى هذه الطريقة قد أدى إلى بعض القلق وخاصة فيما يتعلق بالقدرة الوطنية. وقد ورد في الوثيقة DP/1998/3 اقتراحات لشروط محددة لقيام المكتب القطري بتقديم دعم متواصل للتنفيذ الوطني. وعلاوة على ذلك، سيتم قريبا إصدار مبادئ توجيهية جديدة للتنفيذ الوطني.

١٩٣ - وذكر مساعد مدير البرنامج أنه يبدو أن هناك توافقا ناشئا بين الآراء على أن بلدان البرنامج سوف تستفيد من جميع مصادر التمويل ما دامت موجهة نحو البلد المعني. ولاحظ أن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة سوف يدعم النهج المتكاملة لتعبئة الموارد والبرمجة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفيما يتعلق باسترداد التكاليف لاحظ أن البرنامج يفرض رسوما عن الأعمال الإضافية التي نشأت عن مشاريع غير أساسية. وحقيقة أن هذه الرسوم المنخفضة نسبيا للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني، وهي عادة تتراوح بين ثلاثة وخمسة في المائة، بالمقارنة مع ١٣ في المائة تفرضها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، تبين خصائص التنفيذ الوطني حيث تقوم الحكومة بمعظم المهام بدعم محدود فقط من البرنامج الإنمائي. وفي معرض رده على استفهام أثير، أكد على أن الفقرة ٢٠ (ب) تشير إلى نهج البرنامج الإنمائي بالنسبة للبلدان التي تمر بظروف خاصة.

١٩٤ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٨ استعراض الآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير أساسية فيما يتعلق بالسياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ٢٢٧/٥٠ و ٣٠٢/٥٢، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧، ومقرريه ١٤/٩٠ و ٢٣/٩٥ ومقرره ١٥/٩٧ عن إدارة التغيير ولا سيما الفقرتين ٩ و ١٠؛

٢ - يرحب بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/3) ويحيط علما بتعليقات الوفود عليه؛

٣ - يؤكد من جديد أن السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون، في جملة أمور، ذات طابع عالمي وطوعي وقائم على المِنح ومحايدة ومتعددة الأطراف؛

٤ - يؤكد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكا في التنمية وميسّرا لها عند تلبية الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك تقديم المساعدة في حشد الموارد من جميع المصادر المتاحة من أجل دعم أولويات بلدان البرنامج في مجال التنمية؛

٥ - يشير إلى أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الذي يقوم عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى أنها تضمن توفر الطابع العالمي والقدرة على التنبؤ والطابع الحيادي والمتعدد الأطراف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلا عن القدرة على تلبية احتياجات بلدان البرنامج بطريقة مرنة، لا سيما احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل؛

٦ - يعرب عن بالغ القلق لانخفاض الموارد الأساسية والأثر السلبي لهذا الانخفاض على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، ويطلب أن تظل كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية قيد الاستعراض؛

٧ - يسلّم بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف، والمصادر غير التقليدية للتمويل، بوصفها آلية لتعزيز القدرات ولتكملة الوسائل التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في المقرر ١٤/٩٤؛

٨ - يؤكد من جديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري في توفير مجموعة من خدمات الدعم المستخدمة في التنفيذ والإنجاز الوطنيين لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تلك الخدمات الممولة من الموارد غير الأساسية، ضمن البارامترات المذكورة أدناه؛

(أ) لا يقدم الدعم إلا بناء على طلب من حكومات بلدان البرنامج؛

(ب) لا يقدم الدعم إلا للأنشطة الداخلة في إطار التعاون القطري وإطار التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) يقدم الدعم على أساس تقييم متعمق لقدرات الوكالة المنفذة، لا سيما فيما يتصل بالقدرات التنظيمية الإدارية والتنفيذية وفيما يتصل بالمساءلة الكاملة عن الأموال التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) يترافق الدعم مع التدابير الملائمة لبناء القدرات، بما في ذلك استراتيجيات خروج واضحة لكفالة تحقيق أهداف بناء القدرات على المدى الطويل؛

(هـ) كجزء من مراجعة إجراءات التنفيذ الوطني، توضع صكوك ملائمة من أجل تحسين رصد تلك الخدمات، بما في ذلك المرفقات الإلزامية لجميع وثائق المشروع التي تنص على طبيعة ونطاق ذلك الدعم فضلا عن وظائف ومسؤولية جميع الأطراف المعنية؛

(و) بناء على طلب حكومة بلد البرنامج، يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة منهجية في الاعتبار الخدمات التي يمكن أن تقدمها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أو وكالات التنفيذ والإنجاز الأخرى ذات الصلة؛

(ز) وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٤، يظل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكالة المنفذة، مقصورا على البلدان التي تمر بظروف خاصة، ولا ينطبق إلا اذا أمكن تقديم برهان على أنه من الأساسي ضمان المسؤولية والمساءلة الكاملتين لمدير البرنامج من أجل إنجاز البرامج والمشاريع على نحو فعال؛

٩ - يطلب استرداد التكاليف الإضافية الناجمة عن الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية استردادا كاملا، وذلك عندما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير وتنفيذ وإدارة الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية على نحو متكامل وشفاف ومرن وخاضع للمساءلة، ويطلب أيضا أن تحدد بصورة منهجية هذه الأنشطة وتكاليف دعمها في أطر التعاون؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، بالتشاور مع بلدان البرنامج، والوحدات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومع أعضاء المجلس، تقييما يتناول جميع جوانب الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف مع الحكومات، وأثره على القدرات الوطنية، لا سيما فيما يتصل بالطرائق التي يطبقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١١ - يقرر إبقاء اتجاهات الموارد غير الأساسية وأثرها قيد الاستعراض الوثيق، ولتحقيق هذه الغاية يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقدم في سياق تقريره السنوي، معلومات شاملة عن هذه الموارد، بما في ذلك كميتها، ومنشؤها، ومقصدها، وأثرها على البرمجة.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

١٩٥ - وأوضح أحد المندوبين أن وفده قبِل بالفقرة ٨ (ز) من المقرر كحل توفيقي، وأن وفده يفهم نص الفقرة على أنه يعني أن دعم المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنجاز وتنفيذ البرامج على الصعيد الوطني لن يشمل أنشطة تنفيذ المشاريع أو مهام من قبيل التعاقد من الباطن.

استراتيجية التمويل

١٩٦ - ذكر مدير البرنامج أن المناقشات التي دارت بشأن التغيير، ومجال التركيز، والموارد غير الأساسية كانت جزءا من أهم المناقشات التي دارت داخل المجلس التنفيذي خلال السنوات الأخيرة. وقد برهنت المشاركة الفعالة من جانب أعضاء المجلس والمراقبين على وجود درجة عالية من المساندة والالتزام وملكية المشاريع سواء من جانب بلدان البرنامج أو المانحين. وأعرب عن تقديره بوجه خاص لعدد من بلدان البرنامج التي أشادت بأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن البيانات المدلى بها باسم بلدان البرنامج بشأن واقع التنمية في تلك البلدان أثرت المناقشات بإضافة قدر كبير من المواد والتفاصيل. وأضاف قائلا إن المجلس يقوم أيضا بوضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك توافق في الآراء آخذ في الظهور بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبؤرة تركيزه، ومن المأمول فيه أن يكون ذلك هو الحال فيما يتعلق بالطرائق المتبعة في أداء دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة الموارد غير الأساسية ودعم المكاتب القطرية للتنفيذ الوطني. وأشار إلى أهمية هذا التوافق في الآراء بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقال إنه يُعد بالتأكيد بمثابة تطور غير عادي بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩٧ - واستنادا إلى هذه التعليقات، أعرب مدير البرنامج عن عزمه القوي على كفالة توزيع الموارد الأساسية وغير الأساسية وفقا لنفس المبادئ التوجيهية، التي ستحدد بصورة أفضل بؤرة تركيز التنمية البشرية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيجري العمل بالتمويل غير الأساسي والأساسي على أساس نفس السياسات والإجراءات دون ازدواجية في المعايير. ولن تتم الموافقة على أي أنشطة جديدة

دون تطبيق المبادئ التوجيهية، وسيجري استعراض الأنشطة القائمة في ضوء المقررات المتخذة خلال الدورة الحالية.

١٩٨ - وذكر أن دعم المكاتب القطرية للتنفيذ الوطني لن يتم توفيره إلا بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرنامج، وأن يكون ذلك فقط لدعم أهداف صريحة للتنمية البشرية المستدامة وبناء القدرات، بل ويكون مقرونا باستراتيجيات واضحة للانتهاء من التنفيذ. وسوف يتم استعراض جميع الأنشطة القائمة بما يكفل الإنهاء التدريجي لأي أنشطة لم تحقق أهدافها. وسيُبذل جهد خاص لضمان إمكانية استفادة البلدان المنخفضة الدخل من الزيادة في الموارد غير الأساسية، بما يحقق الاستجابة للأولويات الإنمائية الرئيسية.

١٩٩ - وأعلن المدير اعتزامه القيام، في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١، بتقديم تقييم يبدأ إعداده خلال عامين، ويركز على الكيفية التي طـُبقت بها المبادئ التوجيهية والبارامترات المحددة. وقال إن جميع الوفود مدعوة إلى إمعان النظر في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الزيارات الميدانية، والتقييمات التي تـُجرى على الصعيد القطري، وعن طريق الاستعراضات التي تـُجرى كل ثلاث سنوات لأطر التعاون القطري.

٢٠٠ - وتلت ذلك مناقشة بشأن تقرير مدير البرنامج عن التطلع لاستراتيجية تمويل مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.23)، الذي قـُدم رسميا في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢٠١ - وتكلم أحد الوفود بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، فرحب بدقة التوقيت الذي تجرى فيه هذه المناقشة. وأكد كلا الوفدين من جديد الأهمية التي يوليانها للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبار أن التمويل سواء من موارد أساسية أو من موارد غير أساسية هو عنصر متمم لاستراتيجية أعم لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأقر الوفدان بأن استمرار الانخفاض في الموارد الأساسية قد أوجد صعوبات بالغة أمام تنفيذ البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي، وفي ضوء الجهود التي يبذلها المدير لحماية البرامج القطرية عن طريق تمديد مرحلة تنفيذها. بيد أنهما أعربا عن القلق من احتمال أن يؤثر إجراء مزيد من التمديدات في نهاية الأمر على نتائج البرامج ومصداقية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك يعتمد عليه في التنمية. وذكرا أن المجلس التنفيذي بحاجة بالتالي إلى الإحاطة بصورة أفضل بإجمالي التزامات التمويل الصادرة لدى الموافقة على أطر التعاون القطري، وإلى الوعي التام بالآثار المالية التي يحتمل أن تنشأ عن قرارات السياسة العامة وغيرها من أنواع القرارات التي تعرض على المجلس للبت فيها. وأعربا عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتناول مسألة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة عدة اعتبارات، من بينها الصلات بين التمويل من الموارد الأساسية ومن الموارد غير الأساسية، وبين تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على تنفيذ البرامج، وبين تمويل البرنامج ودوره ومكانته في ميدان التنمية الدولية. وتطرقا أيضا إلى ضرورة إعادة النظر في الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المجلس، ولا سيما في ضوء إصلاح الأمم المتحدة. وأضافا أن المجلس يحتاج إلى التوفيق بين هذه العناصر وبين طول المدة اللازمة للتصدي على نحو فعال لمسألة تمويل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي للمجلس أن يعتمد نهجا شاملا واستراتيجيا إزاء هذه المسألة، من خلال اتخاذ تدابير عملية قصيرة الأجل، مع السير في عملية تفكير أطول تتسم بقدر أكبر من الطابع الاستراتيجي بحيث تسلم إلى اعتماد آلية للتمويل تضع تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس أكثر ضمانا وقابلية للتنبؤ.

٢٠٢ - وطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم تنبؤا بالحالة المالية لفترة ثلاث سنوات تعرض فيه الخطوط العريضة للالتزامات الناشئة عن القرارات المتعلقة بالبرمجة، والسياسة العامة، والإصلاح التي اعتمدها المجلس التنفيذي أثناء الدورة الخامسة، وفي الدورات السابقة، حسب الاقتضاء. وأوضحا أن الهدف النهائي لهذه العملية يتمثل في وضع اتفاق يكفل قاعدة تمويل مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكرا أن أي تغيير يجرى على المبادئ الأساسية لتمويل البرنامج الإنمائي ينبغي أيضا أن ينطبق بنفس الشكل على الصناديق والبرامج الأخرى.

٢٠٣ - واقترح الوفدان تشكيل فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية من المجلس التنفيذي ويقوم رئيس مكتب المجلس بتعيين نائب له ليكون رئيسا للفريق. ويقدم الفريق تقريرا إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في كل دورة من دورات عام ١٩٩٨. ويتفق المجلس على ولاية لهذا الفريق وجدول زمني واقعي له. وارتأى الوفدان أن ولاية الفريق العامل ينبغي أن تشمل أمورا شتى منها: إيجاد بيئة تمكينية تهيئ الفرصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن يشهد زيادة في التبرعات للموارد الأساسية، بما في ذلك استعراض استراتيجية الاتصال القائمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن؛ والنظر في مختلف آليات التمويل التي تراعي الإجراءات التشريعية المختلفة في البلدان المانحة؛ ووضع منهجية لتحديد أهداف مالية واقعية للموارد الأساسية؛ والنظر في المعايير المتبعة حاليا في توزيع تمويل البرنامج على ضوء التغيرات الاقتصادية والمالية التي استجدت مؤخرا؛ واستعراض الإسهام المقدم إلى أهداف التنمية القطرية بواسطة جميع طرائق التمويل القائمة للنظم والبرامج التي تستمد التمويل من الموارد الأساسية. واقترح أن تكون الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ هي الموعد المستهدف الذي يمكن فيه للمجلس أن يعتمد المقرر الأول من بين عدد من المقررات التي ستشكل في النهاية اتفاقا لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠٤ - وأعربت الوفود عن ترحيبها باقتراح إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية معني باستراتيجية التمويل وعن التزامها بالمشاركة في الفريق. وأكد عديد من المتكلمين أهمية الاختصاصات التي توكل إلى الفريق العامل. واقترح بعض المتكلمين عدة مسائل يتعين أن يتناولها الفريق العامل، من بينها مستويات التمويل، وإمكانية التنبؤ، والأهلية، والتخرج، ومسائل تقنية من قبيل التوزيع ونظام المنسق المقيم.

٢٠٥ - وشدد كثير من المتكلمين على أن التبرعات للموارد الأساسية ينبغي أن تظل الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف للمنظمة. وذكر المتكلمون أن الانخفاض الحاد في المساهمات الأساسية خلال السنوات القليلة الماضية هو مثار قلق بالغ للجميع. وأشار عديد من المتكلمين إلى الأثر الحاد لانخفاض التمويل على أقل البلدان نموا. وأضافوا القول بأن حل المشكلة

يحتاج إلى توافر الإرادة السياسية. وساد الاتفاق على أنه قد حان الوقت بالفعل للاتفاق على استراتيجية تمويل مستدامة تفسح المجال أمام التمويل على أساس قابل للتنبؤ ومضمون. وشجع بعض المتكلمين المانحين الناشئين على تقديم تبرعات إضافية إلى البرنامج. واقترحت عدة وفود توسيع نطاق قاعدة المانحين في محاولة للتوصل إلى صيغة أكثر انصافا لتقاسم الأعباء في تمويل التبرعات للموارد الأساسية. وأشار البعض إلى أن الكثير من البلدان المستفيدة من البرنامج قد زادت من مساهماتها في السنوات الأخيرة. واقترح بعض المتكلمين وضع آلية لإعلان التبرعات لعدة سنوات.

٢٠٦ - وشدد عدة متكلمين على ضرورة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعادة تشكيل بؤرة تركيز أنشطته وإبراز صورته بشكل أقوى في البلدان المانحة. فهناك حاجة إلى توعية البرلمانيين بصفة خاصة بمنجزات البرنامج. وأشار أحد المتكلمين إلى الفعالية الشديدة التي اتسم بها البرنامج لدى عرض أعماله على حكومته، الأمر الذي ساعد على زيادة تبرعها في عام ١٩٩٨ إلى ٩٨ مليون دولار. وذكر أن طلب التبرعات لعام ١٩٩٩ سيكون مساويا لما سبق طلبه في عام ١٩٩٨. ونوهت بعض الوفود بالجهود الإيجابية التي بذلها البرنامج للنهوض بتنفيذ البرامج، وخفض النفقات، وتضييق بؤرة التركيز. وشددت وفود أخرى على حاجة البرنامج إلى تدارس مستقبله وتحديد الكيفية التي سيعمل بها في السنوات المقبلة.

٢٠٧ - وتكلم أحد الوفود بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، فأشار إلى أن كثيرا من الأفكار المقدمة فيما يتعلق باستراتيجية التمويل ترد في مشروع بلدان الشمال الأوروبي للإصلاح، بما في ذلك ضمان التمويل على أساس قابل للتنبؤ بالاستمرار، وتقديم التبرعات لنظام التمويل من جميع المانحين. واقترح الوفد أيضا أن يتم ربط المناقشة الجارية في الدورة الحالية حول بؤرة التركيز باستراتيجية التمويل الجديدة.

٢٠٨ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه سيكون من الصعب عليها الالتزام بإعلان تبرعات لعدة سنوات. وشدد وفد على ضرورة الإبقاء على مبدأ التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر متكلم آخر أن أهداف التمويل بحاجة إلى أن تتسم بمزيد من الواقعية لتحاشي النقاش الطويل عند تعذر تحقيق هذه الأهداف. ولاحظ بعض المتكلمين أنه في حين تؤدي قوة الدولار إلى انخفاض في سعر صرف بعض العملات التي تقدم بها التبرعات إلى البرنامج، فإنها تزيد أيضا من القوة الشرائية للبرنامج. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي إعادة النظر في معايير أهلية البلدان المستفيدة من البرنامج للحصول على موارد أساسية، وتساءل الوفد المذكور عما إذا كان بوسع البرنامج الإنمائي أن يحافظ على وجوده في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج. وشككت بعض الوفود فيما إذا كان من المناسب للبرنامج أن يستمر في تمويل جميع تكاليف نظام المنسق المقيم. وطلب أحد الوفود إعطاء اعتبار خاص للبلدان التي تمر بظروف خاصة.

٢٠٩ - ورد مدير البرنامج على التعليقات التي أبديت في المناقشة. فأكد أن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معرض للخطر. وأشار إلى الاتفاق العريض بين أعضاء المجلس التنفيذي على أن يتم بناء التبرعات الأساسية على أساس أكثر ضمانا. وذكر أن البرنامج سوف يعمل بالاشتراك مع الفريق العامل وسيقدم المدخلات على النحو المطلوب. وأضاف قائلا إن الاقتراحات التي قدمتها الوفود ستكون لها فائدة كبيرة.

وأشار إلى أن ثمة عمليتين قادمتين ستسهمان أيضا في المناقشة، بما في ذلك المناقشات بشأن تقرير الأمين العام عن التمويل، وعملية دراسة التمويل عملا بالقرارات التي اتخذها مؤخرا كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحث البلدان المستفيدة من البرنامج على زيادة اتصالاتها مع المانحين. فمن شأن الاستجابة المرتدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل التي تتلقى مساعدة دولية أن تكون موضع ترحيب. وذكر المدير أن البرنامج سوف يعمل على زيادة تبرعه للهند ونوه مع التقدير بالمساهمة التي يقدمها هذا البلد للبرنامج. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوف يزداد. وفي الختام، ذكر أنه يتطلع إلى العمل مع المجلس التنفيذي بشأن استراتيجية التمويل.

٢١٠ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣/٩٨ - استراتيجية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الاتجاه نحو استراتيجية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلا مستداما والتعليقات المقدمة عليه أثناء مناقشة المجلس التنفيذي (DP/1997/CRP.23)؛

٢ - يؤكد من جديد أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنها تكفل عالمية البرنامج وقدرته على التنبؤ وحيدته وتعددية جوانبه، إلى جانب تمكنه من الاستجابة على نحو مرن لاحتياجات البلدان التي تستفيد منه، وخاصة احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل؛

٣ - يلاحظ مع القلق أنه على الرغم من التحسنات الكبيرة في كفاءة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الموارد الأساسية قد هبطت أثناء دورات البرمجة السابقة، وكانت دون الرقم التخطيطي الأولي المحدد في المقرر ٢٣/٩٥، كما أنها كانت غير كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبلدان المستفيدة من البرنامج؛ ويلاحظ مع التقدير مساهمة هذه البلدان في الموارد الأساسية للبرنامج؛ كما يلاحظ أيضا أنه على الرغم من المساهمات المقدمة من مجموعة جديدة من البلدان الأعضاء، فإن التمويل الأساسي لا يزال متوقفا على عدد محدود من المانحين؛ وأن مدير البرنامج قد عمد إلى تمديد فترة تنفيذ بعض البرامج القطرية من أجل معالجة هذا القصور في التمويل؛ وأن التأخيرات البرنامجية الإضافية قد تؤثر على النتائج البرنامجية وكذلك على موثوقية البرنامج بوصفه شريكا إنمائيا جديرا بالثقة؛

٤ - يسلّم بأن الموارد الأساسية وغير الأساسية تشكل عناصر لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجلس التنفيذي لتناول حالة التمويل على الصعيدين القصير الأجل والأطول أجلا؛ وأن هناك حاجة أيضا إلى زيادة توضيح دور البرنامج على جميع الأصعدة؛ وأنه يجب على المجلس التنفيذي أن يقوم في نفس الوقت، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧، بوضع أهداف محددة وواقعية للموارد الأساسية وأن يبت في آلية تمويل مستقبلية لجعل تمويل البرنامج أكثر ضمانا وقابلية للتنبؤ؛

٥ - يقر بأن النتائج الإيجابية للجهود المبذولة من أجل تضييق بؤرة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون لها دور هام في تعبئة الموارد الأساسية المتعلقة بالبرنامج في المستقبل؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ تنبؤا بالحالة المالية لفترة ثلاث سنوات يتضمن تحديدا للالتزامات المالية التي تعهد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بناء على مقررات المجلس بشأن أطر التعاون القطري والبرامج الإقليمية والعالمية وسائر التدابير السياسية والإدارية والإصلاحية؛ وأن يكفل تقديم الآثار المالية لكافة التوصيات المستقبلية البرنامجية والإدارية والسياسية إلى المجلس، كيما يوافق عليها، وذلك قبل اعتمادها؛

أولا - الإجراءات القصيرة الأجل

٧ - يحث جميع البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة وسائر البلدان التي بوسعها أن تقوم بذلك، على المساهمة بأموال إضافية في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن تسدد مساهماتها هذه في وقت مبكر؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج، على المدى القصير الأجل، أن تظل التكاليف الإدارية في نطاق المستويات المتفق عليها في الوقت الراهن، وفقا للمقرر ٢٤/٩٧، وأن تستخدم كافة المساهمات الإضافية في الموارد الأساسية، بصورة حصرية، في تنفيذ الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

ثانيا - وضع استراتيجية تمويلية مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩ - يقرر، في إطار المراعاة الكاملة للمناقشات التي جرت في محافل أخرى، أن يدعو لانعقاد فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى رئيس مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيّن نائبا لرئيس المكتب ليكون رئيسا

لهذا الفريق العامل، ويطلب أيضا إلى أمين المجلس التنفيذي، وسائر شعب البرنامج ذات الصلة، تيسير ودعم مداولات الفريق العامل؛

١٠ - يقرر أن تكون ولاية الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية على النحو التالي:

(أ) إجراء استعراض لآليات التمويل وكذلك للخيارات الأخرى، فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل الاضطلاع بالتمويل على أساس قابل للتنبؤ ومضمون ومستمر، مع مراعاة مختلف عمليات الميزنة في البلدان المساهمة، إلى جانب ضرورة تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافا فيما بين البلدان المانحة؛

(ب) استحداث مبادئ توجيهية ومعايير لتحديد أهداف التمويل المتصلة بالموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الاستناد بصفة خاصة إلى ما يلي: '١' أهداف وأولويات البرنامج بصيغتها المحددة في المقررين ١٤/٩٤ و ٢٣/٩٥؛ '٢' الاحتياجات والأولويات الإنمائية لدى البلدان المستفيدة من البرنامج بصيغتها المبيَّنة في أطر التعاون التقني؛ '٣' المساهمات الأساسية المزمعة؛ '٤' الدور التمويلي للبرنامج في الإطار الأوسع نطاقا لتمويل التنمية على الصعيد الدولي؛ '٥' الالتزامات والاستراتيجية القائمة الطويلة الأجل؛

١١ - يسلِّم بأهمية مناقشات المجلس التنفيذي المقبلة بشأن ترتيبات البرمجة الخَلَف، بما في ذلك استعراض معايير الأهلية الحالية المتصلة بتوزيع الموارد الأساسية على البلدان المستفيدة من البرنامج، وضرورة إبراز صورة دولية واضحة لزيادة توعية الجمهور ولتوليد الدعم، ووضع استراتيجية فعالة للاتصال والإعلام لاستخدامها في أعمال الدعوة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل اتخاذ الترتيبات اللازمة للاضطلاع بالتنسيق والتشاور على نحو وثيق مع الجهود المماثلة التي تبذلها صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، طيلة فترة عمل الفريق العامل، وذلك من أجل تحقيق استجابة الاتساق في النهج والآليات التي وضعتها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، قدر الإمكان، لولايات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٣ - يطلب إلى رئيس المجلس التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن التقدم المحرز بواسطة الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، في كل دورة من دورات المجلس القادمة، بغية اتخاذ مقرر بشأن وضع استراتيجية تمويلية مستدامة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

٢١١ - وطلب أحد الوفود أن تكون مناقشة تمويل نظام المنسق المقيم من الأمور التي يعالجها الفريق العامل. وتكلم وفد بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، فأشار إلى الفقرة ١٠ (ب) من القرار، التي تشير إلى الالتزامات والاستراتيجية القائمة الطويلة الأجل. ورأى الوفد أن الفريق العامل لا ينبغي أن ينظر في مسألة تمويل نظام المنسق المقيم، بل ينبغي النظر إليها في سياق آخر تم الاتفاق عليه في الاجتماعات غير الرسمية. وأكد متكلم آخر الحاجة إلى توخي المرونة بشأن ولاية الفريق العامل.

سابعا - مسائل أخرى

الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة لدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا

٢١٢ - عرضت مساعدة مدير البرنامج مديرة مكتب السياسة الإنمائية الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الوارد في الوثيقة DP/1998/CRP.4، بالإضافة إلى ورقة معلومات أساسية عن متابعة البرنامج الإنمائي لمبادرات منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.5). ومع إيضاح ما تم من تقديم الإطار الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية بشأن المبادرات المتكاملة للتنمية التجارية لأقل البلدان نموا (جنيف، ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وقد طلب في هذا الاجتماع إلى المجالس التنفيذية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي اشتركت مع منظمة التجارة العالمية في صياغة الإطار المتكامل، بما في ذلك المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، أن تقر ذلك الإطار.

٢١٣ - وأعطيت الكلمة لعدة وفود فرحبت بالعمل الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وأعربت عن تأييدها لإقرار المجلس التنفيذي للإطار. وحث المتكلمون البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بدور تنسيقي في تنفيذ الإطار، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وفي سياق أهداف التنمية البشرية المستدامة. ومن أمثلة ذلك الدور التنسيقي تيسير تقييمات الاحتياجات القطرية. وجرى التشجيع على عقد اجتماعات مائدة مستديرة مكرسة للتجارة، في سياق اجتماعات المائدة المستديرة الدورية.

٢١٤ - وأكدت عدة وفود ضرورة أن تقوم أقل البلدان نموا بتوجيه تلك العملية. واقترح أحد المتكلمين أن يتعاون البرنامج الإنمائي مع أقل البلدان نموا من أجل تحديد الأولويات والتكاليف. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى النهوض بالتنسيق بين الوكالات المشتركة في تنفيذ الإطار.

٢١٥ - وأعرب المتكلمون من ممثلي البلدان المستفيدة من البرامج عن امتنانهم لإسهام البرنامج الإنمائي في تنمية بلدانهم وعن أملهم في أن يضطلع بدور نشط في سياق بارامترات الإطار. وأشاروا إلى ضرورة توفير الدعم الكافي من الجهات المانحة لتنفيذ الإطار.

٢١٦ - وحثوا البرنامج الإنمائي على المساهمة في المناقشة التي ستجري في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتكرس للتجارة والتنمية. وأثير تساؤل عما إذا كان سيجري دمج الإطار في أطر التعاون القطرية المستقبلية.

٢١٧ - وطلب عدة متكلمين من البرنامج الإنمائي أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بمتابعة إقرار الإطار.

٢١٨ - وأعربت مساعد مدير البرنامج مديرة مكتب السياسة الإنمائية عن شكرها للمجلس التنفيذي لما يقدمه من دعم. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيواصل الأنشطة التي يضطلع بها لدعم التجارة في سياق إطار التنمية البشرية المستدامة المبين بإيجاز في الوثيقة DP/1998/5 بشأن تضييق بؤرة التركيز. ثم أعربت عن موافقتها على الرأي القائل بأن تلك المسألة تدفعها أسباب قطرية وأن للبرنامج الإنمائي، في هذا الصدد، دورا في مجال بناء القدرات. وقالت إنه سيجري تضمين أطر التعاون القطرية مبادرات في قطاع تنمية التجارة في الحالات التي ينطبق فيها ذلك.

٢١٩ - ورد المستشار الفني للتجارة في شعبة تطوير الإدارة وشؤون الحكم على التعليقات التي طرحت. فقال إنه سيجري إدراج موضوع التجارة في مناقشات اجتماع المائدة المستديرة المعني بتشاد المقرر عقده في أيار/ مايو ١٩٩٨. وسيجري إبلاغ الممثلين المقيمين بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى وسيطلب إليهم إدراج موضوع التجارة في مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة، في الحالات التي يتسنى فيها ذلك.

٢٢٠ - وفيما يتعلق بالتنسيق، قال إن الوكالات المشاركة تجتمع بانتظام وتعكف منذ فترة على وضع خطة لتقسيم العمل فيما بينها من أجل متابعة الإطار. وسيجري في الاجتماع المقبل استعراض تقييمات الاحتياجات في ١٠ بلدان ووضع مؤشرات للمتابعة. وسيحدد كل بلد الأولويات والتكاليف الخاصة به. وسيلي ذلك تقييم للاحتياجات وإعداد استجابة متكاملة.

٢٢١ - وأقر المجلس التنفيذي الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة لدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.4) وأحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة البرنامج الإنمائي لمبادرات منظمة التجارة العالمية الخاصة بأقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.5).

المعهد الدولي للقاحات

٢٢٢ - أبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي بأن المعهد الدولي للقاحات، الذي أنشأه البرنامج الإنمائي، قد بدأ عمله رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٢٢٣ - وقيل إن المعهد الدولي هو الأول في العالم الذي يكرس لعلم اللقاحات وقد جرى إنشاؤه للتصدي لضخامة عدد وفيات الأطفال الراجعة إلى أمراض معدية، في البلدان النامية بصفة رئيسية، وهي أمراض يمكن الوقاية منها إلى حد كبير عن طريق التحصين. وقد بلغ عدد الأطراف الموقعة على اتفاق تأسيس

المعهد حتى الوقت الراهن ٣٠ بلدا إلى جانب منظمة الصحة العالمية. والمعهد هو أول منظمة دولية تستضيفها حكومة جمهورية كوريا. وقد بذلت حكومة جمهورية كوريا جميع الجهود لتوفير الدعم الكامل للمعهد. وينتظر أن يحظى المعهد بالمشاركة والدعم الكاملين من جميع البلدان المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة البرنامج الإنمائي ومجلسه التنفيذي.

المسائل الإدارية

٢٢٤ - طلب أحد الوفود معلومات عن عدد الموظفين العاملين في مقر البرنامج الإنمائي. كما طلب تقديم تقارير مرحلية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل والمناقشات المتعلقة بالخدمات المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وذلك للدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

٢٢٥ - وقال معاون مدير البرنامج إن نمو الموارد المقدمة لتمويل الأنشطة غير الأساسية كان من نتائجه تعيين موظفين إضافيين يعملون حاليا في مقر البرنامج الإنمائي. كما زاد عدد الموظفين الفنيين المبتدئين في المقر. وسيجري تقديم تقرير مستكمل في هذا الشأن إلى الدورة السنوية. وذكر أن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل على مراحل. أما مسألة الخدمات المشتركة فتناقش حاليا في إطار فريق عامل تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك في إطار الأفرقة المعنية بالخدمات المشتركة على نطاق الأمم المتحدة التي تنظم تحت إشراف إدارة شؤون الإدارة والتنظيم في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر

٢٢٦ - قدم مدير مكتب مكافحة التصحر والجفاف تقريرا شفويا عن نتائج المؤتمر الأول للأطراف الذي عقد في روما في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر.

٢٢٧ - وقد اتخذ المؤتمر الأول للأطراف عددا من القرارات الأساسية منها تلك المتعلقة بمقر الأمانة الدائمة للاتفاقية، وبرنامج الأمانة وميزانيتها، وإنشاء لجنة العلم والتكنولوجيا، وترتيبات الآلية العالمية. وفيما يتعلق بالآلية العالمية، فقد تم إحراز أربع نتائج أساسية وهي: (أ) التوصل إلى اتفاق بشأن مهام الآلية؛ (ب) اتخاذ قرار بوضع ترتيب مؤسسي تعاوني يشمل البرنامج الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي؛ (ج) اتخاذ قرار باستضافة مقر الآلية العالمية في مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما وبقيام البرنامج الإنمائي بتعيين رئيس الآلية؛ (د) من المنتظر أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدور قيادي في دعم الأنشطة التنفيذية، ولا سيما على الصعيد القطري. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، ينتظر أن يقوم البرنامج الإنمائي، وبخاصة عن طريق مكتب مكافحة التصحر والجفاف، بما يلي: (أ) تقديم الدعم التقني لبرامج العمل الوطنية وعمليات برامج العمل دون الإقليمية، وإنشاء وتشغيل صناديق التصحر الوطنية؛ (ب) العمل في مجال التأهب للجفاف وتخفيف وطأته، ونظم المعلومات البيئية/التصحرية، والمؤشرات، فضلا عن مبادرات مواضيعية خاصة في سياق اتفاقية مكافحة التصحر؛ (ج) دعم الأعمال الفنية للآلية العالمية

في إطار الترتيب المؤسسي التعاوني؛ (د) دعم إدارة الآلية العالمية؛ (هـ) حشد موارد حفازة عن طريق الصندوق الاستئماني لمكافحة التصحر والجفاف التابع للبرنامج الإنمائي؛ (و) تعزيز الأنشطة الممولة من الموارد الأساسية وغير الأساسية لمكافحة الجفاف والتصحر.

٢٢٨ - وأوضح المدير أن البرنامج الإنمائي قد بدأ فعلا في التشاور مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعيين رئيس الآلية العالمية وتوصل إلى اتفاق بشأن المواصفات وإجراءات الاختيار وسيجري قريبا تحديد مرشحين لشغل الوظيفة.

٢٢٩ - وأنهى المدير كلامه بالقول إن عام ١٩٩٨ يواكب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وأعرب عن تقديره للبلدان التي قدمت الدعم من خلال المكتب إلى البلدان التي تأثرت بالجفاف والتصحر. وأضاف قائلا إن الخبرة التي اكتسبها المكتب منذ إنشائه تمكنه من الاضطلاع بدور مهم في دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. والاتفاقية تشكل إطارا مبتكرا لمجموعة جديدة من التدابير على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية لوقف وعلاج تدهور الأراضي وتدبير مصادر رزق مستدامة في بعض من أفقر البلدان والمناطق في العالم. ولا شك في أن الشراكات الجديدة التي تسعى اتفاقية مكافحة التصحر إلى إقامتها على جميع الصعد ستكون بمثابة حجر الزاوية لنجاح التدابير المتخذة مستقبلا في هذا الصدد.

٢٣٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر.

التقرير المتعلق باجتماع مجلس التنسيق البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٣١ - قدمت مديرة العلاقات الخارجية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز) تقريرا شفويا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج الاجتماع المواضيعي المخصص الذي عقده مجلس التنسيق البرنامجي لليونيدز في نيروبي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأكدت أن من اللازم أن تهتم هيئات إدارة المنظمات المشتركة في رعاية اليونيدز بالعمل الذي تضطلع به تلك الهيئة المشتركة بين الوكالات التي يتمثل هدفها في قيادة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢٣٢ - وأبلغت المجلس التنفيذي بأن داء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال في ازدياد في كثير من أنحاء العالم. إذ يزيد عدد الأحياء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية حاليا عن ٣٠ مليون شخص منهم ٢٠ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويزيد نصيب المرأة في الإصابات الجديدة عن النصف كما يولد الكثير من الأطفال وهم مصابون بالفيروس. ورغم توافر أدوية جديدة مضادة للفيروس،

فإنها باهظة التكاليف بالنسبة للعالم النامي. لذا يلزم تضييق الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في هذا المجال. كما يجب دعم الوقاية من هذا الداء والتخفيف من آثاره.

٢٣٣ - وأضافت قائلة إن الاجتماع الخامس لمجلس التنسيق البرنامجي هو أول اجتماع يركز على مسائل مواضيعية وهو أيضا أول اجتماع يعقد في أحد البلدان المستفيدة المتأثرة بذلك الداء. ومن المجالات المواضيعية التي نوقشت في هذا الخصوص، مجالان هما نشاط منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وإمكانية الحصول على أدوية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد ركز مجلس التنسيق البرنامجي على المسؤولية الموكلة لكل شريك من الشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وطلب المجلس التنفيذي مزيدا من التوجيه من خلال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الجوانب المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري، بما في ذلك المشاركة وتخصيص الموارد ودعم التنسيق. كما ينبغي أن تشمل المبادئ التوجيهية لأداء الممثلين القطريين الأعمال المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في إطار الأفرقة المواضيعية على الصعيد القطري. وطلب أيضا أن تتبع هيئات إدارة المؤسسات المشتركة في رعاية اليونيدز سياسات متساوقة إزاء أعماله. وأوضحت المديرة أنه سيجري في آذار/ مارس ١٩٩٨ عقد ندوة في معتكف تضم مديرين كبارا وموظفين يعملون في البلدان.

٢٣٤ - وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأدوية، أوضحت المديرة أن مجلس التنسيق البرنامجي قد طلب إلى المنظمات المشتركة في رعاية اليونيدز التعاون من أجل اتباع نهج تدريجي في التصدي للحالات المتفاوتة في مختلف أنحاء العالم. وحث المجلس اليونيدز على زيادة الجهود الوقائية وطلب إلى الدول الأعضاء بذل جهود واسعة النطاق لاستنباط لقاحات.

٢٣٥ - وأوضحت المديرة أن اليونيدز سيواصل تقديم تقرير عن أنشطته إلى كل اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي.

٢٣٦ - وحث أحد الوفود جميع الشركاء على العمل معا بصورة أوثق، على صعيد المقر والصعيد القطري على السواء. وحث الوفد الجهات المانحة على اتباع سياسات متسقة حيال أعمال اليونيدز في جميع هيئات إدارة المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج. ويمكن تحسين التعاون فيما بين تلك المنظمات على الصعيد القطري. وينبغي في هذا الصدد أن يكون للمنسقين المقيمين دور القيادة في الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة كما ينبغي تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بدور تنسيقي نشط وكذلك القيام بدور تقني وبدور في مجال الرصد. كما يلزم تحسين التنسيق بين المقر والمكاتب القطرية، وبخاصة من خلال التماس التوجيه من المقر في مجال السياسة العامة والمجال التقني. ويطلب من البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا إلى الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ عن التقدم المحرز والمشاكل المصادفة في قيامه بدوره كإحدى المنظمات المشتركة في رعاية اليونيدز.

٢٣٧ - وقال وفد آخر إن من الأمور الحيوية أن تنهض المنظمات المشتركة في رعاية اليونيدز بالمسؤولية الفعلية عن أعماله وآثاره. ويتصل بعض الاستنتاجات الواردة في تقرير اجتماع مجلس التنسيق البرنامجي اتصالا وثيقا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الحاجة إلى إقامة اتصالات واضحة بين المقر والمكاتب الإقليمية والمحلية للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالأفرقة المواضيعية والمسائل البرنامجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن اللازم أن يكفل البرنامج الإنمائي قدرة ممثليه المقيمين التامة على اتخاذ ودعم قرارات يستفيد منها التعاون المشترك بين الوكالات.

٢٣٨ - وطلب أحد المتكلمين تقديم المزيد من التفاصيل عن عمليات اليونيدز على الصعيد القطري.

٢٣٩ - وأعربت المديرة عن شكرها للمجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات وأوضحت أن جميع المؤسسات المشاركة تنهض بمشروع مشترك للتغلب على المشاكل. ويتصل كثير من المسائل المتعلقة بعمليات اليونيدز بكونه فكرة جديدة في سياق الأمم المتحدة. وسيقدم اليونيدز إلى المجلس في دورته اللاحقة تقريرا عن نتائج ندوة المعتكف وسيقدم إليه في دورته السنوية تقريرا عن نتائج الاجتماع المقبل للجنة المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج.

٢٤٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الاجتماع المواضيعي المخصص لمجلس التنسيق البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز)، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

موارد البند ١-١-٣

٢٤١ - قدم معاون مدير البرنامج تقريرا مستكملا عن حالة المخصصات للرقم المستهدف الجديد لتخصيص الموارد من آلية بند الموارد الأساسية ١-١-٣ للبلدان التي تمر التنمية فيها بظروف استثنائية. وقال إنه عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، جرى تخصيص ٥ في المائة من الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي لذلك الغرض. وسيجري الإبلاغ الكامل عن استعمال البند ١-١-٣ كجزء لا يتجزأ من استعراض الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة الذي سيجري الاضطلاع به في أواخر هذا العام. بيد أن هناك بعض الاتجاهات التي تظهر إلى حيز الوجود.

٢٤٢ - ثم تطرق إلى أولها وهو أن الطلب على هذا النوع من المساعدة يفوق العرض إلى حد بعيد. فحجم الطلبات الواردة من البلدان المستفيدة من البرامج للحصول على الدعم للمبادرات الإنمائية الخاصة منذ إنشاء آلية البند ١-١-٣ يدل بوضوح على أن الحاجة إلى تلك الموارد تفوق بكثير المتوافر منها. ويبلغ المستوى الحالي للمخصصات ١١٩ مليون دولار، وذلك من أصل ١٤٢ مليون دولار هي مستوى البرمجة المأذون به للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠. والاتجاه الثاني هو أن الطابع الذي يتسم به ذلك الجزء من نشاط البرنامج الإنمائي يزيد من صعوبة توزيع الموارد على البلدان بصفة عامة حسب مستوى الدخل. وفيما يتعلق بالبند ٣-١-١ على وجه التحديد، فإن التوزيع الحالي للمخصصات هو على النحو التالي: ٥٩ في المائة لأقل البلدان نموا،

و ٤١ في المائة لغير أقل البلدان نموا، و٧٣ في المائة للبلدان المنخفضة الدخل و٢٧ في المائة للبلدان المتوسطة الدخل.

٢٤٣ - وعلى ذلك، استرعى معاون مدير البرنامج الانتباه إلى القدر الكبير الذي جرى تخصيصه من موارد البند ١-١-٣ لدعم عمليات سلام مهمة ولمساعدة البلدان، من خلال مبادرات شتى، في جهودها الرامية إلى الانتقال من حالات النزاع إلى أجواء خالية من النزاعات. ومن أبرز المجالات التي ووفق على تمويلها ممارسات التخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، والمصالحة، وبرامج أعم تتصل بتحسين الأداء الحكومي، وبرامج تنمية المناطق.

٢٤٤ - وانتقل الحديث إلى الحاجة إلى تقديم الدعم لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وهي بحكم طابعها، أقل اقتصارا على البلدان المنخفضة الدخل، وذلك على خلاف تخفيف حدة الفقر في حد ذاته، الذي درج البرنامج الإنمائي على أداء دور فيه. وبالمثل، فإن جميع البلدان المستفيدة من البرامج وبصرف النظر عن مستوى دخلها، عرضة لحدوث أزمات أو كوارث مفاجئة وبالتالي فهي تستحق الحصول على الدعم من الاعتمادات ذات الصلة في إطار موارد البند ١-١-٣. وقال إن البرنامج الإنمائي يتطلع إلى بحث المسائل المتعلقة بالبند ١-١-٣ في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

٢٤٥ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مدى استخدام موارد البند ١-١-٣ في تمويل الأنشطة الوقائية.

٢٤٦ - وأجاب معاون مدير البرنامج إن من الصعب أن يحدد بصورة دقيقة تماما أنشطة البرنامج الإنمائي الممولة من البند ١-١-٣ التي لها طابع وقائي حقيقي. وأشار إلى الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال تحسين الأداء الحكومي وتقوية ودعم الحكومات ذات النظم الهشة لمساعدتها على تناول مسائل العدالة والمساواة والمشاركة. ويمكن أن يؤدي تعزيز الهياكل الاجتماعية التي أدت مواطن الضعف فيها إلى نشوب النزاعات إلى المساعدة في منع تكرار النزاعات. كما يساعد البرنامج الإنمائي في المحافظة على اتفاقات السلام عن طريق محاولة التشجيع على استمرار السلام. ومن الإسهامات الأخرى للبرنامج الإنمائي إتاحة محافل تلتقي فيها الأطراف المتنازعة، وتهيئة مصادر رزق مستدامة، ومساعدة اللاجئين المشردين.

٢٤٧ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن موارد البند ١-١-٣.

ثامنا - الاجتماع المشترك للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف

٢٤٨ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الاجتماع المشترك الأول للمجلسين التنفيذيين للبرنامج والصندوق واليونيسيف، وذلك بعد ظهر يوم الاثنين ٢٦ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٨. وأشار إلى أن فكرة عقد اجتماع مشترك كانت موضع بحث طوال فترة من الزمن، وأنها قد تحققت أخيرا. ففي أواخر عام ١٩٩٧، وافق مكتبا المجلسين على عقد اجتماع مشترك يستغرق نصف يوم حول موضوع الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وأثره في الصناديق والبرامج. ودعي فريق فييت نام القطري إلى مشاطرة خبرته كبلد رائد بالنسبة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيكون عرضه بمثابة إشارة أولية إلى أثر الإصلاح على المستوى القطري. كما يواصل المجلسان المعنيان رصد التقدم المحرز في مجال الإصلاح في المستقبل.

٢٤٩ - وقدم المنسق المقيم في فييت نام الممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان وممثل اليونيسيف. ومن ثم عرض نظرة شاملة موجزة عن السياق الذي تعمل فيه منظومة الأمم المتحدة في فييت نام، وخلص إلى أنه في حين أن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تجري في ظروف مواتية، فإن هناك دروسا لا بد من تعلمها بالنسبة للبلدان الأخرى. وأضاف قائلا إن هناك تمثيلا في فييت نام لإحدى عشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

٢٥٠ - ثم عرض فيلم قصير عن تعاون الأمم المتحدة في فييت نام.

٢٥١ - وأفاد المنسق المقيم بأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يعد أداة قيمة لتشكيل التوافق في الآراء في منظومة الأمم المتحدة وتحديد الأنشطة المشتركة العملية. وقد بدأت عملية الصياغة بخلوة في معتكف استمرت يومين لفريق الأمم المتحدة القطري (بمشاركة البنك الدولي) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجالات التركيز الأربعة بالنسبة للأنشطة التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في فييت نام في المستقبل. وإلى جانب الرغبات التي أعرب عنها في الخلوة لإنتاج وثيقة جيدة، فقد تبين أن عملية صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي بدروها عملية جيدة لتشكيل الفريق. وأعد بيان مهمة لمنظومة الأمم المتحدة في فييت نام، يفيد بأن المهمة الشاملة هي مساعدة فييت نام في كفاحها ضد الفقر عن طريق بناء القدرات لتصميم وتنفيذ البرامج التي تزيد من الخيارات والفرص بالنسبة للمجتمعات المحلية والأسر المعيشية والأفراد المغبونين. وكلف فريق عامل بتسهيل عملية الصياغة، تدعمه أفرقة لكل مجال من مجالات التركيز الأربعة.

٢٥٢ - وأبلغ الممثل القطري للصندوق المجلسين التنفيذيين بالمعالم الرئيسية في العملية لوضع إطار للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في فييت نام. وأشار إلى أنه تم تحديد ما مجموعه ١٤٤ مؤشرا في القائمة المؤقتة، اختير منها ٣٠-٤٠ مؤشرا كأولويات. كما أنتجت ورقات مسائل كمتابعة للمؤتمرات العالمية وأدمجت في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن طريق تحديد الأولويات المشتركة. وسيكون المشروع الأول لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المقرر أن يكون جاهزا في شباط/فبراير ١٩٩٨، موضعا لمزيد من المناقشة ومن ثم ينقح حتى التاريخ المستهدف في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وسوف تستغرق هذه العملية ٢٦ أسبوعا على الأقل، وهي فترة أطول من الأسابيع الثلاثة عشر المشار إليها في المبادئ التوجيهية المؤقتة. وهناك حاجة إلى إجراء عدة جولات من المشاورات وإلى قيادة قوية لتوجيه العملية. بعد أن أدركت وكالات

الأمم المتحدة المتخصصة حجم العبء الذي تلقيه عليها هذه العملية رغم محدودية ما لديها من الموظفين والموارد.

٢٥٣ - وتكلم ممثل اليونيسيف عن الجهود التعاونية الراهنة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في فييت نام؛ ومنها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومشروع القضاء على الفقر في منطقة هاجيانغ، وبرنامج لتنمية المجتمع المحلي في كيسون، وبرنامج تعليم مهارات الحياة الأساسية، ومبادرة الأمومة الآمنة. ومن المهام المقرر القيام بها في المستقبل تحديدالأولويات المشتركة، وتحديد المسؤوليات بين وكالات الأمم المتحدة، وتعزيز روح الفريق بين موظفي الأمم المتحدة، وزيادة تنسيق البرامج، وتعزيز الدعوة، وتعبئة الموارد التعاونية.

٢٥٤ - واختتم المنسق المقيم عرضه بنظرة شاملة عن الدروس المستفادة: فمن ناحية الجوانب التشغيلية، كان الوقت التحضيري أطول بكثير من فترة الأسابيع الثلاثة عشر المذكورة في المبادئ التوجيهية المؤقتة؛ كما ينبغي أن يبت الفريق القطري منذ بداية العملية في مسألة استعمال العناصر التيسيرية وتوقيت استعمالها؛ واستخدام خدمات الخبراء الاستشاريين بشكل انتقائي؛ وتطبيق المبادئ التوجيهية بمرونة. وتدعو الحاجة إلى موارد بشرية إضافية خلال مرحلة الصياغة الفعلية. كما ينبغي أن يلي الإصلاحات على المستوى البرنامجي إصلاحات تشغيلية. ثم شكر حكومة الدانمرك على إعارتها شخصا إلى مكتب المنسق المقيم ليشارك في أمور شتى منها عملية وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة في مجال منظورات السياسات، أشار إلى أن الشراكة مع الحكومة المضيفة أمر جوهري؛ وإلى ضرورة النظر إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من المنظور الصحيح؛ وإلى أن المسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة ليست جديدة؛ وهناك توازن مرهف بين هدف زيادة التعاون والحفاظ على كيان كل وكالة على حدة. كما لوحظ أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد يحل في نهاية المطاف محل بعض الوثائق البرنامجية الموجودة والمستخدمة حاليا؛ وينبغي أن يرافق الإصلاح على المستوى القطري إصلاح كاف على مستوى المقر.

٢٥٥ - وشكر وفد فييت نام الفريق القطري على مشاطرته خبرته. وأكد المتكلم أن الدروس المستفادة من تجربة فييت نام ستكون مفيدة بالنسبة للبلدان الأخرى. كما أكد الحاجة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان الكيانات المتميزة للمنظمات. وأشار إلى أنه في حين يؤيد أهداف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن المفهوم لم يكتمل تنفيذه كما أن النتائج المترتبة على أثرها الكامل ليست معروفة بعد.

٢٥٦ - وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بالاجتماع المشترك وعن امتنانها للعروض التي قدمها الفريق القطري. ونظر إلى الأعمال على المستوى القطري على أنها خطوة أخرى نحو الأمام على طريق اتسام عمليات الأمم المتحدة بالمزيد من الفعالية والكفاءة. كما أعرب عن التأييد لمجموعة الإصلاحات التي قدمها الأمين العام. وعلق المتكلمون بشكل إيجابي على مسألة إدراج المتابعة للمؤتمرات العالمية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وحثت وفود عديدة على دمج الدروس المستفادة في عمليات الإطار المذكور

في المستقبل. وأعرب متكلمون عدة عن تأييدهم للاستعاضة عن بعض الصكوك البرنامجية الحالية بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعن الترحيب بالمشاركة العريضة من منظمة الأمم المتحدة في هذه العملية. وجرى التشديد على الحاجة إلى مشاركة مؤسسات بريتون وودز في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشار بعض المتكلمين إلى مسألة إدراج المانحين الثنائيين أو القطاع الخاص في مرحلة لاحقة. وأكد متكلم آخر الحاجة إلى إنشاء دار الأمم المتحدة حيثما كان ذلك ممكنا. كما سيقدم المزيد من الأفكار خلال استعراض سياسات الأنشطة التشغيلية الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٢٥٧ - وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم لطول مدة عملية الإطار المذكور وما تستلزمه من الوقت والموارد الإضافية. وتساءلوا عما إذا كانت الأمم المتحدة قد اتخذت أية خطوات للإسراع بالعملية في البلدان الأخرى. وأشار أحد المتكلمين إلى أن إعارة الموظفين الحكوميين للعمل في المسائل المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي ألا يؤدي إلى موقف مماثل للموقف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث انتدب موظفون حكوميون لأداء مهام أساسية على أساس قروض غير قابلة للسداد. كما طلب معلومات عما إذا كانت تعبئة الموارد المشتركة ستسفر عن زيادة في الموارد الأساسية. وأثيرت تساؤلات عن الكيفية التي سيقوم بها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بتعجيل بناء القدرات في فييت نام، وعن الكيفية التي قرر بها الفريق القطري للأمم المتحدة توحيد البرامج في ظل الإطار أو إدخال الاتساق عليها، وما هي الوكالات المشتركة في العملية في البلدان الرائدة التسعة عشر. كما طلبت معلومات عن الكيفية التي سيسهل بها الإطار المذكور الجهود المشتركة في النهج البرنامجي لمعالجة المشاكل، وعما إذا كان هناك تمويل مواز للعمل المشترك، وعن الكيفية التي سيقاس بها التقدم والفوائد، وماذا سيحدث لأجزاء البرنامج التي لا تنسجم مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥٨ - واستحسن العديد من المتكلمين عقد اجتماعات مشتركة للمجلسين على أساس منتظم في المستقبل. وطلب متكلم من المكتب وضع اقتراحات من أجل اجتماعات مشتركة في المستقبل تتصل بمسائل من قبيل التقييم القطري الموحد.

٢٥٩ - وأفاد المنسق المقيم بأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يستفيد من المشاركة المباشرة من جانب الحكومة. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية ما زالت مؤقتة ومن المسائل التي لا بد من الرجوع إليها كيفية إشراك الحكومات بشكل أوثق في العملية. وفي حال حلول إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية محل وثائق برنامجية أخرى، سيتعين على الحكومة توقيع الوثيقة. وأكد أن ممثلي الوكالات المتخصصة في فييت نام حريصون جدا على المشاركة في العملية. وأن من المتوقع حفز المنظمات غير الحكومية الدولية والمانحين الثنائيين على المشاركة في هذه العملية.

٢٦٠ - وأفاد الممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه يتوقع أن تنخفض التكاليف مع التقدم في العملية. وأضاف قائل إن الفريق يؤيد بشدة التنفيذ الوطني والنهج القطاعي، كما يؤيد العمل مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة والوكالات الثنائية الرئيسية.

٢٦١ - وأوضح ممثل اليونيسيف أن الوكالات المشتركة في العملية ما برحت تحافظ على كياناتها.

٢٦٢ - وأكد المنسق المقيم أن هناك حاجة إلى دعم البلدان النشطة في فييت نام، مشيرا إلى أن ٢٥ بلدا من البلدان الممثلة في المجلسين لها وجود في البلد. وأعرب عن الحاجة إلى رؤوس الأموال لدعم النهج البرنامجي لتجنب الازدواجية في الجهود وضمان التنسيق والمشاركة الجيدة.

٢٦٣ - وفي أعقاب العرض الذي قدمه فريق فييت نام والتعليقات التي أدلت بها الوفود، أدلى ببيان كل من الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد الثلاثة على أهمية هذا الاجتماع المشترك الأول للمجلسين التنفيذيين، وعلى أهمية التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ممثلا في فريق الأمم المتحدة في فييت نام.

٢٦٤ - ذكر مدير البرنامج الإنمائي، الذي يرأس أيضا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يكمن في جوهر الإصلاحات المقترحة من الأمين العام، يتسم بتحول من تبادل المعلومات بين الصناديق والبرامج إلى تعاون ذي طابع عام ومنحى عالمي على الصعيد القطري. بيد أن الإطار لن ينجح بدون دعم وطني، ويجب أن تكون الأولويات الإنمائية الوطنية منطلقا له وأن تتجلى من خلاله. ومن العناصر الأساسية لهذه العملية قدرة نظام المنسق المقيم على الاستفادة من الولاية التي تضطلع بها جميع الوكالات؛ ويجب على الموظفين في بلد ما أن يكونوا مسؤولين لا عن عمل وكالاتهم فحسب، وإنما أيضا عن عمل منظومة الأمم المتحدة ككل في ذلك البلد. وفي المقر، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نظاما للدعم الشامل يضم عناصر اتصال وتيسير مدربة بالإضافة إلى موظفين معنيين بالدعم الشامل.

٢٦٥ - وأوضح أنه دعيت جميع الوكالات المتخصصة إلى المشاركة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وسيجري استعراض في مالي وفييت نام لمقارنة الإطار بعملية التقييم القطري التي يضطلع بها البنك الدولي. ثم شكر المدير عددا من الحكومات على دعمها المالي للإطار، بما في ذلك حكومات الدانمرك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

٢٦٦ - وفي معرض إجابته عن أسئلة ثارت حول ترتيبات البرمجة الحالية التي يحتمل أن يستعاض عنها بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أشار إلى المذكرة الاستشارية للبرنامج الإنمائي، التي تستخدم كأساس لصياغة البرامج مع الحكومات. وقال إنه لكي يحرز الإطار نجاحا بارزا يتعين أن تدرج فيه بالكامل نقاط العمل التي دعت إليها المؤتمرات العالمية.

٢٦٧ - وقدم مدير البرنامج عرضا مجملا لأنشطة الفريق الإنمائي للأمم المتحدة في السنة الماضية. فعلى سبيل المثال، أنشئت كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية وعقدتا اجتماعات شهرية. وقدمت المجموعة الإنمائية المشورة إلى المنسقين المقيمين بشأن متابعة المؤتمرات الدولية. وأعار كل من

اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان موظفين لمكتب المجموعة الإنمائية، وينتظر من برنامج الأغذية العالمي أن يفعل ذلك قريبا. وختاما، كان مدير مكتب المجموعة والفريق الفرعي المشترك بين الوكالات المعني بأماكن العمل والخدمات المشتركة مسؤولين عن التعجيل بالتقدم في تحديد ٥٠ بلدا يمكن أن تستضيف دارا للأمم المتحدة.

٢٦٨ - واستعرض كذلك عددا من الخطوات التي اتخذت لتعزيز نظام المنسق المقيم، بالتشاور والتعاون مع أعضاء المجموعة الإنمائية. ومن هذه الخطوات تحسين إجراءات الاختيار؛ واتباع تقييم جديد أساسه الكفاءة؛ وتقييم منفصل لأداء المنسقين المقيمين الحاليين، يشارك فيه جميع أعضاء المجموعة الإنمائية والوكالات المتخصصة. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ جاء إيذانا ببداية عملية اختيار المنسقين المقيمين من خارج البرنامج الإنمائي؛ ففي عام ١٩٩٢، كان ثمة منسق مقيم واحد من خارج البرنامج الإنمائي، ولكن ٣٠ في المائة من الذين أوصي بهم مؤخرا ينتمون إلى الصناديق والبرامج الأخرى. وذكر أنه أصدر تعليماته لجميع المنسقين المقيمين لكي يمثلوا جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بدون تحيز، وأن يفصلوا بين أدوارهم كممثلين مقيمين للبرنامج الإنمائي وأدوارهم كمنسقين مقيمين، مع تسوية أي أوجه تضارب بين الجانبين لصالح المنظومة ككل. وإضافة إلى ذلك، ستتاح موارد إضافية لتنفيذ الإجراءات الجديدة المتصلة بالتقارير السنوية للمنسقين المقيمين.

٢٦٩ - وذكرت المديرة التنفيذية لليونيسيف أن الدورة المشتركة أثبتت أن إصلاح الأمم المتحدة حقيقي وأن العمل جار لكي يشمل الأنشطة الرئيسية. وقد أوضح العرض الذي قدمه الفريق القطري لفييت نام النوعية الممتازة للموظفين العاملين في جميع الصناديق والبرامج في فييت نام، وعبر بنزاهة عما يتمتع به إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من إيجابيات وإمكانيات، وما يواجهه من تحديات. وأضافت تقول إن التنسيق على الصعيد الميداني لم يبدأ ببداية إطار الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو عمل قيد الإنجاز، ولا يزال ثمة مجال للتحسين. ويتعين إيلاء الاعتبار للآثار المتصلة بالموارد البشرية والمالية على السواء. وأشارت إلى أن العملية لا تزال في مرحلة مبكرة جدا، وبالرغم من أن عملية الإطار يجب أن تتقدم، فلم يحن الوقت بعد لإجراء أي تقييم. وعند وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كان من المهم ضمان مشاركة واسعة من جانب الصناديق والبرامج والوكالات والشركاء الحكوميين.

٢٧٠ - وفيما يتعلق بمسائل التنسيق، ذكرت أن اليونيسيف عضو في كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في السنة السابقة. رغم أن التحديات المتصلة بالتنسيق في المقر معقدة بسبب اختلاف احتياجات الوكالات الموجودة في الميدان وإدارات الأمانة العامة الأكثر مركزية. ويتجلى هذا الأمر في مجالين هما عمليات الشراء وتكنولوجيا المعلومات. فعلى سبيل المثال، من المرجح جدا أن تحصل الأمم المتحدة على أفضل الخدمات من خلال إطار مشترك للشراء لا عن طريق كيان وحيد للخدمات؛ ويمكن أن يفضي ذلك إلى وفورات ذات شأن من حيث الكفاءة. وأشارت إلى أنه يمكن تحقيق كثير من التحسينات في العمليات باستخدام القواعد والأنظمة القائمة، التي ليست جميعها بحاجة إلى التغيير.

٢٧١ - ومضت تقول إن نظام المنسقين المقيمين يتقدم صوب إحراز تمثيل حقيقي على نطاق المنظومة، وستشارك اليونيسيف بالكامل في عملية التقييم. وهناك مسألة تحتاج إلى مزيد من النظر وهي اضطلاع ممثلي الوكالات الأخرى بمسؤوليات المنسق المقيم حيثما يظل هذا الوضع بمثابة مهمة مشتركة.

٢٧٢ - وفي خاتمة كلمتها، أشارت إلى ضرورة إجراء تقييم شامل لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للتأكد من أنه يوفر "قيمة مضافة"، وقالت إنها متأكدة من أن الأمر سيكون كذلك.

٢٧٣ - وتكلم نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيابة عن المديرة التنفيذية للصندوق التي تعذر عليها حضور الدورة؛ فأعرب عن التأييد التام لمبادرات الإصلاح وذكر أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا يزال في مرحلة تجريبية، ولكن ينبغي الإشارة إلى عدد من النقاط. فالتجربة إيجابية نسبيا وهناك دعم من الحكومات. والإطار مفيد من حيث تشكيل الأفرقة ومن حيث عمليته التشاركية، ولكن العملية تستهلك وقتا وتتطلب موارد كثيفة، بما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة إلى الوكالات التي لا تضم سوى عدد محدود من الموظفين، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إن الإطار سيفضي إلى برامج قطرية أقوى، ومن الضروري أن يتجلى ذلك في التقييمات الداخلية لأداء الموظفين. وختاما، يتعين تبسيط عمليات التنسيق الشامل، بحيث يتسنى لكل وكالة أن تنظر في احتياجاتها وإجراءاتها البرنامجية القائمة وفي هذا السياق أكد ضرورة أن يراعي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية البيانات وسائر المواد الأخرى، بما في ذلك المبادئ التوجيهية التي أعدتها فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي تتبع لجنة التنسيق الإدارية، وهي برئاسة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٧٤ - ولكي يكون تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ناجحا، أكد ضرورة أن يكون المنسق المقيم فاهما لدوره، وأن يتوافر لدى جميع المنظمات المشاركة، التزام نهج تشاركي، واستجابة لاحتياجات البلدان وأولوياتها. وهذا ما يؤدي إلى تعظيم المزية النسبية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يكفل الاحترام لولاية كل منظمة وللمسائل المتقاطعة مع بعضها مثل قضايا السكان ونوع الجنس. ويجب أن يكون الفريق القطري ممسكا بزمام العملية؛ وأن تشارك فيها السلطات الوطنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية؛ وأن تتوافر مشاركة دولية واسعة النطاق، بما في ذلك ما يتم من جانب وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛ كما يجب أن تولي العملية اهتمامها لمسائل التنسيق الدولي من أجل متابعة المؤتمرات الدولية.

٢٧٥ - وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عضو فعال في المجموعة الإنمائية وقد أعار موظفين أقدم لمكتب المجموعة الإنمائية. ويدعم الصندوق المنسقين المقيمين بوصفهم ممثلين للأمين العام، ومن واجب هؤلاء أن يكسبوا التأييد لجميع الوكالات بقوة وحياد.

٢٧٦ - وذكر أحد الوفود، متكلما باسم مجموعة من البلدان، أن إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يرمي بدون شك للحفاظ على الهويات المتميزة للوكالات المشاركة وتعزيزها، ويشجع في الوقت ذاته التنسيق

والتكامل في المقر وفي الميدان. بيد أن أعضاء المجموعة، بوصفهم المتلقين الرئيسيين للتعاون الإنمائي، يهتمون أساسا بنوعية المساعدة وكفاءتها وحجمها قبل اهتمامهم بالترتيبات المؤسسية. وأوضح أن بساطة إنجاز البرامج أمر مهم، لكنهم لا يرون فائدة في السعي إلى التكامل كغاية في حد ذاته. وبالنسبة إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فلعله من السابق لأوانه تقييم أوجه نجاحه أو فشله. ومن المهم، عند الاستفادة من الدروس المستخلصة من المشاريع التجريبية، مراعاة آراء الحكومات المتلقية. وقال إنه عند مناقشة مقترحات الإصلاح، تناولت مجموعة البلدان في وقت سابق مسألة الترتيب المناظر لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري وآلية تقديم وثائق تفويض المنسق المقيم إلى الحكومة المضيفة. وبالتالي، ينبغي لتنفيذ الإصلاح أن يراعي الاحتياجات المحددة لكل منطقة وبلد. وفي الختام، طلب إلى الأمين العام أن يقترح نظاما جديدا للموارد الأساسية، وعلى ألا يؤدي أي اقتراح في هذا الصدد إلى زيادة عبء البلدان النامية أو تحميلها عبئا جديدا أو ينطوي على أي شروط.

٢٧٧ - وعلّقت الوفود على عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فأشار أحدها إلى أن الإطار ليس غاية في حد ذاته، وإنما ينبغي له أن يتمشى مع عمليات تحسين إدارة الوكالات ويتفادى الازدواجية والتداخل. وتناول متكلم مسألة التكاليف، فذكر أن الغرض من المرحلة التجريبية هو تحديد أفضل الممارسات؛ وعندما يكون الهدف هو زيادة الفعالية من حيث التكاليف، فإن الاستثمارات الأولية تؤتي ثمارها.

٢٧٨ - ورحب بعض المتكلمين بالسعي نحو تنفيذ البرامج التشاركية وزيادة التنسيق؛ ولكن أثيرت أسئلة حول العلاقة بين مختلف أدوات التنسيق على الصعيد الميداني: مذكرة الاستراتيجية القطرية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإطار الاستراتيجي، وحول الدور الذي يمكن أن تؤديه المجموعة الإنمائية في مواءمة هذه الآليات الميدانية. وذكر أحد الوفود أن الإطار بدأ يغير بالفعل عملية البرمجة في الميدان وأن الميدان ينبغي أن يستحث المقر في هذا الصدد. وسأل أحد المتكلمين عن العلاقة بين الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وبين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، وحول نوع التعاون الجاري مع البنك الدولي. وذكر متكلم آخر تحديات من قبيل صعوبة التوفيق بين أهداف البرامج؛ ونقص المؤشرات لجميع الأولويات؛ واختلاف المشورة المقدمة من المقر إلى كل وكالة؛ وقصور الاهتمام من جانب مؤسسات بريتون وودز. وشدد أحد الوفود على أهمية إشراك الوكالات المتخصصة والمانحين الثنائيين. وذكر وفد آخر أن فييت نام تمثل حالة مثالية، أكثر من بلدان أخرى فيما يتصل بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأشار إلى ضرورة الأخذ بالمرونة في الميدان.

٢٧٩ - وقيل إنه حسب المبادئ التوجيهية المؤقتة، يتولى فريق الأمم المتحدة القطري دون غيره الموافقة على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكن أي إطار للمساعدة ينبغي أن يحظى بموافقة الحكومة أيضا. وطرح سؤال عما إذا كانت الحاجة ستدعو إلى إبرام اتفاق تعاون خاص مع الحكومات، وعما ستكون عليه اختصاصات ومسؤولية الحكومات في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وارتأى البعض ضرورة أن توضح الإشارات الواردة في المبادئ التوجيهية إلى التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمانحين، وأن الصياغة المتصلة بالخدمات المشتركة وتقسيم العمل بين الوكالات أمور قابلة للتأويل. (وطرح

سؤال عن مدى إمكانية ربط الإطار بعملية الخدمات المشتركة، وعما إذا كان سيجري التفكير في تحقيق التكامل الإداري على صعيد المقر).

٢٨٠ - وتناول عدد من المتكلمين دور المجالس التنفيذية و/أو مسألة الدورات المشتركة في المستقبل. وذكر أحدهم أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يقتضي تبادلا للمعلومات بين المجالس التنفيذية، بما في ذلك المواءمة الممكنة لبرامج عملها. واقترح مناقشة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمشاريع التجريبية في اجتماع خاص للمجالس التنفيذية يعقد فيما بين الدورات. وذكر وفد آخر أن اختيار الإطار لهذه الدورة منطقي، بالرغم من أن مواضيع أخرى قد تكون أيضا ملائمة. وطرح سؤال عما إذا كانت ستعقد من الآن فصاعدا جلسات إحاطة مشتركة منتظمة بشأن حالة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٨١ - وذكرت ممثلة البرنامج المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن برنامجها فريد بين وكالات "الفريق المعني بالمواضيع" لأنه استطاع أن يقدم بعض الموارد الحافزة وتعلم كثيرا في هذه العملية. وهو ما تم كذلك في حالة فييت نام. وأضافت قائلة إن التماسك بين مواقف المقر ومواقف الميدان أمر واجب، وتدعو الحاجة إلى بعض الموارد المشتركة لجعل العملية تنتقل من الحوار إلى البرمجة.

٢٨٢ - وفي معرض التلخيص ذكر المنسق المقيم في فييت نام، أن القوة الدافعة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن تكون قطرية وميدانية. ولم يحن الوقت بعد لإجراء التقييمات، وعندما تكون الأفرقة القطرية مستعدة فلسوف تصرح بذلك. وأضاف يقول إن فريقه يرغب في العمل مع الأفرقة القطرية الأخرى وسيفعل ذلك فور إنتاج وثيقته الأولى. وأنه لا وجود لأي إطار إذا لم يكن مفتوحا للحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ويجب أن يكون مفتوحا بمعنى الكلمة للوكالات الثنائية. وقال إن المبادئ التوجيهية لم تكتسب صيغتها النهائية بعد، وستواصل الأفرقة إبلاغ آرائها إلى المقر. وشدد على أهمية أن تكون العملية مفتوحة.

٢٨٣ - وذكر رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف أن الدورة أتاحت مادة خصبة للتفكير سواء على مستوى المجلس التنفيذي أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤/٩٨ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب المكتب التالي لعام ١٩٩٨:

الرئيس:	سعادة السيد جاكوب بوتوى ويلموت	(غانا)
نائب الرئيس:	الدكتور أتول خار	(الهند)
نائب الرئيس:	السيد فولوديمير روشتنياك	(أوكرانيا)
نائب الرئيس:	سعادة الدكتور جون و. أشي	(أنتيغوا وبربودا)
نائب الرئيس:	السيد ألان مارش	(استراليا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.1) بصيغتها المعدلة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (DP/1998/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا، والمرفقة بهذا المقرر؛

ووافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس المقبلة في عام ١٩٩٨، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

ووافق على الجدول الزمني الأولي التالي لدورات المجلس المقبلة في عام ١٩٩٩:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	١١-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٨، على النحو المدرج في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن متابعة توصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1998/4)؛

وأحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/1998/1)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية ودون الإقليمية التالية:

باراغواي (DP/FPA/CP/195)؛

الصين (DP/FPA/CP/196)؛

نيكاراغوا (DP/FPA/CP/197)؛

مصر (DP/FPA/CP/198)؛

الجزائر (DP/FPA/CP/199)؛

منطقة المحيط الهادي دون الإقليمية (DP/FPA/CP/200)؛

وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم على نحو منتظم بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ العناصر الهامة من البرامج المذكورة أعلاه، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق مبادئ وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١

أحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير البرنامج بشأن تنفيذ إدارة التغيير؛

واتخذ المقرر ١/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمتعلق بتضييق بؤرة تركيز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٥: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

وافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (١٩٩٧-٢٠٠١) (DP/1998/6)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١) (DP/1998/7 و Corr.1)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا والمحيط الهادي (١٩٩٧-٢٠٠١) (DP/1998/8)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٩٩٧-١٩٩٩) (DP/1998/9)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٩٧-١٩٩٩) (DP/1998/10)؛

ووافق على أطر التعاون التقني وتمديدات البرامج القطرية التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول للرأس الأخضر (DP/CCF/CVI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغانا (DP/CCF/GHA/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لموزامبيق (DP/CCF/MOZ/1)؛
التمديد الثاني للبرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6/EXTENTION II)؛

ثانيا

برنامج التعاون القطري الأول للجزائر (DP/CCF/ALG/1)؛
برنامج التعاون القطري الأول للجماهيرية العربية الليبية (DP/CCF/LIB/1)؛

ثالثا

برنامج التعاون القطري الأول لجزر كوك (DP/CCF/CKI/1)؛
برنامج التعاون القطري الأول لجمهورية كوريا (DP/CCF/ROK/1)؛
برنامج التعاون القطري الأول لتوكيلاو (DP/CCF/TOK/1)؛

رابعا

برنامج التعاون القطري الأول لغواتيمالا (DP/CCF/GUA/1)؛
برنامج التعاون القطري الأول لنيكاراغوا (DP/CCF/NIC/1)؛

وأحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار، الوارد في الوثيقة DP/1998/11، وقرر أن ينظر، في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، في اقتراح يتصل بالمساعدة التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار في المستقبل، وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعبئة الموارد

اتخذ المقرر ٢/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن استعراض الآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير الأساسية فيما يتعلق بالسياسة العامة؛

واتخذ المقرر ٣/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن استراتيجية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وقرر إرجاء النظر في التقرير المتعلق باستعراض عملية اجتماعات المائدة المستديرة (DP/1998/CRP.2) إلى دورته السنوية لعام ١٩٩٨؛

البند ٧: مسائل أخرى

أيَّد الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة لدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.4)؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادرات المنظمة العالمية للتجارة بشأن أقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.5)؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بنتائج الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بحصيلة الاجتماع الموضوعي المخصص للمجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي عقد بنيروبي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي لمساعد مدير البرنامج عن استخدام الموارد فيما يتعلق بالخط ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

مرفق

مشروع خطة عمل للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨

مقدمة

١ - قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٥/٩٦، في جملة أمور، تقديم خطة عمل سنوية للمجلس التنفيذي. وتتضمن هذه الوثيقة قائمة بالقضايا ذات الأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي تقترح مشروعا لخطة عمل للمجلس التنفيذي، في إطار مراعاة هذه القضايا ذات الأولوية، إلى جانب التشريعات والمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس التنفيذي، والمناقشات التي دارت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢ - فيما يتصل بالبرنامج الإنمائي، ستكون فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ هي فترة تنفيذ ودمج للتشريعات المعتمدة والمبادرات المضطلع بها أثناء فترة السنتين الحالية. وستُعطى الأولوية لتنفيذ عملية إدارة التغيير وإطار البرمجة الجديد، وكذلك لتعبئة الدعم والموارد من أجل برامج القضاء على الفقر. وفي إطار عملية إدارة التغيير، سيجري التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز التركيز القطري؛ والفعالية والآثار؛ والكفاءة والمساءلة وحسن الإدارة.

٣ - وعلى نحو ما قرره المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦، يتم النظر، على أساس تعاقبي، في التقارير المتصلة بالصناديق الخاصة التي يديرها البرنامج الإنمائي. ومن المقترح أن يستعرض المجلس في عام ١٩٩٨ التقرير المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤ - تنطوي أولويات صندوق السكان لعام ١٩٩٨ على خمسة مجالات: (أ) زيادة قاعدة موارد الصندوق على أساس يتسم بالمزيد من القابلية للتنبؤ والضمان والاستمرار؛ (ب) مواصلة تقييم وزيادة فعالية البرامج في كافة أنحاء العالم؛ (ج) الاستمرار في تنفيذ الأولويات البرنامجية الجديدة والنهج الجديد لتوزيع الموارد، على النحو المذكور في مقرري المجلس التنفيذي ١٥/٩٥ و ١٥/٩٦، على التوالي؛ (د) تحسين طريقة تناول برامج الصندوق للقدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في بلدان البرنامج؛ (هـ) التعاون في تنفيذ جهود الإصلاح على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسوف يتعاون صندوق السكان أيضا مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في الإعداد للمبادرات المتعلقة بمرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما هو مقرر في عام ١٩٩٩.

القضايا ذات الأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨

	القضية	المتابعة	نوع التقرير	الدورة
ألف -	تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١: تقرير مرحلي واستراتيجية بشأن تنفيذ الخطوات المقبلة، وكفالة التداؤب مع إصلاحات الأمم المتحدة (١٥/٩٧، الفقرة ٢١)	شفوي	الأولى والسنوية
		تحليل إدخال تيسيرات الموارد دون الإقليمية (١٥/٩٧، الفقرة ١٦)	رسمي	السنوية
باء -	تنفيذ الإطار البرنامجي الجديد	استراتيجية تنفيذية لكل إطار من أطر التعاون الإقليمي، بما في ذلك منهجية لقياس الأداء وجدول زمني للتقييم في منتصف المدة	رسمي	الأولى
		استعراض تنفيذ الدورة البرنامجية	رسمي	الثالثة
		تحليل النتائج في مجال تعجيل إنجاز البرامج وخيارات استراتيجية للمستقبل	رسمي	الثالثة
جيم -	كفالة نوعية البرامج	استراتيجية تتعلق بتضييق مجالات التركيز ذات الأولوية لدى البرنامج الإنمائي، بناء على الحلقة التدريبية المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	رسمي	الأولى
دال -	استراتيجيات التمويل، والوصول	استراتيجية تتعلق بزيادة الموارد الأساسية لدى البرنامج الإنمائي، وإيجاد قاعدة تمويل أكثر استدامة	ورقة قاعة اجتماع	الأولى
		تقييم الدروس المستفادة في مجال تعبئة الموارد الأساسية وغير الأساسية، وخيارات استراتيجية للمستقبل	رسمي	الأولى
		خيارات تتعلق بتحسين سياسة الاتصال والإعلام لدى البرنامج الإنمائي، بوصفها وسيلة لحشد الموارد وزيادة وعي الجماهير بالقيمة المضافة للبرنامج ولآثاره	رسمي	السنوية

القضايا ذات الأولوية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٨

	القضية	المتابعة	نوع التقرير	الدورة
ألف -	زيادة قاعدة الموارد	زيادة تطوير استراتيجية الموارد	رسمي[أ]	السنوية
		استكشاف آليات تمويل ابتكارية		
		استكشاف طرق لكفالة إيرادات مستقرة وقابلة للتنبؤ		
باء -	وضع المجالات البرنامجية الأساسية موضع التنفيذ	التركيز على الصحة الإنجابية في سن المراهقة	رسمي[أ]	السنوية
		تنفيذ استراتيجية إعلامية وأنشطة للدعوة	شفوي	السنوية
		التحويل لأنشطة محددة على الصعيد القطري	رسمي[ب]	الثانية والثالثة
		تشجيع مشاركة المنظمات الوطنية غير الحكومية	رسمي[أ]	السنوية
		إجراء تقييمات موضوعية وبرنامجية	رسمي	السنوية

القضية		المتابعة	نوع التقرير	الدورة
جيم -	تنفيذ نهج لتوزيع الموارد	عملية البرمجة القطرية	رسمي[أ]	الثانية والثالثة والسنوية
دال -	تعزيز المراقبة الداخلية والمراجعة والمساءلة	الزيادة الكمية والنوعية للمراجعات الإدارية واستعراضات تنفيذ السياسة العامة	رسمي[أ]	السنوية
هاء -	الأعمال التحضيرية للمبادرات المتعلقة بمرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	تقرير حالة عن الأعمال التحضيرية	شفوي[ج]	الثانية والسنوية
واو -	دراسة عن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في بلدان البرنامج	توصيات بشأن تدابير تنفيذية محددة	رسمي	السنوية

(أ) موضع إبلاغ في سياق التقرير السنوي.

(ب) وارد في البرامج القطرية وفي التقرير السنوي.

(ج) قد يناقش في الدورة العادية الثانية و/أو الدورة السنوية.

جدول الأعمال المؤقت لعام ١٩٨٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
			{	انتخاب أعضاء المكتب
	رسمي (DP/1998/L.1)	لاتخاذ إجراء	{	جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧
	رسمي	للعلم	{	المقررات المتخذة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧
	ورقة قاعة اجتماع[أ]	لاتخاذ إجراء	نصف يوم{	خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٨ (٢٥/٩٦)
٢			{	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	رسمي	لاتخاذ إجراء/ للعلم	{	استعراض عام مستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (٢/٩٧ و ٣/٩٧)
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١:
	شفوي	للعلم	نصف يوم {	متابعة المقرر ١٥/٩٧ - تقرير مرحلي
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	تضييق بؤرة التركيز (١٥/٩٧)
٥				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	ورقات استراتيجية التنفيذ لأطر التعاون الإقليمي (٩/٩٧)
			يوم واحد {	أطر التعاون القطري
			{	تقديم المساعدة إلى ميانمار (١/٩٦)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٦				تعبئة الموارد
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء/ للعلم	}	موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخيارات استراتيجية التمويل: "التطلع لاستراتيجية تمويل مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم }	استعراض عملية المائدة المستديرة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	}	استعراض طرائق الموارد غير الأساسية (٤٤/٩٦) بما في ذلك متابعة الفقرة ٢٣ من المقرر ١٥/٩٧
٧			نصف يوم	مسائل أخرى
	شفوي	للعلم	نصف يوم	الدورة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تبادل وجهات النظر بشأن آثار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة على الصناديق والبرامج

(أ) سيعد تقرير رسمي أثناء الدورة بناء على ورقة قاعة الاجتماع.

الجـــــدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (٢٤-٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.2)	لاتخاذ إجراء	{	جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم{	تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨
			{	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨
			{	
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد {	أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
٥	شفوي	للعلم	ربع يوم	المعايير والآليات المتصلة بتعديلات الميزانية في حالة حدوث أي عجز هام في الإيرادات (٢٦/٩٧)
٦				خدمات الدعم التقني
	شفوي	للعلم	نصف يوم	استعراض "تقرير عن تقييم وظائف اخصائي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر وعلى الصعيد الإقليمي (٢٧/٩٧)
٧				أنشطة تدريب الموظفين
	شفوي	للعلم	ربع يوم	تقرير حالة عن تنفيذ توصيات التقييم (٢٩/٩٧)
٨				تعبئة الموارد
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	آثار القصور في الموارد على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (٢٩/٩٧)
٩				مسائل أخرى تتضمن:
	شفوي	للعلم	ربع يوم	استكمال بشأن اللجنة التنسيقية الصحية
				تقرير مرحلي عن إدارة التغييرات

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة الوثائق/خطة العمل تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
	رسمي	لاتخاذ إجراء		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
				تقرير المدير التنفيذي عن عام ١٩٩٧
				مقدمة من المدير التنفيذي
				الأولويات البرنامجية والتنفيذ
٢	رسمي	للعلم	يوم ونصف	تعبئة الموارد
				البرنامج العالمي بشأن وسائل منع الحمل/المبادرة العالمية بشأن متطلبات منع الحمل
				استعراض عام على الصعيد الإقليمي
				مرفق إحصائي
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية (٢٧/٩٦)
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب سلطة الانفاق البرنامجي
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقرير دوري عن التقييم
٦	شفوي	للعلم	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال تنفيذ المقرر ١٣/٩٧
٧	شفوي	للعلم		تقرير عن حالة لجنة التنسيق المعنية بالصحة
٨				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				التقرير السنوي لمدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرامج الرئيسية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالصناديق الخاصة

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	للعلم	يومان	{ تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني }
	رسمي	للعلم		{ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة لأفريقيا }
	رسمي	للعلم		{ تقارير وحدة التفتيش المشتركة }
	رسمي	للعلم		{ المرفق الإحصائي
٩	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		{ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١: متابعة الفقرة ١٦ من المقرر ١٥/٩٧ (تقرير مؤقت عن المرافق دون الإقليمية للموارد) }
١٠	رسمي	للعلم	نصف يوم	{ متابعة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك نقل مسؤوليات منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في مجال تخفيف الكوارث الطبيعية ومنعها والتأهب لها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي }
١١	رسمي	للعلم	نصف يوم	التقييم
١٢	رسمي	للعلم/اتخاذ إجراء	نصف يوم	متطوعو الأمم المتحدة
١٣			نصف يوم	{ تعبئة الموارد (بما في ذلك استعراض عملية المائدة المستديرة) }
١٤	رسمي		نصف يوم	{ أطر التعاون الإقليمي والمسائل المتصلة بها (بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ميانمار) }
١٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	{ سياسة الإعلام والاتصال متابعة المقرر ١٧/٩٧ (الفقرة ١٠) }
١٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	{ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع }
	رسمي			{ تقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٣/٩٧) }
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٧	شفوي	للعلم	نصف يوم	تقارير بشأن المراقبة الداخلية
١٨			نصف يوم	مسائل أخرى تتضمن:
*				- حلقة توجيهية بشأن برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز

* ملاحظة: سينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان احتفالا خاصا لمدة نصف يوم بمناسبة صدور التقرير المتعلق بحالة السكان في العالم في عام ١٩٩٨.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)
(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.4)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
				موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩
٢				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١: تقرير مرحلي
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم/لاتخاذ إجراء		تقرير عن تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٩٧/٢٤)
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧
		للعلم	يوم واحد	أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
				عقود الباطن الممنوحة والمعدات الرئيسية التي أرسلت أوامر الشراء الخاصة بها
				استعراض وتنقيح النظم والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء		استعراض تنفيذ الدورة البرنامجية الجديدة
	شفوي	للعلم	يوم واحد	تقرير عن تنفيذ إطار التعاون التقني الأول لنيجيريا (٩٧/٢٥)
	رسمي			أطر التعاون القطري
٥				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٦	شفوي			صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٩٧/١٨)
٧			نصف يوم	تعبئة الموارد

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٨				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم		الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٧
	رسمي	للعلم		حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية
	رسمي	للعلم	يوم واحد	الترتيبات المتعددة الأطراف والثنائية وترتيبات الصناديق الاستئمانية (٢٦/٩٧)
	رسمي	للعلم		التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (٢٦/٩٧)
٩				التعاون فيما بين بلدان الجنوب
	رسمي	لاتخاذ إجراء		"الشركاء في السكان والتنمية" (٩/٩٦)
١٠	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
١١				مسائل أخرى تتضمن:
			نصف يوم	- الزيارات الميدانية
	شفوي	للعلم		- تقرير حالة عن لجنة التنسيق المعنية بالصحة

الفرع الثاني

الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس الدورة، مُشيرا إلى أن مكتب المجلس اجتمع ثلاث مرات، في ٤ شباط/فبراير و ١٦ آذار/ مارس و ٢٠ نيسان/أبريل. واستعرض المكتب في تلك الاجتماعات نتائج الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ وجدول الأعمال للدورة الحالية، بما فيها الاتفاق على عقد اجتماع مشترك غير رسمي للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

تقرير مرحلي عن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بشأن استراتيجية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢ - نقل الرئيس إلى عِلم المجلس أنه وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٨، الذي اتخذه المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، انعقد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بشأن استراتيجية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية وضع استراتيجية تمويل مستدامة للبرنامج الإنمائي.

٣ - وقد عقد الفريق العامل خمسة اجتماعات. وفي أثناء الاجتماع الأول اتفق الفريق العامل على عدد من المسائل الموضوعية التي تنبغي مناقشتها في غضون ١٢ اجتماعا تقريبا مقررة لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد عرض السيد ألان مارتش، نائب رئيس المجلس التنفيذي ورئيس الفريق العامل، إعداد مذكرة تحتوي على موجز للاستنتاجات الرئيسية لكل اجتماع. وبغية تيسير مداولات الفريق العامل في أثناء مناقشته لعدد من المسائل الموضوعية، اتفق على أن تقوم أمانة المجلس التنفيذي بإعداد المدخلات الموضوعية المطلوبة قبل انعقاد كل اجتماع.

٤ - وناقش الفريق العامل، في الاجتماع الثاني، المسائل المتصلة بالفقرة ١٠ (ب) من المقرر ٣/٩٨. وجرت بصورة خاصة تغطية أهداف وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما حددت في المقررات ١٤/٩٤ و ٢٣/٩٥ و ١/٩٨، على شكل مصفوفة قدمتها الأمانة.

٥ - وعلى أساس المعلومات الإحصائية المقدمة من الأمانة، ناقش الفريق العامل حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز الخاص على المساهمات الأساسية وغير الأساسية من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٧، فضلا عن تقديرات لمساهمات عام ١٩٩٨. وفي أثناء ذلك الاجتماع، قُدمت مذكرة تُجمل الوثائق الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، المتعلقة باستراتيجيات التمويل والتمويل الإنمائي وكذلك قائمة شاملة بالمراجع المعنية بدراسات وتقارير أساسية مختارة بشأن التمويل الإنمائي.

٦ - أما الاجتماعان الثالث والرابع فقد كـُرسا لعروض قدمتها الضيفتان، السيدة إنغي كول، مديرة مكتب الدراسات الإنمائية، والسيدة فيرا ب. ويل - هول، مـُمثّلة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في واشنطن، على التوالي.

٧ - وفي الاجتماع الخامس ناقش الفريق العامل مشروع ورقة المؤتمر (DP/1998/CRP.6) المتعلقة بالتوقعات المالية لمدة ثلاث سنوات والتي تـُجـْمل الالتزامات المالية القائمة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. كما عـُقدت مناقشة مفيدة وهامة بشأن احتياجات وأولويات التنمية، تستند إلى وثائق أساسية قدمتها الأمانة تتصدى للفقرة ١٠ (ب)، والبنود ١ و ٢ و ٥ من المقرر ٣/٩٨.

٨ - وكان الفريق العامل يحرز تقدما حسنا، جرى فيه تبادل صريح وبناء للآراء. ويؤمل أن يـُسفـِر الالتزام القوي بالعملية الذي أبداه المشتركون عن خاتمة واضحة وناجحة حالما يـُعد الفريق العامل تقريره للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨. وأشار الرئيس إلى أنه سوف يقدم تقريرا آخر عن التقدم الذي يحرزه الفريق العامل في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

اعتماد جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل

٩ - نـَقـَلت أمينة المجلس التنفيذي إلى عـِلم المجلس أنه تم توزيع صيغة منقحة لخطة العمل (DP/1998/L.2). وأشارت إلى أنه ينبغي إضافة الإشارة إلى تمديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهايتي إلى الصيغة الفرنسية للوثيقة DP/1998/L.2. وسوف يتم إعداد موجز المناقشة المعنية بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ٢ من جدول الأعمال) لموافقة المجلس في أثناء الدورة بغية كفالة إحالته في الوقت المناسب إلى المجلس. وأشارت الأمينة إلى أن أطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي عـُرضت في الدورة الحالية سوف تـُعتمد دون مقدمات أو مناقشة، باستثناء تلك التي طلبت الوفود مناقشتها. وقد طـُلبت مناقشة ثلاثة أطر للتعاون القطري والبرامج القطرية داخل الجزء المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: وهي خاصة ببوليفيا ورواندا ومالي.

١٠ - وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي للدورة وخطة العمل (كما وردت في الوثيقة DP/1998/L.2)، بصيغته المعدلة شفويا:

البند ١ : المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ : التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البندان ٣ و ٤ : أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البنـــد ٣ : أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البنـــد ٤ : صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

البنـــد ٥ : المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

البنـــد ٦ : خدمات الدعم التقني

البنـــد ٧ : أنشطة تدريب الموظفين

البنـــد ٨ : تعبئة الموارد

البنـــد ٩ : مسائل أخرى

تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (DP/1998/12 و Corr.1)

١١ - أقر المجلس التنفيذي التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (DP/1998/12 و Corr.1).

بيان مدير البرنامج

١٢ - قَدم مدير البرنامج آخر التطورات الهامة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وأشار إلى التقدم المحرز في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بشأن استراتيجية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعرب عن تقديره للمشاركة الفاعلة لأعضاء المجلس التنفيذي.

١٣ - وقد قام مدير البرنامج بصفته رئيسا لفرقة عمل البحيرات الكبرى التي أنشأها الأمين العام والمعنية بالإغاثة والتعمير والتنمية، بزيارة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وسوف يعود إلى المنطقة في أيار/ مايو ١٩٩٨ ليقوم بزيارات قطرية إضافية ولحضور مؤتمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أنهى المدير إلى عِلم المجلس التنفيذي أن الغرض من زيارته كان الاستماع إلى زعماء المنطقة، والنظر في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية، والوقوف على الطريقة التي يعتزم بها هؤلاء الزعماء التصدي للمسائل الوطنية والإقليمية، وتقييم الأعمال التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة بصفات مختلفة لدعم جهودهم. وفي أثناء مناقشاته شدد على ضرورة إقامة علاقة تشاركية أصيلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع زعماء منطقة البحيرات الكبرى التي تقف عند نقطة تحول حرجة في تطورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتاريخي.

١٤ - وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الآسيوية ذكر المدير التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستجابة للحالة على الصعيد القطري، ولا سيما في إندونيسيا وتايلند. وقد عـُززت الإجراءات

القطرية بالاستراتيجية الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تـُركز على تحليل السياسات، ودورات الحوار الوطني، عن طريق نظام المنسق المقيم، وعن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة.

١٥ - كما أن مدير البرنامج نقل إلى عِلم المجلس التنفيذي التقدم المحرز في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وقدم آخر المعلومات المعنية بمرفق البيئة العالمي، وعلاقات البرنامج الإنمائي باللجنة الأوروبية، وزيارات المانحين، ولجنة التنسيق الإدارية، والاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقدم أيضا ملاحظات مختصرة تتعلق بتعاون البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها اتخاذ البرنامج تدابير أولى لإنشاء لجنة معنية بمنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية.

١٦ - وقد سأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها للاستراتيجية الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تـُسهم في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية على البلدان التي تنفذ فيها برامج في المنطقة. وطلب المتكلم أيضا معلومات عن عدد المنسقات المقيمات وعدد "بيوت الأمم المتحدة" التي تعمل حاليا.

١٧ - وسأل متكلمون آخرون عن العلاقة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمبادرة الخاصة لأفريقيا، وعن التدابير التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لإنشاء علاقات تشاركية مع المنظمات غير الحكومية.

١٨ - وأعرب ممثل رواندا عن تقديره لمدير البرنامج لزيارته الأخيرة لبلده حيث حـُددت الأولويات ونوقشت على جميع مستويات الحكومة.

١٩ - ورد المدير بأن المسائل المتصلة بالأزمة الاقتصادية الآسيوية سوف تتناول بشكل أوسع في المناقشة غير الرسمية في أثناء الدورة. وسوف تتاح معلومات أخرى في أثناء الدورة تتعلق بالأسئلة الأخرى التي أثيرت. وبالنسبة للصلة بين المبادرة الخاصة لأفريقيا وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أشار إلى أنه في حين أن الوكالات المتخصصة ليست جزءا من العملية من الناحية الرسمية، فإنها سوف تشترك في العملية التجريبية. وفيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية مع البرنامج الإنمائي، أشار مدير البرنامج إلى أنه يجري تحليلها وفقا لجدارتها ومواردها ومسؤوليتها عن أعمالها.

بيان المديرة التنفيذية

٢٠ - رحبت المديرة التنفيذية، في بيانها الاستهلالي، بفرصة إحاطة المجلس التنفيذي بالتطورات الهامة التي استجدت منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وأبرزت الأنشطة الرئيسية لعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، ونوهت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أعد ورقة غرفة اجتماع معنونة "المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية + ٥: خطط استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)" (DP/FPA/1998/CRP.1). كما أبلغت المجلس التنفيذي بأن الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان سيعقد يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ في جنيف.

٢١ - وعن المسألة الهامة الخاصة بالموارد، قالت المديرة التنفيذية إن صورة الموارد الآن أكثر تفاؤلا عما كانت عليه عندما نوقشت المسألة آخر مرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ووجهت الشكر إلى المانحين الرئيسيين على مساهماتهم، وأشارت إلى أن كثيرا منهم قد زادوا من مساهماتهم. وألقت الضوء على الأهداف الرئيسية الأربعة لاستراتيجية موارد الصندوق على النحو المبين في ورقة غرفة الاجتماع المعروضة على المجلس في تلك الدورة: (أ) كفالة نمو الموارد الأساسية بصورة قابلة للتنبؤ وكافية ومستقرة؛ (ب) استكمال الموارد الأساسية بموارد غير أساسية؛ (ج) توسيع قاعدة المانحين للصندوق؛ (د) زيادة قيمة الموارد المقدمة حاليا من بلدان البرامج.

٢٢ - وفي معرض الإشارة إلى أن الموارد هي مفتاح تنفيذ البرامج وتوافر الحجم اللازم والاستقرار الضروري لجهاز الموظفين، قالت المديرة التنفيذية إن لهذا الجهاز، من حيث الشبكة الميدانية ودعم المقر، أهمية حاسمة بالنسبة لتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة الموكلة إليه. وفي هذا الصدد، التمست المديرة التنفيذية، بالنظر إلى قوة الوضع الحالي للصندوق من حيث الموارد، موافقة المجلس التنفيذي على تعيين ممثلين قطريين في الوظائف السبع التي وافق عليها المجلس من قبل في المقرر ٢٦/٩٧. وشملت الموافقة نقل وظيفة واحدة من المقر إلى الميدان. ونوهت المديرة التنفيذية إلى ضرورة توخي الحذر والحصافة في المسائل المتعلقة بالميزانية، مؤكدة على أن لوجود ممثل قطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية حاسمة لنجاح تنفيذ البرامج وتحسين مستويات تنفيذها، خاصة في أقل البلدان نموا. وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل تنفيذ برامج فعالة وكفؤة، مع احتواء تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي.

٢٣ - وعقب البيان الاستهلالي للمديرة التنفيذية، رحب أحد الوفود بالإحاطة بما استجد من أمر لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أشار إلى أن وفده يتطلع إلى مناقشة تعبئة الموارد. ووجه وفد آخر الشكر إلى المديرة التنفيذية على بيانها الشامل، ورحب بالتركيز على الموارد. وفي معرض الإعراب عن التقدير لورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالخطط المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، تساءل الوفد عن الكيفية التي ستنشر بها المعلومات المتعلقة بنتائج شتى اجتماعات المائدة المستديرة.

٢٤ - وتكلمت ممثلة عن لجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية عن دور المنظمات غير الحكومية في عملية استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إنه بالنظر إلى التزام المؤتمر الدولي بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة، ينبغي تركيز الاهتمام على معالجة مسائل التفاوت بين الجنسين في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونوهت إلى أن

الإنفاق في هذا المجال يجب أن يعتبر جزءا من الإنفاق على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت تقول إن الأدلة تبين، على الصعيدين الوطني والدولي، أنه حيثما قامت المنظمات النسائية بدور الشريك، تحققت نتائج هامة، حتى ولو كانت الاستثمارات متواضعة نسبيا. وأشارت إلى ضرورة القيام، على الصعيدين الوطني والدولي، بزيادة التمويل المقدم للبرامج التي تمكن المرأة، وترسخ حقوق الإنسان الخاصة بها، وتقدم خدمات الرعاية الصحية الإنجابية الممتازة للجميع. وأشادت الممثلة بالأسلوب الذي اتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في عملية استعراض برامج الصندوق ووضع استراتيجياته. ونوهت إلى ضرورة مواصلة الصندوق دعم اشتراك المنظمات غير الحكومية في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، وذلك بإشراك المنظمات غير الحكومية في اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. واختتمت كلمتها قائلة إن لجنة المنظمات غير الحكومية التوجيهية للصحة والتمكين والحقوق والمساءلة ستعقد مؤتمرا دوليا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في مكسيكو، لطرح أفكار وإعطاء دفعة سياسية لأنشطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

٢٥ - وردا على ذلك، نوهت المديرة التنفيذية إلى أنه قد تم الاتفاق على جدول الأعمال المؤقت للجلسة الأولى للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتعلق باجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، قالت إن المعلومات المتعلقة بنتائجها سوف تنشر على نطاق واسع على أعضاء المجلس التنفيذي والحكومات والمنظمات غير الحكومية، وأنها ستكون متاحة للجمهور عن طريق عنوان صندوق الأمم المتحدة للسكان على شبكة الإنترنت. وأكدت أن الصندوق يجري مشاورات مع المنظمات غير الحكومية بشأن استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، وأن المنظمات غير الحكومية تشارك في اجتماعات المائدة المستديرة كافة. وقالت إن اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في داكا ببنغلاديش، في تموز/يوليه ١٩٩٨ سينصب على الشراكة مع المجتمع المدني في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت تقول إنه منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية يزداد، خاصة على الصعيد الوطني. وبوجه عام، فإن المرأة تشارك بإيجابية أكثر في تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حيث يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للكثير من هذه الأنشطة، لا سيما في مجال الدعوة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن المنتدى الدولي المقرر عقده في هولندا في الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ سيسبقه عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية مدته يومان.

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨

٢٦ - أقر المجلس التنفيذي جزء التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية (الوارد في الوثيقتين DP/1998/L.15) و DP/1998/L.16) الخاص بالتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14 و DP/FPA/1998/2).

الدورات المقبلة

٢٧ - قامت أمينة المجلس التنفيذي بإبلاغ المجلس بأن النسخ المنقحة من وثائق الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ ستكون متاحة على عنوان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت. وقالت إن خطة العمل ستنقح وتوزع في الاجتماع غير الرسمي السابق للدورة، المقرر عقده يوم ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. وأشارت إلى أن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ قد تقرر عقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٢٨ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٩ - كما وافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستجري مناقشتها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨، على النحو المبين في خطة العمل لعام ١٩٩٨ والمنقحة على أساس المقررات التي اتخذها المجلس في دورتيه العاديتين الأوليين.

الجزء المشترك

ثانيا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٠ - قام مدير البرنامج بعرض التقرير المتعلق بالبرنامج الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14). ولاحظ أن التقرير معد بالشكل الموحد للتقارير الذي اتفق عليه البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي. وقال إن التقرير يأتي في وقت مهم بصفة خاصة حيث أن عام ١٩٩٨ سيكون عاما محددا بالنسبة لأداء البرنامج الإنمائي وكذلك لطبيعة ومستوى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل التنمية. وذكر أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات هو قيد الإعداد حاليا، وهو ممارسة من المقرر أن تؤدي إلى صدور قرارات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لتقييم

أداء البرنامج الإنمائي وتحديد الاستراتيجية التي ستتبع في عمليات الأمم المتحدة الإنمائية في السنوات المقبلة. كما يبرز التقرير التحديات التي لا بد أن يواجهها البرنامج الإنمائي، شأنه شأن جميع المنظمات الإنمائية الأخرى، في سعيه لتنفيذ ولايته العريضة في القضاء على الفقر في الوقت التي تتناقص فيه الموارد المتعددة الأطراف المخصصة للتنمية.

٣١ - وأشار مدير البرنامج إلى أن طول التقرير كان محكوما بالاشتراطات التي وضعها المجلس التنفيذي وأيضا إلى أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بالمواضيع المشمولة في التقرير ستتاح في التقرير السنوي لمدير البرنامج، الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

٣٢ - وذكر أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات هو حاليا في مرحلة متقدمة من الإعداد ويمثل فرصة للتقييم التفصيلي لكثير من القضايا المنبثقة عن الأنشطة التنفيذية التي أثارتها الدول الأعضاء بصفة غير رسمية، بما في ذلك، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد رد البرنامج الإنمائي بالتفصيل على استبيانات الاستعراض وهو يتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في إعداد التقرير الذي سيقدم إلى المجلس وإلى الجمعية العامة. ويؤكد مدير البرنامج على أن نقطة البداية في الاستعراض ينبغي أن تكون هي برنامج الأمين العام للإصلاح الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ ألف وباء.

٣٣ - وقدم مدير البرنامج استعراضا شاملا لثلاثة مجالات للمناقشة بصدد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وقضايا التمويل.

٣٤ - وقد كان برنامج الأمين العام للإصلاح فعالا في تعزيز وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري من خلال نظام المنسق المقيم عملا بقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ٢٠٩/٤٨ و ١٢٠/٥٠. وقال إن المناقشات الجارية فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية تحرز تقدما فيما يتعلق بتعزيز نظام المنسق المقيم. ونظرا لقيام البرنامج الإنمائي بدور المدير والممول لنظام المنسق المقيم، وبالنظر إلى الرابطة المقننة القائمة بين الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي والمنسق المقيم، على النحو الذي أكده الأمين العام من جديد، يقوم البرنامج الإنمائي، هو والبرامج والصناديق الأخرى، بانتهاج سياسات وتدابير محددة لتعزيز نظام المنسق المقيم عموما. وتشمل التدابير المتخذة في ذلك الصدد: توسيع قائمة المرشحين المؤهلين (في السنة السابقة جاء ١١ من الـ ٣٥ شخصا الذين اختيروا لمناصب المنسقين المقيمين من منظمات غير البرنامج الإنمائي)؛ وزيادة تحديد تقييمات الكفاءة ومنهجيات التقييم؛ ووضع استراتيجيات شاملة للتوسع في مجال أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة.

٣٥ - وقد شرع البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في الاضطلاع بـ ١٨ إطارا تجريبيا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعقد أول اجتماع

مشترك للمجلسين التنفيذيين للبرنامج الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ لاستعراض خبرة فييت نام فيما يتعلق بإطار العمل التجريبي للمساعدة الإنمائية. وسيعقد خلال الدورة الحالية للمجلس اجتماع مشترك غير رسمي لمتابعة اجتماع كانون الثاني/يناير. وكانت إحدى القضايا التي طرحت في الدورة العادية الأولى هي الحاجة إلى مواصلة العمل في تبسيط أدوات البرمجة لمختلف الصناديق والبرامج، بغرض تحقيق هدف عام هو البدء في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عند بداية دورة برمجة مشتركة. ويلزم تحقيق المزيد من التبسيط في العملية. ويعتقد البرنامج الإنمائي أن الملكية الوطنية ضرورية لضمان تحقيق الاتساق مع أولويات البلدان التي تنفذ فيها برامج والتي تتمركز فيها جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وسيبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٨ إجراء استعراض للعملية التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٦ - وبالرغم من أن قضية التمويل لا تناقش بالتفصيل في التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن العملية المهمة الجارية بقيادة المجلس التنفيذي جديرة بالملاحظة. ويعتبر الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية آلية مهمة للغاية لصياغة وتكثيف العلاقات التشاركية مع الجهات المانحة التقليدية والجديدة، والبلدان التي تنفذ فيها برامج والأمانة العامة والمجلس التنفيذي.

٣٧ - وأشار مدير البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي واصل تعاونه الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتم على الصعيد القطري تعزيز قدرة نظام المنسق المقيم للعمل على دعم تحقيق استجابة موسعة للوباء. ويلزم العمل على زيادة التمويل ومواصلة عملية التبسيط من أجل تعزيز الأنشطة المعيارية والتنفيذية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٨ - وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية، واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٧، أشار مدير البرنامج إلى أن فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية قد عملت على تشجيع الأفرقة المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري، مضطلعة بعملها تحت قيادة المنسق المقيم. وبالنظر إلى أن فرق العمل قد استعيض عنها بترتيبات للربط الشبكي، أقل اتساما بالطابع الرسمي، فإن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضروري للمحافظة على زخمها. وقد أحدثت المؤتمرات العالمية أثرا عميقا على البرنامج الإنمائي، بما في ذلك جعل القضاء على الفقر الهدف الأسمى لعمل البرنامج الإنمائي. وقد أدت عملية دمج الترتيبات المعيارية على الصعيد العالمي دورا في توجيه أطر التعاون القطري وكذلك في توجيه الممارسات التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

المناقشة

٣٩ - أبدت وفود عديدة تعليقات على التقرير. وشكرت مدير البرنامج على ملاحظاته الاستهلالية التي قدمت تحليلا ومعلومات أخرى إضافة إلى التقرير. وشجعت غالبية المتكلمين البرنامج الإنمائي على أن يضمن تقاريره المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل المزيد من التحليلات، بما في ذلك الرسوم البيانية والأرقام، ووصفا أقل. وينبغي أن يعمد التقرير إلى إبراز النقاط الرئيسية التي قد يسدي

المجلس مشورة بشأنها فضلا عن تحديد المشاكل. وشدد أحد الوفود على أن التقارير ينبغي أن تساعد في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في البلدان التي تنفذ فيها برامج. وطلب وفد آخر، بتأييد وفود عديدة، أن يُعد البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف قائمة موحدة بالإجراءات التي يمكن أن يسدي المجلس مشورة بشأنها إلى الصناديق والبرامج وذلك لتقديمها إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨. ويمكن أن يشارك كذلك برنامج الأغذية العالمي في هذه الممارسة.

٤٠ - ورحب عدد من المتكلمين بإدراج معلومات عن العمل الذي تضطلع به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وعن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في التقرير وفي بيان مدير البرنامج. وشُدد على ضرورة زيادة التنسيق وتفادي التداخل وضمان فعالية التكاليف. وطُلب مزيد من المعلومات بشأن التمييز بين أدوات البرمجة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومذكرة الاستراتيجية القطرية وأطر التعاون القطري. وارتأى العديد من الوفود وجوب مشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب أحد الوفود توفير مزيد من المعلومات بشأن الإطار القانوني لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وشدد وفد آخر على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن يكون بقيادة البلد المستفيد من البرامج وأن يعكس الإطار ملكية ذلك البلد. وطُلبت معلومات بشأن العلاقة بين ولاية البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة وولايات صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات بشأن التأخر في تنفيذ الخدمات المشتركة على الصعيد القطري.

٤١ - ورحِب بالتدابير المتخذة لتعزيز نظام المنسق المقيم. واشتملت هذه التدابير على توسيع قائمة المرشحين لمنصب المنسق المقيم بوسائل تشمل انتداب الموظفين وتحسين معايير الاختيار والاستعراض وطُرح سؤال بشأن عدد المنسقين المقيمين القادمين من منظمات أخرى في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ وبشأن عدد النساء المنسقات المقيمات حاليا. وستناقش مسألة تمويل نظام المنسق المقيم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات في الجمعية العامة. وعلق عدد من الوفود على تمويل وإدارة نظام المنسق المقيم واقترح بعضها أن تتقاسم المنظمات المعنية تكاليف دعم النظام. وعبر أحد الوفود عن تأييده لاستمرار تعيين الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منسقا مقيما للأمم المتحدة. وطلب وفد آخر معلومات بشأن تعيين منسقين للشؤون الإنسانية غير المنسق المقيم في بلد معين.

٤٢ - وطلب أحد الوفود، بتأييد من وفد آخر، أن تشتمل التقارير المقبلة بانتظام على أبواب بشأن العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز وبشأن التحضير للمشاركة في الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية.

٤٣ - وارتأى العديد من الوفود إضافة أمثلة محددة للدروس المستفادة والممارسات الجيدة، إلى الجزء الخاص ببناء القدرات والتنفيذ على الصعيد الوطني، وكذلك بشأن المواءمة بين دورات البرمجة. وطُلب بذل مزيد من الجهود لتحديد فهم مشترك لتعريفي بناء القدرات والتنفيذ على الصعيد الوطني. وعبرت عدة

وفود عن التزامها بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وذكر بعض المتكلمين ضرورة الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني.

٤٤ - وشدد بعض الوفود على ضرورة أن تحدد البلدان التي تنفذ فيها برامج أولوياتها الخاصة بها. وذكر أن بيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية بشأن "العلاقات التشاركية الإنمائية في السياق العالمي الجديد" (أيار/ مايو ١٩٩٥) يعتبر مرجعا مفيدا في هذا الصدد.

٤٥ - وأشيد بالعمل الرامي إلى تحسين أنشطة الرصد والتقييم. ومع ذلك فهناك حاجة إلى المزيد من العمل في ذلك الميدان، ولا سيما فيما يتعلق بأطر التعاون القطري وباستكمال الأساليب المستخدمة حاليا في ضوء عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبينما لوحظت زيادة درجة الالتزام بالمشاريع في بعض المناطق، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة هذا الالتزام في مناطق أخرى. وتطلع عدد من المتكلمين إلى تلقي تقرير تقييم الالتزام في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وأثيرت أسئلة بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالاضطلاع بتقييمات استراتيجية مشتركة وبشأن مفهوم إعطاء رتب تقديرية للوكالات المذكورة في الصفحة ٧٠ من النص الإنكليزي من المنشور المعنون "قياس النتائج وإدارتها: دروس من أجل التعاون الإنمائي".

٤٦ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لتمويل أنشطة التدريب التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كلية الموظفين في تورين.

٤٧ - وفيما يتعلق بتعاون البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، تساءل أحد الوفود عن الإشارة الواردة في الفقرة ٥٨ من الوثيقة والمتعلقة بالتحول من الديمقراطية النيابية إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة، وذكر أن بلده يرى أن ذلك التفسير يخرج عن مجال اختصاص المجلس التنفيذي.

٤٨ - وستكون التعليقات التي ترد من الأمانة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال جعل السلطة لامركزية موضع الترحيب.

٤٩ - وطلب بعض المتكلمين إيضاح الفقرة ٤٤ من الوثيقة. وذكروا أن وفودهم ما زال لديها أسئلة بشأن مفهوم المساهمات المتعددة السنوات بوصفها نموذجا لترتيبات التمويل. وطلب أحد الوفود، أن يذكر التقرير أيضا إمكانية الإبقاء على ترتيبات التمويل الطوعي إذا كان سيشير إلى تقاسم الأعباء. ويمكن استطلاع تدابير أخرى، بما في ذلك التمويل عن طريق القطاع الخاص.

٥٠ - ونوه عديد من الوفود بما أحرز من تقدم في متابعة المؤتمرات العالمية. وطلب أحد المتكلمين المزيد من المعلومات عن مدى قيام المنسقين المقيمين بإدماج برامج العمل المنبثقة عن تلك المؤتمرات

في البرمجة على الصعيد القطري. وطلب متكلم آخر معلومات عن الارتباط والتنسيق بين أعمال مختلف الهيئات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمتابعة المؤتمرات. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات عن المناسبة المعروفة باسم "٢٠/٢٠" في هانوي كما طلب نسخة من التقرير المتعلق بالنبذ الاجتماعي، وأعرب متطلعا للحصول على المزيد من الإشارات إلى دور التعاون بين بلدان الجنوب في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥١ - وذكرت بعض الوفود أنها ترى ضرورة أن يركز إسهام البرنامج الإنمائي في ميدان حقوق الإنسان على الحق في التنمية وأن يشير إلى العمل مع البلدان التي تنفذ فيها برامج في تناول مسألة القضاء على الفقر. وشدد المتكلمون على ضرورة أن يتجنب البرنامج الإنمائي فرض شروط عند أدائه لأعماله.

٥٢ - وطُلب مزيد من المعلومات بشأن الدروس المستفادة من التعاون فيما بين الوكالات في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣ - ورأى وفدان أن التقرير ينبغي أن يتضمن إشارة إلى تضييق مجال تركيز البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

رد الأمانة

٥٤ - رحب مدير البرنامج بالاقتراح الداعي إلى أن يقوم البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف بتقديم تقرير موحد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٥ - وفيما يتعلق بعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أشار مدير البرنامج إلى أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لم تشارك رسميا بعد في هذه العملية. ويستلزم إدراج الوكالات المتخصصة في عملية إطار المساعدة الإنمائية موافقة رسمية من لجنة التنسيق الإدارية. ويقتضي الأمر تحديد الرابطة بين هذه العملية ونظام المنسق المقيم على الصعيد القطري. وردا على أحد الاستفسارات، ذكر المدير أن البرنامج الإنمائي لا يصدر مذكرات الاستراتيجية القطرية في الحالات التي لا ترغب فيها الحكومة في الحصول عليها. فمذكرة الاستراتيجية القطرية وثيقة تملكها الحكومة ويمكن أن تعتبر ممثلة "لجانب الطلب" في التعاون الإنمائي، في حين تمثل عملية إطار المساعدة الإنمائية استجابة الكيانات التنفيذية للأمم المتحدة لجانب العرض. وقال إن هذا الإطار يعادل مذكرة استشارية من البرنامج الإنمائي، ومن الممكن أن يحل محل تلك المذكرة في المستقبل. وأشار مدير البرنامج، ردا على أحد الاستفسارات، إلى أن التنمية البشرية المستدامة مفهوم شامل ينطبق على معظم المساعدات الإنمائية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع تقدم الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بإطار العمل، من عقد اجتماعات مشتركة في المستقبل مع مجلس اليونيسيف.

٥٦ - وردا على التعليقات التي أبديت، أكد مدير البرنامج أن المنسقين المقيمين لا يرغبون في الانفصال عن البرنامج الإنمائي، الذي يوفر الدعم اللازم للتنسيق من خلال ما يقدمه من تمويل برنامجي وإداري. وأضاف أن سبعة من المنسقين المقيمين قد كتبوا إلى الأمين العام بشأن ضرورة أن يكون البرنامج الإنمائي هو القاعدة التنظيمية التي تؤدى من خلالها وظيفة المنسقين المقيمين. وردا على الوفود التي اقترحت تقاسم تكاليف نظام المنسق المقيم، ذكر مدير البرنامج أن تقاسم تكاليف مكتب الدعم على الصعيد القطري سيكون موضع ترحيب، حيث أن البرنامج الإنمائي هو المسؤول في الوقت الراهن عن تمويل المكاتب. واستدرك قائلا إن الأمين العام قد أناط بالبرنامج الإنمائي ولاية تمويل وإدارة نظام المنسق المقيم باسم منظومة الأمم المتحدة. وتمشيا مع هذه الولاية، من الضروري أن يستمر البرنامج الإنمائي في توفير التمويل المركزي لنظام المنسق المقيم لكفالة وحدة الإدارة والتمويل، فضلا عن المساءلة.

٥٧ - واستشهد المدير بالأرقام التالية: من بين المنسقين المقيمين البالغ عددهم ١٣١ منسقا، ينتمي ١١ من الـ ٣٥ منسقا المعينين في عام ١٩٩٧ لمنظمات خارج البرنامج الإنمائي، وهو رقم أدى إلى مضاعفة عدد المنسقين المقيمين من خارج المنظمة؛ وهناك ٣٠ سيدة منسقة من بين المنسقين المقيمين الـ ١٣١، ومن المقرر أن تبلغ نسبة المنسقات المقيمات ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠١، وقد عمل ٤١ من بين المنسقين المقيمين الـ ١٣١، خلال حياتهم الوظيفية، خارج البرنامج الإنمائي، ويوجد حاليا أربعة من دور الأمم المتحدة - في جنوب أفريقيا، ولبنان، وليسوتو، وملاوي؛ وهناك ٣٠ من أماكن العمل الأخرى تكاد تكون جاهزة لتخصيص كل منها دارا كديار للأمم المتحدة.

٥٨ - ولاحظ مدير البرنامج أنه رغم وجود تعاون مشترك بين الوكالات في مجال الرصد والتقييم، ثمة حاجة إلى إجراء تقييمات استراتيجية. ولكنه أعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في مجال المواءمة، وهي مجال يتطلب مزيدا من التشجيع من جانب العمليات الحكومية الدولية.

٥٩ - وردا على ما طلب من إيضاحات، لاحظ مدير البرنامج أن الورقة المتعلقة بالتمويل المتعدد السنوات المشار إليها في الفقرة ٤٤ من التقرير قد طلبها مكتب الأمين العام كمساهمة من البرنامج الإنمائي في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية.

٦٠ - وذكر أنه قد لوحظ تقدم فيما يتعلق بالتوصل إلى فهم مشترك للتنفيذ على الصعيد الوطني وبناء القدرات. فقد وضعت مبادئ توجيهية جديدة للتنفيذ على الصعيد الوطني من خلال عملية مشتركة بين الوكالات. وشارك البرنامج الإنمائي بفصول عن التنفيذ على الصعيد الوطني والنهج البرنامجي في دليل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

٦١ - وأشار مدير البرنامج إلى أن تقرير كامل عن نشر المعلومات على المكاتب القطرية فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية سيتاح للمجلس التنفيذي في هذه الدورة. وأبلغ المجلس بأن البرنامج الإنمائي سيقدم أثناء الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ستعقد في أيار/ مايو، عرضا خاصا

عن التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمرات الدولية.

٦٢ - وردا على السؤال الذي أثير بشأن الرتب التقديرية، لاحظ المدير أن مفهوم إعطاء رتب تقديرية للوكالات الوارد، في المنشور المشترك للبرنامج الإنمائي/الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي "قياس النتائج وإدارتها: دروس من أجل التعاون الإنمائي"، لا يعني سوى أنه اذا كان لدى وكالات المعونة نظام موحد لإعطاء رتب تقديرية لتقييم أنشطة كل منها، فإن ذلك النظام يمكن أن يشكل أساسا لمقارنة أداء المساعدة التي تقدمها هذه الوكالات في الميادين المختلفة. وأضاف أن ثمة حلقة عمل ستعقد مستقبلا على صعيد المقر وكذلك الصعيد القطري في سانتو دومينغو لبحث الدروس المستفادة من التقرير من حيث مدى انطباقها على البرنامج الإنمائي.

٦٣ - وفيما يتصل بالتعليقات على وثيقة السياسة المتعلقة بحقوق الإنسان، أكد مدير البرنامج أن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي غير مشروطة وأن من حق البلدان التي تنفذ فيها برامج أن تتحرر من الفقر. وأعرب عن موافقته على أن الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية جزء أساسي من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في السنة الحالية، التي ستجرى أثناءها مناقشة ارتباط هذا الجزء بالتنمية. وذكر أن التقدم المحرز في التحول إلى اللامركزية جدير أيضا بالبحث، مشيرا إلى أن البرنامج الإنمائي قد أخذ باللامركزية في معظم عمليات البرمجة التي يقوم بها باستثناء الموافقة على إطار التعاون القطري.

٦٤ - وذكر معاون مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي سيسعى إلى دمج المقترحات التي قدمتها الوفود في هذه الدورة في تقرير العام التالي. وأشار إلى أنه قد تم تعديل الإطار الزمني لبعض أطر التعاون القطري حتى يمكن تحقيق مواءمة دورات البرمجة فيما بين الصناديق والبرامج، وأنه قد أحرز بعض التقدم في المواءمة فيما يتعلق بعرض أشكال الميزانية فيما بين الصناديق والبرامج. وأكد أن التنفيذ المباشر هو استثناء حدث في بلدان تمر بحالات إنمائية خاصة تحتاج إلى التنفيذ السريع أو طلبت فيها الحكومة إلى البرنامج الإنمائي أن يتخذ إجراءات.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٥ - أشارت المديرة التنفيذية، في عرضها لتقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1998/2 و Corr.1 (الفرنسية فقط))، إلى أن التقرير أعد وفقا للشكل الذي اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك ترتيبات التمويل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، والتنفيذ والمتابعة المتكاملين

والمنسقين للمؤتمرات والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة. وقد تضمن التقرير معلومات مستكملة عن أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وذلك استجابة لطلب المجلس التنفيذي.

٦٦ - وشددت المديرة التنفيذية على التزام الصندوق العميق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقررات المجلس التنفيذي المتعلقة بالأنشطة التنفيذية، وكذلك على مشاركة الصندوق النشطة في برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام والتزامه بذلك البرنامج موضحة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم وتوجيه من المجلس التنفيذي واصل تجسيد الالتزام الدائم بالتنسيق والتعاون في الوفاء باحتياجات جميع البلدان الشريكة وبأولوياتها. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن المرحلة التجريبية من مراحل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تمثل جزءا هاما من تلك الجهود. وقالت إن من الواضح بالفعل أن عملية الإطار تسهل تنسيق النهج المعتمدة إزاء نظم البيانات، وتحليلات الأوضاع، والرصد وتقديم تقارير المتابعة إلى المؤتمرات. وسوف يؤدي ذلك عموما إلى وضع أساس أمتن لصياغة برامج المساعدة المقدمة إلى بلد معين. ولاحظت أن الاهتمام المشترك المتواصل موجه إلى القضايا المتصلة بالتنفيذ الوطني وبالهدف المشترك المتمثل في تعزيز القدرات الوطنية. فقد وجه صندوق الأمم المتحدة للسكان اهتمام الأعضاء الآخرين في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة إلى الدروس المستفادة من تجربتها في ذلك المجال.

٦٧ - وذكرت عدة وفود أن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتسم بالوضوح والشمول. ورحبت الوفود بالخصوص بالتركيز على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة وبالتزام الصندوق بعملية إصلاح الأمم المتحدة. ولاحظت بضعة وفود أنه كان يتعين على التقرير أن يعتمد نهجا تحليليا أكبر. ولاحظ أحد الوفود أنه كان ينبغي أن يكون التقرير أكثر تعمقا في معالجة المواضيع. ولاحظت بعض الوفود أنه كان يتعين أيضا إدراج معلومات إضافية عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعن التقدم الذي أحرزته المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

٦٨ - ونوه أحد الوفود، بالنهج التحليلي الذي اعتمده تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيرا إلى أنه يعطي صورة وجيزة وشاملة عن أعمال الصندوق. وأضاف الوفد أن التقرير عبر بوضوح عما يواجهه صندوق الأمم المتحدة للسكان من تحديات وفرص. ولاحظ الوفد نفسه أنه كان يتعين أن يتضمن التقرير المزيد من المعلومات عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأوصى الوفد أيضا بأن يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، قائمة موحدة بالمجالات التي تتطلب عملا حكوميا دوليا فيما يتعلق بالصناديق والبرامج لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة، وذلك من شأنه أن يساعد الوفود كثيرا في تنظيم تعليقاتها من أجل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية. وأعرب الوفد نفسه عن ارتياحه إذ يلاحظ الأهمية التي أعطيت للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، والمرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولتعزيز نظام المنسق المقيم، وأثنى على التدابير التي اتخذت لترسيخ ملكية الوكالات المشاركة للنظام، بما

في ذلك توسيع نطاق القائمة التي يُختار منها المنسقون المقيمون وتدقيق الاختصاصات لضمان أكبر قدر ممكن من النزاهة والحياد؛ وإعارة الموظفين من وكالات بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة؛ وزيادة المواءمة بين دورات البرمجة وإجراءاتها؛ وزيادة الافادة من الخدمات المشتركة وأماكن العمل المشتركة. وفيما يتعلق بمسألة تمويل التنمية لاحظ الوفد، أنه يتعين استكشاف طرق بديلة للاشتراكات المقررة أو الاشتراكات المتعددة السنوات، بما في ذلك إيلاء دور أهم للقطاع الخاص.

٦٩ - وفيما رحب وفد آخر، بملاحظات الصندوق المتعلقة بعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وينوه بفائدتها بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد أشار إلى أنه غير راض تماما عن التقرير، الذي كان ينبغي أن يكون أكثر تحليلا وأقل سردا. ولاحظ الوفد أنه كان يتعين إدراج معلومات إضافية عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وذكر وفد آخر، وهو يلاحظ أنه كان ينبغي أن يكون التقرير متجها بشكل أكبر نحو معالجة المشاكل، أنه ينبغي أن يتضمن توصيات بإجراءات يتخذها المجلس. وأوضح الوفد نفسه أن التقرير ينبغي أن يتضمن معلومات عن العلاقة بين الصندوق ومؤسسات بريتون وودز، وأشار إلى ضرورة أن يُصدر المجلس التنفيذي توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقترح فيها الإبلاغ المنظم في المستقبل عن التعاون مع هذه المؤسسات. وأضاف الوفد قائلا إن التقارير المقبلة ينبغي أن تتضمن أيضا فصلا يكرس خصيصا للأنشطة التنفيذية في مجال المساعدة الإنسانية. واستفسر وفد آخر عما ينبغي القيام به لزيادة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

٧٠ - ولاحظ وفد آخر أن التقارير السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتسم بأهمية خاصة بسبب قرب موعد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية والدور الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الاستعراض. وذكر أحد الوفود، وهو يشير إلى الدور الأساسي الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أنه كان يود لو تضمن التقرير إشارة إلى عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + خمس سنوات. ثم رحب بالجهود التي يبذلها الصندوق لزيادة بناء القدرات الوطنية وشجع الصندوق على مواصلة ذلك العمل، الذي يساعد على ضمان الملكية القطرية، واستدامة البرامج وتعزيز أثر المشاريع والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة. ورحب الوفد نفسه أيضا بالجهود التي يبذلها الصندوق لتوسيع نطاق اللامركزية في الميدان وأشار إلى ضرورة أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة مواءمة عملية اللامركزية الشاملة لكامل المنظومة، بما في ذلك لا مركزية الوكالات المتخصصة. وفيما يتعلق بموضوع تعزيز تعاون الصندوق مع مؤسسات بريتون وودز، سأل الوفد عن كيفية ترجمة علاقات التشارك مع المؤسسات إلى إجراءات تتعلق بالسياسة العامة والبرمجة على الصعيدين المؤسسي والقطري. وأثنى الوفد على التقدم الذي أحرزه الصندوق في تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني، واقترح إدراج مناقشة حول اتباع اسلوب التنفيذ المباشر في الدورة القادمة للمجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، اقترح الوفد أن يعتمد الصندوق تقارير تقييمية لمدى الامتثال تقدم إلى المجلس للمناقشة على نحو ما تم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستفسر الوفد أيضا عن

التقدم المحرز في التقييمات الاستراتيجية المشتركة مع المؤسسات الأخرى بما في ذلك البنك الدولي، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في القرار ٥٠/١٢٠.

٧١ - وأشار أحد الوفود، وهو يعرب عن تقديره للأنشطة التي جرى الاضطلاع بها ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلى أنه يود حتى في هذه المرحلة المبكرة، مشاهدة عملية رصد وتقييم فعالة لتلك الأنشطة. ووجّه الوفد نفسه الانتباه إلى الفقرة ٥ من تقرير الصندوق وأثنى على قيام الصندوق بتحديد موجز للمجالات الرئيسية التي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز نظام المنسق المقيم. وأشار وفد آخر أيضا إلى أنه يولي أهمية كبيرة إلى عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإلى تعزيز التعاون بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والبنك الدولي، والجهات المانحة وسائر شركاء التنمية. وشدد على استصواب تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على المجالات التي يتمتع فيها بالميزة النسبية.

٧٢ - وأشار وفد آخر، وهو يرحب بالتزام الصندوق بعملية إصلاح الأمم المتحدة، إلي أن تجربة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تبدو، من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مختلفة تماما عن تجربة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر الوفد أنه يُشاطر ما أعرب عنه من الشواغل الواردة بتقرير الصندوق وطلب المزيد من المعلومات عن الطرائق التي يجري استنباطها ضمن إطار المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لمعالجة المشاكل التي تواجهها منظمات صغيرة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر الوفد نفسه أنه يؤيد بقوة الفكرة الواردة في الفقرة ٤ من تقرير الصندوق بأن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي ألا تكرر جهود البرمجة السابقة أو تطلب استعراض عمليات انتهت فعلا.

٧٣ - وأشار أحد الوفود إلى الشواغل المرتبطة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبالمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. إذ ينبغي مثلا بحث الإطار القانوني للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، ذكر الوفد أنه ينبغي تحديد شكل العلاقة مع البلد المضيف إذ صودفت بعض المشاكل في العلاقات مع النظراء. واستفسر الوفد أيضا عما يترتب عن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من آثار فيما يتعلق بالتكلفة وفعالية التكاليف وعن العلاقة بين مذكرة الاستراتيجية القطرية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التخطيط الوطني. وشدد الوفد على ألا تؤدي مذكرة الاستراتيجية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى إضعاف إطار التخطيط الوطني.

٧٤ - وأعرب أحد الوفود، عن تقديره للمعلومات التي يقدمها الصندوق فيما يتعلق بتعزيز نظام المنسق المقيم، مشددا على ضرورة تقديم المزيد من المعلومات بشأن مواءمة البرامج القطرية. وأضاف الوفد أن الأرقام المتعلقة بالموارد الواردة في الفقرات ٢٢-٢٦ لا تمثل التزامات ثابتة، وإنه بالإشارة إلى الفقرة ١٥، كان ينبغي إدراج معلومات إضافية عن المشاكل التي اعترضت ترتيبات خدمات الدعم الفني للصندوق.

٧٥ - وبينما أثنى أحد الوفود على الإعداد الجيد للتقرير، ذكر أنه فيما يُعاني العديد من البلدان النامية متاعب اقتصادية وتتعثر جهودها الإنمائية، فمن المهم تعزيز، وليس تقليص الدور، الذي يضطلع به صندوق

الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد على ضرورة زيادة سرعة التنفيذ على الصعيد الوطني وأخذه بجدية أكثر وأنه ينبغي أن تكون هناك تقييمات موضوعية لقدرات التنفيذ على الصعيد الوطني، مع عدم السماح للإجراءات البيروقراطية داخل المنظمات بأن تضعف التنفيذ على الصعيد الوطني.

٧٦ - ولاحظ وفد آخر أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم يشكلان آليتين جيدتين وجوهر عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأشار إلى أنه ينبغي الاحترام الكامل لملكية العملية الإنمائية من جانب البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأثنى الوفد نفسه على الصندوق لاستعانته بخبراء محليين في البلدان النامية وذكر أنه ينبغي تنفيذ تلك السياسة بالكامل كما ينبغي زيادة التنفيذ على الصعيد الوطني. ثم أعرب الوفد عن القلق إزاء نقص الموارد الأساسية وما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحث الوفد المانحين على التدليل على المزيد من المسؤولية المشتركة في ذلك الصدد.

٧٧ - وتكلم أحد الوفود عن نفسه ثم باسم وفدين آخرين، ملاحظا أن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تكون وثائق مركزة وتحليلية وينبغي أن تشير إلى المجالات التي يمكن فيها تعزيز التنسيق. وأضاف الوفد أن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان قيد النظر شكل تحسنا بالنسبة للتقارير السابقة من حيث أنه يسلط الضوء على الدروس المستفادة. وأثنى وفد آخر أيضا على الصندوق لإدراجه في التقرير مختلف الدروس المستفادة.

٧٨ - وأشار وفد آخر إلى أنه يشاطر الصندوق القلق الذي أعرب عنه في الفقرتين ٥ و ٦ من التقرير فيما يتعلق بتعزيز نظام المنسق المقيم من أجل تمكينه من إتاحة تنسيق أفضل ودعم فعال على الصعيد القطري. ولاحظ وفد آخر أهمية تبسيط عملية البرمجة وتجنب درجة أخرى من البيروقراطية.

٧٩ - ولاحظ أحد الوفود أن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تسهم في تناول مؤشرات الفقر في أي بلد من البلدان. ومع العمل في الوقت ذاته، على أن تكون التقارير تحليلية بقدر أكبر. وأوصى الوفد، وهو يسلم بإمكانية صعوبة تغطية مجموعة واسعة من القضايا نظرا للعدد المحدود من صفحات الوثيقة، بانتقاء عدد قليل من القضايا الرئيسية وتحليلها بقدر أكبر من الشمول. وأيد الوفد نفسه إضافة الصندوق موارد مخصصة لأنشطة منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتكامل هذه الأنشطة. وأكد الوفد مزايا إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مذكرة إضافية من صفحة واحدة تحدد القضايا الرئيسية التي يمكن للمجلس أن يناقشها في دورته المقبلة.

٨٠ - ووافق وفد آخر على أنه ينبغي إعداد مذكرة قصيرة تشمل قائمة بالقضايا الرئيسية المتعلقة بتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترح الوفد أن تعد هذه المذكرة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، طلب الوفد نفسه معلومات عن الكيفية التي أمكن بها لمكتب المراقبة والتقييم التابع للصندوق أن يساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان في

تقييم التجارب البرنامجية وسأل بالخصوص عما إذا كان مكتب المراقبة والتقييم قد قام باستخلاص وتجميع الدروس المستفادة من عمليات التقييم وتبادل هذه الدروس مع بقية وحدات الصندوق.

٨١ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها البناءة. وأشارت إلى أن اقتراح تقديم قائمة قصيرة من القضايا الرئيسية لعرضها على نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر مفيد جدا. واتفقت أيضا مع الاقتراح القائل إن عملية اللامركزية بند مهم لإجراء مزيد من المناقشة بشأنه. وكما أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد إصدار رسالة إلى مكاتبه الميدانية يذكر فيها بأن لها سلطة لا مركزية في حدود البرامج والبرامج الفرعية القطرية المعتمدة. وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، لاحظت المديرة التنفيذية أن العديد من الخطوات اتخذت من أجل مواءمة هذه العمليات وأن المسألة يجري تناولها أيضا من قبل آليات على صعيد المنظومة مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم. ووافقت على أن عمليات التقييم المشتركة تشكل وسيلة جيدة لاستعراض البرامج والمشاريع وأنه ينبغي تنفيذ العمليات المشتركة للتقييم المواضيعي. وفيما يتعلق بموضوع بناء القدرات الوطنية، لاحظت المديرة التنفيذية أن الصندوق قد أدرج هذا البند في جدول أعمال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وسيقدم الصندوق أيضا في الدورة السنوية للمجلس تقريرا عن القدرة الاستيعابية للبلدان التي تنفذ فيها البرامج. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، أكدت أهمية معالجة احتياجات الشركاء الوطنيين. وأشارت إلى أن هدف الصندوق هو تحقيق التنفيذ على الصعيد الوطني الكامل؛ غير أن ذلك يتطلب معالجة قضايا مختلفة، بما في ذلك إعداد التقارير المالية ومراجعة الحسابات المالية في البلدان ذاتها. ثم أوضحت أنه كان من الممكن تقديم المزيد من المعلومات عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لكن الصندوق سعى إلى الإفادة عن البنود التي تنطوي على التنسيق فيما بين الوكالات.

٨٢ - وفيما يتعلق بتنسيق عملية متابعة المؤتمرات، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية اعتمدت توصيات فرق العمل الثلاث المشتركة فيما بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وقد بعث الرئيس برسالة إلى جميع من يعنيهم الأمر. ثم أشارت المديرة التنفيذية إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لزيادة استفادة المكاتب الميدانية من نواتج فرق العمل. وذكرت أنها وجهت الانتباه في اجتماعها مع المنسقين المقيمين إلى النقاط الأساسية التالية: الدور المركزي لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وأهمية وجود نظام بيانات مشترك؛ واتخاذ موضوع نوع الجنس مسألة أساسية يمكن أن يدور حولها عمل النظام برمته؛ وفائدة الأفرقة المواضيعية لا كمجرد منتديات لتبادل المعلومات، بل كوسيلة هامة لتحديد الثغرات وأوجه الازدواجية في البرمجة، وكذلك كساحة للحوار المتعلق بالسياسات الذي يضم جميع شركاء التنمية، بما في ذلك الحكومة والمنظمات غير الحكومية؛ وأهمية استعراض السياسات والبرامج باشتراك جميع أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة؛ والدور الأساسي الذي يضطلع به نظام المنسق المقيم في تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية.

٨٣ - وأكد نائب المديرة التنفيذية، في رده على التعليقات والأسئلة التي أثارتها الوفود، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يلتزم التزاما راسخا بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبنظام المنسق المقيم. وأشار إلى أن التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد سعى إلى تحديد المجالات التي تحتاج للاهتمام، وخاصة من خلال عملية المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن المسؤولية المزدوجة لمنسق الأمم المتحدة المقيم الذي يضطلع أيضا بدور الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي. وذكر نائب المديرة التنفيذية أن الصندوق ملتزم بتعزيز التنفيذ الوطني للبرامج القطرية كما تشهد بذلك زيادة الموارد الموجهة من خلال طريقة التنفيذ هذه من ٣١ في المائة من موارد البرامج القطرية في عام ١٩٩٦ إلى ٤١ في المائة في عام ١٩٩٧. وأضاف قائلا إن عملية البرمجة في الصندوق تستند إلى السلطة اللامركزية، التي تتطور بصورة متزايدة من خلال عدد من المراحل، بما في ذلك مرحلة تجريبية أولى. وأشار إلى أن تحقيق اللامركزية الكاملة لسلطة البرمجة يتطلب تعزيز البرامج القطرية فيما يتعلق بالموظفين والهياكل الأساسية، وتبسيط المبادئ التوجيهية، وتدريب الموظفين على الصعيد القطري وصعيد المقر، وتحسين نظم المعلومات الإدارية. وفيما يتصل بالمساعدة الإنسانية، لاحظ نائب المديرة التنفيذية أنه منذ أن أذن مجلس الإدارة في عام ١٩٩٤ للصندوق بتوفير المساعدة في حالات الطوارئ، يتولى الصندوق تقديم هذه المساعدة من خلال الوكالات المنفذة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبخصوص العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز، أشار إلى أن الصندوق يعمل على نحو وثيق للغاية مع هذه المؤسسات فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية ومسائل السياسة العامة. وتقوم الشُعب الجغرافية للصندوق بالتشاور مع البنك الدولي بانتظام لتفادي حالات الازدواج في البرمجة وتحديد الثغرات التي يمكن التصدي لها. كما يجري الصندوق مشاورات فنية مع البنك الدولي وسيصبح شريكا في التدريب في مجال الصحة الإنجابية.

٨٤ - وأشار نائب المديرة التنفيذية ردا على الاستفسار المتعلق بمهمة مكتب المراقبة والتقييم التابع للصندوق، إلى أن المهمة الأساسية الوحيدة للمكتب هي الاضطلاع بعمليات التقييم المواضيعية وتجميع الدروس المستفادة. وفضلا عن ذلك، يضع المكتب في الاعتبار النتائج والدروس المستفادة الأخرى، كتلك المستمدة، على سبيل المثال، من عمليات مراجعة الحسابات واستعراض تطبيق السياسات. واختتم نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) كلامه بتوجيه الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات مشجعة وبنّاءة.

٨٥ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٥/٩٨ - تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقريرين المرفوعين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14 و Corr.1 و DP/FPA/1998/2 و Corr.1 (الفرنسية فقط)) وبالتوصيات الواردة فيهما ويقرر إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعين بالتعليقات التي أبدتها الوفود والبيانات والردود المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة الحالية؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يقدما في التقارير المقبلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تحليلا شاملا يتناول المشاكل التي ووجهت والدروس المستفادة في الميدان؛ وتركيزا على المسائل التي ستمكّن المجلس من الاضطلاع بدوره التنسيقي؛ وأن يقدما، في هذا السياق، البيانات الإحصائية ذات الصلة بعد دمجها معا؛

٣ - يدعو مدير البرنامج والمديرة التنفيذية إلى التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قائمة موحدة تضم المسائل الرئيسية بالنسبة لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية، لكي تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وينظر فيها أثناء دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨؛

٤ - يدعو أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يوصي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، بالإجراءات التي من شأنها زيادة فائدة هذه التقارير كمساهمات في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما دعا قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وذلك بوسائل شتى، منها النظر فيما إذا كانت أي مسائل في الشكل الحالي ملائمة لتوصيات مشتركة تقدمها الصناديق والبرامج.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

ثالثا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

ألف - بيان للتوقعات المالية لمدة ثلاث سنوات يتضمن مجملا للالتزامات المالية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

٨٦ - قدم مساعد مدير البرنامج مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد التقرير عن البيان للتوقعات المالية لمدة ثلاث سنوات الذي يتضمن الالتزامات المالية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (DP/1998/CRP.6). وأشار إلى أن وفودا كثيرة قد استعرضت وبحثت التقرير بالفعل في الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٨٧ - وكما هو مبين في الورقة، وعلى الرغم من حالة الموارد الأساسية التي لا يمكن التنبؤ بها، واصل مدير البرنامج إدارة برمجة وأداء الموارد الأساسية الموضوعة تحت تصرفه بشكل مسؤول. وحسب مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، بلغت الموارد الأساسية المقررة أصلا خلال فترة التخطيط للسنوات الثلاث ١٩٩٧-١٩٩٩ مقدار ٣,٣ بليون دولار. وفي الوقت الحالي، وبعد مضي ثلاث سنوات على اتخاذ المقرر ٢٣/٩٥، ومرور نصف المدة من فترة التخطيط، قُدر الرقم بمبلغ ٢,٣ بليون دولار، أي بنقصان قدره ٣٠ في المائة. ولم يعد فائض السيولة الذي تجمّع خلال فترة البرمجة الخامسة مشكلة بالنظر إلى أن الإدارة الواعية لإنشاء وأداء البرامج الأساسية قد مكنت من حدوث الإنضاب الكبير المتوقع لرصيد الموارد الأساسية السائلة حتى نهاية العام.

٨٨ - وما كان في خطر شديد هو مجموع التمويل الأساسي الهام الذي يعتمد عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. ولذلك كانت الحاجة تدعو إلى إعادة أساس التمويل السنوي للبرنامج بشكل عاجل إلى مستوى كاف مستديم يمكن التنبؤ به، إن كان للمنظمة أن تنتج الأثر المطلوب على المستوى القطري الذي قرره المجلس التنفيذي. وفي هذا الصدد، رحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كثيرا بأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية وأيّدها. وعلى المدى القصير، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلتمس دعم المجلس كي يعكس الاتجاه الهابط في الموارد الأساسية لعام ١٩٩٨. وعلى المدى المتوسط، فقد وقف البرنامج على أهبة الاستعداد ببرامج ومشاريع مجدية للتنمية البشرية المستديمة وبالمستوى المتوقع أصلا في المقرر ٢٣/٩٥، وذلك بحيث تتمكن المنظمة حتى عام ٢٠٠٠ من العمل بمستوى ١,١ بليون دولار من التبرعات السنوية، في حال الحصول عليها.

٨٩ - وسيواصل البرنامج إبلاغ المجلس التنفيذي، بشكل رسمي وغير رسمي، بالمسائل المذكورة أعلاه، وكذلك بالمسائل الأخرى ذات الصلة أثناء المناقشة المؤدية إلى استعراض ترتيبات البرمجة اللاحقة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، التي يكون قد توفر في حينها تحليل أكثر شمولا للنظر فيه.

٩٠ - وأفاد أحد المندوبين بأنه ليس مقتنعا بأن التقرير قد راعى عزم المجلس التنفيذي في طلبه بيان التوقعات المالية للسنوات الثلاث بل ركز بدلا من ذلك على المشاكل المالية للبرنامج. وأضاف قائلا إن وفده سينظر في المسألة مرة أخرى في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي قدم إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدخلات ممتازة.

٩١ - وأكد متحدث آخر أنه بدون الموارد الضرورية أو الجهود لزيادة الأداء، لا تستطيع المنظمة أن تنجح في مهمتها. ولاحظ القلق الذي أعرب عنه في دورات المجلس التنفيذي السابقة بشأن الهبوط الشديد في المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية للبرنامج؛ ذاك الهبوط الذي يبين هبوطا في ثقة المانحين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالتقلب المستمر في أداء البرامج لم يولد الثقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب المتحدث عن أمله في أن يزيد المانحون من مساهماتهم. كما أكد على أن الميزانية الأساسية هي حجر الأساس في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأردف قائلا إنه إذا ما سمح للمساهمات غير الأساسية بالسيطرة على تمويل المنظمة فإن هذا سيؤثر في حياد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعالميته، وهما الصفتان اللتان جعلتا منه شريكا مفضلا لدى البلدان النامية.

٩٢ - وأكد وفد آخر على أن الوقت عصيبا بالنسبة لتمويل عمل المنظمات، بالنظر إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنه عصيبا بالنسبة للمانحين الجدد. ومن سوء الحظ أن الهبوط في المساهمات الأساسية كان له آثار في دور البرمجة وديمومة أطر التعاون القطري التي أقرها المجلس التنفيذي. فالموقف يدعو إلى اليأس ومن الواضح أن هذا الشعور حادا على المستوى القطري. والحاجة تدعو إلى إيجاد نظام لأطر التعاون القطري يقوم على أساس موارد واقعية متوفرة.

٩٣ - ورحبت إحدى المتحدثات بورقة غرفة الاجتماع وأعلنت أن وفدها سيسهم بآرائه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتمويل.

٩٤ - وأشار وفد آخر إلى الأثر السيئ في التنمية الناجم عن هبوط المساهمات المقدمة إلى البرنامج والتقاعس عن بلوغ الرقم التخطيطي المذكور في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وأعرب المتحدث عن قلقه لأن مجموع المساهمات الأساسية في عام ١٩٩٨ البالغ ٧٤٠ مليون دولار إنما ينتقص من مجموع التمويل الأساسي الهام الضروري للاستمرار في أنشطة التنمية الأساسية. فلا بد للمجلس من الشروع في اتخاذ مقررات بشأن تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج. ولا بد من العثور على أساليب لبلوغ الرقم الأدنى المطلوب وتنقيح البرامج صعودا لضمان إمكانية التنبؤ وتعزيز صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك موثوق في التنمية.

٩٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن بيان التوقعات المالية لمدة ثلاث سنوات الذي يتضمن مجمل الالتزامات المالية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (DP/1998/CRP.6) وبالتعليقات التي أبديت عليه.

باء - أطر التعاون القطري

٩٦ - أقر المجلس التنفيذي أطر التعاون القطري (CCFS) من أجل كوت ديفوار (DP/CCF/IVC/1)، وغامبيا (DP/CCF/GAM/1)، وغينيا (DP/CCF/GUI/1)، وتوغو (DP/CCF/TOG/1)، والبحرين (DP/CCF/BAH/1)، وألبانيا (DP/CCF/ALB/1)، وجزر تركس وكايكوس (DP/CCF/TCI/1). كما أقر المجلس التمديد الأول للبرنامج القطري الخامس للنيجر (DP/CB/NER/5/EXTENSION.I)، والتمديد الثاني للبرنامج القطري الثالث لأنتيغوا وبربودا (DP/CB/ANT/3/EXT.II)، والتمديد الثاني للبرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CB/HAI/5/EXT.II).

٩٧ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي إلى أن إطار التعاون القطري الأول من أجل جزر كايمان (DP/CCF/CAY/1) قد سُحب لأسباب فنية بناء على طلب الحكومة، وأنه سيقدم إلى المجلس التنفيذي من جديد في دورة لاحقة.

ملاحظات عامة

٩٨ - افتتح الرئيس فترة التعليقات الموجزة وطلبات الإيضاح. فأعربت وفود ألبانيا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر عن امتنانها لإقرار المجلس التنفيذي أطر التعاون القطري وتمديدات البرامج القطرية المذكورة أعلاه. كما أثنت على مختلف مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتبه القطرية في البلدان التابعة للبرنامج لما قامت به من أعمال.

٩٩ - وأعرب أحد الوفود، الذي تكلم باسم خمسة وفود أخرى، عن مشاطرته القلق العام الناشئ عن استعراض الأكثرية الساحقة لأطر التعاون القطري التي قدمت إلى المجلس التنفيذي حتى الآن. ولاحظ هذا الوفد أنه قد طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرارا تركيز أنشطته على أفضل ما تحسن المنظمة صنعه، الأمر الذي سيحسن أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، كما سيسهل جهود تعبئة الموارد من خلال رسم صورة واضحة للبرنامج. وعلى ضوء التقدم المحرز مؤخرا في سبيل تحقيق مزيد من التماسك بين أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في إطار الإصلاح، تأكدت من جديد أهمية تضييق بؤرة تركيز البرنامج كطريقة لتمكينه من الإعداد لتعاون أوثق مع شريكاته من وكالات الأمم المتحدة.

١٠٠ - وكان في رأي الوفود الستة أن يكون تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السريع للقرار ١/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ المتعلق بتضييق بؤرة التركيز إحدى أهم الأولويات لدى مدير البرنامج. إذ أن نوعية ناتج البرنامج ستؤثر في القرارات المتخذة في بلدان الوفود الستة - وربما في العديد من البلدان المانحة الأخرى - بشأن زيادة مستوى مساهماتها الحالية أو حتى الاستمرار فيها.

١٠١ - وأقر المجلس التنفيذي دون قيد أو شرط في مقرره ١/٩٨ ثمانية مبادئ توجيهية تعالج التركيز الموضوعي للبرنامج كما تعالج مبادئ البرمجة. وتطبق المبادئ الثمانية جميعها في أطر التعاون القطري وعمليات استعراض منتصف المدة التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وما برحت أطر التعاون القطري

في الدورة الحالية تتضمن العديد من إجراءات البرنامج المقترحة التي تتجاوز دور بناء القدرة الذي أقره المجلس التنفيذي بوصفه المبدأ التوجيهي رقم ١. وعلاوة على ذلك، فإن عدد ضئيل جدا من أطر التعاون القطري يتضمن أي معلومات عن الكيفية التي يكمل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعمال مقدمي الخدمات الإنمائية الآخرين، على النحو المطلوب في المبدأ التوجيهي ٣. وكانت المعلومات المقدمة عن أنشطة المانحين الآخرين ذات الصلة في مجال البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي أكثر من المعلومات المقدمة في مجال أطر التعاون القطري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك رغم إقرار المجلس التنفيذي الصريح للمبدأ التوجيهي رقم ٤ الداعي إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الحكومات في الأقطار التابعة له في جهودها لتنسيق المعونات.

١٠٢ - بيد أنه ورد في بعض أطر التعاون القطري إشارات صريحة في الأقسام المتعلقة بالدروس المكتسبة إلى عمليات التقييم الشاملة للدورة البرنامجية الأخيرة. وقد رحبت الوفود الستة بهذا الاتجاه نحو تحقيق المبدأ التوجيهي رقم ٧، وشجعت مدير البرنامج على جعل عمليات تقييم أطر التعاون القطري ممارسة نموذجية.

١٠٣ - بيد أن أطر التعاون القطري قد أخفقت بوجه عام في تحديد الأثر المرغوب، على النحو الذي طلبه المجلس التنفيذي من خلال إقراره المبدأ التوجيهي رقم ٨. وأعربت وفود أخرى عن الحاجة إلى تبيان هذا الأثر بيد أنها لم تكرر الحجج الداعمة في الدورة الحالية.

١٠٤ - وفي حين أن الوفود الستة تدرك أن المبادئ التوجيهية يبدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فقد أعربت عن رغبتها في أن تستغل الفرصة فتعلن أن النقائص المذكورة أعلاه ينبغي أن تصحح حتى ذاك التاريخ. والحاجة تدعو، على نحو ما طلب المجلس التنفيذي، إلى تغيير هيكل أو شكل أطر التعاون القطري في المستقبل، وأن يلبي النموذج الجديد أيضا آمال الوفود بالنسبة للعناصر المتوقعة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF).

١٠٥ - واعتبرت الوفود الستة الشكل المعدل لإطار التعاون القطري عنصرا هاما في سبيل التوصل إلى خاتمة ناجحة للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية بشأن استراتيجية تمويل البرنامج. وكان من الملح أن تفضي جهود ذاك الفريق إلى أسلوب متفق عليه من أجل أن يوضع للبرنامج هدف تمويل شامل دائر كل سنة. ورأت تلك الوفود أن هدف التمويل لا يمكن أن يُستمد إلا من أطر التعاون القطري التي أعيد تحديد تكاليفها والتي تنسجم بكل وضوح مع بؤرة تركيز المنظمة كما تنسجم مع الآمال المشتركة لنوع الدور الذي يتوقع من البرنامج القيام به. وعلى هذا الأساس إنما يمكن للبلدان التابعة للبرنامج أن تتوقع بحق من البلدان المانحة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها وذلك عن طريق المشاركة في إقرار أطر التعاون القطري في المجلس التنفيذي.

١٠٦ - وأكد معاون مدير البرنامج للوفود أن البرنامج قد أحاط علما بكل عناية بالبيان الذي ألقته الوفود الستة؛ وأنه إثر اتخاذ المقرر ١/٩٨، صدرت تعليمات محددة لضمان تقيد أطر التعاون القطري التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فصاعدا بالمبادئ التوجيهية تقيدا صارما. وترد التعليمات التي صدرت في المذكرات الاستشارية الجديدة التي هي قيد الإعداد. وبالإضافة إلى هذا، تحتفظ لجنة الإشراف على إدارة البرامج بقائمة مرجعية للمساعدة في استعراض مختلف الوثائق البرنامجية؛ وقد عـُدلت تلك القائمة المرجعية كي تشمل العناصر الجديدة الناجمة عن المقرر ١/٩٨. كما سيبين دليل البرمجة الجديد الذي سيصدر التعديلات التي أدخلت على ضوء ذاك المقرر. كما سيشكل مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٨ والمبادئ التوجيهية الأساس بالنسبة لاستعراض ترتيبات البرمجة اللاحقة. ولدى قيام البرنامج بالاستعراض، ستستخدم المبادئ التوجيهية كمعيار تستطيع المنظمة بواسطته أن تقيس مدى ما وصلت إليه من حيث ترتيبات البرمجة اللاحقة. ولضمان بؤرة أكثر تركيزا من أجل المجموعة التالية من أطر التعاون القطري في سياق عمليات الاستعراض الثلاثية لكل من أطر التعاون القطري، ستكون المبادئ التوجيهية ثانية المعيار الذي يقرر به مدى ما وصل إليه كل منها وكيفية إعادة تركيز البؤرة فيه.

١٠٧ - وأعرب مدير البرنامج المعاون عن أمله في أن تتمكن البلدان المانحة بهذه التعديلات ليس فقط من الاستمرار في مستوى مساهماتها بل أيضا من رفع هذا المستوى. كما أعرب عن أمله في ألا يمر البرنامج في نفس الموقف الذي مر به وقت اعتماد الترتيبات اللاحقة، عندما كان من المفهوم أنه في حال اعتماد المجلس التنفيذي الترتيبات اللاحقة فإن موارد إضافية لاحقة بها أيضا.

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٠٨ - ذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أن المجلس التنفيذي أمامه ٢٦ برنامجا قطريا وتمديدا واحدا لبرنامج جار. وسوف يـُنظر في ثلاثة برامج قطرية وهي البرامج المتعلقة ببوليفيا ومالي ورواندا في جزء مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأحاطت المجلس بإيجاز ببعض المستجدات بشأن التطورات الحاصلة في الصندوق في خصوص البرامج. وذكرت أن الصندوق جهز خلال الثمانية عشرة شهرا الماضية ٧٢ برنامجا قطريا جديدا و ٨ تمديدات لبرامج جارية ليصادق عليها المجلس. ولاحظت أن تلك الفترة رغم أنها كانت فترة عصيبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن تركيز الاهتمام على وضع البرامج ساعد الصندوق على التطور بطرق عديدة. إذ ساعده في تعزيز التفكير المفاهيمي والاستراتيجي، وأمده بالتوجيه في تطوير الأدوات والإجراءات التشغيلية التي تستجيب على نحو أفضل لحاجات البلدان والمكاتب الميدانية. وخلال تلك الفترة، اضطلع الصندوق أيضا بعمليات رئيسية أخرى، بما فيها إجراء بعض التغييرات التنظيمية وترشيد الوظائف في المقر الرئيسي؛ وتنقيح المبادئ التوجيهية، مع إيلاء اهتمام مناسب للمبادرات الإصلاحية على نطاق المنظومة؛ وإجراء استعراض متعمق ومستمر لنظام الإدارة المالية للصندوق. وقد جرى ربط هذه المبادرات دعما لزيادة لامركزية السلطة في الميدان، واستهدف بها تقديم توجيه أفضل في المجالات التقنية والمتعلقة بالسياسة لمكاتب الصندوق الميدانية، والتأكد في الوقت نفسه، من وضع أدوات

تطوير وإدارة البرامج القطرية في مكانها الصحيح. وشملت المبادرات أيضا تحسين رصد وتقييم أدوات قياس التقدم.

١٠٩ - وبدأ نهج البرنامج الفرعي في معالجة إحدى نقاط الضعف الرئيسية في البرامج السابقة والمتمثلة في تجزؤ الأنشطة البرنامجية. ففي إطار نهج البرنامج الفرعي، أعطى الصندوق طابعا مؤسسيا للمشاركة المبكرة من جانب الأطراف الرئيسية في عملية تشغيل البرنامج القطري. وقد شمل ذلك بناء توافقات الآراء والتخطيط المشترك بين الجهات الرئيسية، مما يفضي إلى وضع إطار يتم من خلاله دعم مجموعة شاملة وموحدة من أنشطة البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، صمم نهج البرنامج الفرعي لتقليل كثير من التكرار والأعمال المكتبية البيروقراطية المتعلقة بصيانة المشاريع الفردية وتحصيل الموافقة عليها.

١١٠ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن تطبيق أساليب الإطار المنطقي ساعدت موظفي الصندوق في التركيز على النواتج القابلة للتنفيذ؛ والنظر في مرحلة مبكرة في وسائل قياس التقدم؛ والتأكد من وجود الهيكل الرئيسي اللازم لتنفيذ البرنامج، وحذرت من أنه من المبكر جدا التعليق على نتائج النهج المعتمدة. ومع ذلك أشارت إلى ظهور علائم مشجعة في الأفق. ولاحظت أن البرامج القطرية تسير بشكل وثيق مع نظام تخصيص الموارد، مع وجود برامج شاملة في فئة البلدان ألف ومشاريع مختارة في بلدان الفئتين باء وجيم. وقالت إنه عند وضع البرامج، بُذل جهد للاستجابة إلى الأولويات والقدرات الوطنية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛ واستهداف المشاريع التي يتمتع الصندوق فيها بميزة نسبية، ومراعاة أنشطة شركاء التنمية الآخرين. ورأت أنه حسب أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، يجري وضع البرامج القطرية من أجل تعزيز مبادئ خيار الإنجاب وتمكين المرأة.

١١١ - وأفاد رئيس شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية التابع لفرع المجلس التنفيذي المجلس عن صدور تصويب (هو التصويب ١) للوثيقة DP/FPA/PRK/3. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن التصويب يتعلق بالنسبة المئوية لتعقيم الذكور. وأكد رئيس فرع المجلس التنفيذي للوفد أن الرقم الصحيح كما يرد في التصويب هو ١ في المائة وليس ١٠ في المائة. وذكّر المجلس بأن جميع أنشطة البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق تنفذ وفقا لمبادئ وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وأن ذلك جرى بيانه بوضوح في كل برنامج من البرامج القطرية المحالة إلى المجلس للموافقة عليها.

١١٢ - وانتقل المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، وفقا للمقرر ١٢/٩٧، إلى الموافقة على البرامج القطرية التالية وعلى تمديد واحد لبرنامج جار كما يلي: بوتسوانا (DP/FPA/BW/3)؛ الكاميرون (DP/FPA/CMR/3)؛ غينيا الاستوائية (DP/FPA/GNQ/3)؛ غابون (DP/FPA/GAB/3)؛ غينيا - بيساو (DP/FPA/GNB/3)؛ ليسوتو (DP/FPA/LSO/3)؛ موريتانيا (DP/FPA/MRT/4)؛ سان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/STP/3)؛ سوازيلند (DP/FPA/SWZ/3)؛ الأردن (DP/FPA/JOR/5)؛ اليمن (DP/FPA/YEM/2)؛ بوتان (DP/FPA/BTN/3)؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/PRK/3 و Corr.1)؛ جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/2/EXT.1)؛ ملديف (DP/FPA/MDV/2)؛ تايلند (DP/FPA/THA/7)؛ كولومبيا (DP/FPA/COL/3).

١١٣ - وأعطيت الكلمة لوفود بوتسوانا، وجمهورية كوريا الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، واليمن للإعراب عن شكرها للمجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١١٤ - ثم انتقل المجلس التنفيذي إلى النظر في البرامج القطرية السبعة التالية، التي سبق لأعضاء المجلس التنفيذي طلبها للمناقشة بموجب إشعار سابق عملا بالمقرر ١٢/٩٧ وهي: بنغلاديش (DP/FPA/BGD/5)؛ بابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/PNG/2)؛ جنوب أفريقيا (DP/FPA/ZAF/1)؛ إثيوبيا (DP/FPA/ETH/4)؛ موزامبيق (DP/FPA/MOZ/5)؛ النيجر (DP/FPA/NER/4)؛ البرازيل (DP/FPA/BAR/2).

المساعدة المقدمة إلى بنغلاديش (DP/FPA/BGD/5)

١١٥ - دعمت وفود كثيرة البرنامج المقترح وأثنت على عرضه بطريقة واضحة وتحليلية. وأكد أعضاء المجلس التنفيذي الذين أجروا مؤخرا زيارة ميدانية إلى بنغلاديش، إعجابهم بالمساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بنغلاديش، التي ركز فيها بوضوح على الإيفاء بأهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وأثنت عدة وفود على البرنامج لصياغته وفقا لسياسات واستراتيجيات الحكومة في مجالي الصحة والسكان وبصورة مكملة لبرامج الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف. واستفسرت بعض الوفود عن الإصلاح الجاري في وزارة الصحة، وأثره المحتمل على برنامج الصندوق. ولاحظت وفود عديدة أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بمسألة الدعوة، وخاصة للنهوض بمقدرات المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وذكر أحد الوفد أن كون الصندوق منظمة صغيرة أدعى له بأن يركز على مسألة الدعوة وأن يترك للجهات المانحة الأكبر أن تركز على توفير المساعدة في مجال تقديم الخدمات. ولاحظت بعض الوفود أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لزيادة التعاون مع شركاء التنمية الآخرين وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وتساءل أحد الوفود عن إمكانية تكرار مراكز رعاية الطفولة والأمومة، ومعايير اختيار مواقعها. وأثنى وفد آخر على تخصيص ١٠ في المائة من موارد البرنامج للأنشطة التي نفذتها منظمة غير حكومية. ورحب الوفد بفرص التعاون بين بلدان الجنوب وجارتها بنغلاديش.

١١٦ - وطلب أحد الوفود معلومات تتعلق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتساءل أيضا عن أثر استمرارية برامج الصندوق. وأكد الوفد أهمية التقييم اللاحق لانتهاء المشروع، وأسعده أن يلاحظ أن موضوع الفوارق بين الجنسين سيكون بُعدا شاملا لعدة قطاعات في جميع البرامج التي يدعمها الصندوق. واستشهد الوفد بمبادرة "شركاء في السكان والتنمية" بصفتها آلية مفيدة لتبادل الخبرات. كما أكد على بعض الدروس المستفادة من خلال تعاون بلده مع بنغلاديش. وسُر وفد آخر من الإشارة إلى أهمية نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة وسأل عن الدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة في بنغلاديش في متابعة المؤتمرات العالمية. وأكد وفد ثالث على أهمية التعاون والتكامل بين الجهات المانحة في بنغلاديش، إلا أنه لاحظ أن التدريب أثناء الخدمة الذي اقترحه الصندوق ينبغي أن يرتبط مع جهود الحكومة والجهات المانحة لتحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد بأن أنشطة الصندوق المتعلقة بالاتصال والدعوة ينبغي أن تتماشى مع استراتيجية الإعلام والتعليم والاتصال الحكومية وأن تنبني عليها. وطلب الوفد توضيح هذا التعاون في وثيقة البرنامج.

١١٧ - وخلال المصادقة على البرنامج المقترح، أكد وفد آخر ثلاث نقاط هي: ضرورة إيلاء مسألة المشاركة والتعاون بين جميع شركاء التنمية اهتماما محددا؛ وضرورة دعم جهود إصلاح القطاع الصحي الحكومي، بما في ذلك إعادة بناء جناحي الصحة وتنظيم الأسرة في وزارة الصحة ورعاية الأسرة، وتنفيذ مجموعة الخدمات الرئيسية؛ وضرورة إدخال تحسينات على مرافق تخزين وتوزيع مواد منع الحمل. وذكر الوفد بأن حبوب منع الحمل التي يجري تناولها عن طريق الفم (ماركة شوخي) تواجه بعض الصعوبات، وأن الحكومة ستعقد اجتماعا مع منظمة الصحة العالمية لمناقشة إدخال التحسينات عليها. وسأل الوفد عن الكيفية التي يرى بها الصندوق دوره في بقاء ماركة شوخي في بنغلاديش.

١١٨ - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن النقاط التالية: فوائد التعاون الإقليمي، بما فيه التعاون مع الهند وتايلند؛ والدور المحدد لفرق الدعم القطري التابعة للصندوق في تنفيذ البرنامج؛ وسبب عدم زيادة مستوى تمويل البرنامج القطري الجديد. وسأل وفد آخر عن الدور المحدد للصندوق وميزته النسبية في إطار المساعدة السكانية المقدمة إلى بنغلاديش. وأضاف الوفد بأن الوثيقة لم تشر إلى المستشفيات الملائمة للأطفال. وسأل الوفد نفسه عن كيفية التغلب على العوائق المذكورة في الفقرة ١٣، وطلب أيضا توضيحات لبعض المصطلحات الواردة في الفقرة ٢٧.

١١٩ - وشكر وفد بنغلاديش المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وركز على العناصر التالية في برنامج السكان القطري وهي: مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومساهمتها في البرنامج السكاني؛ وارتفاع مستوى دعم السياسات العامة والالتزام من جانب الحكومة؛ واتباع نهج يقوم على أساس حقوق التنمية البشرية، مع التركيز على تمكين المرأة وحقوق الطفل؛ والأولوية الممنوحة للأمومة المأمونة، والتغذية وتعليم الفتيات.

١٢٠ - وأبرز ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في بنغلاديش في رده التنسيق القائم بين الصندوق ومجموعة الجهات المانحة بقيادة البنك الدولي. وأشار إلى أن الصندوق شارك في بعثات ما قبل التقييم وبعثات التقييم، وغطى مستشارو اللجنة العلمية والتقنية التابعة للصندوق المجالات التقنية الرئيسية. وأضاف أن البنك الدولي أثنى على الصندوق للتعاون التقني الذي يبذله. وأكد أيضا أن الصندوق يتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، والسويد، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ويعقد اجتماعات منتظمة معها. كما يتعاون الصندوق مع الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الآسيوي وكان سباقا في تنسيق فريق محلي بشأن مسألة الفروق بين الجنسين. وفيما يتعلق بالتساؤل عن الإصلاح، ذكر ممثل الصندوق أن الصندوق يدعو منذ وقت طويل إلى الإصلاح في قطاع الصحة، وأضاف أن الصندوق يدعم الإصلاح الجاري في وزارة الصحة ورعاية الأسرة، الذي سيجري تنفيذه على مراحل. وأكد أهمية كفالة إدراج البُعد الإنساني في عملية الإصلاح.

١٢١ - وأشار ممثل الصندوق إلى التعاون القائم أيضا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة، وركز على الإعلام والتعليم والاتصال والدعوة للوقاية من فيروس

نقص المناعة (الإيدز). وقال إنه سيتم مواصلة تحسين التعاون بين بلدان الجنوب وإن لبنغلاديش تجربة قيّمة يمكن أن تتقاسمها مع البلدان الأخرى، بما فيها النواحي المتعلقة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية وأوجه النجاح المحرزة في تنظيم الأسرة. وفيما يتعلق برصد البرنامج، ذكر أنه ستكون هناك مراجعات منتظمة للحسابات وتقييمات لكل مشروع. وأضاف بأن الصندوق يسعى إلى إدماج الدروس المستفادة في صميم عملية إعداد البرامج والمشاريع. وعلاوة على ذلك، لعب الصندوق دورا هاما ورائدا في تنفيذ الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية، وأن الحكومة اعتمدت عليه في القيام بذلك عن طريق القيام أيضا باستخدام نهج مبتكرة. وقال إن الصندوق يمكن أن يصبح ناشطا بشكل أقوى في مجال الدعوة، وإن مستشاري اللجنة العلمية والتقنية قاموا بدور رئيسي في تقديم المعلومات التقنية والتوجيه المتعلق بعدة مواضيع رئيسية، بما فيها التهابات المسالك التناسلية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والهجرة، والشيخوخة، والتغذية. وأكد أن خدمات الدعم التقني وآلية اللجنة العلمية والتقنية أثبتت فائدتها وأن المكتب الميداني يعول عليها.

١٢٢ - وبشأن التساؤل المتعلق بمستوى تمويل البرنامج، أفادت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ بأن تخصيص الموارد جرى وفقا للمعايير التي وضعها المجلس التنفيذي ووافق عليها في المقرر ١٥/٩٦. وفيما يتعلق بالسؤال حول حبوب منع الحمل التي يجري تناولها عن طريق الفم (شوخي) ذكرت بأن وقف هذه الحبوب سيكون مصدر قلق للصندوق. واستنادا إلى دراسات مستقلة، بما فيها دراسة قامت بها مؤخرا منظمة الصحة العالمية بناء على طلب الصندوق، تبين عدم وجود فرق نوعي في عملية تصنيع الحبوب وتسليمها إلى بنغلاديش. إلا أنه أمكن تحديد بعض المشاكل المتعلقة بالتخزين والتوزيع والنظام السوقي. وأكدت أن سنتين من الجهد المتضافر سبقت تداول ماركة (شوخي) التي صممتها بنغلاديش بنفسها من أجل استخداماتها هي. وأضافت بأن حبة (شوخي) تحظى بقبول جيد في البلد، وأن إدخال ماركة جديدة، يقتضي من الحكومة أن تجري عملية مطولة من التجارب المتعلقة بأبحاث السوق ومدى تقبلها. وأضافت بأن الصندوق يأمل أن تكون نتائج المناقشات الجارية بشأن هذه المسائل لصالح المرأة البنغلاديشية وبرنامج السكان في بنغلاديش.

١٢٣ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لبنغلاديش (DP/FPA/BGD/5).

تقديم المساعدة إلى بابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/PNG/2)

١٢٤ - رحب أحد الوفود بالدورة الثانية من برنامج الصندوق لتقديم المساعدة إلى بابوا غينيا الجديدة، أقرب الجيران إلى بلده. وأعرب عن سعادته بالتعاون الوثيق في قطاعي السكان والصحة بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية. وأشاد الوفد نفسه باستراتيجية الصندوق التي يركز فيها موارده على المقاطعات التي لا يعمل فيها المانحون الآخرون ويروج لهدف بناء القدرات الوطنية. وأضاف الوفد بأنه سيتم بحث المسائل الأخرى التي تخص البرنامج على أساس ثنائي مع الصندوق.

١٢٥ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/PNG/2).

تقديم المساعدة إلى جنوب أفريقيا (DP/FPA/ZAF/1)

١٢٦ - أعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج القطري المقترح. ولاحظ أحد الوفود أن البرنامج يلائم احتياجات البلد، ومع ذلك أعرب عن قلقه من تشتيت جهود الصندوق، على أساس أن السعي إلى تحقيق إنجازات كثيرة يمكن أن يضعف الجهود العامة المبذولة خاصة مع تواضع ميزانية البرنامج. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي إيلاء مزيد من التركيز للعمل مع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك هيئة جنوب أفريقيا لتنظيم الأسرة. وأضاف أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام وأنه ينبغي، بالنظر إلى ارتفاع معدل الإصابة بهما في جنوب أفريقيا، زيادة الاهتمام بهذه المسألة وبالروابط القائمة بينها وبين السكان. ولاحظ الوفد أهمية أن يحدد الصندوق العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين السكان واللجنة الجديدة المشتركة بين الوزارات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونبه الوفد إلى أن البرنامج المقترح يضع تركيزه على ما يبدو، فيما يتعلق بمسألة بناء القدرات، على الوحدة الوطنية المركزية المعنية بالسكان. وأشار إلى أنه ينبغي ترجيح الاحتياجات الأساسية للمقاطعات والبلديات على احتياجات المناطق المركزية. وطلب الوفد توضيحات من الصندوق بشأن ما إذا كانت ستتاح للمقاطعات الوسائل اللازمة لتنفيذ المشاريع وزيادة عددها.

١٢٧ - وأشار وفد آخر إلى ضرورة إبراز دور المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في البرنامج المقترح. وتساءل عن علة توقع تدبير نسبة ٤٠ في المائة من موارد البرنامج القطري من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف رغم كونها مصادر غير مضمونة. وأشاد وفد آخر بالبرنامج المقترح لأنه يملأ ثغرة استراتيجية، لكنه تساءل عن الكيفية التي سيتبعها الصندوق في حشد ٤ ملايين دولار من مصادر متعددة الأطراف وثنائية. وأعرب وفد ثالث عن تأييده التام للتركيز على بناء القدرات الوطنية، ولا سيما فيما يخص تعزيز القدرات على صعيد المقاطعات. وأعرب الوفد كذلك عن سروره لعلمه بأنه سيتم اللجوء إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية. وسأل عن كيفية تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من المهاجرين في جنوب أفريقيا ضمن برنامج السكان. وذكر الوفد نفسه أن التنسيق بين المانحين في جنوب أفريقيا لا يتم بشكل جيد على ما يبدو، ورحب بآراء الصندوق في هذا الشأن. وأعرب وفد آخر، ملاحظا أن بلده جار لجنوب أفريقيا، عن قلقه إزاء ارتفاع عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدين، وسأل عما إذا كانت هناك أي خطط لمواجهة الانتشار البالغ الخطورة الذي يتفشى به فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٨ - وشكر وفد جنوب أفريقيا المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأفادهما بأن الشواغل التي أعرب عنها المتكلمون السابقون تتبوأ صدارة اهتمامات حكومة جنوب أفريقيا، ولا سيما ما يتعلق منها بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار الوفد إلى أن السياسة السكانية الوطنية في جنوب أفريقيا ستُعرض في ٢٣ نيسان/أبريل على البرلمان للتصديق عليها. وأفاد بأن تلك السياسة تأخذ في الاعتبار

توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وشدد الوفد على الحاجة إلى بناء القدرات داخل الوحدة الوطنية المعنية بالسكان ووحدات تنظيم الأسرة من أجل تنفيذ السياسة السكانية.

١٢٩ - ورد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنوب أفريقيا على ذلك فأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل نسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة فحسب من مجموع الموارد الحكومية. وأفاد بأن المساعدة التي يقدمها الصندوق هي مساعدة حفازة وأن الغرض منها تحقيق قيمة مضافة للجهود التي تبذلها الحكومات نفسها في معالجة قضايا السكان. وأضاف قائلا إن الصندوق ، وبطلب من الحكومة، ركز دعمه على تعزيز قدرات الوحدة الوطنية المعنية بالسكان. وبخصوص الاستفسارات المتعلقة بالموارد المتعددة الأطراف، أشار إلى أن الصندوق ما فتئ يعمل عن كثب مع إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لإعداد مشروع ينتظر أن تقدم له الإدارة موارد تعادل ٣,٢ ملايين دولار.

١٣٠ - وقال ممثل الصندوق أنه يتفق مع الرأي القائل بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا رئيسيا للبلد. وأشار إلى أنه وإن كانت موارد الصندوق محدودة إلا أنه يؤيد تأييدا كاملا برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشترك الصندوق في رعايته. وأضاف أن الصندوق على علم بإنشاء اللجنة الجديدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونبه إلى أنه يتوقع من المنظمات غير الحكومية أن تعمد، في إطار برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى وضع وتجريب مناهج ابتكارية يمكن توسيع نطاقها فيما بعد في كل مقاطعة على حدة. وأفاد بأنه وإن كانت موارد الصندوق محدودة. فإن بمقدوره التركيز على المناطق التي طلبت الحكومة تقديم المساعدة إليها. وقال إن الصندوق يصب اهتمامه على تعزيز المشروع الخاص بالصحة الإنجابية في ثلاث مقاطعات، على أساس أنه يمكن التوسع في هذه الجهود إلى نطاقات أكبر.

١٣١ - وبخصوص السؤال حول الزيادة السريعة في انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن ذلك يشكل مصدر قلق كبير للصندوق؛ وقالت إن منظومة الأمم المتحدة بأجمعها تشارك عمليا في مواجهة التحدي الذي يفرضه هذا الوباء. وأشارت إلى النجاح الذي حققته أوغندا في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأرجعته إلى الالتزام الحكومي في أعلى المستويات. وأكدت أن تغيير السلوك وكفالة الالتزام على أعلى المستويات الحكومية شرطان أساسيان من أجل مكافحة الوباء.

١٣٢ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/FPA/ZAF/1).

تقديم المساعدة إلى إثيوبيا (DP/FPA/ETH/4)

١٣٣ - أيدت وفود عديدة البرنامج القطري المقترح لإثيوبيا. وأشاد أحد الوفود بالتعاون المتواصل بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجالات من قبيل سوقيات وسائل منع الحمل. وطلب الوفد توضيحا بشأن اختيار مناطق تنفيذ أنشطة البرنامج ملاحظا أنه سيكون من

باب تعميم الفائدة والتعاون أن يشترك الصندوق والوكالة في تحديد الأنشطة وتعيين المناطق المستهدفة. وأفاد الوفد بأنه يرحب بمساندة الصندوق لزيادة دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في برنامج الاستثمارات القطاعية لأن البرمجة الحالية للبنك الدولي لم تدرج مسألة تنمية القطاع الخاص في برنامج الاستثمارات القطاعية. وتساءل وفد آخر عن مدى تكامل البرنامج، ولا سيما مع برنامج البنك الدولي، وعن الكيفية التي سيجري بها رصد تنفيذ البرنامج.

١٣٤ - وأشار أحد الوفود إلى أنشطة الصحة الإنجابية، ولاحظ أنها محدودة للغاية من حيث التغطية الوطنية وأنها لا تحظى إلا بأولوية دنيا، ورأى أن يكون الهدف الأساسي للبرنامج المقترح هو إدماج الصحة الإنجابية في خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وأضاف الوفد أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجال الدعوة، ولا سيما لتعميق الوعي بقضايا السكان في مختلف المستويات. وتساءل عن الكيفية التي سيتم بها تناول مسألة الحقوق الإنجابية للمرأة والاستراتيجية التي ستعتمد لزيادة عدد النساء العاملات في قطاع الصحة. واستفسر الوفد نفسه عن الطريقة التي سوف تتبع لإدراج التوعية السكانية في المناهج الدراسية في مختلف المناطق. وسأل أيضا عما إذا كان سيتم تنسيق البرنامج زمنيا مع برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بأي دعم يقدمه الصندوق لتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأشاد الوفد بالبرنامج المقترح لما تضمنه من تحديد واضح للأهداف والاستراتيجيات وشجع على استعمال أسلوب الإطار المنطقي.

١٣٥ - وفي معرض جوابها أشارت ممثلة الصندوق في إثيوبيا إلى أن الصندوق والحكومة يتناقشان في شأن اختيار المناطق على أساس اعتبارات الكثافة السكانية ومعدلات الخصوبة ووفيات الرضع والأمهات، ومدى وجود مانحين آخرين. وأفادت بأن الصندوق ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة يعملان على نحو وثيق، بما في ذلك في مجال إدارة السوقيات. ولاحظت أن حكومة إثيوبيا تعترف بأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في ميدان السكان لكنها منشغلة، وهي محقة في ذلك، بمدى خضوع تلك المنظمات للمساءلة. ومع ذلك أكدت الحكومة أن الصندوق سوف يعمل مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ البرنامج القطري. وبخصوص برنامج الاستثمارات القطاعية، قالت إن الصندوق قدم بعض المساعدة من اللجنة العلمية والتقنية لبعثة برنامج الاستثمارات القطاعية، وسوف يواصل الدعوة لإدماج أنشطة الصحة السكانية والإنجابية ضمن هذا البرنامج، وفي غضون ذلك، يسعى البنك الدولي إلى القيام بنفس الشيء. وأشارت إلى أن اليونيسيف لم تنسق بعد من الناحية الزمنية برنامجها مع البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، ولكنها تجري حاليا مناقشات بشأن برنامج انتقالي لضمان هذا التزامن مستقبلا. ولاحظت ممثلة الصندوق أنه تعذر في الماضي الوصول إلى بعض المناطق مما عرقل القيام بالرصد على نحو فعال. وفي إطار البرنامج الجديد سيجري استخدام قائمة مرجعية بالمؤشرات لرصد التقدم المحرز في مجال التنفيذ. وفيما يتعلق بالحقوق الإنجابية أفادت بأن الصندوق يعمل مع البرلمانيات والمحاميات لتعزيز الحقوق الإنجابية وضمان وعي المرأة بحقوقها. وأضافت بأن دستور إثيوبيا يراعي الفوارق بين الجنسين ويحمي المرأة. وقالت إن الصندوق سيواصل الدعوة إلى تعليم الفتيات، وتشجيع توظيف النساء في قطاع الصحة وأنه، لذلك الغرض، سوف

يدعم أنشطة التدريب. وأضافت قائلة إن التثقيف بشأن السكان والحياة الأسرية أدرج فعلا في المناهج الدراسية لبعض المدارس وسوف تنصب الجهود على إدماج هذين الموضوعين في المناهج الدراسية على الصعيد الوطني. كما سينصب الاهتمام على تدريب المعلمين في ذلك المجال.

١٣٦ - وبخصوص الإمدادات من وسائل منع الحمل، أشارت إلى أن التغطية محدودة جدا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، لزيادة نطاق هذه التغطية. ولاحظت وجود برنامج للتسويق الاجتماعي حقق قدرا كبيرا من النجاح، تضطلع به الوكالة الألمانية للتعاون التقني ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وأبرزت الحاجة إلى تأمين إمدادات منتظمة وموقوتة وكافية من وسائل منع الحمل لجميع المرافق الصحية.

١٣٧ - وأقر المجلس التنفيذ البرنامج القطري لإثيوبيا (DP/FPA/ETH/4).

١٣٨ - وأخذ وفد إثيوبيا الكلمة لكي يتقدم بالشكر إلى المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

تقديم المساعدة إلى موزامبيق (DP/FPA/MOZ/5)

١٣٩ - أعربت عدة وفود عن دعمها للبرنامج القطري المقترح. وأبدت إحدى المندوبات سرورها إذ لاحظت التركيز الحاصل على الصحة الإنجابية للمراهقين مضيفة بأن هناك حاجة كذلك إلى زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولاحظت أن نتائج التعداد أظهرت قلة عدد السكان عن المتوقع. وأشار وفد آخر، كان قد شارك في الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي إلى موزامبيق في عام ١٩٩٦، إلى أن البلد يواجه تحديات كثيرة: فعمر ثلثي سكانه يقل عن ٢٤ سنة؛ ونسبة الأمية فيه مرتفعة جدا؛ والسكان يتركزون في منطقتين في الشمال والجنوب تبلغ المسافة الفاصلة بينهما ٠٠٠ ١ كلم؛ بينما توجد صعوبات في مجالي النقل والاتصالات وأضاف أنه لا يوجد في مقاطعة زامبيزي سوى أربعة أطباء لخدمة ٣,٥ ملايين نسمة. واستشهد الوفد بالفقرة ٢٨ من الوثيقة وأعرب عن اتفاقه الكامل مع الرأي القائل بتعزيز قدرة المكتب الميداني للصندوق. وأعرب وفد آخر عن مشاطرته رأي الوفد السابق واعترف بالتعاون الوثيق القائم بين الصندوق وحكومة موزامبيق. وأشار إلى التقدم الذي أحرزه الصندوق في مجالي التدريب واستصلاح المرافق الصحية مضيفا بأن بلده يدعم أيضا تدريب العاملين في ميدان الرعاية الصحية وتأمين خدمات الرعاية الصحية للمراهقين.

١٤٠ - وأعرب وفد آخر عن تقديره لتوازن البرنامج وللتركيز على الصحة الإنجابية للمراهقين. وسأل عن كيفية تقسيم العمل بين صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال الصحة الإنجابية. وطلب الوفد معلومات عن بناء القدرات وتعزيز المؤسسات التي تُعالج المسائل السكانية على المستوى المركزي. واستفسر وفد آخر عن إحصاء عام ١٩٩٧ للسكان والمساكن، وسأل عن حالة تحليل البيانات. وشدد الوفد على أهمية وجود سياسة سكانية وطنية. وأضاف الوفد أن لم يُشر في الوثيقة إلى المشروع الواسع النطاق (٢٧ مليون دولار) الذي يدعمه الاتحاد

الأوروبي. ورغب الوفد أيضا في أن يطلع على مزيد من المعلومات بشأن التعاون مع اليونيدز فيما يتعلق بضرورة تعزيز ملاك موظفي المكتب، فقد اقترح الوفد أنه ينبغي تعيين بعض الموظفين مباشرة في مقاطعة زامبيزيا، حيث سيتركز ٤٥ في المائة من المساعدة التي يقدمها الصندوق.

١٤١ - وشكرت مديرة شعبة أفريقيا الوفود على تعليقاتها البناءة، وأشارت إلى أن التحديات التي يواجهها البلد تستأهل عمل الصندوق. واعترفت بصعوبات التنقل بين مابوتو وزامبيزيا. وذكرت أن الصندوق يعتزم توظيف وتعيين عناصر وطنية متخصصة في مجال المشاريع في زامبيزيا لضمان الفعالية في تنفيذ البرنامج واستخدام الموارد. وشددت المديرة على أهمية بناء القدرات وقالت إن الصندوق يؤيد التدريب الذي يرمي إلى تحقيق هذه الغاية. وذكرت أن الصحة الإنجابية للمراهقين تَشكل موضوعا رئيسيا وأن الصندوق يتعاون مع اليونيسيف لتحقيق تضافر جهودهما في هذا المجال. ووافقت على أنه ينبغي إنجاز تحليل البيانات الإحصائية بسرعة وعرض النتائج بطريقة يفيد منها المخططون وموظفو البرنامج . وذكرت أن الصندوق سيقوم بإشراك مستشاري اللجنة العلمية والتقنية للمساعدة على الإسراع بهذه العملية. ولاحظت أن الإشارة إلى مشروع الاتحاد الأوروبي كانت قد أدرجت في وثيقة سابقة أكثر طولا وأنه سقط إيرادها سهوا في الوثيقة الأقصر المقدمة إلى المجلس التنفيذي. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد برنامج صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. واعترفت المديرة بأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي مسألة أساسية وأن الصندوق يعمل على تنسيق أنشطته مع مشتركين آخرين في رعاية اليونيدز.

١٤٢ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لموزامبيق (DP/FPA/MOZ/5).

١٤٣ - شكر وفد موزامبيق المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

تقديم المساعدة إلى النيجر (DP/FPA/NER/4)

١٤٤ - علَّقت وفود ثلاثة على البرنامج القطري المقترح في معرض إعرابها عن تأييده. واستفسر أحد الوفود عن مواءمة دورات البرنامج فيما بين أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات العامة على اعتبار أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينتهي في عام ١٩٩٨. وشدد الوفد أيضا على ضرورة تغيير القادة الدينيين لمواقفهم من مسائل حساسة كالتثقيف في المجال السكاني وتنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الضروري إقناع القادة الدينيين بأهمية هذه المسائل. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الإجراءات الملموسة التي اتخذها الصندوق في هذا الصدد. وأضاف الوفد أنه يطلب استخدام تعبير " المساواة" عوضا عن تعبير "الإنصاف" فيما يتعلق بمسائل الجنسين. وشدد وفد آخر على ضرورة التنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية في تنفيذ السياسات السكانية الوطنية. وأشار وفد ثالث إلى أن الوثيقة تقدم تحليلا جيدا للدروس المكتسبة والتي من شأنها أن توفر للصندوق أساسا مفيدا لتعزيز إجراءاته في النيجر. وتساءل الوفد عما إذا كان البلد يتمتع بالقدرة على استيعاب مساعدة الصندوق المقترحة.

١٤٥ - وأبلغت مديرة شُعبة أفريقيا المجلس التنفيذي أن الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات العامة اتخذ قرارا على المستوى القطري بمواءمة دورات البرنامج. وذكرت أن المكتب الميداني لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لم يكن مطلعا على قرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنهاء برنامجه في عام ١٩٩٨ ، باعتبار أن اعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات العامة كان قد وافق على مواءمة دوراتهم البرنامجية. وشددت على أهمية تبادل المعلومات عندما يقوم أحد الأطراف بتغيير قرارات متخذة بالإجماع. وفيما يتعلق بمواقف القادة الدينيين، أشارت المديرة إلى أن الصندوق اضطلع بأنشطة مختلفة لإشراك القادة الدينيين وجعلهم يتحسسون المسائل السكانية. وسيقوم الصندوق بتنظيم مؤتمر إقليمي مقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في النيجر، عن "الإسلام والسكان". وسيساعد هذا المؤتمر على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وإظهار أن الإسلام لا يضع قيودا على تنظيم الأسرة. وذكرت أنه فيما يتعلق بتعبيري "الإنصاف" و "المساواة"، فإن الصياغة المستمدة من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة هي التي ستستخدم. وأكدت المديرة أن صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية سيواصل التعاون والتنسيق مع غيره من الوكالات لضمان استخدام أمواله المحدودة على أفضل وجه ممكن. وفيما يتعلق بمسألة قدرة الاستيعاب، ذكرت المديرة أنه حيثما لا تتوافر هذه القدرة فإنه يترتب على الصندوق أن يُساعد على بنائها. وأوضحت دراسة حديثة عن القدرة الاستيعابية في أربعة بلدان في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ضرورة إجراء التدريب لتنمية القدرات على إدارة البرامج السكانية. وأضافت أن الصندوق سيُشدد على تلك المسألة لتعزيز الأداء الفعال للبرنامج.

١٤٦ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري للنيجر (DP/FPA/NER/4).

تقديم المساعدة إلى البرازيل (DP/FPA/BRA/2)

١٤٧ - ذكر أحد الوفود، في معرض إعرابه عن تأييده للبرنامج المقترح، أن هذا البرنامج يرتبط على نحو وثيق ملائم مع استراتيجية وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وأشاد بصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية على تعاونه الوثيق مع الوكالة. ولكن الوفد كان يساوره القلق من أن النهج الذي يعتمده الصندوق في توزيع الموارد على عدد كبير من المسائل من شأنه أن يؤدي إلى عدم كفاية ما يصيب كل منها وهذا ينطوي على إمكانية تخفيف تأثيرها المحتمل. ومع ذلك، فقد أشاد الوفد بالتشديد المقترح على الصحة الإنجابية للمراهقين والنهج المتكامل المتمثل في جمع التثقيف الجنسي مع التدريب المهني للمراهقين، وإسداء المشورة والدعاوة اللتين تضطلع بهما المنظمات غير الحكومية. وأضاف الوفد أنه قد يكون من المفيد إضافة العناصر المتعلقة بتوعية الآباء وتوفير الوظائف و/أو فرص الحصول على القروض للشباب بشكل مترافق مع التدريب. وذكر هذا الوفد نفسه أن ملخصا لأنشطة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة يرد في الفقرة ١٥ من الوثيقة المتوجب استكمالها. وفي معرض ملاحظته أن المساعدة التي تقدمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجال تنظيم الأسرة ستتوقف في عام ٢٠٠٠، ذكر الوفد أنه ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لجهوده المبذولة في مجال بناء القدرات، والموصوفة في الفقرة ٢١ من هذه الوثيقة، أن تستمر في تعزيز المساهمات التي

تقدمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ومع ذلك فقد ذكر الوفد أن أنشطة الوكالة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستتواصل حتى نهاية عام ٢٠٠٣. ولاحظ الوفد عدم كفاية المساعدة المقدمة للرعاية الوقائية بوصفها استراتيجية ترمي إلى خفض معدل وفيات الأمهات وأشار إلى أنه مع أن الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي كالإيدز تشكل تدبيرا مهما لتحسين الصحة الإنجابية، فإن هذه الأمراض ليست سببا رئيسيا لوفيات الأمهات. وذكر الوفد، في معرض الاستشهاد بالفقرة ١٢ من الوثيقة، أن صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ينبغي أن يعملا معا على إقناع صانعي السياسة على إدراج وسائل منع الحمل كبند في ميزانيات دولهم. وطلب الوفد أيضا إيضاحا عن ضرورة إجراء دراسات إضافية عن وسائل منع الحمل المقترحة في الفقرة ٢٢ من الوثيقة، على اعتبار أنها اضطلعت حتى الآن بدراسات مختلفة كهذه.

١٤٨ - وأعرب وفد آخر عن سروره بالعرض الواضح للبرنامج وأشاد بالصندوق لاستراتيجيته التي تنصب على عدد ضئيل من الدول المختارة. وطلب الوفد أن تذكر وثيقة البرنامج الدول التي اختيرت والموارد التي ستخصص لكل منها. وفي معرض ملاحظته أن الفقرة ١٢ من الوثيقة تشير إلى القدرة التنفيذية المحدودة لوزارة الصحة، فإن الوفد قلق أن كمية الموارد المخصصة لبناء القدرات قد لا تكون كافية. وسأل الوفد عما إذا كان سيقوم أي تنسيق مع المشاريع القطاعية للبنك الدولي.

١٤٩ - ذكرت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن البرنامج القطري المقترح يتسم بدرجة عالية من التركيز وهو يستند إلى الدروس المكتسبة أثناء الدورة السابقة لتقديم المساعدة. فخفض معدل وفيات الأمهات وتعزيز الصحة الإنجابية للمراهقين سيشكلان محور تركيز البرنامج. وسيخصص حوالي ٧٠ في المائة من موارد البرنامج للصحة الإنجابية و ٢٥ في المائة للأنشطة المتعلقة بالسكان والتنمية. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية سيحيط علما بالاقتراحات التي قدمتها الوفود. وأضافت بأن الصندوق يعنى بتعزيز الإدارة السوقية لإمدادات وسائل منع الحمل وسيقدم المساعدة إلى حكومات الدول لوضع برامجها. وأوضحت أن الدراسات المتعلقة بوسائل منع الحمل المشار إليها تقتصر على استكمال تلك التي اضطلعت بها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وسيجري السعي للحصول على تعاون الوكالة. وأوضحت، فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى وزارة الصحة، أن موارد البرنامج ليست كافية لبناء جميع القدرات المطلوبة، وأن المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ستتركز على دعم إجراء تغييرات في القواعد والتشريعات في مجال الصحة الإنجابية، ولا سيما في دعم عملية الانتقال إلى اللامركزية. وأضافت أن أنشطة الصندوق المتعلقة بالبرنامج في الدول المختارة سيجري الاضطلاع بها بالتنسيق مع وكالات أخرى عاملة في المجالات نفسها، ومنها البنك الدولي. وذكرت أيضا أن الصندوق كان ناجحا جدا في بناء التحالفات مع المنظمات غير الحكومية وأن ٢٠ في المائة من موارد البرنامج ستخصص للأنشطة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية.

١٥٠ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري للبرازيل (DP/FPA/BRA/2).

١٥١ - شكر وفد البرازيل المجلس التنفيذي.

١٥٢ - وبعد النظر في البرامج القطرية السبعة وإقرارها، دعا الرئيس المندوبين إلى إبداء تعليقات بشأن عملية البرمجة في الصندوق.

١٥٣ - وتكلم أحد الوفود، باسم وفدين آخرين أيضا، وسلّط الضوء على برامج الاستثمارات القطاعية ولاحظ أن النهج القطاعي وتجميع الموارد يمثلان نموذج البرمجة الذي ينبغي أن يحتذى في المستقبل، ولكنه أضاف أنه قد يثبت أنه من المتعذر على الصندوق أن يجمع موارده مع موارد المانحين الآخرين. واقترح الوفد أن يجري المجلس التنفيذي مناقشة فنية بشأن هذا الموضوع في الدورة السنوية، استنادا إلى ورقة غرفة اجتماعات. وأيّد وفد آخر هذا المقترح ولاحظ أن بلده مهتم جدا أيضا بالأنشطة القطاعية التي يضطلع بها الصندوق. ورحب وفد آخر بالعملية الجديدة التي يقوم بها المجلس وهي إجراء مناقشة مركزة على برامج قطرية مختارة. وأكد على الحاجة إلى زيادة ربط الدروس المستفادة من دورات المساعدة السابقة بالبرامج القطرية الحالية ولاحظ الافتقار إلى التحليل فيما يتعلق بعلاقة الصندوق ببرامج المانحين الآخرين. وحذر الوفد من وضع برامج موازية للصحة الإنجابية للشباب خارج البرامج الرئيسية للصحة الإنجابية.

١٥٤ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على تعليقاتها المفيدة ولاحظت أن الصندوق قد ناقش النهج القطاعي وهو يرحب بتوجيهات المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة. وأعربت عن قلقها إزاء الاتجاه نحو إهمال الصحة الإنجابية في قطاع الصحة. ولاحظت أن النظام المالي للصندوق لا يسمح في الوقت الحالي بتجميع الموارد وأضافت قائلة إن الوقت غير كاف لإعداد ورقة غرفة اجتماعات لتقديمها في الدورة السنوية. وذكرت أن التصويبات المطلوبة سيتم إصدارها وأشارت إلى أن الصندوق سيسعى إلى زيادة توضيح الدروس المستفادة والعلاقة بين البرامج القديمة والجديدة. وبالمثل، وفي حدود الحيز المتاح، سيسعى الصندوق أيضا إلى توضيح علاقة برامجه ببرامج المانحين الآخرين، عندما تكون تلك العلاقات وثيقة بشكل خاص. ووافقت على أن وضع برامج موازية للشباب قد لا يكون مفيدا؛ غير أن بلدانا كثيرة ليست على استعداد لوضع برامج متكاملة للشباب. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من نصح وتوجيه.

الجزء المشترك

خامسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وصندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٥٥ - وفقا للطلبات الخطية المقدمة من العدد المطلوب من الوفود، أجرى المجلس التنفيذي مناقشات مشتركة بشأن أطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لبوليفيا ورواندا ومالي.

ألف - بوليفيا

إطار التعاون القطري الأول لبوليفيا (DP/CCF/BOL/1)

١٥٦ - عرض نائب مساعد مدير البرنامج ونائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إطار التعاون القطري الأول لبوليفيا (DP/CCF/BOL/1). وأبرز الجوانب الرئيسية للإطار، بما في ذلك حقيقة مفادها أنه بالرغم من طول فترة النمو الاقتصادي المستقر، فإن ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان المحليين يعيشون في حالة فقر مدقع؛ وأكثر هؤلاء تأثرا بالفقر هم من السكان الأصليين والنساء. وقد تم انتخاب حكومة جديدة بأسلوب ديمقراطي وتسلمت مقاليد الحكم في آب/أغسطس ١٩٩٧. ووضع الإطار التعاوني القطري من خلال حوار وطني، تم فيه تحديد الأولويات القطرية. وتم الاضطلاع بإصلاحات مؤسسية رئيسية على مدى السنوات القليلة الماضية، وهناك حاجة إلى تنفيذها في المجالات اللامركزية وفي إصلاح القطاع العام. وثمة مشاكل واسعة الانتشار تجابه في تنفيذ البرامج وكذلك في مجال التعاون الدولي، الأمر الذي كان له دور رئيسي في الجهود الإنمائية للبلد. وعلاوة على ذلك، تعتبر بوليفيا من أكبر منتجي أوراق الكوكة وثاني أكبر منتجي الكوكايين المنقى - وقد وصفت الحكومة هذه المسألة بأنها واحدة من المشاكل الرئيسية التي ينبغي التصدي لها في الفترة التي يغطيها إطار التعاون القطري.

١٥٧ - وتم تقييم البرنامج القطري الخامس بشكل متعمق وكانت بوليفيا من أوائل البلدان التي استخدمت النهج البرنامجي كوسيلة لتحسين تنسيق البرامج الإنمائية. واتسمت الجهود في هذا المجال بالإيجابية ولكن هذه العملية استغرقت بعض الوقت وتطلبت تعاونا متزايدا بين الشركاء في التنمية والحكومة - وهي مسائل تجري معالجتها وينبغي أن تدعم بصورة أكبر استخدام النهج البرنامجي في المستقبل. وفيما يتعلق بتنسيق منظومة الأمم المتحدة، عمل البرنامج الإنمائي بشكل موسع في مجال الخدمات العامة. ويرجح أن بوليفيا كانت واحدة من البلدان الأكثر تقدما في أمريكا اللاتينية من حيث التنسيق بين خدمات الأمم المتحدة وإدارتها بنتائج إيجابية. وبالإضافة إلى ذلك، عمل البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

وسيواصل القيام بذلك فيما يتعلق بمسائل تتصل بمشاكل التنفيذ في هذا البلد، وخاصة المعوقات التي تعرقل استخدام طريقة التنفيذ الوطني، كما يعمل البرنامج الإنمائي مع الصندوق ومع شركاء آخرين في مجال المؤشرات الإحصائية الاجتماعية ويناقش إمكانية المشاركة في عملية الإحصاء الوطني الرسمي للسكان المقبلة.

١٥٨ - وشدد أحد الوفود على ضرورة التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى وذكر أن إطار التعاون القطري يعكس أولويات الحكومة في بوليفيا ويتلاءم إلى حد كبير مع برنامج المساعدة الثنائية التي يقدمها الوفد في البلد. ورأى وفد آخر أن إطار التعاون القطري منسق ومدروس بصورة جيدة، لا سيما من حيث الدروس المستفادة من التجربة السابقة والطريقة التي يمكن أن يؤثر بها على البرامج في المستقبل. وطلب هذا الوفد إيضاحا بشأن نسبة الموارد الأساسية التي سيتم استخدامها في مجالات التركيز المواضيعية الثلاثة - الفرص، والعدالة، وإضفاء الطابع المؤسسي. وأشار الوفد أيضا إلى وجود أمثلة جيدة كثيرة على التعاون بين بلدان الجنوب في منطقة أمريكا اللاتينية، وتساءل عما إذا كانت هذه الأمثلة ستُستخدم كوسيلة لتنفيذ البرامج والمشاريع في إطار التعاون القطري. وفي مجال التمويل الجزئي، اقترح البرنامج تشجيع زيادة المدخرات المحلية والدخول في أنشطة القطاع الخاص الأخرى، مثل تعزيز المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم. ولكن في الوقت ذاته ذكر أن البرنامج لا يقوم بتوفير رأس المال ومن ثم فهو سيشارك في مجال الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات. وإذا كان البرنامج ليس لديه أي رأس مال لأنشطة الائتمان الصغير أو التمويل الجزئي، فكيف يمكن سد هذه الفجوة؟ ويرى الوفد أن التشديد على تحسين رصد مؤشرات التأثير والأداء في إطار التعاون القطري له أهمية كبيرة، لا سيما من حيث البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وتساءل عما إذا كانت هناك أي خطط أو برامج لزيادة تطوير الرصد أو التقييم المشتركين.

١٥٩ - ولاحظ أحد الوفود أن جدول التمويل في إطار التعاون القطري يبيّن أن المساهمة المستهدفة لحكومة بوليفيا تبلغ ٨٦ مليون دولار، أي تقريبا ثلثي إجمالي الموارد المطلوبة لفترة إطار التعاون القطري. وتساءل الوفد عن مصدر هذه الأموال - هل ستأتي من المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف المقدمة إلى الحكومة؟ كذلك طلب الوفد معلومات عامة بشأن مصدر مساهمات الحكومة في البرامج الأخرى.

١٦٠ - وسأل وفد آخر عن الطريقة التي سيشارك بها أصحاب المصالح في الأنشطة المتصلة بالبيئة وسبل العيش المستدامة وفي أعمال المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم. وهل سيتم استخدام المناهج التشاركية في تحديد الاحتياجات الملحوظة للسكان وهل ستدمج في عملية التصميم؟ كذلك لاحظ الوفد أن إطار التعاون القطري يشير إلى إنشاء مناطق محمية بيئيا. وبالنظر إلى أن بوليفيا لديها بالفعل نظام راسخ للمناطق المحمية يتكون من ١١ حديقة عامة وطنية بالإضافة إلى بعض المحميات في المحيط الحيوي، طلب الوفد إيضاحا بشأن دور البرنامج الإنمائي في هذا المجال.

١٦١ - ولاحظ أحد الوفود أن هناك اختلافا في الأرقام المقدمة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي لسكان بوليفيا - فهو ٦,٥ مليون نسمة في وثيقة البرنامج الإنمائي و ٧,٤ مليون نسمة في وثيقة الصندوق. وواصل المتكلم حديثه قائلا إن وفده يقدر الملاحظات التي قدمها نائب مساعد مدير البرنامج بشأن النهج البرنامجي والمعلومات المستفيضة الواردة في إطار التعاون القطري بشأن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. ولوحظت تغييرات رئيسية في تضييق بؤرة التركيز في إطار التعاون القطري. ومع ذلك، طلب الوفد إيضاحا بشأن الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإنتاج النسيج في المناطق الريفية. كذلك، وعلى نحو ما أشار وفد آخر، اقترح البرنامج الإنمائي أن يزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمعلومات، والتدريب وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، ولكنه لن يوفر رأس المال. ورأى الوفد أن هناك مخاطرة بأن يصبح دور البرنامج الإنمائي هامشيا وبأنه سينهمك في جهود التنسيق مع مانحين أكبر حجما وأهمية في المنطقة. وأشار إطار التعاون القطري أيضا إلى تنفيذ الإصلاحات في مجال التعليم، والسياسات الصحية. ومرة أخرى، تساءل الوفد عما إذا كان ذلك مجالا ملائما للتركيز بالنسبة للبرنامج الإنمائي. ومع ذلك، لوحظ أن اقتراح وضع برنامج وطني للحكم السليم والقيام بدعم الإصلاح القضائي هما مجالان يضطلع البرنامج الإنمائي فيهما بدور متميز ويتمتع فيهما بميزة مقارنة. وفيما يتعلق بمسألة التنسيق في الأمم المتحدة، فرغم أن الوفد يقدر المعلومات الموفرة في العرض الشفوي لإطار التعاون القطري الذي قدم في الدورة الحالية بشأن تعاون وكالات الأمم المتحدة من حيث الخدمات المشتركة للأمم المتحدة، فتلك معلومات كان من الممكن أيضا إدراجها في وثيقة إطار التعاون القطري، إلى جانب المعلومات المتعلقة بما يقدمه مانحون آخرون في هذا البلد.

١٦٢ - ولاحظ وفد آخر عدم وجود تركيز استراتيجي في هذه الوثيقة. فهي تحدد دور البرنامج الإنمائي على أنه دور يوفر خدمات إنمائية من شأنها مساعدة البلد في بلوغ مستوى أعلى من التنمية البشرية، وهو وصف عام جدا. وكان بود الوفد أن يرى تحليلا قصيرا للمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي في بوليفيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم دراسة مسألة التنسيق على الإطلاق أمر غير مرض.

١٦٣ - وشكر نائب مساعد مدير البرنامج ونائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الوفود على ما قدمته من تعليقات وأسئلة ودعم. ورد على استفهام موجه من أحد الوفود، فلاحظ أن ٦٠ في المائة من الموارد الأساسية ستستخدم في المجال المواضيعي المتمثل في العدالة (القضاء على الفقر)؛ وأن ٤٠ في المائة ستستخدم في الإصلاح المؤسسي، ومجال توليد الفرص والبيئة وسبل العيش المستدامة سيتم تمويلها بشكل رئيسي من الموارد غير الأساسية، من مرفق البيئة العالمي في المقام الأول. ومن المنتظر أن يأتي نحو ثلثي موارد تقاسم التكاليف للفترة التي يغطيها إطار التعاون القطري من الحكومة، إما من أرباح القروض المتعددة الأطراف أو من أطراف ثالثة مانحة أخرى، حيث يعد التعاون المثمر مع أطراف ثالثة مانحة تقليدا سائدا في بوليفيا. واستنادا إلى تجربة البرنامج القطري السابق مع اتباع النهج البرنامجي، فقد تم استخدام الموارد الأساسية بشكل رئيسي كرأسمال ابتدائي ولمساعدة الحكومة في وضع منهاج سريع يمكن صياغة البرامج وفقا له. وبذلك تكون للموارد الأساسية القيمة الاستراتيجية التي تؤدي إلى الانتشار السريع، وفي معظم الحالات، إلى صياغة أو إلى التنفيذ المبكر لبرامج يمكن أن تحصل فيما بعد

على موارد من الحكومة نفسها و/أو من جهات مانحة أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، كانت بوليفيا بطرق كثيرة وخاصة من حيث المسائل المتعلقة بالشكليات والنهج البرنامجي، من البلدان الرائدة، وسعت لا لنقل هذا المفهوم فحسب وإنما أيضا جميع الخبرات المكتسبة من البرامج الرائدة إلى بلدان أخرى داخل المنطقة وفي مناطق أخرى أيضا. ولأربع سنوات، كانت بوليفيا أحد المراكز التي يجري فيها البرنامج الإنمائي تجاربه، وعلى وجه الدقة بسبب استخدامها أساليب البرمجة المبتكرة. كذلك، كانت بوليفيا من البلدان التي تم اختيارها لحضور حلقة العمل المتعلقة بمؤشرات آثار البرامج التي ذكرها فيما سبق مدير البرنامج وذلك بسبب الخبرة المكتسبة عبر السنوات في مجال وضع مؤشرات لقياس أثر البرامج والمشاريع الإنمائية - لا لنتائج البرامج والمشاريع فحسب، وإنما للأثر المجتمعي الفعلي أيضا.

١٦٤ - وثمة مسألة أخرى أثارتها بعض الوفود هي مساهمة البرنامج الإنمائي في المشاريع ذات التمويل الجزئي، عندما لم يكن متوقعا من المنظمة أن تشارك بشكل مباشر بالموارد المطلوبة لتنفيذ المشاريع. وللبرنامج الإنمائي خبرة في هذا المجال من خلال مبادرة MicroStart، وبصورة أكثر تحديدا، كان البرنامج الإنمائي يعتمد على الخبرة الموجودة بالفعل في بوليفيا مع صندوق الطوارئ الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تجربة Banco Sol. وتمثل دور المنظمة بالأكثر في الاعتماد على الخبرات التي كانت فيها إمكانية التمويل المحلي متاحة. وسيدرس البرنامج الإنمائي كيف يمكنه التعاون مع الحكومة بشأن نقل مجال التمويل الجزئي نحو القطاع الإنتاجي وليس مجرد المشاريع الاستثمارية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، رأى البرنامج الإنمائي أنه يمكن أن يوفر بعض التعاون التقني حيث يمكن أن يُدعى آخرون إلى توفير التمويل.

١٦٥ - وبغية التصدي للتعليق المتعلق بالفرق بين أعداد السكان الواردة في وثائق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى الرغم من أنه قد يكون من الممكن لإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة أن يحل المشكلة، فإن التعداد السكاني سيحلها بالتأكيد. وعلى جميع الشركاء الإنمائيين أن يقدموا الدعم لأنشطة التعداد في البلد من أجل الحصول على قاعدة إحصائية جيدة ليس لعدد السكان القاطنين هناك فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بسبل كسب رزقهم والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون في ظلها.

١٦٦ - وأثار أحد الوفود أيضا مسألة الحكم. وأشار نائب مساعد مدير البرنامج إلى أن هذه المسألة مجال رئيسي في بوليفيا لعدة أسباب؛ مثل تقديم الدعم لتحقيق استدامة عملية تحقيق اللامركزية الجارية، وتأييد عمل الحكومة النشيط جدا إزاء تحقيق الشفافية ووضع قواعد أكثر وضوحا لأنشطة القطاع العام مثل المشتريات، التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها، وتقديم الدعم للمبادرات المتخذة في مجال العدل، مثل الإنشاء الحديث لوزارة محددة وظيفتها التصدي للمسائل المتعلقة بالعدل وإنشاء وظيفة محقق في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الدولة. وهذه هي المجالات التي تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطارها وسيستمر في القيام بذلك.

١٦٧ - وفيما يتعلق بمسألة مشروع المنسوجات، ثمة بالفعل نشاط يجري في مجال مخططات التنمية الريفية الإقليمية نجم عن مناقشات مبكرة بشأن النهج البرنامجي أثناء الدورة الخامسة. وكان البرنامج الإنمائي سعيدا بنتائج تعاونه مع حكومة هولندا بشأن المشروع. وفيما يتعلق باشتراك الأطراف صاحبة المصلحة، فقد أنشأ قانون المشاركة الشعبية آليات محلية قوية للمشاركة النشطة من جانب الأطراف صاحبة المصلحة الإقليمية والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الإجراءات الرامية إلى وضع برنامج مرفق البيئة العالمية إلى كفالة وجود مشاركة نشطة من جانب الأطراف صاحبة المصلحة المعنية.

١٦٨ - وفيما يتعلق بمسألة التركيز في كل من البرنامج الوطني والبرنامج الإنمائي، أشير بوضوح إلى أن التركيز سيكون على التخفيف من حدة الفقر. ونظرا إلى أن هذا المجال مجال ذو أولوية وطنية، يكرس البرنامج الإنمائي الجزء الأساسي من موارده ووقته لتقديم الخدمات الإنمائية في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالتنسيق في إطار الأمم المتحدة، الذي قد يؤدي دورا رئيسيا في تنمية البلد، فقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجال أماكن العمل المشتركة، وتنتظر حاليا قرارا بشأن إنشاء دار الأمم المتحدة.

١٦٩ - وأقر المجلس التنفيذي إطار التعاون القطري الأول لبوليفيا (DP/CCF/BOL/1).

المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بوليفيا (DP/FPA/BOL/2)

١٧٠ - أعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج القطري المقترح لبوليفيا. وأكد أحد الوفود على ضرورة التعاون مع المانحين الآخرين، وأشار إلى أن العديد من أنشطة البرنامج الرئيسية تكمل أنشطة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وأكد الوفد ميزة الصندوق النسبية في مجالات تمكين المرأة والمسائل المتعلقة بنوع الجنس، غير أنه أعرب عن القلق لأن دعم الصندوق لتوزيع وسائل منع الحمل بالمجان في إطار خدمات القطاع العام يسفر عن مزايا مختلطة وقد يؤثر سلبيا على إمكانية الاستدامة في المستقبل. وأشار الوفد إلى أنه على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يؤكد أهمية تحسين العلاقة بين مقدمي الرعاية الصحية والمرضى من السكان الأصليين. ومن الضروري أيضا محاولة التصدي لبعض المواقف الاجتماعية والثقافية مثل الرأي القائل إنه نظرا إلى أن الحمل ليس مرضا، لا توجد حاجة للرعاية الصحية أثناء فترة الحمل. ونظرا إلى أن مسألة تنظيم الأسرة لا تزال قضية سياسية وحساسة جدا في البلد، تساءل وفد آخر عن سبب تخصيص موارد محدودة فقط للدعوة. ورحب وفد آخر بتركيز الصندوق على مشاركة الذكور، وأشار إلى أن ذلك أساسي لتمكين المرأة. وأشار إلى أن معدل وفيات الأمهات مرتفع نظرا للناتج الوطني الإجمالي للبلد، وقال إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المسألة. وسأل الوفد إذا كانت الموارد المخصصة للدعوة كافية. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بتركيز الصندوق على التصدي لمشكلة وفيات الأمهات.

١٧١ - وفي معرض رد ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان لبوليفيا، شكرت أعضاء المجلس التنفيذي على تأييدهم ووافقت على أن الصندوق يعمل بشكل وثيق مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في

عدد من المجالات. وفيما يتعلق بمسألة إمكانية الاستدامة لوسائل منع الحمل، أشارت إلى أن استيعاب الحكومة التدريجي للتكاليف المتعلقة بوسائل منع الحمل قد أدرج في الاقتراح قيد الاستعراض حاليا من أجل تحويل مخطط التأمين للأم والطفل إلى صفقة تأمين أساسية تشمل، فيما تشمل، خدمات الأسرة للرجال والنساء على مدى دورة الحياة. كما أنه يتم كفالة استدامة صفقة التأمين، التي ستعزز عملية إضفاء الطابع المؤسسي عليها، عن طريق التزام البلديات بدعم الصفقة. وحتى الآن، تعهدت ١٢٠ من أصل ٣١١ بلدية بتقديم دعمها للصفقة الجديدة. وفيما يتعلق بالمسائل المحلية، قالت إن التأكيد على الجوانب الاجتماعية والثقافية والخاصة بالعلاقات بين الأشخاص في إطار تدريب مقدمي الخدمات الذين يدعمهم البرنامج، في صلب مساهمة الصندوق في تحسين النوعية. وأكد الصندوق أهمية هذه الجوانب في تعزيز العلاقة بين مقدمي الرعاية الصحية والمرضى. وستقوم أيضا استراتيجية البرنامج المتعلقة بالإعلام والتعليم والاتصال، التي تشمل عنصرا ريفيا قويا، بالتصدي لهذه المسائل. وأشارت إلى أنه منذ عقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، يبدي النظراء الرسميون في بوليفيا التزاما متزايدا بالمسائل المتعلقة بالسكان، وتؤيد الحكومة الجديدة برامج الصحة الإنجابية. كما يسود حوار سليم بشأن الموضوع مع الكنيسة الكاثوليكية. وعلى الرغم من الإشارة إلى أن مستوى الدعوة الحالي مناسب، وافقت على أنه يمكن تعزيزه. وأضافت ان جميع أنشطة البرنامج تؤكد على الجوانب المتعلقة بنوع الجنس، والجوانب الاجتماعية الثقافية، والعرقية، وسيستمر تركيز الاهتمام على زيادة مشاركة الذكور.

١٧٢ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لبوليفيا (DP/FPA/BOL/2).

١٧٣ - وأخذ وفد بوليفيا الكلمة للتوجه بالشكر إلى المجلس التنفيذي.

١٧٤ - وتوجه وفد بوليفيا بالشكر إلى المجلس التنفيذي لإقراره البرنامجين. وقد أدت المشاكل الناشئة المتعلقة بالفقر في بوليفيا إلى الإحصاءات السلبية بشأن إنتاج أوراق الكوكة والمشاركة في إنتاج الكوكايين المنقى، وتشن الحكومة حربا كثيفة ضد ويلات المخدرات. وفي بوليفيا، أدى الحوار الوطني - وهو برنامج فريد من نوعه في الشطر الذي ينتمي إليه الوفد من العالم - إلى إمكانية تعميق عملية التحول إلى الديمقراطية. ويعمل الحوار الوطني عن طريق عملية مشاركة شعبية تمد نطاق الديمقراطية ليشمل المجتمعات المحلية المنعزلة بعيدا عن مراكز السكان. وأسفرت عملية التحول إلى الديمقراطية أيضا عن استثمارات في مجالات الإسكان، والهياكل الأساسية، والصحة، التي يقوم السكان بتنظيمها والإشراف عليها وتنفيذها بأنفسهم. ورافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان البلد في العمليات المذكورة أعلاه، وأعرب الوفد عن تقديره للأعمال التي اضطلعت بها الوكالتان - وللجهود الرامية إلى التكامل والفهم والتنسيق التي حولت هذين البرنامجين إلى حل يوفر الاستمرارية في البلد، وهي استمرارية لم تسد في الماضي، نتيجة التغيرات السياسية أو الكوارث الطبيعية.

باء - رواندا

إطار التعاون القطري الأول لرواندا (DP/CCF/RWA/1)

١٧٥ - قدم نائب مساعد مدير البرنامج ونائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون القطري الأول لرواندا. وأشار إلى أنه قد تم تمديد البرنامج القطري السابق لمدة عام من أجل تمكين شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات العامة من تنسيق برامجهم خلال عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من الآثار المدمرة للإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، أحرز تقدم كبير. غير أن القيود الهيكلية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تزال قائمة. وتتمثل بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد في الحاجة الملحة للمصالحة الوطنية وإعادة الإدماج، والفرص الاقتصادية المحدودة، والزراعة، والقدرة الضعيفة على الإدارة الوطنية. ومن الضروري أيضا إزالة ثقافة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وقد نجح البرنامج الإنمائي في تعبئة الموارد لرواندا عن طريق عملية المائدة المستديرة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ صندوق خاص في البرنامج الإنمائي لرواندا. غير أنه بغية استخدام هذه الموارد بفعالية، لم يستطع البرنامج الإنمائي الاعتماد على طريقة التنفيذ الوطني، بسبب آثار الحرب الخطيرة على كل من جهاز الدولة والمجتمع المدني. غير أن المجلس التنفيذي وافق، على أساس استثنائي، على طريقة تنفيذ مباشرة لرواندا. وفيما يتعلق بالتسليم، ونتيجة للتنفيذ المباشر، تم تسليم ٩٤ في المائة من مجموع الموارد التي يديرها البرنامج الإنمائي خلال عام ١٩٩٧.

١٧٦ - ولاحظ الممثل المقيم والمنسق المقيم للبرنامج الإنمائي أن إطار التعاون القطري مكّن البرنامج الإنمائي من إقامة إطار تعاون مع حكومة رواندا، والابتعاد عن عملية الإغاثة في حالات الطوارئ التي تميزت بها عمليات التدخل خلال الثلاث سنوات الماضية. وتصدت مجالات تركيز إطار التعاون القطري للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد في مجال التنمية. وستستهدف الاستراتيجية المعتمدة التحول من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى تسهيل العودة التدريجية لتطبيع حالة البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وستركز الأنشطة على كفالة الاتصال بين احتياجات العائدين القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل لإعادة الإدماج، واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، بغية ضمان استدامة إعادة إدماجهم في المجتمع. وسيتم التصدي على نحو مماثل لاحتياجات السكان المتضررين داخليا، والناجين من الإبادة الجماعية، وغيرهم من الفئات الضعيفة.

١٧٧ - ثم ركز الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي الانتباه على النقاط الرئيسية في إطار التعاون القطري. واستطرد مشيرا إلى أنه في آذار/ مارس ١٩٩٨، عقد اجتماع من أول الاجتماعات الدولية بشأن تعزيز التمويل الصغير الحجم والمشاريع الصغيرة في رواندا، وحضره ممثلون من أكثر من ٥٠ بلدا من أفريقيا وآسيا، وكان الهدف الأساسي تحديد مجالات الأولوية داخل إطار وضعه فريق من الخبراء في المنطقة، وخاصة منطقة أفريقيا ككل. وأنشئت وحدة مشتركة بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من أجل التصدي لاحتياجات العائدين وتقديم الدعم للأفرقة من أجل المساهمة في عمليات المصالحة الوطنية التي تعززها الحكومة. وتقوم الوحدة بإعداد برامج تنمية مناطق في ثلاث

مقاطعات وستواصل عملها في باقي البلد وفقا لتنفيذ البرامج. وسيقدم برنامج مشترك إلى المانحين في غضون الشهرين القادمين أو الثلاثة أشهر القادمة.

١٧٨ - وينظر إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع المانحين في تنفيذ البرامج كأمر أساسي. وقد أنشئت تسعة أفرقة مواضيعية ترأسها وكالات متخصصة أو وكالات أخرى. وعملت الأفرقة المواضيعية، بالتعاون مع المانحين والمنظمات غير الحكومية والحكومة، من أجل كفالة الترابط بين البرامج وتحديد الثغرات والإعداد للمشاورات المواضيعية التي ستعقد في الأشهر القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدم التصدي بعد لمسألة أماكن العمل المشتركة، فقد أقيمت ورشة ومرأب للسيارات للأمم المتحدة، في إطار الخدمات المشتركة، وتم العمل على توحيد الإجراءات والخدمات الإدارية، فضلا عن السفر. وعلاوة على ذلك، أقيمت وحدة مشتركة لإدارة معلومات الأمم المتحدة في مكتب المنسق المقيم بهدف توفير البيانات الرئيسية لجميع الوكالات. وتم التأكيد أيضا على التعاون مع ممثلي مجتمع المانحين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

١٧٩ - وذكر أحد الوفود أنه يتفق بشكل عام مع تحليل الحالة الوارد في إطار التعاون القطري، وبخاصة فيما يتعلق بالتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٤. وكان من دواعي سرور الوفد أن يلاحظ أن تحليل الحالة والإطار قد وضعا مع حكومة رواندا، وقال إنه يوافق على قائمة الأولويات التي وضعت. وأعرب المتكلم عن أمله في أن يساهم تنفيذ البرنامج في إقامة حوار بنّاء بين حكومة رواندا والأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالجهاز القانوني، ثمة بعض الاحتياجات التي يجب التصدي لها فورا، ويحتاج النظام إلى التعزيز بغية التمكن من تسوية المشاكل. وبغية التصدي لمسألة المصالحة، ثمة العديد من الإجراءات القضائية والخارجة عن إطار القضاء التي تستحق الاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن تولى أهمية محددة للاعتبارات الخاصة بحالة التنمية في رواندا، كما ورد وصفها في إطار التعاون القطري، وكذلك إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الإيدز، والحالة العامة للمرأة ومركزها، وحالة البيئة. ومن الضروري وجود تعاون وتنسيق كاملين مع الوكالات الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتساءل الوفد أيضا عما يجري الاضطلاع به من أجل مكافحة التآكل، نظرا إلى أن أحد أهداف إطار التعاون القطري يتمثل في إقامة الأمن الغذائي.

١٨٠ - وذكر وفد آخر أن إطار التعاون القطري يشير بوضوح إلى نية البرنامج الإنمائي تقديم الدعم للسياسات الإنمائية والجهود التي تبذلها حكومة رواندا. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من الضروري للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد أن تنسجم بأكبر قدر ممكن مع خطط وأولويات الحكومة. وقال إنها تدعم، على وجه الخصوص، التركيز على إنعاش الاقتصاد الريفي في رواندا. وينبغي إيلاء اهتمام فوري إلى تحسين الإنتاج الزراعي والمؤسسات التي تدعمه. ويفهم الوفد الحاجة إلى التنفيذ المباشر لبعض المشاريع. غير أنه يجب أن تتمشى الأنشطة مع المبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس التنفيذي في مقرره ٢/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/يناير ١٩٩٨. وقد لاحظ المكتب الميداني التابع للوفد أن إحدى المشاكل الرئيسية المتعلقة باستدامة القدرة الحكومية في رواندا، تكمن في أن الحكومة لا يمكنها دفع مرتبات مماثلة

للمرتبات التي تدفعها المنظمات غير الحكومية أو الأمم المتحدة، وتساءل إن كان لدى البرنامج الإنمائي أي أفكار بشأن أفضل وسيلة للتصدي لهذا الوضع. وأعرب الوفد عن سروره لأن وحدة البرمجة المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد بدأت تعمل أخيرا. وعلى الرغم من أن الوفد يدرك الصعوبات التي واجهتها عملية إقامة الوحدة، كان يأمل في أن لا تستغرق العملية كل ذلك الوقت. وستعمل الوحدة بصورة أسهل في المستقبل مع زيادة التعاون بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبوجود توجيه أوضح فيما يتعلق بالسياسات العامة من السلطات في رواندا. غير أن الوفد يفهم أن البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم يبدآ بعد بمشاريع وبرامج مشتركة حقيقية تقوم بتخطي مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بصورة كاملة. وأعرب المتكلم عن سروره لما سمعه في الدورة الحالية بشأن بدء البرمجة المشتركة في غضون فترة وجيزة. وعلى الرغم من أن الوفد يوافق على ضرورة انضمام البرنامج الإنمائي إلى الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، تساءل عما إذا ما ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الأمراض الأخرى، ولا سيما الملاريا، التي تعرف جيدا وسائل منعها وعلاجها. وأكد الوفد أيضا على أهمية إدماج عناصر تدعم النهوض بالمرأة في إطار التعاون القطري.

١٨١ - ووافق أحد الوفود على أن رواندا لا تزال تواجه التحديات القصيرة الأجل المترتبة على إعادة الإدماج والتعمير، فضلا عن الاحتياجات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، أيَّد الوفد تركيز إطار البرنامج الإنمائي على بناء القدرات وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين. وأعرب أيضا عن تأييده لتركيز البرنامج الإنمائي على العبء الكبير الواقع على النساء ربات الأسر، وأعرب عن سروره لمنح اهتمام خاص للمرأة بوصفها إحدى الفئات الأكثر ضعفا. واعتبر أن التركيز في إطار التعاون القطري على توفير التعليم الأساسي للجميع أمر إيجابي، مثله مثل التركيز على تعزيز وإصلاح النظام القضائي. واعتبر أنه من الضروري وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي تسمح باستمرار عمليات القتل وغيرها من الإساءات لحقوق الإنسان، وتمنع زيادة التقدم الاقتصادي في البلد. ويجب أن يظل التنسيق بين المانحين من الأولويات من أجل الحصول على أكبر تأثير ممكن للمساعدة الإنمائية. وإن عملية المائدة المستديرة مفيدة على المستوى العام، غير أنه يجب التركيز بصورة أكبر على أهمية المشاورات المواضيعية للبرامج القطاعية. وأبدى الوفد استعداده للمشاركة في هذه المشاورات ورحب بالمعلومات المستكملة المقدمة بشأن الجداول الزمنية لعقدها. ورأى الوفد أن دعم البرنامج الإنمائي لبرنامج التسريح الذي وضعته الحكومة طريقة أساسية للمساعدة في تنمية البلد، والتخفيض في الوقت ذاته من نفقات الحكومة على قواتها المسلحة. وقد قدمت حكومة الوفد مؤخرا أموالا للبرنامج وحثت المانحين الآخرين على القيام بذلك أيضا. وتساءل الوفد عما إذا كانت التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والتي تستهدف الأمن الغذائي، وتنويع الأنشطة الاقتصادية الريفية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وإنشاء الوظائف في المناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك، ستوضع جميعها بشكل تتضمن تقييما للتأثير الاجتماعي كوسيلة لكفالة وجود فهم تام لكيفية تأثر المستفيدين، وستستخدم النهج القائمة على أساس المشاركة لتحديد الاحتياجات وفي وضع البرامج.

١٨٢ - وذكر وفد آخر أن اشتراك حكومته في التعاون الإنمائي في رواندا قديم العهد. وقد أوقف بسبب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، غير أنه يستعيد زخمه الآن تدريجيا. ورحب الوفد بالمناقشة المشتركة للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، والتي أمكن القيام بها بفضل تنسيق الدورات البرنامجية للبرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في رواندا. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن هذا العمل المشترك يتسم بأهمية خاصة في رواندا، نظرا إلى أنه يسمح باتباع نهج أكثر شمولا وعالمية فيما يتعلق بالتحول الصعب من حالة طوارئ إلى الإصلاح والتنمية الطويلة الأجل. وتتطلب عملية التحول الحالية تحسين التنسيق بين الحكومة وجميع الوكالات والمانحين المعنيين، ليس فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي فحسب، بل أيضا في مجال المساعدة في حالات الطوارئ، بغية كفالة أن لا تهدد التدخلات القصيرة الأجل عملية التنمية الطويلة الأجل بل تعِد لها. وأبدى الوفد اغتباطه لأن إطار التعاون القطري ركز على تعزيز التنسيق في مجال البرمجة، وقال إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الإطار الاستراتيجي العام الوارد ذكره في الوثيقة. فما صلته بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والبرمجة المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة؟ ويجري حاليا توجيه جزء كبير من المساعدة الإنمائية الثنائية التي تقدمها حكومة الوفد إلى رواندا عن طريق منظومة الأمم المتحدة للتنمية. وطلب الوفد، بوصفه مساهما في برنامج التسريح لحكومة رواندا، الحصول على معلومات بشأن آثار البرنامج حتى الآن. فما هو عدد الجنود المسرحين؟ وهل هنالك دروس يمكن الاستفادة منها لبرامج مماثلة في بلدان أخرى مثل موزامبيق؟ وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أنه يرحب بمشاركة عن كثب في عملية رصد برنامج التسريح، ويود الحصول على تقرير بصورة منتظمة يتضمن الإحصاءات ذات الصلة. ويقدم إطار التعاون القطري مثالا مثيرا للاهتمام على الجمع بين الموارد الرئيسية وغير الرئيسية، وتمثل الموارد غير الرئيسية ثلثي البرنامج الإجمالي. وما هي الخبرات الخاصة بذلك حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للبرنامج الإنمائي لرواندا؟ وهل هنالك دروس يمكن الاستفادة منها؟ وتتمثل إحدى القضايا الشاملة في إطار التعاون القطري للبرنامج الإنمائي والبرنامج القطري لصندوق السكان في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وفي حين يركز صندوق السكان على صحة المراهقين، يستهدف البرنامج الإنمائي التأثير الاجتماعي والاقتصادي للوباء. وتساءل الوفد عن كيفية دمج هذين المجالين الخاصين للتركيز في برنامج الإيدز الوطني الممول من عدة مانحين، وعما إذا كانت قد تمت كفالة التغطية الواسعة لمختلف العناصر الضرورية لمكافحة الوباء.

١٨٣ - وذكر أحد الوفود، متكلما بالنيابة عن وفد آخر، أن إطار التعاون القطري يفتقر إلى معلومات بشأن الترتيبات التعاونية في رواندا، وبخاصة مع مؤسسات بريتون وودز. وأعرب الوفد عن تقديره للمعلومات المقدمة بشأن الأفرقة المواضيعية، غير أنه يعتقد أن إطار التعاون القطري يمكن أن يتضمن مزيدا من المعلومات بشأن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المانحين الآخرين. وأشار الوفد إلى التعليقات الواردة في إطار التعاون القطري بشأن العلاقة بين عملية المائدة المستديرة وعملية النداء الموحد، والاعتراف بالحاجة إلى تحديد العلاقة بشكل أوضح؛ وأعرب الوفد عن موافقته التامة وطلب الحصول على أية تعليقات قد تكون لدى البرنامج الإنمائي بشأن كيفية تحقيق ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف جيدا أن الحالة في رواندا تعتمد بشكل كبير على الحالة الإقليمية، ولا يتضمن إطار التعاون القطري الكثير من

المعلومات بشأن هذا الموضوع. كما قال الوفد، فيما يتعلق بمجالات التركيز في إطار التعاون القطري، أنه غير مقتنع بأن التدريب مسألة ملحّة. كما أن توسيع وتحديث الزراعة قد لا يدخلان في إطار المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي؛ وكان ينبغي الإشارة بشكل أكثر شمولا إلى الأدوار الخاصة بكل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي في هذا المجال. كما أن الوفد غير متأكد أيضا من كون الوصول إلى الائتمان مجال تركيز مناسب للبرنامج الإنمائي. وكما ذكرت وفود أخرى، تتمثل الاحتياجات الملحّة في المصالحة الوطنية، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وتعزيز المصالحة العرقية، ولذلك، كان يفضل التركيز على هذه المسائل بشكل أكبر.

١٨٤ - وأعرب أحد الوفود عن شكره لعمل الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في رواندا. فدعم الحكومة في إعادة بناء القدرة الإدارية والتنظيمية سيكون أمرا أساسيا في التحول إلى التنمية المستدامة. وإصلاح نظام العدالة وتعزيزه هما أيضا عنصران من عناصر السلام والمصالحة في الأجل الطويل. وأُثني على التركيز على النساء، بمن فيهن الأرامل نتيجة الإبادة الجماعية. وتقدم حكومة الوفد المساعدة إلى حكومة رواندا والبرنامج الإنمائي في جميع المجالات المذكورة أعلاه. وأضاف قائلا إن قطاع الأغذية ذو أهمية حيوية أيضا. وفي الأجل القصير، من المحتمل جدا مواجهة صعوبة كبيرة، إذ أشارت الفاو إلى عجز في الأغذية قدره ٠٠٠ ١٧ مليون طن. والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج ضمن إطار التعاون القطري هائلة. فهل بإمكان البرنامج الإنمائي تقديم معلومات محددة حول الأجل والمكان المضبوطين لاجتماع المائدة المستديرة المقبل في رواندا؟

١٨٥ - ولاحظ أحد الوفود أن تحليل الحالة في البلد يبدو صحيحا في إطار التعاون القطري ولكن لعله متفائل أكثر مما ينبغي فيما يتصل بالآفاق الإنمائية لرواندا. فرواندا بلد له احتياجات تتجاوز إلى حد بعيد الموارد التي ستكون متاحة، وكذلك الشأن أيضا بالنسبة للبرنامج الإنمائي. ومن الضروري وضع أولويات واضحة. ومن مجموعة الأنشطة المقترحة في الإطار، ارتأى الوفد أن البرنامج الإنمائي يستطيع التدخل على وجه الخصوص في المجالات الثلاثة التالية - بناء القدرات في التخطيط والإدارة من أجل التنمية، ودعم اللامركزية في الإدارة، وتعزيز النظام القضائي. ولا يزال تنسيق المساعدة مشكلة في رواندا، حيث لكل العناصر الفاعلة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، نصيبها من المسؤولية. وذكر الوفد أنه تشجع للمعلومات المقدمة حول الجهود الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة. بيد أن وثيقة إطار التعاون القطري لا تذكر إلا عددا قليلا من الأنشطة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والفاو، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويسر الوفد أن يلاحظ أن التعاون يبدو آخذا في التوسع. وينبغي أن تكون حالة المرأة عنصرا مركزيا في جميع أنشطة البرنامج الإنمائي في البلد ويتعين اتخاذ تدابير محددة لكفالة وجود متابعة ولكي تأخذ التقييمات والاستعراضات هذا الجانب الأساسي في الاعتبار.

١٨٦ - وأعرب وفد آخر عن ابتهاجه لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمشى كثيرا مع أولويات حكومة رواندا. والأولوية التي أعطيت للحكم الجيد وبناء القدرات، بما في ذلك النظام القضائي، وتسريح الجنود، تطابق مجالات التعاون الإنمائي القائم بين رواندا وحكومة الوفد. وهي أيضا أساس لإعادة إدماج وتأهيل

اللاجئين العائدين والفئات الضعيفة. وأثنى الوفد على زيادة التأكيد على إشراك المرأة في التنمية في رواندا. وبالنظر إلى السياق الصعب لتنسيق الجهود الإنمائية في البلد، شدد الوفد على الدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي في البلد.

١٨٧ - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن مرحلة الإغاثة الطارئة ربما تكون انتهت وأن الجهود ينبغي أن توجه صوب التنمية المستدامة. وأيَّد الوفد وصف الحالة الراهنة في رواندا، وشاطر تحليل المشاكل الأساسية في البلد، وأيد الاستراتيجية المقترحة لإطار التعاون القطري. فالانتعاش الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد الريفي والنمو الاقتصادي أمور ضرورية للمصالحة الاجتماعية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي أيضا إيلاء اعتبار خاص للوقاية من متلازمة الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة التي يشكو منها ضحايا الإبادة الجماعية وعلاجها. واعتُبر إصلاح وتعزيز نظام العدالة عاملا أساسيا في إصلاح الاقتصاد الريفي. وارتأى الوفد أن تسليم البرنامج الإنمائي بالحاجة إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المانحين والحكومات أمر مهم. فلن تكون تدخلات البرنامج الإنمائي ذات كفاءة وفعالية إلا إذا تحقق ذلك. ورحب بالمشاورات المواضيعية إلى جانب الجهود الرامية إلى وضع إطار استراتيجي. وفيما يتعلق بالطابع التجريبي لهذه الأطر المواضيعية، ومع وضع الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاعتبار، هل يمكن للبرنامج الإنمائي تقديم معلومات بشأن الدروس المستفادة حتى الآن؟ وأضاف أن إنشاء الوحدة المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنية ببرمجة إعادة الإدماج أمر ملائم جدا ضمن هذا المفهوم. وينبغي للوحدة أن تساعد الأطراف المعنية على العمل بفعالية من أجل مزيد من المساعدة الهيكلية وليس المساعدة الطارئة. وإضافة إلى ذلك، استفسر الوفد عن تقييم البرنامج الإنمائي للتعاون مع البنك الدولي.

١٨٨ - ولاحظ وفد آخر أن رواندا في مرحلة الإصلاح والمصالحة، لذلك يكمن دور البرنامج الإنمائي ومزيته النسبية في المحافظة على الاستمرارية بين الاحتياجات القصيرة الأجل والاحتياجات الطويلة الأجل وتقديم الدعم في مجال الحكم وتنسيق المساعدة. وفيما يتعلق بتنسيق تعبئة المساعدة، المقدمة ليس من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف فحسب وإنما على وجه الخصوص من مؤسسات بريتون وودز، ذكر المتحدث أنه حضر منذ وقت قريب حلقة دراسية للبنك الدولي معنية بأفريقيا على عتبة القرن الحادي والعشرين. وقد أبدى البنك الدولي ملاحظات إيجابية حول المشاركة في آلية اجتماعات المائدة المستديرة في رواندا. وأضاف أن إطار التعاون القطري لا يقدم معلومات دقيقة حول هذا الموضوع. فهل سيوضح البرنامج الإنمائي آراءه بشأن التعاون مع مؤسسات بريتون وودز؟ وفيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا، ذكر مدير البرنامج، في الدورة الحالية، أنه في أعقاب بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى، يود توسيع نطاق المبادرة الخاصة. فكيف ستطبق المبادرة على البلدان التي تمر بظروف استثنائية، ولا سيما رواندا؟

١٨٩ - ولاحظ أحد الوفود جهود البرنامج الإنمائي الهائلة في تثبيت الحالة في رواندا بعد الإبادة الجماعية. وبسبب حالة الأزمة، لا تُنفَّذ بعض برامج البرنامج الإنمائي عن طريق المؤسسات الوطنية وأثنِي على المكتب القطري للبرنامج الإنمائي لدوره الفعال في مجال التنفيذ. وأيد الوفد الاستراتيجية والمجالات

المواضيعية لإطار التعاون القطري، ولا سيما تعزيز القدرة في مجالات الأمن والنظام القضائي ودعم تسريح المقاتلين السابقين. وتندرج الاستراتيجية والمجالات المواضيعية ضمن أولويات حكومة رواندا. وما من شك في أن التدريب المهني لكفالة سبل العيش المستدامة للجنود المسرحين سيهيئ بيئة مساعدة على زيادة الأمن. وبالنظر إلى ما تتسم به الحالة في رواندا من تعقيد، أعرب الوفد عن أمله في أن تبذل جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد جهودا إضافية لتعزيز التنسيق والاستخدام الأمثل للموارد.

١٩٠ - وأحاط وفد آخر علما مع الارتياح بالتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٤ وعزم البرنامج الإنمائي الراسخ على بذل قصاراه لتيسير الانتقال من حالة الطوارئ إلى عودة تدريجية إلى الأوضاع الطبيعية. وستتطلب هذه العملية بناء القدرات الوطنية وتعزيزها فضلا عن مزيد من التعاون والتنسيق من جانب جميع العناصر الفاعلة الموجودة في الميدان على كافة المستويات. وأعرب الوفد عن أمله في أن يواصل البرنامج تأدية دور فعال في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، اعتُبر اشراك المنظمات غير الحكومية في جميع مراحل تنفيذ البرامج ليس أمرا مستصوبا فحسب وإنما أساسيا. وفيما يتصل بطرائق تنفيذ البرامج، في حالة التنفيذ المباشر، ما هي القطاعات التي ستطبق فيها هذه الطريقة؟ وفي حالة تنمية الموارد البشرية، وهي جزء أساسي من البرنامج، كيف ينوي البرنامج الإنمائي سد الثغرة في رواندا وما هي الوكالات التي ينوي التعاون معها؟ وفي مجال الأمن الغذائي، ذكر الوفد أنه يشاطر وفدا آخر نفس الشكوك فيما يتعلق بالاختصاص المحدد للبرنامج الإنمائي في هذا المجال. وأشار إلى أن منظمات أخرى من قبيل الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أقدر على العمل في هذا المجال. وأضاف الوفد أن ما يهمه أكثر هو التقدم الكبير الذي يجري إحرازه في مجالات العدالة والأمن وبرامج التسريح ولامركزية الإدارة.

١٩١ - وأعرب وفد حكومة رواندا عن التقدير للبيان الذي قدمه مدير البرنامج في وقت سابق والمعلومات التي قدمها نائب المدير المساعد للبرنامج ونائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، والمنسق المقيم في رواندا. وأضاف أن هناك شراكة متزايدة بين حكومة رواندا والبرنامج الإنمائي في معالجة البعض من المشاكل التي يواجهها البلد - شراكة تجلت من خلال إطار التعاون القطري، وهو أول إطار تعاون قطري لرواندا. ووافق الوفد على تحليل الحالة الوارد في الوثيقة، الذي أعاد تأكيد الحاجة إلى موارد هامة يتناسب مستواها مع حجم البرامج المحددة في التقرير. ومما شجع الوفد أن القدرات الوطنية ستستخدم بشكل متزايد حيثما كانت متاحة، مما سيعزز ملكية البرنامج ويزيد من قدرة الروانديين على إدارة البرامج الممولة من البرنامج الإنمائي في نهاية المطاف. وشدد الوفد على الحاجة إلى بناء القدرات عن طريق زيادة تدريب الروانديين في المجالات المحددة في إطار التعاون القطري. وبالرغم من أن بعض جوانب البرنامج ستنفذ تنفيذا مباشرا، أعرب الوفد عن أمله في أن يعتبر المجلس التنفيذي هذا الأمر تجربة وليس الطريقة النهائية لتنفيذ البرامج. وفي الأثناء، ستقبل حكومة رواندا مقترح التنفيذ المباشر وستدرس فعاليته وأثره مع مرور الزمن.

١٩٢ - وأجاب الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي على تعليقات الوفود وأسئلتها. ولاحظ أن أحد المتحدثين قال إن البرنامج الإنمائي ربما يكون متفائلا أكثر مما ينبغي إزاء التدخلات المقترحة في إطار التعاون

القطري. وأضاف أن ما تحقق في رواندا في السنوات الثلاث الأخيرة بدعم المجتمع الدولي والحكومة كان أمرا ملحوظا وينبغي النظر إليه كلبنة متينة لبناء الحكم الجيد وترسيخ الإنجازات في المجالات الأخرى. وهناك عدة أسئلة تتعلق بقطاع العدالة. فإصلاح نظام العدالة والأمن أمر تنفرد به البلدان النامية. وبالنظر إلى ضخامة المشكلة، قد تستغرق عملية المصالحة أجيالا كثيرة. ولكن تحقق عنصر إيجابي - نظام قضائي أكثر إنصافا ومساءلة. وقد تعاون البرنامج الإنمائي في دعم تدريب جهاز القضاء، وإنشاء وزارة العدل، بما في ذلك هياكلها الأساسية، وسن التشريع بشأن الإبادة الجماعية، وسن التشريع بشأن حقوق المرأة في الملكية - وهي جميعا عناصر إيجابية صوب تحقيق مجتمع أفضل يتسم بالعدالة. ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به، ولكن ما أنجز حتى الآن هو مؤشر جيد على التقدم الذي قد يحرز في المستقبل. وهناك التزام قوي من جانب الحكومة وما برح البرنامج الإنمائي يتعاون تعاونا وثيقا مع برلمان يشكل عن طريق التعيين، أثبت في كثير من الحالات أنه هيئة تشريعية مستقلة.

١٩٣ - ومضى يقول إن بعض الوفود ذكرت أن التعليم التقني وغيره من أنواع التعليم ليست أولويات. ولكن الاحتياجات التعليمية للبلد هائلة. فقد عاد إلى رواندا في السنة والنصف الأخيرة ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٠ من أطفال المدارس الابتدائية والإعدادية ولا يوجد لهم مكان في النظام المدرسي للبلد، ناهيك عن المشاكل اللغوية المتصلة بالعائدين. كما توجد في البلد جامعة واحدة فقط. والافتقار إلى مكان لما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٠ طالب قد يزيد من تفاقم تحديات المصالحة. وقد نظر البرنامج الإنمائي في قطاع التعليم بشكل شامل من خلال التشاور مع المانحين، والحكومة، والمجتمع المدني، وبالنظر إلى عدد المفتقرين إلى المهارات والتدريب في البلد، يمكن للتعليم أن يؤدي دورا كبيرا في المساعدة على إعطاء السكان إمكانية للشروع في العمل والحصول على وظائف أفضل وفرص أخرى. وقد استثمر البرنامج الإنمائي في إنشاء معهد كيغالي للعلم والتكنولوجيا والمراكز التقنية والمدارس الإعدادية ومعاهد التعليم العالي الأخرى في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ البرنامج الإنمائي يجتذب الروانديين المدربين من الخارج لكي يعودوا إما عن طريق برنامج البرنامج الإنمائي أو البرامج الثنائية أو المتعددة الأطراف، وهو يعمل على وضع برنامج لنقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين لاستقدام الروانديين ذوي المهارات من الخارج إلى البلد. واستفاد البرنامج الإنمائي أيضا من عمل عدد كبير من متطوعي الأمم المتحدة.

١٩٤ - وفي البرنامج الجديد لترسيخ برنامج إعادة الإدماج، يعمل البرنامج الإنمائي على التنسيق بين المنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع المدني الأخرى في إطار المقاطعات أو السلطات الحكومية المحلية بغية زيادة قدرة الحكومة بدلا من إنشاء برامج موازية. وأتم البرنامج الإنمائي أيضا عددا من برامج التدريب القصيرة الأجل، بما في ذلك في قطاع العدالة وغيره من مجالات الأمن، بغية تعزيز القدرة الوطنية. ولا تزال تنمية الموارد البشرية عنصرا هاما، ليس بالنسبة للتنمية الاقتصادية فحسب وإنما أيضا بالنسبة للمصالحة وإعادة الإدماج. ونصف سكان رواندا الحاليين تقريبا قدموا من بلدان شتى بخلفيات شتى؛ وكان معظمهم مشتتين لما يزيد عن ٣٠ عاما. وهناك سكان لا يستطيعون التخاطب إلا بلغاتهم المحلية، وسكان يتكلمون الفرنسية، وسكان يتكلمون الانكليزية، وسكان لا يستطيع البرنامج الإنمائي التخاطب معهم إلا عن طريق مترجم شفوي.

١٩٥ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، هناك فريق مواضيعي في البلد يرأسه كل من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو يضم خبيرا من برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يدعمه مكتب المنسق المقيم ووزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومانحون ثنائيون موجودون في البلد. والفريق المواضيعي لا يجتمع لتبادل المعلومات فحسب وإنما يشترك بشكل كثيف في تنفيذ البرامج، إلى جانب وزارة الصحة والدوائر الحكومية المحلية. ومنذ وقت قريب، أصبحت الملاريا مشكلة في البلد. وكانت الفرقة العاملة ذاتها تعمل على مكافحة هذا المرض وتم تلقي بعض الدعم السخي داخل البلد. ويلتمس البرنامج الإنمائي من المجتمع الدولي موارد محدودة جدا لوقت قصير بغية التصدي للوباء الوطني.

١٩٦ - وبالنسبة للإطار الاستراتيجي والتحول من الإغاثة إلى التنمية، ذكر المنسق المقيم أنه عندما شرع اللاجئون في العودة إلى البلد قبل سنة ونصف، كان البرنامج الإنمائي قد بدأ يفكر في الموضوع، حتى قبل تلقي المبادئ التوجيهية بشأن الأطر الاستراتيجية. وأخذ البرنامج الإنمائي بزمام مبادرة بعثة مشتركة مع البنك الدولي لدراسة أثر المساعدة الإنسانية على عودة اللاجئين وقدرة الاقتصاد والمجتمع على استيعابهم. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، صدر تقرير، هو التقرير الذي استخدم كأساس للتخطيط والمشاورات. ولم تدرس البعثة القدرة الاستيعابية للمجتمع والاقتصاد فحسب، وإنما أيضا ما سيترتب على عودة اللاجئين من أثر على إطار الاقتصاد الكلي للبلد. وبالتعاون مع الحكومة استطاع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات عندئذ صقل أدوارهم في البلد. وأنشأت وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية أفرقة مواضيعية بشأن أحرج المجالات، التي تتراوح من المسائل القطاعية إلى تحديد السياسات ثم في النهاية إلى إنشاء لجنة مشتركة مكونة من المنظمات غير الحكومية والحكومة ووكالات الأمم المتحدة، لها خبير استشاري متفرغ من منظمة أكسفورد للتحرر من الجوع. ومن المخطط عقد حلقة عمل وطنية بشأن الإطار الاستراتيجي في منتصف أيار/ مايو ١٩٩٨ أو في نهايته. بيد أن هذا لن يكون عملية موازية للمشاورات المواضيعية. ومعظم الوثائق المتصلة بالمشاورات المواضيعية جاهزة وسترسل إلى الأطراف المعنية قريبا. وستكون مواعيد المشاورات المواضيعية من أيار/ مايو - حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر؛ وستقدم التفاصيل قريبا. ومن المؤمل أن يعقد اجتماع المائدة المستديرة الثالث قبل نهاية العام، في أعقاب المشاورات المواضيعية، وعندما يكون باستطاعة المجتمع الدولي استعراض نتائج الإجراءات المتخذة على امتداد العام فضلا عن إنجازات اجتماع المائدة المستديرة الثاني.

١٩٧ - وفيما يتصل بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، لاحظ أن ممثلي المؤسسات لم يحضروا بانتظام آلية تنسيق المعونة التابعة لاجتماعات الفريق المواضيعي. وقد التمس دعمهم ومشاركتهم، ولكن العلاقة بين مؤسسات الأمم المتحدة في الميدان ومؤسسات بريتون وودز بحاجة إلى تحديد أوضح، ولا سيما في البلدان الخارجة من أزمة.

١٩٨ - وبالنسبة لتقييمات الاحتياجات، ينفذ البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والحكومة برامج لتنمية المناطق بطريقة تشاركية، بالعمل في الكوميونات على الصعيد القطاعي وكذلك على صعيد القرى لتحديد الأولويات والمستفيدين. وعلى نطاق أوسع، ستشكل العملية أيضا المنهجية الأساسية لترسيخ برنامج إعادة الإدماج. كما لاحظ المنسق المقيم أن وحدة البرمجة المشتركة لا تشمل البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فحسب، وإنما برنامج الأغذية العالمي كذلك. وتناقش الوحدة أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة إمكانية العضوية في الوحدة. وفي النهاية، ستصبح الوحدة وحدة الأمم المتحدة للبرمجة، فتستعين بالموارد المحلية أو موارد المقر والخبرة التقنية من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وعاد المنسق المقيم الى تناول عملية اجتماعات المائدة المستديرة، فوافق على وجود حاجة إلى تحديد عملية النداء الموحد، وآلية اجتماعات المائدة المستديرة، وحتى العلاقة بين آلية اجتماعات المائدة المستديرة والفريق الاستشاري. فهل لا تزال رواندا تُعتبر بلدا يعيش حالة طوارئ ويحتاج الى نداءات موحدة؟ وما هي القيود التي تواجه هذه العملية؟

١٩٩ - وبالنسبة للتنفيذ المباشر، ذكر المنسق المقيم أنه يود أن يؤكد للمجلس التنفيذي، وبخاصة لممثل حكومة رواندا، أن هذه الطريقة لا تعني أن البرنامج الإنمائي سينجز العمل بنفسه - فالتنفيذ المباشر سيستخدم كأداة إدارية للمكتب القطري للاختيار من مجموعة كبيرة من شركاء التنفيذ، وفقا لما يتوفر فيهم من قدرة وإمكانيات. ولم ينفذ البرنامج الإنمائي أي برامج في البلد، ولكنه تمكن من الاستفادة من الموارد الموجودة في البلد أو دوليا؛ وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨، سيصل تنفيذ البرنامج الإنمائي لجميع برامجه الممولة من الموارد الأساسية أو موارد الصناديق الاستئمانية إلى نسبة ١٠٠ في المائة.

٢٠٠ - وشكر نائب المدير المساعد للبرنامج، ونائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها البناءة. وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي للحالة، ذكر أن مدير البرنامج تحدث من قبل عن بعثته الى منطقة البحيرات الكبرى. ومشاكل رواندا شبيهة بمشاكل البلدان الموجودة في نفس المنطقة أو "الإقليم". لذلك هناك من يعتقد بضرورة اتباع نهج إقليمي في منطقة البحيرات الكبرى، التي تشمل رواندا، ويُحتمل أيضا أن يتمكن البرنامج الإنمائي من وضع مبادرة تعنى بالمياه والتعليم والصحة والحكم الجيد والأنشطة المدرة للدخل والأنشطة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، التي هي مجالات تركيز مشتركة لجميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى، وتعالجها مراعية العائدين والمشردين والفئات الضعيفة. وحكومة رواندا حريصة على المضي قدما في هذا الاتجاه وكفالة ربط الأنشطة على الصعيد الإقليمي بالأنشطة الوطنية.

٢٠١ - وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لرواندا (DP/CCF/RWA/1).

المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى حكومة رواندا (DP/FPA/RWA/4)

٢٠٢ - أيدت عدة وفود البرنامج القطري المقترح، وأكدت على أهمية التنسيق بين الجهات المانحة. وأفاد أحد الوفود بأنه سيرحب بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا بشأن رد فعل الحكومة إزاء البرنامج. كما

أعرب وفد آخر عن عميق سروره لتركيز البرنامج على تعزيز الصحة الإنجابية للمراهقات وتمكين المرأة. وأكد على أهمية مواصلة النهوض بالمرأة. وأعرب الوفد نفسه عن رضاه بالجوانب الموضوعية للبرنامج، بما فيها التعاون مع الجهات المانحة الأخرى. ورحب وفد آخر بقيام كل من الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواءمة برامجهما وذكر بأنه يرغب في معرفة المزيد عن التعاون المرتقب مع الجهات المانحة الأخرى، بما فيها التعاون المتعلق بالوقاية من مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وذكر الوفد مستشهدا بالفقرة ٢٠ من الوثيقة، بأن المصطلح المتعلق بالعدل والمساواة بين الجنسين لا ينطبق مع المصطلح الوارد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأنه ينبغي تعديله.

٢٠٣ - وكان من دواعي سرور وفد آخر أن يكون للصندوق السبق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقات وأن يولي اهتماما بموضوع حمل المراهقات. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان قد أولي اهتمام بجمع أموال لرواندا من خلال مؤسسة الأمم المتحدة. وأعرب وفد آخر بعد أن لاحظ أن وضع المرأة في رواندا مثار قلق كبير، عن سروره لتركيز الصندوق على ذلك المجال. وتساءل وفد آخر فيما إذا كانت الإحصاءات الديموغرافية المتعلقة برواندا صحيحة، وأفاد بأن تقديم التدريب في مجال الصحة الإنجابية ينطوي على أهمية كبيرة. وأعرب الوفد عن القلق أن ميزانية البرنامج منخفضة مع أنه يبدو أنه طموح جدا. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات بشأن دور برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في رواندا. وطلب وفد آخر أيضا مزيدا من المعلومات بشأن التنسيق بين الوكالات حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة في حالات الطوارئ. وتساءل الوفد عن كيفية إبراز الدروس المستفادة خلال الدورة السابقة لمساعدة البرنامج الجديد، وخاصة أسلوب تنفيذ التعاون بين الجنوب والجنوب.

٢٠٤ - وسأل أحد الوفود عن المعايير المستخدمة في اختيار أقاليم الولايات الخمسة حيث سيتم تنفيذ البرنامج، وتساءل فيما إذا كانت المساعدة ستقدم إلى أقاليم أخرى حيث يقيم الـ ٦٠ في المائة المتبقين من سكان رواندا. ولفت الوفد الاهتمام إلى رقمين مختلفين أعطيا عن نسبة وفيات الأمهات أثناء النفاس وهما ٢١٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي وردت في الصفحة ١ من الوثيقة، و ٨٠٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي وردت في الصفحة ٢، وتساءل فيما إذا كان قد حدث هذا التدهور بالفعل.

٢٠٥ - شكر وفد رواندا المجلس التنفيذي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأكد على الحاجة إلى زيادة التدريب لبناء القدرات. وذكر الوفد بأنه تم إعداد البرنامج المقترح بالتعاون الوثيق مع الحكومة. إلا أن الوفد لاحظ بأن الوثيقة بدت وكأنها تتفادى التصريح بأن عمليات القتل التي حدثت في عام ١٩٩٤ هي إبادة جماعية وأنها جرائم ضد البشرية. وأضاف بأن الرقم المقدم في الوثيقة عن عدد اللاجئين العائدين ليس صحيحا.

٢٠٦ - وشكرت مديرة شعبة أفريقيا الوفود لدعمها وللأسئلة والتعليقات التي قدمتها. ولاحظت أن المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قدم جوابا عن التساؤلات المتعلقة بالوقاية من مرض نقص المناعة

المكتسب/الإيدز. وقالت بأن الصندوق يتطلع قدما للعمل مع بلجيكا في مجال الصحة الإنجابية للمراهقات. وأكدت للمجلس التنفيذي بأن الصندوق سيواصل تقديم دعمه من أجل تمكين المرأة والصحة الإنجابية للمراهقات. أما فيما يتعلق بالسؤال المتعلق بالمصطلح، فقد ذكرت بأن الصندوق أخذ المصطلح من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأنه يرغب في مناقشته أكثر بعد الاجتماع. وأضافت أنه يتعين إجراء قدر كبير من العمل، بما فيها في مجال الدعوة وتنقيح السياسة العامة للسكان في البلد. وأفادت المديرة بأنها لا تعتبر البرنامج بأنه مغال في طموحه. وأضافت قائلة بأن حاجات البلد كبيرة وأن الصندوق يأمل بأن تكون مساعدته محفزة وطالبت الجهات المانحة الأخرى بتقديم الدعم أيضا. وأشارت إلى أن الصندوق يدعم التعاون بين الجنوب والجنوب، وقد تكون رواندا جزءا من شبكة الصحة الإنجابية لشرق أفريقيا. كما ذكرت بأن مجتمع التنمية لجنوب أفريقيا بصدد إنشاء وحدة للسكان يمكن لرواندا أن تستفيد منها. أما فيما يتعلق باختيار أقاليم الولايات، فقد ذكرت بأن المعايير تشمل كثافة السكان، وإمكانية الوصول اليهم والأمن. وأضافت أنه ليس بوسع الصندوق أن يغطي جميع الأقاليم بسبب عدم كفاية الموارد. أما فيما يتعلق بمصطلح الإبادة الجماعية، فقالت إنها في الواقع استعملت المصطلح في ملاحظاتها الاستهلالية. أما فيما يتعلق بالأرقام المتعلقة بعدد اللاجئين، فقالت إن هذه الأرقام تتغير باستمرار وبأن الصندوق استعمل آخر الأرقام المتاحة عندما وضع البرنامج القطري.

٢٠٧ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/RWA/4).

جيم - مالي

إطار التعاون القطري الأول لمالي (DP/CCF/MLI/1 و Corr.1)

٢٠٨ - قدم كل من نائب مساعد المدير ونائب المدير في المكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون القطري لمالي، إلى المجلس التنفيذي. وتوجد حاليا توقعات إيجابية جدا للتنمية في مالي. ففي حين تعد مالي واحدة من أفقر البلدان في العالم، فقد اضطلعت الحكومة بالتنمية بجدية ووضعت محاربة الفقر في سلم أولوياتها. وتم استعراض نظامي الصحة والتعليم، وستقدم قريبا خطط لمدة ١٠ سنوات لهذين القطاعين. ويجري العمل في عملية اللامركزية على نطاق واسع، وتم إرساء إدارة الاقتصاد الكلي والاختصاصات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت مالي، من حل صراع داخلي بشكل سلمي وبناء. وذكر بأن مالي هي من بين البلدان الأفريقية التي توجد فيها أعلى نسبة من النساء الوزيرات. وأضاف أنه رغم أن مالي قد واجهت صعوبات خلال الانتخابات التي أجريت في السنة الماضية، فقد شاركت قطاعات محددة من المجتمع وبعض الأشخاص الخيرين في إيجاد حل، ولم يتعرض الاستقرار السياسي الاجتماعي للشعب إلى الخطر بأي شكل من الأشكال. وقال إن قوة الرصيد الاجتماعي في مالي، تشكل عنصرا أساسيا في حل النزاع في شمال البلد. وطلب إطار التعاون القطري أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للجهود الوطنية من أجل إقامة سلام دائم. كما رغبت الحكومة في أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية لدعم مقترح يتعلق بتأجيل تسليم الأسلحة الصغيرة في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

٢٠٩ - وتعهدت مالي، مع لجنة مساعدة التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالاضطلاع بعمل رئيسي يهدف إلى جعل نظام مساعدة التنمية أكثر فعالية وملكا للبلد. ويتمثل التحدي في إعادة تنظيم وتقوية إجراءات الإدارة وتنسيق تدفقات المساعدة الدولية، التي تمثل في حالة مالي، أكثر من ربع ناتجها الوطني الإجمالي. وقد أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب ولايته شريكا خاصا في ذلك العمل. وفي إطار التعاون القطري، طلبت الحكومة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تنفيذ الإصلاحات التي أوصى بها تقرير لجنة مساعدة التنمية. وستعقد مشاورات مكثفة في المستقبل القريب لتخطيط المقترحات التي تنبثق عن الدراسة وتنفيذها.

٢١٠ - وركز هدف ومضمون إطار التعاون القطري المتعلق بمالي، على التنمية البشرية المستدامة. وطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على موضوع التخفيف من حدة الفقر والإدارة الجيدة من خلال البنى الحكومية الملائمة التي تعالج هذه المجالات. وذكر نائب مدير المساعدة بأن مالي، بلد رائد في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ستصبح متاحة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. علاوة على ذلك، فإن الحكومة ستعلن قريبا عن موعد لعقد اجتماع المائدة المستديرة التالي في جنيف، الذي يحتمل جدا أن يعقد في نهاية حزيران/يونيه أو بداية تموز/يوليه، عندما تكون الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، التي تشكل إحدى النقاط الرئيسية للسياسة العامة الوطنية ولإطار التعاون القطري، الموضوع الرئيسي للمناقشة.

٢١١ - أعرب أحد الوفود عن سروره للنظر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في آن واحد المتعلقة بمالي، مما أمكن الحصول على صورة كاملة أكثر للجهود التي تقوم بها السلطات في مالي، لإقامة تنمية مستدامة. كما أتاح ذلك إمكانية رؤية توافق وتكامل أعمال الهيئتين. أما بشأن إعداد الوثائق، فقد تساءل الوفد عن كيفية مشاركة الجهات المانحة الأخرى، وخاصة على الصعيد الميداني، ومدى تكامل المداخلات. وكانت حكومة مالي قد عزمت على البدء في بذل جهد لكفالة حكم جيد ومكافحة الفقر، كما هو مبين في إطار التعاون القطري. ولاحظ الوفد على نحو إيجابي بأن مداخلات الأولوية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تلبي هذه الشواغل. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد ذكر إطار التعاون القطري إنشاء إطار تنظيمي قانوني يكون مرنا ويضم مبادرات ذاتية. أما كيف سيتوافق ذلك البرنامج مع أحد البرامج الرئيسية المتعلقة بالإطار القانوني للقطاع الخاص فهو أمر يجري بحثه؟ أما فيما يتعلق باللامركزية، فقد سأل الوفد عن الأسلوب الذي ينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة البلديات ويساعد في تقوية كفاءتها بعد الانتخابات.

٢١٢ - وذكر وفد آخر بأنه يقدر على نحو خاص منهج القطاع الخاص على مستوى القاعدة الشعبية لمعالجة التخفيف من حدة الفقر. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو حليف قوي لبرنامج حكومة وفده من أجل تعزيز تحرير الاقتصاد في مالي. وسأل الوفد كيف يمكن لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الجارية بشكل تجريبي في مالي، أن تأثر على قرارات البرمجة. وأشار إطار التعاون القطري إلى وجود بعض المشاكل في تنفيذ طريقة التنفيذ الوطني. وسأل كيف يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بمعالجة هذه المشاكل؟ وكيف يرى البرنامج مسألة توظيف منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص، كوكالات منفذة؟ وأورد إطار التعاون القطري أيضا بأن البرنامج سيواصل عمله بصفة ميسر ومستشار ومنسق للمعونات ولحشد الموارد. وسأل كيف ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في ذلك المجال؟ بالإضافة إلى ذلك، كيف سينظر الى البرامج في إطار التعاون القطري مع مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأفريقيا. وذكر الوفد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاونان على تنفيذ سياسة السكان الوطنية وتنظيم مائدة مستديرة للجهات المانحة. وسيرحب في النظر بالبرمجة المشتركة الهادفة إلى تعزيز مركز المرأة وقال يبدو إنه توجد إمكانية كبيرة للتعاون في هذا المجال. كما سأل الوفد فيما إذا كان يعتبر ذلك مجالا يمكن دراسته في إطار عملية الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢١٣ - وذكر أحد الوفود بأن وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفيد بأن عدد سكان مالي، هو ٩,٢ مليون فيما تذكر وثيقة صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن عدد سكان ذلك البلد يبلغ ١٠,٨ مليون. وقال بأن الوفد يقدر معرفة أي الرقمين هو الصحيح. وذكر الوفد بأن إطار التعاون القطري أظهر مشكلة إعادة التركيز على المداخلات. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى التدخل في مجالات القطاع الإنتاجي والهياكل الأساسية الرئيسية، وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يدخل ضمن صلاحيات البرنامج. كما ذكر الوفد بأنه توجد منظمات أخرى تعمل في مجال استئصال مرض دودة جوينيا. واعتبر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس المنظمة المؤهلة جيدا للتعامل مع هذا الموضوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن وضع أنشطة جديدة لتنظيف المناطق الحضرية والمحيطة بالمناطق الحضرية، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتعدين على نطاق ضيق ليست المجالات الملائمة التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١٤ - ولاحظ وفد آخر أنه بما أن مالي تعد بلدا رائدا في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإنه يرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا المجال. وفي غضون ذلك، يود الوفد في الحصول على تفسير عن كيفية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل فعلي في الميدان. وذكر إطار التعاون القطري أيضا مداخلات في مجال برامج الاستثمار القطاعية، وسأل الوفد كيف يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج الاستثمار القطاعي أو في عملية برمجة مشتركة مع مؤسسات بريتون وودز. كما ذكر الوفد بأنه يرحب بالعمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ سياسة السكان الوطنية في مجال مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). وطلب تفسيرا بشأن الإشارة الواردة في إطار التعاون القطري عن مشاكل أو عوائق منهج البرنامج المعتمد حديثا واستعمال أسلوب التنفيذ الوطني. وذكر إطار التعاون القطري أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتساءل عن المجالات التي ستكون فيها طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ملائمة؟

٢١٥ - وذكر أحد الوفود بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يُعد في السنوات الأخيرة قناة هامة لتعاون بلده في التنمية مع مالي. وأثنى المتحدث على علاقة العمل الطيبة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي وحكومة مالي. وكانت مجالات أولوية البرنامج تتماشى بشكل جيد مع أولويات التنمية في بلده. وأضاف قائلا إن مجالي الأولوية وهما - إزالة الفقر والحكم الجيد - يتطابقان أيضا مع مجالات الأولوية في حكومة المتحدث. وقد أعربت حكومة مالي مؤخرا عن رغبتها في إجراء تنسيق أقوى في جهود التنمية في البلد. لذلك كان من المهم أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة السلطات في مالي في ذلك الصدد، ضمن إطار منهج قطاعي والإطار الذي يقدمه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢١٦ - وذكر أحد الوفود بأن إطار التعاون القطري يُعد مثالا للتعاون بين الصناديق والبرامج المختلفة في إطار واحد. وعند إجراء التجربة مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فما هي الدروس المستفادة، وكيف ستؤثر على برمجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ إن الأجوبة عن هذه الأسئلة ستساعد في وضع إطار مشترك للبنك الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن الوفد يرحب بتقرير إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يتوقع أن يصبح متاحا في حزيران/يونيه. وقال إن أولويات إطار التعاون القطري تقترب بشكل وثيق مع أولويات حكومة الوفد في تعاونه مع مالي. إلا أن الوفد أعرب عن قلقه بشأن التنسيق مع المانحين الخارجيين الآخرين في مالي. وبالإضافة إلى إطار التعاون القطري، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرك الجهات المانحة في مرحلة مبكرة، وليس بعد وضع البرنامج، فقط من أجل طلب المساهمة. علاوة على ذلك، تساءل عن القيمة المضافة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما يصبح مشروع البرنامج المسؤولية المالية للجهات المانحة التي تتقاسم التكاليف؟ وثمة مشكلة أخرى تتمثل في ميل البرنامج نحو إقامة بنى مشاريع إضافية.

٢١٧ - لاحظ أحد الوفود أن الدروس المستفادة من التعاون السابق ستفيد البرمجة في المستقبل وتقلل من الصعوبات في تنفيذ البرامج في الوقت التي تساهم فيه في تعزيز التنفيذ الوطني. وأعرب الوفد عن تقديره للتركيز على المجالات المهمة المتعلقة بالقضاء على الفقر وحسن الإدارة والديمقراطية والإدارة اللاحقة للمنازعات ولاحظ أن تلك المجالات تشابه التركيز على مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات بشأن التكاملية بين البرنامجين. وأثنى المتحدث أيضا على النهج بالمشاركة وعلى دور القطاع الخاص الوارد في البرنامج. وأعرب عن أمل وفده في أن تؤدي الدورات البرنامجية الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى درجة أكبر من التنسيق والتكاملية في الأنشطة البرنامجية وذلك بغرض ضمان الاستخدام الأمثل للموارد فيما بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى.

٢١٨ - لاحظ وفد آخر أن تحليل الحالة في إطار التعاون القطري يتفق مع العديد من الاهتمامات والأولويات المختلفة لحكومة مالي وهنأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعاونه الوثيق مع السلطات المحلية التي شملت المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتساءل الوفد عن الصلة بين إطار التعاون القطري والبرامج القطرية الأخرى وإطار الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت هنالك وثائق أخرى لم تتم معالجتها مثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر أو وثيقة البنك الدولي عن النمو والتنمية بعد عام ٢٠٠٠. فهل تتداخل المواقف بشأن تلك الوثائق مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مالي؟ وبالاضافة إلى ذلك ظل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم مساعدة تقنية إلى مالي على مدى فترة ٢٥ عاما. وتساءل الوفد عما إذا كانت هنالك نية للاستفادة من الحالة وتحليل النتائج المتاحة حتى الآن للاعتماد على الدروس المستفادة.

٢١٩ - رد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم في مالي على تعليقات واستفسارات الوفود. وفيما يتعلق بالعلاقة بين إطار الأمم المتحدة الإنمائي وإطار التعاون القطري قال إن الحقيقة هي أنه واتباعا للممارسة التقليدية فقد قام كل واحد من صناديق وبرامج الأمم المتحدة في مالي بالتفاوض بشأن برنامجه الحالي الخاص به مع الحكومة. وكما تعلم الوفود فإن الأمين العام قد اقترح فكرة إطار الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧ كممارسة تجريبية في عدد من البلدان وبالتالي فقد أصبحت الحالة رسميا هي تنفيذ برنامج واحد بمعدل الوكالة. وكان إطار الأمم المتحدة الإنمائي ممارسة موازية وسوف تُنشر النتائج المتعلقة بها في حزيران/يونيه في السنة الحالية. وذكر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه ليس متأكدا من الآلية التي ستستخدم في عرض نتائج الممارسات التجريبية. بيد أن ممارسات إطار الأمم المتحدة الإنمائي هي ممارسات متقدمة جدا في مالي وأنه قد تم بالفعل إعداد مشروع أولي لإطار العمل. وسيعقد اجتماع في باماكو في أيار/ مايو دعي إليه الجميع لمناقشة مشروع إطار الأمم المتحدة الإنمائي ولتقديم تعليقات بشأن الممارسة. ولكن تبقى الحقيقة في أن إطار الأمم المتحدة الإنمائي لن يوفر أساسا رسميا للبرمجة في تلك المرحلة الزمنية. وفيما يتعلق بالبنك الدولي فإن مشاركته التامة في ممارسة إطار الأمم المتحدة الإنمائي تجد الترحيب التام كما تجد الترحيب مذكرات الاستراتيجية القطرية التي اعتمدتها الحكومة رسميا في السنة السابقة. وضمت مذكرة الاستراتيجية القطرية البنك الدولي على قدم المساواة مع وكالات الأمم المتحدة مثلما فعلت الأنشطة التحضيرية لإطار الأمم المتحدة الإنمائي. وبالطبع فإن للبنك الدولي أداته الخاصة للبرمجة واستراتيجيته للمساعدة القطرية والتي لا يُرجح لها أن تتأثر بشكل رسمي بإطار الأمم المتحدة الإنمائي مهما يحدث في المستقبل. ورأى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الكل في الميدان يأمل في أن يصبح إطار الأمم المتحدة الإنمائي في النهاية وثيقة البرمجة الوحيدة لمنظومة الأمم المتحدة في كل بلد. وقال وسيكون من الممكن في المستقبل أن يقدم ممثلو حكومات بلدان البرامج أطر الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة ببلدانهم للأمم المتحدة.

٢٢٠ - لاحظ الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه عند تناول عملية إعداد أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها كانت الممارسة أن يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة استشارية توجّه إلى الحكومات المعنية وتشتمل على تحليل للحالة وآراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن البرنامج المقبل وتقوم الحكومة في المقابل بالاستناد إليها في إعداد إطار التعاون القطري. وقد انعقد تجمع كبير في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٧ في باماكو دعي إليه جميع الشركاء الإنمائيين وممثلو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والوزراء الحكوميون لمناقشة مشروع المذكرة الاستشارية لمالي. وقد روعيت جميع الآراء التي تم الإعراب عنها في ذلك الاجتماع في إعداد النسخة الأخيرة المقدمة إلى الحكومة. وبناء على ذلك كان على الحكومة أن تعد إطارها للتعاون القطري. وأجرت الحكومة استشارات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعداد إطار التعاون القطري وأوجزت الصلة بين المذكرة الاستشارية وإطار التعاون القطري. وقد عُكست الاهتمامات التي تم الإعراب عنها في المذكرة الاستشارية في إطار التعاون القطري الذي أعدته الحكومة.

٢٢١ - وفيما يتعلق بالأسئلة بشأن القطاع الخاص فقد انعقد اجتماع قطاعي لمائدة مستديرة بشأن الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وكان يمثل ممارسة حكومية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت إحدى نتائج الاجتماع القطاعي هي الطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة الدعم للحكومة في مجال القطاع الخاص. ولاحظ الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجود برنامج للدعم على مستوى وزارة العدل ووزارة المالية لتحقيق المواءمة بين ما تحقق في مالي بشأن إطار العمل التنظيمي ضمن إطار العمل العام وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتلك الجهود. بل وطُلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تشجيع الجهود في مجال القطاع الخاص بطرق متعددة يمكن بالتأكيد استعراضها لتحديد ما إذا كانت تمثل مواضيع مشتركة للبرامج.

٢٢٢ - أثير تساؤل بشأن حالة البلديات في عملية إرساء الديمقراطية. وينتظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج الانتخابات البلدية. وكان قد قُدم الدعم من خلال البعثة الحكومية لإرساء الديمقراطية التي ستضع تعريفا لكيفية تفعيل الحكومات المحلية التي سيجري إنشاؤها في وقت قصير إضافة إلى علاقتها بمصادر التمويل المختلفة مثل المانحين والحكومة المركزية. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة للبعثة لتعريف تلك الطرق وسيتضح بجلاء بعد إرساء الهياكل البلدية الجديدة الكيفية التي يمكن أن يقدم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في المستقبل.

٢٢٣ - كانت هنالك تساؤلات أيضا بشأن التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي. ولا شك أن هنالك بعض المشاكل المتعلقة بطريقة التنفيذ الوطني. وقد كان من أولويات وسياسات الحكومة المضي بأسرع ما يمكن في التنفيذ الوطني وقد تم تنفيذ ثلاثة أرباع البرنامج في السنة الأخيرة بطريقة التنفيذ الوطني. وهنالك حاجة لمزيد من التدريب ولم تكن قدرات الكيانات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ الوطني عند المستوى المطلوب باستمرار في حين أن كثيرا من المشاكل في ذلك الميدان قد تم حلها وإن كان حلها يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمالة. وبالتالي سيكون هنالك تركيز أكبر على التدريب وهو أمر لازم وعلى أساس مستمر بسبب حجم انتقال الموظفين الحكوميين. وأيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز وحدة مركزية لدعم التنفيذ الوطني داخل الحكومة يكون في مقدورها تولي المسؤولية ليس فقط بشأن التدريب وإنما أيضا عن الإشراف على مسؤوليات الوكلاء المنفذين الوطنيين. أما النهج البرنامجي فهو نهج يتسم بتعقيد شديد ويصعب إجادته. ويبدو من الناحية الصورية أنه نهج منطقي وعملي ولكنه يمثل في الواقع تحديا كبيرا لوضع نهج معقد تحليليا في إطار تستمر فيه الأنشطة وتتغير فيه البارامترات من شهر إلى آخر. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل بشأن النهج البرنامجي ويأمل في أن ينجح في اعتماده في نهاية السنة. وتوجد حاليا مجموعات من الأنشطة ذات الطابع البراغماتي وإن كان لكل نشاط إدارته الرسمية الخاصة بالمعنى المالي وأن كل ما يمكن عمله على الصعيد التشغيلي والموضوعي هو ضمان الاتساق والانسجام بين العناصر المختلفة.

٢٢٤ - لقد وضع مشروع للمساعدة في إدارة استخدام المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني كوكلاء منفذين ولتوفير الأموال لتلك المنظمات ولكن لم يبدأ الشروع فيه بعد. ويلتزم المكتب القطري

والحكومة اعتمادا على موافقة الحكومة المطلوبة، بمنظمات معينة. وجرت مناقشة وتحليل مطول للتداخل بين البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. ووجد أن المبادرة تمثل إطار عمل ممتاز وأن سياسات حكومة مالي التي انعكست في المقابل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتماشى مع أهداف المبادرة وهو ما أيد جوانب كثيرة من البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات القطاعية في كثير من القطاعات على النحو الموصوف في إطار التعاون القطري. وسيعالج إطار الأمم المتحدة الانمائي الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قضايا المرأة ومشاركة المرأة.

٢٢٥ - وفيما يتعلق بالتناقض بين أرقام السكان الواردة في وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فقد كان هناك تعداد للسكان من شأنه أن يساعد في توضيح الموضوع. وواضح أن التقديرات المختلفة كانت نتيجة لتباين المنهجيات المتبعة حاليا؛ أما التقدير القطري المشترك الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيكفل استخدام رقم واحد لسكان بلد ما في كامل منظومة الأمم المتحدة في المستقبل. وأما عن العمل المبذول لاستئصال مرض دودة غينيا فقد اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوق استئماني متواضع تموله منظمة غير حكومية من ماليزيا في مشروع محدد لمكافحة دودة غينيا. وأوشك هذا الصندوق على التوقف ولكن الحكومة طلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة اشتراكه في إعداد خطة عمل في الميدان حتى وإن اشترك فيها عدد من الجهات الأخرى الرئيسية الفاعلة. ويأتي اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعدين الحرفي مسألة حماية للبيئة. فقد حدثت حالات تسمم بيئي خطيرة ناجمة عن التعدين الحرفي الذي يجري على نطاق واسع للغاية في مالي. ويقول أحد التقديرات إن مليون شخص (١٠ في المائة من السكان) يعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التعدين الحرفي. ويشمل التعدين الحرفي استخدام مواد كيميائية يمكن أن تكون بالغة الإضرار بالبيئة وقد طلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد في علاج هذه المشكلة. ومن حيث التعداد فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو المؤثر الرئيسي مع الحكومة. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم تقديم الدعم المالي للتعداد ولكنه لم يستطع ذلك بسبب القيود المالية الجديدة. وبالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فإن جامعة مالي والهند وجمهورية إيران الإسلامية وتونس تتعاون حاليا في مجال البحوث الزراعية في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبشكل أعم فإن اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متصل بإنشاء قواعد بيانات لتيسير الوصول بغية إقامة علاقات من نوع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٢٦ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كان بوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرك المانحين في وقت أبكر في مناقشات بشأن إعداد المشاريع. والبرنامج يسعى دائما إلى ذلك كمسألة سياسة - وكانت عمليات المشاورات بين المانحين في مالي شديدة الكثافة حيث عقدت اجتماعات كثيرة كانت نتيجتها أن المشاركة لم تكن دائما ممكنة أو على المستوى المناسب في كل اجتماع. وكان من الممكن في بعض الأحيان ألا يتمكن أحد الشركاء الإنمائيين من المشاركة في عملية بعينها، والسبب ببساطة هو عدم وجود شخص يقوم بذلك. وبالنسبة للتعليق بأن برنامج الأمم المتحدة يبني هياكل بيروقراطية في المشاريع فقد أعرب الممثل المقيم

عن دهشته لأن البرنامج آثر بغاية الجدية ألا ينشئ هياكل جديدة أو موازية لهياكل الحكومة ويحاول البرنامج دائما أن يعمل من خلال الهياكل القائمة - حكومية كانت أم غير حكومية. وقال إن المثل الوحيد الذي يمكن أن يضربه على عدم قيام البرنامج بذلك هو في مجال إعادة إدماج المحاربين السابقين بعد انتهاء الصراع في شمال مالي. فقد وضع برنامج لتسريح وإعادة إدماج المحاربين القدماء يتكلف ١٠ ملايين دولار وأسهم فيه عدد من البلدان. وذلك هو الهيكل الوحيد المنفصل - المقيد المدة بطبيعته - الذي أنشئ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم أنه خاضع لسلطة الحكومة وليس لسلطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تقييم البرنامج قال إن أوجه النقص فيه تعزى إلى عدم إنفاق المال الكافي على إدارته، لأن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعيا إلى أن يكون تصميمه اقتصاديا بقدر الإمكان.

٢٢٧ - ووجه وكيل المدير المساعد للمكتب الإقليمي لأفريقيا الشكر للمجلس التنفيذي على دعمه. وشدد على أن تعاون البرنامج في مالي ارتبط كثيرا بأهداف مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا. وبالنسبة لموضوع تنسيق المساعدة وتعبئة الموارد شدد على أهمية استعراض المعونة المشترك بين الحكومة ولجنة المساعدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث تعزيز التنسيق الإنمائي في مالي. كما أكد على أن اجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي يرجو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقيم في جملة أمور صلة بين استعراض المساعدة وعملية المائدة المستديرة، وأن يكون أداة هامة لتعبئة موارد إضافية من أجل قضايا الفقر وقضايا اللامركزية. ولن يدخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي جهد لإشراك مجتمع المانحين مبكرا في عملية البرمجة كما أن هدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وليس إقامة هياكل موازية بغية التمكن من تنفيذ المشاريع بسرعة أكبر.

٢٢٨ - وأبدى أحد الوفود رغبته في توضيح مسألته المتعلقة بطرائق إشراك المانحين. وقال لا شك في أن تنظيم الاجتماع في آب/أغسطس ١٩٩٧ أدى إلى تغيب بعض المانحين. ويتساءل وفده عما إذا كانت نية برنامج الأمم المتحدة أن يشرك في المستقبل ممثلين للمانحين في الاستعراضات السنوية وبرنامج استعراض نصف المدة. كذلك أوضح الوفد أن من الغريب أن يرد رقمان مختلفان عن السكان في وثيقتين رسميتين من وثائق الأمم المتحدة مقدمتين في دورة واحدة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. فمن المرغوب فيه عند تقديم الوثائق أن يكون هناك توافق في الأرقام.

٢٢٩ - وشرح المنسق المقيم السبب في عقد الاجتماع الذي أشار إليه الوفد في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧. وقال إن جدول تحضير الوثائق للاجتماع كان مشحونا للغاية. وشدد على ضرورة إشراك جميع الشركاء في جميع استعراضات البرنامج.

٢٣٠ - واقر المجلس التنفيذي الإطار الأول للتعاون القطري لمالي (DP/CCF/MLI/1 و Corr.1 (بالإنكليزية فقط)).

المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حكومة مالي (DP/FPA/MLI/4)

٢٣١ - علق أحد الوفود على الارتفاع الشديد للغاية في معدلات الوفيات في البلد وتساءل عما إذا كانت قد خصصت موارد كافية للجهود المبذولة للحد منها. وأضاف الوفد أن عبارة "المساواة بين الجنسين" هي التي ينبغي أن تستخدم في الوثيقة وليس "العدالة بين الجنسين". وسأل وفد آخر عن الصلة بين تنفيذ البرنامج المقترح وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأشار إلى أنه يرحب بالبرمجة المشتركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة لتعزيز حالة المرأة. واستفسر وفد آخر عن الاختلاف في أرقام السكان التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتساءل الوفد عما إذا كانت أعداد الموظفين في المكتب الميداني لصندوق الأمم المتحدة للسكان كافية. وأعرب عن سروره للإشارة إلى التعاون مع البنك الدولي.

٢٣٢ - وأشاد وفد آخر بالنهج المتبع لمقاطعات محددة في البرنامج المقترح، وبالتعاون بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ السياسة السكانية الوطنية. وأعرب عن تقديره لإسهام الصندوق في إنشاء مكتب المفوض المعني بالنهوض بالمرأة الذي اضطلع بأنشطة لتحسين حالة المرأة وتعزيزها. وتساءل الوفد عما إذا كان هناك تعاون مشترك بين الوكالات لتعداد عام ١٩٩٨. وأيد وفد آخر البرنامج المقترح من الصندوق الذي من شأنه أن يعزز الصحة الإنجابية ويدفع بها قدما. وأعرب عن سروره لتبادل الخبرات بين إندونيسيا والسنغال ومالي الذي يتم في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، وقال إنه يأمل أن يسود قدر أكبر من التكامل والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة النشطة في البلد.

٢٣٣ - وأشارت مديرة شعبة أفريقيا في ردها إلى أن الممثل المقيم قد أجاب بالفعل على الاستفسار المتعلق بعملية إطار الأمم المتحدة في مالي والأرقام السكانية. ففيما يتعلق بالأرقام المتعلقة بمعدل وفيات الأمومة لاحظت استمرار وجود تفاوت بين أرقام الأمم المتحدة والأرقام المستخدمة في البلدان. وأعربت عن أملها في أن تسد الفجوة بين الأرقام مع الزيادة في تنقيح المنهجيات. أما عن عدد موظفي المكتب الميداني فلاحظت أنه لا يختلف عن مثيله في البلدان الأخرى. وأضافت أن موظفي المشاريع المهنيين الوطنيين سوف يستغلون في المساعدة في رصد البرنامج وتقييمه. وأضافت المديرة أن الصندوق يتعاون مع اليونيسيف ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومع كندا بشأن تعداد عام ١٩٩٨. كما أن هناك لجنة مشتركة بين الوكالات لتنسيق التعداد على الصعيد العالمي بغية مناقشة القضايا المتعلقة بإجراء التعداد وتعبئة الموارد. وأضافت أن الصندوق سعى إلى أن تعالج قضايا الصحة الإنجابية والسكان في برامج الاستثمار في قطاع الصحة والتعليم.

٢٣٤ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لمالي (DP/FPA/MLI/4) و Corr.1 (بالفرنسية فقط).

٢٣٥ - وأعرب وفد مالي عن شكره للمجلس التنفيذي.

٢٣٦ - وأعرب وفد حكومة مالي عن شكره للمجلس التنفيذي وللأمانة على الوثائق الممتازة التي تم توفيرها. كما أشاد الوفد بنوعية المعلومات المقدمة من مدير شعبة أفريقيا التابعة للصندوق ووكيل المدير

المساعد ووكيل المدير والمكتب الإقليمي لأفريقيا والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم في مالي. وتوجه الوفد بالشكر إلى المجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال الوفد إن حكومته ستواصل، بدعم من شركائها الإنمائيين ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفاهية سكان مالي. وكانت الحكومة قد أولت مكافحة الفقر وصلاح الحكم أولويتين عاليتين في سياساتها الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وكما أوضح كثير من المتكلمين، فإن النتائج التي تحققت بالفعل في هذين المجالين إيجابية وتثبت أهمية مشاريع مالي الوطنية وتمشيها مع الأهداف التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق. كما أعرب الوفد عن ارتياحه للإجراء الدينامي والعملي الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة في باماكو، وخاصة من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان، وللريادة الملتزمة والحاذقة للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

٢٣٧ - نظر المجلس التنفيذي في بندين فرعيين في إطار هذا البند من جدول الأعمال، هما تعيين الممثلين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعايير وآليات تعديلات الميزانية إذا حدث أي نقص مهم في الإيرادات.

٢٣٨ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي الأول، أعادت المديرة التنفيذية التأكيد على مدى أهمية وجود الممثلين القطريين وأن المقصود من هذا هو نجاح برامج الصندوق. وأعادت تبيان أن احتياجات البلدان المنتقاة احتياجات فعلية، وأشارت إلى أن ثمة فرصة ذهبية للمجتمع العالمي لإحراز تقدم حقيقي في تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي ذلك الصدد فإن دعم البرنامج من الصندوق أمر مهم وحضور ممثل للصندوق أمر بالغ الحيوية. ولاحظت المديرة التنفيذية أن أعضاء المجلس التنفيذي قد علموا لأول مرة بصغر حجم مكاتب الصندوق في البلدان التي تنفذ بها البرامج وبمدي تفاني الموظفين في تلك البلدان وجديتهم في العمل. وأكدت أن الوظائف السبع التي يعتزم التعيين فيها سبق أن وافق عليها المجلس في مقرره ٢٦/٩٧، وأضافت أن الحالة المالية للصندوق تتحسن مما يبرر بالتالي التحرك نحو شغل الوظائف السبع. أما عن صحيفة البيانات غير الرسمية التي سبق تعميمها عن حالة الموارد فقد أشارت المديرة التنفيذية إلى أنه سيتم بصفة رسمية توفير صحيفة بيانات مستكملة في الدورة السنوية للمجلس.

٢٣٩ - وأعرب أحد الوفود عن موافقته على ضرورة شغل الوظائف السبع وإن كان يعتبر الطلب متواضعا للغاية. وأشار إلى أنه كان مستعدا للموافقة على مشروع المقرر المقدم قبلا، ولكنه يرغب الآن في تقديم مشروع مقرر جديد. وهو يفعل ذلك لمصلحة المنظمة وليس لمصلحته هو. وأبدى الوفد ملاحظة مؤداها أن تأييد شغل الوظائف السبع يدعو مانحا أو أكثر من مانح إلى استخلاص نتائج يمكن أن يكون لها أثر سلبي كبير على تمويل الصندوق. وأضاف الوفد نفسه أن المعلومات المالية المقدمة عن الإيرادات المتوقعة لعام

١٩٩٨ تضمنت تعهدات مؤكدة وشملت الدفعات التي تمت بالفعل وبعض التخمينات الواعية بشأن المساهمات في المستقبل، كما تضمنت أن الرقم ٣٤٥ مليونا من الدولارات هو أقل من نصف الإيرادات المتوقعة وهي ٧٢٠ مليون دولار التي وضعت ميزانية السنتين على أساسها.

٢٤٠ - وبعد مناقشة موجزة لاحظت فيها وفود عديدة أن من غير المطلوب اتخاذ قرار منفصل بشأن هذه المسألة، وبعد مشاورة غير رسمية لاحقة بين الوفود المعنية أقر المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٨/٩٨ - الموافقة على تعيين ممثلين قطريين

إن المجلس التنفيذي

١ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٧؛

٢ - يحيط علما بتعليقات المديرة التنفيذية مع تعليقات الوفود بشأن هذه المسألة؛

٣ - يأذن للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تشرع في تعيين سبعة ممثلين قطريين على النحو الذي تمت الموافقة عليه في المقرر ٢٦/٩٧، تمشيا مع مدى توافر الموارد؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم كتابيا إلى المجلس في دورته السنوية استكمالا للبيانات المالية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٢٤١ - وبعد اعتماد المقرر أشار الوفد الذي كان قد تقدم بالمشروع الثاني للمقرر إلى أنه سعد للغاية بهذه النتيجة وأنه يسحب رسميا مشروع مقرره المقدم من قبل.

٢٤٢ - وأشار وفد إلى أنه بقيام أحد البلدان بدفع مساهمة قدرها ٢٥ مليون دولار وإعلان بلد آخر أنه يبقي مساهمته عند مستواها السابق، فإنه سيفسر المقرر على أساس أنه يعني عدم وجود ما يدعو المديرة التنفيذية للعودة إلى المجلس التنفيذي لبحث تلك المسألة.

٢٤٣ - وأوضح وفد آخر أن تفسيره للفقرة ٣ من المقرر، بصيغتها المعدلة، هو أن الحالة المالية الراهنة حسبما وصفتها الأمانة، ليست أساسا لإجراء تعيينات في سبع وظائف جديدة؛ وأشار الوفد، في ذلك

الصدد، إلى البيان الذي أدلي به إثر اعتماد المقرر ٢٦/٩٧ أثناء انعقاد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، وأعرب عن أمله أن يتلقى معلومات إضافية في المستقبل بشأن حالة ميزانية الصندوق.

٢٤٤ - وأوضح وفد أن مساهمة بلده في عام ١٩٩٨ ستكون، بالعملة الوطنية، في المستوى ذاته الذي كانت عليه في عام ١٩٩٧.

٢٤٥ - وأكد وفد آخر أنه يفهم أن التوافق في الرأي الذي تم التوصل إليه يشمل كافة الوفود التي تحدثت بعد اعتماد المقرر. وبالتالي، فإن المجلس التنفيذي يكون قد اتخذ قرارا بشأن المسألة، وليس هناك ما يدعو إلى قيام المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم تقرير آخر إلى المجلس عن الفقرة ٣ من المقرر المعتمد. وقال إن المديرة التنفيذية قدمت طلبا، وإن هذا الطلب ورد في الفقرة ٤ من المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

٢٤٦ - وأكد الرئيس أن نص المقرر كما تلاه نائب رئيس المكتب كان واضحا غاية الوضوح وإن المجلس التنفيذي اعتمد هذا المقرر.

٢٤٧ - ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٧، قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) تقريرا شفويا عن معايير وآليات إجراء تعديلات الميزانية في حال حدوث انخفاض كبير في الإيرادات. وأكد من جديد الرأي الذي أبدته المديرة التنفيذية قبلا في بيانها الافتتاحي وأفادت فيه بأن الموارد شكلت العامل الرئيسي لتنفيذ البرنامج، وأنها كانت أساسية للإبقاء على الكتلة الحرجة والاستقرار بالنسبة لقدرات الموظفين. واعتبر هذه الخبرات أساسية للصندوق من أجل تنفيذ الأنشطة المنوطة به. وقال إن الرصيد التكميلي للموظفين جرى تمويله من ميزانية الدعم في الصندوق. وقد نمت ميزانية الدعم في الماضي بقيمتها الدولارية نموا هامشيا يتماشى مع الزيادة الحاصلة في موارد الصندوق. ومع ذلك، ظلت نفقات الميزانية هذه، كنسبة مئوية من الإيرادات، داخل نطاق ضيق نسبيا يتراوح بين ١٦ و ٢٠ في المائة. وفي الفترات التي وضعت فيها القيود على الموارد، تحلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بالحرص والحذر في احتواء تكاليف الميزانية دون أن يكون لذلك مردود عكسي على تنفيذ البرامج أو استقرار قدرات الملاك الوظيفي. وأضاف أن الصندوق ملتزم التزاما كاملا بمواصلة ذلك في المستقبل.

٢٤٨ - وفيما يتعلق بالمعايير والآليات التي يستخدمها الصندوق للسيطرة على تكاليف الميزانية واحتوائها بما يتماشى مع الموارد في حال حدوث انخفاض كبير في الإيرادات، أوضح نائب المديرة التنفيذية أن الصندوق سيقوم بما يلي: (أ) حماية تنفيذ البرامج في الوقت نفسه الذي يجري فيه احتواء التكاليف؛ (ب) تنفيذ المكونات الأساسية للميزانية على أساس الأولوية؛ (ج) مطالبة المستفيدين من الخدمات دفع حصتهم العادلة، لا سيما في مجال المواد الإعلامية؛ (د) تحسين الكفاءة من خلال تكثيف الجهود الجارية لتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز ممارسات الإدارة السليمة وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

٢٤٩ - ووفقا للمعايير المذكورة أعلاه، سيستمر الصندوق في القيام بما يلي: إرجاء تعيين موظفين ما أمكن ذلك عمليا مع إجراء خفض مقابل في تكاليف الموظفين، أي: الوصول بمعدل شغور الوظائف إلى الحد الأمثل بطريقة يمكن معها احتواء تكاليف الميزانية؛ وإطالة الفترة بين إعادة تعيين الموظفين من مركز عمل إلى آخر، وبالتالي تخفيض تكاليف الشحن والاستقرار ودمج البعثات في رحلة واحدة، وبالتالي احتواء تكاليف السفر؛ وتحصيل أو زيادة الرسوم التي يدفعها الأفراد والمجموعات والمنظمات لقاء الخدمات التي يقدمها لهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، كخدمات المشتريات، والمنشورات، والحلقات الدراسية والبحوث. وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن الإيرادات المتحققة من هذه الرسوم تخفض التكاليف المناظرة في ميزانية الدعم. وإضافة إلى ذلك، سيقوم الصندوق بتحديد المهام أو الأنشطة أو الوحدات ذات الأغراض المشابهة التي تركز على العملاء؛ وسيقوم أيضا بتبسيط المزيد من الإجراءات الإدارية والمالية لتخفيض تكلفة تقديم الخدمات، وزيادة نشر تكنولوجيا المعلومات المتطورة من أجل استبدال العمليات اليدوية؛ وسيقوم بتحسين عملية جمع الإيرادات لضمان تحصيل كافة بنود الإيرادات/الاشتراكات والديون المستحقة من أجل زيادة إيرادات الاستثمار إلى الحد الأقصى. وأكد نائب المديرة التنفيذية أن مستقبل الصندوق يعتمد بشكل كبير على الموارد المعبأة وعلى ميزانية الدعم اللازمين لتنفيذ الولاية المنوطة به. ولهذا، كان من المهم تقييم ميزانية الدعم من منظور بعيد الأجل وربط قواعد النظام المالي مع القدرات المطلوبة من المنظمة من أجل تنفيذ البرنامج.

٢٥٠ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتقرير الشفوي، وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يضع موضع التنفيذ، من باب الإدارة السليمة، العديد من الآليات الواردة في تقرير نائب المديرة التنفيذية، حتى ولو لم يصادف ذلك حدوث انخفاض كبير في الموارد. وسأل وفد آخر عما إذا كان بإمكان الصندوق أن يستخدم الاحتياطي التنفيذي في حال حدوث انخفاض مفاجئ في الإيرادات.

٢٥١ - ووافق نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) على ضرورة أن يشكل العديد من الآليات المدرجة جزءا روتينيا من عمل إدارة الصندوق. وأكد أن الصندوق سبق له تنفيذ العديد من تلك التدابير. وفيما يتعلق بمسألة استخدام الاحتياطي التنفيذي، قال إنه بينما أذن للصندوق قانونا أن يسحب من الاحتياطي التنفيذي، إلا أنه يحاول ألا يفعل ذلك، بالقيام أساسا باتباع عملية برنامجية أكثر استباقية، تشمل تحديدا تقدير الإيرادات بأكبر قدر ممكن من الدقة واحتواء تكاليف الميزانية الإدارية. وأوضح نائب المديرة التنفيذية أن الصندوق سحب في الماضي من الاحتياطي التنفيذي في مناسبات قليلة.

٢٥٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن معايير وآليات إجراء تعديلات الميزانية في حال حدوث انخفاض كبير في الإيرادات.

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خدمات الدعم التقني

٢٥٣ - وفقا للمقرر ٢٧/٩٧، استعرض المجلس التنفيذي "تقرير تقييم وظائف إخصائيي خدمات الدعم التقني على مستوى المقر والمستوى الإقليمي"، وهو تقرير عن نتيجة التقييم الخارجي لوظائف إخصائيي خدمات الدعم التقني للصندوق الذي أعد تنفيذا لمقرر المجلس التنفيذي ١٣/٩٥. واستعرض المجلس التقرير في ضوء الوثيقة DP/FPA/1997/16، المقدمة إليه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢٥٤ - وفي البيان الاستهلالي الذي قدمته نائبة المديرة التنفيذية (للبرنامج)، ذكرت أن نظام خدمات الدعم التقني للصندوق ترتيب فريد في منظومة الأمم المتحدة، وأن مرجع هذا التفرد هو نهجه اللامركزي والمتعدد التخصصات والمشترك بين الوكالات، ولكونه يشكل بطرق كبيرة، نهجا توقعيا لمبادرات الأمين العام الإصلاحية. وقالت إنه كنظام جديد، واجهه تحديات كثيرة في السنوات الأولى لوضعه. واستفاد الصندوق والوكالات المشاركة له من تلك التجربة وقدموا استجابات مبتكرة لتلبية احتياجات البلدان المتلقية على نحو أفضل.

٢٥٥ - وقد قطع نظام خدمات الدعم التقني، على مستوييه الأولين - الخبراء الوطنيون وأفرقة الدعم القطري، أشواطا جيدة في مساره نحو تحقيق أهدافه الرئيسية، التي شملت تحسين توافر المعرفة التقنية، وخدمات التحليل والبحث على الصعيد الوطني للاستفادة منهما في البرامج السكانية؛ وزيادة معدلات تحقيق الاعتماد الوطني على الذات عن طريق الاستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية وتطويرها؛ وضمان وضع نهج موحد ومنسق ومتعدد التخصصات للبرامج السكانية. وأفادت مكاتب الصندوق عن اعتمادها على نحو متزايد على الخبراء الوطنيين في وضع المشاريع وتنفيذها، وأشارت إلى أن أفرقة الدعم القطري أثبتت شدة فعاليتها في تناول الاحتياجات الداعمة للبرنامج المتعدد القطاعات. غير أن التحسينات، على المستوى الثالث لنظام خدمات الدعم التقني - وظائف الإخصائيين في مقر الوكالة - كانت أقل بروزا. وفي الأشهر الأخيرة، كثف الصندوق والوكالات المشاركة له، جهودهم المشتركة لتحقيق تحسينات في هذا المجال.

٢٥٦ - وتمثلت إحدى هذه الاستجابات في تحسين الروابط بين مستشاري فريق الدعم القطري وإخصائيي خدمات الدعم التقني. ومنذ منتصف عام ١٩٩٧، أدى ازدياد توفر شبكة الإنترنت على نطاق واسع إلى تسهيل التبادل الدائم للمعلومات والمشورة بين إخصائيي خدمات الدعم التقني ومستشاري أفرقة الدعم القطري وموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان سواء في البلدان أو في المقر. ويعمل الصندوق من أجل إقامة موقع على شبكة الإنترنت يخصص لخدمات الدعم التقني ويسعى إلى اتباع طرق أخرى لتحسين الاتصال داخل نظام خدمات الدعم التقني. وستعقد حلقات عمل مواضيعية لإتاحة الفرص لإخصائيي خدمات الدعم التقني ومستشاري أفرقة الدعم القطري لمناقشة المسائل السكانية ذات الأولوية بأسلوب يقوم على تعدد التخصصات. وفي استجابة ثانية، قامت الوكالات تدريجيا بزيادة الموارد الأساسية لنظام خدمات الدعم التقني بتوسيع سبيل الوصول إلى مجموعة مختلفة من المدخلات التقنية والمشورة في إطار أنشطة برنامجها العادي.

٢٥٧ - وتمثلت الاستجابة الثالثة الجديرة بالذكر في قيام الصندوق، في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بإنشاء فرع تنسيقي يشكل أحد الفروع الثلاثة لشعبة الصندوق الجديدة المعنية بالشؤون التقنية والسياسات العامة. واعتبر الفرع التنسيقي مسؤولا عن السياسات العامة والإدارة والتنسيق الفني في نظام خدمات الدعم التقني. ويشجع الفرع إجراء مناقشات عن المسائل الموضوعية والمسائل المتعلقة بالسياسات العامة وبشأن بذل جهود تعاونية أكبر في إطار النظام. وسيدعم الفرع عمل إخصائيي خدمات الدعم التقني ويرصده، بما في ذلك استعراض خططهم السنوية للعمل. وسيصدر الفرع بصورة دورية "استكمالات وخدمات الدعم التقني"، يلقي فيها الضوء على التطورات المهمة في النظام. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن نظام خدمات الدعم التقني لا يمكنه أن يؤدي مهامه على نحو فعال دون طبقته الثالثة من الخبراء. واعتبر إخصائيو نظام خدمات الدعم ضروريين للقيام بمقارنات أقاليمية وإجراء تحليلات شاملة لأقاليم متعددة. ومن خلال الاستعراضات المتطورة والدعم التقني الذي يقدمه الإخصائيون، فإنهم يقومون بدور مهم في ضمان استجابة نظام خدمات الدعم التقني ككل للبلدان المتلقية على وجه أفضل بكثير. وسوف تتحقق تحسينات مهمة على المستوى الثالث لنظام خدمات الدعم التقني عن طريق الجهود المتواصلة لتبسيط مهام الإخصائيين، وتعزيز تنسيق خطط العمل، وتحسين التعاون بين مستشاري أفرقة الدعم القطري وإخصائيي خدمات الدعم التقني.

٢٥٨ - وأفادت نائبة المديرة التنفيذية أنه نظرا لمشاكل الاتصال ولعدم كفاية الكتلة الحرجة للموظفين، لم تؤد الأفرقة الفرعية لبلدان آسيا الوسطى والكاريبي مهامها على النحو الفعال الذي كان مرجوا منها، وعلى هذا رئي أن الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات البلدان المعنية يتعين أن تتم من خلال أفرقة أكبر. وأنبأت المجلس التنفيذي بأن الأفرقة الفرعية ستعاد إلى قواعدها في أفرقة الدعم القطرية التي انبثقت عنها. وقد خطط الصندوق كذلك لنقل فريق الدعم القطري في سنتياغو، شيلي، إلى مكسيكو سيتي لتقديم الخدمات بسرعة أكبر وإتاحتها للبلدان الأكثر احتياجا لها، وهي بلدان تقع أساسا في منطقتي البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

٢٥٩ - وعبرت وفود عديدة عن تقديرها للبيان الاستهلالي لنائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) ولجلسة الإحاطة غير الرسمية التي نظمت قبلا؛ غير أنها أفصحت عن خيبة أملها لعدم إعداد وثائق جديدة عن نظام خدمات تقديم الدعم. ورحبت وفود عديدة بالفرع التنسيقي المنشأ حديثا في شعبة الشؤون التقنية والسياسات العامة في الصندوق لما يمكن أن يؤديه في مجال تنسيق ترتيبات خدمات الدعم التقني ورصدها. وطالبت بعض الوفود إحاطة المجلس التنفيذي علما بما يحدث من تحسينات وما يحرز من تقدم.

٢٦٠ - وأشار أحد الوفود، باسم وفد آخر أيضا، إلى أنه لم يتم الرد على بعض الانتقادات التي أثيرت في تقرير التقييم لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الأمر الذي أثار الشكوك فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الكفاءة لاختصاصيي خدمات الدعم التقني. وذكر أن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح تشمل تحديد الأسس التي تتخذ بموجبها قرارات التوظيف، والتسلسل القيادي للنظام. وذكر الوفد أن الخبراء التقنيين يكرسون على ما يبدو أقل من ٣٠ في المائة من أوقاتهم للدعم التقني ونحو ٦٠ في المائة لأنشطة الدعوة

المشتركة بين الوكالات. وقال إنه يفضل لو انعكست هذه النسبة. وتساءل الوفد نفسه عن وظائف خدمات الدعم التقني الخمس في المقر الرئيسي للأمم المتحدة واستفسر عن طبيعة أعمالها. وأضاف الوفد أنه يود دعم أنشطة خدمات الدعم التقني من حيث المبدأ بشرطين: (أ) تحديد العلاقات القائمة بين مختلف عناصر نظام خدمات الدعم التقني تحديدا واضحا وتكليفها بولاية واضحة، (ب) أن تكون تكلفة هذه الخدمات مقتصرة على صندوق الأمم المتحدة للسكان حصرا. وأضاف أن نظام خدمات الدعم التقني ينبغي أن يكون عملية مؤقتة تستهدف نقل الاختصاصات نقلا حقيقيا. وأوصى الوفد بتوقيع اتفاق بين الصندوق وغيره من وكالات الأمم المتحدة بشأن دور اختصاصيي خدمات الدعم التقني.

٢٦١ - وأعرب وفد آخر عن تقديره للاهتمام المنصب على اختصاصيي خدمات الدعم التقني خلال الأشهر الأخيرة ولكنه أشار إلى أنه لم يستجب بعد إلى مشاعر القلق المثارة في التقييم الخارجي لنظام خدمات الدعم التقني. ولاحظ الوفد أنه من المهم إعادة طرح أسئلة معينة: ما هو المتوقع من نظام خدمات الدعم التقني؟ وهل الترتيبات الحالية هي الترتيبات الأفضل؟ وهل هناك بدائل؟ وهل هناك جوانب متعارضة في النظام؟ وأضاف الوفد أنه لا ينبغي النظر إلى نظام خدمات الدعم التقني بوصفه إحدى مسؤوليات الصندوق فقط، بل ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب إلى دور ومسؤوليات الوكالات الشريكة. واعترف وفد آخر بأن شق الطريق في عملية التغير ليس مهمة سهلة وأعرب عن تقديره لكون ما أجري من تحسينات عقب النتائج التي توصل إليها التقييم الخارجي قد عاد بالنفع على الوكالات الشريكة.

٢٦٢ - وذكر أحد الوفود أن نظام خدمات الدعم التقني يمثل قضية مهمة للغاية وأن تقديم الدعم التقني إلى العمليات الميدانية والدعوة للقضايا السكانية في الوكالات الشريكة في خدمات الدعم التقني تُشكل عناصر رئيسية لنجاح البرامج القطرية للصندوق وللجهد الأوسع الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة لدعم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار الوفد إلى أن الميزانية تفرض قيودا على العمليات الميدانية للصندوق، ولاحظ أن الصندوق لا يستطيع تحمل تكاليف نظام خدمات الدعم التقني الذي ورد وصفه في التقييم الخارجي لعام ١٩٩٦. وأضاف الوفد أن فرق الدعم القطري واختصاصيي خدمات الدعم الأقرب للعمليات الميدانية، يؤدون مهامهم أداء حسنا نسبيا على ما يبدو؛ بيد أنه يبدو أن هناك افتقارا للتركيز فيما يتعلق بالمهام، وخطط العمل والإشراف على اختصاصيي خدمات الدعم التقني في مقار الوكالات. ورحب الوفد بإنشاء فرع تنسيق تابع للصندوق وطالب بتحسين تدفق المعلومات إلى المجلس التنفيذي بشأن ما يطرأ من تغييرات على نظام خدمات الدعم التقني وأدائه. وأوصى الوفد بأن يستعمل الصندوق والوكالات الشريكة العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ من أجل إعادة النظر في شكل نظام خدمات الدعم التقني وأدائه لعمله في المستقبل. وذكر الوفد نفسه أنه ينبغي للوكالات الشريكة أن تتحرك أيضا نحو إدماج منظورات السكان إدماجا كاملا في استراتيجياتها وتنمية قدرات تقنية داخلية في هذا الشأن. وأيد الوفد تمويل خدمات الدعم التقني حتى نهاية عام ١٩٩٩، وأضاف أنه ينبغي للصندوق، قبل أن يقوم المجلس التنفيذي بمناقشة الميزانية المقبلة لفترة السنتين، أن يقدم اقتراحات لإقامة نظام في المستقبل يوفر دعما ودعوة تقنيين وأن يكون فعالا من حيث التكلفة، ويدفعه الأداء ويركز على العمليات الميدانية.

٢٦٣ - وبينما أشار وفد آخر إلى أنه لاحظ أن تحسنا قد طرأ في الآونة الأخيرة على أداء نظام خدمات الدعم التقني، فإنه أكد ما يلي: ينبغي للمجلس التنفيذي، في معرض استعراضه لوظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني أن لا يركز فقط على قضيتي الإدارة والتنسيق بل ينبغي أن يتقصى المشاكل الهيكلية. وأضاف أن تنفيذ فرق الدعم القطري لمهامها قد أظهر تحسنا ملحوظا في مجال الدعم التقني المقدم للبرامج القطرية للصندوق وأنه ينبغي تعزيز هذا التنفيذ. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كان اختصاصيو خدمات الدعم التقني يقدمون دعما تقنيا مباشرا إلى البلدان كما تفعل فرق الدعم القطري، وأنه إن صح هذا، فما النسبة المئوية لما يقومون به من أعمال في مجال تقديم هذا الدعم. واقترح الوفد أن تبقى وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني في عام ١٩٩٩ في نفس مستوى عام ١٩٩٨ وطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعيد تقييم نظام خدمات الدعم التقني في عام ١٩٩٩ وأن تسعى إلى إيجاد حل شامل للقضايا المتصلة باختصاصيي خدمات الدعم التقني.

٢٦٤ - وذكر أحد الوفود أنه يعلق أهمية كبيرة على نظام خدمات الدعم التقني، الذي يتمتع بإمكانية جلب قيمة مضافة للصندوق والوكالات الشريكة له، بشرط إجادة تصميمه وإدارته. وفي حين أشار إلى أن النظام يعمل دون المستوى المطلوب طبقا للنتائج التي توصل إليها التقييم الخارجي، فإنه أعرب عن تفاؤله لإدخال عدة تحسينات لمعالجة مواطن الضعف التي أشير إليها في التقييم. وذكر الوفد نفسه أنه مستعد للتوصية بتمديد الاتفاق الحالي بشأن خدمات الدعم التقني، على أساس مؤقت، حتى نهاية عام ١٩٩٩؛ ولكن ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل للقضايا التالية: (أ) تبسيط الإجراءات؛ (ب) زيادة التنسيق مع الوكالات الشريكة وترشيد الترتيبات الحالية معها؛ (ج) زيادة ما يبذل من جهود لتوظيف مرشحين ذوي كفاءة عالية لوظائف خدمات الدعم التقني وكفالة إطلاعهم على ظروف العمل من خلال التدريب؛ (د) إبرام اتفاقات واضحة مع وكالات لها أهداف متفق عليها بصورة متبادلة؛ (هـ) تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي يوضح ما يحرز من تقدم. واختتم الوفد بيانه بالقول إن تحسين نظام خدمات الدعم التقني، وتطويره بأسلوب أشمل، يمكن أن يكون له تأثير تآزري أكبر بين الوكالات الشريكة، وأن يسهم في التصدي لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بأسلوب أكثر تماسكا.

٢٦٥ - وأشار وفد آخر إلى أن نظام خدمات الدعم التقني يمثل آلية مهمة من آليات متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأعرب عن قلقه إزاء طريقة عمل وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني وحث صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الشريكة له على معالجة هذه القضايا معالجة جدية، وإبقاء المجلس التنفيذي على علم بشأن ما أحرز من تحسينات. وذكر الوفد أنه من المهم لكل وكالة شريكة أن تتحمل تكاليف الأنشطة التي يضطلع بها اختصاصيو خدمات الدعم التقني، وأن تتحمل تكاليف متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار الوفد إلى أنه مستعد لإعطاء الإذن بتمويل وظائف الاختصاصيين في خدمات الدعم التقني حتى نهاية عام ١٩٩٩، بشرط أن يتلقى المجلس التنفيذي تقريرا من صندوق الأمم المتحدة للسكان عن إجراء استعراض شامل وواف لنظام خدمات الدعم التقني، ولا سيما وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني المتواجدة في مقار الوكالات الشريكة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يطلع على ما يجري من تحسينات، وعن اهتمامه بالاطلاع على تقارير رسمية أو غير رسمية عن سير العمل.

٢٦٦ - وذكر وفد أن خدمات الدعم التقني يمكن أن تكون إحدى الأدوات المهمة في مجال التعريف بالقضايا السكانية وقبولها في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة وفي البلدان. وأشار الوفد إلى أنه كان يتوقع وثيقة تحليلية معدة على أساس تقرير التقييم ومناقشة المجلس التنفيذي بشأن خدمات الدعم التقني في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. ولاحظ الوفد أنه في حين تم الإبلاغ عن حدوث بعض التغيرات الإيجابية في الملاحظات الاستهلالية وفي جلسة الإحاطة غير الرسمية، فإنه لم يتم التصدي للقضايا الأساسية. ويبدو أن المشكلة الرئيسية تتمثل في عدم وضوح ولاية اختصاصيي خدمات الدعم التقني في مقار الوكالات. وارتأى أن المشكلة الأخرى تتمثل في أن الوكالات، باستثناء صندوق الأمم المتحدة للسكان، لم تدمج القضايا السكانية في سياساتها؛ إذ أنها تعتبر المسائل السكانية شأنا من شؤون الصندوق. وأكد الوفد نفسه أنه ينبغي التوصل إلى ترتيب أفضل في العام المقبل، قبل الاحتفال بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، لكفالة أن تحظى القضايا السكانية باهتمام جدي من قبل جميع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.

٢٦٧ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للإحاطة غير الرسمية والتقرير المفيد اللذين قدمهما صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشار إلى أن الغرض من وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني ودورها ومهامها لا تزال غير واضحة. وذكر الوفد أن الدور المتوقع أن يقوم به اختصاصيو خدمات الدعم التقني في مجال التوليف وتعلم الدروس ونشر المعلومات ليس واضحا. وأضاف أنه يلزم للصندوق وللوكالات الشريكة التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد توقعات صريحة وواضحة تصبو إلى تحقيق نتائج، وذلك فيما يتعلق بوظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني، وإلا فإنه سيكون من الصعب الحكم على فعالية هذه الوظائف وقيمتها المضافة. وأعرب الوفد عن أمله في معرفة المزيد عن دور فرع التنسيق في مجال تحسين تماسك نظام خدمات الدعم التقني، والتنسيق فيه والنتائج التي يحققها. وأضاف الوفد نفسه أنه يلزم للبرامج القطرية ولفرق الدعم القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تتمكن من الحصول على أفضل المشورة المتوفرة، وأن تكون لديها القدرة على الحصول على الدراية الفنية من اختصاصيي خدمات الدعم التقني أو من أي مصدر آخر. وذكر الوفد أن التوصيات المتعلقة بتعزيز نظام خدمات الدعم التقني، ينبغي أن تقوم على أساس النظر والتقييم الوافيين لما يلي: الغرض من نظام خدمات الدعم التقني، ولا سيما وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني؛ وفعالية الترتيبات الحالية وقيمتها المضافة؛ واحتياجات البلدان ذات الأولوية المستفيدة من البرنامج؛ والخيارات البديلة لفرق الدعم القطري والبرامج القطرية لتأمين الخبرة والمشورة اللازمين.

٢٦٨ - وأشار وفد آخر إلى أن نظام خدمات الدعم التقني مفيد في تعزيز القدرة التقنية ويشكل عنصرا أساسيا في مجال الإسهام بأعمال بحثية مهمة ونشر الدروس المستفادة بين الأقاليم. وأضاف الوفد أن اختصاصيي خدمات الدعم التقني يضطلعون بدور مهم في مجال توفير منظور وصلات ربط أقاليمية مع المناقشات التي تجري في وكالة كل منهم. وذكر الوفد نفسه أنه من المهم إصلاح النظام لتمكينه من تحقيق الأهداف المتوخاة منه، وأضاف أن هناك ضرورة لمعالجة مسألة كيفية تمويل النظام بعد عام ١٩٩٩. وتساءل الوفد عن كيفية عمل آلية تلقي المعلومات ضمن النظام، أي كيفية إيصال الخبرة والمواد المكتسبة على

الصعيدين القطري ودون الإقليمي إلى المستوى الثالث لخدمات الدعم التقني بغية توفير المعلومات لعملية صياغة السياسات على مستوى المقر؛ وكيف يتم تنسيق المعلومات الواردة لكفالة تكامل السياسات بين الوكالات الشريكة؛ وكيف ينوي الصندوق إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق وتدفق المعلومات وعلى نظام فعال لتلقي المعلومات وتقييمها.

٢٦٩ - وأدلى ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببيان مشترك باسم منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالات المتخصصة الشريكة في نظام خدمات الدعم التقني. وأشار إلى أن الوكالات المتخصصة متحدة في التزامها بنجاح نظام خدمات الدعم التقني المتكامل، التي تعتبرها بمثابة جهد ريادي وأداة فعالة من حيث التكلفة لبناء قدرة وطنية في ميدان السكان والصحة الإنجابية. ولاحظ أن نظام خدمات الدعم التقني هو نظام يتطور باستمرار، وقد تم إدخال عدة تغييرات في الأشهر الأخيرة. وأضاف أن أصالة النظام تكمن في الجمع بين الوظيفتين المعيارية والتنفيذية بطريقتين إحداهما متعددة القطاعات والأخرى متعددة الاختصاصات وذلك لتوفير أفضل المساعدة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج. وذكر أنه بعد إعداد التقييم المستقل، تم التوصل إلى اتفاق بين جميع الشركاء في النظام بشأن الحاجة الملحة لتنفيذ تدابير من أجل إدماج وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني في النظام، لكفالة الارتباط الفعال مع فرق الدعم القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، تجري عدة أنشطة وتجارب ورد وصفها في المنشور الذي قدمته الوكالات الأربعة إلى المجلس التنفيذي. وذكر الممثل أن اختصاصيي خدمات الدعم التقني يقومون بصورة منهجية بتحديد احتياجات فرق الدعم القطري ووضع ترتيب لأولوياتها وذلك من خلال المشاورات المتبادلة، وحلقات العمل والحلقات الدراسية المواضيعية. وفور تحديد احتياج ذي أولوية، تقوم الوكالات بتشكيل فريق من اختصاصيي خدمات الدعم التقني يتمتع بما يلزم من مؤهلات لتلبية هذه الحاجة، وذلك من خلال جمع ما هو متوافر من تجربة وخبرة متعددتي الاختصاصات بغية إعداد مشروع ورقة معيارية تتضمن توصيات تنفيذية. ومن ثم يقوم حوار مع مستشاري فرق الدعم القطري المهتمين ويتم من خلالهم تحسين القضايا المعيارية والتنفيذية. وأشار إلى أن الوكالات تتعاون بشكل أفضل الآن فيما يُبذل من جهود لتوفير دعم شامل ومتماسك ومتزامن إلى فرق الدعم القطري. ولاحظ أنه ما من آلية بديلة في الوقت الحاضر تستطيع تحقيق ذلك بأسلوب أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأضاف أنه مع إنشاء فرع للتنسيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان ستتحسن منهجية التعاون وطرق العمل. وذكر أن مستوى اختصاصيي خدمات الدعم التقني يمثل أداة قيمة لتحسين أداء نظام خدمات الدعم التقني وأن هؤلاء الاختصاصيين يشغلون موقع الصدارة في مجال الدعوة المتعلق بالسكان. علاوة على ذلك، فإن النظام المؤلف من ثلاثة مستويات يمثل أداة قوية تزداد قيمتها من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٧٠ - ولاحظ ممثل منظمة العمل الدولية، في معرض تناوله لقضيتين أثيرتا أثناء المناقشة، أنه فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي يوفرها المستوى الثالث لخدمات الدعم التقني، فإن الاختصاصيين في مقار الوكالات يضيفون منظورا أقاليميا إلى عمل فرق الدعم القطري، وإلى البرامج على الصعيد القطري. وإضافة إلى إسهام المستوى الثالث في القاعدة المعرفية من منظور كل وكالة، فإنه يوفر أداة للإفادة من القنوات

المحددة لكل وكالة بمفردها لمعالجة برنامج العمل المتعلق بالسكان. وفيما يتعلق بقضية تنسيق خطط عمل وولايات اختصاصيي خدمات الدعم التقني في مقار الوكالات، أشار الممثل إلى أنه مع إنشاء فرع التنسيق في الصندوق، باتت هناك آلية لاستعراض وتنسيق ومواءمة خطط عمل اختصاصيي خدمات الدعم التقني. وارتأى أن توليف المعلومات والدروس المستفادة ونشرها ونشر غيرها من المعلومات التقنية لا يزال من مسؤولية اختصاصيي خدمات الدعم التقني بالتحديد.

٢٧١ - وأكد أحد الوفود دعمه لما يبذله الصندوق من جهود تتعلق بنظام خدمات الدعم التقني وذكر أنه بعد ما أتيحت له فرصة إجراء تقييم دقيق لفريق الدعم القطري في تايلند، بات في استطاعته التأكيد على أن النظام يؤدي عمله بصورة جيدة. وأضاف الوفد أن وجود خدمات الدعم التقني مكن الصندوق من تسريع وزيادة صياغة وتنفيذ برامج ذات نوعية جيدة.

٢٧٢ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) في ردها الوفود على أسئلتهم وتعليقاتهم واعتذرت عن عدم إعداد وثائق جديدة عن خدمات الدعم التقني، لأن الصندوق كان يتصور أنه ستجري مناقشة للتقريرين السابقين ولملحق شفوي عن آخر ما أحرز من تقدم. وأضافت أنه تلبية لرغبات عدة وفود، سيقوم الصندوق في المستقبل، وعلى أساس غير رسمي، بإطلاع المجلس التنفيذي عما أحرز من تقدم في نظام خدمات الدعم التقني. وأكدت أن نظام خدمات الدعم التقني ليس نظاما جامدا ومن المفروض أن يكون مرنا لكي يلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان. وأشارت إلى أنه مع اقتراب نهاية المرحلة الثانية من نظام خدمات الدعم التقني، فإن الوقت بات مناسبا لإلقاء نظرة نقدية على الخيارات المتوافرة، على أن يوضع نصب الأعين أفضل أسلوب لتحقيق أهداف النظام، ولا سيما الهدف الرئيسي المتمثل في بناء القدرات الوطنية. وهكذا، فإن الصندوق سوف يمعن النظر في أغراض نظام خدمات الدعم التقني وخياراته ومدى فعاليته. ورحبت نائبة المديرة التنفيذية بأي اقتراحات قد تعن للمجلس التنفيذي في هذا الشأن. وأشارت إلى أنه تم تنقيح المؤهلات الوظيفية لاختصاصيي خدمات الدعم التقني لزيادة التركيز على جانب الدعم التقني. وفيما يتعلق بمسألة الدعم المباشر الذي تقدمه خدمات الدعم التقني إلى البلدان، أشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن الدور الرئيسي الذي يضطلع به اختصاصيو خدمات الدعم التقني يتمثل في تقديم دعم إلى فرق الدعم القطري. فإذا شاركوا على المستوى القطري، فإن مشاركتهم ينبغي أن تكون لأغراض بناء القدرات، ويفضل أن تكون في شكل أنشطة تدريبية تعود بالفائدة على أكثر من بلد واحد. وفيما يتعلق باستفسار عن ما يرد من معلومات، ذكرت أن مستشاري فرق الدعم القطري يرسلون تقارير عن بعثاتهم كل إلى وكالته؛ كما أنهم زادوا من عدد الورقات التي يعدونها والمذكرات التي يرسلونها عن الدروس المستفادة التي يجري اقتسامها مع الوكالات. وذكرت أن هذه هي بعض الطرق التي يتم بموجبها إرسال المدخلات والمعلومات من الصعيد القطري إلى المستوى الثالث لنظام خدمات الدعم التقني. وأضافت أنه سيولى مزيد من الاهتمام لتحسين طريقة الاستفادة من الدروس وتوليفها ونشرها، وأن هذا الأمر سيجري بمنهجية أكبر بعد إنشاء فرع التنسيق. وفيما يتعلق باستفسار بشأن خمس وظائف في مقر الأمم المتحدة، أبلغت المجلس التنفيذي بأن وظيفتين منها ستكونان في شعبة السكان وثلاثة في الشعبة الإحصائية. وذكرت أن الوظيفتين اللتين في شعبة السكان متخصصتان في السياسات السكانية

والاجتماعية - الاقتصادية وفي أسباب ونتائج الاتجاهات والمتغيرات السكانية. أما الوظائف التي في الشعبة الإحصائية فمتخصصة في منهجيات إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتعداد السكان، ونظم المعلومات السكانية، وطرق أخذ النماذج. وأضافت أنه في الأصل كانت هناك ١٢ وظيفة ولكنها خفضت إلى خمس وظائف.

٢٧٣ - وقام مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات بإبلاغ المجلس التنفيذي بأن فرع التنسيق في الشعبة قد أنشئ لتنسيق المدخلات التقنية داخل الصندوق ومع وكالات ومنظمات غير حكومية أخرى أيضا. وقال إن الوظيفة الرئيسية المكلف بها الفرع تتمثل في تنسيق أنشطة نظام خدمات الدعم التقني، وكفالة تركيز ما يقدمه اختصاصيو خدمات الدعم التقني وموظفو شعبة الشؤون التقنية والسياسات والشعب الجغرافية للصندوق من دعم. كما سيجري تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال نشر ملاحق دورية عن خدمات الدعم التقني ومن خلال إنشاء موقع لخدمات الدعم التقني على الشبكة العالمية واستعمال هذا الموقع. وأضاف أن هناك اتصالا منتظما مع الوكالات المتخصصة عن طريق خطط العمل والاجتماعات التقنية وحلقات العمل المواضيعية. وذكر أن هناك خططا جارية لتوليف المعلومات المستقاة من التقارير المرحلية لثماني فرق دعم قطري ولإصدار تقارير تحليلية، كل ستة أشهر، عن القضايا المستجدة الرئيسية وعن الدروس المستفادة. كما أن فرع التنسيق سيقوم أيضا بإرسال معلومات لفرق الدعم القطري ولاختصاصيي خدمات الدعم التقني عن التطورات التقنية الجديدة المتصلة بالسياسات وسيقوم بإعداد واستعراض ونشر ورقات تقنية وورقات متعلقة بالسياسات وغيرها من التحليلات ذات الصلة لدعم البرامج القطرية، يعدها أعضاء نظام خدمات الدعم التقني/فرق الدعم القطري. إضافة إلى ذلك، سيقوم الفرع بتقصي سبل حشد الدعم للبرامج السكانية داخل شتى الإدارات والشعب التابعة للوكالات المتخصصة ولا سيما في نظام خدمات الدعم التقني. كما سيكون الفرع بمثابة الأمانة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي ستجتمع سنويا لتنسيق أنشطة نظام خدمات الدعم التقني. ولا يزال توظيف أفضل المرشحين المؤهلين لنظام خدمات الدعم التقني من مهام الفرع، وستكفل الشفافية لعملية التوظيف. وأضاف المدير أنه سيولي الاعتبار بالنسبة لبعض المجالات، مثل نظم الإدارة السوقية، لإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تقديم دعم لفرق الدعم القطري. وأبلغ المجلس أن التقارير والورقات والملاحق الدورية ستتاح أيضا للمجلس.

٢٧٤ - وأشار ممثل اليونسكو إلى أن منظمته ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبشراكة فعالة وناجحة مع خدمات الدعم التقني. وأشار إلى أن التعليم هو أحد المكونات الرئيسية لجميع برامج وخطط العمل المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وأكد أن موضوع السكان يمثل أحد الشواغل الرئيسية لا بالنسبة للتنمية المستدامة فحسب، بل ولجميع الجهات التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة؛ وقال إنه يتطلع إلى العمل مع الصندوق لمواجهة التحديات المقبلة.

٢٧٥ - واستفسر أحد الوفود عن حل الفريق الفرعي التابع لفريق الدعم القطري لبلدان آسيا الوسطى وتساءل عما إذا كان فريق الدعم القطري الذي يتخذ من كاتماندو، نيبال، مقرا له، سيتمكن من تلبية

احتياجات هذه البلدان. وأكد وفد آخر ضرورة تحقيق الشفافية في تعيين خبراء خدمات الدعم التقني الوطنيين والدوليين على السواء، وذكر أنه يتعين على جميع الوكالات أن تكفل اعتماد عملية منطقية وشفافة. وأعرب أحد الوفود عن شكره لممثل منظمة الأغذية والزراعة لإدلائه ببيان مشترك باسم أربع وكالات وذكر أنه متفائل من الروح الإصلاحية التي تجلت في البيان المشترك.

٢٧٦ - وفي ردها على الاستفسار بشأن الفريق الفرعي للجنة العلمية والتقنية في كازاخستان، ذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أن الصندوق رأى أن عملية استخدام الأفرقة الفرعية معقدة وأن صغر حجمها لا يسمح بتكوين الكتلة الحاسمة اللازمة لتحقيق التفاعل المطلوب المتعدد الاختصاصات. وهكذا، فإن الفريق الفرعي القائم في كازاخستان سيلتحق بمقر اللجنة العلمية والتقنية في كاتماندو، نيبال، وبذلك يمكّن البلدان التي تقدم لها الخدمات الإفادة من الخبرة الفنية لفريق أوسع متعدد الاختصاصات. وبالنسبة للمسألة المتعلقة بالشفافية في عملية التوظيف، ذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن نظام خدمات الدعم التقني، داخل منظومة الأمم المتحدة، فريد من حيث أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والوكالات الشريكة أن يوافقا معا على المرشحين الذين يجري توظيفهم في خدمات الدعم التقني وفي اللجان العلمية والتقنية. كما أن الصندوق أسهم أيضا، بصورة رسمية وغير رسمية، في تقييم موظفي خدمات الدعم التقني واللجنة العلمية والتقنية. وأضافت بأن هذا قد أسهم بتعزيز عملية توظيف فريدة تتسم بالانفتاح والشفافية والتعاون.

٢٧٧ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٦/٩٨ - خدمات الدعم التقني المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بـ "التقرير عن تقييم لوظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر والصعيد الإقليمي" (تقرير تقييمي مستقل أعِد لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٩٩٧) وبتقرير المديرة التنفيذية عن نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/16)، المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، وفي ضوء مقرر المجلس التنفيذي ٢٧/٩٧؛

٢ - يأذن بمواصلة تمويل وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ على النحو المقترح في الوثيقة DP/FPA/1997/16؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تواصل السعي بنشاط إلى إيجاد حلول عملية للمشاغل التي أثيرت في تقرير التقييم المستقل، في إطار الحوار مع

المنظمات الشريكة، ولا سيما بخصوص التنسيق، والمساءلة، والاتصالات بين المستويات الثلاثة للنظام، ووظيفة الدعوة لاختصاصيي خدمات الدعم التقني في المنظمات الشريكة؛

٤ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ تقريرا مرحليا موجزا عن فعالية التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧؛

٥ - يدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ضوء التوصيات المنبثقة عن عملية "المؤتمر الدولي للسكان + ٥"، وبالتشاور مع الوكالات الشريكة، إلى أن تستنبط خيارات للمستقبل بشأن (أ) توفير الدعم والمشورة بواسطة اختصاصيين لأفرقة الدعم القطرية والبرامج القطرية من خلال ترتيبات تستخدم فيها أفضل الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، و (ب) تعزيز مشاركة ومساهمة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة في تحقيق تقدم في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتعزيز جدول الأعمال؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تدرج هذه المقترحات في تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٩، ويتضمن تحليلا للجوانب المالية والجوانب المتعلقة بالميزانية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة تدريب الموظفين

٢٧٨ - وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٩/٩٧، عرض نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) تقريرا شفويا عن حالة تدريب الموظفين في صندوق الأمم المتحدة للسكان مركّزا فيه على التطورات الأخيرة والاتجاهات الجديدة المتوخاة. وفي معرض تذكيره ببعض الاستنتاجات والتوصيات الأساسية لتقييم عام ١٩٩٦ لأنشطة التدريب التي يضطلع بها الصندوق، أفاد نائب المدير التنفيذي أن برنامج الصندوق لتدريب الموظفين لعام ١٩٩٧ صُمم مع أخذ هذه التوصيات في الاعتبار. ويشمل البرنامج المبادرات التالية: (أ) القيام باستعراضات داخلية لمناهج التدريب الراهنة، لجعلها متناسبة مع تحسين مستوى المهارات والكفاءات بحيث تصبح متلائمة مع الأولويات التنظيمية، مع التشديد على احتياجات الموظفين الميدانيين إلى التدريب؛ (ب) برنامج إعلامي/تدريبي مُهيكل لتوجيه ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان المعينين حديثا؛ (ج) منهاج دراسة لبناء المهارات في تطبيق الإطار المنطقي في عملية البرمجة، ومنهاج دراسي لتدريب المدرّبين على التدريب التعاقبي القائم على أساس الإطار المنطقي؛ (د) تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية الفعالة من حيث التكلفة في الميدان للموظفين الميدانيين ومستشاري أفرقة الدعم القطرية بشأن الإطار المنطقي؛ (هـ) التعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا، لوضع مجموعة برامج

تدريبية للموظفين الميدانيين تتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (و) تقديم مجموعة برامج دراسية للتعلم عن بُعد معنونة "المدير القدير" تضطلع بتدريسه الجامعة المفتوحة مع كلية موظفي الأمم المتحدة.

٢٧٩ - إضافة إلى ذلك، وبهدف جعل التدريب/التعليم نشاطا أكثر اكتمالا يشترك فيه جميع الموظفين، فقد جرى تعزيز دور المديرين والمشرفين في توفير التدريب والتوجيه أثناء العمل. وسيكون المديرون والمشرفون مسؤولين الآن على نحو متزايد عن رعاية بيئة تعليمية، وعن توفير الإرشاد الخاص بشكل مستمر وتقييم تأثير التدريب المُهيكل على الأداء الوظيفي للموظفين (وفقا لعملية استعراض تقييم الأداء). وتسهيلا لهذا التطور، فقد جُعل جزء من ميزانية التدريب الميداني لامركزيا في عام ١٩٩٧، وخُول ممثلو الصندوق سلطة الموافقة على الأموال المخصصة لأنشطة التدريب المحلية والترخيص بصرفها.

٢٨٠ - وفضلا عن ذلك، ففي بداية عام ١٩٩٨، أنشئ مكتب الموظفين والتدريب لمراقبة تنمية الموارد البشرية للصندوق وتنسيقها. وصمَّم الصندوق على الاضطلاع بدراسة للكفاءات الأساسية يكون من شأنها أن تساعد على وضع استراتيجية للتدريب تقوم على أساس الاحتياجات التنظيمية. ويوشك استعراض المبادئ التوجيهية للتدريب على الانتهاء. وسيجري الاضطلاع بتقييم أنشطة الصندوق التدريبية كل سنتين، بما يتماشى مع دورة الميزانية لفترة السنتين. وستُجري عمليات التقييم هذه تقييما للفعالية من حيث التكاليف لأنشطة التدريب/التعليم المُضطلع بها وأثرها على معرفة الموظفين وأدائهم. وفي هذا الصدد، فإن فرع التدريب كان قد بدأ بتقييم داخلي للتدريب الذي يقوم على أساس الإطار المنطقي والذي أجري في عام ١٩٩٧. وهناك نهج جديدة قيد الوضع أيضا في مجال التدريب. وعلى سبيل المثال، فقد شُرع ببرنامج تدريبي على المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية يقوم على أساس الحاسوب، وكذلك اعتُمدت وحدات قياس التدريب عن بُعد في مجالات إدارية محددة.

٢٨١ - واختتم نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) حديثه بالقول إنه يجري تعزيز أقوى الروابط مع برامج الأمم المتحدة الأخرى للتدريب من خلال المشاركة في التدريب المشترك بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، يواصل ممثلو الصندوق حضور البرامج الدراسية المتعلقة بإدارة شؤون التنسيق الميداني التي تنظمها كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا؛ واشترك فرع التدريب التابع للصندوق مع منظمات عضوة في فريق الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب موظفي التنسيق في إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة كما اضطلع بالتدريب المتعلق بالصندوق في البلدان الرائدة.

٢٨٢ - وأثناء المناقشة التالية، ذكر أحد الوفود أن ما يدعو إلى التشجيع بصورة خاصة هو التقدم المحرز بشأن التدريب القائم على أساس الإطار المنطقي والانتشار التعاقبي لهذا التدريب في كل المنظمة. وأعرب هذا الوفد عن رغبته بتلقي مزيد من المعلومات عن التقييم الداخلي للتدريب القائم على أساس الإطار المنطقي. وفي معرض إشارته إلى أن الصندوق قد اتخذ خطوة لا بأس بها إلى الأمام فيما يتعلق بأنشطة تدريب الموظفين، استفسر وفد آخر عن أعمال المتابعة والإشراف المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء تدريبهم.

وأعرب وفد آخر عن سروره أيضا بالتقدم المحرز، وذكر أن مبادرات التدريب التي يضطلع بها الصندوق مثيرة للإعجاب. ومن العوامل المشجعة للوفد إدماج التحليل القائم على أساس الإطار المنطقي في التدريب الذي يجريه الصندوق. وشدد الوفد نفسه على أهمية وضع الأشخاص المناسبين في الوظائف المناسبة لهم وأضاف أنه من المهم أيضا الحصول على تغذية ارتدادية، من خلال عملية دائرية يُقيِّم فيها المديرون والمرؤوسون أداء بعضهم بعضا. وهذه الممارسة جارية في بلد الوفد وقد أثبتت أنها جزيلة الفائدة. واستفسر الوفد عن التدابير التي اضطُلع بها لتهيئة الموظفين لإصلاح الأمم المتحدة.

٢٨٣ - وسأل أحد الوفود، في معرض إشارته إلى أن التقرير الشفوي كان جيدا جدا، عما إذا كان قد جرى الاضطلاع بتحليل التكلفة - العائد فيما يتعلق بالتدريب. وبالنسبة لمجموعة برامج التعليم عن بُعد المعنونة "المدير القدير"، استفسر الوفد عما إذا كان التدريب مصمم بشكل يتلاءم مع إدارة الصندوق، وأضاف أن تدريب الموظفين الميدانيين في مجالَي المحاسبة ومراجعة الحسابات من شأنه أن يكون جزيل الفائدة. وشدد الوفد نفسه على مسؤولية المديرين في ضمان تلقي موظفيهم التدريب. وبصورة خاصة، فإن تدريب الموظفين الوطنيين من شأنه أن يمكّنهم من تسلُّم مهام الوظائف الدولية وهذا يساعد على خفض مصاريف الصندوق. ولاحظ وفد آخر أن التدريب وثيق الصلة بالتوظيف وأشار إلى أن هناك نقصا في البلدان النامية في الأشخاص ذوي المؤهلات العالية. وتساءل الوفد عما إذا كان التشديد الحالي على توفير التدريب سيساعد على إتاحة المجال لإجراء مزيد من التوظيف لأشخاص من البلدان النامية. وذكر وفد آخر أن الدور القيادي للممثل المقيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمكين الموظفين المحليين بواسطة التدريب ترك انطباعا جيدا على فريق المجلس التنفيذي أثناء زيارة ميدانية قام بها مؤخرا إلى لبنان. وشدد الوفد على وجوب أن يكون رئيس كل وكالة في الميدان ملتزما بتوفير التدريب للموظفين.

٢٨٤ - وفي رده، شكر نائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) الوفود على تعليقاتها وأسئلتها. وشكر بصورة خاصة وفد المملكة المتحدة على الدعم المالي والتقني السخي الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة للصندوق للشروع في التدريب القائم على أساس الإطار المنطقي. وفيما يتعلق بتقييم التدريب بوجه عام، ذكر أن التدبير المعتمد هو استعراض تقييم الأداء، الذي يجري في سياقه تقييم احتياجات التدريب ونتائجه كذلك. وأضاف أنه شديد الاهتمام بتلقي معلومات عن اختبار التدريب الارتجاعي الذي ذكره وفد آخر. ولاحظ نائب المدير التنفيذي أن كبار مديري الصندوق ناقشوا عملية التقييم الدائرية وأنه قد جرى استخدام هذه العملية بصورة انتقائية في برنامج التدريب الإداري للصندوق ولكنه لم يطبق بعد بصورة أكثر شمولية على عملية استعراض تقييم الأداء. وبالنسبة لتحليل النفقة - العائد للتدريب، قال إنه يرحب بمعرفة المزيد عن المنهجية الملائمة له. ولاحظ أن توسيع نطاق برامج التدريب لتشمل المستوى الميداني يسهل توظيف موظفين محليين. وقد أدخل الصندوق التدريب القائم على أساس الإطار المنطقي لمديري البرامج في البلدان المستفيدة وأمل في توسيع نطاق التدريب للنظراء الوطنيين في بلدان البرنامج. وأعرب نائب المدير التنفيذي عن امتنانه للتعليقات الإيجابية التي أدلِي بها فيما يتعلق بالدور الأساسي للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان في تشجيع تدريب الموظفين، وأضاف أن الممثل المقيم يؤدي أيضا دور ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٨٥ - وفي معرض رده على استفسار عن الإطار المنطقي، ذكر رئيس مكتب شؤون الموظفين والتدريب أن التقييم المتعلق بأعمال متابعة تدريب عام ١٩٩٧ القائم على أساس الإطار المنطقي قد بدأ، وأنه قد أرسلت استبيانات إلى حوالي ٥٠ من موظفي المكاتب الميدانية الذين كانوا قد اشتركوا في التدريب. والردود الواردة حتى الآن على الاستبيانات تدل على أن موظفي المكاتب الميدانية أحاطوا نظراءهم الوطنيين علما بالمعلومات بصورة رسمية لدى عودتهم، في البلدان التالية: بيرو، تايلند، توغو، تونس، الجزائر، زمبابوي، الصين، غانا، كمبوديا، ليسوتو، ماليزيا، المغرب. وأضاف أن عددا لم يسبق له مثيل من البرامج القطرية قُدمت في عام ١٩٩٧ إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وأن الردود على الاستبيانات دلت على أن التدريب القائم على أساس الإطار المنطقي أثبت أنه جزيل الفائدة في مساعدة الموظفين الميدانيين في وضع البرامج الفرعية. وتلقت أفرقة الدعم القطرية للصندوق تدريبا يقوم على أساس الإطار المنطقي في عام ١٩٩٧ ووفّرت لهم أيضا مهارات تدريب المدربين لتيسير التدريب التعاقبي. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، عمل موظفون مختارون من أفرقة الدعم القطرية من الأفرقة القائمة في تايلند وفيجي ونيبال، كمدربين مشاركين في حلقة العمل الإقليمية للتدريب القائم على أساس الإطار المنطقي لموظفي المكاتب الميدانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبناء على طلب ممثلي الصندوق، اضطلع موظفو أفرقة الدعم القطرية أيضا بحلقات عمل في الأقطار للمواطنين.

٢٨٦ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي لنائب المدير التنفيذي (للسياسة والإدارة) عن تنفيذ توصيات التقييم لأنشطة تدريب الموظفين.

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

٢٨٧ - قرر المجلس التنفيذي، بعد أن قدم هذا البند في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، أن يواصل النظر فيه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨. وكان أمام المجلس الوثائق التالية: "بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) الآثار المترتبة على نقص الموارد حتى عام ٢٠٠٠"، (DP/FPA/1997/12 و DP/FPA/1997/12 (المرفق)) و "تعبئة الموارد الآن ومن أجل المستقبل: استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان" (DP/FBA/1998/CRP.2).

٢٨٨ - وعند تقديم المديرة التنفيذية ورقة غرفة الاجتماع المعنونة "تعبئة الموارد الآن ومن أجل المستقبل: استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان"، لاحظت أنها قد أعدت بناء على اقتراح بعض أعضاء المجلس كمتابعة لمشاورات المانحين السنوية بشأن تعبئة الموارد، التي جرت في مقر الصندوق في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. كما لاحظت أن الورقة قد أكدت أهداف الموارد السليمة التي وضعت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وربطت أهداف الموارد تلك بأهداف موارد الصندوق، وأظهرت الفوائد التي ستتحقق إذا ما تحققت تلك الأهداف. وقدمت الورقة أيضا إطارا زمنيا عاما لأهداف موارد الصندوق، بما في ذلك ما سيحتاجه الصندوق لاستيعاب الأهداف التي وضعها، وأوردت سلسلة اقتراحات من أجل تعزيز الجهود المبذولة لتعبئة موارد الصندوق. وأضافت المديرة التنفيذية أن الورقة قد استعرضت استراتيجية تعبئة

موارد الصندوق واستراتيجية اتصالاته العالمية، وكلتاهما تهدفان إلى تعبئة الموارد السكانية على الصعيد العالمي من البلدان المستفيدة من البرنامج ومن البلدان المانحة، وكذلك من موارد القطاع الخاص. وشددت على أنه يتعين على جميع البلدان أن تبذل جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف المالية التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه التحديد، طلبت المديرة التنفيذية من المجلس التنفيذي المساعدة لضمان تمويل يمكن التنبؤ به وزيادته، وتقديم مدفوعات في الوقت المناسب، والتعهد بالتبرعات لسنوات عديدة إن أمكن، وكذلك الإعلان المبكر عن التعهد بالتبرعات وتسديدها. كما طلبت أن تصبح تعبئة الموارد بندا سنويا في جدول أعمال المجلس التنفيذي.

٢٨٩ - ومن ثم قدمت المديرة التنفيذية من جديد باقتضاب التقرير المعنون، "بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الآثار المترتبة على نقص الموارد حتى عام ٢٠٠٠" (DP/FPA/1998/CRP.2، الذي سبق أن قدم للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧). ولاحظت أنه في حين أن ذاك التقرير ينظر إلى النتائج السلبية لنقص الموارد، فإن ورقة غرفة الاجتماع تتضمن جزءا عن النتائج الإيجابية لزيادة الموارد. وأكدت أن تلك النتائج ما هي إلا وجهان لقطعة نقدية واحدة، وأعلنت أن الاحتمالات المتفائلة ممكنة التحقيق.

٢٩٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعربت وفود عديدة عن تقديرها للملاحظات الاستهلالية التي أبدتها المديرة التنفيذية وللوثائق التي قدمت. وأكدت وفود عديدة أهمية ضمان تمويل مستقر للصندوق يمكن التنبؤ به، وشجعت التعهد بالتبرع لسنوات عديدة. وأشارت بعض الوفود إلى الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين الضيقة للصندوق كما شجعت الصندوق على تنويع مصادر دخله. وقد أثارت التدابير التي اقترحت في الفقرة ٢٣ من الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2 اهتماما كبيرا، ووافقت وفود عديدة على ضرورة بحثها مرة أخرى. ولاحظت بعض الوفود أن التعهد بالتبرع لسنوات عديدة قد لا يكون ممكنا عمليا بالنسبة لبعض البلدان، بسبب عمليات الموازنة الحالية وبعض القيود الأخرى. وأكدت وفود عديدة أن تعبئة الموارد ينبغي أن تصبح بندا سنويا في جدول أعمال المجلس التنفيذي.

٢٩١ - وفي حين أثنى أحد الوفود على الصندوق لتحسينه حالة الإيرادات، لاحظ أن إسقاطات الإيرادات في الشكل ٦ في الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2 تبدو متفائلة أكثر من اللازم وطلب معلومات أساسية عن التنبؤات. وفيما يتعلق بأهداف ومقاصد الموارد التي اتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، طلب هذا الوفد معلومات عن تنفيذها من جانب البلدان المستفيدة من البرنامج ودعا البلدان المانحة إلى زيادة تبرعاتها، وبخاصة البلدان الغنية التي لم تقدم حتى الآن إلا تبرعات متواضعة. وأضاف هذا الوفد إلى أنه ينبغي أيضا أن يُدخل في الحساب تبرعات المانحين الحكوميين وغير الحكوميين التي لا تُقدم عن طريق الصندوق. وحذر هذا الوفد من أن التركيز على حالة الموارد فقط جعل الاهتمام ضئيلا جدا بالجوانب الرئيسية الأخرى، ومنها إدماج الصحة الإنجابية. واقترح الوفد ذاته أن تُبحث العناصر الواردة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2 خلال مناقشات تجري بين الدورات.

٢٩٢ - ولاحظ وفد آخر أن النهج المتبع في الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2 إيجابي ومشجع وأساس جيد لبناء استراتيجية لتعبئة الموارد. وأضاف هذا الوفد أن أرقام الموارد المقدمة في برنامج العمل لا يمكن استعمالها كأساس من أجل حساب موارد ضرورية أو مأمول فيها، وذلك بالنظر إلى أن الحكومات قد لا تكون قادرة على تقديم تلك الموارد. وأضاف هذا الوفد أن الحاجة تدعو المجلس التنفيذي والأمانة إلى تحديد الميزة النسبية المحددة للصندوق، وكذلك تحديد المبلغ الحرج الذي يحتاجه الصندوق لممارسة نفوذ حاسم على الأنشطة السكانية. وأعلن الوفد ذاته أنه لزيادة المساعدات الإنمائية الخارجية، ينبغي التماس زيادات أكثر تواضعا، حيث أن الزيادات التي تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة في السنة من شأنها تثبيط همة المانحين.

٢٩٣ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية مسألة تعبئة الموارد والميزة النسبية للصندوق في ميدان السكان، فرحب بالوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2 كوثيقة مفيدة وأضاف أن الوفد لا يزال لديه تحفظات بشأن منهجية وبيانات الوثيقة السابقة DP/FPA/1997/12. وأعلن هذا الوفد أن أرقام الموارد الواردة في الفصل ١٤ من برنامج العمل هي إرشادية وينبغي عدم اعتبارها التزامات. وفيما يتعلق بالوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2، تساءل الوفد عما إذا كان في مقدور الصندوق أن يرفع موارده إلى أربعة أمثال خلال فترة أربع سنوات. وسأل الوفد عما إذا كان في الإمكان النظر إلى أثر زيادة الموارد في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأضاف أنه يمكن إضافة هذه النقطة إلى برامج الدعوة للصندوق. واقترح هذا الوفد توسيع اللجان الوطنية كي تشمل بلدان مختارة أخرى. ولاحظ الوفد أن الفقرة ٢٣ هي أهم فقرة في الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2، فأعلن أن بلده مستعد للإعلان عن التزامات لسنوات عديدة كما أنه مستعد للالتزام بمستوى معيَّن من التبرعات. وعلاوة على ذلك، واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، سيكون قادرا على تسديد جميع تبرعاته بالعملة الأوروبية الموحدة (يورو). وأضاف هذا الوفد أن بلده سيزيد من تبرعاته للصندوق في عام ١٩٩٨، بموارد عامة تبلغ ٦ ملايين فرنك فرنسي وتبرعات ثنائية إضافية مخصصة للبلدان الأفريقية، وكذلك تبرعات كبيرة من أجل عملية الاستعراض الخامسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٩٤ - وأعلن وفد آخر أيضا أن تبرعاته ستكون بالعملة الموحدة الأوروبية من عام ١٩٩٩ فصاعدا وأن بلده سيزيد من تبرعاته للصندوق بمقدار ملموس في السنوات القادمة. وأعرب هذا الوفد عن أمله في أن يكون للأعمال التي يضطلع بها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بوضع استراتيجية تمويل للصندوق آثار إيجابية في الصندوق وأن ينجم عنها نتيجة إيجابية.

٢٩٥ - وأكد أحد الوفود أنه لكي يحافظ الصندوق على جدواه ويستمر في جهوده لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن قاعدة مالية مضمونة هي أمر أساسي. وأكد الوفد على أهمية التعاون الثنائي - المتعدد الأطراف. وأشار إلى أنه مع لا مركزية السلطة الممنوحة للممثلين القطريين للصندوق تدعو الحاجة إلى علاقات أوثق على المستوى الميداني بين ممثلي الصندوق وسفارات البلدان المانحة. وكذلك فإن العلاقة بين البنك الدولي والمصارف الإقليمية الأخرى هامة. ولاحظ هذا الوفد أنه بالإضافة إلى استمرارية الموارد وإمكانية التنبؤ بها، ينبغي للصندوق إيلاء الاعتبار اللازم لإدارة المخاطر. فبالنظر إلى اعتماد

الصندوق على مجموعة صغيرة من المانحين، كان معرضا إلى خطر التأثر الكبير بالتغيرات الطارئة على المناخ الاقتصادي في كل بلد مانح، بما في ذلك التغيرات الطارئة من خلال تقلبات العملة. لذا كان التنويع في خطة الصندوق المتعلقة بالعملات وفي قاعدته من المانحين هاما. وأعلن الوفد أنه ينبغي عدم حدوث ازدواجية بين أعمال الفريق العامل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني بالتمويل وبين أعمال الصندوق.

٢٩٦ - ورحب أحد الوفود بمساعي الصندوق لتقييم الآثار المترتبة على نتائج نقص الموارد، فأعلن أنه يتعين على جميع الملتزمين ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن يساعدوا في تنفيذه وفي تقليل الأثر السلبي الناجم عن نقص الموارد، إلى الحد الأدنى. وأعرب هذا الوفد عن تأييد بلده الشديد لمواصلة الجهود لسد الثغرة القائمة في الموارد وأعلن أنه سيشترك اشتراكا كاملا في هذه العملية في الصندوق وفي أي مكان آخر. وفي حين أشار ذاك الوفد إلى أن عملية الموازنة لديه ضيقت أعمالا مثل التعهد بالتبرع لسنوات عديدة والالتزام بحد أدنى من الموارد، أعلن أن تقدما قد أحرز لتسديد تبرعه للصندوق في وقت مبكر كما أعرب عن أمله في الاستمرار في ذلك. ولاحظ الوفد ذاته أنه لديه بعض المسائل التقنية بشأن التقرير DP/FPA/1997/12 وأنه سيقدم تلك المسائل كتابيا.

٢٩٧ - وشدد أحد الوفود على أهمية إيجاد نظام جديد لتمويل الصندوق بشكل يمكن التنبؤ به، فأعلن أن استراتيجية تعبئة الموارد ينبغي أن تتضمن عناصر عديدة، منها الاهتمام بالقطاع الخاص. كما ينبغي أن تشمل العناصر الرئيسية في استراتيجية تعبئة الموارد ما يلي: التعهد بالتبرع لسنوات عديدة لضمان أساس للموارد يمكن التنبؤ به؛ وصلة واضحة بين إقرار ميزانية البرنامج وأساس الموارد لضمان دور كبير للمجلس التنفيذي؛ وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الميزانية الإجمالية ومشاطرة العبء على أساس منصف. وأضاف هذا الوفد أنه يؤيد تأييدا كاملا جميع التدابير المتخذة لتعزيز تعبئة الموارد المحددة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2، بما في ذلك الإعلان عن التبرعات لسنوات عديدة. واقترح هذا الوفد عملية بأربع خطوات كي تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق عريض: عقد اجتماعات غير رسمية بين الدورات للمجلس التنفيذي لبحث مسائل التمويل وتعبئة الموارد قبل بدء الدورة السنوية، على أن يقدم الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتيجة هذه الاجتماعات، وإجراء بحث موضوعي للمسائل في الدورة السنوية، عندما يحضر من العواصم أكبر عدد من الممثلين؛ واتخاذ قرار نهائي بشأن الموضوع في الدورة العادية الثالثة؛ والالتزام على المستوى السياسي يُعرب عنه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بعملية الاستعراض الخامسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٩٨ - ولاحظ أحد الوفود أنه فيما يتعلق بالمنهجية المستعملة في جمع البيانات في التقرير DP/FPA/1997/12، فإنه سيكون من المفيد إضافة الدعم المقدم لإنشاء نظم صحية، مما ينسجم مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولكنه لا يرد دائما في البيانات الخاصة بالإنفاق السكاني. وأعلن هذا الوفد أن مقدار مساعدات المانحين الواردة عن طريق الصندوق سيتوقف على قدرة الصندوق على تبيان فعالية برامجه وآثارها. وأضاف الوفد ذاته أن بلده مستعد للنظر في الاقتراح المتعلق بالإعلان عن

التبرعات لسنوات عديدة، وأشار إلى أنه قد زاد مؤخرا من دعمه المالي للصندوق وأنه سيسعى إلى الاستمرار في هذا الاتجاه.

٢٩٩ - وأكد وفد آخر، معلّقا على الوثيقة DP/FPA/CRP.2، الأهمية التي يوليها لإيجاد قاعدة مالية متينة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولاحظ أن هذا الصندوق لن يتمكن من عقد تعهدات متعددة السنوات لأسباب تتعلق بالميزانية؛ غير أن هذا الوفد شجع المانحين الذين باستطاعتهم القيام بهذه التعهدات على فعل ذلك. وذكر الوفد أن اقتراح ربط التعهدات المتعددة السنوات بزيادة التبرعات سنويا يعني، حسب فهمه، انحرافا عن مبدأ التبرعات، الذي يلتزم به الوفد التزاما شديدا. ولاحظ الوفد أن ما اقترحه الصندوق من إبرام اتفاقات رسمية مع المانحين الرئيسيين سيهدد مبدأ تعددية الأطراف. ولاحظ الوفد نفسه أنه ليس في وضع يمكّنه من الامتثال للاقتراح الوارد في التقرير والقاضي بتخفيف أثر تقلبات أسعار الصرف وذلك لأسباب تتعلق بالميزانية. فمع بدء العمل بعملة اليورو، ستنخفض تقلبات أسعار الصرف بالتأكيد. وذكر الوفد أنه يجد صعوبة جوهرية في قبول النهج المتبع في الوثيقة المتعلقة بالنتائج المترتبة على النقص في الموارد (DP/FPA/1997/12) وأضاف أن الأرقام الواردة في الجدول ٣ المتعلقة ببلده أرقام غير صحيحة. وحسب ما فهمه الوفد، لا يشمل تعريف الصندوق لمساعدة المانحين للسكان مجال الصحة الإنجابية بمعناها الدقيق فحسب بل يمتد ليشمل ما يرتبط بها من قضايا. ورغم ذلك فإن الأرقام الواردة في الجدول ٣ تغفل تلك القضايا الأخرى. ورحب الوفد بعقد مؤتمر في أيار/ مايو في لاهاي من أجل مناقشة الصعوبات المنهجية القائمة في مجال جمع البيانات.

٣٠٠ - وأكد أحد الوفود أهمية مواصلة الصندوق لتعاونه الثنائي مع المانحين وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل بشكل أوثق مع البرلمانيين والمصارف الإقليمية. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة رفع الصندوق لشراكاته مع المانحين غير التقليديين، ومنهم القطاع الخاص. وشدد الوفد نفسه على أن هناك ترابطا هاما بين تعبئة الموارد واستخدامها وعلى ضرورة تركيز الاهتمام على استخدام الموارد أيضا. وذكر أحد الوفود، معربا عن تقديره لجهود الصندوق المبذولة في مجال تعبئة الدعم البديل والإضافي، أن التأكيد ينبغي أن يكون على زيادة التمويل الأساسي. وأضاف الوفد قائلا إن أهداف جمع الأموال ينبغي النظر إليها بالارتباط مع الاستخدام المنتج للموارد.

٣٠١ - وذكر أحد الوفود، مشيرا إلى التزام بلده الكامل بنموذج السكان الجديد الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن البرنامج السكاني الوطني لبلده يُمول معظمه من خلال الموارد الداخلية. وأضاف الوفد أن الاجتماع الإقليمي الأخير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في آذار/ مارس في بانكوك، تايلند، أقر بالمساهمة المتزايدة للبلدان النامية في تنفيذ برنامج العمل من خلال زيادة تعبئة الموارد الداخلية. ولاحظ الوفد أن هذه الزيادة لم تصحبها للأسف زيادة في الموارد الخارجية كما جرى توقع ذلك في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات بشأن عمليات تحويل الدين لتمويل الأنشطة السكانية وبخاصة بشأن التساؤلات التالية: هل سيؤدي دور الوساطة الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة موارد الصندوق؟ وهل سيزيد تحويل الدين الموارد الداخلية للأنشطة

السكانية وهل سيكون ذلك مشروطا؟ وهل سينطبق تحويل الدين على الديون التي ليست عليها فوائد أم سينطبق أيضا على تلك الديون التي تدفع خدمتها وتسدد في الوقت المناسب؟ ما هي المزايا النسبية للصندوق في كونه وسيطا ماليا بين الحكومات أو بين الحكومات والدائنين العموميين المتعددي الأطراف الآخرين؟ وهل قام الصندوق بتنفيذ أي عملية من عمليات تحويل الدين؟

٣٠٢ - وانضم وفد آخر إلى الوفد الذي لاحظ أن البلدان النامية تقوم بتعبئة الموارد الداخلية لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالموارد وأن النقص الحاصل في هذه الموارد هو نتيجة لتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية. وحث الوفد المانحين على الاستعداد لتقديم تبرعاتهم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأقر وفد آخر أيضا بالجهود التي تبذلها البلدان النامية في التحول إلى التمويل الوطني في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ الوفد مشيرا إلى أهمية تقاسم الأعباء وضرورة ربط الاتصال بالمانحين الجدد، أن استراتيجية التمويل ينبغي أن تتجاوز نطاق جمع الأموال. وتساءل الوفد عن الانخفاض الحاصل في مجموع المساعدة السكانية التي يقدمها الصندوق وتساءل عما إذا كانت الأعمال الجارية في أفريقيا كافية من حيث مستوى الالتزامات وتنفيذ البرامج.

٣٠٣ - وأكد وفد آخر أيضا ضرورة استعداد المانحين لتقديم التبرعات وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يضاعف جهوده من أجل رفع مستوى القضايا السكانية في البلدان المانحة وأن يُبلغ أيضا عن الانجازات العديدة للصندوق. ولاحظ الوفد نفسه أيضا أن الصندوق ينبغي ألا ينسى احتياجات بلدان أمريكا الوسطى عند تركيز جهوده على بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. فمعدلات الولادة في بعض هذه البلدان أعلى من معدلات بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى أن هذه البلدان تواجه تحديات رئيسية أخرى في مجال السكان. وتساءل وفد آخر عما إذا كان من الممكن تحقيق بعض الوفورات في الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة وتقديم مبالغ إضافية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف الوفد أن تمويل القطاع الخاص أمر يستحق النظر.

٣٠٤ - وطلب أحد الوفود معلومات إضافية بشأن المصادر البديلة للتمويل، بما في ذلك عمليات تحويل الدين لتمويل الأنشطة السكانية وأضاف مشيرا إلى الفقرة ٢٣ (دال) من الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2 أن وضع حد أدنى وأقصى للتبرعات قد لا يكون عمليا نظرا لضرورة المرور عبر نظام موافقة البرلمان في عدة بلدان.

٣٠٥ - وذكرت المديرة التنفيذية في ردها أنها مسرورة جدا ومتحمسة للتعليقات والتساؤلات التي أثارتها الوفود لأنها تدل بوضوح على الجدية التي تنظر بها الحكومات في مسألة تعبئة الموارد. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشارك في الجهود الرامية إلى توسيع قاعدته الحالية من المانحين وقام بتحديد البلدان التي يتعين بذل جهود إضافية فيها من أجل تأمين التبرعات. وفي ذلك الصدد، طلبت المديرة التنفيذية الدعم الجماعي للمجلس التنفيذي. وأضافت قائلة إن الصندوق يسعى أيضا إلى إشراك لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفيما يتعلق بالعلاقة القائمة

بين تعبئة الموارد واستخدامها، لاحظت المديرة التنفيذية أن الصندوق قد أخذ ذلك في اعتباره، مشيرة إلى أن الوثيقة السابقة للصندوق بشأن الأولويات البرنامجية قد حددت تلك العلاقة. وفيما يتعلق بمسألة المجال الخاص لميزة الصندوق النسبية، ذكرت أن الصندوق يشكل، في مجال الصحة الإنجابية، المنظمة التنفيذية الرئيسية التي تقدم الدعم في مجال للصحة الإنجابية، بما في ذلك الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة. وفي ميدان السكان والتنمية، يُمثل صندوق الأمم المتحدة للسكان المدافع الرئيسي الذي يدعو إلى إدراج قضايا السكان في جدول أعمال المنظمات الأخرى. وعلاوة على ذلك، لا يزال الدفاع عـــن قضايا الصحة الإنجابية يبدو كميدان للصندوق ولصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يفخرا بجعل هذا المفهوم مقبولا عالميا. وأضافت المديرة التنفيذية أن الخطوة المقبلة هي العمل على أن يذهب الشركاء الإنمائيون أبعد من قبول المفهوم إلى التنفيذ الفعلي لخدمات الصحة الإنجابية.

٣٠٦ - وفيما يتعلق بالأرقام الواردة في الجدول ٦ من الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2، لاحظت المديرة التنفيذية أن توقعات ما سيستخدمه الصندوق توقعات واقعية وأن بإمكان الصندوق أن ينفذ البرامج تنفيذا فعالا. وأضافت المديرة التنفيذية قائلة إن ترحيل الحسابات في عام ١٩٩٧ كان أقل بكثير بالمقارنة مع السنوات الأخرى وأوضحت أنه لم يتم تنفيذ جميع الصناديق نظرا لعدم التأكد من وجود موارد. فكثيرا ما يتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان تبرعات في نهاية السنة فلا يتسنى برمجة تلك الأموال بالكامل في أول السنة. وأكدت أهمية التمويل المستقر والقابل للتنبؤ. ولاحظت المديرة التنفيذية أنه ينبغي أن تتاح أيضا مرونة أكثر في استخدام الاحتياطي التنفيذي وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أدار موارده إدارة حكيمة رغم مختلف حالات الاضطراب. وأعربت عن أملها في أن يتمكن الصندوق من الحصول على شركاء إنمائيين إضافيين من القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي.

٣٠٧ - وشكرت المديرة التنفيذية المانحين الذين زادوا من تبرعاتهم للصندوق والمانحين الآخرين الذين أدوا تبرعاتهم بالكامل. وأعربت عن سرورها لإعلان بعض الوفود أن تبرعاتها المقبلة ستكون بعملة اليورو. ووافقت على أن من المهم التأكيد على توسيع قاعدة التمويل الأساسي. ولاحظت أنه نظرا لكون أعمال الصندوق محددة بشكل جيد، فإن طرائق ومستويات تعبئة الموارد يمكن بحثها في حوار مع المجلس التنفيذي، ولا ينبغي خلطها مع الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضافت قائلة إن الصندوق سيقوم بتنقيح ورقة غرفة الاجتماع استنادا إلى التعليقات والاقتراحات التي أبداها أعضاء المجلس. واختتمت المديرة التنفيذية كلامها بالتأكيد على ضرورة تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ليس بالنسبة للموارد فحسب بل فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل أيضا.

٣٠٨ - وفيما يتعلق بتحويل الدين، لاحظ مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية أن ذلك يشكل وسيلة أخرى لتشغيل برنامج العمل ويشكل كسبا لكل من المقرض والمقترض. وذكر أن الدين الثنائي يبلغ ٨٠٠ بليون دولار وأن ذلك هو ما يسعى الصندوق إلى الحصول عليه. ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يرغب في القيام بدور الوساطة بين الصفقات. وفيما يتعلق بكيفية عمل تحويل الدين، أشار إلى أن المقرض

سيتنازل عن جزء من دين شريطة أن يستثمر المقترض مبلغا مقررا بالعملة المحلية في مجال السكان وأعمال البرمجة الاجتماعية الأخرى في بلد المقترض. وسيساعد ذلك المقرض على الوفاء بالتزام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، دون استخدام العملة الأجنبية، وسيعجل بتحقيق أهداف التنمية السكانية والاجتماعية. وأضاف قائلا إن الصندوق لم يقم بعد بأي عملية لتحويل الدين لكنه يناقش ذلك حاليا مع ثلاثة بلدان.

٣٠٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٧/٩٨ - استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بشأن تعبئة الموارد الآن وللمستقبل: استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.2)؛

٢ - يدعو المديرة التنفيذية إلى استكمال ورقة غرفة الاجتماعات بشأن تعبئة الموارد الآن وللمستقبل: استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.2) وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تنظيم اجتماعات غير رسمية للمجلس فيما بين الدورات بهدف استعراض مختلف آليات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في الاجتماعات غير الرسمية فيما بين الدورات بهدف اتخاذ مقرر في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن استراتيجية التمويل المستدام التي ستؤدي إلى استناد تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومستمر بغية تمكينه من الاضطلاع بدور رئيسي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

عاشرا - مسائل أخرى

التقرير المرحلي عن إدارة التغيير

٣١٠ - قدم المدير آخر المستجدات بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١. وأشار إلى أن وتيرة تنفيذ مجموعة التغييرات لعام ٢٠٠١ قد اكتسبت زخما جديدا وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الثقافة الكلية للمنظمة، بما فيها الوعي بالتكاليف، وتجديد المساءلة وتعزيز التركيز على المستوى القطري.

٣١١ - وجرى التشديد على المساءلة الفردية عن النتائج عند إعداد مجموعة الإصلاحات، مع وضع حدود واضحة للمساءلة انطلاقا من الممثل المقيم ووصولا إلى مدير المكتب الإقليمي، ومن مدير المكتب الإقليمي إلى المدير المعاون والمدير. ووقعت اتفاقات مع جميع المشرفين الذين يقدمون تقاريرهم إلى المدير مباشرة وبين مديري المكاتب الإقليمية وممثليهم المقيمين. وتنص هذه الاتفاقات على مساءلة المشرفين على نتائج قابلة للقياس، وتحدد الدعم الضروري لتحقيق هذه النتائج، وتضع مقاييس موضوعية لتقييم الأداء.

٣١٢ - وتشكل الاتفاقات أيضا أساس الخطة الاستراتيجية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/CRP.7)، التي وزعت على المجلس التنفيذي بصفة غير رسمية في هذه الدورة. وتحدد هذه الخطة الاستراتيجية الأولويات وتُمكن من رصد التقدم المحرز في تحقيق ولاية البرنامج الإنمائي واستخدام الموارد. وستكون الخطة أداة حية يمكن للمجلس التنفيذي أن يستخدمها في رصد التقدم الكلي الذي تحرزه المنظمة وفي مساءلة المدير على النتائج.

٣١٣ - ويشكل دعم مقترحات الأمين العام في مجال الإصلاح بُعدا رئيسيا للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال الإصلاح على الصعيد الداخلي. فقد جُعل دعم تنفيذ مبادرات الأمين العام هدفا أولويا استراتيجيا في كل اتفاق موقَّع مع كبار المشرفين وجُسِّد في كل من الخطة الاستراتيجية وخطة التنفيذ المستكملة للبرنامج الإنمائي ٢٠٠١.

٣١٤ - وتشمل نتائج البرنامج الإنمائي ٢٠٠١ اكمال الأعمال المتعلقة بمؤشرات إدارة المكاتب القطرية، مع جعل النظام جاهزا للعمل بحلول حزيران/يونيه. وتشكل هذه المؤشرات عنصرا أساسيا في مفهوم المراقبة الشاملة للبرنامج الإنمائي ٢٠٠١ وتشكل نتيجة طبيعية للتحول إلى مزيد من التفويض والتأكيد على الرصد والتقييم اللاحقين، بدلا من الموافقة المسبقة. وستمكن هذه المؤشرات المقار وجميع الممثلين المقيمين من الاستفادة من تجارب الآخرين ومن تيسير تبادل أفضل الممارسات. وستوضع مؤشرات إدارة وحدات المقار بحلول أيلول/سبتمبر. وبدأت أعمال بشأن مؤشرات مختارة لأداء البرامج في مجالات الفقر والحكم. وتقرر عقد حلقة عمل مع ٢٠ مكتبا قطريا في أيار/ مايو ١٩٩٨، ستجرب المؤشرات بعدها في بلدان مختارة. ويشكل قياس الأثر والنتائج مجالا رئيسيا بالنسبة للمنظمة.

٣١٥ - وقال إن النتائج الأخرى شملت تنفيذ إطار المساءلة الجديد، الذي بدأ باستهلال برنامج لمراقبة التقييم الذاتي للمخاطر، وشملت أيضا قيام مكتب التقييم بإصدار كتيب عن الرصد والتقييم ذوي المنحى النتائجي.

٣١٦ - وأضاف، أن العمل جار في إنشاء مرافق الموارد دون الإقليمية الذي ينتظر الفراغ منه بحلول نهاية صيف عام ١٩٩٨، وأنه يجري تعيين الموظفين للمرافق الخمسة الإقليمية والشبكة العالمية بالمقر. وأضاف أن مكتب السياسات الإنمائية يعمل في وضع نظم ومعايير موحدة بينما يعمل الموظفون في المناطق الخمس من أجل تحديد الخبرات وأفضل الممارسات. وسوف يتاح تقرير كامل عن الحالة في المرافق الخمسة في لدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

٣١٧ - ومن الخطوات الأخرى المتخذة لكفالة أن يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة تعليم، توزيع الدليل المرجعي للبرنامج الإنمائي في مجال إدارة التغيير على المكاتب القطرية، وتنقيح نظم دعم اللامركزية ولا سيما في مجالات إدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المالية. وستكفل استراتيجية إدارة المعلومات تساوق موارد إدارة المعلومات مع الاستراتيجية الموحدة الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣١٨ - وأبلغ المدير المجلس التنفيذي بأن يولي أولوية عالية لوضع استراتيجية للموارد البشرية تستند إلى تحديد الاختصاصات. وقال إن وضوح الأدوار والوظائف يساعد في تمكين موظفي البرنامج على جميع المستويات ويشجعهم على الإسهام في مواجهة تحديات القرن المقبل. وقد بدأ بالفعل تدريب المنسقين المقيمين وتقييم أدائهم باتباع النهج القائمة على تحديد الاختصاصات. وأضاف أن تطبيق أول سياسة وطنية شاملة لإدارة الموظفين الوطنيين سيبدأ في أيار/ مايو ١٩٩٨. أما السياسة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الجنسين والنهوض بالمرأة فقد استعرضتها اللجنة التنفيذية، ونسقت عملية تنفيذها في الاتفاقات الموقعة مع المديرين. كما وضعت قائمة بالموظفين اللازمين في حالات الطوارئ لتحسين تلبية احتياجات البلدان التي يجري فيها تنفيذ البرامج في أوقات الأزمات.

٣١٩ - وواصلت الوحدات في المقر تبسيط بعض العمليات الصعبة. ففي آذار/ مارس ١٩٩٨ صدر دليل التنفيذ الوطني الجديد الذي يورد مقررات المجلس التنفيذي المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، وجرى توزيعه على المكاتب القطرية. وسيعرض على لجنة تنفيذ التغيير في أيار/ مايو ١٩٩٨ برنامج يتعلق بالكفاءة واللامركزية.

٣٢٠ - وبذا يكون البرنامج ماضيا بخطى حثيثة في تنفيذ خطته "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١". وقد توافر للمجلس في دورته الحالية استكمال مفصل لخطة تنفيذ البرنامج لعام ٢٠٠١ مع كتيب بعنوان "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم".

٣٢١ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ممكنا ربط عملية إدارة التغيير والتقدم فيها بشأن قضايا الموارد البشرية والقضايا المالية بقضايا التمويل، وعما إذا كان من الممكن أن يكفل هذا الربط أقصى درجات الأداء البرنامجي.

٣٢٢ - وتوجه متكلم آخر بالشكر إلى المدير على عرضه للمسألة، وطالب بمعلومات أخرى عن تقييم الممثلين المقيمين. واستفسر هذا الوفد عما إذا كانت هناك تدابير محددة تكفل المساواة بين الجنسين في التعيين.

٣٢٣ - وذكر المدير في رده على المتكلم الأول أن البرنامج الإنمائي سيبحث النقطة المثارة وسيعود إليها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لاستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن وضع مؤشرات لإدارة المكاتب القطرية، بما في ذلك تقييم الممثلين المقيمين مهمة ضخمة تعتمد على الخبرة المستفادة من عملية استعراض تقييم الأداء. وأشار إلى أنه تم اتخاذ خطوات هامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وبالتعيينات، بما في ذلك التدبير الذي يقضي بأن يقتصر التعيين من الخارج على النساء فقط مع استثناءات يرجع فيها لتقدير المدير.

٣٢٤ - وأشار المدير المشارك إلى التحسينات في الجانب العملياتي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس الاتفاقات الموقعة مع مكاتب الممثلين. كما أشار إلى قيام تعاون في مختلف القضايا وتبادل للخبرات فيما بين المكاتب.

٣٢٥ - وذكر المدير المساعد، مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد، أنه يتطلع إلى مناقشة القضايا التي أثارها المتكلم الأول وذلك في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وأوضح أن الهيكل التنظيمي الجديد للبرنامج الإنمائي يتيح زيادة المواءمة بين إدارة الموارد البشرية وإدارة التغيير، بعد أن أصبح مكتب الموارد البشرية الآن جزءا من مكتب التخطيط وإدارة الموارد. وقال إن هناك استثمارا أو تكلفة في التغيير التنظيمي من حيث الطاقة المبذولة في المشاريع ومن حيث الاستثمار المالي. فالاستثمارات في الموارد البشرية لازمة لمواءمة البرنامج الإنمائي مع الطلبات المتغيرة في بلدان الأزمات وكذلك، تلزم موارد إضافية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

٣٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي للمدير بشأن إدارة التغيير.

بيان رئيس لجنة التنمية الاجتماعية

٣٢٧ - تحدث رئيس لجنة التنمية الاجتماعية أمام المجلس التنفيذي عن نتائج الدورة السادسة والثلاثين للجنة، المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، وبوجه خاص عن الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المقرر ٢/٣٦: "تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص". وتضمنت الأنشطة الأخرى للجنة، الاستعدادات للسنة الدولية لكبار السن في عام

(١٩٩٩)، الاستعدادات لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠. وأكد رئيس اللجنة أهمية نشر أعمال اللجنة على أوسع نطاق جماهيري ممكن.

٣٢٨ - وأخذ أحد الوفود الكلمة ليرحب بالعرض الموجز لأنشطة لجنة التنمية الاجتماعية المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعرض المقدم من رئيس لجنة التنمية الاجتماعية.

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥

٣٣٠ - بناء على طلب عدد من أعضاء المجلس، جرى النظر مرة أخرى في استعراض السنوات الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

٣٣١ - وأبلغت المديرة التنفيذية المجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل مع شعبة السكان بالأمم المتحدة في إعداد موجز مشروح لتقرير الأمين العام لتقديمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ولاحظت أن التقرير سيكون وجيزا وأنه سيركّز الاهتمام على ما يلي: ما تحقق حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والقيود؛ والإجراءات الرئيسية الواجبة بالنسبة للمستقبل. وفي حين يناقش التقرير الجوانب النوعية والكمية للأهداف المحققة والقيود المصادفة، فإنه لن يحاول معالجة كل فصل من فصول برنامج العمل على حدة. بل إنه سيجري تجميع أهم القضايا والمواضيع والنظر فيها بشكل موحد، مع تركيز الاهتمام على توضيح الترابط القائم فيما بين القطاعات المختلفة. وسوف يصف التقرير كذلك كيف اجتمعت منظومة الأمم المتحدة مع شركاء التنمية الآخرين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان أيضا بإعداد تقرير مرحلي للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٨، عن التحضير لاستعراض السنوات الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٣٢ - وأضافت المديرة التنفيذية أن الوثيقة المعدة للمنتدى الدولي ستكون أكثر استفاضة وتفصيلا من تقرير الأمين العام. وسوف يقوم تقرير الاستعراض والتقييم الذي تعده شعبة السكان، وكذلك نتائج الاجتماعات الإقليمية واجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية بتغذية الوثيقة الخاصة بالمنتدى الدولي. ولاحظت أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مشتركة في العملية التحضيرية وأن المنتدى الدولي سيسبقه منتدى للمنظمات غير الحكومية لمدة يومين. وقالت إن موضوع الصحة الإنجابية للمراهقين سيحظى بالاهتمام. وإن الشباب يشاركون مشاركة نشطة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإنهم طالبوا بأن يكون لهم صوت مسموع في العملية التحضيرية لاستعراض السنوات الخمس للمؤتمر وفي المنتدى الدولي. وأكدت أن الصندوق ملتزم بضمان ذلك. ولاحظت المديرة التنفيذية وجود تعاون جيد مع المنظمات غير الحكومية وأن المجموعات البيئية ومجموعات المتقاعدين والمسنين تسعى بصورة

متزايدة إلى إقامة اتصالات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق باستعراض السنوات الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وذكرت أن الحكومات قد أعربت عن اهتمامها الشديد بالاستعراض.

لجنة التنسيق المعنية بالصحة

٣٣٣ - في البيان الاستهلالي الذي أدلت به المديرة التنفيذية أمام المجلس التنفيذي، قدمت المديرة معلومات مستكملة عن حالة الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت أن من المقرر عقد الاجتماع يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ بجنيف. وقالت إن جدول الأعمال المؤقت يشمل ما يلي: استعراض اختصاصات اللجنة، واستعراض القرارات والمقررات التي اتخذتها المجالس التنفيذية الثلاثة فيما يتصل بتحسين صحة الأطفال والشباب والنساء منذ انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجنة المشتركة المعنية بالسياسات الصحية، وهي اللجنة السلف للجنة التنسيق المعنية بالصحة؛ وصحة المراهقين، والأمومة الآمنة، ونتائج الدراسة الخاصة بفيتامين ألف. ولاحظت أن الاجتماع سيتوج عملية استغرقت سنتين من الجهود المتصلة والمتضافرة والبناءة من جانب مجالس إدارة المنظمات الثلاث.

٣٣٤ - ومضت تقول إنه، بعد النظر في ترشيح ممثل منطقة أفريقيا لدى لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، صدق المجلس التنفيذي على تعيين الدكتور جون كاتاتو موسييمي مولفا، الأمين الدائم لوزارة الصحة في بوتسوانا كممثل للمنطقة الأفريقية باللجنة والسيدة ويني غاسيفيلي ماني‌ينغ، المديرة المساعدة للخدمات الصحية/الرعاية الصحية الأولية في بوتسوانا، كممثل مناوب.

ملاحظات ختامية لمدير البرنامج

٣٣٥ - أعرب مدير البرنامج عن امتنانه لجميع الذين شاركوا في الدورة. ولاحظ أن الحوار الذي دار حول تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأطر التعاون القطري له قيمة خاصة. وقال إن الاجتماع غير الرسمي المعقود مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كان تكملة مفيدة للآلية التي بدأت في كانون الثاني/يناير. وأعرب عن أمله في أن يواصل المجلس الاستفادة من هذه المنتديات لمناقشة تنفيذ الإصلاح في الأمم المتحدة. وأعرب عن أطيب تمنياته للسيد جان مارك شيتانييه، ممثل فرنسا الذي انتهت مدة ولايته، في مهمته الجديدة.

ملاحظات ختامية للمديرة التنفيذية

٣٣٦ - أعربت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الختامية، عن شكرها وعميق تقديرها للرئيس والمكتب وجميع أعضاء المجلس التنفيذي لما قدموه من حوار بناء وإرشاد. ولاحظت أن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ التي عقدها المجلس قد ركزت الاهتمام، بشكل أساسي على البنود الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأسفرت عن نتائج إيجابية. وإن المناقشات التي دارت خلال هذا الأسبوع قد أوضحت الاهتمام الكبير الذي يوليه المجلس للمسائل الخاصة بالصندوق. ولاحظت أنها تشعر بسرور بالغ للنوعية الرفيعة التي

اتسم بها الحوار، ومستوى المشاركة والاهتمام المهني والمركّز الذي حظت به المسائل الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثانية. ولاحظت كذلك أن المجلس التنفيذي والأمانة قد أقاما علاقة إيجابية وبناءة وعملا من أجل تحقيق نفس الأهداف.

٣٣٧ - وأضافت المديرة التنفيذية أنها تقدر بصدق الاهتمام الكبير الذي يوليه المجلس التنفيذي لجميع المسائل الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولكن يجب أيضا مراعاة أن التحضير لدورات المجلس التنفيذي يتطلب قدرا كبيرا من الوقت والجهد من جانب الموظفين، وأن أمانة الصندوق صغيرة جدا. وبصورة خاصة، قد لا يكون إعداد الوثائق أفضل أوجه الاستفادة من وقت الموظفين، في جميع الظروف. وذكرت المديرة التنفيذية أنها تدرك، في الوقت نفسه، أن بعض الوفود كان يشعر أن الصندوق لم يقتسم ما يكفي من معلومات حول بعض القضايا قبل الاجتماع؛ وأكدت أن الصندوق يعتزم تصحيح هذا الوضع مستقبلا، وأنه يرحب بإرشادات المجلس في هذا الصدد. وأضافت أن المناقشة التي جرت بشأن تعبئة الموارد مثال جيد للعلاقة المفتوحة والبناءة القائمة بين الصندوق والمجلس، وأنه بالرغم من أن بعض الأعضاء لقوا صعوبات فيما يتصل ببعض المقترحات، فقد برز الأسلوب الصريح والبناء للحوار. كما لاحظت المديرة التنفيذية أن المناقشة التي جرت بشأن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كانت مفيدة، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحاول اتباع إرشادات المجلس في إعداد مذكرة عن المسائل الموحدة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإن أمكن، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وأضافت أن الاجتماع غير الرسمي المشترك المعني بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كان بالغ الفائدة. ولاحظت أن الصندوق سيواصل العمل بشأن جميع المسائل ذات الأهمية للمجلس، بما في ذلك، خدمات الدعم التقني وتبعئة الموارد.

٣٣٨ - وذكرت المديرة التنفيذية أنها تود أن تعرب عن عميق تقديرها للمجلس التنفيذي لإذنه للصندوق بالمضي في تعيين الموظفين لسبع وظائف جديدة بالميدان. وتوجهت بالشكر إلى السيد جان مارك شاتينييه، من وفد فرنسا، الذي سيتولى قريبا مهاما جديدة. وأكدت أن ما يتمتع به صندوق الأمم المتحدة للسكان من علاقات ممتازة مع حكومة فرنسا، يعود بقدر كبير إلى دعمه والتزامه الشخصي. وأعربت المديرة التنفيذية بعد ذلك عن امتنانها العميق للسيد بير - اولا ماتسون من وفد السويد لما قدمه من دعم وإرشاد، وأعربت عن أملها في أن يواصل مشاركته في المسائل الخاصة بالصندوق وبالسكان في منصبه الجديد. وشكرت كذلك السيد يوتاكا يوشينو من وفد اليابان على كل الدعم المقدم منه للصندوق. وتقدمت إليه بأطيب تمنياتها في أعماله الجديدة. واختتمت المديرة التنفيذية حديثها بتوجيه الشكر إلى الرئيس وأعضاء المكتب لقيامهم بتوجيه المداولات بكفاءة. وأعربت عن شكرها لأعضاء المجلس على الدورة الممتازة المعقودة، وللمترجمين الفوريين وموظفي المؤتمرات وجميع موظفي الأمانة، بمن فيهم الزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدموه من مساعدة تتسم بالقدرة والتفاني.

ملاحظات ختامية للرئيس

٣٣٩ - لاحظ الرئيس أن الدورة كانت مثمرة للغاية، مع اعتماد ١٠ من أطر التعاون القطري وتمديد ثلاثة برامج قطرية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واعتماد ٢٦ برنامجا قطريا لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتمديد برنامج واحد. وقال إن المناقشات التي أجريت حول البرمجة على الصعيد القطري كانت بناءة ومثقفة للغاية. وأضاف أن المجلس التنفيذي قد اتخذ قرارات بشأن مسائل أساسية مثل تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتعيين ممثلين قطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان واستراتيجية لتعبئة الموارد للصندوق. كما أشار إلى الاجتماعات غير الرسمية المفيدة التي عقدها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإلى الاجتماع غير الرسمي المشترك المعقود مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وذكر أنه قد أجري حوار حول المسائل المتصلة بالإصلاح مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خلال الاجتماع غير الرسمي المشترك والحوار حول تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولاحظ أن الاجتماعات المشتركة ستستمر عند الاقتضاء. وسيجري رصد التقدم المحرز في استيفاء عناصر المقررات الأساسية المتخذة أثناء الدورة عن كثب.

٣٤٠ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٩/٩٨ - لمحة عامة عن المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه، في أثناء دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.2) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

وافق على التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (DP/1998/12 و Corr.1)؛

وافق على الجزء من التقرير عن الدورة العادية الثانية (الوارد في الوثيقتين DP/1998/L.15 و DP/1998/L.16) المتعلق بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14 و Corr.1 و DP/FPA/1998/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط))؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في ١٩٩٨ و ١٩٩٩، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس كما هي واردة في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: التقريران المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اعتمد المقرر ٥/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير عن التوقعات المالية لمدة ثلاث سنوات الذي يتضمن مجملا للالتزامات المالية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (DP/1998/CRP.6)؛

وافق على أطر التعاون القطري وتمديدات البرامج القطرية التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لتوغو (DP/CCF/TOG/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لرواندا (DP/CCF/RWA/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغامبيا (DP/CCF/GAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغينيا (DP/CCF/GUI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لكوت ديفوار (DP/CCF/IVC/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لمالي (DP/CCF/MLI/1 و Corr.1 (بالانكليزية فقط))؛
التمديد الأول للبرنامج القطري الخامس للنيجر (DP/CP/NER/5/EXTENSION I)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول للبحرين (DP/CCF/BAH/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لألبانيا (DP/CCF/ALB/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لبوليفيا (DP/CCF/BOL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجزر تركس وكايكوس (DP/CCF/TCI/1)؛
التمديد الثاني للبرنامج القطري الثالث لأنتيغوا وبربودا (DP/CP/ANT/3/EXTENSION II)؛
التمديد الثاني للبرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION II)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية:

أولا

تقديم المساعدة إلى حكومة إثيوبيا (DP/FPA/ETH/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بوتسوانا (DP/FPA/BWA/3)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة جنوب أفريقيا (DP/FPA/ZAF/1)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة رواندا (DP/FPA/RWA/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة سان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/STP/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة سوازيلند (DP/FPA/SWZ/3 و Corr.1) (بالفرنسية فقط)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة غابون (DP/FPA/GAB/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا الاستوائية (DP/FPA/GNQ/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا - بيساو (DP/FPA/GNB/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة الكاميرون (DP/FPA/CMR/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة ليسوتو (DP/FPA/LSO/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة مالي (DP/FPA/MLI/4 و Corr.1) (بالفرنسية فقط)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة موريتانيا (DP/FPA/MRT/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة موزامبيق (DP/FPA/MOZ/5)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة النيجر (DP/FPA/NER/4)؛

ثانيا

تقديم المساعدة إلى حكومة الأردن (DP/FPA/JOR/5)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة اليمن (DP/FPA/YEM/2)؛

ثالثا

تقديم المساعدة إلى حكومة بنغلاديش (DP/FPA/BGD/5)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بوتان (DP/FPA/BTN/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/PRK/3)؛
تمديد المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/2/EXT 1)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/PNG/2 و Corr.1) (بالفرنسية فقط)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة تايلند (DP/FPA/THA/7)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة ملديف (DP/FPA/MDV/2)؛

رابعا

تقديم المساعدة إلى حكومة البرازيل (DP/FPA/BRA/2)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بوليفيا (DP/FPA/BOL/2)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة كولومبيا (DP/FPA/COL/3)؛

البند ٥: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الإدارية

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المعايير والآليات لتسويات الميزانية في حالة ظهور أي نقص هام في الإيرادات (٢٦/٩٧)؛

اعتمد المقرر ٨/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بالموافقة على تعيين ممثلين قطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦: خدمات الدعم التقني

اعتمد المقرر ٦/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بخدمات الدعم التقني المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٧: أنشطة تدريب الموظفين

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم (٢٩/٩٧) بشأن أنشطة التدريب لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٨: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٧/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق باستراتيجية لتعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٩: مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن إدارة التغيير؛

أقر تعيين بوتسوانا، من المجموعة الأفريقية، لتمثيل المجلس التنفيذي في لجنة التنسيق المعنية بالصحة والتابعة لمنظمة الصحة العالمية/ منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بالعرض الذي قدمه رئيس اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

الجدول ١ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨)
(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، الشروح، قائمة الوثائق/ خطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
			يوم ونصف يوم	المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي	للعلم		تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧
				بيان استهلالي للمديرة التنفيذية
				أولويات البرنامج وتنفيذه
				تعبئة الموارد
				البرنامج العالمي لأساليب منع الحمل/ المبادرة العالمية بشأن متطلبات منع الحمل
				استعراض إقليمي
				المرفق الإحصائي
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	الطاقة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية (٢٧/٩٦)
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب السلطة لتكبد نفقات البرنامج
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	التقرير الدوري عن تقييم استراتيجية المعلومات والاتصالات

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٦	شفوي	للعلم		تنفيذ المقرر ١٣/٩٧
٧	شفوي/ ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التقرير عن مركز اللجنة المعنية بالصحة
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				التقرير السنوي لمدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		بيان استهلالي لمدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرنامج الرئيسي، بما في ذلك الإبلاغ بشأن الصناديق الخاصة
	رسمي	للعلم	يومان	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والمبادرة الخاصة لأفريقيا
	رسمي	للعلم		تقارير وحدة التفتيش المشتركة
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١: متابعة تنفيذ المقرر ١٥/٩٧ الفقرة ١٦ (تقرير مرحلي عن مرافق الموارد دون الإقليمية)
٩	رسمي	للعلم	نصف يوم	متابعة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك نقل مسؤوليات منسق الإغاثة الطارئة عن التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتأهب لها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	رسمي	للعلم	نصف يوم	التقييم
١١	رسمي	للعلم/ لاتخاذ إجراء	نصف يوم	متطوعو الأمم المتحدة
١٢	ورقة غرفة اجتماع		نصف يوم	تعبئة الموارد (بما في ذلك عملية اجتماعات المائدة المستديرة)
١٣	رسمي		نصف يوم	أطر التعاون القطري ومسائل ذات صلة (بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ميانمار)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١٤			نصف يوم	سياسة الاتصالات والمعلومات
	رسمي	للعلم		متابعة المقرر ١٧/٩٧ (الفقرة ١٠)
١٥				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
	رسمي			التقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٣/٩٧)
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٦	شفوي	للعلم	نصف يوم	التقارير عن المراقبة الداخلية
١٨			نصف يوم	مسائل أخرى، بما في ذلك: جلسة إفادة بالمعلومات بشأن برنامج الأمم المتحدة المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
*				

* ملاحظة: سينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان حدثا خاصا يدوم نصف يوم بخصوص التقرير عن حالة سكان العالم لعام ١٩٩٨.

الفرع الثالث

الدورة السنوية

المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة
من ٨ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٨ فلاحظ أن هذه الدورة تكتسي أهمية خاصة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ إذ أنها تنعقد في وقت تزداد فيه الحاجة إلى المساعدة الإنمائية بينما تنخفض الموارد المخصصة لهذا الغرض. ولاحظ الرئيس أن تناقص الموارد هذا لا يُعزى إلى قلة الموارد في البلدان المانحة بل إلى قصور إدراك دافعي الضرائب لمغزى المساعدة الإنمائية ولكيفية استخدام الموارد ولما لهذه المساعدة من آثار ليس على البلدان المستفيدة فحسب بل وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة. وشدد الرئيس على أن عمل أعضاء المجلس التنفيذي، بصفتهم شركاء حقيقيين يمثلون البلدان المانحة وبلدان البرامج، يتمثل في تحسين فعالية وكفاءة المساعدة الإنمائية وفي التعريف بأهدافها وآثارها البعيدة المدى بصورة أنجع.

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/15)

٢ - وأبلغت أمينة المجلس التنفيذي هذا المجلس بأن مشروع التقرير الخاص بالدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ قد أرسل إلى أعضاء المجلس التنفيذي في وقت سابق وأن نسخا إضافية ستتاح لهم أثناء الدورة الحالية. ووافق المجلس التنفيذي على تأجيل اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨. واسترعت أمينة المجلس انتباهه إلى خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية وأشارت إلى أن بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية قد أعيد إدراجه مؤقتا في جدول أعمال الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

مناسبة خاصة

٣ - وأبلغ رئيس فرع شؤون المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس بتنظيم مناسبة خاصة، بعد ظهر يوم الاثنين ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تشمل قيام فريق بمناقشة الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وسيرأس فريق المناقشة هذا المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويشارك فيه أعضاء ينتمون إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إقرار جدول الأعمال والموافقة على خطة العمل

٤ - وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية بصيغتهما الواردة في الوثائق DP/1998/L.3، *DP/1998/L.3 (بالاسبانية فقط) و DP/1998/L.3/Corr.1 بصيغها المعدلة شفويا.

الدورات المقبلة

٥ - قدمت أمينة المجلس خطة العمل المقترحة للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ المقرر عقدها في الفترة ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في نيويورك. ولاحظت أن خطة العمل تحتوي على بنود كثيرة قد لا يتسنى

بحثها كلها أثناء الدورة. ولاحظت أيضا أن خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩ المدرجة في جدول الأعمال لعرضها على الدورة العادية الثالثة ستكون بالضرورة ذات طابع مؤقت إلى حد كبير؛ إذ أن كثيرا من المقررات المؤثرة على عمل المجلس في السنة القادمة لن تتخذ إلا في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

٦ - ولفت أحد الوفود نظر المجلس التنفيذي إلى أن فريق الحوار الرفيع المستوى التابع للجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة من المقرر أن يجتمع في يومي ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وهو موعد يتعارض مع التاريخ المقرر لانعقاد المجلس التنفيذي. وتم الاستفسار عن إمكانية تغيير تاريخ انعقاد الدورة العادية الثالثة إذ أن كثيرا من الوفود ستركز اهتمامها على الحوار الرفيع المستوى. وأجابت أمينة المجلس بأنه من الصعب تغيير موعد انعقاد المجلس في مثل هذا التاريخ المتأخر ولكنها قالت إنها ستبحث الاحتمالات في هذا الصدد. وطلب المجلس من أمينته إبلاغ المكتب بكل الحلول الممكنة وقرر أن يسند إلى المكتب مهمة تحديد تاريخ انعقاد الدورة العادية الثالثة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧

٧ - في معرض تقديم التقرير السنوي لعام ١٩٩٧، ذكرت المديرة التنفيذية أن الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ كانت ذات أهمية بالغة في عملية إقرار استراتيجية مستدامة للتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان من شأنها تمكينه من الاضطلاع بدور رئيسي في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت أن الدورة ستتناول بالدراسة أيضا موضوعين مهمين هما الطاقة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية. وشددت المديرة التنفيذية على ما تكتسيه مسألتا تعبئة الموارد واستخدامها من أهمية خاصة في ضوء النشاط المتزايد في إطار عملية المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥ سنوات. ولاحظت أن عملية المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥ سنوات بدأت بداية طيبة جدا بتنظيم أول اجتماع مائدة مستديرة عن الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وعُقد اجتماع المائدة المستديرة الذي شاركت في رعايته مؤسسة فورد، في نيويورك في شهر نيسان/أبريل. وقطعت أنشطة أخرى للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥ سنوات أشواطا بعيدة أيضا. ومن ضمن هذه الأنشطة عمليات الاستعراض الإقليمي التي تنظمها اللجان الإقليمية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجهات أخرى. وأكدت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ظل، طوال عام ١٩٩٧ وأثناء العام الحالي، يقدم دعمه النشط لعملية الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام وأن الصندوق ملتزم التزاما تاما بتنفيذ هذه الإصلاحات. وقالت إن الصندوق قد أدرج عددا من المسائل الفنية ذات الصلة بالبرمجة وبإنجاز البرامج في خطة العمل الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن هذه المسائل ما يتعلق بالقدرة الاستيعابية وبالتنفيذ الوطني وقواعد البيانات والمؤشرات المشتركة وعمليات التقييم المشتركة بين المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الجزء الأول من التقرير السنوي ركز الاهتمام على مسألتين من أهم المسائل الموضوعية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأعمال الصندوق، هما الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، لا سيما الصحة الإنجابية للمراهقين وصحة الأم، والمساعدة الطارئة في حالات اللاجئين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويمثل التعاون بين الشركاء في التنمية جانبا من أهم جوانب تحليل هذه المواضيع الوارد في التقرير. وشكرت المديرة التنفيذية حكومة سويسرا على دعمها وتعاونها في تنظيم المناسبة الخاصة المعقودة في إطار الدورة السنوية للمجلس التنفيذي والمتعلقة بالصحة الإنجابية وبالحقوق الإنجابية. وأعربت عن شكرها للمجلس على التزامه القوي ودعمه الكبير لإنشاء لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وتوفير الوسائل اللازمة لها لتنفيذ مهامها، مشيرة إلى أنه كان من المقرر أن يعقد أول اجتماع لهذه اللجنة في يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه. وأشارت المديرة التنفيذية إلى المسألة الهامة المتمثلة في النهج الشاملة للقطاعات، فقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان وجه اهتمامه في هذا الصدد إلى المستويين القطري والعالمي معا غير أنه بحاجة إلى مزيد من المشاركة في هذا المجال. وعبر الصندوق وعدد من الشركاء الآخرين عن عدد من الشواغل في هذا الموضوع منها ضمان الاهتمام الكافي للصحة الإنجابية وللحقوق الإنجابية خلال تحليل وتنفيذ الإصلاحات في قطاع الصحة والنهج الشامل لهذا القطاع. وقد لفت الصندوق انتباه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لهذه المسائل أيضا.

٩ - ووجهت المديرة التنفيذية نظر المجلس إلى المعالم الرئيسية للبرنامج وللحالة المالية المعروضة في الاستعراض الإحصائي للتقرير السنوي. وأشارت إلى أن حالة تدفق النقدية المباشرة للصندوق اتسمت بالاستقرار غير أنها أبدت قلقها بشأن الموارد العامة للصندوق وبصدد المساعدة السكانية الشاملة. ولاحظت المديرة التنفيذية احتمال حدوث فتور في الالتزام بدعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء أربع سنوات على الحماس الذي شهده المؤتمر في القاهرة. وأعربت عن أملها في أن يدرس المجلس بعناية استراتيجية لتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان تكفل تمويل الموارد العامة على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر.

١٠ - وأشادت عدة وفود بالدور النشط لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتزامه بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة وبعملية إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، وحثت الصندوق على تكثيف مشاركته في هذا المضمار. واستفسر أحد الوفود عن الحاجة إلى زيادة التمييز بين مسؤوليات المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعما إذا كان دمج هذه المهام يعرقل التنسيق على الصعيد الميداني.

١١ - ورحبت وفود عديدة بالعناية التي يوليها صندوق الأمم المتحدة للسكان للنهج الشامل للقطاعات وقالت إنها تتطلع إلى معرفة المزيد عن أفكار الصندوق بشأن هذا الموضوع. وأشارت وفود كثيرة إلى أن هذا الموضوع ينبغي أن يدرج في جدول أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨. وذكر أحد الوفود أن هذا المنهاج يعد نموذجيا في نظره وحث الصندوق على الاشتراك فيه بشكل نشط. ولاحظ

وفد آخر أن الصندوق ينبغي أن يكفل للصحة الإنجابية قدرا مماثلا من الاهتمام في مثل هذه البرامج القطاعية الشاملة. وشجع أحد الوفود زيادة الحوار بين الصندوق والبنك الدولي وأضاف أنه سيتقاسم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان نتائج حلقة العمل التي نظمها الوفد مع البنك الدولي في الآونة الأخيرة وطـُبق فيها النهج الشامل للقطاعات في التنمية الصحية. واقترح هذا الوفد أن ينظر صندوق الأمم المتحدة للسكان في إجراء دراسة عن تأثير النهج الشامل للقطاعات على الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في بلد بدأ فيه تطبيق هذا النهج منذ وقت وجيز. وأضاف الوفد أنه من المهم ملاحظة أن النهج الشاملة للقطاعات ليست نوعا من إصلاح قطاع الصحة بل هي منهاج للتمويل قد ينفذ على أفضل وجه في البلدان التي شرعت في إصلاح قطاع الصحة بالفعل. وأشار وفد آخر إلى أنه يرحب بتقديم ورقة غرفة اجتماع عن النهج الشاملة للقطاعات غير أنه شدد على ضرورة أن يظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمتع بالقدرة التامة على تقديم الدعم المباشر لأنشطة السكان والتنمية التي تتجاوز نطاق قطاع بعينه. واستفسر وفد آخر عن المجالات التي قد يرى الصندوق الاسترشاد به فيها. ولاحظ وفد آخر أن النهج الشاملة للقطاعات تستدعي إقامة صلات شراكة تدخل في إطارها الشراكات مع الحكومات التي تأثرت قدرتها، ومن ثم فعالية الشراكة نفسها، بالاتجاهات الاقتصادية المتقلبة.

١٢ - وأشادت وفود كثيرة بعمل الصندوق في إعداد المؤشرات واستفسرت عن الوضع الراهن وعن المشاكل التي واجهها الصندوق وعن الإطار الزمني المتوقع لإكمال العمل في مجال المؤشرات. وأشار أحد الوفود إلى أن استخدام نفس مجموعة المؤشرات في تحديد النتائج المراد تحقيقها من شأنه أن يمكن من تحسين العلاقة بين برنامج العمل والميزانية والتقرير السنوي. وأضاف أن هذا الأسلوب من شأنه أن يساعد المجلس التنفيذي أيضا في رصد فعالية أنشطة الصندوق في مجالاته البرامجية الأساسية بشكل أفضل.

١٣ - ورحبت عدة وفود بدعم الصندوق وببرامجه في مجالات الصحة الإنجابية للمراهقين وتقليص وفيات الأمهات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشدد أحد الوفود على الصلة بين إساءة استخدام المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة الإنجابية ولاحظ أن الصندوق ينبغي أن يركز الاهتمام على الصحة الإنجابية وأن يعالج في الوقت نفسه إساءة استخدام المخدرات وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يستطيع أن يقدم مساعدة قيمة للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجالي البرمجة والدعوة. وأبرز أحد الوفود عمل الصندوق الدولي للتضامن العلاجي في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بما في ذلك توفير فرص العلاج للسكان في البلدان النامية. وأشار وفد آخر إلى أهمية إشراك الذكور بقدر أكبر في أنشطة الصحة الإنجابية. وأشاد بالجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الحقوق الإنجابية ولاحظ أيضا ضرورة زيادة التعريف بالحقوق الإنجابية للمراهقين.

١٤ - ولاحظ أحد الوفود أن بلده استخدم سبلا مختلفة لزيادة الوعي بالصحة الإنجابية للمراهقين وذكر أن كل الأطراف الفاعلة، ومن ضمنها الآباء، ينبغي أن تـُشرك في وضع السياسات وفي تنفيذها بغية تعزيز

إحساسها بأن برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة المعنية ملك لها. وأشار وفد آخر إلى أن التقرير كان ينبغي أن يتضمن معلومات عن الحقوق الإنجابية للمراهقين الذين كثيرا ما يحرمون، في عدد من البلدان من ضمنها بلد الوفد نفسه، من فرص العلاج من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وأعرب نفس الوفد عن أمله في أن ينهض الصندوق بدور أنشط في مجال مكافحة ختان الإناث. ورحب وفد آخر بأنشطة الصحة الإنجابية للمراهقين المدعومة من الصندوق والتي يتم الاضطلاع بها في بلدان وسط أوروبا وأضاف أن ثمة حاجة إلى الموارد المقدمة من المانحين لإجراء إحصاء في هذه المنطقة. وأشاد وفد آخر بعمل الصندوق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين في منطقة البحر الكاريبي واستفسر إن كانت جزيرة مونتسيرات تدخل في نطاق هذا البرنامج. ورحب عدد من الوفود بمبادرات الصندوق مع الزعماء الدينيين لتشجيع الصحة الإنجابية.

١٥ - وفيما يتعلق بعملية "مؤتمر الأمم المتحدة للسكان + ٥ سنوات"، أشار أحد الوفود إلى أن الاجتماعات الفنية المزمع تنظيمها عن الهجرة الدولية وعن الشيخوخة ينبغي أن تتوخى تحقيق النتائج. وأضاف الوفد أنه ينبغي حث اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية على المشاركة في عملية "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات" في إطار لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك بإجراء تقييم لما حققتاه من نجاح وما واجهتاه من تحديات في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتساءل وفد آخر إن كانت الاجتماعات الفنية واجتماعات المائدة المستديرة المزمع عقدها في إطار "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥" سنوات كافية لإجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشدد أحد الوفود على أهمية التركيز على جودة الرعاية في برامج الصحة الإنجابية وأوصى بإدراج هذا الموضوع في استعراض أنشطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

١٦ - وأبدت وفود كثيرة قلقها بشأن تناقص الموارد وشددت على ضرورة التصدي لمسألة تعبئة الموارد. ولفتت بعض الوفود النظر إلى أن فعالية البرامج رهينة بتعبئة الموارد. ورحب أحد الوفود بنظرة الصندوق الإيجابية للإيرادات ودعا الجهات المانحة لزيادة مساهماتها في الصندوق، لا سيما الجهات المانحة التي كانت مساهماتها دون القدر المطلوب في هذا الصدد. وشدد وفد آخر على أهمية استكشاف سلسلة واسعة من النهج المبتكرة لتعبئة الموارد ومن ضمنها زيادة عمليات الشراكة مع القطاع الخاص. وأشار أحد الوفود إلى التمويل المتاح من مؤسسة الأمم المتحدة للمشاريع الابتكارية واستفسر عن إمكانية الاضطلاع بأنشطة متكاملة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيره من الوكالات لا سيما في مجالات تمكين المرأة والقروض الصغيرة وخدمات تنظيم الأسرة.

١٧ - واستفسر أحد الوفود عما يجري اتخاذه لتشجيع إقامة حوار مفتوح وشفاف مع البلدان المانحة على الصعيد الميداني بغية تعريفها بالأثر الملموس لأنشطة الصندوق. وطلب هذا الوفد أيضا مـَده بالمعلومات عن كيفية تضمين البـُعد الخاص بالمرأة في أنشطة التدريب. وأشاد نفس الوفد بالصندوق لتحقيقه نسبة

عالية من الموظفات الفنيات في المقر (٤٦ في المائة) ولقيامه بتقليص حجم الاعتمادات المالية غير المنفقة في عام ١٩٩٦. وعبَّر الوفد عن سروره للإنجازات المحققة في مجالات اللامركزية والرصد والتقييم.

١٨ - وأشارت عدة وفود بقلق إلى تناقص التنفيذ الوطني للمشاريع في عام ١٩٩٧. وذكر أحد الوفود أن تضمين بناء القدرات الوطنية في كل أنشطة الصندوق يشكل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للصندوق.

١٩ - وعبَّر أحد الوفود عن ارتياحه للاهتمام الذي تحظى به الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتعلقة بإدارة السوقيات. وأعرب عن أمله في أن يستمر تزايد دور الصندوق في هذين المجالين. وطلب الوفد إجراء تصنيف للمجالات المواضيعية التي يركز عليها الصندوق. وأشاد وفد آخر بالتنقيحات المدخلة في أنشطة المبادرة العالمية للصندوق بشأن الاحتياجات من وسائل منع العمل والاحتياجات المتعلقة بإدارة السوقيات في البلدان النامية وذكر أنه يرحب بتقديم تقرير شفوي موجز في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي، عن الجهود التي يبذلها الصندوق لتوسيع السوق التجارية لوسائل منع الحمل في البلدان النامية.

٢٠ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق للاجئين وللسكان في حالات الطوارئ وفي أوضاع ما بعد الأزمات. ولاحظ أحد الوفود أن عدد اللاجئين في بلده يفوق ٢ مليون لاجئ، وأعرب عن أمله في أن يتضمن التقرير السنوي للسنة القادمة معلومات عن الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في بلده بدعم من الصندوق في مجال خدمات الصحة الإنجابية للاجئين.

٢١ - وقد لاحظ أحد الوفود في معرض ثنائه على النوعية التحليلية للفرع المتعلق بالأولويات البرنامجية في التقرير، أنه بالإضافة الى الحديث عن صور النجاح، كان من المفيد أيضا معرفة صور الفشل. ولاحظ وفد آخر أنه ينبغي أن تتسم التقارير بمزيد من التحليل وأن تكون معنية بالنتائج. وذكر أنه باستثناء الفرع المتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لم يكن الاستعراض الإقليمي تحليليا. وأضاف الوفد أنه ينبغي إجراء مزيد من المناقشات، وتقديم تحليل للمشاكل في مجالات البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيض وفيات الأمهات. وذكر أحد الوفود أنه في حين يتضمن التقرير مناقشة للعديد من المبادرات الهامة، فإنه يجب أن يكون أقوى من حيث النتائج، وأضاف أنه من المفيد الاستناد الى تحليل الإطار المنطقي لرصد التقدم والنتائج المحرزة. كما لاحظ وفد آخر أنه ينبغي أن يركز التقرير السنوي على النتائج المحرزة، والصعوبات المصادفة في تنفيذ برامج الصحة الإنجابية.

٢٢ - وطلب أحد الوفود معلومات عن ممارسة التعقيم الجراحي في بلدان محددة في منطقة أمريكا اللاتينية، واستفسر أيضا عن سبب تزايد تكاليف الصندوق الإدارية والمتعلقة بالموظفين.

٢٣ - وذكر أحد الوفود أنه ينبغي للدراسة التي سيضطلع بها الصندوق والجامعة الوطنية الاسترالية أن تكون في سياق العولمة، وأن تتصدى للمسألة الأوسع المتعلقة بكيفية تأثير التقلبات الاقتصادية التي

تعرضت إليها بعض البلدان مؤخرا على برامجها السكانية. وأضاف الوفد أنه في حين يجب على الصندوق أن يؤدي دورا حفازا في البلدان الأقل نموا في بناء برامج السكان يتعين عليه العمل على دعم برامج السكان في البلدان المتوسطة النمو، علاوة على ذلك، فإنه يجب على الصندوق في البلدان الأكثر تقدما أن يساعد على استمرار نجاح برامج السكان في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية الصعبة والمتقلبة.

٢٤ - وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة استمرار تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الشعبية وأنه ينبغي زيادة التعاون مع مصارف التنمية الإقليمية. ولاحظ أحد الوفود عدم وجود زيادة في تخصيص الموارد للمنظمات غير الحكومية من عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧.

٢٥ - وفي حين أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأنشطة الصندوق في بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ذكر أن المشكلة الخاصة المتعلقة بتدني النمو السكاني أو بالنمو السكاني السلبي التي يواجهها بلده وبلدان أخرى في المنطقة تتطلب أن يستخدم الصندوق نهجا مختلفا عن النهج المستخدم في التصدي لمسألة ارتفاع معدل النمو السكاني.

٢٦ - وفي ردها، شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتهم وقالت إنها تتفق مع الوفود التي أشارت الى أن فعالية البرامج وتنفيذ البرامج يرتبطان بتعبئة الموارد. كما رحبت بالتعليقات على النهج المتبعة على نطاق القطاعات وذكرت أن الصندوق وضع الموضوع على جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما سيعد الصندوق ورقة غرفة اجتماع بشأن الموضوع لمناقشتها في دورة قادمة من دورات المجلس التنفيذي. وأضافت قائلة إن توافر وجهة نظر على نطاق المنظومة بشأن الموضوع الهام للنهج المتبعة على نطاق القطاعات سيكون مفيدا. أما فيما يتعلق بالمؤشرات، فقد ذكرت أن الصندوق وضع مؤشرات تتعلق بالسكان والصحة الإنجابية وقدمها الى المكاتب الميدانية. وكانت المؤشرات نتاج عملية تعاونية اضطلع بها العاملون التقنيون في الصندوق، وأفراد أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق وعدة شركاء تنمية، بما في ذلك وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أخرى. وأوضحت أنه ليس من السهل وضع مؤشرات عندما لا تتوافر بيانات أساسية جيدة. وأضافت تقول إنه علاوة على مؤشرات البرنامج التي وضعها الصندوق، توجد أيضا مؤشرات على نطاق المنظومة وضعتها فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وقالت إنه إذا رغب المجلس فسينظم الصندوق اجتماعا غير رسمي بشأن المؤشرات. وأضافت أن هناك محاولة لوضع بعض المؤشرات المتعلقة ببناء القدرات الوطنية، إلا أنه نظرا لنطاق وطبيعة الموضوع، فسيكون من الأنفع الاضطلاع بذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.

٢٧ - وأعربت المديرة التنفيذية عن سرورها إذ لاحظت أن جميع الوفود التي قدمت مداخلات متفقة على أن صحة المراهقين الإنجابية وتخفيض معدل وفيات الأمهات مجالان رئيسيان ينبغي للصندوق التركيز عليهما. وقالت إنه بغية النهوض بصحة المراهقين الإنجابية من الضرورة بمكان اتباع نهج شامل، ووافقت

على ضرورة مشاركة الآباء وقادة الرأي الآخرين في برامج تعليم الصحة الإنجابية للمراهقين، ولا ينبغي أن تقتصر نتائج البرامج التعليمية هذه على الترويج للممارسة الجنسية المأمونة فقط، بل تشمل كذلك تعليم السلوك المتسم بالمسؤولية بما فيه تشجيع الشبان على تأخير ممارسة الجنس. وأضافت أن الصندوق واليونيسيف وضعا كتابا إرشاديا للآباء بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين، إلا أن هناك مشكلة تتمثل في أنه ليس جميع الآباء في الأقطار التي لها برامج يجيدون القراءة. وقالت إن الصندوق سيواصل العمل مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للبحث عن حلول واتباع نهج عملي في التعامل مع التحديات المتعلقة بصحة المراهقين الإنجابية. وهنأت حكومة جمهورية إيران الإسلامية على جهودها في هذا المجال، بما في ذلك تقديم تعليم متعمق عن الصحة الإنجابية الى كل قرينين من الشبان ممن على وشك الزواج. وقالت إن الصندوق قدم دعما لإرسال ممثلين من البلدان الإسلامية المجاورة في جولات دراسية الى جمهورية إيران الإسلامية، التي كان لها السبق، بالإضافة الى بنغلاديش في إشراك الزعماء الدينيين في تشجيع تعليم الصحة الإنجابية.

٢٨ - وأكدت على أن الصندوق ملتزم التزاما قويا بعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ إلا أنها كانت عملية تتطلب كثافة في اليد العاملة، وأوجدت عقبات أمام منظمة صغيرة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت أن ترشيد العملية سيكون مفيدا نظرا لأنه ليس من الضروري لجميع المنظمات أن تشارك في كل الأنشطة. وفي الوقت نفسه، من الضروري استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لضمان إدراج المجالات الرئيسية المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية والدعوة في برامج جميع المنظمات الأعضاء. وأضافت أن بناء القدرة الوطنية يعد موضوعا هاما بالنسبة لإطار العمل، وقد أدرجه صندوق الأمم المتحدة للسكان في جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كذلك من المهم إدراج المبادئ التوجيهية والنواتج الأخرى التي أعدتها فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية ضمن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقالت إنه ستتم مناقشة مسألة تحديد دور المنسق المقيم والممثل المقيم في الاجتماع المقبل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

٢٩ - ولاحظت، فيما يتعلق بمؤسسة الأمم المتحدة، أنه بالنسبة للشريحة التالية من المنح، دعت المؤسسة الى تقديم مقترحات مشاريع تركز على صحة المراهقين الإنجابية والرعاية الصحية الإنجابية الجيدة، مركزة على الأنشطة المشتركة التي سيتم الاضطلاع بها مع منظمات أخرى. وقالت إن الصندوق يشارك حاليا في أنشطة مشتركة مختلفة بما في ذلك مع المنظمات غير الحكومية. وأضافت أن الصندوق يعمل على نحو مشترك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تقديم الدعم لحملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمنع العنف ضد المرأة. كما يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطة إبداعية جدا بالاشتراك مع النساء المحليات. فمثلا، هناك مشروع لتعليم القراءة والكتابة بلغتين يستند الى قضايا الصحة الإنجابية، كان قد وضع في الأساس كمشروع تجريبي في منطقة الأنديز البيروية، يجري حاليا تنفيذه في بوليفيا على النطاق الوطني. وبالإضافة الى النهوض بالوعي بين النساء المحليات بشأن حقوقهن الإنجابية، يجري أيضا تقديم التدريب على مهارات التفاوض.

٣٠ - وردا على الاستفسار عن استخدام التعقيم في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية، ذكرت أن الصندوق كلف مؤسسة "AVSC International" بإجراء دراسة عن هذه المسألة. ويمكن تقاسم النتائج، عندما تصبح متاحة، مع المهتمين من أعضاء المجلس التنفيذي. وقالت إن اللجوء الى التعقيم الطوعي هو بالفعل ظاهرة منتشرة في بعض بلدان المنطقة، ويرتبط غالبا بالافتقار الى وسائل بديلة لمنع الحمل. وأكدت على أن النهوض بنوعية الرعاية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تقديم المشورة وإتاحة خيارات من وسائل منع الحمل، مواضيع أوليت أولوية بين البرامج التي يدعمها الصندوق في المنطقة. وقالت إن الصندوق اشترك مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في بعثة للتصدي لمسألة التعقيم بالإكراه في بيرو. وقدمت توصيات الى الحكومة، التي بدأت اتخاذ إجراءات لمنع استخدام الإكراه في تقديم خدمات الصحة الإنجابية.

٣١ - وردا على عدة أسئلة طرحها أحد الوفود، ذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يستخدم تحليل الإطار المنطقي. أما فيما يتعلق بالتفاعل مع مصارف التنمية، فقد ذكرت أن الصندوق يواصل تعاونه مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ويجري حوارا نشطا مع بنك التنمية الأفريقي. وأضافت أنه في حين يجري حوار مع مصرف البلدان الأمريكية فإنه لم يتم التوصل الى نتائج حقيقية. وقالت إن اجتماع المائدة المستديرة المقبل بشأن روابط الاقتصاد الكلي سيسعى لإشراك وزراء المالية. أما فيما يتعلق بالاجتماعات التقنية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات فقد وافقت على وجوب التركيز على النتائج، مثل أن يركز الاجتماع التقني المعني بالهجرة الدولية والتنمية على كيفية إحراز تقدم في تنفيذ الفصل العاشر من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وطمأنت الوفود على أن نوعية الرعاية هي من الشواغل الرئيسية التي سيشملها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٣٢ - وأكدت على أن الصندوق سيواصل التركيز على مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث باعتبارها أحد مجالات الأولوية، وسيواصل أيضا دعمه للبرامج المعنية بمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس. وقالت إن الصندوق يشن حملة كبرى ضد تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. أما في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد أعربت عن أملها في أن يتمكن الصندوق من التعاون مع الصندوق الدولي للتضامن العلاجي. وقالت إن صندوق التضامن أبلغها خلال زيارة قامت بها مؤخرا الى باريس بعلاج قصير المدة يستغرق شهرا واحدا للنساء الحوامل للحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم الى الطفل. ولاحظت أن ذلك قد يشكل نقطة بدء ممنكة لنشاط مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق الدولي للتضامن العلاجي. كما ذكرت أن لصندوق الأمم المتحدة للسكان آراء أخرى تتعلق بالحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووفيات الأمهات، غير أن لجنة التنسيق المعنية بالصحة قد تكون منتدى أكثر ملاءمة لمناقشة هذه الآراء.

٣٣ - وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل توسيع نطاق تآزره وتعاونه مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويركز الصندوق على تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية واستمراريتها وقد قام بدعم التدريب اللازم لهذه المنظمات. وجرى أيضا توجيه جميع مكاتب الصندوق الميدانية نحو

زيادة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وإشراكهما في مناقشات السياسات البرنامجية والتدريب. ويجتمع الصندوق كل عام مع اللجنة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية التي كان الصندوق قد أنشأها كمتابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهيأ الصندوق الفرصة أيضا للمنظمات غير الحكومية لكي تسهم بنشاط أكبر في عملية البرامج القطرية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالميزانية، ذكرت أن النفقات الإدارية لم ترتفع. فالمبلغ الذي وافق عليه المجلس التنفيذي يصل إلى ١٣٩ مليون دولار لم ينفق الصندوق منه سوى ١١١ مليون دولار، مما يشكل وفورات كبيرة تبلغ حوالي ١٨ في المائة. ولاحظت، في معرض إشارتها إلى أن الميزانية تغطي فترة سنتين، أن الصندوق لا ينبغي أن يقدم في المستقبل تقريرا عن النفقات لفترة سنة واحدة فقط لأن ذلك لا يقدم الصورة الحقيقية.

٣٥ - وبالنسبة لموضوع المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ والمساعدة المقدمة للاجئين، أشارت إلى أن الصندوق يتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأشارت إلى أنها ترغب في أن تنظم في موعد لاحق اجتماعا غير رسمي مع المجلس التنفيذي حول موضوع المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بالتساؤل حول تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أكدت أن هذا التعاون مستمر؛ وأن الصندوق ينظم، على سبيل المثال، برامج مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تايلند وكينيا. وردا على سؤال آخر، لاحظت أن في حين أنه ليست هناك برامج قطرية محددة بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين في مونتيسيرات، فإن هناك برامج دون إقليمية تشمل أنشطة تدريبية.

٣٦ - ولاحظت أن المبادرة العالمية بشأن متطلبات وسائل منع الحمل واحتياجات إدارة السوقيات تشكل برنامجا عالميا ناجحا للغاية. ففي الآونة الأخيرة، كانت هناك حاجة كبيرة لوسائل منع الحمل في إندونيسيا، بلغت قيمتها ٢٩ مليون دولار.

٣٧ - واتفقت مع الرأي القائل بأن الجزء الخاص باللمحة العامة الإقليمية من التقرير السنوي قد انتُهج فيه نهج وصفي وذكرت أن الصندوق سيسعى إلى أن يقدم تحليلا أشمل في المستقبل. ويناقش الصندوق مع شركائه كيفية إيجاد طريقة أفضل لربط الاحتياجات الناشئة عن البرامج القطرية بالبرامج الإقليمية والأقاليمية. وسيجري أيضا إجراء تقييم في هذا الصدد.

٣٨ - وفيما يتعلق بالدعوة، أشارت إلى أن التدريب قد أتيح لجميع موظفي المكاتب الميدانية وأفرقة الدعم القطري وأيضا للموظفين الوطنيين ونظرائهم الحكوميين. ووفر الصندوق أيضا التدريب على الدعوة للبرلمانيين، بمن فيهم البرلمانيات من أفريقيا. ولاحظت أنه في حين أن تقرير الأمين العام عن أفريقيا

لم يشمل الكثير عن السكان والتنمية، فإن الأمين العام نفسه كان متجاوبا للغاية مع الدعوة لتلك المجالات الهامة.

٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٧ بشأن الأولويات البرنامجية، وفعالية البرامج، ولمحة عامة إحصائية، ولمحة عامة إقليمية (DP/FPA/1998/3 (Part.I)، و (Part.I/Add.1)، و (Part.II)، و (Part.III).

٤٠ - وطلب المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ ورقة غرفة اجتماعات بشأن النهج المتبعة على نطاق القطاعات.

ثالثا - القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية

٤١ - قام الصندوق، استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٧/٩٦، بإجراء دراسة عن السبل التي يمكن بها المساعدة في زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان المنفذ فيها برامج تابعة للصندوق واستخدام الموارد المالية فيها. وقد استند تقرير المديرة التنفيذية بشأن القدرة الاستيعابية للبلدان المنفذ فيها برامج واستخدام الموارد المالية فيها (DP/FPA/1998/4)، الذي عرض على المجلس التنفيذي، إلى عدد من المصادر، منها تقرير كلف الصندوق الشركة الاستشارية COWI بإعداده، وجرى تدعيمه بتمويل من حكومة الدانمرك.

٤٢ - وفي معرض تقديم الوثيقة DP/FPA/1998/4، ركزت نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) على ما يلي: القضايا المتصلة بالقدرة الاستيعابية المختصة بالبرامج السكانية وعمل الصندوق؛ والقضايا المتعلقة بشكل أوسع بالتعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية، وغير المحصورة في القطاع السكاني؛ والإجراءات التي بادر الصندوق بالفعل باتخاذها استجابة للدراسة؛ والتزام نفس البلدان المنفذ فيها برامج بالتصدي للقضايا وحلها رغم ما تواجهه من قيود كثيرة. ولاحظت أن المساعدة المقدمة من الصندوق تفيد من وجوه كثيرة في بناء القدرات الوطنية في مجال السكان، وأن تعاون الصندوق مع البلدان المنفذ فيها برامج قد أسفر عن بعض النتائج الملحوظة. وعلى مدار السنوات، بذل الصندوق جهدا كبيرا في تدريب مختلف أنواع أفراد وكوادر البرامج السكانية. وفي الواقع، يحتل الصندوق مركز الصدارة فيما يتعلق بالتركيز على التدريب في جميع برامجه الخاصة بالمساعدة وعلى بناء قدرات المؤسسات التدريبية في البلدان النامية. ويشكل نظام الصندوق لخدمات الدعم التقني وزيادة استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعضا من الابتكارات الرائدة في مجال دعم التدريب وبناء المؤسسات. وأفادت أن بعض القيود مثل القدرة التنظيمية المحدودة في البلدان المنفذ بها برامج، ومحدودية الموارد البشرية والهياكل الأساسية بصفة عامة، وقضيتي إصلاح الخدمة المدنية واللامركزية، وتمويل القطاع الاجتماعي هي قيود شائعة في معظم صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وقد اتخذ الصندوق بالفعل إجراءات في هذا الصدد بتوجيه اهتمام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى نتائج دراسة القدرة الاستيعابية. وسوف تستعرض المجموعة استنتاجات الدراسة، وهي خطوة من المتوقع أن تفضي إلى التوصل إلى تفهم مشترك، وحسب الاقتضاء، إلى ردود مشتركة من المنظمات

الأعضاء في المجموعة. ويحاول الصندوق أيضا التأكد من أن هناك تفهما أوسع داخل المجموعة ومنظومة المنسقين المقيمين لرسائل أساسية معينة ينبغي أن يعمل جميع أعضاء المجموعة على الترويج لها، والقيام بدعوة مشتركة لها.

٤٣ - وأفادت نائب المديرة التنفيذية أن الصندوق قد زاد من حدة التركيز على الجوانب التنظيمية من البرامج السكانية، بالتركيز بشكل أوضح على هذه القضايا في تطوير البرامج القطرية وعملية البرمجة، من خلال جملة أمور منها استخدام أدوات جديدة معينة للبرمجة مثل تحليل الإطار المنطقي وتحليل الأطراف المؤثرة. وأعيد أيضا تركيز نظام خدمات الدعم التقني التابع للصندوق بغرض توجيه انتباه أكبر لتقييم القدرة التنظيمية لمختلف الشركاء الوطنيين وتعزيزها. وثمة تطور آخر متصل بذلك هو تنقيح جميع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الصندوق بشأن البرمجة، التي جرى استكمالها في عام ١٩٩٧. وأدت بشكل ملحوظ المبادئ التوجيهية المنقحة إلى تطبيق اللامركزية الكاملة على سلطة البرمجة. ويجري أيضا تنقيح نظام الرصد المالي التابع للصندوق. ويعكف الصندوق أيضا على دراسة التوصيات بشأن المؤشرات والدعوة الواردة في دراسة القدرة الاستيعابية، ويضع الصندوق بالفعل مزيدا من التركيز على الدعوة على جميع الصعد، خاصة على الصعيد القطري. وفي معرض إشارتها إلى توصيات الدراسة بشأن توسيع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية، لاحظت أن الصندوق يتفق من حيث المبدأ مع تلك المقترحات؛ بيد أنه يرى أن ثمة حاجة إلى انتهاج نهج حذر للمساعدة على كفالة أن يكون لدى المنظمات غير الحكومية القدرة المطلوبة لاستدامة الأنشطة وتوسيع نطاقها. وفي الوقت ذاته، من المهم كفالة استكمال المنظمات غير الحكومية للأنشطة المدعمة من الحكومة. ومن الواضح أن سجل الصندوق في مجال العمل مع المجتمع المدني ظاهر للعيان، لا سيما عند مقارنته بباقي منظومة الأمم المتحدة. بيد أن الصندوق يتفق على أن هناك حالات محددة لبلدان كان يستطيع الصندوق أن يكون فيها أكثر نشاطا في تعزيز التعاون مع المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، يشعر الصندوق بالرضا أن الدراسة أقرت بأن النهج الذي اتبعه الصندوق في الماضي كان نهجا صحيحا. ولاحظت الدراسة أيضا العبء الذي وضعه التوسع في التنفيذ الوطني على كاهل مكاتب الصندوق الميدانية. وفي هذا الصدد، يتفق الصندوق تماما مع التوصيات المتعلقة بتعزيز مكاتبه الوطنية.

٤٤ - وأكدت نائب المديرة التنفيذية الحاجة إلى الاعتراف التام بصعوبة الأوضاع التي تعمل في ظلها برامج الصندوق والقيود التي يواجهها، التي لديه القليل من السيطرة على كثير منها. ولاحظت، على سبيل المثال، أن الدراسة التي أجرتها شركة COWI لم تركز بالقدر الكافي على النقطة الخاصة بأن بناء القدرات هو مسعى طويل الأجل، ومن ثم، فلا ينبغي لا للمانحين ولا المتلقين أن ينتظروا تحقيق نتائج سريعة. كما أن موضوع القدرة الاستيعابية لم يكن في العادة متصلا بشكل محدد بالبرامج السكانية. ومن ثم، فإن كثيرا من القضايا التي أثارتها الدراسة تتطلب جهدا متضافرا من جميع الشركاء، وليس فقط من صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ولاحظت أن الجهود التي بذلها الصندوق في الماضي لبناء القدرات قد قيدتها المشاكل المتعلقة باستبقاء الموظفين في القطاع العام وعدم استمرارية المؤسسات؛ وتلك مشاكل لا يستطيع الصندوق أن يتصدى لها وحده. ويمكن معالجة عدد من هذه القضايا من خلال آلية مجموعة الأمم المتحدة

الإنمائية بينما يتطلب عدد آخر تعاون جميع شركاء التنمية، بما في ذلك المانحون الثنائيون. وكررت تأكيد أن الحكومات تقع عليها في نهاية المطاف مسؤولية تنسيق المدخلات الخارجية؛ إذ أن الصندوق الذي يؤدي عادة دورا ضئيلا نسبيا في البرامج السكانية الوطنية، لا يستطيع أن يضطلع بذلك الدور وليس بوسعه سوى مساعدة الحكومة في تنسيق المساعدة بناء على طلبها. بيد أن باستطاعته أن يؤدي دورا مفيدا جدا في إقامة الصلات بين القطاع الحكومي وقطاع المنظمات غير الحكومية، وفي تبديد أي مخاوف قد توجد لدى أي من الجانبين فيما يتعلق بهذا التعاون.

٤٥ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفقت عدة وفود على أن الافتقار إلى المهارات التنظيمية يمثل، على نحو ما أشير إليه في دراسة شركة COWI، أكبر قيد على القدرة الاستيعابية للبلدان وعلى قدرتها على تنفيذ البرامج السكانية بفعالية. ويشكل بناء القدرات الوطنية عنصرا أساسيا في زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أهمية التدريب وأكدت الحاجة لأن يركز الصندوق على تدريب الموظفين الوطنيين وتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم في مجال التخطيط للبرامج والمشاريع السكانية وتنظيمها ورصدها وتقييمها. ولاحظ أحد الوفود أن التدريب المحلي أو الإقليمي للمدربين هو أمر هام لكفالة بناء القدرات وتنفيذ برامج تدريبية مستدامة. وأشار الوفد ذاته إلى أن انتشار شبكة إنترنت في البلدان النامية قد وفر وسيلة للبلدان المانحة تساعدها على جعل أدواتها التنظيمية متاحة وميسرة للنظراء من البلدان النامية. وتساءل وفد آخر عن الخطط الموضوعة لزيادة قدرة الموظفين الحكوميين التنظيمية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لعدم كفاية قدرة بعض البلدان على جمع البيانات وتجهيزها. وطلب الوفد من الصندوق أن يركز الانتباه على تعزيز تلك القدرة. واقترح وفد آخر أن يساعد الصندوق على تحسين العمليات الحكومية من خلال بعض المفاهيم مثل تحسين الجودة المستمر، الذي يشمل تحسين الأداء عن طريق تحسين المواصفات الوظيفية، وتصميم نظام أفضل للمكافآت والحوافز، وكفالة توافر اللوازم والسلع الأساسية، وتحويل الزيارات الإشرافية إلى دورات لحل المشاكل أو الاستعاضة عن الزيارات الإدارية بعمليات فحص للجودة. وأفاد وفدان بأنه لا ينبغي التذرع بقضية القدرة الاستيعابية لحجز الأموال عن البلدان المنفذ بها برامج. وجرى التشديد أيضا على أهمية تعبئة الموارد.

٤٦ - واتفقت وفود عديدة على أن بناء القدرات هو عملية طويلة الأمد وأن التعاون المشترك بين الوكالات هو عنصر أساسي في تحقيقه. وفي حين اتفق أحد الوفود مع ذلك، فإنه أفاد بأن من المهم تحديد عدة مراحل من بناء القدرات البرنامجية أو المؤسسية ووضع المؤشرات لكل مرحلة من أجل رصد التقدم المحرز على مدار الأعوام. وذكر الوفد ذاته أنه بالإضافة إلى النهج المقترح في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/FPA/1998/4، فإن ثمة إمكانيات أخرى قائمة لتحسين التنسيق. فعلى سبيل المثال، أجرت حكومة إثيوبيا في الآونة الأخيرة تجربة رائدة، بالمشاركة مع عدة مانحين، لتجربة صفحة استقبال لتحسين التنسيق فيما بين المانحين والحكومة. وشملت صفحة الاستقبال استراتيجيات وغايات وأهداف كل طرف من الأطراف المؤثرة في البلد، والبرامج القطرية، والميزانيات، وتقارير الرحلات. وأفاد وفد آخر أنه بالإضافة إلى التعاون المشترك بين الوكالات ينبغي أن يكون هناك أيضا تعاون مشترك بين الوفود. ولاحظ أحد الوفود أنه بالإضافة إلى تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية، ينبغي للصندوق أن يساعد أيضا في

زيادة القدرة الموجودة بالفعل لدى القطاع العام إلى أقصى حد، داخل المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، أو داخل القطاع الخاص التجاري. وتوسع وفد آخر في هذه النقطة، حيث أشار إلى أنه بالإضافة إلى بناء قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ينبغي للصندوق أن يدعم بناء قدرات موظفيه أنفسهم وتمكينهم، بوسائل تشمل التدريب على إدارة البرامج والتنظيم المالي. وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن يوصي باتباع آلية منفصلة عن النهج الذي ينتهجه الصندوق حاليا في تخصيص موارد للبرامج القطرية من أجل تحسين القدرة الاستيعابية.

٤٧ - ورحبت وفود عديدة بوضع مؤشرات ولاحظت أهمية قياس الإنجازات في مجال الصحة الإنجابية، وكذلك في مجال قياس قدرات إدارة البرامج. وأشار أحد الوفود إلى أنه بالإضافة إلى المؤشرات الوطنية والعالمية فإنه من الجوهري الحصول على مؤشرات موضوعة لغرض معين على مستوى البرامج من أجل الرقابة الفعالة. وأشارت وفود عديدة إلى أن عددا كبيرا من القضايا المثارة في التقرير قضايا معتادة بالنسبة لجميع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأوصت بمناقشة قضايا مثل بناء القدرات، والمؤشرات، وتحليل الإطار المنطقي، وتبسيط متطلبات تقديم التقارير، والنظر فيها بصورة مشتركة في سياق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب أحد الوفود بأن تجري إتاحة نتائج استعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للمجلس التنفيذي. وأشار وفد آخر إلى أنه سيجري توفير استعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المحافل الأخرى للأمم المتحدة.

٤٨ - وأكدت وفود عديدة على أهمية تعزيز التنفيذ الوطني والتعاون الوطني مع المنظمات غير الحكومية وأشارت إلى أنه ينبغي أن يأخذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بنهج مرن وعملي بالنسبة للتنفيذ الوطني. وفي حين وافق أحد الوفود على أنه من المهم تعزيز التنفيذ الوطني والتعاون الوطني مع المنظمات غير الحكومية، فإنه شدد على ألا يتجاهل الصندوق الحكومات الوطنية. وأكد وفد آخر مجددا إحدى النتائج التي توصلت إليها دراسة الشركة الاستشارية (COWI) بأن بؤرة تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان حكومية صراحة ولا يستكشف بما فيه الكفاية التعاون مع المنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى غير الحكومية. وطلب أيضا تقديم المزيد من المعلومات في التقرير السنوي التالي بشأن تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية ووجه نفس الوفد الانتباه أيضا إلى أن هذه الدراسة ترى أنه نظرا لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لديه في بلدان عديدة موارد محدودة للغاية فإنه ينبغي أن يعمل كوسيط للمانحين الأكبر. وشددت وفود عديدة على أهمية مشاركة الصندوق في برامج الاستثمارات القطاعية ورحبت بحقيقة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أجرى مناقشات مع البنك الدولي والمانحين الثنائيين الآخرين بشأن هذا الموضوع. واتفقت الوفود مع وجهة نظر الصندوق بأن شواغل الصحة الإنجابية لم يجر معالجتها بصورة ملائمة في برامج الاستثمارات القطاعية.

٤٩ - وذكر أحد الوفود أنه ينبغي تطوير نظام دعم الخدمات التقنية للاستجابة بصورة أكثر فعالية للاحتياجات على الصعيد القطري. وأعرب وفد آخر عن قلقه بأن أفرقة الدعم القطري لا تعالج بصورة

كافية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأشار أحد الوفود إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على الدعم الذي يقدمه نظام دعم الخدمات التقنية وأنه يؤيد جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان للاشتراك مع البنك الدولي في رعاية البرامج. وشدد وفد آخر على أهمية أن يكون صندوق السكان قادرا على الوصول إلى النوع الصحيح من المهارات والخبرة التي يحتاجها من المصادر الخارجية. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تلقت الدعم من الصندوق في مجال القدرة الاستيعابية وأضاف أنه ينبغي أن يكون الصندوق أكثر ابتكارا في نهجه فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار وفد آخر إلى أنه ينبغي على الصندوق أن ينظر في الذهاب إلى مدى أبعد من الهياكل الرسمية القائمة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأضاف أن حكومته قد نجحت في دعم المساعدة التقنية المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى وزارة الصحة بنفس البلد وأخذت أيضا بمفاهيم الإدارة والإشراف من إندونيسيا إلى بنغلاديش إلى كينيا مع الاستعانة بخبراء استشاريين محليين من كل بلد.

٥٠ - وبعد أن نوه أحد الوفود بالفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٧١، أوصى بأن يعمل الصندوق أيضا من أجل تناغم متطلباته في مجال تقديم التقارير مع متطلبات الوكالات الأخرى حتى يجري خفض عبء تقديم التقارير على البلدان التي تنفذ بها برامج. وشدد نفس الوفد أيضا على أهمية خلق إحساس بالملكية والشراكة في البلدان التي تنفذ بها برامج من خلال إدماج التخطيط والتنفيذ والمتابعة في الهياكل القائمة في البلد المعني. وأعربت وفود أخرى عن حاجة المانحين الهامة إلى تنسيق متطلباتهم الإدارية ومتطلباتهم لتقديم التقارير. ونصح أحد الوفود الصندوق، بعد أن نوه بنفس الفقرة الفرعية، بأن يكون حذرا في نهجه. وشجع أيضا الصندوق على العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان. ولاحظ وفد آخر أن المقترحات التنفيذية الواردة في الفرع الخامس من الوثيقة (DP/FPA/1998/4) كانت شديدة العمومية وينبغي أن تكتسي بالخصوصية. وشدد الوفد على أن الاستدامة هي المسألة الأساسية في تنمية القدرات ومن الجوهري التغير من عقلية المورد إلى عقلية الشراكة. وأكدت وفود عديدة مجددا حاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز مكاتبه الميدانية وأن يستخدم، في جملة أمور، الخبرة المحلية لتحقيق ذلك. وأيدت وفود عديدة التوصيات الواردة في التقرير، وأشارت بعض الوفود إلى أنها تتطلع إلى أن تتلقى، في تاريخ لاحق، تقريرا مستكملا عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٥١ - وفي ردها، وجهت نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) الشكر إلى الوفود لتعليقاتها واقتراحاتها المشجعة. وأكدت للوفود أن نقص القدرة الاستيعابية لم تستخدم كذريعة لخفض الموارد المقدمة إلى البلدان التي تنفذ بها برامج. ووافقت على أهمية تمكين الموظفين الوطنيين من خلال بناء القدرات، بما في ذلك زيادة التدريب في مجال المهارات الإدارية. ووافقت أيضا على أنه من المهم بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة المشاركة في أفرقة الدعم القطري. وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية تشارك بفعالية في البرامج القطرية للصندوق، بما في ذلك كوكالات منفذة. وفي نفس الوقت، فإنه من المهم أن يوضع في الاعتبار أن الصندوق بوصفه منظمة حكومية دولية يتعين عليه أن يعمل بتناغم مع الحكومة. ووافقت على أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في بعض البلدان

لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية. وأشارت إلى أنه مع وجود المبادئ التوجيهية الجديدة ونهج البرامج الفرعية، فإن هناك تأكيد أكبر على تثبيت البرامج محليا ومشاركة جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، في وضع البرامج وتحليلها. وقدم الصندوق أيضا الدعم إلى الأنشطة بغية تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والاستدامة. وأشارت إلى أنه جرى تبسيط عدد كبير من إجراءات الصندوق بغية تيسير التعاون مع المنظمات غير الحكومية وأنه سيجري أيضا تبسيط إجراءات تقديم التقارير المالية. وتساءلت عما إذا كانت قد جرت أيضا مناقشة تبسيط الإجراءات في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعما إذا كان بالإمكان تناغم إجراءات منظومة الأمم المتحدة مع إجراءات الوكالات الثنائية. ولاحظت أن الجهود تبذل بالفعل لزيادة إشراك أفرقة الدعم القطري في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بما في ذلك من خلال تعديل توصيف الوظائف. وأكدت أن نظام دعم الخدمات التقنية قد أقيم للاستجابة للاحتياجات القطرية. وطُلب إلى مستشاري دعم الخدمات التقنية وضع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لكي يجري تقاسمها على نطاق واسع، بما في ذلك فيما يتعلق بمواضيع مثل مشاركة الذكور في الصحة الإنجابية.

٥٢ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أشارت إلى أن أنشطة الصندوق تذهب في الواقع إلى أبعد من الهياكل الرسمية القائمة. فالصندوق يقدم الدعم إلى مجموعة كبيرة من أنشطة بلدان الجنوب، بما في ذلك بعض الأنشطة مع المنظمات غير الحكومية. وأضافت أن موظفي المكاتب الميدانية قد صدرت إليهم التعليمات باللجوء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق أكبر وتوفير الأموال لهذه الأنشطة. ووافقت على النقطة القائلة بأن هناك حاجة إلى تعديل المؤشرات محليا وربطها بمختلف مراحل التنمية. وأشارت إلى أن الصندوق يقوم باستعراض دليل الشركة الاستشارية (COWI) بشأن تقييم القدرات الوطنية في البرامج السكانية ولاحظت أنه يتعين اعتبارها متمشية مع سياسات الصندوق ومبادئه التوجيهية. وبينما وافقت نائب المديرة التنفيذية على ضرورة تعزيز المكاتب الميدانية للصندوق فيما يتعلق بالنوعية والكمية على السواء، فإنها أشارت إلى أن الموظفين الميدانيين يتلقون تدريبا لزيادة مهاراتهم وقدراتهم. وعلى سبيل المثال، تلقى في السنوات الأخيرة ١٠٢ موظفين من ٩٠ مكتبا ميدانيا تدريبا على الإدارة المالية؛ وأكثر من ٥٠ في المائة من المدربين أتوا من مكاتب في أفريقيا. ووافقت أيضا على أنه ينبغي زيادة تمكين ممثلي الصندوق للمشاركة في أفرقة الدعم القطري. وبعد أن سلمت بأن بناء القدرات هو عملية تدريجية وطويلة الأمد يتعين استكمالها بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، أشارت إلى أنه كثيرا ما يتعين أن تسبق إجراءات عديدة أخرى بناء القدرات، بما في ذلك بناء هياكل مختلفة داخل البلد. وشددت على أن الهدف هو زيادة التنفيذ الوطني ولكنها وافقت على أنه من الضروري الأخذ بنهج مرن. وأعربت عن تقديرها للاقتراحات المقدمة من وفود تتعلق بزيادة استخدام شبكة الإنترنت والقدرة على الحصول على مهارات وخبرة حسب الحاجة، وأشارت إلى أنه سيكون من المهم أولا البحث عن المهارات المحلية قبل التطلع إلى الخارج. وأشارت إلى أن الصندوق قد وضع مؤشرات للأداء في المجالات الثلاث ذات الأولوية لبرامجه وأيضا فيما يتعلق ببناء القدرات وجرى إدراج هذه المؤشرات في المبادئ التوجيهية. ولاحظت أنه ينبغي اعتبار المؤشرات عملا يجري الاضطلاع به ويحتاج إلى صقل على مر الزمن.

٥٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد اضطلع بالخبرة الاستشارية الداخلية لدراسة مسألة تقديم التقارير المالية، وقالت إنها تأمل في أن تعرض النتائج على المجلس التنفيذي في اجتماع غير رسمي في وقت لاحق. والصندوق على استعداد لتنفيذ توصيات الدراسة. وفيما يتعلق ببرامج الاستثمارات القطاعية، ذكرت أن الصندوق على اتصال بالبنك الدولي وأجرى مناقشات بشأن الموضوع. ووافق البنك الدولي على أن المبادئ التوجيهية لبرامج الاستثمارات القطاعية المتعلقة بالصحة لا تشتمل على مجال الصحة الإنجابية بما فيه الكفاية واقترح بأن يعزز عمل الصندوق مع البنك الدولي هذا المجال. وأضافت أن الصندوق في حاجة أيضا إلى المشاركة في إصلاح القطاع الصحي وكفالة تضمينه الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن تلك المسائل سيجري إدراجها في ورقة غرفة الاجتماع والتي سيتولى الصندوق إعدادها بشأن النهج المتعلقة بكافة القطاعات. وردا على استفسار بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أشارت إلى أن الصندوق شريك فعال في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وقدم الدعم لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١٣٢ بلدا. وبالرغم من أنه قد لا يكون في مقدور الصندوق الاضطلاع بكل شيء في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، فإنه سعى إلى إدماج هذه الأنشطة، بقدر الإمكان، في برامجه السكانية وبرامجه المتعلقة بالصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بدور المنسق المقيم، ذكرت المديرة التنفيذية أن المنسق المقيم له دور في غاية الأهمية في تعزيز الدعوة والتنسيق على الصعيد القطري. وقدم الصندوق الدعم إلى وحدة نموذجية تدريبية بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي استخدمت في تدريب المنسقين المقيمين في كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا. واستخدم أيضا مركز تورينو المبادئ التوجيهية ومنتجات أخرى لفرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية من أجل تدريب المنسقين المقيمين. وبالمثل، فإن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سعت أيضا إلى أن تغرس في أذهان أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري نهجا تعاونيا ومتناسقا، من خلال التوجيه والتدريب. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن هناك حاجة إلى عمل المزيد لكفالة إدراج القضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية في تلك البرامج التدريبية. وهناك أيضا حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة أن جميع موظفي الأمم المتحدة قد أصبحوا دعاة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولقضاياه الرئيسية، وتلك الناشئة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخرى التي عقدت مؤخرا.

٥٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٠/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: القدرة الاستيعابية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان التي تنفذ بها برامج (DP/FPA/1998/4)؛

٢ - يحيط علما أيضا بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز القدرة الاستيعابية؛

٣ - يحيط علما كذلك بالحاجة إلى القيام، حيثما يكون ذلك مناسبا، بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٤ - يؤيد الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لزيادة القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في البلدان التي تنفذ بها برامج، بما في ذلك التدريب وإصدار وتنفيذ الدليل الجديد لسياسات وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٥ - يؤيد التوصيات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/4 بشأن مواصلة تنمية القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في البلدان التي تنفذ بها برامج؛

٦ - يحث المديرة التنفيذية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/4، واضعة في اعتبارها التعليقات التي أدلت بها الوفود في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن متابعة التوصيات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/4.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

رابعا - خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

٥٥ - عرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) تقريرين معروضين على المجلس التنفيذي: خطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي (DP/FPA/1998/5)؛ وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي أقرها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1998/8). ونوه بأبرز نقاط العناصر الرئيسية الثلاث للتقرير المتعلق بخطة العمل، لا سيما حالة الموارد واستغلالها في عام ١٩٩٧؛ والإيرادات المسقطة والاستغلال المقترح لموارد البرامج؛ وسلطة الإنفاق البرنامجي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩. وذكر أنه في ضوء المناقشات المكثفة مع أعضاء المجلس التنفيذي خلال اليومين السابقين، لا سيما بشأن استراتيجية تعبئة الموارد، وافق الصندوق على تعديل افتراض الإيرادات لعام ١٩٩٨، الذي تقوم خطة العمل على أساسه. وسيؤثر هذا على الإيرادات المسقطة للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بالرغم من أن الصندوق اقترح الإبقاء على النمو السنوي في الإيرادات البالغ ٧ في المائة. ويفترض الصندوق حاليا الحصول على إيرادات من الموارد العادية لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المساهمات من المؤسسات الخاصة، تبلغ ٣١٠ ملايين دولار، بما في ذلك الزيادات في المساهمات التي أعلنت عنها في وقت سابق من الأسبوع الحالي فنلندا والصين وإعلان اليابان أنها ستستخدم سعر صرف ثابت لصالح الصندوق بغية الإقلال من

أثر سعر الصرف على مساهمتها. ونتج عن هذا تقدير للإيرادات من الموارد العادية لفترة الأربع سنوات ١٩٩٩-٢٠٠٢ يبلغ ٤٧٤ ١ مليون دولار، أي بما يقل بمقدار ٤٥ مليون دولار عن التقدير الأصلي. وسيبقي الصندوق على تقديرات الموارد المتعددة الأطراف والثنائية البالغة ١٠٠ مليون دولار لخطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. وجرى توزيع جدول منقح هاء على المجلس بأرقام جديدة. واقترح نائب المديرة التنفيذية أن تعدل وفقا لذلك أرقام الموارد البرنامجية كما وردت في الفقرة ١٩. وينبغي بصفة خاصة أن يصبح طلب الموافقة على سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٩، ٢٦٣ مليون دولار بدلا من ٢٧١ مليون دولار كما طُلب أصلا. ثم أشار الى الوثيقة DP/FPA/1998/8 ولاحظ أنه كان تقريرا إعلاميا يقدم بيانات مالية توضح مدى تنفيذ البرامج والمشاريع القطرية في الوقت المناسب. وكشف التقرير عن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان ملتزما بتقديم المبلغ من الموارد العادية في برامجه القطرية بالرغم من أن الصندوق يحتاج الى موارد إضافية بغية تقديم المبلغ الإجمالي الذي يضم الموارد العادية وغيرها من الموارد.

٥٦ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعربت وفود عديدة عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان بقيامه على وجه السرعة بإعادة صياغة خطة عمل قائمة على أساس الالتزامات المستكملة للمانحين ولتنقيح الأرقام لكي تعكس ذلك ووافقت معظم الوفود على تقدير الإيرادات بمعدل سنوي للنمو يبلغ ٧ في المائة لخطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وذكرت أن الصندوق في حاجة الى أن يكون شجاعا ومتفائلا على السواء. وذكرت بعض الوفود أنها تحبذ نهجا أكثر واقعية قائما على تقديرات أقل طموحا. وتحدث أحد الوفود أيضا بالنيابة عن وفد آخر، فشدد على الحاجة الى نهج أكثر واقعية للتخطيط. وأكد وفد آخر أن خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي ليست وثيقة للدعوة (لجمع الأموال) ولكن أداة تخطيطية لأغراض مالية ولأغراض البرمجة ذات سلطة موافقة ملائمة على الإنفاق. وأعرب نفس الوفد عن قلقه إزاء منهجية إسقاط معدل نمو الإيرادات القائم على المتوسط المسجل على مر السنوات العشر الماضية. واقترح الوفد أن ينظر المجلس التنفيذي في إنشاء نهج مستقبلي قائم من ناحية على تحليل نمو مساهمات المانحين، ومن ناحية أخرى على سعر صرف الدولار. وفيما يتعلق بخطة العمل للفترة ١٩٩٩ ٢٠٠٢، أشار الوفد الى أنه في ضوء الانخفاض في الموارد الأساسية خلال فترة السنتين السابقتين، فإن المعدل السنوي المسقط للزيادة لا ينبغي أن يكون أعلى من ٥ في المائة، وهي النتيجة التي قدمتها المنهجية الحالية. وأكد أحد الوفود أنه بغية اجتذاب موارد أكبر فإنه من الضروري استخدام افتراضات تفاؤلية بدلا من الافتراضات التشاؤمية للايرادات. ووافقت وفود عديدة أخرى على وجهة النظر هذه. وذكرت وفود عديدة، بعد أن نوهت بالجدول حاء الوارد في الوثيقة DP/FPA/1998/5، أنها توافق على التوزيع المعتزم للموارد على المناطق الجغرافية الأربع. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي زيادة تخصيص الموارد لأفريقيا نظرا لأن هناك عددا كبيرا من بلدان الفئة ألف في هذه المنطقة. وذكرت وفود أخرى أنه لا ينبغي إهمال منطقة آسيا والمحيط الهادئ نظرا لأن هناك بلدانا عديدة بالفئة ألف في هذه المنطقة ولأن آسيا لديها عدد أكبر من السكان بكثير من أفريقيا. وأعربت وفود عديدة عن سرورها لملاحظة أن المقدار المرحل من الموارد القابلة للبرمجة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨ قد انخفض وأنه لم يتم إسقاط أي مقادير مرحلة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. ورحبت وفود عديدة أيضا بحقيقة أن نسبة استغلال الموارد في عام ١٩٩٧ قد زادت الى ٩٥ في المائة من ٩٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وذكر أحد الوفود أن الاحتياطي التشغيلي

للصندوق مرتفع للغاية وأنه ينبغي إعادة النظر في المقرر ٢٨/٩٣ بغية جعل الحد الأعلى ٢٠ في المائة بدلا من القاعدة المطلقة، أو تحديد حد أعلى لمبلغ يراه المجلس معقولا. وتساءل نفس الوفد لماذا كان الاحتياطي التشغيلي في عام ١٩٩٧، ٢١,٧ في المائة عندما انخفضت ايرادات الصندوق في ذلك العام. ولاحظت بضع وفود أخرى أيضا أن الاحتياطي التشغيلي يبدو مرتفعا للغاية. وطلبت بعض الوفود إيضاحا بشأن مبلغ ٢٠ مليون دولار من المؤسسات الخاصة: تساءل وفدان عما إذا كانت هذه الإيرادات مقصورة فقط على عام ١٩٩٨ أو أنها متجددة؛ وتساءل وفد آخر كيف تختلف الإيرادات المعنونة بموارد "تكميلية" ومدرجة تحت الموارد العادية عن الموارد المتعددة والثنائية. وتساءل وفد آخر كيف تدرج ٢٧ مليون دولار في ايرادات عام ١٩٩٧ إذا لم تكن قد وردت في تلك السنة. وتساءل نفس الوفد أيضا كيف يعتزم الصندوق تغطية التكاليف الإدارية الناتجة عن الأموال الإضافية المتعددة الأطراف والثنائية.

٥٧ - واقترح أحد الوفود إعادة صياغة خطة العمل لجعلها أقل اتساما بأنها إجراء شكلي لإقرار النفقات وأكثر اتساما بأنها بيان للتوجيه الاستراتيجي وما يتصل به من تخطيط للسنوات الأربع القادمة على أن يدرج في سيناريوهات التمويل المحتملة اللازمة لتحقيق مجموعة محددة من الغايات والأهداف. وقد تصبح خطة العمل هذه ذات قيمة عامة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جمع الموارد وستكون أيضا مفيدة بالنسبة للمانحين الذين تتوقف قراراتهم بتخصيص الموارد الداخلية على عامل الحصول على عطاءات تنافسية من مجموعة متنوعة من المصادر. ولذلك فإنه يمكن لخطة عمل تطلعية وتركز على النواتج ومرتبطة بمختلف سيناريوهات التمويل أن تستخدم بمثابة أداة مقنعة لتعبئة الموارد. وفي حين وافق وفد آخر على أنه ينبغي وضع خطة العمل باعتبارها أداة للتخطيط الاستراتيجي، فإنه أشار إلى أنه ينبغي خفض المخصصات للميزانية الإدارية وأن يصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان قادرا على إدارة المزيد من الموارد بدون اللجوء إلى زيادة الميزانية الإدارية بنفس النسبة. وأكد وفد آخر أيضا أنه ينبغي أن تنخفض نسبة التكاليف الإدارية للموارد الزائدة المسقطة على مر الزمن بغية توفير المزيد من الموارد لبرنامج العمل. وأشارت وفود عديدة إلى أن اجتماع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٥ أتاح فرص لزيادة التمويل. وأعادت وفود عديدة أيضا التأكيد على الحاجة إلى استراتيجية مستدامة ويمكن التنبؤ بها لتمويل الصندوق مما يؤدي إلى عدم احتجاز الصندوق كرهينة لعدم اليقين. وذكر أحد الوفود أن التبرعات المعلنة لسنوات عديدة أمر ضروري لضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل ونموه.

٥٨ - وفي ختام المناقشة، أشار أحد الوفود إلى أنه من بين المانحين العشرة الأوائل للصندوق الذين قاموا بمداخلات، أعرب ٧ منهم عن ارتياحهم لافتراض الإيرادات بمعدل نمو سنوي يبلغ ٧ في المائة. وشدد الوفد على أهمية ذلك، نظرا لأن هؤلاء المانحين السبعة يمثلون أكثر من ٨٠ في المائة من المساهمات المقدمة للصندوق.

٥٩ - وفي رده، وجه نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) الشكر إلى الوفود على تعليقاتها الإيجابية ورحب بالاقتراح بأن تصبح خطة العمل في المستقبل وثيقة استراتيجية وتطلعية تتضمن كيفية استخدام الصندوق للموارد الإضافية. وفي حين أشار إلى أن خطة العمل هي خطة متجددة لأربع سنوات

يجري تنقيحها سنويا، لاحظ أنه نظرا لأنها أداة تخطيط دينامية، فإنه من اللازم أن تتسم بالتفاؤل فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للإيرادات. وأشار إلى القلق الذي أعربت عنه بعض الوفود فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة توزيع الموارد على مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالاستفسار عن الإيرادات من الموارد الخاصة، أشار إلى أن الصندوق يعتقد في أنها مستدامة، نظرا لأن الصندوق كان بصفة خاصة المتلقي لأكبر منحة من الشريحة الأولى من الأموال التي تولت توزيعها مؤسسة الأمم المتحدة وذكر أن مساهمة القطاع الخاص قد عوملت باعتبارها موارد عادية لأن الأموال استخدمت في أنشطة البرامج القطرية المعتمدة. وفي المستقبل، سيقوم الصندوق أيضا باستعراض كيفية استخدام الموارد المتعددة الأطراف والثنائية نظرا لأنه رأى أنه ينبغي معاملة تلك الموارد بنفس الطريقة. وأشار إلى أن البرامج القطرية التي أقرها المجلس بها مكونات من الموارد المتعددة الأطراف والثنائية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي، وافق نائب المديرة التنفيذية على استعراضه في حين أشار في نفس الوقت إلى أن الصندوق مقيد بالمقرر ٢٨/٩٣ للإبقاء على الاحتياطي عند نسبة ٢٠ في المائة من الإيرادات. وأشار إلى أنه في الماضي، وفي بضع مناسبات، كان يتعين على الصندوق السحب من الاحتياطي. ومع ذلك فإن الصندوق يسره إجراء المزيد من المناقشة لمسألة الاحتياطي التشغيلي، سواء بطريقة غير رسمية أو رسمية. وأضاف أن الصندوق سيقوم بالتحقق ويرد في وقت لاحق على الاستفسار المتعلق بالاحتياطي الذي بلغ ٢١,٧ في المائة من الإيرادات في عام ١٩٩٧. وردا على سؤال آخر بشأن الموارد المتعددة الأطراف والثنائية التي تبلغ نحو ٢٧ مليون دولار، أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي تعهد بتقديمها ولكنها لم ترد حتى نهاية عام ١٩٩٧ وبالتالي أصبحت جزءا من المبلغ المرحل. وأشار إلى أن القواعد المالية الحالية فيما يتعلق بالموارد المتعددة الأطراف والثنائية لا تسمح ببدء أنشطة المشاريع حتى يتم تلقي الأموال. وأضاف أنه في ضوء حالة الموارد التي لا يمكن التنبؤ بها ودفع المساهمات في غير أوقاتها المحددة، فإنه لا يمكن تلافي عمليات الترحيل. وأعرب عن اتفاقه مع الوفود التي أشارت إلى أن عملية اجتماع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٥ أتاحت فرصا لزيادة الموارد للصندوق.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١١/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ وسلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمقترحات المقدمة من المديرة التنفيذية بشأن تخطيط الموارد البرنامجية، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/5 والتي نقحها نائب المديرة التنفيذية في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٩ بمستوى معادل للموارد الجديدة المتوقعة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٩، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن أي زيادات أو انخفاضات ملموسة في الإيرادات المقدرة لعام ١٩٩٩؛

٣ - يحيط علما بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للتخطيط البرنامجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢: ٢٨٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛ و ٣٠٣ ملايين دولار لعام ٢٠٠١؛ و ٣٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٢؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية اتخاذ خطوات لتطوير خطة العمل بحيث تصبح وثيقة تتسم بمزيد من التركيز والطابع التحليلي والاهتمام بالنواتج؛

٥ - يدعو المديرة التنفيذية إلى زيادة نسبة الموارد القابلة للبرمجة لدى صياغة خطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٦٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي اعتمدها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1998/8).

خامسا - التقرير الدوري عن أنشطة التقييم

٦٣ - تولّت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) عرض التقرير الدوري المتعلق بأنشطة التقييم (DP/FPA/1998/6)، الذي أعد استجابة لمقرري مجلس الإدارة ٨٢/٢٠ و ٩٠/٣٥، وهو ينصب على أنشطة التقييم المضطلع بها في عام ١٩٩٧ ويوفر معلومات عن الكيفية التي استخدمت بها نتائج التقييم في عملية البرمجة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت إلى أن جميع المشاريع المدعومة من الصندوق تنطوي في صُلبها على اشتراطات بإجراء تقييمات داخلية يجري استكمالها، على نحو متزايد، بتقييمات خارجية. وقد أنجز، في عام ١٩٩٧، تقييم هام يتناول الخبرة بمختلف طرائق تنفيذ البرامج التي يدعمها الصندوق. وحدد التقييم مجموعة معايير لتقييم الوكالات المنفذة المحتملة وقام الصندوق بنشرها في شكل قائمة مرجعية يمكن الاستعانة بها لدى تحديد طرائق التنفيذ والإنجاز في سياق عملية وضع البرامج. وذكرت أن الصندوق يواصل جهوده الرامية إلى وضع مؤشرات للأداء في ثلاثة من مجالات نشاطه ذات الأولوية وأن انتقاء المؤشرات ذات الصلة بكل برنامج سينبني على أغراض ذلك البرنامج وكذلك على الحقائق المنعكسة في توافر البيانات. وأكدت في الختام التزام الصندوق بمبدأ المساءلة أمام المانحين وأمام المجلس وأمام شركائه في البلدان المشمولة بالبرامج.

٦٤ - وخلال المناقشة اللاحقة أثنت وفود عدة على التقرير من حيث مضمونه وهيكله ورحبت بما تبدى من ازدياد التزام الصندوق بالرصد والتقييم وبتطبيق الدروس المستفادة من التقييمات تعزيزا وتحسينا للاستراتيجيات والبرامج. واقترح عدد من الوفود أن يزيد الصندوق من عدد التقييمات الخارجية وأن يضطلع كذلك بتقييمات مشتركة مع المنظمات الأخرى. وذكرت عدة وفود أنها ترحب بتلقي أكبر كم ممكن من تقارير التقييمات المواضيعية. ولاحظ أحد الوفود أن التقييمات المواضيعية مفيدة للغاية وقال إنه ينبغي تغذية المنظمة بأسرها وليس البلدان المستهدفة فحسب تغذية مرتدة بنتائج تلك التقييمات. وأعربت وفود عديدة عن اهتمامها بالاطلاع على الاستنتاجات والنتائج التي سيخلص إليها التقييم المواضيعي لبرامج الأمومة المأمونة ولعملية دمج الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشطة الصحة الإنجابية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ذلك الأخير سيتناول دور الترويج الاجتماعي في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار وفد آخر إلى أن دراسات الأثر المتعلقة بأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من شأنها أن تسهم في رفع مستوى الدعم المقدم من بلده الذي يولي أهمية كبرى لمسألة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولاحظ أحد الوفود أن التقييم المواضيعي لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يشمل أي بلد من الجنوب الأفريقي، وذكر أنه ينبغي، على أقل تقدير، إدراج ولو بلد واحد من المنطقة في ذلك التقييم نظرا لاستشراء ذلك المرض بشكل وبائي في ذلك الجزء من العالم. وقال وفد آخر إن بلده اضطلع بجهود رائدة في مجال تقييم البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنه سيبقي الصندوق مستقبلا على علم بمثل تلك الجهود. وذكر الوفد نفسه أنه في عدد من البلدان، من بينها بوليفيا ومدغشقر ونيكاراغوا، دعمت حكومته بالاشتراك مع الصندوق عملية جمع بيانات عن السكان على الصعيد الوطني وعن الخدمات على صعيد المرافق مما أفاد في تقييم برامج الصندوق. وأعرب الوفد عن أمله أن يستمر مثل ذلك التعاون.

٦٥ - ورحبت عدة وفود بالأعمال التي اضطلع بها الصندوق بغية وضع مؤشرات في مجالي السكان والصحة الإنجابية. وتساءل أحد الوفود عن مدى ارتباط تلك المؤشرات بالمؤشرات الرئيسية التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية لقياس درجة متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. وأضاف الوفد نفسه أن تقرير تقييم عملية المتابعة ينبغي أن يشمل تقريرا عن مدى الامتثال عند التقييم. ولاحظ، أيضا، أن الدعم المقدم لأنشطة الدعوة يتجه إلى التقلص. وتساءل وفد آخر عما سيُتخذ من خطوات لكفالة توافر بيانات جيدة قياسا بالمؤشرات التي تم وضعها. واقترحت بعض الوفود تركيز الاهتمام بقدر أكبر على تحليل الأثر وعلى النتائج بدلا من العملية. وعرض أحد الوفود مساعدة الصندوق على الاضطلاع بالعمل التوليفي وبتحليل الأثر وطلب معلومات إضافية عن أثر الدعم المقدم من الصندوق فيما يتعلق بخفض معدل وفيات الأمهات وبتدريب القابلات التقليديات.

٦٦ - وذكر وفد آخر، مستشهدا بالفقرات ٨ - ١٠ من التقرير، أن مواطن الضعف في الجوانب الإدارية ليست أمرا ينفرد به الصندوق وحده بل هي، أيضا، ملموسة بوضوح في البرنامج الإنمائي واليونيسيف؛ ولذا قد يكون من المثمر أن تناقش تلك القضايا في سياق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة. وتساءل الوفد نفسه عن الآلية المستخدمة في اختيار الخبراء

الاستشاريين وذكر أن عطاءات خدمات الخبرة الاستشارية من شأنها أن تساعد على كفالة مزيد من الشفافية. وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ٧ وتساءل عن سبب عدم وجود تقييم مواضيعي لمواطن الضعف والقوة لدى المؤسسات الوطنية والوكالات الخارجية وطلب تفسيرا فيما يتعلق بتأخر سداد الأموال المشار إليها في الفقرة ٢٥. وتناول وفد آخر الفقرة ٨، وأكد ضرورة أن تجري عملية بناء القدرات على صعيد المنظمات غير الحكومية بالتوازي مع بناء القدرات على الصعيد الحكومي. وشدد أحد الوفود على أهمية الدور المتعين على الصندوق أداؤه في مجال بناء القدرات والمؤسسات. ورحب وفد آخر بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المضطلع بها على الصعيد الداخلي بالبلدان وهي الأنشطة التي تتناولها الفقرة ٣٩ من التقرير، وأعرب عن أمله أن يتضمن، أيضا، تقرير العام التالي تقييمات للأنشطة آنفة الذكر. وأكد وفد آخر ضرورة تحديد ما اكتُشف في البلدان من فجوات في الإدارة العامة ومعالجة تلك الفجوات. وتساءل وفد آخر عما إذا كان موضوع التقييمات المضطلع بها في سياق النهج المتبعة على المستوى القطاعي قد نوقش أم لا.

٦٧ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها الإيجابية. وأكدت، فيما يتعلق بموضوع توافر المؤشرات والبيانات، ضرورة أن تكون المؤشرات المنتقاة مؤشرات عملية يمكن أن تُجمع من أجلها البيانات دون أن يثقل ذلك كاهل البلدان بأعباء جسام. وقالت إنه رغم أهمية وجود بعض المؤشرات القياسية فقد لا يجدي ذلك إلا على الصعيدين الوطني والعالمي حيث أنه كثيرا ما تستدعي الحاجة تكييف المؤشرات على الصعد المحلية. وفيما يتعلق بمؤشرات لجنة المساعدة الإنمائية، ذكرت أنه رغم أن الصندوق لا يُدعى في المعتاد إلى اجتماعات اللجنة فهناك أوجه ارتباط بين مؤشراتها والمؤشرات التي وضعتها فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، والتي يرأسها الصندوق. وردا على النقطة المثارة بشأن اتجاه الدعم المقدم لأنشطة الدعوة إلى التقلص، أشارت إلى أن الإحصاءات المتصلة بالدعوة لم تنقل، في الواقع، الصورة كاملة حيث أن معظم البرامج المدعومة من الصندوق والمتعلقة باستراتيجيات الصحة الإنجابية والسكان والتنمية تتضمن، أيضا، عناصر الدعوة. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إعداد تقرير عن الامتثال، قالت إنه في حين يمكن الإفادة عن التقييمات في العام التالي فلا يمكن وصف التقرير بأنه تقرير عن مدى الامتثال حيث أن التقييمات الخارجية للبرامج القطرية لم تكن إلزامية حتى صدور المبادئ التوجيهية مؤخرا. وبالنظر إلى مدة البرامج القطرية تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام فلا يمكن الحكم على الامتثال إلا في نهاية تلك المدة. وأشارت إلى أنه سيُستعان، بقدر أكبر، في إجراء التقييمات، بأفرقة الدعم القطرية والمكاتب الميدانية.

٦٨ - وأيدت الرأي القائل بأهمية إبلاغ المجلس التنفيذي بما تخلص إليه التقييمات من استنتاجات ونتائج وبأن بعض المجالات، منها على سبيل المثال، قضايا الجنسين، تصلح تماما للتقييمات المشتركة؛ بيد أن التقييمات لن تكون عملية أو فعالة من حيث التكلفة بالنسبة لكل مشروع صغير. ولاحظت أن التقييمات الخارجية يجريها أشخاص لم يشاركوا في تصميم البرامج أو تنفيذها. وردا على استفسار بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، أشارت إلى أن المبادئ التوجيهية الجديدة تقتضي من كل برنامج وبرنامج فرعي الإبلاغ عن الأنشطة والنتائج في مجالات من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقضايا الجنسين. وأوضحت أن

المشار إليه في الفقرات ١٠ و ٣٤-٣٩ هي مشاريع أقاليمية. وأحاطت علما بالاقتراحات التي طرحها أحد الوفود بشأن التعاون وقالت إن الصندوق سيتابع بحث تلك الاقتراحات. وذكرت أن النقطة المثارة بشأن التقييمات المتصلة بالنهج المتبعة على الصعيد القطاعي نقطة لها أهميتها وأن الأمر يقتضي إيلاء عناية لذلك المجـــال. وأضافت أنـه يتعين على المانحين وبلدان البرنامج كفالة إجراء التقييمات التي تعد جزءا لا يتجزأ في النشاط المضطلع به مما يمكن أن يصبح مجالا يكون فيه للتقييمات المشتركة فائدة. وفيما يتعلق بالنقطة المثارة بشأن الضعف الإداري، أيدت الرأي القائل بأنه بلغ حد يفوق ما يمكن لأي منظمة تحقيقه بمفردها وقالت إن الصندوق أدرج تلك المسألة في جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وذكرت أنه باللجوء إلى تحليل الأطر المنطقية يمكن أن يتولد لدى جميع الموظفين إدراك متزايد لأهمية الرصد والتقييم باعتبارهما وحدة واحدة.

٦٩ - وذكرت رئيسة مكتب المراقبة والتقييم أنه بإصدار المبادئ التوجيهية الجديدة، من المفروض أن يصبح تحليل البرامج القطرية مسألة روتينية وقالت إن المكتب يعتزم إعداد مؤلفات سنوية تضم ما خلصت إليه التقييمات من نتائج واستنتاجات، بحيث يمكن إتاحتها لأعضاء المكتب التنفيذي. وذكرت أنه تم اطلاع شركاء الصندوق الإنمائيين على تقارير التقييمات المواضيعية التي وزعت، أيضا، على البعثات في نيويورك. وأضافت أن تقارير تقييم برامج الصحة الإنجابية للمراهقات وبرامج تدريب القابلات التقليديات أتيحت للمجلس خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٧؛ بيد أنه يمكن، أيضا، توفير نسخ إضافية عند الطلب. وحذرت من الخلط بين التقييمات التي تجرى على مستوى المشاريع وتلك التي تجرى على مستوى البرامج، وذكرت أنه على مستوى المشاريع يجري التشديد على أهمية التقييمات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المشروع أما على مستوى البرامج فثمة حاجة إلى سجل واضح بالدروس المستفادة والمنجزات من دورة إلى أخرى. وأحاطت علما بالاقتراحات المتعلقة بالتقييمات المشتركة ولاحظت أنه لم يكن من السهل النهوض بعمليات من هذا القبيل وأنه من المهم أن تكفل القيمة المضافة في كل حالة. وأضافت رئيسة مكتب المراقبة والتقييم أنها ترحب بأي تجارب في مجال الرصد والتقييم قد يود أعضاء المجلس التنفيذي إطلاق الصندوق عليها، بما في ذلك التجارب المتصلة بالعمليات المشتركة. ولاحظت أن المكتب ليس الوحدة الوحيدة في الصندوق التي تجري تقييمات حيث أن الشـُعب الجغرافية تجري تقييمات البرامج والمشاريع القطرية، وشعبة الشؤون التقنية والسياسات تجري تقييمات المشاريع الأقاليمية.

٧٠ - وردا على الاستفسار عن عمليات تقييـــم المؤسسات الوطنيـــة والوكالات الخارجية، لاحظت أنه لم تكن هناك في عمليات التقييم الماضية مجموعة من المعايير المتفق عليها لتقييم الوكالات المنفذة المحتملة، ولكن هذه المعايير أصبحت موجودة الآن. وفيما يتعلق بالتأخر في دفع المبالغ المشار إليها في الفقرة ٢٥، أوضحت أن سبب التأخر هو أن بعض المنظمات لا يتمتع باللامركزية ويتعين عليه إحالة كل بند من البنود أولا إلى المقر. وقالت إنه لم يلجأ حتى الآن إلى العطاءات لتعيين الخبراء الاستشاريين للاضطلاع بعمليات التقييم بسبب ضرورة ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي في أفرقة التقييم، بالإضافة إلى الخبرة الفنية المتممة المطلوبة. وأعربت عن أسفها لأنه لم يدرج أي بلد من الجنوب الأفريقي في التقييم المواضيعي لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولكنها

أضافت بأن معايير الانتقاء كانت محتوى وحجم برنامج الصندوق في البلد. وقالت إن الدعم الذي يقدمه الصندوق للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي هو، فضلا عن ذلك، من الحداثة بما لا يفيد معه التقييم. وقدمت موجزا لبعض النتائج التي تفتقت عنها الدراسات القطرية الإفرادية. وفيما يتعلق بتدريب الموظفين، لاحظت أن الصندوق سوف يوفد اثنين من الموظفين الميدانيين إلى دورة تدريبية نموذجية منظمة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان وتتناول موضوع الرصد والتقييم في الإدارة القائمة على النتائج.

٧١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٢/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقييم

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير المديرة التنفيذية عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/6) وبالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تنقيح مبادئه التوجيهية للرصد والتقييم، بحيث تركّز على الفعالية والنواتج؛

٢ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز المحتوى التحليلي للتقرير الدوري المتعلق بأنشطة التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بالنواتج والمنجزات والدروس المستفادة؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تتلمس بنشاط فرص الاضطلاع بتقييمات مشتركة، حيثما يكون ذلك مناسبا، مع الشركاء من المنظمات والحكومات؛

٤ - يطلب أيضا بذل الجهود لمواصلة زيادة النسبة المئوية للتقييمات الخارجية ومواصلة إفادة المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف في التقرير الدوري الذي يقدم عن أنشطة التقييم؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في التقرير الدوري عن أنشطة التقييم، اعتبارا من عام ٢٠٠٠، مرفقا يتضمن سجلا وتحليلا لمدى الامتثال من حيث التقييم فيما يتعلق بجميع البرامج القطرية المنجزة في فترة السنتين السابقة وفقا لخطة عمل الصندوق المتعلقة بالتقييم.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

سادسا - استراتيجية الإعلام والاتصال

٧٢ - وفقا للمقرر ١٣/٩٧، قدم مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية تقريرا شفويا عن تنفيذ المقرر ١٣/٩٧ المتعلق باستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الاعلام والاتصال. وبناء على الطلب الذي وجهه أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة غير الرسمية المعقودة في أيار/ مايو ١٩٩٨، أتيح هذا التقرير الشفوي كتابيا يوم افتتاح الدورة السنوية. وفي التقرير الشفوي، ألقى المدير الضوء على استراتيجية الإعلام والاتصال الجاري تنفيذها على المستويين البرنامجي والدولي. ولاحظ أن مواد الإعلام والاتصال التي يوفرها الصندوق في إطار كل برنامج قطري هي مواد معدة خصيصا للبلد المعني ومصممة بحيث تراعي احتياجات وأولويات كل بلد وكل برنامج، بما في ذلك الحاجة إلى مواد باللغات المحلية. وأضاف أنه بغية تعزيز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تعاون الصندوق مع حلفائه، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي البلدان المانحة، استهدف الصندوق صانعي القرار والبرلمانيين والجمهور. ويتمثل هدف الصندوق في الانتقال بكل مجموعة من مرحلة التفهم إلى الالتزام فالعمل. ولدى كل مكتب ميداني خطة للدعوة تستند إلى القواعد التالية: ما هي المسألة؟ ومن هو الجمهور المستهدف؟ وما هي الرسالة؟ ومن هم الحلفاء؟ وما هي الأدوات التي ستستخدم؟

٧٣ - وأشار مدير شعبة الاعلام والعلاقات الخارجية إلى أن منشور UNFPA at Work الذي صدر مؤخرا ووزع في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨ وأتيح أيضا في الدورة الحالية يتضمن عدة أمثلة عن الأنشطة الناجحة التي اضطلع بها الصندوق. وأضاف قائلا إن من الأنشطة التي ثبت نجاحها الكبير على مستوى بلدان البرامج استخدام رسل خير معروفين على المستوى الوطني، كصفية العمري على سبيل المثال، التي اضطلعت بدور نشط جدا في مصر كما أنها تساعد حاليا في لبنان. ولا يزال العمل الذي يقوم به على المستوى الوطني رسل الخير التابعون للصندوق يوفر للصندوق وللعمل الذي يقوم به الكثير من الدعاية الإيجابية. وقد أثار العمل الذي قامت به عارضة الأزياء الشهيرة واريس ديري في مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى الكثير من الاهتمام في صحافة العديد من البلدان المانحة، ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. واستهلت النجمة السينمائية كيكو كيشي حملة لجمع الأموال في اليابان طالبة إلى كل مواطن المساهمة بمبلغ ١٠٠ ين لأعمال الصندوق وكانت فعالة في التوصل إلى اتفاق مع شركة الخطوط الجوية All Nippon Airlines لكي تكون الناقلة الرسمية للصندوق، ويشمل هذا الاتفاق عرض شريط فيديو أنتجه الصندوق وطلب التبرعات من الركاب. ومن السفراء الخاصين الآخرين المعينين لتمثيل الصندوق والمنظمات غير الحكومية في بلدان مانحة مختلفة غوديلي ليكنز في بلجيكا، وميكو كونستونن في فنلندا، وكاري كراولي في أيرلندا، وكاتيس ألستروم في السويد، وماغنتا ديفاين في المملكة المتحدة.

٧٤ - ولاحظ المدير أن الإرادة السياسية أمر أساسي لضمان انتقال الحكومات في جميع أنحاء العالم من مرحلة التفهم إلى الالتزام فالعمل فيما يتعلق بقضايا السكان والصحة الإنجابية. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في التقلص ولكن الصندوق لا يزال ملتزما بالعمل والدعوة لتعميم الصحة الإنجابية والعدل والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والمعوقات الرئيسية التي يواجهها الصندوق في تنفيذ استراتيجيته

للإعلام والاتصال هي عدم توافر ما يكفي من التمويل والموظفين والواقع المتمثل في اعتبار الصندوق محل خلاف. ومن حيث عمليات الدعاية والترويج، تبلغ تكلفة التعريف بمنتج منزلي جديد في أوروبا ٣٥٠ مليون دولار. وتبلغ تكلفة بث دعاية مدتها ٣٠ ثانية على شاشة التليفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٠٠٠ ٢٠ دولار. وتصل تكلفة وضع ما بين ٢٥ و ٣٠ ملصقا إعلاميا في محطات مترو الأنفاق ومحطات القطار في كل من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمدة تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر إلى نحو ١,٥ مليون دولار. ولدى الصندوق عدد قليل جدا من الموظفين لإدارة حملتيه المتعلقتين بوسائط الإعلام والدعاية، ولإعداد وإنتاج المواد الإعلامية، وجمع الأموال. وكثيرا ما يتعين على الصندوق أن يتدخل على سبيل العلاج لا على سبيل الوقاية بسبب الخلاف الذي يكتنف بعض القضايا المتعلقة بالسكان والصحة والإنجابية. وكثيرا ما يضطر الصندوق إلى التصدي لأكاذيب خصومه وحملاتهم المنظمة. وطلبت عدة حكومات من الصندوق أن يساعدها في الدفاع عن نفسها وعن الصندوق في وجه هذه المسائل المثيرة للخلاف. ومع ذلك، لا يزال الصندوق ملتزما التزاما راسخا بتعزيز وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأنهى المدير حديثه مؤكدا ما ذكره المدير التنفيذي من أن كل موظف في الصندوق إنما هو داعية لولاية الصندوق ورسالته وملتزم بهما، وهما الولاية والرسالة اللتان تؤيدهما الدول الـ ١٧٩ التي أنشأت برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وصدقت عليه. ورحب المدير بالتوجيه والدعم المقدمين من المجلس التنفيذي وقال إن الصندوق متفائل جدا لالتزام المجلس بالمساعدة في جهود الصندوق لحشد الموارد.

٧٥ - وأعرب العديد من الوفود عن تقديره لوضوح التقرير وجودته وأشادت بالصندوق لالتزامه وعمله في مجال الإعلام والاتصال والدعوة. وصرح أحد الوفود بأنه معجب بالأسلوب المنهجي الذي عرض فيه التقرير الصلات الواضحة بين الجمهور المستهدف وأدوات الاتصال والرسالة المراد إبلاغها. ونوه العديد من الوفود بأن الصندوق حقق الكثير على الرغم من قلة موظفيه. وأكدت عدة وفود أهمية الدعوة في التوعية بالقضايا السكانية وبالمؤتمر الدولي للسكان وبالصندوق، كما أكدت أهمية السعي إلى إقامة أحلاف مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالات ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق يتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز في مجال الإعلام والاتصال، ولاحظ في هذا الصدد أن جزءا من النجاح الذي حققته اليونيسيف هو بفضل إقامتها شبكة من المكاتب الوطنية وأنه ينبغي أن يكون لدى الصندوق أيضا مثل هذه الشبكة. وأشادت عدة وفود باستخدام رسل الخير والسفراء الخاصين واقترحت زيادة استخدام نجوم السينما ذوي الشهرة الوطنية ووسائط الإعلام الجماهيرية لتعزيز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوعية الجمهور بالقضايا السكانية. وعرض أحد الوفود مساعدة السفيرة الخاصة في أيرلندا وأحاط علما أيضا بضرورة الحصول على دعم المانحين لإعلانات الخدمة العامة. ولاحظ وفد آخر أن العمل الذي يقوم به السفير الخاص في بلد هذا الوفد أخذ يزداد شهرة، واقترح دعوة السفراء الخاصين لحضور دورة المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ أو عام ١٩٩٩.

٧٦ - وأكد أحد الوفود على ضرورة مواصلة دعم الجهود المبذولة في حملة مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وأعرب هذا الوفد عن تقديره للجهود التي يبذلها المانحون في بلدان البرامج لتنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال، ودعا الدول الأعضاء إلى التعاون على دعم الصندوق كما دعا إلى تجميع الجهود من أجل تحسيس الناس وتوعيتهم بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية. وأكد وفد آخر على أهمية التمييز بين الدعوة لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الصندوق والدعوة لجمع الأموال. وأراد أحد الوفود أن يعرف كيف يوازن الصندوق في الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة بين هذين الجانبين فيما يتعلق بقضية الإجهاض.

٧٧ - وأشار وفد آخر إلى الفقرة ٥ من المقرر ١٣/٧٩ فطلب معلومات إضافية عن قياس أثر أنشطة الإعلام والاتصال. وأشار هذا الوفد أيضا إلى أهمية المحافظة على التوازن اللغوي في النشر الإلكتروني للمعلومات، وفقا لما يدعو اليه المقرر ١٣/٩٧، وأعرب عن أسفه لأن موقع الصندوق على شبكة الإنترنت ليس متاحا في الوقت الحالي إلا باللغة الإنكليزية. ودعا هذا الوفد إلى اتاحة هذا الموقع أيضا باللغة الفرنسية. واتفق وفد آخر مع الوفد الأول بأنه ينبغي أن يكون هناك توازن لغوي في النشر الالكتروني للمعلومات. واستفسر هذا الوفد عن الاتصال الداخلي للصندوق في المقر ومع الميدان ومع شركائه في التنمية؛ وأضاف بأنه كان ينبغي ربط استراتيجية الاتصال بعملية تحديد القضايا ذات الأولوية لدى الصندوق في عام ١٩٩٨ (انظر DP/1998/13). ودعا هذا الوفد أيضا إلى توفير معلومات عن الأنشطة والميزانية والتقدم المحرز حتى الآن.

٧٨ - ولاحظ أحد الوفود أن الصندوق اضطلع بعدد يعتد به من أنشطة الاتصال والإعلام، وتقدم هذا الوفد بالاقتراحات التالية: زيادة الاهتمام برصد وتقييم أثر أنشطة الاتصال على المستويين الدولي والبرنامجي، وذلك مثلا من خلال (أ) المراقبة الدورية لمجموعات رئيسية من جمهور القراء للوقوف على كيفية استخدامهم لمنشورات الصندوق وما هو أنفع ما وجدوه فيها؛ (ب) قياس مدى نجاح عملية استخدام رسل الخير المعترف بهم وطنيا؛ (ج) تحديد حجم المنشورات وأشرطة الفيديو الموزعة، بالمقارنة بالسنوات السابقة، وبتقييم أثر هذه المواد على جماهير القراء المستهدفة. وأضاف هذا الوفد بأنه يكون ممتنا لو زود بتفاصيل عن النهج الاستراتيجي الشامل الذي يعتمده الصندوق إزاء أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال المتعلقة بالصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة، وعن كيفية تعاون الصندوق مع المنظمات الأخرى من أجل تبادل الموارد واجتناب الازدواج في جهود الإعلام والتعليم والاتصال. ولاحظ اثنان من الوفود أن ثمة طريقة للحصول على دعم إضافي من المانحين وذلك بإطلاع البلدان المانحة إطلاعا واضحا على النتائج التي حققها الصندوق. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تزويد هذه البلدان بنتائج التقييم.

٧٩ - ورد مدير شعبة الإعلام والاتصالات الخارجية فشكر الوفود على ما أبدته من ملاحظات ونصح وتشجيع. وأعرب عن تقديره لأنشطة الإعلام والاتصال المثيرة للإعجاب التي اضطلعت بها البرازيل، وشكر وفد أيرلندا على تقدمه بعرض مساعدة السفيرة الخاصة في أيرلندا. وأكد أن الصندوق يتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بأنشطة مختلفة في مجال الإعلام والاتصال.

واستشهد في هذا الصدد بتعاون الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في حملة متعلقة بمنع العنف ضد المرأة وبتمويله عملية استحداث عداد لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنتج بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. وقال إن الصندوق تعاون أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف على إنتاج كتيبات مختلفة ومنشورات أخرى. ويتعاون الصندوق في جميع البلدان مع المنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بطائفة متنوعة من أنشطة الإعلام والدعوة. وبدأ الصندوق في أوروبا مع ١٨ منظمة غير حكومية حملته المعروفة باسم "وجها لوجه"، وتعاون مؤخرا مع نخبة من المنظمات غير الحكومية على إعداد إعلانات الخدمة العامة المتعلقة بمنع حمل المراهقات. وأضاف المدير بأن الصندوق يعمل أيضا مع رابطات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولكنه وجد أنها تميل إلى عدم الاهتمام كثيرا بقضايا السكان والصحة الإنجابية والأخبار والمعلومات المتعلقة بأعمال الصندوق. ولاحظ أن الصندوق تعاون أيضا في بعض البلدان مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ولاحظ أن إنشاء لجان وطنية يحتاج إلى أشخاص ذوي نفوذ وإلى مزيد من الموظفين والموارد المالية. وقال إن تكلفة إنشاء لجنة وطنية تصل إلى نحو مليون دولار ويستغرق إنشاؤها مدة سنتين. وأفاد أيضا بأنه التمس من جميع الحكومات المانحة الدعم في مجال الدعوة وأن كل هذه الحكومات ذكرت أن باستطاعتها أن تدعم أنشطة البرامج ولكنها لا تستطيع أن تدعم أنشطة الدعوة.

٨٠ - وفيما يتعلق بقضية الإجهاض، أكد المدير أنه تمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يركز الصندوق على إتاحة خدمات تنظيم الأسرة. وقال إن الإجهاض يتسبب في نحو ٠٠٠ ٧٠ حالة وفاة في السنة. وينبغي معالجة الإجهاض غير المأمون علاجا إنسانيا وطبيا. وعندما يكون الإجهاض قانونيا، ينبغي أن يكون مأمونا وأن توفر إلى جانب ذلك مشورة المتابعة وخدمات تنظيم الأسرة. وأعقب ذلك بقوله إن من شأن توفير خدمات لتنظيم الأسرة تكون مأمونة وفعالة وميسورة من حيث التكلفة أن يحد من حالات الإجهاض. وأكد أن الحق في الحصول على معلومات وخدمات تنظيم الأسرة هو حق إنساني.

٨١ - ولاحظ المدير أن اثنين من الأحداث الهامة التي سيشهدها عام ١٩٩٩ هما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات ويوم الستة بلايين. وأضاف بأن كل اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات الأخرى التي يجري تنظيمها على هامش استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات يستغل أيضا كفرص لتذكير العالم والمجتمع الدولي بالالتزامات المعقودة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤. وقال إن الصندوق يعمل في هذا الصدد مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ولاحظ المدير أن الصندوق يضع مواد مكتوبة بقوالب سهلة الاستخدام عن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضاف بأن هذه المواد تتاح للصحفيين وللعاملين في وسائط الإعلام مع الإذن لهم باستخدامها مجانا وترجمتها. ولاحظ أن عدة من بلدان البرامج تبث إعلانات الصندوق المقدمة كخدمة عامة، في حين لا يبث هذه الإعلانات سوى اثنين من البلدان المانحة هما بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف بأن الرسالة الرئيسية لهذه الإعلانات تركز، شأنها شأن الرسالة التي ينقلها السفراء الخاصون، على تعزيز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولا تركز على جمع الأموال. وقال إن التقرير القادم عن حالة السكان في العالم سوف يركز على النتائج المحققة والتقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية وعلى المعوقات والتحديات المواجهة. ولاحظ المدير أن معظم منشورات الصندوق يصدر بأربع لغات وبعضها بأكثر من أربع لغات، كتقرير حالة السكان في العالم، مثلا، الذي يصدر بـ ٢٣ لغة. وأضاف بأن جميع أشرطة الفيديو تصدر بثلاث لغات، وأن الجهود تبذل الآن لجعل موقع الصندوق على شبكة الإنترنت متاحا بلغات أخرى إلى جانب اللغة الانكليزية. ولاحظ أن الصندوق غارق بطلبات الحصول على منشورات وأشرطة فيديو ومواد أخرى والضغط أكبر من أن تتحمله ميزانيته المخصصة لهذه المواد.

٨٢ - وبخصوص موضوع التقييمات، أشار المدير إلى أن الإعلام ليس علما محددا تحديدا دقيقا. وقال إن هناك حاجة إلى معالم إرشادية. وأفاد أنه سيكون من الصعب، على سبيل المثال، تقييم الأمر الذي ستحدثه القصص الإخبارية التي تُبث في التلفزيون. وتقييم أثر الدعوة عملية معقدة وتجب الاضطلاع بها على مدى فترة من الزمن. وقال إن الصندوق، يسعى إلى قياس الأثر، في البلدان التي تُنفذ فيها البرامج، مثلا، من خلال معدل انتشار وسائل منع الحمل وغير ذلك من المؤشرات الصحية. كما عمل الصندوق على رصد وقياس الأثر من خلال التغذية المرتدة التي يلتمسها من الجماهير ويحصل عليها عن طريق المحطات التلفزيونية التي تبث إعلانات الصندوق العامة. وأفاد بأن رؤساء دوائر الإعلام في اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق وفي وكالات المعونة في أربعة بلدان من شمال أوروبا اجتمعوا لمدة يومين، في عام ١٩٩٧، لمناقشة موضوع التقييم ولم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق بشأن أفضل النهج لأن غالبية آليات التغذية المرتدة تكلف أكثر من الأنشطة الإعلامية الأصلية. وطلب من أعضاء المجلس التنفيذي تبادل خبراتهم في هذا المجال مع الصندوق.

٨٣ - وأفاد نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) بأنه تمت دعوة السفيرة الخاصة كيكو كيشي من اليابان لحضور دورة من دورات المجلس التنفيذي غير أن برنامجها الزمني الحافل لم يسمح لها لحد الآن بتلبية تلك الدعوة. وقال إن الصندوق سيواصل بحث هذه المسألة.

٨٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن استراتيجية الصندوق في مجال الإعلام والاتصال.

سابعا - استراتيجية الصندوق في مجال تعبئة الموارد

٨٥ - تركزت المناقشات المتعلقة باستراتيجية الصندوق في مجال تعبئة الموارد، حسبما تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية السابقة للدورة، والتي انعقدت في ١٢ أيار/ مايو على ثلاث قضايا بصفة خاصة هي: التنبؤ بالموارد؛ وحجم الموارد؛ وتسديد المساهمات في وقتها.

تعليقات عامة

٨٦ - أعربت وفود عديدة عن تعليقات عامة بخصوص تعبئة الموارد وتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ أحد الوفود أن الأمر لا يتعلق بتعبئة الموارد فحسب وإنما أيضا بتحسين القاعدة المالية

للصندوق. وأكد وفد آخر أن المناقشة لا تدور حول تعديل منظمة وإنما حول تمويل هدف معين لا يمكن إغفاله في مناقشات المجلس التنفيذي، ولا سيما بالنظر إلى عملية الاستعراض بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية. وقال وفد ثالث إنه يدرك حاجة الصندوق إلى تحقيق الاستقرار في التمويل ولكنه أشار إلى أن الأداء البرنامجي وفعالية البرامج يشكلان عنصرين حاسمين في بلوغ ذلك الهدف. وأيدت وفود عديدة تلك الفكرة مؤكدة أنه ينبغي ربط التمويل بالتنفيذ الفعال للبرامج وبتأثير البرامج وكذلك بالرصد الفعال وتقييم الأثر. وأكد وفد من تلك الوفود أن نظام تمويل الصندوق ينبغي أن يقوم على شراكة ثلاثية الأطراف فيما بين الصندوق والبلدان التي تنفذ فيها البرامج والبلدان المانحة، تستند إلى توقعات واقعية وتعتمد على الناتج وتتوخى الشفافية، ويكون هدفها، في نهاية المطاف، هو تحقيق الغايات المتوخاة من المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية على الصعيدين القطري والعالمي. ولاحظ أحد الوفود أن الصندوق يعاني في الوقت الراهن من نقص في التمويل فيما يتعلق بقدرته على تنفيذ برنامج أوسع نطاقا والحاجة إلى تحقيق الأهداف التي حددها برنامج عمل المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية في مجال الموارد. ولاحظ وفدان أن النظر في استراتيجية الصندوق الخاصة بالتمويل ينبغي أن تشكل جزءا من المناقشات المستمرة والأوسع نطاقا الدائرة بشأن تلك المسألة، ولا سيما في سياق الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بوضع استراتيجية للتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناء على ذلك، أفاد الوفدان أنه لن يكون بوسعهما الموافقة على نهج تمويلي للصندوق لن ينطبق على الصناديق والبرامج الأخرى.

٨٧ - وأشارت وفود عديدة إلى أهمية الالتزام السياسي والتمسك بالالتزامات المتخذة في القاهرة بشأن تعبئة الموارد من أجل بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك من أجل تنفيذ برنامج الصندوق. وشدد أحد الوفود، على سبيل المثال، على الحاجة إلى أن يؤكد المانحون والبلدان المستفيدة من البرامج، على السواء، مجددا الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في القاهرة، والتي يجب أن تظل حافزا على تعبئة الموارد. وقال وفد آخر إن تعبئة الموارد تتبوأ الصدارة في هذ المجال: فالصندوق له ولاية واضحة وبلدان العالم التزمت ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وما يلزم هو الإرادة السياسية، والتنبؤ بالموارد وزيادتها. وأكد وفد آخر التزامه بتعددية الأطراف ودعا أعضاء الوفود الأخرى إلى إعادة تكريس أنفسهم، على أعلى المستويات، للتنمية المتعددة الأطراف. وشدد وفدان آخران على أن زيادة حجم الموارد ليست مسألة تقنية بخلاف المسألتين الأخريين، وإنما هي مسألة تتعلق بالإرادة السياسية للمساهمين ومدى التزامهم بتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٨ - وأشارت وفود عديدة إلى الإنجازات التي حققها الصندوق بالرغم من تناقص الموارد وقلة عدد الموظفين. وأكدوا على ضرورة أن تقبل البلدان التحدي المتمثل في زيادة موارد الصندوق وضمان التنبؤ بها.

التنبؤ بالموارد

٨٩ - تمحورت المناقشة بشأن التنبؤ بالموارد حول مسألتين هما: جدوى الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات؛ وإمكانية إقامة آليات لإضفاء الصبغة الرسمية على الالتزامات بالموارد، بما في ذلك الاتفاقات الرسمية أو مذكرات التفاهم.

٩٠ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للإعلان عن التبرعات لعدة سنوات. وقال أحد الوفود إنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر في إمكانية الانتقال إلى نظام للإعلان الطوعي عن التبرعات لعدة سنوات، يتيح للصندوق إمكانية التخطيط والبرمجة انطلاقا من قاعدة تمويلية موثوقة. وقالت عدة وفود أخرى إنها سوف تدعم الإعلان عن التبرعات إذا كان سيحظى بموافقة غالبية الوفود الأخرى. ووافق آخرون، مبدئيا، على الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات، ولكنهم أشاروا إلى بعض الصعوبات التقنية التي يجب التغلب عليها قبل أن تعتمد بلدانهم تلك الطريقة، ومن تلك الصعوبات الحاجة إلى تغيير التشريعات أو إجراءات الميزنة. غير أن وفدين حذرا من أن تأخذ بعض البلدان تلك الإعلانات كذريعة لتخفيض مساهماتها أو التملص من حجتها في تقاسم الأعباء. وأيد عدد كبير من تلك الوفود ذاتها إدخال بعض التغييرات من قبيل استحداث مساهمة متجددة على مدى ثلاث سنوات. ويتضمن السيناريو النموذجي تعهدا ثابتا بالتمويل بالنسبة للسنة الأولى أو السنة الجارية؛ ومساهمة إرشادية للسنة الثانية؛ ومساهمة مبدئية للسنة الثالثة.

٩١ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات. ولاحظ أحد الوفود، على سبيل المثال، بأن تلك التبرعات تتوقف على عدة عوامل ومن ثم لا يمكن توقع تناولها في القرار الذي سيعتمده المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر. وأفاد وفد آخر بأن بلدانا عديدة قد تجد صعوبات في الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات، ولا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية الجارية في تلك البلدان. وأشار وفد ثالث إلى أنه سيعلن عن مساهمة بلده بمجرد أن تتوصل السلطتان التنفيذية والتشريعية في بلده إلى اتفاق بهذا الشأن. وتحدث وفد آخر عن إمكانية الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات والدفع مسبقا ولكنه أفاد بأن هذا النهج يقتضي آليات مرنة وواقعية تراعي الإجراءات الإدارية وإجراءات الميزنة في البلدان.

٩٢ - وقالت وفود عديدة إن الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات أمر مستحيل. وعزوا ذلك جزئيا إلى عدم توافق ذلك مع نظم ودورات الميزانية في بلدانهم إضافة إلى أمور أخرى. ورأى أحد تلك الوفود الرأي القائل بأن الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات من شأنه أن يُفضي إلى زيادة إمكانية التنبؤ بإيرادات الصندوق؛ ومن ثم شجع المانحين الذين بوسعهم تنفيذ التوصية المتعلقة بالإعلان عن التبرعات لعدة سنوات على القيام بذلك، وإن كان بلده لا يستطيع تنفيذ تلك التوصية لأسباب تتعلق بالميزانية.

٩٣ - وأيدت عدة وفود استخدام الآليات الرسمية لكفالة التنبؤ بالمساهمات. ولاحظ أحد الوفود، على سبيل المثال، بأنه ينبغي أن تكون هناك مذكرة تفاهم بين المساهم المحتمل والصندوق بشأن مبلغ المساهمة والجدول الزمني للدفع. وقال إن ذلك من شأنه أن يشكل في جوهره تعبيرا رسميا عن التزام معنوي. وأيدت

عدة وفود أخرى هذا الرأي. ومن ناحية أخرى أوصى وفد باعتماد نهج أكثر حذرا إزاء استخدام مذكرات تفاهم من ذلك القبيل. ورحب وفد آخر بالاقتراح مشيرا إلى أنه يستوجب مناقشة شاملة خلال الاجتماع غير الرسمي بين الدورتين اللتين ستعقد قبل الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

حجم الموارد

٩٤ - تركزت المناقشة المتعلقة بحجم الموارد حول عدة مسائل رئيسية هي: الترابط بين مستويات التمويل وأثر البرامج وفعاليتها؛ الالتزام الذي أخِذ في القاهرة والزخم الناجم عن عملية الاستعراض بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والحاجة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعويض الآثار المترتبة على التقلبات في أسعار الصرف أو التقليل من تلك الآثار إلى الحد الأدنى؛ الجهود الرامية إلى توسيع نطاق قاعدة الموارد للصندوق بحيث تشمل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والقطاع الخاص.

٩٥ - وقيل إن الأداء البرنامجي وفعالية البرامج يشكلان، على ما يبدو، العاملين الأكثر حسما بالنسبة لمعظم الوفود فيما يتعلق بزيادة الموارد للصندوق. وهو ما أكدته بالفعل جميع الوفود تقريبا بطريقة أو بأخرى. وأفاد أحد الوفود أنه يريد الحفاظ على قدرته على الاستثمار في تلك المجموعات والمنظمات التي أثبتت نتائج عملها وربط أي زيادة في المساهمات بالأداء والفعالية. وقال وفد آخر إن المجلس التنفيذي ربما يود أن يربط الموافقة على الميزانية السنوية بالنواتج المحققة. وأكد نفس الوفد يؤيده وفد آخر على أهمية أثر البرامج ونواتجها وعلى دور الرصد والتقييم في قياس الآثار والنواتج. وذكرت عدة وفود فعالية المساعدة التي يقدمها الصندوق في بلدانهم كدليل على أنه يستحق استمرار وزيادة تقديم الدعم له.

٩٦ - وركزت وفود عديدة اهتمامها على المزايا النسبية للموارد العامة مقارنة بالموارد المتعددة الأطراف والثنائية. وأكد أحد الوفود على أن نظام التمويل ينبغي أن يُعد مجددا الدور الحاسم للموارد الرئيسية، على أن يتيح للصندوق، كذلك، الإفادة من فرص التمويل المشترك المحتملة ومن التمويل الوارد من القطاع الخاص. وأشار وفد آخر إلى أهمية بحث المساهمات المتعددة الأطراف والثنائية حيث يتضح من معدلات التنفيذ الخاصة بتلك الموارد أن هناك صعوبة في استيعاب الموارد المتعددة الأطراف والثنائية. وبناء على ذلك، فإن الزيادة في المساهمات العامة تشكل، بوضوح، أكثر الوسائل فعالية وإنتاجية لتعزيز قاعدة الموارد للصندوق. وعلاوة على ذلك، تنزع الموارد المتعددة الأطراف والثنائية نحو تحميل الحكومات المانحة والصندوق أعباء إضافية. وأعرب وفد آخر عن تأييده لهذا الرأي، وحذر من أن الاستخدام المكثف للتمويل المتعدد الأطراف والثنائي يشكل خطرا على حسن إدارة البرامج، من خلال زيادة العبء الإداري على الوكالات المنفذة. وبناء على ذلك، أوصى الوفد بأن ينظر الصندوق والجهات المانحة المحتملة المتعددة الأطراف والثنائية في إمكانية البرمجة المتعددة الأطراف والثنائية والمساعدة الجماعية المتعددة الأطراف والثنائية في المجالات المواضيعية من قبيل الصحة الإنجابية للمراهقات. وأفاد أن من شأن ذلك أن يقلل إلى حد كبير الأعباء الإدارية ومقتضيات الإبلاغ المفروضة على المشاريع المتعددة الأطراف والثنائية.

٩٧ - واعتبرت وفود عديدة أخرى الالتزامات التي تم التعهد بها في القاهرة والزخم الناجم عن عملية الاستعراض بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عاملين رئيسيين في زيادة موارد الصندوق. وأكد أحد الوفود على أن عملية الاستعراض بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر ينبغي أن تشكل قوة دافعة للبلدان كي تأخذ على عاتقها التزاما رسميا باستراتيجية جديدة للتمويل. ولاحظ وفد آخر، في هذا الصدد، أن عددا كبيرا من البلدان النامية أوفت بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في القاهرة بينما لم يفعل جميع المانحين ذلك. واقترح وفد ثالث استخدام آليات ونهج ابتكارية للإفادة من الزخم الناتج عن مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن تعرقل قلة الموارد بلوغ أهداف المؤتمر.

٩٨ - وأشارت عدة وفود إلى أن الصندوق في حاجة إلى وقاية من تقلبات أسعار العملات. وقال أحد الوفود إن العملة الأوروبية الموحدة اليورو EURO قد تفيد في هذا الشأن، حيث لن تكون هناك، بالضرورة، حاجة إلى تحويل المساهمات المقدمة بتلك العملة إلى الدولار وبالتالي التعرض لتقلبات سوق العملات. ولاحظ وفد آخر أن وضع جدول زمني أكثر صرامة لسداد المساهمات من شأنه أن يتيح للصناديق والبرامج قدرا أكبر من المرونة في وضع ترتيبات وقائية تمكنها من تعويض التقلبات في أسعار الصرف. وأعلن وفد ثالث أن بلده سوف يستخدم سعر صرف ثابتا يكون في صالح الصندوق وذلك بغرض التقليل إلى الحد الأدنى من التأثير السلبي على المساهمة التي سيقدمها في عام ١٩٩٨.

تسديد المساهمات في وقتها

٩٩ - اتفقت جميع الوفود على الحاجة إلى تسديد المساهمات في وقتها. واقترح أحد الوفود أن يعتمد المجلس التنفيذي شكلا من أشكال الأداء الملزمة لضمان تسديد المساهمات خلال النصف الأول من السنة. ولاحظ وفد آخر أن مذكرات التفاهم التي اقترحها ينبغي أن تتضمن كذلك جدولا زمنيا للدفع. واقترح وفد ثالث أن يعلن كل مساهم عن مساهمته للسنة المقبلة ويحدد جدولا زمنيا للدفع، قد يختلف بالنسبة لكل بلد باختلاف احتياجاته. وقال إن المهم هو إطلاع الصندوق مسبقا على مبلغ المساهمة وعلى موعد الدفع المتوقع.

رد الإدارة

١٠٠ - قالت المديرة التنفيذية إن المناقشة تتخذ، على ما يبدو، منحا منطقيا. فقد اتفقت الوفود بصفة عامة على ضرورة تسديد المساهمات في وقتها وعلى وضع آلية معينة لإضفاء الصبغة الرسمية على الجدول الزمني للدفع. وأكدت على أن تسديد المساهمات في وقت مبكر أمر حاسم بالنسبة لتنفيذ البرامج على نحو فعال. وأفادت أنها فوجئت بكثرة الوفود التي أيدت الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات، بما في ذلك الوفود التي أشارت إلى أن الإعلانات عن التبرعات قد تقتضي تغييرا في التشريعات وفي إجراءات الميزنة. ورحبت بالاقتراح المتعلق بمذكرات التفاهم وأفادت بأن الصندوق سيكون ممتنا لو تم التوصل إلى نوع من الاتفاق الرسمي من شأنه أن يضمن التنبؤ بالإيرادات وتسديد المساهمات في وقتها.

١٠١ - قالت المديرة التنفيذية إنها تعمل مع البلدان لمحاولة توسيع قاعدة موارد الصندوق. وطلبت إلى الوفود المساعدة في تحديد الصناعيين، والبارزين في مجال الأعمال، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية في بلدانهم ممن هم قادرون على الإسهام في صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أنها ناشدت الوفود، والجهات المانحة وبلدان البرامج على حد سواء، ليكونوا دعاة للصندوق. وشددت على أهمية ذلك بصورة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذي لا يقتنع بتقديم الدعم للصندوق إلا إذا كانت هناك شخصية بارزة تضطلع بدور قيادي في دفع العملية إلى الأمام. كما أنها تحدت الوفود بأن يبحثوا عن مصادر أخرى لحشد الموارد والدعوة، مثل إعلانات الخدمة العامة على خطوط الطيران الوطنية وعلى المحطات التلفزيونية والإذاعة المحلية والوطنية. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأن قياس الإنتاج أمر هام، إلا أنها قالت بما أن لبرامج الصندوق دورات متعددة السنوات فلن يكون ممكنا التنبؤ بما ستحققه الموارد كل عام. ورحبت بتلقي معلومات من البلدان المانحة عن المنهجيات المتعلقة بالميزانية المتصلة بالإنتاج، وسبل تبين النتائج بطرق يمكن قياسها.

١٠٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المتضمنة معلومات مستحدثة عن الوضع المالي للصندوق (DP/FPA/1998/CRP.3)، وبالتعليقات التي أبديت عليها.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامنا - التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧ والمسائل ذات الصلة

١٠٣ - ركّز مدير البرنامج مناقشة التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ على أربع مسائل شاملة للبرنامج - الصورة، الشراكات، قياس النتائج، والقدرة التنظيمية. وبني أساس المناقشة التي تلت على ورقة معلومات مختصرة تضمنت نقاطا بارزة ومعلومات مستحدثة، وزعت على الوفود في الأسبوع السابق.

١٠٤ - وأكد مدير البرنامج على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين صورته، مع استجابته للاحتياجات المحددة لطائفة متنوعة من البلدان. وقد تم إحراز تقدم كبير نتيجة لمقررات المجلس التنفيذي ١٤/٩٤، ٢٣/٩٥ ومؤخرا ١/٩٨. ويجري تطبيق المبادئ التوجيهية بصورة منظمة لتركيز أعمال البرنامج وفقا لما تقتضيه الأولويات الوطنية. وتدل التجربة حتى الآن - من مجالات التركيز الأربعة للمنظمة - القضاء على الفقر، والتوظيف، وسبل الرزق المستدامة والنهوض بالمرأة، وتجديد البيئة - على أن الجهود المبذولة في مجال تعزيز الحكم الصالح حاسمة الأهمية في تحقيق النتائج.

١٠٥ - وأوضح مدير البرنامج بأن أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم قد نشأت نتيجة للطلب المتنامي من بلدان البرامج. وهناك إدراك متزايد للصلة الحرجة بين الحكم والقضاء على الفقر، كما

تم إبرازه منذ عهد قريب في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي كـُرست للمشكلة العالمية للمخدرات.

١٠٦ - وشملت طلبات المساعدة المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلقة بأنشطة الحكم لدعم القضاء على الفقر: (أ) تقديم الدعم لنحو ٧٠ من الانتخابات؛ (ب) المساعدة في بناء المؤسسات، بما فيها تعزيز قدرات المجالس التشريعية؛ (ج) المساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية، بما فيها تعزيز قدرات التخطيط والإدارة للهيئات المنتخبة محليا؛ (د) التدريب على أنشطة إزالة الألغام، والجهود المبذولة للتحول بالبلدان من حالة الإصلاح والتعمير إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛ (هـ) تقديم أشكال الدعم الأخرى للبلدان التي تمر بظروف إنمائية خاصة، بما في ذلك حشد التمويل من المجتمع الدولي.

١٠٧ - وفي مجال الشراكات، أكد مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شأنه في ذلك شأن المنظمات الإنمائية الأخرى، بصرف النظر عن الحجم والولاية والموارد، لا يمكنه أن يعمل منفردا لعدة أسباب - ليس أقلها شأنا التحديات والأهداف التي تضعها المؤتمرات العالمية، وطبيعة عمل المنظمة في مجالي الدعوة وبناء القدرات في المجال المتعدد الأبعاد للقضاء على الفقر. وأشار المدير إلى الأمثلة المحددة للشراكات المجملة في الورقة المعنية بالنقاط البارزة والمعلومات المستحدثة، فقال بأن البرنامج يعمل في شراكة مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة - بلدان البرامج، والمانحين الثنائيين، والصناديق والبرامج الشريكة، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها، مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسوف يناقش تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إصلاحات بعيدة الأثر مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تحت البند ٩ من جدول الأعمال.

١٠٨ - وفي معرض مناقشته لمسألة قياس النتائج، سلـّم مدير البرنامج بأن الحصول على هذه القياسات في مجال أعمال البرنامج هو أمر معقد، كما أنه يصعب بوجه خاص قياس الإسهام الذي تقدمه منظمة واحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن النتائج العامة للجهود الإنمائية لبلد ما. وقال إن المنظمة، مع ذلك، ملتزمة بتحسين قياسات النتائج وأنها أحرزت بعض التقدم في هذا الصدد.

١٠٩ - ومن حيث القدرة التنظيمية، أجمل مدير البرنامج بعض التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ عملية البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١. وذكر الجهود المبذولة لتعزيز المكاتب القطرية، وزيادة اللامركزية وضمان توفـُّر المساءلة. بيد أنه قال إن إصلاح المنظمة لم يواكبه نمو في التمويل. وذكر بالتفصيل بعض السبل التي تعرقل فيها عمل البرنامج الإنمائي بسبب نقصان الموارد، ورحـَّب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل البرنامج للتأكد من توفـُّر الموارد الأساسية.

١١٠ - وفي أعقاب بيان مدير البرنامج، طلب رئيس المجلس التنفيذي إلى الوفود أن تدلي بتعليقات قصيرة على البيان، قائلا بأنهم سيدلون فيما بعد ببيانات أطول بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج.

وعبَّرت وفود عدة عن شكرها لمدير البرنامج للبيان الجلي والموجز، وللورقة المفيدة عن النقاط البارزة والمعلومات المستحدثة المتعلقة بالتقرير السنوي والتي تم توفيرها لتوجيه المناقشة. وأعربت هذه الوفود أيضا عن امتنانها لإتاحة الفرصة للدخول في حوار تجاوبي مع مدير البرنامج.

١١١ - وأدلى وزير الشؤون المالية والتخطيط الإنمائي لبوتسوانا ببيان استهلالي تحدث فيه عن التقدم الذي أحرزته بوتسوانا على مدى سنوات استقلالها الـ ٣١، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى. كما أن حكومته تكن للبرنامج الإنمائي تقديرا فائقا، حتى أنه عندما لم يكن قادرا على تقديم التمويل الكامل للبرنامج القطري للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، تدخلت الحكومة وعرضت ترتيبا يقوم على اقتسام التكاليف، لشعورها بأنها يمكن أن تستفيد من خبرة البرنامج وتجربته في بناء القدرات. وأوصى بلدان البرامج القادرة على ذلك باتباع ترتيبات اقتسام التكاليف، ولكنه وجَّه نداء عاجلا للبلدان المانحة بزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن اقتسام التكاليف والترتيبات الأخرى لا يمكن أن تكون بديلا للموارد الأساسية التي يحتاج إليها البرنامج الإنمائي.

١١٢ - ورحَّب المدير العام لمكتب التنمية والتعاون بالوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا بالمندوبين في سويسرا، قائلا بأنه مسرور لأن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يجتمع بصورة دورية في جنيف، التي هي مقر الكثيرين من شركاء الأمم المتحدة.

١١٣ - وفي مناقشتها للتقرير السنوي لمدير البرنامج، هنأت وفود كثيرة المدير على ما فيه من توثيق، في حين شجَّع آخرون البرنامج على أن يشمل التقرير تحليلا ومعلومات أكثر عن النتائج. وقال وفد بأنه يرغب في أن يرى في المستقبل تقارير سنوية مواضيعية، وهو رأي ساندته وفد آخر. وعبَّر وفد عن رأيه بأن تضع التقارير الإقليمية الواردة في التقرير السنوي أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها من جانب شركاء التنمية الآخرين. وقال الوفد نفسه بأنه يبدو أن التقارير الإقليمية لا تشير إلى عمل المنسق المقيم أو إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويبدو أن هذا يعني بأنهما ليسا جزء من البرنامج الكلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال وفد آخر بأنه كان بإمكان التقرير المتعلق بالأنشطة العالمية والأقاليمية أن يستفيد من تركيز استراتيجي أكبر.

بؤرة التركيز

١١٤ - رحبت وفود كثيرة بملاحظات مدير البرنامج المتعلقة بالأولوية التي تعطى للقضاء على الفقر ولدمج شواغل نوع الجنس والشواغل البيئية في الأنشطة الرئيسية للبرنامج. بينما أعرب وفد آخر عن سروره لأن مدير البرنامج قد شدد على القضاء على الفقر وعلى بناء القدرات - وهي العناصر الحاسمة حقا في التنمية. وقال وفد آخر إنه يتعيَّن أن يتصدر القضاء على الفقر قائمة الأولويات، كما أنه يساند أيضا الجهود المبذولة لتعزيز الحكم الصالح الذي يتلاءم مع المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٨ (انظر المقرر ١/٩٨). وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبيِّن أطر التعاون القطري أن هذه المبادئ تطبق بصورة منظمة.

١١٥ - وقال وفد آخر بأن البرنامج الإنمائي على حق في تركيز جهوده في مجال حقوق الإنسان المعنية بالقضاء على الفقر، وبذلك فإنه يدعم الحق في التنمية. كما أن بناء القدرات الوطنية أمر هام جدا، غير أن الوفود تدرك أن هذا يستغرق وقتا طويلا ويتطلب وجود شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية. وذكرت وفود أيضا بأن حماية البيئة هي أولوية هامة، وطلبت أن يواصل البرنامج الإنمائي دمج الشواغل البيئية العالمية في أعماله الرئيسية. وذكر وفد بأنه يرى بأنه ينبغي على البرنامج أن يعمل المزيد لمساعدة المرأة.

١١٦ - واتفق عدد من الوفود على أنه تم إنجاز الكثير في زيادة تركيز البرنامج، إلا أن بعض الوفود قال بأنه يمكن عمل الكثير. غير أن وفودا أخرى قالت بأنها ترى بأنه قد تحقق تركيز قوي للبرنامج وأنه لم يعد يتطلب مزيدا من ذلك. فقد حان الوقت لوضع المبادئ التي اتفق عليها المجلس التنفيذي موضع التنفيذ. وقال وفد إن الدليل على زيادة التركيز هو في البرامج المنفذة على الصعيد الميداني، وتساءل عدد من الوفود، المتفقة مع وجهة النظر تلك، عن كيفية ترجمة التركيز إلى أنشطة خاصة بكل بلد.

١١٧ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه من الضروري للبرنامج الإنمائي أن يستجيب لظروف كل بلد، ولذلك يبدو من الصعب أحيانا حصر الأنشطة في قائمة قصيرة من الأولويات. وفي هذا الصدد، لم يتفق وفد مع ذكر ٢٠ مجالا من الخدمات الإنمائية الأساسية: فالبرنامج موجـّه نحو البلدان ويتعين أن يظل كذلك. ولذلك، فإن الوفد لا يتفق مع أي صياغة تفسـّر قائمة الخدمات الإنمائية الأساسية بأسلوب حصري. كما شددت بلدان أخرى على أنه يتعين أن تكون جميع البرامج التي يساندها البرنامج الإنمائي موجهة نحو البلدان.

١١٨ - ورأت وفود أخرى أن الإشارة التي أوردها مدير البرنامج للخدمات الإنمائية الأساسية العشرين تعميمية جدا. وقال وفد وهو يتكلم بالنيابة عن وفد آخر أيضا، إن الإيحاء بأن المجلس التنفيذي قد صدق على قائمة الخدمات الأساسية في مقرره ١/٩٨ هو، في رأيهما، تفسير خاطئ لذلك المقرر. وذكرت وفود أخرى بأنها ترى أنه يتعيـّن على البرنامج الإنمائي أن يكون دقيقا وإلا فإنه سيفقد التركيز الذي عمل من أجل تحقيقه.

١١٩ - ثم شددت وفود عدة على الحاجة إلى وجود توازن، قائلة مع أنه يتعيـّن على البرنامج الإنمائي أن يركـّز على مجالات معيـّنة للتدخل، فإن عليه أيضا أن يوازن بين المصالح المتنافسة. وقال وفد إنه صحيح جدا أن تكون برامج البرنامج الإنمائي موجـّهة نحو البلدان، غير أنه إذا كان هناك مسألة تقع خارج نطاق ولايته فإنه يستطيع أن يقوم بدور مفيد بالمساعدة في إيجاد منظمة أخرى للتصدي لها. ولخص وفد آخر تلك الآراء بقوله إن التحدي الذي يواجه المنظمة هو أن تظل مركزة وهي تستجيب للاحتياجات المختلفة.

١٢٠ - وفي معرض مناقشتها لأولويات البرنامج الإنمائي، قالت وفود عدة بأن هذه الأولويات تتضمن وجود تركيز قوي على أقل البلدان نموا، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا. وأبلغ وفد المجلس التنفيذي بأن أفريقيا ستكون القارة الوحيدة التي تدخل القرن الحادي والعشرين وعدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر فيها أكثر من عددهم في القرن السابق. وقال وفد آخر بأن مبادرة ٢٠/٢٠ هي على قدر كبير من

الأهمية بالنسبة لحكومته. وقد قال مدير البرنامج بأنه يقلل من دور البرنامج في المبادرة، موصيا بأن هناك موارد أقل مكرسة للأنشطة التي تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. غير أن الوفد يرى بأن ذلك لا يعني أن البرنامج الإنمائي لا يستطيع أن يستمر في كونه داعية فعالة لمبادرة ٢٠/٢٠.

١٢١ - وحظيت الجهود المتزايدة المكرسة للمسائل المتعلقة بالحكم بتأييد وفود عدة. وذكرت بلدان البرامج بأن البرنامج الإنمائي يساعدها على تنفيذ إجراءات تحقيق اللامركزية وكذلك في قيامها بالإصلاحات الإدارية وإصلاحات الخدمة المدنية. وقال وفد بأن الحكم الصالح يتعيَّن أن يكون نزيها وشفافا ومستجيبا وكفؤا، ولامركزيا، وقائما على المشاركة الكاملة، وأن يكون، وهو الأهم قابلا للمساءلة تماما، وقال إنه على ثقة بأن البرنامج الإنمائي يعمل على تعزيز هذه المثل في برامجه. ووجه وفد آخر الانتباه إلى المؤتمر المعني بالحكم الذي عقد مؤخرا في أكرا، غانا، بمشاركة ٢٥ بلدا أفريقيا، وتساءل عن كيفية التعريف بنتائجه في أمكنة أخرى. ولاحظ وفد آخر بأن طلبات المساعدة في مجال الحكم آخذة في الازدياد، وهنأ البرنامج الإنمائي على إعداد استجابات ابتكارية لهذه الطلبات.

١٢٢ - وقالت وفود عدة بأنه من الضروري أن يكون البرنامج أكثر انتشارا، وأن تكون صورته جلية وقوية. وهذا، بالإضافة إلى أمور أخرى، أمر هام في تكوين شراكات مع وكالات أخرى. فالاستدامة المالية تعتمد بصورة متزايدة على جعل النتائج معروفة لصانعي القرار السياسي ودوائرهم، وينبغي على المنظمة ككل أن تكون موجهة بقدر أكبر نحو تحقيق نتائج. وقيام البرنامج بعمل أفضل لجعل نتائجه الإيجابية معروفة بدرجة أكبر من شأنه أن يساعد في الحصول على دعم برلماني وجماهيري. وفي هذا الصدد، قال وفد بأن البيان الذي أدلى به وزير بوتسوانا هو مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها للبلدان البرنامجية أن تعلن عن النتائج التي تحققت فيها. وشدد عدد من الوفود على الدور الحيوي للاتصالات في جعل الحكومات والناس على دراية بما يقوم به البرنامج من عمل. ويشمل ذلك إبلاغ الجماهير عن المستفيدين من أعمال البرنامج والكيفية التي استفادوا بها من تدخلات المنظمة. وأشار وفد آخر إلى أن بناء الثقة بالبرنامج وما يقوم به من أعمال ينبغي ألا يقتصر على البلدان المانحة بل عليه أن يشمل البلدان البرنامجية أيضا، إذا كان للشراكة الحقيقة أن تتم مع تلك البلدان.

الشراكات

١٢٣ - وقال وفد بأنه ينبغي أن يوجد تفكير استراتيجي أكثر حول طبيعة الشراكات، أي مثلا حول ماهية الضمانات التي يمكن أن تقدم لكفالة أدوار الوكالات التكميلية. وأعرب الوفد عن مخاوفه من ظهور نظام من المشروطية. وقال وفد آخر بأنه ينبغي على البرنامج الإنمائي، وهو يسعى إلى تحقيق شراكات مع منظمات أخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز، أن يحافظ على الطابع المحدد لإسهاماته. وقال وفد آخر إنه ينبغي للبرنامج، في أي شراكة من الشراكات، أن يقوم بالدور البارز.

١٢٤ - والتُمس الحصول على مزيد من المعلومات عن الجهود التعاونية التي يجري القيام بها مع الاتحاد الأوروبي. كما التُمست معلومات أكثر عن إمكانية وجود شراكات مع القطاع الخاص، بما فيها حشد الموارد.

وفي معرض مناقشة الشراكات قال وفد بأنه يمكن تحقيق شراكات أكثر فعالية مع وكالات المعونة الثنائية، وذكر عددا من الحالات التي تعاونت فيها وكالة المساعدة الإنمائية في بلده بصورة مثمرة مع البرنامج الإنمائي. وطلب وفد آخر معلومات أكثر عن كيفية تعاون منظمات أخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، عن طريق الأفرقة المواضيعية على الصعيد القطري. وأشار وفد إلى أنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي يعطى للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، فإن أيًّا منها لم يرسل ممثلا إلى الدورة الحالية للمجلس التنفيذي.

١٢٥ - وذكر وفد العلاقة المتنامية بين التجارة والتنمية، وذكّر المجلس التنفيذي بأن أقل البلدان نموا الثمانية وأربعين يربو تعداد سكانها على ٥٠٠ مليون نسمة، غير أن نصيبها في التجارة العالمية يقل عن ١ في المائة؛ ودعا الوفد إلى توسيع الشراكات مع المنظمات المتصلة بالتجارة. وقال وفد بأنه يتعين على الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نموا أن يراعي السياق الأوسع للتنمية. وسأل آخر عن التدابير الملموسة التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتنفيذ قرارات الاجتماع الرفيع المستوى.

١٢٦ - وبالنسبة للفقرة ١٧ من الوثيقة DP/1998/17، ذكر وفد بأن الأهداف التي وضعتها في "استراتيجية القرن ٢١" لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي يتعين الموافقة عليها في منتدى حكومي دولي قبل تحديد تنفيذها بوصفه جزءا من مسؤوليات المنسقين المقيمين. وقال وفد آخر بأنه ينبغي على لجنة المساعدة الإنمائية أن تساعد في تحديد جهود عامة ومنسقة بين أعضائها، بمن فيهم المانحون الثنائيون أيضا.

١٢٧ - وسأل وفد عن الأسباب التي تجعل مواءمة الدورات البرنامجية بين الصناديق والبرامج المختلفة للأمم المتحدة تستغرق زمنا طويلا.

قياس النتائج

١٢٨ - وذكر أحد الوفود أنه بالرغم من أن البرنامج الإنمائي يمكنه أن يستفيد من المؤشرات البرنامجية بوصفها وسيلة لاطلاع الجماهير عما تم إنجازه، فإنها ينبغي أن تستخدم أساسا في تصميم البرامج. وفي ذلك الصدد، ينبغي إعداد منظمات المعونة الثنائية لكي تتعلم كيفية وضع تلك المؤشرات واستخدامها ومشاطرة البرنامج الإنمائي في ذلك. وأعرب عدد من الوفود عن اتفاقه مع مدير البرنامج في أنه من الصعب وضع مؤشرات موثوقة، ولكنهم أيدوا الجهود التي تبذلها المنظمة لتحسين قياس النتائج. وذكر أحد الوفود أنه يتوقع أن يعرض البرنامج الإنمائي على المدير التنفيذي مؤشرات الأداء بشأن الأهداف المحددة في مقرره ١/٩٨ المتعلق بتضييق بؤرة تركيز تدخلات البرنامج الإنمائي. وذكر بعض الوفود أنه بالرغم من صعوبة الحصول على تلك المعلومات، فإنه يلزم أن تكون هناك أرقام للحكم على فعالية عمل المنظمة.

القدرة التنظيمية

١٢٩ - لدى تناول مسألة عملية الإصلاح الجارية، ذكر أحد الوفود أنه بالرغم من الأهمية البالغة لإجراء إصلاحات داخل البرنامج الإنمائي، فإنه يلزم أيضا إجراء إصلاحات على مستوى منظومة الأمم المتحدة إذا أريد لجهود التنمية البشرية أن تنجح. وذكر وفد آخر أن المنظمة تمر حاليا بمرحلة انتقالية في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ إصلاحات أوسع نطاقا للأمم المتحدة وقال إن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يقوم بدور بارز في تلك العملية فضلا عن قيامه بإجراء إصلاحاته الداخلية.

١٣٠ - وذكر أحد الوفود أنه يعتبر أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو المحور الأساسي لجهود إصلاح الأمم المتحدة لأنه يوفر برنامجا مشتركا لمختلف الكيانات ويتيح لها إمكانية تحقيق التكامل بين نهجها تجاه المبادرات الإنمائية. وقال أحد الوفود إن إطار عمل المساعدة الإنمائية يجب أن يقوم على الاستراتيجيات والخطط والأولويات الوطنية للبرنامج القطري المعني. وقال إنه يتوقع أن يقدم تقرير تقييمي شامل عن نتائج أول إطار عمل في المستقبل القريب. وذكر وفد آخر أن إطار عمل المساعدة الإنمائية ينبغي أن يحل محل الآليات القائمة وألا يكون مجرد إضافة إلى الهيكل الموجود حاليا بالفعل.

١٣١ - وذكر أحد الوفود أن تعليقات مدير البرنامج بشأن غواتيمالا، وهي من أوائل البلدان التي أنشئ فيها إطار عمل للمساعدة الإنمائية، تعترف بفضل الفريق القطري للبرنامج الإنمائي كما تشيد بالتزام الحكومة. وتتسق أهداف إطار عمل المساعدة الإنمائية في ذلك البلد مع الأهداف التي تدعو إليها الأمم المتحدة وتعكس نتائج المؤتمرات العالمية. وذكر أحد الوفود أنه يرغب بشدة في رؤية نتائج أول إطار عمل للمساعدة الإنمائية في مالي وفييت نام.

١٣٢ - وذكر أحد الوفود في معرض مناقشته للإصلاحات الداخلية أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يعزز الإدارة على جميع الصعد. وبالنظر إلى تزايد طابع اللامركزية في البرنامج، هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز وظيفتي المساءلة والتقييم، وزيادة التركيز على الدروس المستفادة، وزيادة الاستثمار في التنفيذ الوطني. وفي ذلك الصدد، قال أحد الوفود إنه يتفق مع مدير البرنامج في أن شبكة المكاتب القطرية تُعد أثمن مقومات البرنامج الإنمائي وإنه من المهم أن يتم تعزيز المكاتب القطرية في البلدان التي توجد بها برامج ذات أولوية. إلا أن الوفد حث البرنامج الإنمائي على أن ينظر فيما إذا كان الإبقاء على أوسع شبكة ممكنة من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي هو أفضل وسيلة لتحقيق الأثر المطلوب في بيئة تتناقص فيها الموارد. وطلب أحد الوفود توفير مزيد من المعلومات عن عملية إضفاء طابع اللامركزية على الموظفين، ذاكرا أن عملية إضفاء الطابع اللامركزي هذه يمكن أن تؤدي إلى منظمة أصغر حجما وأكثر مرونة وفعالية. وطلب وفد آخر التوسع في نقل موظفي المقر إلى المكاتب القطرية. كما تساءل عما إذا كان الهيكل الإداري للبرنامج الإنمائي، وبخاصة الوحدات التي تُعالج مراجعة الحسابات والشؤون القانونية - قوي بدرجة تكفي لاستيعاب تزايد طابع اللامركزية.

١٣٣ - وذكرت عدة وفود أن عملية التغيير في عام ٢٠٠١ التي سيضطلع بها البرنامج الإنمائي من شأنها أن تعزز البرنامج الإنمائي؛ وقال بعضها إنها يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التكاليف. وأعرب أحد الوفود عن

رغبته في أن يعرف ما يجري عمله لزيادة الشعور لدى الموظفين بملكية عملية إدارة التغيير. وهنأ أحد الوفود المنظمة على جهودها في استخدام مزيد من النساء في وظائف الفئة الفنية، في حين ذكر وفد آخر أن الهدف ينبغي ألا يكون هو تحقيق نسبة رقمية عشوائية معينة إذا كان ذلك يعني التضحية بالكفاءة في سبيل تحقيق ذلك.

١٣٤ - وأشاد عدد من البلدان التي يوجد بها برامج بالمنظمة لنوعية المنسقين المقيمين الذين عملوا في بلدانهم، وقالوا إن دورهم حيوي لضمان نجاح البرامج. وأشار كثير من الوفود إلى أنهم يؤيدون الجمع بين وظيفتي الممثل المقيم والمنسق المقيم كما أعربوا عن اعتقادهم بأن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يحتفظ بدوره بوصفه الجهة المسؤولة عن إدارة وتمويل نظام المنسق المقيم. وقال عدد من الوفود إنهم يرون أن المنسقين المقيمين قد أعطوا دفعة قيمة في جهود الأمم المتحدة للإصلاح على الصعيد الميداني.

١٣٥ - وذكر أحد الوفود أنه يؤيد الجهود المبذولة لتعزيز وظيفة المنسق المقيم وأنه يرى أن أحد العناصر التي يلزم توافرها هو العمل على زيادة الشعور بملكية تلك الوظيفة بين وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأعربت عدة وفود عن دعمها لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، الذي أكدت فيه الجمعية ضرورة دعم وظيفة المنسق المقيم. وذكر أحد الوفود أنه يؤيد الجهود المبذولة لتعزيز دور المنسق المقيم ولكنه أكد أنه ينبغي أن يتم ذلك في إطار قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠.

١٣٦ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي إيجاد ترتيب لتقاسم التكاليف لتمويل وظيفة المنسق المقيم بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ حيث أنه بالنظر إلى القيود المالية الراهنة، ينبغي ألا يتحمل البرنامج الإنمائي جميع الأعباء المالية وحده.

١٣٧ - وتساءل عدد من الوفود عن الجهود التي بذلت لتوسيع نطاق مجمع المنسقين المقيمين وعن المعايير المستخدمة لاختيار المنسقين المقيمين من خارج البرنامج الإنمائي. وقال أحد الوفود إنه ينبغي أن تصمم عملية الاختيار بغرض إيجاد أفضل الأفراد تأهيلا، سواء من داخل البرنامج الإنمائي أو من خارجه. وذكر وفد آخر أن المعيار الرئيسي للاختيار ينبغي أن يكون هو قدرة الشخص على التنسيق، وليس امتلاك أية معرفة تقنية معينة.

تعبئة الموارد

١٣٨ - ذكر أحد الوفود أن البلدان ينبغي أن تتذكر أن البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليست ممارسات مجردة ولكنها أنشطة عملية تمس حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. وقال وفد آخر إن أكبر تحد للبرنامج الإنمائي هو تعبئة المزيد من الموارد. وذكرت عدة وفود أنها تؤيد جميع التدابير التي يمكن أن يتخذها مدير البرنامج لوقف انخفاض الموارد ولتشجيع زيادتها.

١٣٩ - وذكر أحد الوفود في سياق تناوله لمسألة التمويل أن الأمانة ينبغي أن تركز على البلدان المتدنية الأداء، ولكن يلزم أن تبحث إمكانية إيجاد مصادر أخرى كذلك - الأموال المتعددة الأطراف - الثنائية والصناديق الاستئمانية، والشراكات مع الوكالات الدولية الأخرى (وبخاصة مؤسسات بريتون وودز)، والمؤسسات، والقطاع الخاص. وينبغي الإشادة بالجهود التي بذلتها الأمانة حتى الآن، ولكن يلزم الاضطلاع بالمزيد. وقال أحد الوفود إنه بالرغم من أن أفضل وسيلة لاجتذاب المزيد من الموارد هي أن تكون البرامج جيدة والإدارة جيدة، فإن المنظمة ينبغي أن تتسم بالواقعية فيما يتعلق بحجم التمويل المنتظر في ظل البيئة السياسية والاقتصادية الراهنة. وذكر أيضا، هو وعدد كبير من الوفود الأخرى، أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يعمل على تحسين التعريف بمنجزاته بوصف ذلك وسيلة لاجتذاب المزيد من الموارد.

١٤٠ - وأشار أحد الوفود، مؤيدا من وفد آخر، إلى أن المجلس التنفيذي كان قد حدد في مقرره ٢٣/٩٥ هدفا قدره ١,١ بليون دولار سنويا للبرامج التابعة للبرنامج الإنمائي للمساعدة في تلبية احتياجات البلدان النامية؛ ووفقا لرأي الوفدين، فإن ذلك المبلغ غير قابل للتفاوض. وتساءل الوفد عن سبب قيام البلدان المانحة بتخفيض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية رغم تزايد الاحتياجات الإنمائية. وأشاد الوفد بجهود حكومة النرويج، التي تسهم بنسبة ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي سنويا في المساعدة الإنمائية الرسمية. وطلب إلى البلدان الأخرى أن تحذو حذوها.

١٤١ - وأعربت وفود كثيرة عن أسفها لانخفاض المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي. وأشار عدد من البلدان التي توجد بها برامج إلى المساعدات التي تلقتها من البرنامج الإنمائي في مجالات تخفيف حدة الفقر، والتحول إلى الديمقراطية، وتحسين مركز المرأة، الخ، وطلبت استمرار توفير الموارد اللازمة للاضطلاع بتلك الأعمال. وتكلمت تلك الوفود عن احتياجات دولهم من المساعدة الإنمائية وأعربت عن أسفها لافتقار موارد البرنامج الإنمائي للقيام بالمزيد من الأنشطة. وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي لإصلاح نفسه لم تقابلها زيادة في المساهمات المقدمة إلى المنظمة. وأشار أحد الوفود إلى أن المسألة ليست مجرد حجم الموارد، بل أيضا القدرة على التنبؤ بتلك الموارد، وأعرب عن أمله في أن ينظر الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستراتيجية تمويل البرنامج الإنمائي في إيجاد حلول لتلك المسألة في مداولاته. وطلب وفد آخر إلى البلدان المانحة أن تنظر في تقديم تبرعات عينية إضافية إذا لم يكن بإمكانها زيادة حجم مساهمتها المالية.

١٤٢ - وذكر أحد الوفود أن مستوى موارد البرنامج الإنمائي لم تصل على الإطلاق إلى مستوى توقعاته وقال إن زيادة موارد البرنامج الإنمائي تتوقف على الإرادة السياسية للبلدان المانحة.

المسائل الإقليمية

١٤٣ - أشار عدد من الوفود من دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة إلى المساعدات التي تلقتها من البرنامج الإنمائي خلال فترات انتقالها إلى الاقتصادات السوقية. وتكلم كثير من تلك البلدان عن الدور الحيوي الذي قام به البرنامج الإنمائي، ولا سيما في مجال الحكم وبناء المؤسسات. وشدد أحد الوفود على أن البرنامج الإنمائي قد اعتمد على طرائق التنفيذ الوطني، وهو ما لا يفعله أي مانح آخر حاليا في البلد. كما أثنى الوفد ذاته على البرنامج الإنمائي لنظامه الواضح المتعلق بالرصد والتقييم. ووجه وفد آخر الشكر إلى البرنامج الإنمائي لما يقوم به من عمل في المساعدة على إدماج الأقليات الوطنية ولدعمه للجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان؛ كما نوهت وفود أخرى من المنطقة كذلك بتلك الجهود.

١٤٤ - وعرض عدد من البلدان أمثلة على المبادرات التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي في المنطقة، وأكد كثير منها على أهمية المشاريع المضطلع بها في مجال الحكم. وفي البلدان التي حدث فيها صراع أهلي، لاحظت الوفود مع التقدير الدور الذي قام به البرنامج الإنمائي في التعمير. وضربت الوفود أمثلة للمساعدات التي قدمها البرنامج الإنمائي في تعزيز منظمات المجتمع المدني، التي كانت ضعيفة جدا في كثير من الأحيان، وأمثلة على إنشاء مراكز للموارد كانت لها قيمة كبرى لنواح كثيرة من المجتمع، بما في ذلك الحكومات. وأشار أحد الوفود إلى العمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تعزيز مؤسسات الحكومة داخل الأطر الديمقراطية الجديدة وفي المساعدة على وضع استراتيجيات إنمائية وطنية.

١٤٥ - كما أعرب كثير من البلدان عن الرغبة في أن يكون بوسع البرنامج الإنمائي أن يواصل مساعداته بالرغم من بيئة انخفاض الموارد، ولاحظ بعضها أنه قد تم بالفعل تقليص الجهود المضطلع بها فيها. وذكرت تلك البلدان أن المكاسب التي تحققت يمكن أن تتعرض للخطر إذا ما أوقفت المساعدات قبل الأوان. وطلب جميعها ألا يوقف البرنامج الإنمائي ما يقدمه من دعم في عملية التحول قبل الأوان بسبب نقص الموارد. وذكر بعض البلدان أنه يأمل أن يصبح مانحا للبرنامج الإنمائي في المستقبل، مشيرا إلى أن المنظمة تساعده في وضع استراتيجية لتحقيق ذلك.

١٤٦ - وتساءل أحد الوفود عما هو مقصود في الفقرة ١٩ من الوثيقة DP/1998/17/Add.5 من عبارة "إعادة تركيز" المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونظرا إلى أن المبادرة الخاصة قد بدئ فيها للتو، فإنه يبدو من السابق لأوانه أن يعاد تركيزها. فهل يعني ذلك أن هناك نقصا في الموارد؟ وذكر وفد آخر أنه يشعر بالإحباط إزاء النتائج التي تحققت حتى الآن وتساءل عن الفوائد الحقيقية التي تحققت. وذكر وفد آخر أن أهداف المبادرة الخاصة لها أهمية كبيرة بالنسبة لبلده، ولكن النتائج، إن كانت هناك نتائج، غير معروفة جيدا. وحتى الآن، لا توجد سوى قيمة مضافة ضئيلة، إن وجدت، من المبادرة

الخاصة، وهي تعاني من وجود تصور بنقص الموارد. وتساءل أحد الوفود عن مدى مشاركة البنك الدولي في المبادرة الخاصة.

١٤٧ - وقال أحد الوفود إن الجهود المبذولة في أفريقيا هي جهود مهمة حقا ولكنه طلب ألا تغفل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أحد الوفود أنه في الجزء من التقرير السنوي لمدير البرنامج الذي يتناول منطقة آسيا والمحيط الهادئ (DP/1998/17/Add.1 (Part.III) و Corr.1)، كان يود توفير مزيد من المعلومات عن استجابة البرنامج الإنمائي للأزمة المالية في آسيا وكذلك عن البرنامج دون الإقليمي لمنطقة شمال شرقي آسيا. وذكر وفد آخر أن البرنامج الإنمائي يمكن أن يقوم بدور تنسيقي قيم في الأزمة المالية الآسيوية وطلب أن يكون للبرنامج الإنمائي حضور أقوى في المساعدة على معالجة الأزمة.

البلدان التي تمر بظروف استثنائية

١٤٨ - وجه أحد البلدان في افريقيا من البلدان التي توجه بها برامج انتباه المجلس التنفيذي إلى التزايد السريع في عدد اللاجئين في بلده، بسبب حالات النزاع القائمة في دول مجاورة، وتساءل عما يمكن أن يقوم به البرنامج الإنمائي للمساعدة. وناقش بلد آخر في أوروبا من البلدان التي توجد بها برامج المحنة التي يتعرض لها اللاجئون في بلده وتساءل عما يمكن أن يقوم به البرنامج الإنمائي للمساعدة في ظل تلك الظروف الاستثنائية. وذكر بلد آخر في افريقيا من البلدان التي توجد بها برامج أن البلدان النامية كثيرا ما تصاب بكـــوارث طبيعية لا تتوفر لديها الموارد المالية اللازمة للتصدي لها - وفي حالته يواجه البلد مشكلة غزو الجـُدجـُد. وأشار وفد آخر إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية، التي كثيرا ما تكون عرضة لحالات اقتصادية غير مستقرة ناجمة عن تذبذب أسعار السلع الأساسية والكوارث الطبيعية. وطلب ألا تنسى احتياجات تلك البلدان.

مسائل محددة

١٤٩ - ذكرت وفود كثيرة أنها تقدر الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في إزالة الألغام وطلبت توفير مزيد من المعلومات بشأن دور المنظمة في الأعمال المتعلقة بالألغام وإزالة الألغام.

١٥٠ - وطرح أحد الوفود عددا من الأسئلة المحددة: لماذا انخفض هدف التنفيذ لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية بنسبة ٩ في المائة؟ وما هي الدروس المستفادة حتى الآن من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؟ وسأل وفد آخر عن التوقعات المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٥١ - وذكرت عدة وفود أنها تؤيد الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولكنها ذكرت أنه ما زالت هناك إمكانات كبيرة لم تستغل بعد. وقال أحد الوفود إنه يتطلع إلى أن يكون هناك تصور استراتيجي أكبر لدى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي.

١٥٢ - وسأل أحد الوفود عن الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي في مجال الإيدز. وأشار أحد البلدان إلى أنه بينما يؤيد ما يقوم به البرنامج الإنمائي من مساعدة البلدان على تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن تلك الأنشطة لا يمكن وضعها في سياق متابعة بروتوكول كيوتو، الذي لم يفرض أية التزامات قانونية على البلدان النامية.

١٥٣ - وتكلمت عدة وفود مؤيدة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كما هو وارد في الوثيقة DP/1998/17/Add.4، حيث ذكرت أنه يستجيب لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

١٥٤ - واحتجَّت عدة وفود على البيان الوارد في الفقرة ٣ من الوثيقة DP/1998/17/Add.1 (Part V) الذي يفيد أن الفساد ما زال مستشريا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قائلة إن هذا إفراط في التعميم لا يأخذ في الاعتبار الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة هذه المشكلة.

١٥٥ - وسأل وفدان عن السبب في بطء السير في عملية تزويد مرافق الموارد دون الإقليمية بالموظفين، وتساءلا عما إن كان يلزم إعادة النظر في هذا المفهوم.

ردود الإدارة

١٥٦ - أزجى مدير البرنامج الشكر للوزير البوتسواني على بيانه وأعرب عن تأييده لوجهات النظر التي أدلى بها. وأعرب المدير عن امتنانه الخاص لشتى البيانات التي أدلت بها مختلف البلدان ذات البرامج خلال المناقشة، والتي نقل كثير منها صورة حية لما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقون المقيمون.

١٥٧ - ولدى مناقشة التقرير السنوي، قال مدير البرنامج إنه ستتوافر قاعدة بيانات أفضل للاستخدام في إعداد التقرير في المستقبل. ولدى تلاوته لمقدمة التقرير السنوي، أعرب عن أمله في أن يكون قد تبين للوفود التقدم الذي أحرزته المنظمة في العمل على أساس تنظيمي، وحجم العمل المنجز فيما يتعلق بتحقيق الاتساق واتباع فلسفة شاملة لجميع المكاتب. وكان من رأيه أن التقرير السنوي يبين أن البرنامج الإنمائي أصبح أقوى من أي وقت مضى.

١٥٨ - وقالت مديرة مكتب سياسة التنمية إن البرنامج الإنمائي سيعمل على جعل الفرع المحتوي على معلومات عن البرنامج العالمي في التقرير السنوي (DP/1998/17/Add.2) أقل تجزؤا وأدق تحليلا. وأوضحت أن البرنامج العالمي يمر حاليا بفترة انتقالية، يسعى فيها إلى تحقيق درجة أكبر من الترابط والتركيز.

١٥٩ - وفيما يتعلق بمسألة التركيز، قال مدير البرنامج إن المنظمة أصبحت على قدر كبير من التركيز إذ وضعت ٢٠ خدمة إنمائية محددة. وذكر أنه يرى أن جدول الأعمال مركز للغاية. ولاحظ المدير أن عددا من الوفود قد شدد على "صورة" المنظمة وضرورة تعزيزها في عدد من البلدان التي لا تحظى فيها بوضوح كاف في الوقت الحاضر، بما في ذلك ضرورة اختزال رسالة البرنامج الإنمائي أو رسائله إلى عبارات بسيطة

يمكن فهمها بوضوح. وفي ذلك الصدد، وجّه المدير الانتباه إلى الملصقات الجديدة المعروضة في قاعة الاجتماع، وقال أيضا إنه يتعين على المنظمة، كي تعطي صورة متسقة عن نفسها، أن تمارس ما تنادي به. إذ يتعين أن تكون بؤرة تركيز المنظمة، وليس فقط رسالتها، متسمة بالوضوح والتحديد، وأن هذا هو ما جعله يحاول، على سبيل المثال، أن ينأى بالبرنامج الإنمائي عن المساعدة في تنفيذ الأهداف المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وذكر أنه رغم أهمية جميع هذه الأهداف، فإن ثمة وكالات ومنظمات أخرى تعمل في هذه المجالات: أما البرنامج الإنمائي فيلزم أن يركز على هدفه الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر. وأعرب المدير عن اتفاقه مع الوفد الذي قال إن النظر إلى حقوق الإنسان يلزم أن يكون شاملا لمجموعة الحريات بأسرها، ومنها التحرر من الفقر، بوصفه إحدى الحريات الأساسية للإنسان. وذكر أنه يتوقع أن يواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بدور رئيسي في مبادرة ٢٠/٢٠، مع التسليم، كما جاء على لسان أحد الوفود، بأن الدور المتمثل في الدعوة والتنسيق والتيسير يمكن أن يكون مفيدا للغاية، حتى عندما لا يكون البرنامج الإنمائي مضطلعا بدور رئيسي في التمويل.

١٦٠ - وقال المدير إن التحدي القائم أمام البرنامج الإنمائي هو إيضاح بؤرة تركيزه بفعالية للآخرين، بمن فيهم مقررو السياسات. وأعرب عن اتفاقه أيضا مع التعليقات التي ترى ضرورة ترجمة بؤرة التركيز هذه على نحو أكثر فعالية على الصعيد القطري. وفيما يتعلق باستراتيجية الاتصال، قال المدير إن التقدم الذي تحرزه المنظمة في هذا المجال سوف يتضح عند مناقشة استراتيجية البرنامج الإنمائي في مجال الإعلام والاتصال في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال؛ ووصف هذه الاستراتيجية بأنها قضية ذات أهمية بالغة لدى المنظمة.

١٦١ - ولدى مناقشة مسألة الحكم، قال مدير البرنامج إن المبادرات في هذا المجال ستصبح جزءا متزايدا من البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، إذ أن بلدانا كثيرة تطلب المساعدة في هذا المجال. وأوضح أن البرنامج الإنمائي قد أصبح على درجة من اللامركزية ومن الاعتماد في عمله على قوة الطلب بحيث لم يعد هناك بد من أن يتخذ مزيدا من الإجراءات في هذا المجال نتيجة لنمو في عدد الطلبات. وأضاف قائلا إن البرنامج أصبح ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه شريك موثوق به فيما يتعلق بأنشطة الحكم.

١٦٢ - وقالت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب سياسة التنمية، إن التعليقات الإيجابية التي قدمت بشأن أنشطة البرنامج الإنمائي في مجال الحكم كانت مشجعة. وأضافت أن هناك مبادرة جديدة يشرع فيها حاليا، هي برنامج عالمي يغطي المواضيع الثلاثة التالية: (أ) مؤسسات الحكم، بما في ذلك أفضل الممارسات المتعلقة بالانتخابات، والتشريعات، والسلطات القضائية؛ و (ب) الأخذ باللامركزية والحكم المحلي؛ و (ج) إدارة القطاع العام والشفافية. وأردفت قائلة إن البرنامج الإنمائي يواصل اتباع نهج يعتمد على الطلب: فجميع هذه المبادرات جاءت بناء على طلب الحكومات.

١٦٣ - وردا على سؤال لأحد الوفود بشأن مسألة ديون البلدان النامية، أوضح المدير المعاون أن دور البرنامج الإنمائي هو أن يكون داعيا إلى زيادة خفض الديون، وزيادة التركيز على الشواغل الاجتماعية والبيئية، والمساعدة في بناء القدرة الوطنية فيما يتعلق بإدارة الديون. وذكر المدير المعاون أن المنظمة تدرك الحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل من أجل المرأة، كما دعا إلى ذلك أحد الوفود. وأفاد بأن نسبة ٢٥ في المائة من الموارد مخصصة لبرامج ذات صلة بموضوع نوع الجنس. وذكر أن الفقر يمثل مشكلة للمرأة خصوصا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي البلدان التي تمر بظروف خاصة. وأشار إلى الحالة الحادة القائمة في أفغانستان حيث لا تستطيع النساء الخروج للحصول على العمل الذي يحتجنه لإعالة أسرهن.

١٦٤ - ووجّه مدير البرنامج الشكر للوفود التي ذكرت أن البرنامج الإنمائي يلزم أن يضطلع بدور قيادي أكبر ضمن الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة؛ ووافق على ضرورة أن تعمل المنظمة من أجل المنظومة برمتها. وفيما يتعلق بالمنسقين المقيمين، قال إن ما يوجه بالفعل نحو مهمة التنسيق ليس إلا قدرا ضئيلا من الموارد البرنامجية للبرنامج الإنمائي. وأردف قائلا إنه يرى أن فكرة فصل التمويل عن إدارة نظام المنسقين المقيمين فكرة سيئة للغاية: إذ ينبغي أن يظل توفير التمويل مهمة البرنامج الإنمائي. وهذا التمويل لا يمثل، على أي حال، نسبة كبيرة من الموارد. أما فيما يتعلق بالوقت، فقد أظهرت دراسة استقصائية أن الممثل المقيم يقضي ٣٠ في المائة من وقته في المتوسط في أداء مهام المنسق المقيم. وأضاف أن معايير اختيار المنسقين المقيمين من خارج البرنامج الإنمائي هي نفس المعايير المستخدمة لاختيارهم من داخل المنظمة.

١٦٥ - وقال مدير البرنامج إن مواءمة دورات البرمجة أمر جيد؛ وإن تحقيق ذلك يمكن أن يتم عن طريق التشريع من قِبل هيئات الإدارة لكل من الصناديق والبرامج. وذكر أنه يحدوه الأمل على أي حال في أن يؤدي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى مواءمة دورات البرمجة من خلال الجهود المبذولة في ذلك الإطار من أجل تحقيق المواءمة العامة. وقال أيضا إنه رغم أن الأهداف التي تعتمدها لجنة المساعدة الإنمائية ليست في حكم التشريعات، فإن من الضروري أن يكون البرنامج الإنمائي على وعي بهذه الأهداف حتى يساعد في حشد الجهود على الصعيد القطري.

١٦٦ - وقال مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد إن البرنامج الإنمائي يتمتع بعلاقات هامة وقديمة العهد مع مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي. وقد قام البنك الدولي في الماضي بدور الوكالة التنفيذية لبعض مشاريع البرنامج الإنمائي، بيد أن دوره هذا يتضاءل حاليا. وفي إطار دور البرنامج الإنمائي، في المساعدة في تسهيل تنسيق المعونة، يدعم البرنامج عملية الفريق الاستشاري التي يقودها البنك الدولي، بينما يدعم البنك آلية المائدة المستديرة التي يقودها البرنامج الإنمائي. وبالنظر إلى ما حدث من تغييرات داخل البنك الدولي، بما في ذلك زيادة التركيز على مكافحة الفقر، والاعتراف ببناء القدرات باعتباره إحدى الأولويات، وتعزيز شبكة المكاتب القطرية، وزيادة تقديم منح المساعدة التقنية، ربما يكون الوقت قد حان لإعادة تحديد العلاقة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي. وأضاف أن

الحوار جار بالفعل بشأن هذه العلاقة على أعلى مستوى بالمنظمتين، وأن الإدارة العليا تبحث المجالات الممكنة للتعاون في المستقبل.

١٦٧ - وقال مدير البرنامج إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستضطلع، كجزء من خطة عملها، بالتنسيق بين إطاري عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدين رائدين وبين استراتيجيات البنك الدولي للمساعدة القطرية. وأردف قائلا إن العلاقة مع البنك الدولي، وإن كانت لا تخلو تماما من الصعوبات، إيجابية جدا بصفة عامة. ومثال ذلك أن البنك الدولي يشارك في جل الأفرقة المواضيعية التي تنظمها منظومة الأمم المتحدة في البلدان ذات البرامج.

١٦٨ - وردا على السؤال المتعلق بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، أفاد المدير المساعد للبرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا بأن البرنامج الإنمائي بادر إلى إقامة علاقة عمل مع اللجنة الأوروبية هدفها السعي بجد إلى تعزيز الجهود الإنمائية عن طريق تحقيق التعاضد في أوجه مختلفة بين المنظمتين. وقد أنشئت لجنة توجيهية مشتركة تشمل أيضا البنك الدولي، وستنعقد في القريب العاجل.

١٦٩ - وردا على أسئلة بشأن التعاون بين البرنامج الإنمائي والقطاع الخاص، قال مدير البرنامج إن المنظمة تعكف على إصدار مؤلف يضم المبادرات التي اتخذها البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص، وتحاول أن تشرك القطاع الخاص الدولي في أعمال المنظمة. وذكر أن هذا يتضمن مناقشة إمكانية جعل عدد من الشركات الرئيسية المتعددة الجنسيات يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ شركة ينشئ صندوقا استثماريا كبيرا في ظل معايير معينة لم تحدد بعد. وأضاف أن هناك قسما من شركات القطاع الخاص يهتم بالتنمية وسيكون على استعداد لإتاحة الأموال لذلك.

١٧٠ - وفيما يتصل بمسألة النتائج، قال مدير البرنامج إنه، كما ذكِر في الورقة التي تتضمن بعض النقاط البارزة من التقرير السنوي لمدير البرنامج واستكمالا لذلك التقرير، "من المُسَلَّم به عموما أن قياس الأنشطة الإنمائية أمر معقد، ولكنه أكثر تعقيدا في المجالات التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي، أي مجالات الدعوة والتيسير/تنسيق المعونة، وبناء القدرات" (الفقرة ٢٤). ومن ذلك على سبيل المثال أن من المستحيل تحديد أثر التقارير الوطنية للتنمية البشرية تحديدا كميا، وإن كان هناك اتفاق عام في الآراء على أنها قد قدمت إسهامات كبيرة في البلدان المائة ذات البرامج، التي ساعد البرنامج الإنمائي فيها على إصدار هذه التقارير. أما قياس النجاح المحرز في المبادرات المتعلقة بموضوع الحكم فإن صعوبته لا تخفى على أحد. ورغم ذلك، أكد مدير البرنامج من جديد أن المنظمة ملتزمة بوضع مؤشرات للأداء وأن تقييم أثر البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي شرط بالغ الأهمية لنجاح المنظمة. وذكر أنه قد أبلغ مكتب التقييم بذلك.

١٧١ - وردا على أسئلة بشأن زيادة فعالية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حث مدير البرنامج المجلس التنفيذي على مواصلة دفع جميع الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في هذا الاتجاه. وأكد أن ذلك يمثل بالفعل جوهر عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأنه يعني الانتقال بالأجزاء المختلفة لمنظومة الأمم

المتحدة من طور التنسيق عن طريق التشارك في المعلومات إلى طور العمل معا بحق. وأعرب عن اتفاقه مع الوفود التي أكدت ضرورة بحث أي أدوات البرمجة يمكن دمجه مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بدلا من مجرد إضافة طبقة جديدة لما يجري عمله بالفعل. وأفاد بأن بعض المانحين الآخرين بدأوا في العمل معا من خلال الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة، وأن طائفة المانحين الثنائيين يمكن أن تشارك فيها أيضا. وأقر بأن البرنامج الإنمائي يعمل في ظل ظروف تتسم بالتنوع الشديد في جميع أنحاء العالم، ورأى أن هذا التنوع يتجلى في أطر التعاون القطري المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

١٧٢ - وقال مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد إن الأخذ باللامركزية يمثل أولوية عليا وتحديا للبرنامج الإنمائي. وقد خطت المنظمة خطى واسعة نحو إزالة المركزية من عملياتها وهي في طريقها إلى تحقيق مزيد من اللامركزية، بما في ذلك تطبيق اللامركزية فيما يتعلق بالميزانية. وأوضح أن هذا قد استلزم إعادة تصميم جزء كبير من هيكل المنظمة، بما في ذلك نظم المعلومات، وزيادة استخدام بعض الآليات مثل آلية الاستعانة بالمصادر الخارجية. وسيتضح مزيد من هذا في ميزانية فترة السنتين المقبلة. وأردف قائلا إن التحول إلى اللامركزية قد استلزم من المنظمة الاستثمار في مجال إدارة شؤون الموظفين: فقد تعين إنشاء نظم جديدة، وكذلك تدريب الموظفين. وستوضع مؤشرات للأداء بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكانت الفلسفة المتبعة في ذلك هي وضع الأفراد حيثما يوجد العمل، وكان مؤدى هذا أثناء التسعينات خفض عدد الموظفين في المقر بنسبة ٢٥ في المائة وزيادة الموظفين الميدانيين بنسبة ١٠ في المائة. واسترسل قائلا إن مجموعة عام ٢٠٠١ بدأ تطبيقها في العام السابق، وهذا مؤداه فرض حد أقصى للوظائف الممولة من موارد غير أساسية، وإعادة تصميم بعض الوظائف، والاستعانة بالمصادر الخارجية. وذكر أن المناقشات ما زالت جارية بشأن ما إن كانت المكاتب الإقليمية ينبغي أن توجد في المقر أو في المناطق. وما زالت المناقشة مستمرة بشأن استراتيجيات التمويل، وبشأن إجراء مزيد من التخفيضات في المقر. وأعرب عن شكره للوفد الذي نبه إلى أنه لا ينبغي أن يكون السبيل إلى جعل النسبة بين الرجال والنساء في الوظائف الفنية ٦٠:٤٠ هو التضحية بالكفاءة.

١٧٣ - وفيما يتعلق بقضية المساءلة في بيئة تتسم باللامركزية، قال مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد إنه من المقرر أن يكون هناك بحلول عام ٢٠٠١ نظام معزز للمساءلة. وأوضح أن مهمة مراجعة الحسابات قد تحسنت كثيرا وأن مزيدا من الموارد يخصص لهذه المهمة. وذكر أن الاستعانة بشركات دولية من الخارج لمراجعة الحسابات قد حققت قدرا من الوفر. بيد أن القسم القانوني بمكتب الموارد البشرية يعاني من التضخم الذي طرأ على عدد القضايا، الذي ارتفع من ٢٠ قضية سنويا حتى عهد قريب إلى ١٥٠ قضية سنويا حاليا.

١٧٤ - وفيما يتصل بالتعليقات التي أدلي بها بشأن تعبئة الموارد، صدق مدير البرنامج على أن بعض الاقتصادات الكبيرة لا تسهم بنفس القدر الذي يسهم به غيرها من البلدان الأصغر نسبيا. وذكر أن البرنامج

الإنمائي سيواصل تشجيع هذه االدول على زيادة إسهامها. وأعرب عن اتفاقه التام مع التعليقات التي أدلى بها الوفد الذي أكد أن توافر إمكانية التنبؤ بالموارد سيعادل في أهميته حجم هذه الموارد.

١٧٥ - وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، قال مدير البرنامج إن المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا آخذة في التناقص بمعدل يفوق حتى معدل تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية ككل. غير أنه تحققت بعض الإنجازات الجديرة بالذكر، خاصة فيما يتعلق بالشراكة مع البنك الدولي. وأوضح أن المبادرة الخاصة لا تعني تنفيذ كل شيء مطلوب وإنما تعني تنفيذ بعض الأشياء المحددة بطريقة أفضل من الطريقة التي كانت متبعة في الماضي. والفكرة هي معالجة بعض القضايا الغالبة مثل إدارة الحكم وقضايا الجنسين والسكان وتثبيت النجاحات التي تحققت في بعض البلدان.

١٧٦ - وتناول منسق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا القضايا التي أثارتها عدة وفود بشأن المبادرة الخاصة، مبرزا حقيقة كون المبادرة تمتد لفترة ١٠ سنوات وأنها مازالت في سنتها الثانية. وقال إن الأفرقة التقنية العاملة قد بدأت عملها وإنها بسبيل وضع مؤشرات لقياس التقدم. وقال إنه يرى أن البرامج التي يجري وضعها جيدة؛ غير أن الالتزامات المالية ليست مرضية تماما؛ وأن المبادرة الخاصة تحتاج الى موارد إضافية. وقال إن القضية المهمة هي كيفية تعبئة الموارد اللازمة.

١٧٧ - وناقش المنسق أيضا سلسلة منتديات إدارة الحكم الأفريقية. وقد نُظم منتديان من هذه المنتديات، عُقد آخرهما في أكرا، غانا، عن المساءلة والشفافية، ويجري حاليا التخطيط لعقد المنتدى الثالث عن إدارة النزاعات والحكم. وقال إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة تقوم حاليا بإجراء عملية جرد لموضوع إدارة الحكم لتحديد الجهات العاملة في هذا المجال والعمل الذي تضطلع به كل منها ولتحديد الأعمال التي تحتاج الى موارد. وردا على تعليق بشأن عدد المنتديات وعلاقته بالنتائج التي تحققت، قال إنه يرى أن سلسلة منتديات إدارة الحكم الأفريقية ستحقق بالفعل إسهاما كبيرا. وأضاف أنه يرى أن أهم المساهمات ستأتي من العمليات التحضيرية التي سيقوم بها كل بلد مشارك لمتابعة أعمال المنتديات.

١٧٨ - وقالت مساعدة مدير البرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا إن تناقص الموارد المخصصة لأفريقيا يؤثر على ما يمكن أن يحققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القارة، ويضطره الى تقليص أنشطته عمقا ونطاقا. وقالت إن الموارد من الموظفين مستغلة الى أقصى حد ممكن. ويحتاج المكتب الى وحدة قوية للسياسة العامة، وأخرى لمساعدة البلدان التي تمر بظروف خاصة. وفيما يتعلق بالحالة في غينيا، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرتب مناسبة خاصة عن التطوير الوقائي لغينيا لمساعدتها على مواجهة مشاكل اللاجئين قبل أن تؤدي تلك المشكلة الى أزمة. وأجابت مديرة المكتب الإقليمي عن الأسئلة التي طرحت بشأن دور البرنامج في مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فأشارت الى الحالة في أوغندا قائلة إن البرنامج ساعد الحكومة في إنشاء لجنة خاصة للإيدز في عام ١٩٩٢ كما ساعد

أوغندا في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٧٩ - وقال معاون مدير البرنامج إن موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير كافية لمواجهة الكثير من احتياجات البلدان التي تمر بظروف خاصة. غير أنه قال أيضا إن المساعدة التي يقدمها البرنامج يمكن أن تستخدم في حالات كثيرة للمساعدة في الحصول على أموال من مصادر أخرى. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل المثال، كانت المساعدة المقدمة من البرنامج والتي بلغت ٤ ملايين دولار سببا في الحصول على تمويل بمبلغ ٣٥ مليون دولار من الجهات المانحة الأخرى. وقال معاون مدير البرنامج إن البرنامج وضع خطط طوارئ لشمال وجنوب غينيا، حيث يتدفق اللاجئون على ذلك البلد الذي يعاني هذه المشكلة، وإنه أبرم عقودا مع جهات معنية مختلفة شملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنه يمكن أن يوفر تمويلا محدودا لهذا الغرض.

١٨٠ - ورد معاون مدير البرنامج على الأسئلة التي طـُرحت بشأن الأعمال التي اضطلع بها في مجال إزالة الألغام، فقال إن الجهة المسؤولة في الأمم المتحدة عن تنسيق الأعمال المتصلة بإزالة الألغام هي إدارة عمليات حفظ السلام، وأنها أنشأت عددا من الأفرقة العاملة مما أدى الى تحقيق المزيد من التكامل والى تقسيم العمل على نطاق أوسع. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات في مجال العمل المستدام لإزالة الألغام بما يكفل استمرار الأعمال اللازمة بعد انتهاء حالات الطوارئ. وأوضح معاون مدير البرنامج أن البرنامج قدم جزءا من التمويل اللازم ولكن المانحين قدموا الجزء الأكبر من التمويل. وقال إن البرنامج قام بتنفيذ برامج في كمبوديا وموزامبيق، كما سيقوم في أواخر عام ١٩٩٨ ببرامج في أفغانستان والبوسنة والهرسك.

١٨١ - وقال مدير البرنامج إن البرنامج يبذل جهودا ضخمة في مجال تغير المناخ العالمي، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، ولكن المنظمة تدرك تماما أن بروتوكول كيوتو لا يتضمن أية حدود مستهدفة للانبعاثات الغازية ملزمة قانونا للبلدان النامية.

١٨٢ - وأشار معاون مدير البرنامج الى أن الأموال المقدمة الى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة زادت من ١٧,١ مليون دولار في عام ١٩٩٦ الى ١٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

١٨٣ - وردا على السؤال الذي طرحته الوفود عن أسباب التأخير في تعيين موظفين لمرافق الموارد دون الإقليمية، قال مدير مكتب السياسات الإنمائية أن البحث عن الأفراد الذين تتوفر لديهم المهارات اللازمة قد استغرق وقتا أكثر مما كان مقدرا له. وقال إن المرافق ستبدأ العمل في غضون شهرين.

١٨٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير البرنامج لعام ١٩٩٧، بما في ذلك مقدمة التقرير وسجل البرنامج الرئيسي، والتقارير المتعلقة بالبرامج العالمية والأقاليمية، والبرامج الرئيسية الأخرى وغيرها من

الصناديق والبرامج الصغيرة، وبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة والمرفق الإحصائي (DP/1998/17/Adds.1-7 و DP/1998/17/Add.1 (Part 3)/Corr.1) مع التعليقات عليه. وأحاط المجلس التنفيذي علما أيضا بتقرير متابعة المقرر ٩٧/١٥ عن تغيير الإدارة، الذي تضمن تقريرا مؤقتا عن مرافق الموارد دون الإقليمية (DP/1998/CRP.8)، كما أحاط علما بالخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨ (DP/1998/CRP.9).

تاسعا - متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة

١٨٥ - وأحاط مدير البرنامج الوفود علما بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن عملية الإصلاح صممت من أجل زيادة استجابة الأمم المتحدة للتغيرات الجارية في العالم وتحسين التنسيق، ومن ثم تحسين تأثير منظمات وإدارات الأمم المتحدة، وخصوصا على الصعيد القطري. وأشار إلى أنه يجري حاليا في ١٨ بلدا اختبار آلية إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة التي تعد أكثر إصلاحات الأمين العام تطورا، وقال أيضا إنه سيجري تقييم اختبار الآلية خلال الأشهر القادمة.

١٨٦ - وفيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين، أشار مدير البرنامج إلى الرأي الذي أعربت عنه الكثير من الوفود في إطار البند ٨ من جدول الأعمال بأن نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يمول ويدار بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. كما أشار إلى عدد من التغيرات المهمة في النظام الهادفة إلى جعله أكثر استجابة وإلى خلق شعور بالملكية فيما بين جميع الوكالات والمنظمات المشاركة. وفيما يتعلق بإنشاء أماكن عمل مشتركة لوكالات الأمم المتحدة، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أنه اقترح على الأمين العام قائمة تضم ١٦ بلدا يمكن إنشاء بيوت للأمم المتحدة بها، وأنه بحلول العام ٢٠٠٢ سيصبح من الممكن إجراء تحليل لقدرة جميع البلدان الداخلة في البرنامج على إقامة أماكن عمل مشتركة. وأوضح أن الانتقال إلى أماكن عمل مشتركة لن يحقق وفورات في التكلفة دائما. كما أشار إلى العديد من الجهود التعاونية التي تمت مؤخرا مع الشركاء الآخرين في التنمية ثم اختتم ملاحظاته قائلا إن إصلاح الأمم المتحدة عملية وليس مناسبة.

١٨٧ - وتساءل أحد الوفود عن كيفية نقل خبرة الـ ١٨ بلدا الأولى في إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة إلى البلدان الأخرى. وسأل وفد آخر عن الموعد الذي سيتلقى فيه المجلس التقييم الذي كان موعد إجرائه قد اقترب، وطلب مزيدا من المعلومات عن الجدول الزمني لتنفيذ أطر المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة في البلدان الأخرى التي لا يجري فيها اختبار هذه الأطر. وأشار وفد ثالث إلى أنه يتعين حصول أي إطار للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة على موافقة البرنامج القطري المعني حتى يكون فعّالا، في حين قال وفد آخر إن الإطار صمم بحيث يناسب الاحتياجات الفردية لكل بلد.

١٨٨ - ولاحظ أحد الوفود أن المنسق المقيم سيختار من بين مجموعة من المرشحين، ثم علق على ما جاء في بيان مدير البرنامج من أنه تم وضع طريقة أسرع لاختيار المنسقين المقيمين، وتساءل ذلك الوفد عما إذا كان من الحكمة أن تتم عملية الاختيار المهمة هذه بسرعة.

١٨٩ - ورد مدير البرنامج قائلا إن تقييم أطر المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس هو التقييم الوحيد. وأوضح أنه بمجرد انتهاء التقييمات الجارية حاليا سيتم استعراض الإطار في عدة مجالس تنفيذية فضلا عن استعراضه على المستوى القطري. وأوضح أن إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة قد نوقش في المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العامين الماضيين، وأعرب عن اعتقاده بأن هذا الاستعراض سوف يستمر. وسوف تناقش هذه التقييمات والمناقشات مجموعة عريضة من الأدوات على المستوى القطري؛ وأحد المسائل التي يجري مناقشتها هي إمكانية وضع مذكرة استشارية تعاونية يمكن أن تتيح الاستغناء عن تقديم مذكرة استشارية منفصلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومة. وستبين التقييمات كيفية تعزيز أطر المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة للتعاون على المستوى القطري؛ وبطبيعة الحال، فإن هناك الكثير من أوجه التعاون القائمة حاليا. وقال إنه بعد استكمال تقييمات أطر المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة التي يجري اختبارها حاليا، ستراعى اعتبارات كثيرة أخرى قبل تعميم استخدام إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة. وأعرب عن موافقته على ضرورة تناول موضوع إشراك البلدان الداخلة في البرنامج في عملية إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة. وقال إن أحد طرق تناول هذه المسألة هو النظر إلى مذكرة الاستراتيجية القطرية على انها تُمثّل "جانب الطلب"، أي أنها تمثل صياغة احتياجات البلد وفقا لأولوياته، في حين أن إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة يمثل "جانب العرض" أو بعبارة أخرى استجابة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لكيفية تناول هذه الاحتياجات.

١٩٠ - وتناول مدير البرنامج التعليقات التي أثيرت بشأن نظام المنسق المقيم فقال إن تنسيق عملية الاختيار لن يؤدي إلى إضعافها. فمن المأمول أن يؤدي تبسيط العملية إلى جعلها أكثر شفافية وإحكاما. وقدم مزيدا من التفاصيل عن الخطى التي يتقدم بها إنشاء أماكن عمل مشتركة قائلا إن هذه العملية قد حددت بالفعل ٥٠ بلدا تمثل أماكن محتملة لإقامة أماكن عمل مشتركة.

١٩١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المقدم عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة.

منسق الإغاثة في حالات الطوارئ

١٩٢ - عرض معاون مدير البرنامج الوثيقة DP/1998/18 المتعلقة بنقل المسؤولية عن الأنشطة التنفيذية للتخفيف من الكوارث وتوقيها والتأهب لها من مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد تم نقل برنامج التدريب على إدارة الكوارث إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٨، واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهام شعبة التخفيف من آثار الكوارث اعتبارا

من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ومنذ ذلك التاريخ، فإن برنامج إدارة الكوارث الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سيتخذ من جنيف مقرا له، مشغول بأنشطة بدء العمل.

١٩٣ - وقال معاون مدير البرنامج إن برنامج إدارة الكوارث سيتولى حماية المكاسب الإنمائية عن طريق بناء القدرات الوطنية على التخفيف من آثار الكوارث، وتوقيها، والتأهب لها، في حين سيظل مكتب منسق الشؤون الإنسانية مسؤول عن الاستجابة لحالات الكوارث. ومن ثم، أصبح هناك تجديد أوضح للأدوار والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة، ولكن ذلك يحتاج إلى قيام تحالف استراتيجي مباشر بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية. وقال إنه أتيحت فرصة جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق تعاون أوثق من أجل الحد من الكوارث بأسلوب منهجي ويعزز بعضه بعضا.

١٩٤ - وقد بدأ برنامج إدارة الكوارث عند إنشائه بسبعة موظفين من الفئة الفنية وأربعة من فئة الخدمة العامة مع ١٠ من موظفي البرنامج من متطوعي الأمم المتحدة للبرامج القطرية الجارية. ويواجه برنامج إدارة الكوارث بالفعل تراكما للطلبات المتعلقة بالبرامج القطرية، ويرجع ذلك أساسا لظاهرة النينيو. وسيخضع برنامج إدارة الكوارث للرصد والتقييم بصورة دورية، إضافة إلى استعراض أولي سيجري في عام ١٩٩٩ وتقييم كامل سيجري في عام ٢٠٠٠.

١٩٥ - وعند وضع تصور لمهام برنامج إدارة الكوارث، تمثل موقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنه أعطي ولاية لإدارة عملية التخفيف من آثار الكوارث نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. ولهذا، افترض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأمم المتحدة سوف تواصل تقديم منح من المنح التي تقدم كل سنتين للدعم الإداري تكون مساوية على الأقل للمنح الأولى التي قدمتها المنظومة، ولم يكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولن يكون في وضع يسمح له بتخصيص موارد أساسية للدعم الإداري لبرنامج إدارة الكوارث. وإضافة إلى ذلك، رأى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين هو الحل المناسب لتمويل البرامج التي يضطلع بها برنامج إدارة الكوارث.

١٩٦ - وأُدلي ببيان نيابة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمكتب منسق الشؤون الإنسانية ذكر فيه أن مكتب المنسق ما زال مسؤولا عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وعن تنسيق الاستجابة للكوارث الطبيعية والبيئية والصناعية. ولهذا فإن من الضروري أن يستمر التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في ضوء التعاضد الذي يتحقق بين التخفيف من الكوارث والاستجابة لها، خصوصا وأن أفضل وقت لبناء القدرات للتخفيف من آثار الكوارث هو الفترة التي تعقب وقوع الكوارث مباشرة، وهي فترة يمكن خلالها استيعاب الكثير من الدروس. وقال إن مكتب منسق الشؤون الإنسانية يتطلع إلى تكثيف تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩٧ - وقال أحد الوفود، الذي تحدث أيضا باسم وفد آخر، إن البيانات الافتتاحية أثارت سؤالا حاسما: كيف ستُمول الترتيبات الجديدة؟ وما هي الموارد التي تم تحويلها حتى الآن؟ وقال إن الوفدين يتفقان مع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رأيه بأن الدعم الإداري لبرنامج إدارة الكوارث ينبغي ألا يأتي من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلب الوفدان مزيدا من التفاصيل عن الترتيبات العملية التي اتخذت لضمان التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية.

١٩٨ - وقال أحد الوفود إن هيكل منظمة الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الكوارث وتخفيفها كان وسيظل معقدا. وأعرب عن عدم اقتناع الوفد بأن الهيكل الجديد سيكون قادرا على حل جميع المشاكل. ويرى أن منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ الذي عـُين حديثا يقع على عاتقه دور رئيسي في هذا الصدد وينبغي أن يلقى كل تعاون ممكن. ويتطلب تمويل الترتيب الجديد حلا دائما، ويؤيد الوفد التمويل من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدر الإمكان. ويرى الوفد أن الترتيب المالي سيكون موضوع نقاش كثير في الاجتماع المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩٩ - وقال وفد آخر إنه يؤيد الترتيب الجديد، ويرى أن البرنامج الإنمائي سيضطلع بدور هو أهل له. وقال الوفد إنه من الواضح، في رأيه، أن المنحة الأولية من الأمم المتحدة للدعم الإداري قد قـُدمت لمرة واحدة، ولا يتوقع الوفد أن يستمر ذلك على أساس دائم. ويعارض الوفد وجود أي خلط بين الأنصبة المقررة للأمم المتحدة والتبرعات للصناديق الاستئمانية والبرامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر الوفد، مثلما ذكرت وفود أخرى، أنه يتطلع إلى تقرير الأمين العام على النحو الذي يتطلبه قرار الجمعية العامة ١٨٥/٥١.

٢٠٠ - وذكرت عدة وفود أنها تؤيد تمويل النظام الجديد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأضاف أحد الوفود إلى ذلك قوله إنه إذا جاء الدعم الإداري لبرنامج إدارة الكوارث من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسيقلل ذلك من حجم الموارد المخصصة للبرامج الأخرى للمنظمة، الأمر الذي يعارضه الوفد.

٢٠١ - وقالت عدة وفود من بلدان البرنامج إن مسألة تخفيف الكوارث حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، وأوردت أمثلة لكوارث طبيعية فعلية أو محتملة ذات أثر خطير على اقتصاداتها الوطنية. وبالتالي، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن البرنامج الجديد يؤدي خدمة لا تقدر بثمن في بناء القدرة الوطنية وفي تدريب الموظفين بغية مساعدة البلدان في التغلب على الكوارث الطبيعية وغيرها. ولاحظ أحد الوفود أن الطلب سيشكل القوة الدافعة وراء البرنامج الجديد، وشدد على تأييده لهذا المفهوم.

٢٠٢ - وتحدثت عدة وفود أخرى تأييدا للترتيبات الجديدة، لكنها كررت تأكيدها على أن التعاون الوثيق مع مكتب منسق الشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بالإضافة إلى الهيئات الأخرى سيكون حاسما في نجاحها. وطلبت مزيدا من التفاصيل بشأن آليات التنسيق سواء ما كان موجودا منها بالفعل أو ما يجري التخطيط لها. وتساءل أحد الوفود عما يجري عمله بشأن نشر المعرفة المكتسبة عن

الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيفها؛ وعما لو كانت تلك المعرفة المكتسبة قد وزعت أيضا على الجمعيات العلمية. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن خطط توفير الموظفين.

٢٠٣ - وقال مدير البرنامج ردا على أسئلة الوفود إن البرنامج قد طلب مبلغ ٢,٣ مليون دولار من الأمم المتحدة للدعم الإداري للعامين القادمين، وإن المبلغ وزع تناسبيا اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ ولم يتم بعد استلام ١,٣ مليون دولار للصناديق الاستئمانية التابعة للبرنامج. وقال ردا على الأسئلة بشأن الترتيبات المالية المقبلة، إن المعلومات التي قدمها للمجلس التنفيذي كانت مبنية على قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء. وفيما يتعلق بالخلط بين التبرعات والأنصبة المقررة، قال إن مثل تلك الحالات موجودة بالفعل، وأورد أمثلة على ذلك. وكرر أن البرنامج لا يتوقع أن يُمول برنامج إدارة الكوارث من الموارد الأساسية.

٢٠٤ - وقال مدير البرنامج، ردا على الأسئلة بشأن تنسيق أنشطة تخفيف آثار الكوارث، إن هيئة جديدة للتنسيق على الصعيد العالمي سوف تُنشأ في الشهر القادم. وعلى الصعيد القطري تقوم بالتنسيق أفرقة إدارة حالات الكوارث الموجودة بالفعل. وسيكون البرنامج على اتصال وثيق مع منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بالإضافة إلى مكتب منسق الشؤون الإنسانية والهيئات الأخرى مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبالنسبة إلى المسائل التقنية، مع اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، التي تعمل عموما بمثابة مجموعة شاملة لمناقشة ونشر المعلومات العلمية والتقنية.

٢٠٥ - وفيما يتعلق بتوفير الموظفين لبرنامج إدارة الكوارث، قال إن مستوى ملاك الموظفين المقترح حاليا يستند إلى مستوى ملاك الموظفين الذي كان قائما في ظل الترتيبات السابقة وحجم التمويل المتاح، وإن كان يقل عن ذلك المستوى. وقال إنه جرى الإعلان عن الوظائف دوليا، ومن الواضح أنها تتطلب العثور على موظفين من ذوي الخبرة في هذا الميدان.

٢٠٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المقدم بشأن منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ: نقل المسؤوليات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/18).

عاشرا - التقييـــم

٢٠٧ - عرض مدير مكتب التقييم بند جدول الأعمال المعني بالتقييم، وقال إنه يود التركيز على مسألتين رئيسيتين هما: (أ) زيادة التركيز داخل البرنامج على تشجيع التعلم من ممارساته التقييمية وتعزيز المساءلة الموضوعية؛ (ب) زيادة التشديد على النتائج ونشرها. وقال إن التحدي يتمثل في ضمان أن يكون هناك بالفعل تأثير فعلي على البرنامج ككل، تحققه الدروس المستفادة من ما يزيد على ١٠٠ تقييم يتم الاضطلاع بها كل عام بتكلفة قدرها ٤ إلى ٥ مليون دولار. ويعني ذلك ربط الرصد بالتقييم: فالرصد يعطي التغذية المرتدة المنتظمة والتعلم من خلال التقييم الذاتي، في الوقت الذي تتناول فيه التقييمات الدورية دروسا أبعد مدى وأوسع نطاقا. ويقتضي تحقيق أكبر قيمة من أنشطة التقييم التي تقوم بها المنظمة: (أ) ربط نتائج

التقييم بقرارات الإدارة؛ (ب) تطوير مرفق للدروس المستفادة يتم تسييره على أساس الطلب؛ (ج) إقامة شبكة تقييم لتعزيز ثقافة التقييم والتعلم في البرنامج؛ (د) تشجيع إجراء تقييمات مشتركة.

٢٠٨ - وقدم المدير تقريرا عن إحصائيات الامتثال بالنسبة إلى التقييم، وهي مؤشرات كمية لكنها لا تفصح عن الدروس المستفادة وعن تبلور تلك الدروس في إجراء تحسينات تنظيمية. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وضع هدفا يتمثل في تقييم ٧٠ في المائة من جميع المشاريع. وبحلول عام ١٩٩٧، تم تقييم ٦٧ في المائة من المشاريع الموافق عليها في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩. وتمثل التحدي الأكبر في إدماج التقييم في الدورة البرنامجية بحيث لا يكون مجرد فكرة طارئة. ويخطط مكتب التقييم للقيام، خلال العام المقبل، بإجراء ثلاثة استعراضات مستقلة للبرامج القطرية وتقييمين استراتيجيين - يتعلق أحدهما بدور وخبرة البرنامج في مجال إعادة إدماج المشردين، والآخر باستعراض للعلاقة بين البرنامج ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٠٩ - وقدم المدير تقريرا عن موقع البرنامج فيما يتعلق بجهوده لبدء نظام إداري يقوم على تحقيق النتائج في المنظمة. وكانت الخطوة الأولى التي قام بها البرنامج في هذا الصدد إجراء دراسة مشتركة مع الهيئة السويدية للتنمية الدولية عن إدارة النتائج، وتضمنت تقييما لخبرات وكالات التنمية الدولية الأخرى. ونوقشت ورقة إطارية أولية في أيار/ مايو ١٩٩٨، اشتملت على مؤشرات لتحليل الحالات ولقياس التقدم المحرز في ميداني الحكم والفقر. ويجري اختبار هذا الإطار، الذي ستدخل عليه تحسينات بحيث يمكن استخدامه على نطاق عالمي في عام ١٩٩٩.

٢١٠ - ورحب وزير المالية والتخطيط الإنمائي في بوتسوانا بالتقدم المحرز في وضع رصد وتقييم يقومان على تحقيق النتائج داخل البرنامج. وقال إن التقييم أداة هامة لتجنب الاستخدام السيئ للموارد التي هناك حاجة ماسة إليها. وأضاف قائلا إنه من الضروري تقديم الدليل على تحقيق النتائج، وفي حالة عدم تحقيقها يتعين استخدام مقاييس ومعايير للأداء لتحسين البرامج المقبلة. وتحدث عن الجهود التعاونية بين البرنامج وحكومة بوتسوانا لتشجيع التنمية في بلده. وقال إن التجربة في بلده أظهرت الحاجة إلى أن يكون التقييم ذي شقين: فهو يحتاج، من منظور البلد، إلى إظهار الكيفية التي ساهم بها البرنامج للوفاء بالأهداف الوطنية، بينما يحتاج، من منظور البرنامج، إلى تقييم مدى حُسن اتباع وتنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية للبرنامج.

٢١١ - وقال الوزير إن نتائج التقييم قد أظهرت بجلاء أن العائق الرئيسي أمام تحقيق أهداف البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو ندرة الوطنيين المدربين. وبالتالي فإنه يرى أن على المنظمة أن تعمل ليس فقط على بناء قدرتها الخاصة على التقييم الذاتي، ولكن أيضا على مساعدة بلدان البرنامج في تطوير قدراتها على تقييم أدائها الخاص. وسوف يساعد ذلك على تأمين استدامة أنشطة تقييم

البرامج. وأعرب الوزير عن تأييده لمنح مزيد من اللامركزية للمكاتب القطرية قائلا إن ذلك سيسهل على البرنامج الإنمائي التكييف السريع لبرامجه مع الأوضاع المتغيرة.

٢١٢ - وقالت عدة وفود إن التقرير المتعلق بالتقييم كان مفيدا على الرغم مما ذكرته بعض الوفود من أنه ركز على التدابير الكمية أكثر من تركيزه على التحليل. ورحب عدد من الوفود بالجهود المبذولة، على نحو ما أوضحه تفصيلا مدير مكتب التقييم، لتعزيز نظام التقييم داخل البرنامج الإنمائي. وقال أحد الوفود إن البرنامج أصبح يركز على تحقيق النتائج. وتحدثت الوفود عن ضرورة ضمان استخدام نتائج التقييم داخل المنظمة. وقال أحد الوفود إن جهود البرنامج لإدماج نتائج التقييم في النتائج البرنامجية جديرة بالثناء، خصوصا على الصعيد الوطني، وهي مثال طيب على الإصلاح الذي يجري داخل البرنامج الإنمائي.

٢١٣ - وقال عدد من الوفود إن التقييم المشترك مع الهيئة السويدية للتنمية الدولية فكرة جيدة. وتكلم أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وأيضا باسم وفد آخر، فقال إنه يود لو أن تتاح للمجلس التنفيذي نتائج التقييم التي ظهرت حتى الآن. ورحب أيضا بتقييمات الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي في مجال الحكم السليم. وقال أحد الوفود إن التقييم المواضيعي المعني بالحكم كان انتقاديا. وتساءل كذلك عن مدى توافق مكتب التقييم مع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأيد وفد آخر هذه التعليقات أيضا.

٢١٤ - ولاحظ أحد الوفود، الذي تكلم أيضا باسم ثلاثة وفود أخرى، أن مناقشات كثيرة أثناء الدورة الحالية للمجلس التنفيذي قد ركزت على الحاجة إلى تحقيق النتائج، ثم إلى جعل هذه النتائج معروفة. وقالت عدة وفود إن إبراز النتائج يساعد على تعبئة الموارد. وبالتالي، فإن مكتب التقييم تناط به آمال كبيرة. وقالت تلك الوفود إنها تؤيد إنشاء آلية تقييم مستقلة عن السلطات التنفيذية للمنظمة، وقالت إنها ترى أن ذلك يعد شرطا مسبقا لتحقيق تقييمات موضوعية. ورأت هذه الوفود أيضا أن هناك حاجة لربط استنتاجات التقييمات بالإدارة العليا بصورة أكثر منهجية. وأضافت قولها إن اعتماد نظام لاستجابة الإدارة سيساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يحقق ما يصبو إليه في أن يكون منظمة يتعلم منها الآخرون. وشددت الوفود على أن لا يشترك مكتب التقييم في تنفيذ أو إنجاز التوصيات المنبثقة من تقييماته.

٢١٥ - وفي حين رحبت عدة وفود بالتقدم المحرز، كان من رأيها ضرورة القيام بمزيد من العمل: فكثيرا ما يكون التأخر في إنجاز التقييمات طويلا جدا؛ وهناك تفاوت في نوعية النتائج المحرزة؛ كما يبدو أن التغطية والامتثال غير كافيين. وفيما يتعلق بتقييمات أنشطة الحكم، رأى أحد الوفود أن التقييمات اعتراها القصور من حيث مناقشة النتائج والأخطاء السلبية، التي تشكل جزءا لا غنى عنه في عملية التعلم. وتساءل عما إذا كان الامتثال لمتطلبات التقييم يؤخذ في الاعتبار لدى وضع تقديرات الأداء لموظفي البرنامج الميدانيين. وطلب أيضا عقد جلسات إحاطة منتظمة بشأن ما يصدر عن مكتب التقييم. ويتطلع الوفد إلى إنفاذ أقوى للنظم التي تتطلب إكمال صحيفة المعلومات المتعلقة بتقييم المشروع، وإنشاء نظام تتبُّع يتسم بالشفافية للتقييمات الإلزامية.

٢١٦ - وتناولت عدة وفود الموضوع الذي ذكره الوزير البوتسواني، وأوضحت أن البلدان التي تقيّم نتائج مشاريعها الخاصة تكون في وضع أفضل لمواصلة هذه العملية. وتعد مساعدة البلدان على متابعة التقييمات أمرا حاسما. وكرر وفد آخر أن التنفيذ الوطني وتقييمه ينبغي أن يفيا باحتياجات ومتطلبات بلد البرنامج المعني. ومع ذلك ينبغي توخي الحيطة في وضع مؤشرات الأداء لتجنب الخروج باستنتاجات من جانب واحد: فلا بد من أن توافق بلدان البرنامج على هذه المؤشرات، ذلك أنها أيضا تريد التعلم من هذه العملية. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت الإشارة إلى الإجراءات المزعجة في تقييم المشاريع المنفذة وطنيا تعود إلى إجراءات البلد المعني أو إلى إجراءات البرنامج الإنمائي. ورأى الوفد أن القيمة المضافة التي يحققها البرنامج الإنمائي في ميدان التنمية يصعب للغاية قياسها كميا.

٢١٧ - وطلب أحد الوفود التعليق على الاختلافات في معدلات الامتثال بشأن التقييم بين المكاتب المختلفة، وتساءل عن كيفية تحسين معدل الامتثال عموما. وتساءل أحد الوفود على وجه الخصوص لماذا أجرى المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة ذلك العدد القليل من التقييمات.

٢١٨ - وقال عدد من الوفود إن وضع كتيب عن الرصد والتقييم هو خطوة أولى جيدة جدا، ولكن ينبغي أن يتبع ذلك التدريب على استخدام الدليل، وطلب مزيدا من المعلومات عما يتم توفيره من تدريب للموظفين الميدانيين. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إن لديه انطباعا بأن التقييمات الفعالة يجري تنفيذها على مستوى المقر، ولكن ذلك ليس هو الحال دائما بالنسبة إلى الميدان. وأيد الوفد بشدة الجهود المبذولة للتعاون مع الوكالات الأخرى في الرصد والتقييم، وأعرب عن اهتمامه بالاستماع إلى المزيد عن الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم. وتحدث أحد الوفود مؤيدا إجراء المزيد من تقييمات منتصف المدة.

رد الإدارة

٢١٩ - وجه مدير مكتب التقييم الشكر إلى الوفود على الاهتمام والالتزام اللذين أبدتهما تجاه التقييم.

٢٢٠ - وردا على البيان الذي أدلى به وزير بوتسوانا وسائر الوفود، قال إن بناء القدرة يشكل أحد الشواغل التي يهتم بها البرنامج الإنمائي، وإن الرصد والتقييم أساسيان لتعزيز عملية بناء القدرة تلك. وفي الواقع، يعد إيجاد قدر أكبر من التفاعل بين البلدان التي اكتسبت خبرة فنية في مجالي الرصد والتقييم، مثل بوتسوانا وغيرها من البلدان التي يمكن أن تستفيد من تلك الخبرة، من الأمور التي يحاول مكتبه تحقيقها.

٢٢١ - وردا على البيانات التي أدلت بها الوفود، مؤكدة فيها ضرورة إيجاد صلة بين عمليات التقييم واستجابة الإدارة، قال إن هدف مكتبه يتمثل في مساعدة مدير البرنامج على إدارة المنظمة بكفاءة أكبر. وقال إنه يدرك تماما أن نتائج أي تقييم لا تنتهي بنشر تقرير ولكن يتعين القيام بأعمال إضافية للاستوثاق من متابعة التوصيات. فعلى سبيل المثال، حين اختتم التقييم الذي أجري مؤخرا للنهج البرنامجي، عمل مكتبه

بصورة فعالة مع غيره من المكاتب لمساعدتها في فهم التوصيات المنبثقة عن التقييم فهما أفضل. فإذا أسفر تقييم، مثلا، عن ١٥ توصية أو نحو ذلك، فإن مكتب التقييم يحاول عرض ٤ إلى ٥ توصيات رئيسية منها، تقتضي اتخاذ قرارات في مجال السياسة العامة، على مدير البرنامج. ويحاول مكتبه تحسين عملية الربط بين التقييم والتوصيات والتنفيذ، بيد أن التنفيذ يقع على عاتق المكاتب التنفيذية بالطبع.

٢٢٢ - وردا على سؤال عن سبب انخفاض عدد التقييمات، قال المدير أن حجم المشاريع والبرامج قد تعاظم مما يعني الاحتياج إلى عدد قليل من هذه التقييمات. وردا على سؤال عن سبب قلة عدد التقييمات الصادرة عن المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، قال إن ذلك يرجع إلى الحداثة النسبية للمكتب، ولأن المشاريع التي تم إنشاؤها منذ عام ١٩٩١ بدأ تقييمها منذ فترة وجيزة فقط. علاوة على ذلك، يوجد لدى قلة من المشاريع موارد تزيد على ١ مليون دولار.

٢٢٣ - وردا على أسئلة طرحت بشأن قياس النتائج، قال المدير إن ذلك العمل جار. وليست هناك أجوبة سحرية، ولكنه يرى أن البرنامج قد أحرز قدرا كبيرا من التقدم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ستنظم لجنة المساعدة الإنمائية حلقة عمل/ حلقة دراسية عن المؤشرات. وهدف البرنامج ليس إعادة اختراع أي شيء ولكن الاستفادة مما هو متاح بالفعل. وفي الوقت نفسه، ليس من المستصوب إضافة أعباء جديدة إلى الواجبات التي تقوم بها المكاتب القطرية في مجال جمع البيانات. وطرحت عدة أسئلة بصدد الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم. وقال إنه ترأس آخر دورة عقدها الفريق في الأسبوع المنصرم ويرى أنه يشكل أساسا جيدا لإحراز تقدم في المستقبل. كما يرى أنه ينبغي للفريق أن يجتمع أكثر من مرة في السنة ولكن ليس بكامل هيئته.

٢٢٤ - وفيما يتعلق بمسألة الربط بين استعراض الامتثال للتقييم واستعراض أداء الموظفين، قال المدير إن هذه الممارسة ليست متبعة حاليا وربما ينبغي للإدارة أن تنظر في نظام للحوافز يكفل امتثال الموظفين لاحتياجات التقييم. ويجري الآن وضع نظام لتتبع الامتثال للتقييم. وفيما يتعلق بمسألة الامتثال، قال إنها أشمل مما قد يعتقد. فالنتائج متاحة بالنسبة لكل بلد على حدة لأن هذه هي الطريقة التي ترد بها البيانات. والكثير من هذه البيانات يرد فعلا في شكل إحصاءات ولكن المكتب يبذل جهدا شاقا من أجل الحصول على مزيد من المعلومات بشأن فحوى تلك التقييمات.

٢٢٥ - وفيما يتعلق بمسألة التقييمات الخارجية، قال المدير إن بعضا منها تم الاضطلاع به في الماضي، بما في ذلك التقييم المواضيعي لعام ١٩٩٦ المتعلق بالشواغل البيئية وتقييم لأنشطة الإدارة في عام ١٩٩٧. وقد أحيلت نتائج هذه التقييمات إلى المجلس التنفيذي وستستمر إحالتها إلى المجلس.

٢٢٦ - وفيما يخص التدريب، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة نموذجية تدريبية للرصد والتقييم القائمين على النتائج. ويجري تجربة هذه الوحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تجري الاستعانة

بشركة خبرة استشارية كندية حققت في الماضي نتائج طيبة في مجال أساليب الإدارة القائمة على النتائج لكي تساعد في إعداد مجموعة البرامج التدريبية.

٢٢٧ - وفيما يتعلق بالتقييمات المشتركة، قال المدير إن لدى البرنامج الإنمائي التزاما بالاضطلاع بذلك قدر المستطاع. فعلى سبيل المثال، التزم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك معا في تنفيذ تقييم استراتيجي واحد، ووافقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من حيث المبدأ، على إجراء تقييم مشترك لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٩، سيكون مختلفا عن التقييم الذي يجريه حاليا البرنامج على نحو مستقل. كما أن البرنامج يعمل على نحو وثيق مع لجنة المساعدة الإنمائية لوضع استراتيجية للقرن الحادي والعشرين.

٢٢٨ - وفي معرض الرد على استفسارات الوفود بصدد الطريقة التي ستستخدم بها النتائج على الصعيد القطري، قال إن الحاجة الرئيسية تتمثل في تحول التفكير من النواتج إلى العواقب. فالنتائج في البلدان المستفيدة من البرنامج هي التي تشكل المسألة الأساسية، وشكر وفود تلك البلدان على ما قالته من أشياء إيجابية. وقال إنه عند مناقشة إجراءات تقييم التنفيذ الوطنية، فإن التقرير يشير إلى الإجراءات المتخذة من جانب البرنامج، وليس إلى الإجراءات المتخذة من جانب البلدان.

٢٢٩ - وردا على سؤال عن سبب طول الفترة التي يستغرقها الحصول على بيانات عن الامتثال، قال المدير إن دورة التنمية تتراوح من ٨ إلى ١٠ سنوات وإن ذلك ينطبق أيضا على سائر المنظمات، بما فيها البنك الدولي، الذي يفحص حاليا مشاريع كان قد تم إقرارها في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. ومن حيث التغطية، قال إنه بينما كان مجموع عدد المشاريع التي تم تقييمها يبلغ ٦٦ في المائة تقريبا، فإنه من حيث الموارد لم يجر تقييم ١٥ في المائة فقط. وأعرب عن اتفاقه مع ما قاله أحد الوفود من أنه قد يكون من الضروري في المستقبل زيادة الملاك الوظيفي في مجال التقييم.

٢٣٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بأنشطة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر DP/1998/28) (DP/1998/19).

حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة

٢٣١ - في معرض تقديم تقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/1998/20)، أشارت المنسقة التنفيذية إلى النجاحات الكبيرة التي تحققت خلال فترة السنتين الأخيرة من حيث عدد المتطوعين العاملين بالخدمة ونطاق الأنشطة المضطلع بها. وتشمل أهم النقاط البارزة نمو آلية متطوعي الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، الأمر الذي يعكس الأهمية المعلقة على هذه الوسيلة في بناء القدرة الوطنية، وزيادة استخدام الخبرة الفنية لمتطوعي الأمم المتحدة في دعم الأنشطة التي تتصدى للفقر ولا سيما المضطلع بها على مستوى القاعدة الشعبية، وزيادة عدد المتطوعات اللائي شكلن نسبة ٣٥ في المائة من جميع

متطوعي الأمم المتحدة العاملين بالخدمة، في نهاية فترة السنتين. وأشارت المنسقة التنفيذية أيضا إلى العمل الموسع الجاري في ميدان حقوق الإنسان دعما لكل من عمليات الأمم المتحدة والعمليات الميدانية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأشادت على وجه الخصوص بالمتطوعين الثلاثة الذين فقدوا أرواحهم في سبيل خدمة قضية حقوق الإنسان خلال العامين الأخيرين.

٢٣٢ - واقترانا بما ذكره أعلاه، لوحظ أنه في عام ١٩٩٧ عمل عدد قياسي بلغ ٦٢٠ ٣ شخصا من الفنيين المؤهلين ذوي الخبرات الذين ينتمون إلى ١٤٤ دولة كمتطوعين للأمم المتحدة في ١٤٧ بلدا ناميا وبلدا يمر بمرحلة انتقالية، مما يدل على مدى عالمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يشمل جميع مناطق العالم، ويوفر قناة لنقل المهارات المناسبة داخل المناطق وفيما بينها ويعزز العلاقات فيما بين الدول.

٢٣٣ - وإن فقدان ما يزيد على ٦٠ في المائة من الموظفين ذوي الخبرة خلال عملية نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، ألمانيا، في عام ١٩٩٦ لم يشكل تحديا للبرنامج فحسب بل أيضا فرصة لكي يعيد البرنامج تقييم ذاته. وقد حدد استعراضا عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وتحليل تدفق العمل لعام ١٩٩٧، والتدقيق الداخلي الشامل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، مجالات تتطلب اهتماما من جانب الإدارة. ولذلك، فإن برنامج متطوعي الأمم المتحدة بدخوله فترة السنتين التالية، سوف يمر بفترة توطيد. وستشمل الإجراءات المتخذة فرض ضوابط أكثر دقة على الإدارة المالية، وتحسين نظامي الرصد والتقييم، وإيجاد قدر أكبر من اللامركزية، وتعزيز الدعم المقدم إلى موظفي البرنامج في الميدان. وفي هذا السياق، طلبت المنسقة التنفيذية من المجلس التنفيذي أن يجيز استخدام موارد صندوق التبرعات الخاص لتعزيز التدابير المتخذة استجابة لتقرير مراجعة الحسابات، وأن يصدر تفويضا صريحا لاستخدام موارد صندوق التبرعات الخاص في إجراء تقييمات مواضيعية شاملة ورصد تكميلي لمشاريع البرنامج. وأشارت المنسقة التنفيذية إلى أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتباره مركز التنسيق للسنة الدولية للمتطوعين، عام ٢٠٠١، لديه فرصة لا مثيل لها للترويج لتقديم تبرعات على نطاق العالم.

٢٣٤ - ووجهت وفود التهنئة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الاحتفاظ باستجابته وصلاحيته في ظل بيئة عالمية متغيرة، ولاحظت بوجه خاص اتساع نطاق الآليات التي يقدمها البرنامج، واستمرار جهوده المبذولة لإقامة شراكات استراتيجية مع الهيئات الدولية والوطنية والمحلية، وقدرته المعززة على تقديم الخدمات على مستوى القاعدة الشعبية. وجرى أيضا إطراء النجاح الذي حققه البرنامج في زيادة تمثيل المتطوعات. ولاحظ وفد أن أحد مواطن القوة الخاصة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة يكمن في أنه، كمصدر لتزويد منظومة الأمم المتحدة ككل بموظفين من ذوي الخبرة، يعتبر تكميليا وليس تنافسيا. ورغم اتفاق المنسقة التنفيذية مع الملاحظة التي أبداها الوفد بأن مدى مساهمات المتطوعين، خاصة في إطار عمليات الأمم المتحدة لا يحظى دائما بالتقدير الواجب، فقد أشارت إلى ضرورة تقاسم التواجد الواضح مع الشركاء، ولاحظت كذلك أن أي نجاح يحققه برنامج متطوعي الأمم المتحدة إنما يعبر عن الأعمال الطيبة التي تقوم بها الأمم المتحدة ككل.

٢٣٥ - وأشارت عدة وفود إشارة خاصة إلى مساهمات المتطوعين في أنشطة الإغاثة الإنسانية، وحفظ السلام وحقوق الإنسان، وإلى الطاقة الكبيرة الكامنة في العمل الذي يقوم به المتطوعون كجسر لاجتياز حالات ما بعد النزاع وصولا إلى التنمية. وأعرب وفد عن ارتياحه العميق للمبادرات المتخذة من خلال النافذة الخاصة للخوذات البيضاء. وعبر وفد آخر عن أمله في أن تزيد الاستعانة في تلك العمليات بأفرقة مختلطة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين. وأرتئي أن هذا الإجراء لن يثبت فقط فعاليته من حيث التكلفة ولكنه سيساعد أيضا على تكوين مجموعة من الموظفين الملتزمين ذوي الخبرة يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد عليها. وأشير أيضا بالتحديد إلى الشراكات التي أقامها مؤخرا برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

٢٣٦ - وأعربت وفود من البلدان المستفيدة من البرنامج عن تقديرها للإسهامات النافعة التي قدمها متطوعو الأمم المتحدة لبرامجها الإنمائية وتأثيرهم على مستوى القاعدة الشعبية خاصة. وتعد القناة التي يوفرها البرنامج لرعايا تلك البلدان للعمل كمتطوعين للأمم المتحدة ذات أهمية مماثلة، إذ أنه بذلك يعمل على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ونوهت وفود، ضمن جملة أمور، بفوائد تقاسم المعرفة والخبرة وفهم الثقافات الأخرى، وكذلك بتعزيز التزام متطوعي الأمم المتحدة العائدين بخدمة مجتمعاتهم المحلية. كما أبرز عدد من المتكلمين قيمة موارد الأمم المتحدة الاستشارية الدولية القصيرة الأجل وبرامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين، وحثوا على ضرورة إيلاء اعتبار أكبر لجعل هذه الخدمات في المتناول. وأشار متكلمون آخرون إلى ضرورة حصول برنامج المتطوعين على دعم مالي مضمون من مجتمع المانحين إذا أريد له أن يحتفظ باستجابته لشركائه.

٢٣٧ - وامتُدح برنامج متطوعي الأمم المتحدة لاتخاذه تدابير تكفل وضع أدوات تنظيمية وإدارية مناسبة في المكان الملائم لمعالجة القضايا الناشئة عن الاستعراضات والمراجعة الداخلية للحسابات، وتكفل، مع نمو البرنامج وتنويع الأنشطة، استمرار الكفاءة واتباع نهج موجه صوب الخدمة. وردا على الشواغل التي أثارها وفدان بشأن التبسيط واللامركزية، قالت المنسقة التنفيذية إن ما يزيد على ٥٠ في المائة من الإجراءات التي طلبتها مراجعة الحسابات قد تم تنفيذها بالفعل، وإن البقية ستستكمل بحلول نهاية العام. وفيما يتعلق بالمسائل المثارة والمتصلة بتكاليف المعاملات والمحاسبة والإبلاغ، أعربت المنسقة التنفيذية عن ترحيبها بعرضي الدعم المقدمين من وفدين بخصوص توحيد الإجراءات، وأبلغت المجلس التنفيذي بأن مناقشات قد بدأت بالفعل مع البرنامج الإنمائي لتحقيق ذلك.

٢٣٨ - وأعرب كثير من المندوبين عن تقديرهم لمضمون التقرير الإجمالي. بيد أنه لوحظ أن التقرير كان يمكن تعزيزه بإدراج مزيد من المعلومات التفصيلية عن الشراكات الجديدة، وتدفقات الموارد وتحديد مصادرها، والأنشطة الممولة من خلال صندوق التبرعات الخاص، والصلة بين إعداد الميزانية والأولويات البرنامجية، والأهداف التي سيتم بموجبها قياس الأداء. وأكدت المنسقة التنفيذية للمندوبين أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة سوف يسعى عند تقديم التقارير في المستقبل إلى كفالة إتاحة هذه المعلومات.

كما سيكون نشر تقرير سنوي اعتبارا من عام ١٩٩٩ بمثابة قناة إضافية. وعلى صعيد أعم، تم الاتفاق على ضرورة زيادة التعريف ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومواطن قوته.

٢٣٩ - وأعربت وفود كثيرة عن دعمها لإطار الأنشطة الممولة من الموارد غير المعقودة وفائض التكاليف المؤقتة عن التكاليف الفعلية. وردا على القضايا التي أثارتها الوفود، أكدت المنسقة التنفيذية على ضرورة أن يكون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة مرفق تقييم خاص به. وقالت إن المبادئ التوجيهية للبرنامج والمتعلقة بالتقييم تتسق مع المبادئ التوجيهية التي يتبعها البرنامج الإنمائي. وتم التأكيد أيضا للمندوبين على أن جهودا سوف تبذل لإجراء تنسيق أوثق مع الشركاء في تقييمات المشاريع. وفيما يتعلق بالأمن، أكدت المنسقة التنفيذية على استمرار الاضطلاع بأنشطة تشمل تنظيم حلقات عمل عن الأمن الإقليمي. وتمت الإحاطة باقتراح مفاده أن يقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتقديم تقارير عن تلك الأنشطة.

٢٤٠ - وفيما يتعلق بالاجتماع الحكومي الدولي الرابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة المعقود في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أشارت وفود إلى النتائج الناجحة للاجتماع ورحبت بالتوصيات الواردة في إعلان بون الختامي، بما في ذلك عناصر استراتيجية العام ٢٠٠٠.

٢٤١ - وأكدت عدة وفود من جديد تأييدها الشديد للاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين، ولاحظت أنها ستتيح فرصة لا للترويج فحسب لمختلف خدمات المتطوعين ولكن أيضا لتعزيز مساهمات المتطوعين وترويج قيمة العمل التطوعي داخل المجتمعات. وشدد أحد الوفود على أنه يتعين أن يكفل أن تحمّل برنامج متطوعي الأمم المتحدة لمسؤولية العمل كمركز تنسيق للسنة الدولية للمتطوعين يجب ألا ينتقص من المهام الأساسية للبرنامج؛ وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تتاح للبرنامج موارد كافية للاضطلاع بدوره على نحو فعال. وأعربت وفود عدة عن اهتمامها بتلقي مزيد من التفاصيل عن إطار الأنشطة المقترح.

٢٤٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٩٨ - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - ينوه بالتنوع الذي يميز نطاق عمل متطوعي الأمم املتحدة ودورهم، وتنامي برنامج متطوعي الأمم المتحدة بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص الإنجاز المتمثل في تحقيق التوصل إلى أكبر عدد من المتطوعين العاملين؛

٢ - ينوه أيضا بالرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع الحكومي الدولي الرابع، مجسدة في إعلان بون؛

٣ - يشيد ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لجهوده المتواصلة من أجل ضمان صلاحيته من خلال إصدار استراتيجية سنة ٢٠٠٠ وتنفيذها؛

٤ - يحيط علما بالمسائل التي حددها التدقيق الإداري الداخلي، وينوه بالأعمال التي يقوم بها حاليا برنامج متطوعي الأمم المتحدة من أجل الاستجابة لاستنتاجات ذلك التدقيق؛

٥ - يرحب بالمقرر المتخذ بإعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين؛

٦ - يؤيد الاقتراحات الداعية إلى استخدام فائض صندوق التبرعات الخاص المتحقق مرة واحدة والبالغ مجموعه ١,٨ مليون دولار لتنفيذ التوصيات الناتجة عن التدقيق الإداري الداخلي؛

٧ - يطلب من برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يقدم تقريرا في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ عن إدارة الاحتياطي المخصص لاحتياجات الإجلاء الأمني والطبي، في سياق الاستعراض السنوي للحالة المالية؛

٨ - يقرر أن من المناسب تمويل التقييمات المواضيعية الاستراتيجية والشاملة من صندوق التبرعات الخاص واستكمال رصد متطوعي الأمم المتحدة والمشاريع التي ينفذها برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

ثاني عشر - تعبئة الموارد

٢٤٣ - وافتتحت مناقشة مسألة تعبئة الموارد من قبَل رئيس المجلس التنفيذي الذي قدم تقريرا عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إنه يشعر بالاغتباط إزاء التقدم الذي أحرزه الفريق العامل حتى ذلك الوقت، وإن الفريق قد اجتمع تسع مرات لمناقشة العناصر الفنية لخطة العمل. وتضمنت المواضيع التي نوقشت في اجتماعات الفريق العامل المناظير الراهنة والتاريخية المتصلة بتمويل البرنامج الإنمائي، وتحديدات متطلبات تمويل البرنامج، والممارسات الوقائية للبرنامج حاليا ومستقبلا، والمعايير المتعلقة بتجديد أهداف التمويل الأساسي لدى البرنامج، والصلة بين سياسة الاتصال والإعلام والدعوة بالبرنامج وعلاقتها بتعبئة الموارد.

٢٤٤ - وذكر الرئيس قضية بارزة لدى الفريق العامل، وهي قضية إمكانية التنبؤ بالتمويل، وشدد على أن ثمة أهمية حاسمة لتوفر مزيد من إمكانية التنبؤ الى جانب مزيد من حجم الموارد. وسيبحث الاجتماع المقبل

للفريق العامل موضوع تقاسم الأعباء. وسيجتمع الفريق مرة أخرى في وقت لاحق بفصل الصيف بغية عرض تقريره وتوصياته على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

٢٤٥ - وتحدث مدير البرنامج بشأن قضية تعبئة الموارد، فقال إن التحدي الرئيسي في عام ١٩٩٨ يتمثل في عكس اتجاه الهبوط في المساهمات المقدمة للموارد الأساسية. وتكلم أيضا عن ضرورة قيام التمويل على أساس أكثر استقرارا وضمانا. وهنأ الفريق العامل على أعماله حتى ذلك الوقت، وذكر أنه على الرغم من تركيزه على القضية الرئيسية - وهي قضية الموارد الأساسية - فإن الأمانة تنظر أيضا في آليات غير أساسية من قبيل الشراكات مع اللجنة الأوروبية والقطاع الخاص. وفي معرض مناقشة التمويل من الموارد غير الأساسية، تحدث مدير البرنامج أيضا عن المنح المبدئية التي قدمت من مؤسسة الأمم المتحدة المحدودة، التي أنشأها تيد تيرنر. وذكر أنه يتطلع الى رؤية التقرير النهائي للفريق العامل، وإلى أن الاستراتيجية ستؤدي الى جعل تمويل البرنامج الإنمائي أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استمرارية مع تحقيق حجم من الموارد الأساسية يكفل للبرنامج الإنمائي أن يضطلع بمهمته.

٢٤٦ - وقال أحد الوفود، وهو وفد كان يتكلم باسم ثلاثة وفود أخرى أيضا، إنه على الرغم من مشاركته في الالتزام على نحو قوي بتعددية الأطراف وبالبرنامج الإنمائي، فإنه يرى أنه يضطلع بحصة غير متناسبة من تمويل المنظمة. والإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين يتضمن المخاطرة بالاستدامة المالية على الصعيد الطويل الأجل. وهذا يدعو للأسف بصفة خاصة، فالبرنامج الإنمائي في طريقه لأن يصبح منظمة أكثر تركيزا، كما أنه يضطلع في نفس الوقت بدور تنسيقي وتيسيري في عملية الإصلاح المستمرة لدى الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي ستستمر فيه هذه الوفود الأربعة في توفير مستوى الدعم الذي تنهض بأعبائه، فإنها تحث البلدان الأخرى الى تهيئة مزيد من المساهمة أيضا.

٢٤٧ - وقال وفد آخر إنه يلزم الاضطلاع بجهود مستمرة لإبقاء البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين على علم بالاحتياجات الإنمائية، وكذلك لمحاولة عكس اتجاه الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد واحد من الوفود على أن ثمة ضرورة أيضا للالتزام بالواقعية بشأن الأحوال الراهنة، ولزيادة فعالية الموارد المالية المتاحة. وقال وفد آخر من ذات المنطقة، إن الأمر لا يتعلق بمجرد تحسين المنظمة، مهما كان ذلك مرغوبا فيه، بل إنه يتعلق أيضا بالافتقار الى الإرادة السياسية اللازمة لمساندة تعددية الأطراف، وإن هذا لا يمكن تناوله إلا على أعلى المستويات السياسية. وذكرت وفود عديدة أن الميزنة المستندة الى النتائج قد تكون وسيلة فعالة.

٢٤٨ - وقام وفد من وفود البلدان المستفيدة من البرنامج بتسليط الضوء على أن ثمة روح مشاركة طيبة داخل الفريق العامل. وكرر ما قالته بلدان عديدة تستفيد من البرنامج من أنه على الرغم من الترحيب بأعمال الفريق العامل، التي تتمثل في محاولة تناول الطابع الخطير للهبوط في الموارد الأساسية، فإنه يجب أن يظل من الواضح أن أي استراتيجية للتمويل ينبغي لها أن تبقي على طابع البرنامج الإنمائي، وهو الحيدة والعالمية. ومن الضروري بصفة خاصة أن يراعى أن تظل جميع البرامج موجهة نحو البلد المعني.

٢٤٩ - وعند التحدث عن قابلية التمويل للتنبؤ، قالت وفود عديدة إن إجراءاتها البرلمانية و/أو نظمها المالية تجعل من المتعذر عليها في هذه المرحلة أن تعلن عن تبرعات تغطي سنوات عديدة. وذكر أحد الوفود أن الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة للبرنامج الإنمائي بحاجة الى التأكيد، وأن التبرعات التي تغطي سنوات عديدة لا تتفق مع مبدأ الطوعية رغم نفعها للمنظمة بدون شك. وبيَّن نفس الوفد أنه سيبحث مع الحكومة والبرنامج الإنمائي إمكانية زيادة التمويل الثنائي على صعيد متعدد الأطراف. وذكر أحد الوفود أنه يسلم بأن كافة المساهمات المقدمة للبرنامج الإنمائي تمثل بالضرورة مساهمات طوعية، ومع ذلك فإن الإصرار أكثر من اللازم على كلمة "الطوعية" عند التحدث الى الحكومات وما إليها قد يشكل استراتيجية غير مناسبة، إذ أنه يتيح للحكومات مبررا قائما بخفض التمويل في مواجهة سائر الأولويات والتقييدات الوطنية.

٢٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي للرئيس بشأن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

آلية اجتماعات المائدة المستديرة

٢٥١ - قدم مدير البرنامج المساعد ملاحظات تمهيدية لاستعراض آلية اجتماعات المائدة المستديرة. وقال إنها مثال ملموس لنهج منسق من أنهج الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفقر. وذكر أن البلدان المستفيدة من البرنامج بحاجة الى محافل تمكنها من حشد مساعدة خارجية قد تساعدها في الوفاء باحتياجاتها الإنمائية، وذلك الى جانب مواردها المحلية. وآلية اجتماعات المائدة المستديرة واحدة من هذه المحافل. وقد تطورت في فترة وجودها الممتدة ٢٥ عاما وتحولت من مجرد وسيلة للحوار السياسي بين البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة الى وسيلة تتضمن مجموعة واسعة النطاق من الشركاء الوطنيين والدوليين، على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، كما أنها شملت القطاع الخاص كذلك.

٢٥٢ - وفي السنوات الأخيرة، زاد عدد بلدان المائدة المستديرة، حيث ضمت أنغولا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والكونغو وناميبيا. وتشاد وغامبيا ومالي تستعد لاجتماعات المائدة المستديرة. والبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع البلدان المستفيدة من البرنامج والشركاء الآخرين بهدف الإمعان في تكييف وتقوية آلية اجتماعات المائدة المستديرة هذه، وهو يتطلع الى إجراء تقييم كامل لهذه الآلية.

٢٥٣ - وقالت وفود عديدة إنها توافق على أن ثمة جدوى من الآلية، وهنأت البرنامج الإنمائي على النهوض بدور رائد في تنسيقها. وطالبت المنظمة بمواصلة العمل على تحسينها. وأشار وفد آخر الى أن الآلية قد تيسر دعم القطاع الخاص، كما أنها قد تركز، لا على المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها، بل أيضا على التجارة والاستثمار وتخفيف الديون.

٢٥٤ - وقال أحد الوفود إنه يوافق مساعد مدير البرنامج على أن ثمة ضرورة لتوعية الشركاء بالاحتياجات الإنمائية للبلد المستفيد من البرنامج قبل اجتماع المائدة المستديرة، الذي لا يجوز أن تغيب عن باله أهداف هذا البلد. وذكر أنه يوافق أيضا على أن نجاح الآلية يتطلب التزام البلد المستفيد من البرنامج.

٢٥٥ - وقال أحد الوفود إن البرنامج الإنمائي عليه أن يتسم بالحذر فيما يتصل بأسلوب استخدام الآلية حتى لا تؤدي الى آمال كاذبة في البلد المستفيد من البرنامج. ووافقت وفود عديدة أخرى على ذلك. وصرح أحد الوفود بأن الآلية لها أهمية كبيرة، وأنه ينبغي استخدامها حسب الاقتضاء وإن كان لا يجوز لها أن تؤدي الى تعدد الاجتماعات.

٢٥٦ - ومفتاح نجاح آلية اجتماعات المائدة المستديرة يتمثل، وفقا لرأي أحد الوفود، في توفير حوار سياسي يتسم بأكبر قدر ممكن من الصراحة. وذكر نفس الوفد أنه متفق مع مساعد مدير البرنامج على أن الآلية قد توفر محفلا لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ وحفز البلدان المستفيدة من البرنامج على تخصيص ٢٠ في المائة من نفقات الميزانية من أجل الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي يمكن أن تضاهي بعد ذلك بمساهمات المانحين. وقال هذا الوفد إن ذلك يوفر فرصة للبلدان المستفيدة من البرنامج كيما تزيد استثمارها في الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٥٧ - وشكر مدير البرنامج المساعد الوفود على ما أعربت عنه من آراء.

٢٥٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بآلية اجتماعات المائدة المستديرة (DP/1998/CRP.2).

ثالث عشر - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

ميانمار

٢٥٩ - قدم مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة الى ميانمار (الوثيقة DP/1998/21)، التي تلتمس موافقة المجلس على مساعدة البرنامج الإنمائي لميانمار فيما يتصل بالفترة من منتصف عام ١٩٩٩ الى نهاية عام ٢٠٠١. وهذه الوثيقة تتضمن اعتبارات ومعايير أساسية لمواصلة تمديد مبادرة التنمية البشرية ومقترحات لاستمرار توفر المساعدة الإنسانية التي بدأتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ولاية راكهين الشمالية.

٢٦٠ - وقد صيغت المقترحات المقدمة الى المجلس التنفيذي وفقا لعملية من المشاورات المكثفة مع المجتمعات الشعبية ووكالات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع الوطني، كما أنها قد تعرضت للتطوير على يد فريق صغير من الزملاء بالمكاتب المحلية وموظفي المقر، في إطار مساعدة خبير دولي أقدم. وشدد مساعد مدير البرنامج على أن كافة المقترحات تتفق تماما مع المبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ٤/٩٨.

٢٦١ - وقدمت الوفود تعليقات مواتية بشأن أعمال البرنامج الإنمائي في ميانمار لصالح التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وأعربت عن تقديرها إزاء التركيز على استهداف الفقراء. وشجعت وفود عديدة البرنامج الإنمائي على مواصلة الالتزام بالمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٣، وذلك في نفس الوقت الذي أعربت فيه وفود أخرى عن أملها في أن تسمح الظروف في وقت قريب باستئناف البرنامج الإنمائي للبرمجة العادية. وأشارت بعض الوفود الى التغذية المرتدة الإيجابية الواردة من سفاراتها في يانغون بشأن الأنشطة الشعبية للبرنامج الإنمائي الى جانب الحوار العادي الدائم مع منظمات المجتمع المدني. وأكد أحد الوفود بصفة خاصة أن هناك حاجة الى إجراء حوار مستمر مع الرابطة الوطنية للديمقراطية. وأبدت الوفود تقديرها لجهود البرنامج الإنمائي في ميدان الاحتفاظ بالمشاورات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بأنشطته في ميانمار.

٢٦٢ - وعلقت وفود عديدة على البرنامج المقترح للمساعدة الإنمائية المتصلة بولاية راكهين الشمالية، وقال بعضها إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تقوم في الوقت الراهن بتوفير المساعدة للعائدين الى هذه المنطقة، يجب أن تواصل دور الحماية والرصد الذي تنهض بأعبائه في أعقاب إنهائها التدريجي بحلول عام ١٩٩٩. ورحب أحد الوفود، بمساندة وفد آخر، بتنفيذ أنشطة الائتمانات الصغيرة وتوليد الدخل التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية.

٢٦٣ - وأعربت وفود عن تأييدها لاستمرار المنظمة في مساعدة ميانمار في إطار تمديد مبادرة التنمية البشرية وكذلك عن تأييدها للقيام ببرنامج من برامج المساعدة الإنمائية في ولاية راكهين الشمالية.

٢٦٤ - وأكد مساعد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي قد أحاط علما بكافة تعليقاتهم، وأنه سيتبعها على نحو بالغ الدقة. وشكر أعضاء المجلس التنفيذي إزاء توجيهاتهم المفيدة ومساندتهم لأنشطة البرنامج الإنمائي في ميانمار. وقال إن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ولاية راكهين الشمالية.

٢٦٥ - وأعرب وفد ميانمار عن تقديره للبرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي. وأشار الى المساعدة التقنية التي سبق تقديمها على يد البرنامج الإنمائي الى ميانمار منذ عام ١٩٦١، حيث كانت هذه المساعدة في البداية من خلال البرمجة العادية، وأصبحت تقدم منذ عام ١٩٩٣ وفقا لولايات محددة من قبل مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي. وذكر أن استدامة مساعدة البرنامج الإنمائي على المدى الطويل ستظل متوقفة على السلطات الوطنية، وكذلك على استخدام الهيئات الوطنية والخبرات المحلية. وحث البرنامج الإنمائي على النظر في وضع برمجة عادية في المستقبل القريب لصالح كافة شعوب ميانمار.

٢٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٨ - تقديم المساعدة الى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بأن استمرار تمويل أنشطة المشاريع في القطاعات المبينة من قبل في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣، والمؤكدة بمقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦، يقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار للفترة من منتصف عام ١٩٩٩ الى نهاية عام ٢٠٠١؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج بأن يعتمد، على أساس كل مشروع على حدة، تمديدات مشاريع مبادرة التنمية البشرية حتى مبلغ ٣٦,٩ مليون دولار من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية للفترة الراهنة لتخطيط الموارد، وحتى ١٣,١ مليون دولار من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية للفترة التالية لتخطيط الموارد، عندما تصبح متاحة؛

٣ - يأذن لمدير البرنامج بأن يعبئ، بالتشاور مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية الأخرى، موارد غير أساسية من أجل الاضطلاع ببرنامج الأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى ولاية راخين الشمالية، من خلال الآليات والطرائق المناسبة؛

٤ - يطلب الى مدير البرنامج أن يواصل موافاة المجلس التنفيذي سنويا بتقرير عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال تنفيذ الأنشطة المشاريعية لمبادرة التنمية البشرية.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

بيلاروس

٢٦٧ - قام مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بتزويد المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة عن تنفيذ إطار التعاون القطري لبيلاروس الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩٧ بشرط إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالعنصر المتعلق بحقوق الإنسان. وترد الخطوط العامة للتطورات الطارئة في تنفيذ ذلك العنصر في الوثيقة DP/1998/22، وزود مدير البرنامج المساعد المجلس التنفيذي بتفاصيل إضافية بشأن التطورات الأخيرة. وأشار إلى أن ما قرره المجلس التنفيذي في هذا الصدد قد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاحتفاظ بحوار مستمر مع حكومة بيلاروس مما مكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إحراز تقدم بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني في الاضطلاع بالأنشطة المشمولة بإطار التعاون القطري.

٢٦٨ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأسس الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبيلاروس بما فيه دعمه لإرساء الديمقراطية وللمجتمع المدني ومن بينه المنظمات غير الحكومية. ولكنه لا يوافق على

العبارة الواردة في الوثيقة DP/1998/22 التي تشير إلى أن بيلاروس "تمر حاليا بمنعطف حاسم في تحولها من شكل حكومة مركزية إلى حكومة لا مركزية لمجتمع ديمقراطي" (الفقرة ٢). وقال الوفد إن بيلاروس، على عكس جيرانها، قد فرضت من جديد الضوابط الديكتاتورية على المجتمع وأسكتت وسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتباع أقصى قدر من الحذر في تنفيذ برنامجه نظرا للبيئة السياسية المتدهورة. ويلزم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتفادى الازدواجية بينه وبين المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجالات وأن يعمل على اتباع نهج موحد إزاء مسألة حقوق الإنسان في بيلاروس.

٢٦٩ - وصرح أحد الوفود، بتأييد من وفدين آخرين، بأنه يؤيد بصفة عامة مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس وخاصة في مجالي إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان. وطلب إبقائه على علم على أساس سنوي بخطى تنفيذ البرنامج. وأثنى الوفد على الجهود المبتكرة والخلاقة التي تبذلها المنظمة في مجال جمع الأموال ومن بينها التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات والاتحاد الأوروبي والحكومات.

٢٧٠ - وأشار أحد الوفود، متكلما بالنيابة عن وفد آخر، إلى أنه يؤيد أيضا جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخاصة المتعلقة بتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأعرب عن ارتياحه لأن العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متسق ومكمل للعمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لتعزيز المجتمع المدني. وأعرب عن أمله في أن تتوافر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموارد البشرية اللازمة لمتابعة أنشطته. وأشار وفد آخر إلى أن بيلاروس طلبت مساعدة في إنشاء معهد لحقوق الإنسان. ويهدف دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام الإنترنت ولوسائط الإعلام ولمركز بحوث الأمم المتحدة في الجامعة إلى تيسير إنشاء هذه المؤسسة.

٢٧١ - وأعرب ممثل بيلاروس عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدته وأشار إلى الدعم المقدم في المجالات المذكورة أعلاه. وأعرب عن أمله في ألا تخفض هذه المساعدة.

٢٧٢ - وأعرب مدير البرنامج المساعد عن موافقته على العبارة المتعلقة بالتحول، من حيث دقتها. ورغم تفاؤله فقد أبرز عبارة "منعطف حاسم" في تصريحه. وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع الحكومة في هذا التحول. وحث البلدان التي حازت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعجابها على أن تمد يد المساعدة عن طريق تقديم مساعدة مالية. وسوف يناقش الممثل المقيم في مينسك احتياجات البرنامج الإنمائي مع ممثلي البلدان المانحة المحتملة. وقال إنه يسعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ عنصر حقوق الإنسان في إطار التعاون القطري لبيلاروس.

٢٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ عنصر حقوق الإنسان في أول إطار للتعاون القطري لبيلاروس (DP/1998/22).

بابوا غينيا الجديدة

٢٧٤ - ألقى وزير شؤون بوغنفيل في حكومة بابوا غينيا الجديدة كلمة أمام المجلس التنفيذي. وقال إن حكومته تعرب عن شكرها للمساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المانحين المحتملين من أجل المساهمة في تلبية احتياجات جزيرة بوغنفيل في أعقاب اتفاق السلام الأخير. فبعد ٩ سنوات، تحقق السلام في بوغنفيل وإن كانت لا تتوافر لدى حكومة بابوا غينيا الجديدة الأموال اللازمة للقيام بالتعمير اللازم وخاصة نظرا للجفاف الذي أصاب البلد أثناء السنة السابقة. وسيكون الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاسما؛ وتوجه المساهمة المقدمة منه البالغة مليوني دولار نحو إعادة بناء المجتمعات وآليتها للحكم. والحكومة ملتزمة بعملية السلام والوزير مقتنع بأنه يمكن بمساعدة من المجتمع الدولي إحراز نجاح في هذا الصدد.

رابع عشر - برنامج الاتصال والإعلام

٢٧٥ - افتتح مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية المناقشة بشـــأن البند ١٤ من جدول الأعمال بقوله إن وجود برنامج فعال للاتصال والإعلام هو أمر حاسم في نجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإن المنظمة قد أحرزت تقدما كبيرا في تطوير هذا البرنامج في السنوات الأخيرة. واستراتيجية الاتصال لها هدفان أساسيان هما: إبراز صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتأكيد وضوحه في البلدان المانحة والبلدان التي تنفذ فيها البرامج على السواء؛ وتعزيز الفهم والدعم المقدم للبرنامج.

٢٧٦ - وصرح مدير شعبة الشؤون العامة بأنه في السنوات الأولى من حياة برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي لم يكن ينظر إلى الاتصال والإعلام والدعوة على أنها مجالات ذات أولوية بسبب الدعم العالمي ذي القاعدة العريضة المقدمة للمساعدة الإنمائية وللتعاون المتعدد الأطراف عن طريق الأمم المتحدة. لكن هذا قد تغير. ونتيجة لذلك، أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليه ١٩٩٥ استراتيجية عامة للاتصال والدعوة يجري استعراضها واستكمالها عند الاقتضاء. وناقش بعد ذلك وسائل وطرق الاتصال المختلفة التي تستخدمها المنظمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٢٧٧ - وأعربت عدة وفود عن شكرها لمدير شعبة الشؤون العامة على عرضه للاستراتيجية والعمل الممتاز الذي تقوم به شعبته وقالت إن الحماس الذي أبداه يعتبر عنصرا ضروريا إذا ما قدر للمنظمة أن يكون لها برنامج ناجح للاتصال والإعلام. ولكن بعض الوفود قالت إنه رغم أن التقرير الشفوي تضمن معلومات كثيرة عن الجهود المختلفة المبذولة في مجال الاتصال فإن مقاصد وأهداف تلك الجهود لم تكن دائما واضحة. وصرح وفد آخر بأنه وجد أن استراتيجية الاتصال على النحو المعروض ينقصها نهج منهجي. وأشار أحد الوفود إلى أنه لم ترد فيما عرضه المدير إشارة إلى الآثار المترتبة في الميزانية، المطلوبة في المقرر ١٧/٩٧. وقال وفد آخر إن المجلس التنفيذي يحتاج إلى خطة تتناول التكاليف لكي يتخذ قرارا بشأن برنامج الاتصال والإعلام وطلب مزيدا من المعلومات في المستقبل عن تكاليف الميزانية.

٢٧٨ - واستهل أحد الوفود ملاحظاته بقوله إن الاتصال يعد مجالا يعتقد كل فرد أنه خبير فيه. وخلص الوفد إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بعمل جيد في مجال الاتصال. ويرى الوفد أن استراتيجية الاتصال ينبغي أن تركز على قادة الرأي وينبغي أن تعمل على تشكيل آرائهم بشأن المسائل الإنمائية. وإن كان هذا عمل طويل الأجل: فالرأي العام لا يمكن تغييره بين عشية وضحاها.

٢٧٩ - وقال أحد الوفود إنه متفق مع مدير البرنامج في قوله بأنه لكي يكون لك رسالة واضحة فأنت محتاج إلى تعريف تنظيمي واضح. وقال أحد الوفود إن من الواضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محتاج إلى استراتيجية واضحة وجازمة للاتصال. وفي هذا الصدد، قيل إن من المستحيل أن تكون المبالغة في أهمية نشر قصص النجاح أمرا واردا. ووافق أحد الوفود على الرأي القائل بأنه يتعين لأي استراتيجية للاتصال أن ترد على بعض الأسئلة الأساسية وهي: ما هي أهدافها؛ ما هي الرسالة التي حققت أفضل نجاح؛ وما هي النتائج المتوقعة؟ وقال وفد آخر إنه يلزم للاستراتيجية أن تعرض فكرة واضحة عن الفئات المستهدفة ثم تقرر الرسالة التي ترسلها للفئات المستهدفة المختلفة وعبر أي واسطة من وسائط الإعلام. وقال أحد الوفود إنه يتعين أن ترتبط بوضوح استراتيجية الاتصال بالأهداف الأخرى للمنظمة؛ وأعرب عن اعتقاده بأن تلك الصلات ليست واضحة دائما. وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي عند وضع السياسات إيلاء الاعتبار بالفعل لكيفية نقل هذه السياسات.

٢٨٠ - وجادل أحد الوفود من أجل اتباع نهج مواضيعي في استراتيجية الاتصال، قائلا إن القضاء على الفقر وتوفير سبل العيش المستدامة والمساواة بين الجنسين يجب أن تكون النقاط الرئيسية. وحث وفد آخر على أن تؤكد أنشطة الاتصال أن التنمية حق أساسي وتركز على عدد الفقراء ومحنتهم في العالم. واتفق أحد الوفود مع الوفود الأخرى على أن من الصعب للغاية تكوين صورة في فترة قصيرة من الزمن. وأعرب ذلك الوفد عن شكوكه إزاء أهمية تكوين صورة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذا النحو فهو يشعر بأنه ينبغي أن تركز جهود الاتصال أكثر على عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية ككل. ودعم وفد آخر وجهة النظر تلك، وقال إنه لا بد من العمل على تحسين صورة الأمم المتحدة؛ إذ لا يفرق الشخص العادي بين وكالات الأمم المتحدة. وتساءل وفد ثالث هل تؤدي زيادة جهود الاتصال التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة المختلفة إلى زيادة المنافسة بين الوكالات.

٢٨١ - وقال عدد من الوفود إنه إذا أريد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينجح في زيادة اهتمام الجمهور بموضوع التنمية، فإنه لا غنى عن إيجاد حلفاء من بين المنظمات الأخرى في جهود الاتصال التي يقوم بها. وقال أحد الوفود إنه يشعر بأن البرنامج الإنمائي على المستوى القطري يعمل مع حلفاء لتنسيق الدعوة، إلا أن ذلك لا ينطبق بنفس القدر فيما يبدو على عمل البرنامج على الصعيد العالمي. وقال وفد آخر إن من الضروري التعاون مع الوكالات الأخرى لتغيير الرأي العام ليس فقط لصالح البرنامج الإنمائي بل كذلك لصالح المساعدة المتعددة الأطراف.

٢٨٢ - وعبرت عدة وفود عن رأيها أن الاتصال الفعال يشكل أداة هامة في تعبئة الموارد. وقال أحد الوفود إن من الأهداف الضرورية لأية استراتيجية اتصال إقناع دافعي الضرائب بالعمل القيم الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي. وبغية القيام بذلك، ثمة حاجة لإرسال رسالة واضحة إلى أصحاب الشأن عن البرنامج الإنمائي وما يقوم بإنجازه. ووافقت عدة وفود أخرى على أنه يجب على البرنامج الإنمائي أن يقدم صورة واضحة وإيجابية في البلدان المانحة التقليدية. وقال أحد الوفود إن تعبئة الموارد والاتصال يرتبطان بشكل وثيق وإن "الوضوح" و "الأثر" هما الكلمتان الرئيسيتان. وقال وفد آخر إنه يرى أن التقرير الشفوي لا يوضح ما ستقوم به استراتيجية الاتصال في المستقبل للمساعدة في جعل البرنامج الإنمائي في وضع مالي ثابت. وقال وفد آخر إن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى قصص نجاح واضحة وموجزة ترتبط بجهود تعبئة الموارد.

٢٨٣ - إلا أن أحد الوفود أشار إلى أن الصلة بين الاتصال وتعبئة الموارد يجب أن تكون غير مباشرة إذا أريد لها أن تكون فعالة: إذ لن ينصت أحد إلى أي منتج اتصال يخاطب حافظة النقود بوضوح شديد. وقال وفد آخر إنه مع أهمية تعبئة الموارد، فإن ذلك لا يكفي وحده - فمن الضروري تحريك وعي بلدان العالم لقضايا التنمية، ويشمل ذلك الوصول إلى الشباب، وليس فقط إلى قادة الرأي. ووافق وفدان آخران على وجهة النظر هذه. وقال وفد آخر إنه ينبغي إعلام جميع أصحاب المصالح في جميع المراحل السياسة العامة.

٢٨٤ - ورأت الوفود أنه يجبب تعزيز قياس أثر جهود الاتصال التي يبذلها البرنامج الإنمائي. ولم يكن هناك عمل كاف بشأن تقييم أثر مختلف منتجات الاتصال على مختلف الجماهير. وبالطبع، فقد وجد المجلس التنفيذي أن من الصعب قياس مثل هذا الأثر. وقال وفد آخر أيضا إنه يدرك صعوبة إحداث أثر عند وجود منافسة كبيرة لجلب الاهتمام. أما في حالة أنشطة الاتصال المصممة للمساعدة في تعبئة الموارد، فإنه ينبغي ربط القياسات بالأكاديميين والحكومات وأعضاء البرلمان. وينبغي التخطيط للمنتجات بدقة للوصول إلى الأهداف المنشودة وبخاصة أعضاء البرلمان. واقترح أحد الوفود إجراء بحث في السوق لكي تتمكن المنظمة من اختبار أفضل السبل لنقل رسائلها بحيث تكون ذات صلة بمعيشة الجمهور المستهدف. ولخص أحد الوفود المسألة بقوله إن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى تكوين فكرة أفضل عما يدور في رؤوس قراء منشوراته ومشاهدي أشرطة الفيديو الخاصة به، وما إلى هنالك.

٢٨٥ - وقالت عدة وفود إنها تشعر بأن من المفيد تكريس مزيد من موارد المنظمة لأنشطة الاتصال. وقال أحد الوفود إنه في حقبة تناقص الموارد، فإن التوسع في جهود الاتصال يعد أحد أفضل السبل لمواجهة ذلك التناقص. ويعني الوسط الخارجي أنه ينبغي تخصيص مزيد من الموارد في الاتصال، وهو ما يجب أن يعكس أولوية المنظمة.

٢٨٦ - وقال أحد الوفود إن أهم أعمال الدعوة تجري على صعيد البرنامج القطري وإن هذه الأنشطة يجب أن ترتبط بجهود البرامج القطرية نفسها. وأشار وفد آخر إلى أنه يجب، عند القيام بذلك، إيلاء اهتمام تام للعوامل الوطنية والإقليمية ذات الصلة. وقال أحد الوفود إنه يمكن إنجاز الكثير برعاية أحداث ذات صلة

بالإعلام في البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وبخاصة الأحداث التي ترتبط بأحداث إعلامية دولية أضخم. واستشهد أحد الوفود بأمثلة عديدة عن أحداث إعلامية ناجحة في بلده، بما فيها الإصدار السنوي لـ "تقرير التنمية البشرية"، الذي تبين أنه وسيلة فعالة للدعوة. وقال أحد الوفود إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من الفنيين الإعلاميين الوطنيين على المستويات المحلية لتوصيل رسالته. وقال وفد آخر إنه يجب أن يكون الأكاديميون والزعماء الدينيون والسياسيون ووسائل الإعلام وممثلو البلدان المانحة جزءا من الجمهور في البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وفي ذلك الصدد، فقد يشكل من يعرفون وطنيا بـ "سفراء الخير" إطارا مفيدا لجذب اهتمام الجمهور.

٢٨٧ - وقال أحد الوفود إنه يشعر بالسعادة لتشجيع البرنامج الإنمائي على نمو ثقافة الاتصال داخل المنظمة. وقال وفد آخر إن تعزيز مثل هذه الثقافة يشمل إدماج الاتصال في التدريب الذي توفره المنظمة، وهو ما لاحظ أن البرنامج الإنمائي يقوم به. وقال وفد ثالث إن ثقافة الاتصال تبدأ من القمة، ولذلك فهو يشعر بأنه ينبغي أن يكون مدير البرنامج هو المتحدث الأساسي باسم المنظمة، وينبغي أن يظهر الوجه الإنساني للمنظمة.

٢٨٨ - وسألت عدة وفود أسئلة محددة وقدمت تعليقات على مواضيع أخرى تتعلق بالاتصال. إذ سأل أحد الوفود هل يباع أي من المنشورات. كما سأل عن سبب اختيار داني غلوفر رسولا للخير، وقال إنه معروف بشكل أفضل بأعماله كناشط في مجال حقوق الإنسان، في حين أن البرنامج الإنمائي يركز على التخفيف من وطأة الفقر. وأيد وفد آخر مفهوم رسل الخير الدوليين، وقال إنهم يمكن أن يثبتوا أنهم ذوو قيمة عالية.

٢٨٩ - وعرض أحد الوفود اقتراحا عمليا: أن تستهدف برامج الاتصال سفارات البلدان المانحة في البلدان التي تنفذ فيها البرامج. واقترح أن يتحدث المنسقون المقيمون مع تلك السفارات عن مختلف أنشطة البرنامج الإنمائي وذلك لأنه سيتم نقل هذه المعلومات إلى العواصم.

٢٩٠ - وأشار أحد الوفود إلى أنه أجري مسح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لتحليل أثر مجلة Choices ("خيارات") وينبغي أن يكون متاحا. وقال أحد الوفود إن شريط الفيديو الذي عرض على المجلس التنفيذي عن البرنامج الإنمائي لا يبدو أنه يميز تلك المنظمة عن عدد من المنظمات الأخرى التي تقوم بعمل مماثل. واقترح الوفد إعلان عام ١٩٩٩ "سنة الاتصال"، وتساءل هل فكر البرنامج الإنمائي في تشكيل جماعات وطنية لتعمل بمثابة دعاة للمنظمة. وسأل وفد آخر هل من الممكن استخدام موظفين سابقين للأمم المتحدة كموظفي اتصال وطنيين.

٢٩١ - وقال أحد الوفود إنه بالإضافة إلى وسائل الإعلام المطبوعة التقليدية، فإنه ينبغي عمل المزيد في مجال الإعلام السمعي البصري أيضا. وطلب الوفد نفسه أن يزيد البرنامج من جهوده لإتاحة منتجاته المتعلقة بالاتصال بأكبر قدر ممكن من اللغات، ومن ذلك مثلا إتاحة جميع المنشورات الهامة باللغة الصينية.

٢٩٢ - وأشار أحد الوفود إلى إشارة وردت في بيان المدير عن العمل مع العمد المحليين. إذ أن العمد يكونون عادة في المدن، في حين أن الفقراء فعلا يوجدون في المناطق الريفية. وقال وفد آخر إنه ينبغي استهداف القطاع الخاص أيضا بأنشطة الاتصال. وسأل وفد آخر عن إمكانية استهداف الشركات والمصنعين للحصول على تبرعات عينية.

رد الإدارة

٢٩٣ - قال مدير البرنامج إنه لم يشغله موضوع خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من كيفية إيصال جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أفض لدعم التنمية. فهو نفسه قدم من عالم المنظمات غير الحكومية، التي لم تعبأ كثيرا طوال عدة عقود بإعطاء صورة عنها ولا بالاتصال. إلا أن كل ذلك قد تغير. فقد درج الممثلون المقيمون في الماضي على عدم الظهور ولم يكونوا يرغبون في الدعاية. أما الآن فإنه يحاول، بصفته مدير البرنامج، جعل البرنامج منظمة أكثر بروزا. وقال إنه يعمل لتخليص الممثلين المقيمين من عاداتهم السابقة، ويحثهم مثلا على اصطحاب الصحفيين معهم عندما يقومون بزيارة مشاريع في الميدان. وأثنى على مكتب الموارد والشؤون الخارجية والعمل الذي يقوم به. إلا أنه يرغب في تنبيه المجلس التنفيذي إلى أنه ليس من الممكن الانتقال من كونه غير معروف ليصبح كلمة على كل لسان. بل يجب أن يتمثل الهدف في تطوير المنظمة التي يعرفها ويحترمها جمهور ذو تأثير عال في بلدان مانحة كبيرة. وقال إنه يشعر بأن الاعتراف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمله موجود حاليا في البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وردا على الاقتراحات المتعلقة بإنفاق مزيد من الأموال على الاتصال، قال مدير البرنامج إن انخفاض موارد المنظمة أمر لا يحتاج للأسف إلى براهين.

٢٩٤ - وقال مدير البرنامج إنه يوافق على أنه من الضروري العمل مع الحلفاء، وذكر أن أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تتعاون لوضع استراتيجية اتصال تكميلية. وأقر بأن هناك قدرا معينا من التنافس فيما بين الوكالات. واستدرك بأنه من الصحيح أيضا أنها ستنجح أو تخفق سوية. وقال إنه يريد مواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي بشأن استراتيجية الاتصال للبرنامج الإنمائي: فإذا لم يكن المجلس من أكبر مؤيدي البرنامج، فمن سيكون؟ وأضاف أنه يعول على استمرار التوجيه والدعم اللذين يقدمهما المجلس.

٢٩٥ - وقال مدير شعبة الشؤون العامة إنه متفائل مما تلقاه من دعم واقتراحات وأنه أحاط علما بها جميعا. ووافق على الرأي القائل بأن المنظمة بحاجة لأن تبذل جهودا لإقناع عامة الجمهور بقبول فكرة تعددية الأطراف، لا إقناع البرنامج الإنمائي فحسب. وذكر أن أهداف استراتيجية الاتصال للبرنامج تشمل زيادة الوعي بالأعمال الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الأمم المتحدة ككل. وأضاف أن هذا يمكن أن يشكل عونا أساسيا للبرنامج الإنمائي أيضا. وقال ردا على سؤال إن المواضيع التي شاهدها المجلس معروضة على شريط الفيديو هي مواضيع صممت من أجل تسليط الضوء على مشاكل التنمية لا من أجل إظهار البرنامج الإنمائي في أجمل حلله.

٢٩٦ - وقال المدير إن استراتيجية الاتصال العامة عالمية في نطاقها؛ ومع ذلك فإنه وموظفيه يدركون تماما أنه من الضروري عند إيصال رسالة البرنامج الإنمائي إلى جميع أصحاب المصالح أن تُصمم الرسائل بحيث تناسب جماهير مختلفة، وأنه يلزم أيضا تحديد أفضل السبل للوصول إلى جمهور مستهدف سواء كان وسائط الإعلام المطبوعة أو الفيديو أو أي عدد من الوسائط الأخرى. وذكر أن البرنامج الإنمائي يقوم بمزيد من أعمال التقييم لشتى المنهجيات المستعملة. وتشمل التقييمات المذكورة إجراء البحوث والدراسات الاستقصائية والاستعراضات المتعمقة والمناقشات مع البلدان المانحة بشأن النتائج التي حصلت عليها باستخدام أدواتها للاتصال وذلك بغية معرفة ما هي الأدوات التي حققت أفضل أداء في الوصول إلى جماهير مستهدفة مختلفة. وذكر أن الشعبة تعقد اجتماعا مرتين سنويا لتحسين برنامج الإعلام والدعوة.

٢٩٧ - وأجاب المدير بالموافقة على الرأي الذي أعربت عنه عدة وفود ومفاده أن تقديم صورة أقوى وأوضح للمنظمة يمثّل أداة قيمة لتعبئة الموارد. ولكنه استدرك قائلا إن الصورة القوية لا تؤدي تلقائيا إلى زيادة التمويل. وأعرب عن شعوره بأن العالم أخذ يضرب صفحا عن الإيمان بتعددية الأطراف وأن هناك حدا لما يستطيع البرنامج الإنمائي أن يفعله بمفرده لتغيير هذا الواقع.

٢٩٨ - وقال المدير ردا على أسئلة محددة إن المثال الذي ضرب عن برنامج يستهدف رؤساء البلديات يسلط الضوء على مسألة التعامل مع المسؤولين المنتخبين حتى على أبعد المستويات؛ وأضاف أنه يمكن الاستشهاد بأمثلة أخرى عديدة. وقال المدير إنه متفق مع الوفد الذي قال إن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى اعتماد نهج طويل الأجل ولكن هذا لا يعني التخلي عن استخدام النهج القصيرة الأجل لتحقيق أهداف محددة. وأبلغ الوفود أن نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالخيارات باتت متاحة.

٢٩٩ - وقال المدير إن سفير المساعي الحميدة الجديد داني غلوفر ذاع صيته كنصير لحملة القضاء على الفقر. والهدف من اختيار هؤلاء السفراء هو اختيار شخصيات تستطيع أن تتحدث بإقناع للإعراب عن رسائل البرنامج الإنمائي. وقال المدير إن بعض المنشورات بيع ومن أبرزها تقرير التنمية البشرية.

٣٠٠ - وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالميزانية، قال المدير إنه سيعود إلى هذا الموضوع في وقت لاحق. وأشار إلى صعوبة العملية نظرا لأن نفقات المنظمة على أنشطة الاتصال لا تشكل جميعها جزءا من شعبة الشؤون العامة. ولكنه اعتبر ذلك أمرا لا مناص منه.

٣٠١ - وقام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية باختتام المناقشة فشكر الوفود على ما قدمته من تعليقات قيّمة. وقال إنه استخلص من المناقشة إحدى عشرة نقطة ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتخذ إجراء بشأنها وهي: إغناء ثقافة الاتصال؛ وإبراز العمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي ضمن سياق العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة؛ وتحديد أهداف واضحة ومركزة للتعريف بالمنظمة؛ وتطوير رسائل أوضح؛ وتبسيط مواد الإعلام؛ وإيلاء أولوية لجمهور المستفيدين؛ وتقوية الشراكات مع البلدان

المستفيدة من البرنامج؛ ووضع استراتيجيات متمايزة للبلدان المانحة؛ وتقييم تأثير المواد المتاحة؛ وتقديم تقرير تحليلي أفضل للمجلس التنفيذي؛ والتواصل على نحو أكثر فعالية مع المجلس التنفيذي.

٣٠٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٩٨ - سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإعلام والاتصال

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالوثيقة DP/1998/23، التي يلخص فيها مدير البرنامج أوجه التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والدعوة والإعلام؛

٢ - يرحب بالتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٥ في تقديم صورة أفضل وضوحا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة وإيجاد درجة أكبر من الوعي بهما لدى مختلف الجماهير المستهدفة؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على التركيز على النتائج في سياسة الاتصال التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب التركيز على الارتباط بين الاتصال والدعوة وتعبئة الموارد؛

٤ - يؤيد الجهود التي يبذلها مدير البرنامج لتعزيز صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة وضوحها كيما يزداد وعي الجمهور بنطاق البرنامج ومدى فعاليته ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، مع مراعاة تهيئة استراتيجيات الاتصال بحيث تلائم الجماهير المستهدفة المختلفة؛

٥ - يدعو مدير البرنامج إلى أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بيانا يحدد فيه، في إطار استراتيجية البرنامج العامة للاتصال والدعوة، المجالات الرئيسية التي ستستجيب للاحتياجات الراهنة في مجال الاتصال، واضعا في اعتباره المقرر ١٧/٩٧ والتعليقات التي أبدتها الوفود في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ خطة عمل لتنفيذ المجالات الرئيسية المحددة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بما في ذلك الآثار المترتبة عليها في الميزانية.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

خامس عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٠٣ - عرض المدير التنفيذي التقرير السنوي (DP/1998/24) والمرفق الإحصائي (DP/1998/24/Add.2) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٧، فضلا عن التقرير المتعلق بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1998/25). كما وزع بيانات مالية غير مراجعة للسنة المنتهية في ١٩٩٧ ووزع الطبعة الانكليزية للتقرير السنوي لعام ١٩٩٧ الذي أنجز مؤخرا، وأشار إلى أن التقرير سينشر أيضا على موقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على شبكة الإنترنت (www.unops.org).

٣٠٤ - وفيما يتعلق بالوثيقة (DP/1998/24)، أشار المدير التنفيذي إلى أن التقرير يستند إلى خطة المشروع التجاري للمكتب لعام ١٩٩٧ التي عرضت على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وأكد أن المكتب أخذ بعين الاعتبار عند إعداد التقرير اقتراحات المجلس في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧، ولا سيما توصياته بربط التقرير بالأهداف النوعية الواردة في خطة المشروع التجاري. واستشهد باستمرار الاتجاه المتصاعد في مجال اقتناء المشاريع التجارية الجديدة وتنوع الزبائن، وأبلغ عن تحقق أداء قوي آخر متسق مع مبدأ التمويل الذاتي. وفي معرض الإشارة إلى مقترحات المكتب فيما يتعلق بشبكات المعلومات، شرح المدير التنفيذي النهج المشاريعي الذي اتخذه المكتب تجاه قضايا نظام المعلومات الإدارية المتكامل وقضايا عام ٢٠٠٠، وطلب إلى المجلس الموافقة على طلب المكتب باستحداث وظيفة كبير موظفي الإعلام بالرتبة مد - ١ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٣٠٥ - وأشادت عدة وفود بالمدير التنفيذي لجودة الوثائق التي قدمها. وأعرب أحد الوفود أيضا عن تقديره لإدراج فرع في الوثيقة (DP/1998/24) يبحث العقبات التي يواجهها المكتب، ولاحظ أن الفرع يُساعد في إعطاء صورة كاملة وواقعية عن المنظمة والتحديات التي تواجهها.

٣٠٦ - وأعربت عدة وفود عن الأمل في أن يتابع المكتب التركيز على تحسين نظم إعداد القوائم بهدف زيادة توسيع نطاق شراء البضائع، وتأمين الخدمات والخبرة من طائفة أوسع من المصادر، ولا سيما من البلدان النامية. وفي هذا السياق، أكد وفدان على أن الأولوية الرئيسية للمكتب ينبغي أن تتمثل في مواصلة تحسين نظامه للشراء بغية تعزيز قدرات من هذا القبيل في البلدان النامية. وحدد أحد الوفود مجالات خاصة ارتأى أنه يستطيع أن يعرض فيها منتجات وخدمات تنافسية.

٣٠٧ - ورحبت عدة وفود بإدماج مهام الموارد البشرية التي يضطلع بها موظفو المشاريع والموظفون الإداريون تحت هيكل إداري واحد. واستفسر بعض الوفود عن عملية اللامركزية المستمرة التي يقوم بها المكتب وطلبوا المزيد من الإيضاح للمكاسب التي يتوقع المكتب تحقيقها من خلال اللامركزية. وأشارت عدة وفود مع الارتياح إلى ما يحققه المكتب من تنوع في زبائنه، وحثت على مواصلة العملية.

٣٠٨ - وأيدت عدة وفود طلب إنشاء وظيفة كبير موظفي المعلومات برتبة مد - ١، وذكر أحد الوفود أن تأييده رهن بتأكيد أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ستكون لديه الإيرادات الكافية لتغطية تكاليف الوظيفة. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عما إذا كانت وظيفة كبير موظفي المعلومات المقترحة تلبي احتياجات مكتب خدمات المشاريع فحسب، أم لها صلة كذلك بوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى.

٣٠٩ - وطلبت عدة وفود معلومات إضافية عن أنشطة إزالة الألغام التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلاقتها بأنشطة إزالة الألغام التي يقوم بها كل من إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رد الإدارة

٣١٠ - شكر المدير التنفيذي الوفود على تعليقاتها المشجعة والمؤيدة، ولاحظ بخاصة الموافقة التامة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الأولوية المعلقة على المعاونة والمساعدة في بناء قدرات مجدية في البلدان النامية والتزامه بذلك. وفي ذلك الصدد، أبلغ المجلس التنفيذي بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب خدمات المشاريع لتحسين نظمه لوضع القوائم سواء بشكل مستقل أو بالاقتران مع مبادرات الخدمات المشتركة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. كما أوضح المدير التنفيذي أن عمليات الشراء التي يقوم بها مكتب خدمات المشاريع نفذت بالفعل وفقا للممارسات الدولية للعطاءات التنافسية، التي فتحت أمام جميع البلدان. وشجع الوفود على أن تبلغ الأطراف المهتمة في كل من بلدانها بالإعلانات المتكررة عن فرص الشراء على موقع مكتب خدمات المشاريع على الإنترنت.

٣١١ - وردا على الاستفسارات عن اللامركزية، أوجز المدير التنفيذي المبادئ الأساسية لاستراتيجية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتحقيق اللامركزية وهي: (أ) تحسين الخدمة؛ (ب) تشكيل أفرقة مدمجة في إطار هيكل واحد لمساءلة الإدارة؛ و (ج) استعراض منتظم للحيوية المالية. ومضى يلاحظ ما اقترن بإدماج مهام الإدارة المتعلقة بالموارد البشرية من انتقال اثنين من كبار الموظفين مؤخرا من إدارة المشاريع إلى مهام إدارية بالمقر.

٣١٢ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن أنشطة إزالة الألغام التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نفذت نيابة عن إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع قيام مكتب خدمات المشاريع بدور ذي طبيعة تشغيلية في المقام الأول. وأورد عدة أمثلة لذلك التعاون ومضى يذكر أن مكتب خدمات المشاريع يضطلع حاليا بأنشطة لإزالة الألغام في ١٣ بلدا مختلفا.

٣١٣ - وفيما يتعلق بالاستفسارات عن وظيفة كبير موظفي المعلومات، أوضح المدير التنفيذي أن جميع وظائف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك وظيفة كبير موظفي المعلومات المقترحة، قد أنشئت رهنا بمبدأ تولد دخل كاف لتغطية تكلفة الوظيفة. وشرح أن المقصود بإنشاء وظيفة كبير موظفي المعلومات هو تلبية احتياجات مكتب خدمات المشاريع المحددة لإدارة المعلومات، ولكن تمشيا أيضا مع

الممارسات المماثلة التي دعت إليها لجنة تنسيق نظم المعلومات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والجاري تطبيقها في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٩٨ - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1998/24 و *DP/1998/24/Add.2)، ويلاحظ كذلك أن المكتب يواصل العمل بنجاح وفقا لمبدأ التمويل الذاتي؛

٢ - يطلب إلى لجنة التنسيق الإداري أن تقدم المساعدة والتوجيه للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التوصل إلى الاستجابات المناسبة بخصوص المجالات المحددة في الوثيقة DP/1998/24، التي يتسم فيها تقدم المكتب بالبطء أو التي تصادف فيها حاليا صعوبات غير متوقعة؛

٣ - يوافق على إنشاء وظيفة كبير موظفي الإعلام برتبة مد - ١ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادس عشر - المراقبة الداخلية

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣١٥ - أبلغ مدير البرنامج المعاون المجلس التنفيذي لدى التقدمة لمناقشة التقرير عن أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية (DP/1998/26)، ببعض التطورات التي حدثت مؤخرا في مجال المراقبة الداخلية. وشملت هذه التطورات إصدار نشرة عن المساءلة إلى جميع الموظفين وباختيار عدد من الوحدات على

سبيل التجربة للاشتراك في نظام مراقبة التقييم الذاتي. وقد عقدت لجنة الاستعراض والمراقبة الإدارية للبرنامج عددا من الاجتماعات المنتظمة، وشمل ذلك اشتراك وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية.

٣١٦ - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إنه شعر بالتشجيع من التغيير الذي طرأ على ثقافة المساءلة على مدى العامين الماضيين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تبدى هذا، على سبيل المثال، في الطلب الذي ازداد بدرجة كبيرة على خدمات مكتبه. وشمل تدريب الممثلين المقيمين الجدد دورة تدريبية عن المساءلة، وازدادت مناقشة المسائل المتعلقة بالمساءلة داخل هذه المنظمة. وقد اتبع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء سياسة محاولة مساعدة جميع أقسام المنظمة على فهم ما هو مقبول وما هو غير مقبول بدلا من التركيز على الأخطاء فحسب. وإلى جانب ثلاث وحدات للدعم بالمقر، سيكون المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أول مكتب تنفيذي يتطوع لإعمال نظام التقييم الذاتي. وأفاد أن التحقيق في أنشطة احتياطي الإيواء الميداني ما زال مستمرا، ولكنه يعتقد أن المكتب يقترب من بداية انتهائه. وقال إنه ليس في حل من أن يناقش بعد أيا من نتائج التحقيق بسبب طبيعة بعض الادعاءات.

٣١٧ - وأعربت عدة وفود عن أنها ترى أن الوثيقة DP/1998/26 تناولت أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية بإنصاف، مبينة نواحي القوة والضعف في هذا المجال. وقالت الوفود إنها قدمت دلالة على تحقيق توازن في العمل يثير الاعجاب. وذكرت عدة وفود أيضا انها مغتبطة لأن ثقافة المساءلة تزداد ترسخا داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن أحد الوفود ذكر أنه ربما يبدو، نتيجة لذلك، أن موظفي مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء مثقلون بالعمل. وأيد أحد الوفود التوصية الواردة في الفقرة ٥١ من الوثيقة DP/1998/26 بأن يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز موارده الخاصة بمراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية. غير أن وفدا آخر تساءل من أين ستتأتى تلك الموارد.

٣١٨ - وأثارت عدة وفود المسألة المطروحة في الفقرة ١٨ المتعلقة بمقدار الوقت الذي ينفقه الممثلون المقيمون في القيام بالأنشطة المتصلة بأدوارهم كمنسقين مقيمين وباقتراح استخدام متطوعي الأمم المتحدة لمساعدتهم في تلك المهام. وقالت بعض الوفود إنها بينما تدرك الأعباء الملقاة على الممثلين المقيمين بسبب مهمة التنسيق، ترى من المستصوب الاستعانة بموظفين محليين قبل اللجوء إلى متطوعي الأمم المتحدة. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت التبرعات الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتفق على تنسيق أعمال وكالات أخرى.

٣١٩ - وأعربت عدة وفود عن قلقها بشأن المشاكل الناشئة عن زيادة استخدام طرائق التنفيذ الوطنية التي نوقشت في الفقرات ٣٨-٤٧ من الوثيقة DP/1998/26. واتفقت الوفود على أن زيادة استخدام التنفيذ الوطني اتجاه إيجابي، بينما سلمت بأنه يمثل بعض التحديات أيضا. وقال أحد الوفود إن صراحة البرنامج الإنمائي في تناول المشاكل التي نجمت عن زيادة التنفيذ الوطني محمودة وطلب أن تعطى هذه المنظمة الأولوية لإيجاد حلول لتلك المشاكل. وتساءل وفد آخر ما إذا كانت هذه المنظمة تمضي بسرعة أكثر من

اللازم نحو زيادة استخدام آليات التنفيذ الوطني. وبالمثل، رأى أحد الوفود أن المشكلة طويلة الأجل وهناك حاجة لتوجيه اهتمام أكبر للتأكد من توفر الخبرة المحلية قبل اتخاذ قرار استخدام طرائق التنفيذ الوطنية. وطلب وفد آخر تفاصيل عن المتابعة المشار إليها في الفقرة ٤٣ لمعالجة المشاكل.

٣٢٠ - وقام أحد الوفود بتوجيه انتباه المجلس التنفيذي إلى الفقرة ٣٨، التي جاء فيها إنه مطلوب من الحكومات تقديم تقارير مالية مراجعة عن المشاريع والبرامج المنفذة على الصعيد الوطني، وهي عملية يقوم برصدها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وقال الوفد إن هذا المتطلب معقول ولكنه شدد على أن تلك التقارير المراجعة لا بد أن تتبع القواعد الوطنية لمراجعة الحسابات. وذكر أنه إذا ألقيت المسؤولية على الحكومات لا بد من إعطائها السلطة أيضا. وفي ذلك الصدد، ذكرت عدة وفود أن القلق المعرب عنه في الفقرة ٤٢ (و) - تنفيذ المشاريع بواسطة مؤسسات مستقلة ذاتيا لا تشملها سلسلة المساءلة التي أنشأتها حكومات بلدان البرنامج - هو قلق ينبغي أن يعيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومرة أخرى سألت الوفود كيف تكون الحكومات مسؤولة إذا لم تكن لها سلطة على منظمات المجتمع المدني المتورطة. وقال أحد الوفود إن المشاكل المذكورة في الفقرة ٤٢ (ج)، أي عدم تعريف جميع الأطراف المعنية بالمتطلبات المالية، تتسبب في كثير من المشاكل المتعلقة بالتنفيذ الوطني وتحتاج إلى معالجة. وقال إن كثيرا من هذه المسائل نفسها قد أثير في مراجعة حسابات عام ١٩٩٦ وتساءل عما إذا كان قد تم إحراز تقدم منذ ذلك الحين.

٣٢١ - وذكرت عدة وفود أنها تؤيد فكرة إجراء مراجعات حسابات مشتركة مع منظمات أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في المجالات التي يلائمها ذلك. وأعربت بعض تلك الوفود عن الرغبة في زيادة عدد عمليات مراجعة الحسابات المشتركة تلك واقترحت أن تعنى بذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال أحد الوفود إنه ينبغي أن تجري وكالات أخرى كذلك مراجعات مشتركة للحسابات.

٣٢٢ - وكانت لدى الوفود عدة أسئلة محددة تتعلق بالمعلومات الواردة في الوثيقة DP/1998/26. فقد جاء في الفقرة ٢٦ أن كثيرا من اجتماعات الاستعراض الثلاثي لم تعقد أو لم تقدم تقاريرها في الوقت المناسب. وسألت الوفود عن نطاق المشكلة وعما تم عمله بشأنها. واستفسر أحد الوفود عن الفقرة ٢١ التي جاء فيها أن مساهمات بعض الحكومات في تكاليف الإبقاء على مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية ما زالت معلقة السداد. ومرة أخرى، ما هو نطاق المشكلة وكيف تجرى معالجتها؟ وما الذي تم عمله بصدد انخفاض معدلات تنفيذ البرامج المذكور في الفقرة ٢٥؟

٣٢٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٩، لاحظ أحد الوفود الارتفاع الذي يدعو إلى القلق في التمويل غير الأساسي، وأعرب عن رأي مفاده أن مدير البرنامج ينبغي أن يوقع بنفسه على تلك الاتفاقات. وقال وفد آخر إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يضع مشروع مجموعة إجراءات تتعلق باتفاقات تقاسم التكاليف. وطلب أحد الوفود، وأيده وفد آخر، مزيدا من التفاصيل عن حالة التحقيق في أنشطة احتياطي الإيواء الميداني. كما طلب معلومات إضافية عن علاقة البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمكتب خدمات المراقبة الداخلية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وطلب بخاصة، في حالة إجراء عمليات مشتركة مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية لمراجعة الحسابات والتحقيق والتفتيش، أن يتاح للمجلس التنفيذي الاطلاع عليها. ولاحظ أحد الوفود أن هناك عدة بنود في التقرير - مثل حيازة عدد من المركبات أكثر من المأذون به في بعض البلدان - تدق ناقوس الخطر في أوساط البرلمانيين والسلطات الوطنية.

رد إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٢٤ - وجه المدير المعاون للبرنامج الشكر إلى الوفود على ما أعربت عنه من تأييد، قائلا أنه يعتقد أن البرنامج الإنمائي ينمي فعلا ثقافة مساءلة حقيقية داخل منظمته. وقال في معرض تناول مسألة كثرة المطالب بالنسبة لوقت الممثلين المقيمين، إنها مسألة تحتاج إلى النظر فيها عن كثب، بما في ذلك النظر الجماعي من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأن اقتراح استفادة الممثل المقيم من خدمات متطوعي الأمم المتحدة قدم من جانب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء وليس سياسة رسمية للبرنامج الإنمائي. وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إن مكتبه تقدم بالاقتراح بوصفه سبيلا لإيجاد حل لحالة صعبة في وقت تندر فيه الموارد. وبعد تقديم اقتراحات من جانب أعضاء المجلس التنفيذي، قال المدير المعاون إنه ربما يكون من المستصوب أيضا النظر في إمكانية زيادة استخدام الموظفين الوطنيين في المساعدة في مسؤوليات التنسيق. والواقع أنه بدأت بالفعل تجربة ذلك في عدد قليل من البلدان.

٣٢٥ - وتناول المدير المعاون المسائل المتعلقة بالتنفيذ الوطني قائلا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد صاغ مبادئ توجيهية شاملة بشأن التنفيذ الوطني. وستؤخذ نتائج مراجعة الحسابات في الاعتبار لدى استعراض تلك المبادئ التوجيهية. وستتابع المنظمة الحالة عن كثب. وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إلى أنه لا ينبغي النظر إلى التنفيذ الوطني على أنه مجرد وسيلة للتنفيذ وإنما أيضا باعتباره ممارسة هامة لبناء القدرات. وقال إنه ربما يكون من الملائم استئجار موظفين دوليين للقيام بتنفيذ المشاريع، ولكن هذا معناه إنه عندما ينتهي تمويل المشروع ويغادر الموظفون، لن يخلفوا وراءهم أي قدرة معززة. وقال إن هذه ليست مشكلة تنتظر حلولا بسيطة ولا شك أنها ستكون ضمن تقارير مراجعة الحسابات في المستقبل كذلك. وقال إنه اعتقد في بعض الأحيان أن المكاتب القطرية لم تقم بعمل تقييم قدرة المؤسسات الوطنية بشكل واف وأن المنظمة حاولت مساعدتهم على التوصل لتقييمات أفضل. وأفاد أن مسألة استخدام مراجعي حسابات وطنيين وإنجاز مراجعات الحسابات الوطنية ما زالت قائمة وأورد ذكر عدة مشاكل. ففي بعض الأحيان لم يبلغ الشركاء الوطنيون المنفذون مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية مقدما بمتطلب إجرائهم مراجعة للحسابات لدى اكتمال المشروع أو البرنامج، وتسبب ذلك بالضرورة في تعطيلات لإجراء مراجعة الحسابات. وفوق ذلك، كانت موارد مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية محملة فوق طاقتها بالفعل. وجاري وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة لإجراء مراجعات الحسابات الوطنية.

٣٢٦ - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أنه توجد علاقة عمل ممتازة بين مكاتب مراجعة الحسابات بجميع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، وأنه أدرج في خططه لمراجعة الحسابات عدة أنشطة مشتركة مع وكالات أخرى، وبخاصة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي بعض الأحيان استفادت مراجعة الحسابات من الاستخدام المشترك لموظفي المنظمتين، مما حقق توفيرا في الوقت والأموال. وأفاد أيضا أن مكتبه عمل بشكل وثيق مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية - وتعتبر التحقيقات المشتركة مجالا متناميا للنشاط المشترك. وردا على طلب مزيد من المعلومات عن التحقيق في أنشطة احتياطي الإيواء الميداني، أفاد أن حالات الاحتيال لم تبلغ عادة إلى المجلس التنفيذي خوفا من الإضرار بالتحقيق. غير أنه ما أن يكتمل التحقيق، سيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي.

٣٢٧ - وذكر المدير أن أقل من ٥٠ في المائة من الحكومات متأخرة في سداد اشتراكاتها للإبقاء على المكاتب القطرية. ويقوم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بمتابعة للمشاريع التي يلزم إنهائها ماليا، فضلا عن الحالات التي لم تجر استعراضات ثلاثية بشأنها أو تأخرت فيها تلك الاستعراضات.

٣٢٨ - وقال المدير المعاون إنه سيجري النظر بدقة في التوصيات المتعلقة بعدد المركبات التي يستخدمها كل من المكاتب القطرية، بعد إعلان نتائج مراجعة الحسابات. غير أن بعض المكاتب تحتاج، في بعض الأحيان، إلى عدد أزيد من المركبات بسبب حالات طارئة. وأفاد أنه بالنسبة لحالة اتفاقات التمويل المشترك فوضت للمديرين المعاونين سلطة أكبر ولكنها كانت مصحوبة بمساءلة أكبر. وقال إن الاتفاقات التي وقعها جميع المديرون المعاونون مع مدير البرنامج ينبغي أن تعزز المساءلة. وأن المنظمة بكاملها تتحرك في اتجاه المساءلة الموجهة إلى تحقيق نتائج.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٢٩ - أشار نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) إلى أن الصندوق استمر في الاستفادة من ترتيبات أجريت مع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بشأن خدمات المراجعة الداخلية: كان قسم المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق كائنا في مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في الوقت الذي كان فيه هذا المكتب يُشرف على الحسابات الداخلية التي كانت تقوم بأدائها شركات المحاسبة العامة في بلدان البرنامج في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. بيد أن الصندوق كان في حاجة إلى تعزيز تغطية مراجعة الحسابات الداخلية، بما في ذلك وضع ترتيب تعاقدي يشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٣٣٠ - وقال نائب المديرة التنفيذية إنه بإنشاء مكتب المراقبة والتقييم، أصبح للصندوق ترتيب مؤسسي أوضح لرصد تنفيذ خطط مراجعة الحسابات ورصد نتائج مراجعة الحسابات. وأشار إلى أن الجزء الرئيسي في دليل السياسات والإجراءات الجديد صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد أكد الدليل المالي الجديد، الذي سيصدر قريبا، الأولوية التي يُعلقها الصندوق على الإغلاق المالي للمشاريع في حينه. وسيساعد على

ذلك نظام الرصد المالي الجديد، الذي يجري حاليا اختباره ميدانيا، والذي يشمل آليات لبدء الإجراءات اللازمة لإغلاق المشاريع وكذلك رصد السلف النقدية والأرصدة غير المنفقة بشكل أدق.

٣٣١ - وأشار نائب المديرة التنفيذية كذلك إلى أن نظام استعراضات تطبيق السياسات، الذي وضع موضع التنفيذ عام ١٩٩٥، أثبت أنه أداة فعالة التكاليف لتسهيل التطور التنظيمي. ويقوم مكتب المراقبة والتقييم بإنشاء مصرف بيانات لنتائج هذه الاستعراضات. واختتم كلامه قائلا إن المديرة التنفيذية ستواصل ضمان الأمانة والمساءلة أثناء تعزيزها للامركزية في التنظيم.

٣٣٢ - ورحبت الوفود بالجهود التي بـُذلت لإشاعة اللامركزية وإن لاحظ عدد منها أنه يلزم مصاحبة هذه الجهود بالمتابعة والرصد. وفي هذا الصدد، لاحظ بعض الوفود أن دليل السياسات والإجراءات الجديد، الذي صـُمم لتعزيز اللامركزية، لم يـُستكمل بعد. وأعربوا عن أملهم في استكماله سريعا وتساءلوا عما يجري عمله أثناء ذلك.

٣٣٣ - وتساءل عدد من الوفود عن الاحصاءات المقدمة في الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1998/7، التي أشارت إلى أن ٢ ٠٠٠ مشروع اكتملت تشغيليا، ومع ذلك لم تغلق سجلاتها المالية. وما هي نسبة مجموع المشاريع التي اكتملت تشغيليا وما هي الإجراءات التي يتخذها الصندوق لمعالجة هذه الحالة؟ ولاحظ أحد الوفود أن هذه الحالة تعني أن الأرصدة غير المنفقة من مشروع مكتمل لا يمكن تخصيصها لمشروع جديد، مما يـُبطئ من التنفيذ.

٣٣٤ - ولاحظت الوفود أيضا أن الصندوق يستخدم مجموعتين من الإجراءات. مجموع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأخرى للصندوق. وتساءلوا عما إذا كانت هذه الممارسة تخلق اضطرابا وكيف يجري تناولها. ورأى أحد الوفود أن ذلك يـُشير إلى هيكل إداري مثقل بالعوائق. وسأل وفد آخر عن إيضاح للفقرة ١٧، التي أشير فيها إلى اتباع عدد من إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعدم وجود إجراءات محددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنه يوجد في بعض الأحيان افتقار إلى الوضوح بشأن الإجراءات التي ينبغي اتباعها في حالات محددة.

٣٣٥ - ولاحظ أحد الوفود أنه فيما يتعلق بالبرامج القطرية، كان من الصعب الاضطلاع بتقييمات في حالة عدم وجود مؤشرات وأهداف محددة بوضوح. ووجه نفس الوفد الانتباه إلى الفقرة ٣ من الوثيقة DP/FPA/ 1998/7 التي أشير فيها إلى عدم وجود عدد كاف من الموظفين للقيام بتغطية كافية لجميع وحدات الصندوق في مجال مراجعة الحسابات في غضون الدورة المـُثلى التي يتراوح طولها من خمس إلى سبع سنوات، وتساءل عما يمكن عمله في هذا الشأن.

٣٣٦ - وأعرب أحد الوفود عن القلق لعدم قيام لجنة استعراض العقود باستعراض عقود المشتريات التي تقوم بها بعض المكاتب القطرية للسلع والخدمات بما يتجاوز ٧٠ ٠٠٠ دولار، على النحو المذكور في الفقرة ٢٤ من الوثيقة DP/FPA/1998/7. ولاحظ وفد أن تقديرات التمويل المتعددة الأطراف - الثنائية لم تصل إلى

الصندوق، على نحو ما أشارت الفقرة وأنه كان يلزم استخدام موارد الميزانية العادية بدلا من ذلك. وأشار أحد الوفود إلى المشاكل المتعلقة بفرع التدريب التي أثيرت في الفقرة ٢٠ وأعرب عن أمله في أن تقوم الإدارة بتناولها.

٣٣٧ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن يقوم الصندوق بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن مسائل مراجعة الحسابات والمراقبة وطلب أن يوضع ذلك في قرار المجلس التنفيذي المتعلق بالمراقبة. وأيدت وفود أخرى هذا الطلب.

رد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٣٨ - تناول نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) مسألة دليل السياسات والإجراءات الجديد. والدليل الجديد هو أساسا مراجعة للمبادئ التوجيهية القائمة، ومصمم في جوهره ليعكس عملية إشاعة اللامركزية وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك ليبسط وينسق الإجراءات. لذا، فإن عدم استكمال أجزاء صغيرة من الدليل الجديد لا يعني أن الصندوق كان يعمل في فراغ - ففي هذه الحالات تظل الإجراءات القديمة صالحة. وأوضح أيضا استخدام السياسات والإجراءات الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يحاول الصندوق استخدام المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيثما يمكن تطبيقها ويحاول تجنب ازدواجها. ويتماشى هذا التنسيق مع الجهود الإصلاحية الأخيرة للأمين العام وهو صالح تماما. وأشار رئيس مكتب المراقبة والتقييم إلى أن جزءا رئيسيا من دليل البرامج صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ وأنها كانت المرة الأولى التي أدمجت فيها جميع المبادئ التوجيهية في دليل واحد شامل. وفي حالة إجراءات الرصد والتقييم، كان التنقيح الجديد هو السرد الجديد لهذه المبادئ التوجيهية.

٣٣٩ - وأخبرت الرئيسة المجلس التنفيذي أن المشاريع المكتملة التي يبلغ عددها زهاء ٢ ٠٠٠ التي أغلقت ماليا انخفضت بحوالي ٤٣٥ مشروعا بنهاية عام ١٩٩٧. ونظر مراجعو الحسابات الخارجيون كذلك في مسألة حجم الأرصدة غير المنفقة في هذه المشاريع. وستقدم البيانات المتعلقة بالحجم إلى أعضاء المجلس بعد التحقق. وكما ورد في البيان الاستهلالي لنائب المديرة التنفيذية، يقوم الصندوق بوضع آليات في آليات المشاريع والبرامج تُسهل إغلاقها ماليا ورصد السلف النقدية.

٣٤٠ - وفي تناولها لمسألة الأهداف غير الواضحة، وافقت الرئيسة على أن الحالة كانت كذلك في بعض الأحيان، وخاصة فيما يتعلق بتلك البرامج التي وضعت منذ بعض الوقت. غير أن الصندوق اعتمد الآن استخدام تقنيات إطار منطقي ويجري تدريب الموظفين حاليا على استخدام تلك التقنيات. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى سرد أوضح لأغراض ونتائج ومؤشرات البرامج في المستقبل.

٣٤١ - ووافقت الرئيسة مع الوفود على أن تغطية مراجعة الحسابات لا تبعث على الرضاء، حتى مع استخدام الخبراء الاستشاريين. وسيبحث الصندوق مع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء عن أفضل الطرق الكفيلة بزيادة التغطية في فترة السنتين الجارية وسيجري تناول هذه المسألة في ميزانية الدعم

القادمة لمدة السنتين، وأعربت عن أملها في أن يدعم المجلس التنفيذي التدابير التي تقترحها المديرة التنفيذية.

٣٤٢ - ووافقت الرئيسة على أن ما أعربت عنه الوفود ومدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء فيما يتعلق بالدور الهام الذي يتعين على التنفيذ الوطني أداءه في بناء قدرة وطنية. وتولي المبادئ التوجيهية الجديدة للصندوق أهمية أكبر لبناء القدرات ونقل المهارات غير أنها وافقت أيضا على أن هناك حاجة إلى جهود أكبر لتقييم القدرة الوطنية، وإلى أن يعمل الصندوق مع شركائه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في الوثائق DP/1998/26، و DP/1998/24/Add.1 و DP/FPA/1998/7، وطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره وأن يُقدم تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

جيم - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٤٤ - أشار المدير التنفيذي إلى أن المراقبة الداخلية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تتألف من ثلاثة عناصر: (أ) مراقبة داخلية جارية للإدارة؛ (ب) مراجعة خارجية للحسابات يقوم بها مجلس مراجعي الحسابات؛ (ج) خدمات مراقبة متعاقد عليها مع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وقد تم تناول العنصرين الأوليين في وثائق قدمت إلى المجلس التنفيذي في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال. وأكد المدير التنفيذي من جديد أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يُعلق أهمية كبرى على المراقبة الداخلية وأشار إلى أن العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء علاقة مثمرة، لا تحدد فقط التدابير المحددة المطلوبة من مشاريع انفرادية. ولكن توفر أيضا أساسا لتحديد المسائل المتكررة التي يمكن تناولها عن طريق التدريب أو أي تدابير وقائية أخرى.

٣٤٥ - وأعربت وفود عديدة عن رضائها لأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يقدم تقريره سنويا إلى المجلس التنفيذي بشأن مسائل المراقبة فيه. ولاحظ أحد الوفود أن من غير الواضح عدد المشاريع التي جرى استعراضها عن طريق آليات المراقبة الداخلية من المشاريع الـ ٧٠٠ ١ التي ذكرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأعرب نفس الوفد عن شكه في الخروج ببعض الاتجاهات العامة من التوصيات المتعلقة بمشاريع محددة وطلب إيضاحا بشأن هذه المسألة من المدير التنفيذي. وطلب وفد آخر معلومات بشأن التحقيقات التي أجريت في حالتي غش وردتا في الفقرة ١٠ من الوثيقة DP/1998/24/Add.1.

رد إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٤٦ - شكر المدير التنفيذي الوفود لتعليقاتها البنّاءة. وردا على استفسار بشأن عدد المشاريع التي يجري استعراضها، أشار إلى أنه تم استعراض ما بين ٣٠ و ٤٠ مشروعا خلال فترة مراجعة الحسابات. وقد استعرضت المشاريع التي لها خصائص غير عادية، مثل مشاريع بروتوكول مونتريال التي تتضمن إعادة تجهيز الصناعات الكيميائية وتحويلها، أو اتفاق الخدمات الإدارية في إطار برنامج المشتريات الياباني. بناء على طلب من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وعلى الرغم من أن معظم مراجعة حسابات مشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اضطلع بها بمساعدة من مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، فقد اضطلعت أيضا بمراجعة حسابات بعض منها وكالات وطنية لمراجعة الحسابات في البلد المانح أو بالتعاون مع هيئات أخرى مثل مكتب المراقبة الداخلية.

٣٤٧ - وردا على ما أثير من أن الاتجاهات العامة لا تبرز من استعراضات مراجعة حسابات لمشاريع محددة، أشار المدير التنفيذي إلى مقدمته التي شرح فيها دور شعبة السياسات والعقود التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنسيق جميع عمليات مراجعة الحسابات. وقال إن هذا الترتيب يُساعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المستقبل على تحديد أية اتجاهات يمكن تناولها من جديد من خلال التدريب أو التحسينات الإجرائية. وأعرب عن ثقته في أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي لا يزيد عمره عن ثلاث سنوات، إحراز تحسن في الحصول على القيمة المرجوة من مراجعة الحسابات.

٣٤٨ - وقال المدير التنفيذي، عندما تناول حالتي الغش اللتين ذكرهما أحد الوفود، إن حالة منهما تتضمن إساءة استخدام حساب سلفة بينما تتعلق الحالة الأخرى بمكالمات هاتفية غير مأذون بها في مشروع إقليمي. ويجري استعراض الحالتين، في حين أحيلت حالة منهما إلى القسم القانوني في مكتب الموارد البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أنه ستجري متابعة جميع التدابير المتاحة التأديبية والقانونية متى حددت هيئات التحقيق الحقائق في كل حالة منهما.

٣٤٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في الوثائق DP/1998/26، و DP/1998/24/Add.1 و DP/FPA/1998/7، وطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره وأن يُقدم سنويا تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

سابع عشر - مسائل أخرى

برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

٣٥٠ - أطلعت مديرة العلاقات الخارجية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز) المجلس التنفيذي على التحدي الذي يشكله هذا البرنامج

(يونيدز) للتنمية في جميع أرجاء العالم. وأبلغته بوجود بعض الأنباء السارة - كثبات معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو هبوط هذه المعدلات في بعض البلدان التي قامت بحملات وقاية فعالة؛ بيد أن الأنباء السيئة هي أن الإيدز قد قتل من الناس في عام ١٩٩٧ بقدر ما قتلت الملاريا، وأنه في البلدان الشديدة التعرض لهذا الوباء تراجع العمر المتوقع عند الولادة إلى مستويات عقد الستينات. وفي حالات كثيرة، مسح الإيدز المنجزات الإنمائية التي لم تتحقق إلا بشق النفس، وتأثرت جميع القطاعات. وكانت الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في جميع البلدان التي كان يعمل فيها برنامج اليونيدز من خلال نظام المنسق المقيم. ثم دعت المجلس إلى دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة ببرنامج اليونيدز على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. وطلبت من المجلس، رغم الأعمال التي كان يُضطلع بها، أن ينظر فيما إذا كان ذلك كافيا على ضوء عِظَم المشكلة.

٣٥١ - وتكلمت وفود عديدة عن أهمية أعمال برنامج اليونيدز وأعربت عن تأييدها الكامل لجهود التنسيق لمكافحة HIV/AIDS، التي كانت تبذلها وكالات الأمم المتحدة من خلال برنامج اليونيدز. وعلقت وفود كثيرة على الأفرقة المواضيعية العاملة في بلدان البرنامج بشأن HIV/AIDS، التي يترأس كثير منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقالت إن الأفرقة المواضيعية تنجز الكثير من الأعمال الجيدة وأنها تستحق تعاون جميع المنظمات المعنية. وأشار أحد الوفود إلى أن HIV/AIDS هو ليس خطرا يهدد صحة الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم فحسب، بل هو أيضا عقبة كبرى في وجه التنمية. وأفاد أحد الوفود بأنه من الواضح عدم كفاية الأعمال الجارية.

٣٥٢ - وتكلم أحد الوفود عن الطرق المبتكرة التي يستعمل بها برنامج اليونيدز الموارد المتاحة له. فذكر إنشاء مركز التدريب والتطوير في اسبانيا الذي تدعمه منحة من حكومة إقليمية.

٣٥٣ - وقال أحد الوفود، وكان يتكلم باسم وفد آخر أيضا، إنه يود الاطلاع على إجراءات محددة يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة HIV/AIDS. ويتضمن هذا المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي عما قد تقرر في مجلس التنسيق البرنامجي التابع لبرنامج اليونيدز الذي اجتمع في الشهر السابق. وأبلغ عن اجتماع جميع المنظمات المشتركة في تمويل برنامج اليونيدز، الذي عُقد أيضا في الشهر السابق. وقد اعتبر ذاك الاجتماع من المعالم على طريق تحقيق الالتزام الكامل لجميع المنظمات المشتركة في التمويل بالمبدأ الذي يقوم عليه برنامج اليونيدز. وقد أقر مجلس التنسيق البرنامجي في اجتماعه المعقود في أيار/مايو نتيجة اجتماع المنظمات ذاك. كما أعربت وفود أخرى عن ترحيبها بنتائج الاجتماع المذكور، وأضاف أحد الوفود قائلا إنه من المستحيل المبالغة في الفوائد الناجمة عن ذاك الاجتماع.

٣٥٤ - وأبلغ أحد بلدان البرنامج عما حل بالبلد من فتك بسبب HIV/AIDS، وشكر برنامج اليونيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجتمع المانحين، ككل، على ما يقدمونه من مساعدة لمكافحة الوباء.

٣٥٥ - وردت مديرة العلاقات الخارجية في برنامج اليونيدز ومساعدة مدير البرنامج مديرة مكتب السياسة الإنمائية، فشكرتا الوفود على تأييدها. وقالت مساعدة مدير البرنامج إنها ستقدم مزيدا من المعلومات عن الإجراءات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإن مسألة تقديم المنسق المقيم مزيدا من الدعم للأفرقة المواضيعية المتعلقة بـ HIV/AIDS قد أثيرت؛ وإنها لا تفهم من أين أتى رقم مليون دولار الذي ذكره أحد الوفود. وأضافت قائلة إنه من المتوقع في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ أن ينفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٧٤ مليون دولار على الإجراءات المتصلة بـ HIV/AIDS، بما في ذلك تقاسم التكاليف. ويتضمن هذا أمورا مثل الأمور المتعلقة بالأخلاق والقانون وفيروس نقص المناعة البشرية والمساعدة في وضع برامج استراتيجية وطنية. وذكرت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دعم ٢٢ من موظفي البرنامج الوطنيين العاملين في مكافحة HIV/AIDS، بما في ذلك ١١ موظفا في أفريقيا، بالإضافة إلى الموظفين العاملين في برنامج يونيدز. وقد شملت برامج الدعم الإقليمية حلقات عمل من أجل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظرائهم من الموظفين الوطنيين.

٣٥٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن برنامج يونيدز.

تقرير عن مبادرات منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا

٣٥٧ - قدمت مساعدة مدير البرنامج مديرة مكتب السياسة الإنمائية تقريرا عن الخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب الوكالات الأخرى المشتركة في تمويل المبادرة لتنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والأنشطة المتصلة بها من أجل أقل البلدان نموا. وأشارت المديرة في بيانها إلى أن الفريق العامل المشترك بين الوكالات قد تلقى حتى ذاك التاريخ ٣٩ تقييما للاحتياجات وأنه قد تم إعداد ردود متكاملة لكل منها. وأوضحت قائلة إن الرد المتكامل هو خطوة نحو إعداد برنامج محدد القطر متعدد السنوات لتقديم المساعدة المتصلة بالتجارة. وأضافت قائلة إن البرامج ستشمل مشاريع عملية وستقدم في اجتماع للمانحين، والأرجح أن يتم ذلك في اجتماع لفريق استشاري أو اجتماع مائدة مستديرة. ولدى تلقي الردود المتكاملة، أعرب ١٤ بلدا تقريبا عن اهتمامها بالإعداد من أجل اجتماعات المانحين هذه.

٣٥٨ - وقد شرع البنك الدولي فعلا في العمل في أوغندا، فأعد برنامج تجاري لعرضه على الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري. كما اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطرق مماثلة وهو يعد حاليا برنامجا من أجل غامبيا وتشاد ومالي. وفي الشهر السابق، وخلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، طلبت بعض الوفود الاشتراك الفعال من جانب منظمة التجارة العالمية في اجتماعات المانحين تلك. وقد صدرت هذه الطلبات عن بلدان كثيرة، منها نيبال ومالي وأنغولا. ورحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاقتراح، وشرع في إنجاز اتفاق مع منظمة التجارة العالمية.

٣٥٩ - وقالت المديرة إنه في منظمة لامركزية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقع المسؤولية عن المشاركة في الإطار المتكامل، إلى حد كبير، على عاتق المكاتب القطرية. والمشاركة الفعالة تتطلب القناعة من جانب المكاتب القطرية بأن التجارة هي جزء من مجموعة استراتيجيات وسياسات تساعد في تحقيق

التنمية البشرية المستدامة. وسيواصل مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الإرشاد في مجال السياسات إلى المكاتب القطرية بشأن الصلات القائمة بين التجارة والاستثمار والتكامل في الاقتصاد العالمي.

٣٦٠ - وأبلغت المديرة المجلس التنفيذي بأن إدخال الإطار المتكامل قد زاد بشكل ملموس الطلبات المنهالة على الوكالات الست المشتركة في التمويل للمساعدة في بناء القدرات في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها. ولدى البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية سنوات عدة لتكييف نظمها القانونية والإجرائية والمؤسسات المتصلة بذلك مع احتياجات المنظمة. وكان هذا مهمة ضخمة بالنظر إلى القدرات المحدودة في كثير من البلدان النامية وبالنظر إلى ضيق الوقت. إذ كانت الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات شديدة على وجه السرعة لتوفير المساعدة الملائمة للبلدان النامية كي يتسنى لها بناء النظم الضرورية وجعلها صالحة للتشغيل.

٣٦١ - وقد اعترفت وفود عديدة بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكدت المجالين الاستراتيجيين اللذين يتمتع فيهما البرنامج بميزة نسبية، وهما: بناء القدرات والتسهيل وتنسيق المعونة من خلال اجتماعات مائدة مستديرة. كما أن اجتماعات المانحين، إن كانت في جنيف أو داخل البلد، هي أداة هامة لتحسين التنسيق وتعزيز قدر أكبر من الائتلاف بين جهود الحكومات المعنية ومجتمع المانحين. وأكدت وفود عديدة أهمية إدراج المسائل التجارية والمسائل المتصلة بالتجارة في جدول أعمال اجتماع المائدة المستديرة في جنيف، حتى ولو أجريت مشاورات قطاعية بشأن التجارة في البلد في موعد لاحق.

٣٦٢ - وفي حين اعترف العديد من المتكلمين من البلدان النامية بأهمية التجارة في سياساتها الإنمائية، فقد أشاروا إلى الحاجة إلى سياسات اقتصاد كلي وقطاعية عريضة القاعدة، تضم التجارة والاستثمار وتحسين الهياكل الأساسية والتمويل وتنمية الموارد البشرية والقطاع الخاص. وبعبارة أخرى، فإن التجارة وحدها لا تكفي وينبغي أن تكون جزءا من وسائل وسياسات مختلفة لتعزيز التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. وقد أكدت وفود من بلدان المانحين وبلدان البرنامج على حد سواء أهمية المبادرة إلى تحديد الاحتياجات بالنسبة لأقل البلدان نموا، ولا سيما من أجل إعداد اجتماعات المانحين وتقديم الدعم لتنظيمها. وقد اعتبر هذا عنصرا رئيسيا في الإطار المتكامل.

٣٦٣ - ولاحظت المديرة، كما لاحظ زملاؤها من الوكالات المشتركة في تمويل المبادرة، ومن مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، الحاضرون في الاجتماع، أهمية ملكية العملية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وأكدوا إرادتهم المشتركة لدعم البلدان التي طلبت المساعدة من أجل إعداد برنامج متعدد السنوات للتجارة وما يتصل بها. فحتى ذاك الوقت، لم يقدم مثل هذه الطلبات سوى ١٤ بلدا. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد للرد بشكل إيجابي على أي طلب يتلقاه.

٣٦٤ - كما أصرت المديرة على فكرة الشراكة بين الوكالات المشاركة في التمويل، وكذلك بين الوكالات والحكومات والمجتمع المدني في أقل البلدان نموا، وعلى البرمجة المشتركة. وقد دعم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية هذه النقطة مرة أخرى، فقدم كل منهما أمثلة ملموسة على البرمجة والتنسيق المشتركين.

فقد أكدت ممثلة منظمة التجارة العالمية اهتمام منظمتها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة قطاعية من أجل البلدان التي تقدمت بطلب كهذا.

٣٦٥ - كما اتفق على وجود حاجة إلى رؤيا أبعد مدى والتزام استراتيجي وسياسات قطاعية مترابطة تكون فيها التجارة جزءا من إطار أوسع. وفي هذا الصدد، لا بد وأن يوفر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في عام ٢٠٠١ إطارا كليا كهذا. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ملتزمان بالعمل سوية بشكل وثيق على تنظيم المؤتمر. كما أعربت وفود عديدة عن تأييدها لوجهة النظر القائلة بأن إيجاد القدرة على التجارة وتحسين قدرة البلدان النامية على المشاركة بشكل فعال في الاقتصاد العالمي هي مشكلة عامة تبرر إنشاء برنامج لبناء القدرات يكون متينا القاعدة عريض ومفتوحا لجميع البلدان النامية، وليس فقط لأقل البلدان نموا.

٣٦٦ - وردا على اهتمام وفود عديدة بشأن مسائل الإبلاغ، قدم ممثل مركز التجارة الدولية مزيدا من التفاصيل بشأن الأنشطة التي يتعين على الوحدة الإدارية الاضطلاع بها. فإلي جانب قاعدة البيانات المتعلقة بالتجارة التي ستنشئها الوحدة، يجري وضع نظام لمتابعة تطور مختلف أنواع المؤشرات، كمؤشرات الأداء والأثر والعملية. كما سيتم جمع بيانات معيارية بقصد رصد أثر البرنامج.

٣٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن مبادرات منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا.

مونتيسيرات

٣٦٨ - وقدمت مساعدة مدير البرنامج مديرة المكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي طلبا إلى المجلس التنفيذي بالنيابة عن حكومة مونتيسيرات كي يستعرض حالة البلد المتبرع الصافي (NCC) بالنسبة لمونتيسيرات. ولإطلاع المجلس على الموقف الراهن، أبلغ الأعضاء بأن الناتج الاقتصادي قد توقف عمليا بسبب كارثة الاندفاعات البركانية التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية. فالأرقام الدقيقة عن أرقام الدخل الفردي الوطني ليست متوفرة، بيد أن أحدث الإحصائيات الحكومية بينت هبوطا في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥٨ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٩٤. كما تشردت أعداد كبيرة من السكان. وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه نتيجة لحالة الانهيار الفعلي اقتصاديا واجتماعيا، لا بد من تناول طلب إعادة النظر في حالة البلد المتبرع الصافي عند تقديم إطار التعاون القطري من أجل مونتيسيرات للنظر فيه في الدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٩.

ملاحظات الرئيس الختامية

٣٦٩ - شكر الرئيس، عند اختتامه الدورة في يوم الجمعة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الوفود والأمانة على الدورة السنوية المنتجة البناءة، وسرد المقررات الهامة التي اتخذت بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم لخدمة المشاريع.

٣٧٠ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

١٧/٩٨ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨

(جنيف، ٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قد قام أثناء دورته السنوية لعام ١٩٩٨ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.3 ؛ و DP/1998/L.3/Corr.1) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، على النحو الوارد في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧ عن الأولويات البرنامجية، والفعالية البرنامجية، والاستعراض الإحصائي العام، والاستعراض الإقليمي العام (DP/FPA/1998/3 (Part I)، و (Part I/Add.1)، و (Part II)، و (Part III))؛

طلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ ورقة قاعة اجتماع عن النهج القطاعية النطاق؛

البند ٣: القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية

اتخذ المقرر ١٠/٩٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن القدرة الاستيعابية؛

البند ٤: خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

اتخذ المقرر ١١/٩٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ وسلطة الإنفاق البرنامجي؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية والمشاريع التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1998/8)؛

البند ٥: التقرير الدوري عن التقييم

اتخذ المقرر ١٢/٩٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن التقييم الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦: استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال؛

البند ٧: استراتيجية تعبئة الموارد

أحاط علما بورقة قاعة الاجتماع التي تتضمن عرضا مستكملا للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.3)، وبالتعليقات التي أبديت عليها؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨: التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج لعام ١٩٩٧، بما في ذلك مقدمة التقرير، والسجل البرنامجي الرئيسي، والبرامج العالمية والأقاليمية، والصناديق والبرامج الأخرى، وبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة، والمرفق الإحصائي (DP/1998/17/Add.1-7 و DP/1998/17/Add.1 (Part III)/Corrr.1)، والتعليقات التي أبديت عليه؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن متابعة المقرر ١٦/٩٧ بشأن إدارة التغيير، بما في ذلك التقرير المؤقت عن تسهيلات الموارد دون الإقليمية (DP/1998/CRP.8)؛

أحاط علما بالخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨ (DP/1998/CRP.9)؛

البند ٩: متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة؛

أحاط علما بالتقرير المقدم بشأن منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ: نقل المسؤوليات الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/18)؛

البند ١٠: التقييم

أحاط علما بالتقرير المقدم عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/19)؛

البند ١١: متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ١٣/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١٢: تعبئة الموارد

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم من الرئيس عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن آلية المائدة المستديرة (DP/1998/CRP.2)؛

البند ١٣: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ١٤/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن تنفيذ عنصر حقوق الإنسان الوارد في إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس (DP/1998/22)؛

البند ١٤: سياسة الاتصال والإعلام

اتخذ المقرر ١٥/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام؛

البند ١٥: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٦/٩٨ بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/1998/25)؛

البند ١٦: المراقبة الداخلية

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في الوثائق DP/1998/26 و DP/1998/24/Add.1 و DP/FPA/1998/7، وطلب الى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره وأن يقدم سنويا تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

البند ١٧: مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز) في عام ١٩٩٧؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن مبادرات منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مونتيسيرات.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

المرفق

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨
(١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)

(٥ أيام عمل*)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.4)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	شفوي	للعلم	يوم واحد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١: تقرير مرحلي
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم/لاتخاذ إجراء		الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (بما في ذلك تقرير عن تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩)
	رسمي	للعلم		إدارة المخاطر
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (بما في ذلك الشراء من البلدان النامية)
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن والمعدات الرئيسية المشمولة بأوامر الشراء
	رسمي	للعلم		استعراض وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	رسمي	للعلم	يوم واحد	نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧
٤				أطر التعاون التقني والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		استعراض ترتيبات الخلافة في مجال البرمجة
	شفوي	للعلم	يوم واحد	تقرير عن تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (٢٥/٩٧)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٥				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	½ ١ يوم	تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (بما في ذلك إدارة المخاطر، والاحتياطيات، وفائض الإيرادات)
٦	شفوي	للعلم		صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٧)
٧				تعبئة الموارد
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء	½ ١ يوم	تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٨	شفوي	لاتخاذ إجراء	½ ١ يوم	تعبئة الموارد
٩				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	½ ١ ١ يوم	الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تنقيح النظام المالي
	رسمي	للعلم		الترتيبات الثنائية - المتعددة الأطراف وترتيبات الصناديق الاستئمانية (٢٦/٩٧)
١٠				التعاون فيما بين بلدان الجنوب
	رسمي	لاتخاذ إجراء	½ ١ ١ يوم	"الشركاء في مجال السكان والتنمية" (٩/٩٦)
١١	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
١٢				اللجنة التنسيقية الصحية
	رسمي	للعلم		تقرير عن الاجتماع الأول للجنة التنسيقية الصحية
١٣	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		النهج القطاعية النطاق
١٤	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		مسائل أخرى، بما في ذلك: - الزيارات الميدانية

الفرع الرابع

الدورة العادية الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من

١٤ الى ١٦ وفي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

أولا - المسائل التنظيمية

١ - أبلغ أمين المجلس التنفيذي الوفود بأنه في أعقاب قرار من المكتب عقدت الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ومن ٢١ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر بغية تمكين الوفود من المشاركة في حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات، المقرر إجراؤه في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر.

٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ على النحو الوارد في الوثيقة DP/1998/L.4 و Corr.1، بصيغتهما المعدلة شفويا من جانب أمين المجلس التنفيذي. ونظرا لعدم توفر وقت لإجراء مناقشة كافية، قرر المجلس تأجيل النظر في التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية في عام ١٩٩٨ (لبنغلاديش وتونس وجنوب أفريقيا ولبنان (البند ١٤)) إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وطلب أحد الوفود أن يجري النظر في التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية تحت بند مستقل من بنود جدول الأعمال، مما يبرز الأهمية التي يعلقها المجلس على مناقشة هذه التقارير على نحو كامل. وأخطر الأمين المجلس بأنه في التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى جنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.15)، ينبغي إضافة باكستان إلى قائمة البلدان المشتركة. وقرر المجلس أيضا تأجيل النظر في البند ١٣ من جدول الأعمال في الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتناول النهج القطاعية النطاق، إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

٣ - ووافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد الدورات في عام ١٩٩٩، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩: ٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩: ٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩: ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩: ١٣ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٤ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية الإبقاء على التواريخ على النحو الذي تمت الموافقة عليه، لافتا النظر إلى الصعوبات التي نتجت عن إعادة تحديد موعد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨. وأعرب وفد آخر عن أمله في ألا تعقد الاجتماعات المقبلة للمجلس التنفيذي وقت إجراء المناقشة العامة في الجمعية العامة وذلك لإعفاء الوفود من مواجهة صعوبات. ووافق المجلس على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وأشار أمين المجلس التنفيذي إلى أنه بناء على طلب المجلس، تسمح خطة العمل المؤقتة للدورة

العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بعقد اجتماع مشترك يستغرق نصف يوم مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويتعيَّن أن يتخذ اجتماع مشترك لمكتبي المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قرارا نهائيا بشأن موعد انعقاد هذا الاجتماع وجدول أعماله. ووفقا لما طُلب في المناقشة، سيُدعى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى الاشتراك في الاجتماع المشترك من خلال مكتبه.

٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما، بدون تعليق، بخطة العمل السنوية المقترحة لعام ١٩٩٩ (DP/1998/CRP.10) رهنا باتخاذ قرار نهائي بشأنها في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان استهلالي من مدير البرنامج

٦ - أعلن مدير البرنامج في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه أمام المجلس التنفيذي أنه سيترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولكنه قال إنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به قبل انتهاء مدة توليه منصبه وأنه يهدف إلى إنجاز أكبر قدر ممكن من العمل خلال تلك الفترة. وفي هذا الصدد، تكلم عن عملية الإصلاح الجارية وضرورة توفير تمويل على أساس أمتن ويمكن التنبؤ به وضرورة تحسين صورة التأثير الذي تحققه البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد أن هدفه أثناء وجوده في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مواصلة العمل على إقامة تحالف عالمي ضد الفقر.

٧ - وركز مدير البرنامج، عند إحاطته المجلس التنفيذي بالتطورات الأخيرة، على أربعة مواضيع رئيسية. فأشار في مجال تحسين صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الفوائد التي تحققت نتيجة اختيار سفيرين من سفراء المساعي الحميدة لتمثيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانتاج مواد ترويجية جديدة. وفيما يتعلق بإقامة الشراكات، أشار إلى المناقشات التي جرت مع البنك الدولي ومع مانحين ثنائيين. وفي المجال المتعلق بالنتائج، أشار إلى اختبار المنهجية المتعلقة بقياس النتائج في مجالي الفقر وتسخير الحكم الجيد من أجل القضاء على الفقر في ١٠ بلدان من التي تنفذ فيها برامج قطرية. ومن حيث تحسين القدرة التنظيمية، أشار إلى تطوير مهارات الموظفين واستمرار الإصلاحات في الأمم المتحدة وتنقيح وصف وظيفة المنسق المقيم. وأشار أيضا إلى أن تقييم المرحلة الرائدة لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة اقترب من الاكتمال، وستجري إحاطة اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة بذلك في تشرين الأول/أكتوبر.

٨ - وأعلن مدير البرنامج أن التقرير الأول بشأن التغلب على الفقر الإنساني سيصدر في تشرين الأول/ أكتوبر وأنه سيبرز الخبرة القطرية في القضاء على الفقر والدور الذي يمكن أن يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد. وأوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الذي صدر مؤخرا أن التفاوت في توزيع الدخل في العالم قد زاد: إذ يعزى إلى ٢٠ في المائة من السكان في أغنى البلدان نسبة ٨٦ في المائة من مجموع الإنفاق على الاستهلاك الخاص في العالم في حين يعزى إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان

نسبة ١,٣ فقط من هذا المجموع. وذكر بعض الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين تلك الحالة.

٩ - وأكد مدير البرنامج بعد ذلك أنه يلزم لكي يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل المذكور آنفا توفير الموارد المالية اللازمة. وأشار مدير البرنامج، كمعلومات أساسية للمناقشة التي تجري في وقت لاحق في الدورة بشأن استراتيجيات التمويل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن الموارد الأساسية العادية للمنظمة آخذة في الانخفاض: ويرجع نحو ٩٠ في المائة تقريبا من الانخفاض إلى زيادة قيمة الدولار. وأكد على أهمية جعل تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتم على أساس مستدام.

١٠ - وأعربت وفود عديدة في تعليقها على البيان الذي أدلى به مدير البرنامج عن أسفها لرحيله المقرر عن البرنامج، وعن تقديرها للعمل الذي أنجزه خلال فترة توليه منصبه. وتمنت له النجاح في منصبه الجديد. وتعهدت أيضا بمواصلة التعاون الوثيق معه بشأن المسائل المعلقة خلال المدة المتبقية من فترة توليه منصبه. وكررت عدة وفود الموضوع الذي تناوله مدير البرنامج المتعلق بأنه يلزم لكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الاضطلاع بولايته توفير موارد متزايدة ويمكن التنبؤ بها. وأعرب وفدان عن رغبتهما في أن يجري اختيار مدير البرنامج القادم من بلدان الاتحاد الأوروبي التي تقدم مجتمعة أكبر مبلغ من التمويل للمنظمة.

١١ - وأشار أحد الوفود إلى التزام مدير البرنامج بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وأعرب عن تقديره لتلك الجهود. وتناول وفد آخر الاهتمام الكبير الذي أبداه مدير البرنامج بأفريقيا وعمله من أجل تخفيف حدة الفقر هناك. وأعرب وفد من أوروبا الشرقية عن تقديره للعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها. وأعرب عن أمله في ألا تجد المنظمة أن من الضروري أن تقلل دعمها المالي للأنشطة المبذولة في تلك المنطقة. وأثنى وفد آخر على مدير البرنامج لما بذله من جهود في إقامة وتعزيز نظام المنسق المقيم؛ وأعرب عن أمله في أن يرى أن هذه الجهود مستمرة.

١٢ - ووجه مدير البرنامج شكره للوفود على دعمها، واختتم كلمته قائلا بأن التحدي الأعظم الذي يواجه خلفه هو التحفيز على تعبئة الموارد اللازمة للمنظمة في لحظة حاسمة من تاريخها.

ثانيا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧

١٣ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الخدمات المالية والإدارية تقارير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (DP/1998/29 و Corr.1) وعن معلومات تفصيلية متصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ (DP/1998/29/Add.1) وتقرير مدير البرنامج بشأن معلومات عن

نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني لعام ١٩٩٧ (DP/1998/33) وإضافته بشأن معلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية الممولة من مصادر غير مصادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧ (DP/1998/33/Add.1).

١٤ - وعلق كثير من المتكلمين على وضوح الصيغة المحسنة والمنسقة للمعلومات الواردة في الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ وجودة عرضها. وأوصى أحد الوفود بأن تتبع الصناديق والبرامج الأخرى تلك الصيغة أيضا. ومن المسائل المثيرة لقلق أساسي بين معظم الوفود انخفاض التبرعات والتنبؤ بحدوث نقص في رصيد الموارد العادية إلى الصفر وإن كان التنبؤ يتمشى مع رغبات المجلس التنفيذي. وأثيرت تساؤلات بشأن المستوى المتنبأ به للنفقات الممولة من الموارد العادية في ميزانية الدعم لفترة السنتين الذي لم يتغير مع النقصان المتوقع في الإيرادات والنفقات البرنامجية. وأشار أحد الوفود إلى أن المصروفات الإدارية وتكاليف الدعم من المرجح أن تبقيا على ما هما عليه إلى حد كبير خلال السنتين القادمتين نظرا لأنهما اعتمدتا بالفعل في ميزانية فترة السنتين. ولكن نظرا لأن مقدار الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يمكن استخدامها في البرامج ستنخفض على الأرجح خلال الفترة ذاتها، فستتجه الموارد التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغطية التكاليف الإدارية إلى الزيادة، ربما حتى إلى مستويات تجاوز نسبة ٣٠ في المائة. وصرح الوفد بأن هذا يمكن أن يشكل عائقا خطيرا في جهود البرنامج لجمع الأموال نظرا لأن الحصة التي يتحملها البرنامج لتغطية التكاليف الإدارية ستكون أعلى بكثير من حصص وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى.

١٥ - وصرح أحد الوفود بأن الجدول ١٨ في الوثيقة DP/1998/29 ينبغي أن يعرض على أساس المساهمات الرئيسية، وليس كإضافة للموارد العادية والموارد الأخرى، لأن ذلك العرض يخلط بين مفاهيم مختلفة. ورحبت عدة وفود بالزيادة في تنفيذ البرامج في إطار أسلوب التنفيذ الوطني. وسأل أحد الوفود عن مدى المرونة في تكاليف الدعم التي تدفع إلى الوكالات المنفذة، وسأل عما إذا كان يمكن تحميل معدلات مختلفة بالنسبة للأنشطة المختلفة.

١٦ - وصرح أحد الوفود بأنه سيؤجل أسئلته بشأن الاحتياطي التشغيلي إلى حين انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بناء على التعليقات التي أدلى بها مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الخدمات المالية والإدارية بشأن الورقة التي ستقدم في ذلك التاريخ. وسأل أحد الوفود عن السبب في أن ميزانية دعم الصناديق الاستئمانية لفترة السنتين قد زادت في حين أن الإيرادات قد نقصت. وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بالزيادة في الموارد الأخرى واقترح تخفيض هدف المخصصات من الموارد الأساسية في البلدان التي تلقت مستوى مرتفعا من الموارد الأخرى. وصرح أحد الوفود بأنه يرى أنه يتعين إطالة أمد تنفيذ بعض البرامج نظرا لانخفاض حجم الموارد العامة. وحذر من الاعتماد على عدد ضئيل من المانحين وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى استراتيجية للتمويل في المستقبل وأنه يتعين تعبئة الإرادة السياسية لزيادة التمويل الأساسي.

١٧ - وردت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية) ومدير البرنامج المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) على الأسئلة والتعليقات المثارة. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط للموارد البرنامجية المتاحة فقط وليس للاحتياطي التشغيلي. وفيما يتعلق بمسألة الموارد العامة، أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك الوفود قلقها إزاء نسبة التكاليف الإدارية إلى البرامج ويستعرضها على ثلاث جبهات: حجم البرامج والتخفيضات في التكلفة والإيرادات. وأوضحا أيضا أن ميزانية الدعم لفترة السنتين لا تتمتع إلا بمرونة محدودة في الأجل القصير فيما يتعلق بتقليصها في مواجهة مزيد من التعديلات التخفيضية في النفقات البرنامجية. واستنادا إلى وفورات الحجم الكبير، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستوعب بالكامل مزيدا من التمويل البرنامجي، الأمر الذي سيكون له تأثير واضح على النسبة. ومن المتوقع أن تتحقق مكاسب ناتجة عن الكفاءة في تنفيذ الأنشطة المختلفة التي تطبق كجزء من عملية إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١ ومن بينها زيادة الأتمتة والتبسيط واللامركزية. كما أن حجم شبكة المكاتب القطرية سيكون له تأثير أيضا على التكاليف.

١٨ - وأشارت الإدارة إلى أنه في الماضي كانت تخصم نسبة مئوية ثابتة من الإيرادات الخارجة عن الميزانية الموفرة من موارد أخرى لتغطية تكاليف الدعم. وسيشجع حاليا المديرون على النظر في التكاليف الفعلية لمشاريع الدعم التي تختلف في الحجم وفي التعقد. وفيما يتعلق بالمسألة المتصلة بأن مستوى ميزانية الدعم لفترة السنتين المتعلقة بمصروفات الصناديق الاستئمانية لعام ١٩٩٧ قد أظهر زيادة، بينما تناقصت الإيرادات، فيتعين أن يكون من المفهوم أن الإيرادات ترد قبل الأنشطة التي قد تحتاج إلى دعم إداري مستمر في السنوات المقبلة. وقد أحاطت الإدارة علما بالتعليقات بشأن عرض الجدول المتعلق بمساهمات المانحين وأشارت إلى أن البيانات ستعرض بصورة مختلفة في المستقبل.

١٩ - ولاحظ المجلس التنفيذي الزيادة في نفقات البرامج، التي تجاوزت في عام ١٩٩٧ التبرعات، ولاحظ أيضا استمرار النقص الخطر في مستوى التبرعات للموارد العادية واستنزاف باقي الموارد المتاحة للأنشطة الرئيسية.

٢٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير مدير البرنامج بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (DP/1998/29) والمعلومات التفصيلية المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (DP/1998/29/Add.1) وكذلك تقرير مدير البرنامج بشأن المعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ (DP/1998/33) وملحقه بشأن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة العادية والخارجة عن الميزانية والممولة من مصادر بخلاف البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧ (DP/1998/33/Add.1).

أنشطة مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير الإحصائية السنوية

٢١ - قدمت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية) الوثيقة DP/1998/30 بشأن أنشطة مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الوثيقة DP/1998/31 التي تشمل إحصاءات الشراء لمنظومة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧. وتناولت المديرة المساعدة بإيجاز عددا من الأنشطة المحددة التي يضطلع بها المكتب تمشيا مع ولاياته الأساسية.

٢٢ - وفيما يتعلق بدور المكتب في تنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة في استحداث آليات وممارسات مشتركة للشراء الفعال من حيث التكاليف والواضح، أكدت مديرة البرنامج المساعدة على قيادة المكتب في استحداث قاعدة بيانات الموردين المشتركين للأمم المتحدة، لدعم إصلاح الشراء. وأوضحت أيضا أن التقرير أشار إلى أن المكتب قام بزيادة مهامه الداعمة لفرق البرنامج الإنمائي القطرية تعزيزا لقدرة الشراء لوحدات التنفيذ الوطنية، ولا سيما عن طريق تقديم المشورة والتدريب.

٢٣ - وفيما يتعلق بخدمات الشراء المباشرة التي يقدمها المكتب إلى منظومة الأمم المتحدة ككل وإلى المجتمع الإنمائي بصفة عامة، ولا سيما إلى حكومات بلدان البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، أشارت المديرة المساعدة إلى أن هذه الأنشطة زادت بقدر كبير وأن البرنامج الإنمائي يرى زيادة مستمرة وإمكانية للنمو في مثل هذه الخدمات مستقبلا. وفي هذا السياق أشارت أيضا إلى مبادرات المكتب ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى للتعاون بصورة أوثق مع البرنامج الإنمائي وشركائه لضمان الوفاء بطلبات العملاء عن طريق مطالبة الكيان الموجود في أفضل وضع يمكنه من تنفيذ طلب الشراء.

٢٤ - وطمأنت المديرة المساعدة الوفود بأن المكتب يواصل الجهود الخاصة لتسهيل وصول البائعين إلى نظام الشراء بالأمم المتحدة عن طريق تنظيم حلقات دراسية للأعمال التجارية وبتقديم الإرشاد والوصول إلى المعلومات بشأن الفرص التجارية. وتصدت لقضية أن إحصاءات الشراء التي ينشرها المكتب تذكر البيانات على أساس بلد منشأ الصانع على نحو ما كان يطلب أحيانا. وذكرت أن المكتب لا يستطيع في هذا الوقت الحصول على مثل هذه المعلومات من وكالات الأمم المتحدة التي قامت بالشراء. وفي الختام استرعت المديرة المساعدة انتباه المجلس التنفيذي إلى حقيقة أن نصيب الشراء من مصادر في البلدان النامية ظل في عام ١٩٩٧ على المستوى العالي البالغ ٦٧ في المائة من جميع المشتريات الممولة من البرنامج الإنمائي.

٢٥ - وأعربت عدة وفود عن الارتياح إلى تقرير مدير البرنامج بشأن أنشطة المكتب. وأكد أحد الوفود تقديره الخاص لأعمال المكتب في ميدان شراء السلع ذات المواصفات المواتية للبيئة وشجعه على مواصلة هذا الجهد. ورحب وفد آخر بزيادة نمو خدمات الشراء التي يتولاها المكتب في دعم وتعاون وثيق مع حكومات بلدان البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وأيدها. كما شجع زيادة الجهود من جانب المكتب للاضطلاع بمبادرات شراء مشتركة مع غيره من كيانات الأمم المتحدة.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات (DP/1998/30) وبالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٧ (DP/1998/31).

تنقيح النظام المالي والقواعد المالية

٢٧ - قدمت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية) استراتيجية لإجراء تنقيح شامل للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي لإتمامه في ١٩٩٩، وكذلك مقترحات تغيير النظام المالي الذي يغطي ميزانية الدعم لفترة السنتين وتقاسم التكاليف من المصادر غير الحكومية والشراء والوارد في الوثيقة DP/1998/32. كما تناولت المديرة المساعدة تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التغييرات المقترحة (DP/1998/37).

٢٨ - وكانت التغييرات المقترحة فيما يتعلق بميزانية الدعم لفترة السنتين نتيجة لقرارات اتخذها المجلس التنفيذي بشأن تنسيق عرض ميزانيات الصناديق والبرامج والتغييرات التي انعكست أساسا في المصطلحات الفنية. ووضع نص أنظمة الشراء الفريق العامل المعني بالشراء والذي أنشأه الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لخدمات الدعم العامة وكان جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولوحظ أن النص قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في صورة متطابقة (انظر الوثيقة DP/FPA/1998/10) وأن الصناديق والبرامج الأخرى، تنظر كذلك في اعتماد النص.

٢٩ - وعالجت المديرة المساعدة مسألة تتعلق بالسياسات أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها بشأن استخدام غير الموظفين في الشراء. وأشارت إلى المقرر ٢٩/٩٥ الذي اعتمد بموجبه المجلس التنفيذي الأنظمة بما يسمح للمدير بتخويل السلطة لغير الموظفين لاستلام الأموال وإيداعها والالتزام بها وإنفاقها بناء على حاجة البرنامج الإنمائي، على أساس استثنائي، إلى استخدام موظفين يتعاقد معهم على المستوى المحلي. وأشارت إلى كيفية ترحيب المجلس التنفيذي بصفة خاصة بالمبادرة بوصفها خطوة إيجابية نحو الاستخدام الأفضل للقدرة الوطنية في برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. ولوحظ كذلك أن سلطة الشراء في مثل هذه الظروف كانت لكميات محدودة وأنه لا يوجد دليل للقول بأنه حدث تسامح في المبادئ الأساسية التي تحكم الشراء. وأثير موضوع هذه السياسة في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضوء الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٢ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن إصلاح نظام الشراء والاستعانة بمصادر خارجية. وطمأنت المديرة المساعدة المجلس التنفيذي إلى أن البرنامج الإنمائي ينوي الامتثال للطلب المتعلق بعدم تخويل سلطة الشراء إلى موظفين مجانيين. وأعربت عن الأمل في أن يؤيد المجلس التنفيذي، كموضوع يتعلق بالسياسات، استمرار استخدام تخويل السلطة إلى أعضاء غير موظفين في الحالات ذات الصلة، ومع الموافقة على الأنظمة المقترحة على النحو المقدم لم يبدِ الأعضاء أية تعليقات إضافية.

٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ الهيكل المنقح المقترح للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في المرفق الأول من الوثيقة (DP/1998/32)؛

٢ - يقر التنقيحات المقترحة للصيغة الحالية للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/FIN REG & RULES/Rev.1 and Rev.2) **الواردة في المرفق الثاني، الفروع ألف وباء وجيم من الوثيقة** DP/1998/32.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٣١ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة (DP/1998/37).

ثالثا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

ترتيبات البرمجة الخلف

٣٢ - قدم مدير البرنامج الوثيقة DP/1998/34 **بشأن استعراض ترتيبات البرمجة الخلف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن الاستعراض قد أتاح الفرصة لتقييم الإنجازات التي تحققت بعد مضي نحو ٢٠ شهرا من التنفيذ الكامل ولتحديد المجالات التي تتطلب إجراءات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلبت مزيدا من الإصلاح.**

٣٣ - وأكد، كما تجلى في الاستعراض، أن المبادئ الأساسية لمقرر المجلس التنفيذي الهام ٢٣/٩٥ قد انعكست في برمجة البرنامج الإنمائي: مزيد من اللامركزية، وإجراءات برمجة مبسطة: وأدوات تخطيط مبسطة؛ وتحول إلى إطار برمجة ثلاثي السنوات وذي موارد دائرة؛ وإن تحدي تنفيذ نظام هدف المخصصات من الموارد الأساسية لتحقيق برمجة عالية الجودة ومركزة من أجل التنمية البشرية المستدامة قد تطلب من البرنامج الإنمائي إجراء تغييرات كثيرة بعيدة الأثر من عملياتها التنفيذية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل والأقل نموا وكذلك البلدان التي تحتاج إلى بناء قدرات إضافية. ومع اكتمال التحول، بدئ باتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحقيق مزيد من التركيز البرنامجي. وتبسيط إجراءات البرمجة وتخصيص الموارد، وتحقيق لامركزية الإجراءات واتساقها مع الوكالات الأخرى، وتطبيق المبادئ التوجيهية في التنفيذ.

٣٤ - وأشار مدير البرنامج، منتقلا إلى الإطار، إلى أنه من المؤسف، رغم ازدياد الموارد غير الأساسية، إن هدف الموارد الأساسية الذي أقر في المقرر ٢٣/٩٥ لم يتحقق. وأكد، نظرا للتعديلات المحدثة في مستويات البرمجة، أكد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيحتاج، لوضع تخطيط متواصل وهادئ للموارد، إلى المضي في فترة التخطيط المتأخرة فعلا إلى العام ٢٠٠١. ومراعاة لمداولات الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل، طلب إلى المجلس النظر في تمديد الإطار المالي للمقرر ٢٣/٩٥ ليشمل العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥ من المقرر ٢٣/٩٥، التي تهدف إلى صون السلامة المالية للمنظمة. كما سينطبق هذا التمديد على مخصصات بنود معينة في البرنامج، وربما يتضمن تنسيق مخصصات دعم التكاليف، حسبما أوصي به في وثيقة الاستعراض.

٣٥ - وأشار إلى أنه يمكن للمجلس التنفيذي أيضا، من خلال توسيع شمول المقرر ٢٣/٩٥، النظر في تطبيق منهجية توزيع مخصصات هدف المخصصات الأول من الموارد الأساسية، واحتمال تقديم بيانات الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٧، وكما يمكن إرجاء مناقشة الموضوع الأخير إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. ووفقا لما تقترحه الفقرة ٨٨ من وثيقة الاستعراض، ربما يرغب المجلس أيضا في إدراج "موارد أخرى" في حسابات التوزيع لبلدان في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، فضلا عن أن التحويلات إلى موارد هدف المخصصات في الموارد الأساسية قد تنجم عن التنسيق المقترح لمخصصات دعم التكاليف.

٣٦ - واختتم مدير البرنامج تعليقاته التمهيدية بتأكيد إيمان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العميق بمبدأ التدرج وبتأكيده مجددا على الإسهام الهام جدا الذي تقدمه التبرعات من البلدان المتبرعة الصافية لعمل البرنامج الإنمائي وللأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه يمكن إجراء محادثات أكثر عمقا بشأن مسائل البلدان المتبرعة الصافية خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٣٧ - وعلقت بعض الوفود بطريقة إيجابية على الطبيعة الشاملة الوثيقة، مشيرة إلى أن عددا من المسائل المعقدة التي أثيرت ستتطلب من المجلس التنفيذي مزيدا من المناقشة، بما في ذلك أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٣٨ - وأثنى على التعزيزات المجزأة للنوعية العامة للبرامج الإنمائية وتركيزه ولامركزيته وفعاليته من خلال نظام هدف المخصصات من الموارد الأساسية. وذكر عدد من البلدان بأن الإسهامات الهامة للبرنامج الإنمائي تسهم في النهوض بالتنمية البشرية المستدامة، وفي متابعة المؤتمرات والاتفاقيات العالمية، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك في مجموعة من الإصلاحات الهامة، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٩ - وسلم عدد من المتحدثين بالطبيعة المرهقة لإجراءات برمجة هدف المخصصات في الموارد الأساسية ومستلزماته التوثيقية، وأشار متحدث واحد إلى أن الجهود لم تكن غالبا متناسبة مع مستوى الموارد المتاحة. وحثت بعض الوفود على إجراء تبسيط إضافي لمتطلبات البرمجة وعلى مزيد من

اللامركزية. وطُولب بتقديم اقتراحات واضحة عن كيفية تعزيز مرونة النظام الحالي لهدف المخصصات من الموارد الأساسية ليتم استعراض هذه الاقتراحات خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٤٠ - وفيما يتعلق بترشيد عملية البرمجة وتبسيطها، اقترح متحدث واحد ضرورة أن يقوم البرنامج الإنمائي بتشجيع زيادة الاستفادة من التقييم القطري المشترك، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إلغاء مذكرة البرنامج الإنمائي الاستشارية. وأثار عدة متحدثين مسألة ضرورة مراعاة إصلاحات منظومة الأمم المتحدة، وزيادة إيضاح العلاقة بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر التعاون القطرية، وآثارها على دور المنسقين المقيمين.

٤١ - وطالب عدة متحدثين بتقديم معلومات إضافية عن الآثار المترتبة على الانتقال من نظام الاستعراض السابق إلى اللاحق. وطالب متحدث، في هذا الصدد، بتحديد موعد عقد جلسة إعلامية أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بشأن النظام اللاحق المقترح، وكذلك عن مؤشرات الأداء وتقييم الأثر، الأمر الذي من شأنه أن يدعم النظام.

٤٢ - وتم الترحيب بالتقييم المخطط له لهدف المخصصات الثالث من الموارد الأساسية، وكذلك بدوره في تفعيل الموارد التكميلية. وبينما أقر متحدث واحد بأن تقييم أطر التعاون الإقليمية مازال أمرا مبكرا، فإنه بتقديم تقرير موجز عن الوضع الحالي للأنشطة الإقليمية.

٤٣ - وأشارت وفود عديدة إلى أن النقص الكبير في الموارد قد عرض تنفيذ الترتيبات للخطر، وبخاصة نظام هدف المخصصات من الموارد الأساسية، مما حدى بمدير البرنامج إلى أن يمدد الإطار الزمني للأموال المخصصة لفترة الثلاث سنوات الأولى لتخطيط الموارد الدائرة بحيث تشمل سنة رابعة. وأشار بعض المتحدثين إلى المشاكل التي واجهها الممثلون المقيمون والحكومات لدى تكييف أطر التعاون القطري مع حالة النقص، وأكدوا على أنه يتعين على بلدان البرنامج أن تخطط استنادا إلى أهداف واقعية.

٤٤ - وحثت وفود كثيرة بشدة على تجديد الالتزام بتحقيق الهدف المقرر للموارد الأساسية، مع إشارة وفد واحد إلى أنه باعتبار أن ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قد جرى تغطيتها فعلا، يمكن لجميع التبرعات الجديدة خلال الفترة أن تتدفق على البرامج. وأكد متحدث آخر على أنه لابد من أن تظل الأموال الأساسية، الأساس الصلد للبرنامج الإنمائي. إذا ما أريد المحافظة على نزاهة المنظمة وحيادها وعالميتها. وأشار وفد واحد إلى أن حالة النقص في الموارد الأساسية وارتفاع مستوى التبرعات غير الأساسية يوحيان بحدوث تغير هيكلي أساسي، له آثار ينبغي إجراء مزيد من الاستقصاء لها.

٤٥ - ووافقت وفود كثيرة على التمديد المؤقت المقترح للإطار المالي لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ إلى حين إجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل الأكثر تعقيدا التي أثيرت في الاستعراض، بما في ذلك رقم

التخطيط وعلاقة الإطار بميزانية الدعم لفترة السنتين. وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم من أن ميزانية الدعم لفترة السنتين تفرق بوضوح بين البرنامج والتكاليف الإدارية وتعتبر شفافة بالقدر الممكن.

٤٦ - ووافق متحدثون كثيرون على التبسيط المقترح لعوامل تكاليف الدعم المقترحة كجزء من التمديد على الرغم من أن البعض قد طالب بتقديم مزيد من التوضيح بشأن خلفية التغييرات وآثارها.

٤٧ - وجرت مناقشة هامة بشأن منهجية توزيع موارد هدف المخصصات من الموارد الأساسية الأول، مع حدوث توافق عام في الرأي بأن المجلس التنفيذي سينظر في المسائل المعنية بمزيد من التفصيل خلال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، مع التأكيد على المبدأ العام لتكثيف الموارد في البلدان الأفقر.

٤٨ - وبينما وافقت وفود كثيرة على أنه من المنطقي استكمال البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي، ذكرت بأنها ستحتاج إلى استعراض التحليلات الأكثر تفصيلا لآثار استخدام أرقام عام ١٩٩٧، وبخاصة لأن بعض البلدان، قد تغير فئاتها. كما أيد بعض المتحدثين إدماج "الموارد الأخرى" في حسابات هذه المخصصات الأول من الموارد الأساسية، بالنسبة لبلدان في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وفقا لما ورد في الفقرة ٨٨ من وثيقة الاستعراض، وطالب وفد واحد بتقديم توضيح عن كيفية انطباق ذلك.

٤٩ - ورحبت بعض الوفود التي تحدثت عن البلدان المتبرعة الصافية بإمكانية إجراء المكتب التنفيذي مناقشة شاملة عن الموضوع أثناء دورته الأولى العادية لعام ١٩٩٩، وأشارت إلى أن المجلس سيقدم الإرشاد بشأن التحليلات الإضافية اللازمة في مسائل مثل التدرج، والعتبات، والتكاليف الإدارية (بما في ذلك تلك الموجودة في المقر)، كما أشارت إلى احتمال معاملة البلدان المتبرعة الصافية كفئة مستقلة. وحث وفد واحد على التفكير المبتكر بشأن حوافز جعل التدرج خيارا جذابا.

٥٠ - وأعرب مدير البرنامج عن تقديره للإشارات الإيجابية إلى دور البرنامج الإنمائي في بلدان البرنامج، ولتنوع الآراء المقدمة بشأن مجموعة من المسائل الهامة. وأكد أنه سيتم تقديم مزيد من المعلومات عن أثر استخدام بيانات الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٧، ومسائل البلدان المتبرعة الصافية، وعن أية مسائل أخرى، وفقا للتوجيه الذي يوفره المجلس التنفيذي. وأكد أيضا أهمية مواصلة النظر في حالة الموارد غير الأساسية وارتأى تنفيذ ذلك ضمن إطار إعداد التقارير المطلوبة بموجب المقرر ٢/٩٨ المتعلق بالموارد غير الأساسية.

٥١ - وذكر مدير البرنامج أنه ممتن أيضا للتعليقات البناءة الكثيرة وللدعم الذي أعرب عنه فيما يتعلق للتمديد المؤقت لإطار المقرر ٢٣/٩٥. وأكد على أنه قد أحيط علما كما ينبغي بشواغل البلدان في أوروبا وفي رابطة الدول مستقلة، وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيعمل مع المجلس بهدف التوصل إلى حلول ملائمة وعادلة لجميع المناطق.

٥٢ - وأوضح المدير العام المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) أنه ينبغي اعتبار الشكل البديل للإطار المالي الوارد في وثيقة الاستعراض قد سحب، نظرا لأن مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تجاوزته. كما جرى التوضيح بأن الاقتراح المتعلق ببند تكاليف الدعم ٦-١ لا ينطوي على تغييرات سواء بالنسبة لترتيبات التنفيذ الوطني أو لسداد نفقات الخدمات الإدارية والتنفيذية. وإضافة إلى ذلك. لم يشكل التغيير المقترح لدعم بندي تكاليف الدعم ٢-٢ و ٢-٣ حذفا، وإنما دمجا يضفي مزيدا من المرونة على استخدام تلك الأموال، وفقا لمبادئ اللامركزية. واقترح فيما بعد تقديم توضيحات محددة للوفود بشأن بعض التساؤلات الأكثر اتساما بالطابع التقني التي طرحت أثناء المناقشة.

٥٣ - وفيما يتعلق بنظام الاستعراض اللاحق، أوضحت مديرة فريق دعم العمليات أن مؤشرات أداء البرنامج في مجالي تركيز التنمية البشرية المستدامة، وتحديدا الفقر والحكم، هي قيد التجريب النموذجي حاليا في ١١ بلدا من بلدان البرنامج، وسيدخل عليها مزيد من التحسينات خلال حلقة عمل لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي سيستضيفها البرنامج الإنمائي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتم التسليم بأنه ستكون هناك دائما حاجة إلى استحداث المؤشرات واستخدامها في الاستعراضات السابقة لأطر التعاون القطري وفي توثيق برامج أخرى.

٥٤ - وفيما يتعلق بأثر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على عمليات برمجة البرنامج الإنمائي، أوضحت بأن التقييم المستكمل مؤخرا للمرحلة النموذجية سيكون موضوع حلقة عمل هامة، حدد موعد انعقادها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وبمجرد انعقادها، سيصبح من الأسهل تحديد نوع التعديلات التي ينبغي أن تجريها أدوات برمجة البرنامج الإنمائي بها، ولا سيما أطر التعاون القطري.

٥٥ - وفيما يتعلق بطلب تقديم المعلومات عن الوضع الحالي لأطر التعاون الإقليمي، أوضحت مديرة فريق دعم العمليات بأنه قد تحدد موعد تقييم تلك البرامج في منتصف عام ٢٠٠٠، وستقدم النتائج إلى المجلس التنفيذي أثناء انعقاد دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٨ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما باستعراض ترتيبات البرمجة الخلف الواردة في الوثيقة DP/1998/34، وبالتحسينات المدخلة على عمليات البرمجة وبأوجه التبسيط المقترحة وبالتنقيحات التي تم إجراؤها لبلوغ

مستويات البرمجة المأذون بها، وفقا للفقرة ٢٥ من المقرر ٢٣/٩٥ حسبما وردت في الفقرات ٢٨ إلى ٣١ من الوثيقة DP/1998/34؛

٢ - يدرك أن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالصيغة التي اعتمدت بها في المقرر ٢٣/٩٨، ستؤثر على المعايير المالية لترتيبات البرمجة؛

٣ - يقرر تطبيق المعايير المختلفة للتخطيط المالي الواردة في المقرر ٢٣/٩٥ في السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥، ويطلب من مدير البرنامج الشروع في تخطيط البرامج والتنفيذ على هذا الأساس؛

٤ - يؤيد إجراء التوسيع المقترح للنسب المئوية لتخصيص موارد البرنامج الموضحة في المقرر ٢٣/٩٥، مع إدخال التعديلات التالية عليها، حسبما وردت في الفقرات ٧٦ إلى ٨٣ من الوثيقة DP/1998/34:

(أ) ابتداء من عام ٢٠٠١، يتم نقل النسبة المئوية المستقلة بأكملها، المخصصة لتنفيذ الخدمات المبينة تحت البند ١-٦ إلى هدف المخصصات من الموارد الأساسية الواردة تحت البندين ١-١-١ و ١-٢-١ (هدف المخصصات من الموارد الأساسية ١ و ٢)، مع مواصلة سداد تكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية كترتيب تم التفاوض بشأنه مع هيئات الأمم المتحدة ذات الاستحقاق وكآلية للإفادة؛

(ب) ابتداء من عام ٢٠٠١، ستدمج النسبة المئوية المستقلة للموارد المخصصة لدعم السياسات وتنمية البرامج ولدعم الخدمات التقنية والواردة، على التوالي، تحت البند ٢-٢ و ٢-٣، في مخصص واحد تحت البند ٢-٢ وتنقيحها لتتناسب مع ما ورد في الفقرة ٨٠ من الوثيقة DP/1998/34؛

٥ - يؤكد من جديد أن المنهجية المتبعة في توزيع الموارد، حسبما وردت في الفقرات ٢٦-٢١ من المقرر ٢٣/٩٥، تعتبر أساسا لحساب هدف المخصصات الأول من الموارد الأساسية لفرادى البلدان، ولحساب مخصصات كل أهداف المخصصات من الموارد الأساسية، مع إدخال التعديلات التالية عليها ابتداء من عام ٢٠٠١:

(أ) المعايير المالية ومعايير البرمجة الموضحة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذا المقرر؛

(ب) تضمين عبارة "الموارد الأخرى"، حسبما ورد في الفقرة ٨٨، الحاشية رقم ١١، من الوثيقة DP/1998/34؛

٦ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بمركز البلد المتبرع الصافي والتدرج، ويعرب عن ترحيبه بالدور الهام الذي تضطلع به البلدان المتبرعة الصافية في البرنامج؛

٧ - يطلب من مدير البرنامج دراسة سبل تحسين المرونة في تخصيص موارد هدف المخصصات الثاني من الموارد الرئيسية وإفادة المجلس التنفيذي بالنتائج في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩؛

٨ - يطلب من مدير البرنامج إفادة المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بالآثار المحتملة لتقييم المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على ترتيبات البرمجة؛

٩ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، تحليلا مفصلا للآثار المترتبة على مختلف السيناريوهات الموجزة في الفقرات ٩١ إلى ٩٧ من الوثيقة DP/1998/34، بما في ذلك ما يلي: (أ) آثار التكلفة الكاملة المترتبة على بقاء المكاتب في البلدان المتبرعة الصافية، بالنسبة للحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الدعم المقدم من المقر؛ (ب) الآثار المترتبة بالنسبة لنظام المنسق المقيم والخدمات الإضافية المتصلة بتمثيل منظومة الأمم المتحدة التي تقدمها مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتبرعة الصافية؛

١٠ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، تحليلا للاقتراح الوارد في الفقرة ٩٦ من الوثيقة DP/1998/34 الداعي إلى إخراج البلدان المتبرعة الصافية من نموذج حساب هدف المخصصات من الموارد الأساسية وإدارة هذه الفئة ورصدها بوصفها مجموعة منفصلة من بلدان البرنامج.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

أطر وتوسعات التعاون القطري

٥٧ - وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول لبوروندي (DP/CCF/BDI/1)، وغينيا الاستوائية (DP/CCF/EQG/1) وكوستاريكا (DP/CCF/COS/1)، وباراغواي (DP/CCF/PAR/1). ووافق المجلس على توسيع إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1/EXTENSION I)، والتوسع الثاني للبرنامج القطري الثالث لجزر سليمان (DP/CP/CAY/3/EXTENSION II) وتوسيع البرنامج القطري الخامس لإكوادور (DP/CP/ECU/5/EXTENSION I).

٥٨ - ومع أن الأمانة لم تتلق أي طلب رسمي من أعضاء المجلس التنفيذي لإجراء مناقشة منفصلة لأي إطار أو توسع من أطر التعاون القطري، فإن نائب الرئيس أتاح الفرصة لإبداء تعليقات عامة أو إثارة أسئلة محددة.

٥٩ - وأعرب وفد جورجيا عن تقدير حكومته وعرفانها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، لما قدماه من دعم قيم لبلده. ولاحظ المتحدث أن إنشاء نظام المنسق المقيم، وعمله الرفيع المستوى والجيد التخطيط وتعاونه المثمر مع الحكومة، ساهم مساهمة كبيرة في استقرار بلده، وأعرب الوفد عن دعمه لاستراتيجية التعاون الجديدة التي لم يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقها كجهة متبرعة فحسب، بل وفي شراكة مع البلدان أيضا. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمله كجسر حقيقي يقود إلى السلام. وأصبحت الإجراءات المنفذة في إطار برنامجه مرتبطة بخطة المنطقة للإصلاح.

٦٠ - وأبدى أحد الوفود ملاحظات عامة بشأن أطر التعاون القطري. وركز المتحدث على عدد من العناصر الإيجابية مثل الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه لتركيز عمله بصفة أفضل على عدد محدود من القطاعات ذات الأولوية، والاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني والرغبة في زيادة إشراكه في كل مراحل التنمية. غير أن الوفد تساءل عن كيفية بلوغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا الهدف على وجه التحديد، لا سيما وأن الوضع الأمني غير مستقر في عدد من بلدان البرنامج ومنها بوروندي. وأثار المتحدث أيضا سؤالا عن التأثير المترتب على نتائج التقارير الوطنية عن التنمية البشرية، مشيرا إلى الصعوبة التي لاقاها وفده في تكوين فكرة حقيقية عن مدى مراعاة النتائج والتوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي في إعداد أطر التعاون القطري، وتنطبق الملاحظة نفسها على تطبيق خطط العمل، على المستوى الوطني، المعتمدة في المؤتمرات الرئيسية والتي لم يرد إلا القليل بشأنها في أطر التعاون القطري. وقال إن الوفد يدرك أن أطر التعاون القطري تمثل أطرا عامة تكتفي بإيضاح المبادئ التوجيهية العامة. ولاحظ المتحدث أنه ينبغي أن تتبع البرامج والمشاريع ذات الصلة بالشواغل المذكورة أعلاه أطر التعاون القطري.

٦١ - وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بإطار التعاون القطري الأول لبوروندي، مشيرا إلى الملاحظات السابقة التي أشادت، في اجتماعات أخرى، بالبرنامج الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا البلد. ولاحظ الوفد أيضا أن الصعوبات السياسية التي برزت في الماضي في هذا البلد كانت بمثابة تحد أمام البقاء على الحياد أثناء تنفيذ المشاريع. وقد تمكن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة من تحقيق التقارب بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وتعبئتها للعمل الفـّعال، لا سيما في المجال الإنساني. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رائد في بوروندي بتنسيق الأنشطة الإنسانية والمساعدة مع الجهات المتبرعة، والأمم المتحدة والهيئات المتبرعة متعددة الأطراف الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والحكومة.

٦٢ - وأشاد وفد بوروندي بمستوى وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقدمة إلى المجلس التنفيذي وبالعمل المهم الذي أنجزه في بلده. وأعرب الوفد عن امتنان حكومته للبرنامج لقيامه، خلال السنوات العديدة الماضية، بتقديم المساعدة داخل بوروندي والمساهمة في الحوار خارج حدودها لإعادة بناء صرح السلام.

٦٣ - وقدمت مديرة البرنامج المساعدة (مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا) شكرها للوفود التي تكلمت للإشادة بالعمل الذي قام به الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي. أما بالنسبة للطريقة التي تم بها تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي في أطر التعاون القطري، فقد رصدت لجنة الإشراف على إدارة البرنامج، التي ترأسها المدير الإداري المشارك، كيفية معالجة أطر التعاون القطري للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي. فقد تم، في تلك اللجنة، النظر بدقة فيما ورد في أطر التعاون القطري، وفي الكيفية التي يمكن بها للأطر أن تنفذ المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، خاصة المقررات المتصلة ببؤرة التركيز وبالنهج الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٤ - وزود المدير الإداري المشارك المجلس التنفيذي أيضا بمعلومات عن الطريقة المتبعة. وأعد المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة استشارية بالتشاور مع وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المانحين الثنائيين والمجتمع المدني. بعد ذلك، تم استعراض تلك المذكرة الاستشارية في لجنة الإشراف على إدارة البرنامج في المقر وأعيدت الى المكتب القطري لإحالتها الى حكومة بلد البرنامج. وإطار عمل التعاون القطري هو وثيقة تملكها الحكومة، وهي مبنية على المذكرة الاستشارية. وإذا ما وجدت تقارير للتنمية البشرية الوطنية، أخذت بعين الاعتبار أثناء إعداد المذكرة الاستشارية، استنتاجات هذه التقارير، من حيث تحليل حالة البلد ومجالات الأولوية، حيثما تكون مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزيلة الفائدة والنفع. وتمت متابعة المؤتمر ليس عن طريق إطار عمل التعاون القطري فقط؛ فتلك العملية مرتبطة الآن بشكل وثيق بنظام المنسق المقيم. وقد طلب من المنسقين المقيمين ضمان متابعة منسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة، في المقام الأول عن طريق إنشاء أفرقة موضوعية تتألف من كيانات الأمم المتحدة المختلفة الموجودة على المستوى القطري. وبينما يمكن ألا تبرز متابعة المؤتمر بوضوح في أطر التعاون القطري، فهذا لا يعني أنها لم تحدث على المستوى القطري. وتحاول الأمم المتحدة، عن طريق كياناتها المختلفة، دعم الجهود الخاصة التي تبذلها البلدان لتحقيق الأهداف والأغراض التي وافقت عليها ضمن سياق هذه المؤتمرات الكبيرة. وأضاف مدير البرنامج المشارك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيحيط علما بالتعليقات التي قدمت عن الموضوع وسيضمن أن تؤخذ إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة بعين الاعتبار أثناء استعراضات أطر التعاون القطري.

تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا

٦٥ - تبعا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٧ المتعلق بإطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1)، قدمت مديرة البرنامج المساعدة (مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا) تقريرا مستكملا عن تنفيذ الإطار.

٦٦ - وأشارت المديرة المساعدة الى حصول تقدم ملحوظ في تنفيذ إطار التعاون القطري وفقا للطرائق الموضحة في مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٧. وقد تم على النحو المحدد في المقرر، تعزيز عملية تنفيذ البرنامج بشكل وثيق على المستويات المحلية، من خلال الاشتراك المعزز للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد استلزم العمل مع المجتمع المدني والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بالمساعدة في بناء قدراتها، لكي تستطيع الأداء كشريك ذي فعالية. ولم يقتصر بناء

القدرات على المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، بل كان أيضا جانبا مركزيا من جوانب دعم الحكومة على المستوى المحلي يهدف الى تعزيز قدرتها على العمل مع المجتمع المدني والجماعات القائمة على المجتمعات المحلية. ولكي يتم تعزيز ملكية فعالة واشتراك موسع في تنفيذ البرنامج، أنشئت مجالس لأصحاب المصالح لجميع البرامج. كما كان الرصد والتقييم جزئين متكاملين من سير البرنامج، فضلا عن تعزيز وحدات الرصد والتقييم في مختلف الدول. وينبغي أن تعمل الحالة السياسية في القطر، التي تتطور نحو الديمقراطية والمساءلة الاقتصادية، على تعزيز نسبة الأداء، والاستدامة الطويلة الأمد للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآثار التي تخلفها هذه البرامج. وقد قدر أن الأساليب الجديدة التي أنشئت على المستوى الحكومي المحلي قد استقبلها أعضاء المجتمع المدني استقبالا جيدا.

٦٧ - وقدم وفد حكومة نيجيريا شكره للمديرة المساعدة على بيانها، ولاحظ مع التقدير أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قدم معلومات من أجل تقييم صريح وعاجل للبرنامج. وقال الوفد إنه يعي القلق والاهتمام اللذين أديا قبل سنة الى إدراج الحكم المكون من ثلاثة عناصر والذي ورد في المقرر ٢٥/٩٧ المتعلق بموافقة المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري، الذي يشمل الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١. وأبدى المتحدث رغبته في أن يطمئن جميع أصدقاء نيجيريا بأنه لا يمكن إيجاد بيئة تمكينية أفضل للتنفيذ السلمي والناجح لإطار التعاون القطري من البرامج والأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي بادرت بها الإدارة الجديدة في نيجيريا. وقد قامت الإدارة الجديدة بتحديدها يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ موعدا للتحول الى حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية، بإشراك الشعب في تشكيل أحزاب سياسية تحت رعاية لجنة انتخابية مستقلة حقا ستقوم، بدءا من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بإجراء انتخابات على جميع المستويات - الاتحادية والحكومية والمحلية، أو الأجهزة التشريعية الشعبية. بالإضافة الى ذلك، قدم بلده طلبا الى الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل المساعدة الانتخابية. وستؤدي العملية الانتخابية الى تمكين أكثر شرائح السكان فقرا ونفعها.

٦٨ - وفي مجال حقوق الإنسان، تم إخلاء سبيل جميع المحتجزين السياسيين ومنح العفو لبعض الأشخاص المدانين، بما فيهم رئيس دولة سابق. كما تم سحب تهم موجهة ضد محتجزين آخرين. وقد نشر مشروع الدستور الذي عرضه المؤتمر الدستوري الوطني الذي عقد عام ١٩٩٥، وتم التوكيد على أن المجلس الحاكم المؤقت سيشجع التعليقات والآراء العامة وسيجري النظر فيها قبل إعلان الدستور. ودعي النيجيريون المنفيون باختيارهم الى العودة الى بلدهم والاشتراك في الجهود الوطنية الرامية الى إرساء الديمقراطية والنهضة الاقتصادية. وكجزء من الجهود المبذولة في سبيل تعزيز تنمية الموارد البشرية المستدامة، عرض إجراء إحصاء سكاني على المهنيين النيجيريين وأصحاب المواهب الخاصة الآخرين يساعد على غرس روح الشفافية والمساءلة والاستقامة في الحياة العامة ونشرها.

٦٩ - وأفاد الوفد أن الحكومة قامت بإجراء تحقيقات في سلوك بعض وزاراتها فيما يتعلق بإنفاق واستخدام الأموال العامة، أدت الى نتائج قيمة. فقد أودعت بعض صناديق التبرعات في حساب خاص في

مصرف نيجيريا المركزي. ومن بين الأنشطة المصممة لمكافحة الفقر وتعزيز بناء القدرات بين النيجيريين زيادة المرتبات والمكافآت للموظفين الحكوميين، والتي يجري تطبيقها حاليا. وستولد الوفورات الشخصية المتوقعة أموالا لتنمية المجتمعات المحلية. ومن أجل تعزيز تحرير الاقتصاد النيجيري وتطوير الكفاءة في أداء البرنامج، حددت مواعيد لإلغاء جميع القوانين التي تعيق التنافس في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي نفس الوقت، حددت مواعيد لتحويل المشاريع العامة الكبرى، التي كانت لها حتى الآن آثار سلبية على رفاه السكان والنمو الاقتصادي النيجيري، الى القطاع الخاص جزئيا. وبنفس الحيوية، تم حث شركات النفط في نيجيريا على تكثيف تفاعلها مع المجتمعات المحلية وتكثيف أنشطتها الإنمائية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب، وخاصة ضمن أماكن عمليات هذه الشركات. وليست هذه سوى بضعة من التطورات الإيجابية العديدة الحالية في نيجيريا - برامج وأنشطة إيجابية تعزز القدرة الأدائية للمجتمع المدني وللحكومة في عملية تنفيذ إطار التعاون القطري.

٧٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1).

المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧١ - وأحاطت المديرة المساعدة للبرنامج (مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا) المجلس التنفيذي علما بالمساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب طلب المجلس التنفيذي في مقرره ١٩/٩٧. واستمر البرنامج القطري، الذي أذن به المجلس التنفيذي، في عام ١٩٩٧ على أساس كل حالة على حدة؛ مع التركيز على المجالات الموضوعية المتعلقة بالفقر وشؤون الحكم - وتم تقديم الدعم لأنشطة متعددة مثل وضع خطة للإصلاح الاقتصادي الكلي وتنسيق المعونة وتنظيم حملة وطنية لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وإصلاح قطاع الصحة العامة، وإعادة دمج وتوطين المشردين وتحقيق التنمية الزراعية الريفية. وقد تم إعداد المرحلة التالية من البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو يتيح إضافة المجالات الموضوعية المتعلقة بإدارة الإصلاح الاقتصادي والبيئة، واتخاذ إجراءات لتحقيق قدر أكبر من مشاركة منظمات المجتمع المدني.

٧٢ - وقد واجه البرنامج صعوبات جمّة في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السياسي الذي يشهده البلد. بيد أن ثمة أمثلة إيجابية كثيرة تشهد على العمل المنجز، بما في ذلك استئناف العمل في مشروع زراعي أساسي في عام ١٩٩٧ يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية من خلال الصناعات الغذائية، وإعادة بناء الطرق الفرعية الريفية لنقل المحاصيل وإصلاح معاهد البحوث الزراعية وتقديم الدعم للتحضير لاجتماع أصدقاء الكونغو مع الجهات المتبرعة، المعقود في بروكسل، بلجيكا، في عام ١٩٩٧. وقُدم الدعم أيضا لـ ٣٠ مشروعا صغيرا لتنمية المجتمعات المحلية، في كيفو الشمالية والجنوبية، تركز على الأنشطة المدرة للدخل وإصلاح البنية الأساسية الاجتماعية. وبلغت الالتزامات المخصصة لهذا البرنامج، الذي بدأ العمل فيه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نحو ٠٠٠ ٧٠٠ دولار حتى الآن. وتم إصلاح المدارس والمراكز الصحية، وبدأ العمل في المشاريع الزراعية الصغيرة. وتنفذ الأعمال في تعاون وثيق مع

المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم لأعمال التعمير العاجلة في كيفو الشمالية بالتعاون مع وكالات التنمية في بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

٧٣ - وفي أعقاب اجتماع أصدقاء الكونغو، طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا المبادرة في مجال بناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق المعونة والإدارة الاقتصادية. وكانت مثل هذه البرامج قيد الإعداد من خلال الأفرقة الموضوعية حينما اندلعت الأزمة فأوقفت عملها. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة يعملون معا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسليم الإغاثة الغذائية وغير الغذائية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفضلا عن ذلك، أنشئت أربع لجان تقنية في مجالات الصحة والغذاء والمياه والسوقيات والإعلام مع الحكومة والجهات المتبرعة والمنظمات الدولية غير الحكومية، لتحديد الاحتياجات الناجمة عن الأزمة وتلبيتها.

٧٤ - وأسهم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاما كبيرا في الأنشطة الملحة الأخرى خلال الأزمة، مثل إعداد وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للطوارئ التي تعتمد عليها الجهات الدولية المتبرعة ووكالات الأمم المتحدة في تقديم الإغاثة الضرورية في الوقت الراهن. وعلى غرار ذلك، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد خطة عمل لحماية الأقليات، في تعاون وثيق أيضا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الدولي الأوسع. ومـّول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوحدة الإنسانية التي يقوم بتشغيلها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتضطلع بدور أساسي في الأحداث الأخيرة من خلال تنسيق الاستجابات لسد النقص في السلع الأساسية على سبيل المثال. وقد التزم البرنامج الإنمائي بممارسة درجة استثنائية من المرونة في أي برمجة أو إعادة برمجة سريعة للموارد لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقتضيها الوضع الحالي. وبينما أدى تخفيض عدد كبار الموظفين في هذا البلد نتيجة للأزمة إلى تقليص البرامج بصفة مؤقتة، أخذ عدد كبار موظفي الأمم المتحدة يزداد مرة أخرى في كينشاسا ووصل الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي إلى مقر عمله. وكان الفريق القطري بحاجة إلى إجراء حوار مع الحكومة بشأن الاحتياجات ذات الأولوية، لا سيما احتياجات ضحايا الأزمة. وكان البرنامج قد قطع شوطا بعيدا في الاستعداد لإجراء تقييم للاحتياجات، حالما يسمح وقف إطلاق النار بذلك، لتحديد أهم مجالات البرامج دون إبطاء، فعلى سبيل المثال، قد تحظى الحاجة لدعم عملية السلام أو المصالحة بأولوية أكبر من الخطط السابقة، في الوقت الراهن على الأقل. وتعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الوقت الحالي، من البلدان التي لا تصلح فيها إجراءات البرمجة المطولة. ومع أن البرنامج الإنمائي قد أعد الخطط الكفيلة بضمان الاستجابة العاجلة لأية احتياجات ذات أولوية، فإن احتياجات التنمية، في الأجلين المتوسط والطويل، في هذا البلد ستظل، دون شك، شبيهة بالاحتياجات التي تم تحديدها قبل اندلاع الأزمة الحالية.

٧٥ - وأعرب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية عن شكره للمديرة المساعدة وللمكتب الإقليمي لأفريقيا على التقرير وعلى التزامها بتقديم الدعم البنـّاء في بلده، فخلال العام الحالي، شارك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينشاسا، بوصفه الجهة المنسقة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، مشاركة وثيقة في تصميم وإعداد وتنسيق وتنفيذ مشاريع إنمائية متعددة، لا سيما في مجال الزراعة الذي يحظى بالأولوية

في سياسات التنمية التي بدأتها حكومته. وأظهر البرنامج نشاطا كبيرا في مجالات الصحة وتخفيف وطأة الفقر وشؤون الحكم وبناء القدرات.

٧٦ - وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطة في مجالات إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، محاربا الفساد والتضخم ومقيما للنظام القانوني. ومن أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح النقدي الذي بدأ تنفيذه بالتعامل بفرنك الكونغو في ٣٠ حزيران/يونيه. وثمة مجال آخر من جوانب الإصلاح طلب فيه البلد الدعم الدولي، هو إنشاء وزارة لحقوق الإنسان، مما يدل على التزام حكومة المتحدث الراسخ وعزمها على تحسين الوسائل الكفيلة بضمان حماية حقوق الإنسان، وهو مجال قد يضطلع فيه البرنامج الإنمائي بدور، بل كان له فعلا دور فيه.

٧٧ - إن كل هذه الإصلاحات بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إحلال الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللازم بدوره لتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا. وكان بلوغ هذا الهدف موضوع مؤتمر قمة كان من المزمع عقده في كينشاسا لإحلال السلام وبسط الأمن وتحقيق التنمية. غير أن هذه القمة لم تُعقد كما كان يرجو منظموها؛ فمنذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ انتهكت قوات من البلدان المجاورة السلامة الإقليمية في عدة أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عضو في منظمة الأمم المتحدة. وكان الأثر المباشر لذلك انتشار الموت والدمار في سائر أنحاء البلد، فدمرت قرى كثيرة وأتلفت المخزونات من الأغذية، وحُرمت كينشاسا من الأغذية والكهرباء، وأدى نقص مياه الشرب إلى تفشي وباء في العاصمة حيث كانت إمدادات الكهرباء دون حاجة المستشفيات. ووقعت خسائر مادية جسيمة وأصيبت البنية الأساسية بأضرار بالغة وضعت أنشطة البرنامج الإنمائي أمام تحديات كبيرة.

٧٨ - ووجه الوفد نداء إلى المجتمع الدولي لإعادة إحلال السلام وبسط الأمن بعد أن تزعزعا في وسط أفريقيا وذلك تفاديا للنتائج السلبية الخطيرة في المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب المتحدث عن رغبة حكومته الأكيدة في إنهاء الأزمة الحالية حتى لا تؤدي إلى اضطراب عملية إحلال الديمقراطية.

٧٩ - وطلب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستمرار في إعطاء الأولوية للإنعاش الاقتصادي وإعادة تعمير بلده وزيادة التزامه، قدر المستطاع، بتوفير الرعاية لضحايا الأزمة الحالية.

٨٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

٨١ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1998/35). ووزع أيضا نسخا من خطة الأعمال لعام ١٩٩٨ والبيانات المالية لعام ١٩٩٧ ومن وثيقة التوجهات المالية لعام ١٩٩٧ وكتيبا تم إصداره في الآونة الأخيرة عن خدمات إزالة الألغام التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٢ - ولاحظ المدير التنفيذي أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سجّل عاما ناجحا آخر، اتسم بارتفاع حيازات المشاريع وتنفيذ المشاريع لمجموعة أكثر تنوعا من الزبائن، موضحا أن حيازات الأعمال ظلت تزداد خلال ثلاثة أعوام بمعدل يفوق قدرات الموظفين. وأشار إلى أنه ينبغي على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يعزز عدد موظفيه للتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، موضحا أن ٩٠ في المائة من مبلغ العشرة ملايين دولار الإضافية المطلوبة للنفقات المتكررة تتعلق بتكاليف ذات صلة بالموظفين. وعرض أيضا مفهوم النفقات الاستثنائية أو غير المتكررة، كما قدم معلومات عن مشروعين كبيرين يدخلان ضمن هذه الفئة هما معالجة مشكلة عام ٢٠٠٠ في حواسيب مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونقل مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأفاد أيضا بإنشاء مكتب صغير لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في روما في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. واختتم حديثه بالإشارة إلى التغييرات التي أجريت على طريقة عرض المعلومات المقدمة تحقيقا لمزيد من الشفافية.

٨٣ - وأبدت عدة وفود تعليقات إيجابية على نوعية الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي وعلى الاستعراض المقدم من المدير التنفيذي. وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن استنفاد الاحتياطي التشغيلي للمكتب وتساءلت عن الترتيبات المتخذة لتجديد موارده وعن الوقت اللازم لذلك. وشدد أحد الوفود على الحاجة لتقديم تفاصيل إضافية في هذا الصدد. وأضاف أحد الوفود أن احتمال تحميل النفقات على الاحتياطي التشغيلي أكد ما كان قد أبداه من قلق بأن يكون المستوى المحدد للاحتياطي بالغ الانخفاض. وطلب وفد آخر مقارنة احتياطي المكتب باحتياطيات المنظمات الأخرى. واستفسرت بعض الوفود أيضا عمّا إذا كان من الممكن توقع بعض الطلبات غير المتكررة وتضمينها في نفقات التشغيل المتكررة. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان مطلوبا من المجلس الموافقة على استخدام الاحتياطي عندما يكون هذا الاستخدام مطابقا للأغراض الموضوعة له.

٨٤ - ولاحظت وفود عديدة مع الارتياح استمرار تنويع حافظة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولكنها حثت المكتب على إجراء مزيد من التنويع لتحقيق التوازن المناسب في الحافظة. وشدد وفدان على الحاجة الى إدخال القدر المناسب من اللامركزية. ولاحظ وفد آخر أهمية المقار المشتركة في هذا الصدد.

٨٥ - وطلب أحد الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات عن الزيادات المقترحة في عدد الموظفين بما في ذلك موقع الوظائف والخبرة القطاعية المطلوبة. وتساءل وفد آخر إن كان للمكتب برنامج لتحسين التوازن بين الجنسين فيه.

٨٦ - وطلب أحد الوفود أن يتخذ المكتب الترتيبات اللازمة لإجراء مراجعة مالية لمشروع محدد في أول فرصة سانحة. وفي الختام، أثار وفد آخر عدة أسئلة محددة بشأن المشتريات. وتم التعرض لأسئلة هذا الوفد في المناقشات التي أجريت خارج الدورة العامة، وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التأكيدات بأنه سيواصل بهمة تعيين الخبراء من أوسع مجمع ممكن للموارد؛ مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية.

٨٧ - وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للوفود على ما أبدته من تعليقات مفيدة، وقدم موظفي المكتب الذين طلب مساعدتهم له في الرد على عدد من الأسئلة المحددة التي أثيرت.

٨٨ - وأكد المدير التنفيذي أن زيادة الموظفين والتكاليف المتصلة بذلك ترتبط بازدياد حيازات الأعمال وبالقيود التي كانت مفروضة على الميزانية من قبل تحسبا لعدم تحقق تشكيلة من الحيازات. ولاحظ أنه على الرغم من نجاح المكتب حتى الآن في إدارة مطالبات كانت ستؤدي لولا ذلك إلى إجراء عمليات سحب من الاحتياطي التشغيلي، فإنه يشاطر المجلس التنفيذي قلقه بشأن مستوى الاحتياطي. وأحاط المجلس علما بأن مستوى الاحتياطي سيعاد النظر فيه في تقديم الميزانية القادم وفقا لشروط الاحتياطي، ولطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتم إبلاغ المجلس أيضا بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يدير بعناية تأثير التكاليف غير المتكررة على الاحتياطي وبأن المجلس سيحاط علما بخطط المكتب وجداوله الزمنية لاستعادة الاحتياطي مستواه المناسب. وأوضح المدير التنفيذي أن المكتب لم يكن على علم، عند تقديم الميزانية السابقة، بأن عقد استئجار مبناه لن يجدد، بينما تم سلفا إدراج المخصصات للتصحيح المتعلق بسنة ٢٠٠٠ في الميزانية على أساس طارئ. ويعتمد التنقيح الحالي للميزانية لمشروع سنة ٢٠٠٠ على تقديرات التكاليف الحالية. وأكد المدير أن موافقة المجلس غير ضرورية عند استخدام الاحتياطي في الأغراض المحددة له، رغم أنه يشكل عنصرا من عناصر الميزانية التي يعتمدها المجلس. وذكر أيضا أن مستوى احتياطي المكتب قد وضع، في البداية، على أساس التحليل الذي تم إجراؤه لسمات التعرض للمخاطر التي ينفرد بها المكتب، وأنه ليس في وسع المكتب، في الوقت الراهن، مقارنة احتياطيه باحتياطيات منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأكد أنه سيقدم في أثناء مناقشة الميزانية القادمة لفترة السنتين، معلومات عن الإجراءات المتخذة لتجديد موارد الاحتياطي وعن الوقت اللازم لذلك.

٨٩ - وذكر المدير التنفيذي أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يشارك المجلس التنفيذي الاهتمام فيما يتعلق بتنويع الحافظة وأنه سيواصل جهوده لتوسيع قاعدة عملائه. وتأكد أيضا أن المكتب سيواصل لامركزية العمليات ضمن الإطار الواضح للفعالية والفائدة من حيث التكاليف.

٩٠ - ووافق المدير التنفيذي على الطلب بأن تتضمن التقارير المقبلة تفاصيل عن موقع وطبيعة وظائف الموظفين الجدد. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن المكتب قام بالتكليف بإجراء دراسة عن التوازن في نوع الجنس يقصد بها المساعدة على وضع استراتيجية لزيادة توظيف المرأة في سياق مبدأ التمويل الذاتي. وهو يتوقع أن يتمكن من تقديم تقرير عن نتائج الدراسة في الدورة السنوية القادمة.

٩١ - وردا على استفسار أحد الوفود، أبلغ المدير التنفيذي الوفود بأن المكتب سيضمن أن ينظر برنامج مراجعته الحسابية القادم في إدراج المشروع الذي ذكره الوفد.

٩٢ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار التالي:

٢٠/٩٨ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1998/35)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ٠٠٠ ٩٥٥ ١٠٠ دولار؛

٣ - يوافق على الاقتراح بأن يحمل أي فائض في النفقات على الايرادات نتيجة للأنشطة غير العادية وغير المتكررة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على احتياطي التشغيل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٤ - يوافق على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وعلى نقل وظيفتين من نيويورك إلى مكتب روما وعلى إنشاء وظيفة رئيس لمكتب أبيدجان على مستوى مد - ١؛

٥ - يحيط علما بوظيفة المدير المقيم لمشروع محدد المؤقتة، يشغلها موظف في الدرجة السادسة، المدرجة في جدول ملاك الموظفين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٩٣ - ركزت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عرضها الشفوي المقدم إلى المجلس التنفيذي على النتائج التي حققتها المنظمة منذ تأييد المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ لخطة الاستراتيجية والأعمال التجارية للصندوق (المقرر ١٨/٩٧). وذكرت أنه ظهرت فرصتان رئيسيتان للصندوق منذ تأييد الاستراتيجية والأعمال التجارية. وكانت الفرصة الأولى هي تركيز منظومة الأمم المتحدة على

برنامج الاصلاح الذي أعده الأمين العام. وأفاد برنامج الاصلاح، عن طريق تركيزه على الشراكة والتعاون وتنظيم نوع الجنس والمتابعة للمؤتمرات العالمية، أعمال الصندوق وخلق فرصا جديدة لنفوذ الموارد المالية والإرادة السياسية لصالح تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتمثلت الفرصة الاستراتيجية الثانية في انتشار اهتمام الحكومات وشركاء المجتمع المدني بدعم الاحتفال بالعيد السنوي الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٩٤ - وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على دور الصندوق بوصفه مبتكرا أو عاملا مساعدا، وحددت الانجازات والقيود والتحديات التي حددتها المنظمة منذ إقرار خطة الأعمال التجارية. وذكرت أنه تحققت أربع نتائج رئيسية: زيادة التعاون وشراكات التآزر مع وكالات الأمم المتحدة؛ وتوسيع قاعدة المعرفة بشأن النهج الابتكارية لتنظيم اهتمامات نوع الجنس؛ وبناء قدرة الموظفي؛ والنمو في قاعدة الموارد المالية لدعم أعمال الصندوق. كما حددت عددا من الدروس المستفادة حتى الآن وناقشت تحديات المستقبل.

٩٥ - وأعربت عدة وفود عن التقدير لعرض المديرة التنفيذية للنتائج الرئيسية الموضوعية لأعمال الصندوق. وأثنت الوفود على الصندوق لتخطيطه الاستراتيجي والثمار الملموسة التي طرحها التخطيط من حيث تعزيز البرمجة وتحسين القدرة المالية للصندوق. وورد ذكر خاص لاعتماد الصندوق لنظام إدارة قائم على المعرفة يساعد في تعزيز أعمال الصندوق وجهوده لربط البرمجة مع أهداف الأداء. وشجع الصندوق على تقاسم التجربة في هذا الصدد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٩٦ - وأعرب عن اهتمام خاص بأعمال الصندوق في بوركينا فاصو في تسهيل وصول صاحبات الأعمال الحرة إلى الأسواق العالمية. وأعربت الوفود أيضا عن اهتمامها بأعمال الصندوق في جمع البيانات والتحليل الاحصائي بما في ذلك بعد نوع الجنس وتساءلت عما إذا كانت الأعمال قد أدت إلى تغيير في أية سياسات حكومية. وشجع الصندوق بشدة على مواصلة عمله في هذا المجال ولا سيما نظرا لتأثير النزعة العالمية للأسواق على المرأة، وهو مجال يتطلب انتباها متزايدا.

٩٧ - ورحبت الوفود بمساهمة الصندوق الكبيرة نحو تنفيذ تنظيم قضايا نوع الجنس داخل منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك أعمال الصندوق المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودوره كرئيس للفريق الفرعي المعني بالفروق بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مؤكدا على أهمية ذلك الدور على الصعيد القطري. واعترف بجهود الصندوق بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي، وشجع الصندوق على زيادة تعزيز دوره التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى تقاسم نجاحه مع شركاء الأمم المتحدة.

٩٨ - وعلقت وفود كثيرة بأنها ستتمكن من زيادة مساهمتها للصندوق بقدر أكبر. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت موارد الصندوق المتاحة تمول بشكل مناسب مجموعة المشاريع البعيدة المنال التي حددتها المديرة التنفيذية. وأجابت المديرة التنفيذية أنه على الرغم من أن توسيع قاعدة الموارد للمنظمة ظل يمثل

أولوية، فإن تحقيق أهداف ومرامي الصندوق اعتمد دائما على قدرته على استحداث شراكات قوية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع الحكومات والمجتمع المدني. وأعرب وفد آخر عن الأمل في أن يتمكن الصندوق من تأجير موظفين من خارج المنظومة من أجل المحافظة على خبرته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٩ - وأثير أيضا سؤال بشأن تحديات تنظيم نوع الجنس على الصعيد القطري. وأجابت المديرة التنفيذية بأن التحدي المتعلق بتحقيق تنظيم نوع الجنس يتطلب الالتزام من مراكز التنسيق لنوع الجنس، ومستشاري نوع الجنس والمنسقين المقيمين وكذلك أولئك الموجودين على أعلى مستويات منظومة الأمم المتحدة. ويعتمد نجاح الصندوق على خبرته الخاصة بقدر ما يعتمد على إبراز الجهود التنسيقية التعاونية لجميع شركائه.

١٠٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن الصندوق.

سادسا - تعبئة الموارد

١٠١ - وفتح رئيس المجلس التنفيذي باب المناقشة فطلب إلى رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا عن نتائج الأعمال التي اضطلع بها الفريق. فأفاد الرئيس أن الفريق العامل أنشئ عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٨، استجابة للقلق إزاء التدهور الكبير الذي شهده التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة. وقد عقد الفريق العامل ١٣ اجتماعا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، شهدت جميعها حضورا جيدا لممثلي كل من البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة. وأفاد الرئيس أن الفريق العامل قد أحرز تقدما كبيرا على مدى الأشهر الثمانية الأخيرة؛ وقد شملت النتائج مشروع المقرر الوارد في الوثيقة DP/1998/CRP.12. غير أنه لا يزال من الضروري إجراء مفاوضات كبيرة في المستقبل من أجل التوصل إلى اتفاق كامل بشأن استراتيجية للتمويل.

١٠٢ - ووفقا لأهداف المقرر ٣/٩٨، أشار الرئيس إلى خمس مسائل أساسية اكتست أهمية خاصة في المناقشات التي دارت في الفريق العامل وهي: (أ) كيفية تحديد مبلغ الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضرورية لتلبية الطلب؛ و (ب) كيفية إدماج الموارد غير الأساسية؛ و (ج) كيفية دراسة مسألة تقاسم الأعباء؛ و (د) طبيعة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تدعم استراتيجية التمويل؛ و (هـ) كيفية ضمان تعزيز قابلية التنبؤ.

١٠٣ - وبعد ذلك ذكر المدير أن عكس تدهور الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشكل التحدي الأول للمنظمة. وأعرب عن ارتياحه للأعمال التي قام بها الفريق العامل وأكد الشراكة القوية القائمة بين البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة. وأكد المدير، بوجه خاص، الحاجة إلى تخصيص موارد

أساسية إضافية على أساس قابل للتنبؤ، ومضمون ومستمر حتى يضطلع البرنامج الإنمائي بولايته. فضمان ما يكفي من الموارد الأساسية أمر أساسي إذا أريد للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لأفقر البلدان أن يكون ذا مغزى. وذكر المدير أن على البرنامج الإنمائي أن يبذل ما في وسعه لإظهار نتائج أعماله، لا سيما على الصعيد القطري، في بيئة تتسم بتدهور المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠٤ - وأعرب العديد من الوفود عن الارتياح لتقرير الفريق العامل ولمشروع المقرر الذي قدمه الرئيس. وقد عكس مشروع المقرر بوضوح عدة نقاط تم التوصل إلى اتفاق بشأنها خلال الأشهر الثمانية السابقة بالإضافة إلى النقاط التي لا تزال بحاجة إلى الاتفاق بشأنها. غير أن بعض المتكلمين أعرب عن خيبة أمله بشأن التقدم الموضوعي الذي أحرزه الفريق العامل على مدى الأشهر الثمانية السابقة. وفي ذلك الصدد، جرت الإشارة إلى عدم الرد على السؤال الرئيسي عن الأسباب التي دعت إلى تدهور الموارد الأساسية.

١٠٥ - وأكدت عدة وفود الأهمية القصوى للحفاظ على الخصائص الأساسية للبرنامج الإنمائي بوصفه منظمة تمول عن طريق التبرع قائمة على مبدأي النزاهة والحياد، وأكدت ضرورة الحفاظ على طبيعته الأساسية القائمة على المنح.

١٠٦ - وفي سياق الإطار المقترح للموارد والنتائج، أكدت عدة وفود ضرورة تجنب الغموض خلال عملية تصور هذا الإطار. وشددت بعض الوفود أيضا على أن من الضروري ضمان ما يكفي من الوقت للاندماج الصحيح مع الآليات والإجراءات الإدارية والبرنامجية القائمة فعلا في البرنامج الإنمائي بالإضافة إلى الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة نظرا لأنه لا يزال من الضروري القيام بعمل كثير فيما يتعلق بتوضيح المفاهيم الأساسية لهذا الإطار. وجرى التشديد أيضا على أن عملية التنفيذ يجب أن تستند إلى مقاييس محددة، وسيتطلب تحقيق ذلك بعض الوقت.

١٠٧ - وأكدت بعض الوفود أن الموارد الإضافية لا ينبغي أن ترتبط بصورة مباشرة بالنتائج الكمية نظرا لأن ذلك سيعتبر بصورة واضحة قولبتها في شروط. وفي مقابل ذلك، جرى التشديد على أن تخصيص الموارد الإضافية ينبغي أن يقوم بالتحديد على الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج. وجرى التشديد أيضا على أن يضمن البرنامج الإنمائي عدم ترتب تكاليف إضافية على الإطار المقترح. غير أن بعض الوفود الأخرى شدد على ضرورة تبادل المزيد من المعلومات والمشاورات بين البلدان المستفيدة من البرنامج، والبلدان المانحة والبرنامج الإنمائي. وأشار أحد الوفود إلى أن وضع هذا الإطار مرتبط بمسألة ضمان قابلية التنبؤ بالموارد بقدر أكبر.

١٠٨ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للاقتراح القاضي بإنشاء آلية للتمويل المتعدد السنوات يقوم على تقديم تعهدات ثابتة بالنسبة للسنة الأولى وعلى تقديم تعهدات أو المؤشرات بالنسبة للسنوات اللاحقة. غير أنه نظرا لوجود قواعد وطنية خاصة في مجال الإدارة والميزانية، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة وجود مرونة في التمويل، حيث لن يكون بمقدور جميع البلدان تقديم إشارات التمويل لمدة تزيد على السنة

الحالية. وفيما يتعلق بمسألة الدفع المبكّر للتبرعات، أيّدت عدة وفود الرأي القائل بدفع التبرعات في أول السنة ما أمكن، حتى يتمكن البرنامج الإنمائي من إدارة موارده بأقصى ما يمكن من الفعالية والتدبر، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحد من التأثر بتقلبات معدلات الصرف. وذكر أحد الوفود أيضا ضرورة إنشاء آلية لمواجهة أي نقص في الموارد الأساسية المتوقعة.

١٠٩ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لبيان المدير بشأن ضرورة زيادة تعزيز الصورة العامة للبرنامج الإنمائي في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرنامج. وأكد العديد من الوفود، بوجه خاص، الطبيعة التنافسية جدا لبيئة التنمية الدولية والحاجة إلى أن يكون البرنامج الإنمائي في مرتبة أبرز بالنسبة لسائر المنظمات الإنمائية المتعدد الأطراف.

١١٠ - وأكد العديد من المتكلمين أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد للبرنامج الإنمائي. وشدد بعض المتكلمين أيضا على أن الموارد غير الأساسية ضرورية للمنظمة ولها في بعض الحالات أثر محفّز. ورحبت عدة وفود بالرأي القاضي بتحديد مبلغ ١,١ بليون دولار كهدف للموارد المقبلة بالنسبة للموارد الأساسية وحثت على وضع آلية لتحديد أهداف النمو السنوي. غير أن وفودا أخرى حذرت من أن هذه الأهداف ستكون غير واقعية إذ لن يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة الموارد الأساسية على مستواها الحالي زيادة كبيرة.

١١١ - وفيما يتعلق بمسألة الحصول على موارد من مصادر غير حكومية، شدد أحد الوفود على أن ذلك لن يكون، في أقصى الحالات، سوى تكملة للموارد المقدمة من الحكومات.

١١٢ - وشددت بعض الوفود على ضرورة رفع بعض البلدان المانحة لحصتها في الموارد الأساسية إلى أكثر من مستواها الحالي. وحذرت وفود أخرى من محاولة تقييم أداء البلد المانح لكنها اتفقت على أن من المهم توسيع قاعدة المانحين بصفة عامة، حتى لا يُعتمد على بلدان مانحة قليلة فقط. وشددت بعض الوفود على أهمية مساهمة البلدان المستفيدة من البرنامج في الموارد الأساسية أيضا.

١١٣ - وشددت عدة وفود على مسألة إقامة علاقات شراكة مع شركاء إنمائيين آخرين مثل البنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وأكد أحد الوفود على ضرورة الاتفاق على "صفقة شاملة" تشمل جميع العناصر المكونة لاستراتيجية للتمويل.

١١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٩٨ - استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد من جديد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي من بينها، العالمية، والحياد، وتعدد الأطراف، والطابع القائم على التبرعات والمنح، والاحترام الكامل لأولويات البلدان المستفيدة من البرنامج والاستجابة إلى احتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة؛

٢ - يرحب بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

٣ - يرحب بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل في الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة الكبرى، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج في مسعاها لتنفيذ الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، من أجل التنمية البشرية المستدامة وفقا للسياسات التي اتفق عليها المجلس التنفيذي؛

٤ - يشدد على الحاجة إلى استراتيجية للتمويل، تقوم على مفهوم الملكية الجماعية، والشراكة والمصالح المشتركة مع اختلاف المسؤوليات، من أجل تعزيز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات الإنمائية المتزايدة للبلدان المستفيدة من البرنامج، لا سيما أقل البلدان نموا؛

٥ - يسلم بأهمية برنامج مركّز، وفعّال ومنظور لتعبئة الموارد ويؤكد من جديد مقرريه ١/٩٨ و ١٤/٩٤ ويؤيد الجهود المتواصلة المبذولة لتحسين تأثير الدعوة والصورة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تعزيز استراتيجيته في مجال الاتصال والإعلام، مع التأكيد بصورة خاصة على استراتيجيات فعالة من حيث التكلفة، وشديدة التأثير وعلى رسالات مسددة الأهداف؛

٦ - يؤكد من جديد أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعد أساسية للحفاظ على الطبيعة المتعددة الأطراف لأعماله؛

٧ - يسلّم بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك اقتسام التكاليف، والصناديق الاستئمانية ومصادر التمويل غير التقليدية، بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكملة وسائله، ويذكّر في هذا السياق بمقرره ٢/٩٨؛

٨ - يأسف لتدهور الموارد الأساسية ويؤكد من جديد ضرورة عكس هذا الاتجاه وإنشاء آلية تضع التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس قابل للتنبؤ ومستمر؛

٩ - يسلّم بأن الاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين يحمل في طياته مخاطر على الاستدامة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المدى الطويل، ويحث جميع المانحين ومن استطاع من البلدان المستفيدة من البرنامج على رفع مساهماتها في الموارد الأساسية؛

١٠ - يعتمد مبلغ ١,١ بليون دولار كهدف للتمويل السنوي؛

١١ - يشدد، في هذا السياق، على الضرورة الملحة لتحقيق زيادات سنوية في تعبئة الموارد الأساسية إلى أن يتم تحقيق الهدف؛

١٢ - يقرر، في هذا السياق، بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

(أ) وضع إطار للتمويل المتعدد السنوات يدمج الأهداف، والموارد، والميزانية والنتائج البرنامجية، بهدف رفع الموارد الأساسية، مع مراعاة المبادئ التالية:

'١' سيحافظ هذا الإطار على ترتيب الأولويات وعلى ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفق ما يحدده المجلس التنفيذي؛

'٢' لن يفرض هذا الإطار أية شروط ولن يؤدي إلى أي تحريف للأولويات أو تغيير في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

'٣' سيكون تخصيص الموارد الأساسية الإضافية التي قد يعبئها إطار التمويل المتعدد السنوات متفقا مع المبادئ التوجيهية البرنامجية التي يحددها المجلس التنفيذي، ويجب إعطاء الأولوية إلى البرامج؛

(ب) تحديد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، ابتداء من ١٩٩٩، كموعد لقيام جميع البلدان الأعضاء بما يلي:

'١' الإعلان عن تبرعاتها الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو التالي: التزام ثابت بالتمويل بالنسبة للسنة الحالية؛ وتبرع ثابت أو مؤشر على التبرع بالنسبة للسنة التالية لمن يستطيع ذلك من البلدان؛ وتبرع ثابت أو تقديري بالنسبة للسنة الثالثة؛

'٢' إعلان مواعيد التسديد بالنسبة للسنة الحالية؛ وينبغي تشجيع التسديد المبكر؛

'٣' استعراض سجل المساهمات الأساسية الفعلية ومساهمات الحكومات في تسديد تكاليف المكاتب المحلية بالإضافة إلى توقيت المساهمات التي سُددت في السنة التقويمية السابقة؛

١٣ - يقرر البدء في عملية استشارية قائمة على مشاركة كاملة، وشفافة، ومفتوحة العضوية بين أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء في البرنامج من أجل تحديد إطار للتمويل المتعدد السنوات يقوم على المبادئ المبيَّنة في الفقرة ١٢ من هذا المقرر وعلى طرائق الإعلان عن التبرعات بهدف عقد الاجتماع الأول لهذه العملية على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٢ (ب) من هذا المقرر؛

١٤ - يطلب إلى المدير، أن يقدم، على أساس هذه المشاورات، تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن إطار التمويل المتعدد السنوات لكي ينظر فيه المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١١٥ - أطلعت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على آخر التطورات الرئيسية التي حدثت منذ انعقاد الدورة السنوية في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبالإشارة إلى أنها ستتناول المواضيع المتعلقة باستراتيجية تعبئة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن ثم المواضيع التي تتعلق بلجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمدرجة في إطار بنود جدول الأعمال الخاصة بكل منها، تابعت المديرة التنفيذية حديثها لإبلاغ المجلس عن الإصدار الأخير لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون "حالة السكان في العالم، ١٩٩٨"، الذي كان أحد الإصدارات الأكثر نجاحا إلى الآن، حيث حظي بتغطية صحفية دولية واسعة وباهتمام إعلامي إيجابي في أنحاء العالم. وسلط التقرير الضوء، تحت العنوان الفرعي "الأجيال الجديدة"، على المسؤولية المشتركة بين الأجيال وعلى العالم المقبل الذي سيبلغ عدد سكانه ستة بلايين نسمة. وأكبر فئة من السكان حتى الآن هي في طريقها إلى سن الإنجاب وسنوات العمل. وفي الوقت ذاته، يتزايد عدد ونسبة السكان فوق سن الـ ٦٥ بمعدل لم يسبق له مثيل. وإن النمو السريع لهذه "الأجيال الجديدة" الشابة والكبيرة السن، يشكل تحديا لقدرة المجتمعات على توفير التعليم والرعاية الصحية للشباب، والدعم الاجتماعي والطبي والمالي للمسنين. وأكدت المديرة التنفيذية على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يواصل النضال من أجل التأكد من أن أهمية البعد السكاني تولى الاعتبار الوافي وفي مختلف المحافل الدولية وعلى الصعد القطرية والإقليمية والعالمية.

١١٦ - ووجهت المديرة التنفيذية الاهتمام إلى عدد من التطورات الإيجابية على الصعيد القطري. ففي كينيا، واحتفالا باليوم العالمي للسكان، أطلق المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أغنية بعنوان "أحتاج لأن أعرف" تهدف إلى إيصال رسائل إلى الشباب عن الصحة الإنجابية. والأغنية التي كتبها وأخرجها

وقام بأدائها موسيقيون يقيمون في كينيا أصبحت أغنية شهيرة وباتت مؤخرا موضوع قصة في مجلة "نيوزويك" Newsweek. وفي الواقع، وكنتيجة لنجاح الأغنية في وصولها إلى الشباب وفي نقلها رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تكرار هذه الجهود في بلدان أخرى. وتمثل مثال حديث آخر في تعداد السكان الرسمي الأول لكمبوديا خلال أكثر من ٣٦ سنة، الذي أجري في آذار/ مارس ١٩٩٨. ويرى الخبراء أنه رغم المشاكل السياسية، يعتبر هذا التعداد سليما تقنيا. ووصل العدادون إلى أنأى الأماكن وإلى تلك التي لا يمكن الوصول إليها، مستخدمين حتى الفيلة عند الحاجة. كما تمثل أحد مؤشرات النجاح في العمل فيما يتعلق بحقوق الجنسين والإنجاب في الندوة الأخيرة للزعماء المدنيين والموظفين الطبيين بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث كشكل من أشكال العنف. ووضع الاجتماع الذي نظمته اللجنة الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية، بالتعاون مع حكومة غامبيا، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإعلان بنجول بشأن العنف ضد المرأة (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨)، الذي شجب بشدة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحرم إساءة استخدام الحجج الدينية للإبقاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأشكال أخرى من العنف. وقرر المشاركون ألا يدخروا جهدا من أجل تعزيز الحملة الهادفة إلى تحرير المرأة من كافة أشكال العنف، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأضافت المديرة التنفيذية قائلة بأن متلقيا جائزة الأمم المتحدة للسكان لهذه السنة، وهما رابطة سابيني للمسنين في أوغندا، والبروفسور هيو هستنغس وينتر من جامايكا، قدما مثالا إضافيا يحتذى به عن طريقة إحراز تقدم محتم في ميدان السكان.

١١٧ - وفيما يتعلق بالنهج الشاملة للقطاعات، طمأنت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد يعلق اهتماما كبيرا على النهج الشاملة للقطاعات وأنه منهمك فعلا في إعداد ورقة غرفة اجتماعات لتقديمها إلى المجلس. وإضافة إلى المناقشات المحلية، عقد لهذا الغرض صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيشارك قريبا في "المنتدى التعليمي المعني بإصلاح القطاع الصحي" الذي يعقد لمدة خمسة أيام بتمويل من البنك الدولي، والذي سيتناول، ضمن جملة أمور، النهج الشاملة للقطاعات وبرامج الاستثمار القطاعي. وأدرج موضوع النهج الشاملة للقطاعات على جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستجابة لطلب من أعضاء المجلس، ستوفر كذلك ورقة غرفة الاجتماعات عن النهج الشاملة للقطاعات قبل موعد انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

١١٨ - وسرها أن تلاحظ ترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتقديم قائمة موحدة للمسائل الهامة لتحقيق تنسيق أفضل للأنشطة التنفيذية، أعدت استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (المقرر ١٥/٩٨). ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مداولات اللجنة الثانية بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي ناقشه المجلس أيضا. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن المجلس قد ناقش كذلك جهود الأمم المتحدة للإصلاح وأكدت مجددا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال ملتزما تمام الالتزام بتنفيذ العمليات الإصلاحية للأمم المتحدة ويشارك فيها مشاركة نشيطة، وذلك ضمن مجالات ولاية الصندوق. ودعما لهذه العمليات، يحاول صندوق الأمم المتحدة للسكان أن

يكون بناء في طرحه للمسائل التي تهدف إلى تحقيق تقدم حقيقي ومستدام، سواء على الصعيد القطري عن طريق نظام المنسق المقيم، أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان على أكمل وجه في تقييم المرحلة النموذجية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيشارك كذلك مشاركة تامة في تصميم المرحلة القادمة. ووجهت المديرة التنفيذية انتباه المجلس إلى اقتراح قدمه برنامج الأغذية العالمي يفيد بأن عمليات التنسيق والإصلاح قد تستفيد من اجتماع المجالس التنفيذية الثلاثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.

١١٩ - وأبلغت المديرة التنفيذية بأن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات تتقدم بشكل حسن. وأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ستعقد خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأن بدء الأعمال التحضيرية جارية. ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعي مائدة مستديرة، وعقدت ندوة تقنية واحدة قام بتنظيمها فريق العمل المعني بتحقيق الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وأعربت المديرة التنفيذية عن عميق تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي تبرعت بسخاء بأموال خارجة عن الميزانية لعملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية. وشكرت بصفة خاصة حكومة هولندا لموافقتها الكريمة على استضافة المنتدى الدولي المعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (منتدى لاهاي) الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩. وأشارت المديرة التنفيذية إلى انعقاد ثلاثة اجتماعات خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨: اجتماعان تقنيان معنيان بشيوخة السكان، أولهما في بروكسل، بلجيكا، من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والثاني عن خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ في رين، فرنسا، من ٣-٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وندوة بشأن التغييرات السكانية والتنمية الاقتصادية في بيلاجيو، إيطاليا، من ٤-٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري الإعداد لمنتدى لاهاي الذي سيعقد في شباط/فبراير ولمنتديات المنظمات غير الحكومية والشباب. ويستضيف برلمان هولندا، من ٥ إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، اجتماعا برلمانيا عالميا. واقتُرح بأن يسبق منتدى لاهاي عقد مشاورات للمنظمات غير الحكومية.

١٢٠ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه سيستفاد من النتائج والتوصيات التي ستصدر عن اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية، من بين مصادر أخرى، كمدخلات لتقرير منتدى لاهاي ولمشروع تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيتاح تقرير منتدى لاهاي للجنة السكان والتنمية في آذار/ مارس ١٩٩٩. وكذلك تقرير الأمين العام الشامل عن استعراض فترة الخمس سنوات وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ستعده شعبة السكان. وجرى توزيع مخطط عام مشروح لتقرير الأمين العام على الدول الأعضاء. وحدد موعد انعقاد جلسة إعلامية غير رسمية للدول الأعضاء بشأن حالة الوثائق في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بشأن مشروع

تقرير الأمين العام الذي سيقدم في الدورة المفتوحة باب العضوية للجنة السكان والتنمية التي ستعقد في شهر آذار/ مارس. وسيعقد صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعا عالميا لموظفيه عند نهاية عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها بشكر المجلس التنفيذي لدعمه وإرشاده المتواصلين لعمل الصندوق. وأعربت عن امتنانها الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد غوستاف سبيث، الذي أعلن أنه سيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام المقبل. ونوهت بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما شريكان حميمان، وأن الصندوق يقدر تقديرا هاما الدعم والتعاون الممتازين الذين وفرهما مدير البرنامج.

١٢١ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، رحب أحد الوفود بالتزام الصندوق بالمشاركة في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة، وأعرب عن سروره لمعرفة التطورات الإيجابية على الصعيد القطري. وذكر الوفد، لدى إشارته إلى الأهمية الكبيرة التي يوليها للنهج الشاملة للقطاعات، بأن معرفته بالمشاورات التي عقدها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد شجعته على مناقشة النهج الشاملة للقطاعات. ورحب الوفد كذلك بالدور القيادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الاستعراض التنفيذي لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأثنى على الجهود التي يبذلها الصندوق للتشجيع على مشاركة وانخراط المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في الاجتماعات التقنية واجتماعات المائدة المستديرة، وفي الأحداث الأخرى المرتبطة بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. وأعرب الوفد عن أمله بأن يقدم منتدى لاهاي، الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩، مدخلات مفيدة للدورة القادمة للجنة السكان والتنمية.

١٢٢ - وفي الوقت الذي أشار فيه وفد آخر إلى اهتمام بلده الشديد بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، أكد على أهمية ضمان ألا تعيد العملية إثارة أي موضوع اتفق بشأنه المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤. بل ينبغي لعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات أن تبحث عوضا عن ذلك، عن طرق لمواجهة التحدي المتمثل في استئناف الجهود من أجل تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن المهم السعي، في هذا الصدد، لتحقيق توافق الآراء في اجتماع اللجنة التحضيرية الذي سيعقد في آذار/ مارس ١٩٩٩، وذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، نظرا لأن الدورة الاستثنائية لن تستغرق إلا ثلاثة أيام. واقترح الوفد أن يستفاد من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية كنموذج للحصول على توافق الآراء قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

١٢٣ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفدين على تعليقاتهما واقتراحاتهما وأعلمت المجلس التنفيذي بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لن يوفر جهدا لإحاطة الوفود علما، كلما أمكن ذلك، عن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. ووافقت تماما على ضرورة التوصل إلى توافق الآراء قبل انعقاد الدورة

الاستثنائية، والأمر الأكثر أهمية هو ضرورة عدم التطرق للاتفاقات التي تم التوصل إليها في القاهرة. ولاحظت أنه ينبغي للدورة الاستثنائية التركيز على الإجراءات الهامة التي تتخذها الحكومات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت أنه جرى توزيع المعلومات المتعلقة بأنشطة وأحداث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات على نطاق واسع عن طريق الموقع على شبكة الانترنت المخصص لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن الصندوق يعتزم كذلك عقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية، بما في ذلك عقد اجتماع واحد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لتعريف الوفود على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية. وأشارت إلى أن على المجلس التنفيذي القيام بدور هام في كلا تحريك العملية التحضيرية إلى الأمام وفي المشاركة في مداولات استعراض وتقييم المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥ سنوات.

سابعا - تعبئة الموارد

١٢٤ - عند عرض بند جدول الأعمال المتعلق بتعبئة الموارد، أحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي علما بآخر التطورات المحرزة في الجلسات غير الرسمية المعقودة بين الدورات لمناقشة التوصل إلى استراتيجية تمويل مستدامة تجعل تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم على أساس مضمون ومستمر، ويمكن التنبؤ به. وشكرت المديرة أعضاء المجلس المشاركين، لا سيما الرئيس، ملاحظة أن الجلسات كانت منتجة ومفيدة. وكانت الجلسات غير الرسمية قد أبرزت عدة جوانب هامة من حالة تمويل الصندوق، من بينها ما يلي: ولاية الصندوق وأولوياته البرنامجية الواضحة والمركزة؛ ونظام اعتماد الموارد المتسم بالوضوح والتركيز، الذي يستند إلى مستوى إنجازات كل بلد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويولي عناية خاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل؛ والاهتمام المتزايد الذي بات المجتمع الدولي يركز عليه فيما يتعلق بتحديات برنامج عمل المؤتمر وأهدافه، والرغبة في الإفادة من هذه الدفعة؛ وتسليم كل من المانحين والبلدان المستفيدة بأن الصندوق منظمة فعالة. وأبرزت الجلسات على نحو خاص أهمية القدرة على التنبؤ بالموارد؛ وضرورة زيادة حجم الموارد؛ وتسديد الاشتراكات في المواعيد المقررة. وبرز من خلال المداولات غير الرسمية أربع مسائل رئيسية يحتاج المجلس التنفيذي الآن إلى النظر فيها عند صياغة كل قرار: مسألة إمكانية التنبؤ؛ ومسألة ما اذا كان ينبغي توحيد القرارات المتعلقة باستراتيجيات تمويل مختلف الصناديق والبرامج وآليات تنفيذ هذه الاستراتيجية، أم صياغتها بما يتفق مع كل صندوق أو برنامج بحيث تعكس جوانبه الفريدة؛ ومسألة الموارد المستهدفة، بما في ذلك كيفية تحقيقها والمستوى الذي ينبغي تحديده لها؛ ومسألة الربط بين أهداف البرنامج وموارده ونتائجه.

١٢٥ - ومضت المديرة التنفيذية تناول كلا من هذه المسائل الواحدة تلو الأخرى. فلاحظت فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بالموارد أن هناك اتفاقا على أن يكون تمويل الصندوق قابلا للتنبؤ وجاريا في المواعيد المقررة، تحقيقا للفعالية في إدارة الموارد وتنفيذ البرامج. ولذلك يؤيد الصندوق بشدة فكرة التعهد المالي لعدة سنوات، في الوقت الذي يسلم فيه بأن ذلك قد لا يكون ممكنا بالنسبة لبعض البلدان. وفيما يتعلق بمسألة ما اذا كان ينبغي للقرار أن يكون واحدا بالنسبة لجميع الصناديق والبرامج أم أن يكون مصمما لكل

صندوق أو برنامج بحيث يعكس جوانبه الفريدة، قالت المديرة التنفيذية إن هناك عناصر مشتركة تنطبق على آليات تمويل جميع الصناديق والبرامج، لا سيما فيما يتعلق بالتأكيد على الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلا بد لأي استراتيجية تمويل أن تراعي الجوانب الفريدة والمزايا النسبية لكل منظمة على حدة، وأن تكون بالفعل انعكاسا لها وأن تبني عليها، بحيث تتمكن كل منظمة من تحقيق الحد الأقصى من قدرتها على تعبئة الموارد، وبالتالي تنفيذ برامجها وتقديم خدمات تلك البرامج وتحقيق فعاليتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأية استراتيجية تمويل ألا تكون، عن غير عمد، عائقا أمام تعبئة الموارد أو عاملة في غير صالح المنظمة، وقد ينتج هذان الأمران دون قصد عن الجهود الرامية إلى التنسيق بين استراتيجيات تمويل مختلف الصناديق والبرامج أو تعميمها. وينبغي أن يكون الهدف هو البحث عن توازن مقبول يتيح الابتكار والتنسيق الفعال بحق.

١٢٦ - وفيما يتعلق بمسألة الأهداف، أكدت المديرة التنفيذية أنه ينبغي لاستراتيجية التمويل أن تتضمن أهدافا تتعلق بالموارد على الأمدين القريب والبعيد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأهداف أن تكون طموحة وواقعية، وأن تحدد كذلك حسب الطلب بدلا من أن تحدد حسب العرض. ولاحظت المديرة التنفيذية أن خطة عمل الصندوق الحالية تعد حسب العرض، حيث أنها تستند إلى النمو المتوقع لمستوى الإيرادات الحالي الذي يجري تحديده عن طريق المعارف والمعلومات المتعلقة بتوافر الموارد، وأشارت إلى أن خطة العمل هذه لا تستند إلى الطلب المتوقع على مساعدة الصندوق أو إلى قدرة الصندوق على تقديم مستوى معين من المساعدة تلبية لهذا الطلب. ومن ثم كانت هذه الإيرادات تقديرات محدودة بطبيعتها، بل وثابتة، حيث تستند إلى زيادة تتم بنسبة ثابتة في مستوى الإيرادات الحالي. والهدف المحدد حسب الطلب لا يستند إلى الزيادة التي تتم بنسبة متوقعة في مستوى الإيرادات الحالي، وإنما يقوم على ما يجري تلمسه من احتياج إلى مساعدة الصندوق ومن قدرة الصندوق على تقديم تلك المساعدة وفعالية تقديمه لها. وبينما كانت المديرة التنفيذية توضح كيفية توصل الصندوق إلى تحديد الهدف البالغ ١,١٤ بليون دولار لعام ٢٠٠٢، لاحظت أنه لم يتم التوصل إلى هذا الرقم بطريقة عشوائية، بل هو النسبة المتسقة مع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة من خلال الصندوق إلى الأنشطة السكانية على مر السنين، التي ظلت تتراوح بين ١٥ و ١٨ في المائة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق يقف على أرض صلبة يبني عليها لاستيعاب هذه الزيادة، سواء كان ذلك من حيث موظفيه أو من حيث النظام الذي يتبعه لإعداد البرامج وتخصيص الموارد. ويؤمن الصندوق أيضا بأنه يحتل مكانة فريدة وبأنه مؤهل تأهيلا جيدا لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة في مجالات أولوياته البرنامجية. وأضافت أن هدف تحقيق ٤٠٠ مليون دولار للصندوق في عام ١٩٩٩ يستند إلى الطلب، ومن ثم فإنه يعبر تعبيرا أكثر واقعية عما هو ضروري الآن للتقدم بفعالية نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢٧ - وفي النهاية، وفيما يتعلق بالربط بين أهداف البرنامج وموارده ونتائجه، لاحظت المديرة التنفيذية أنه تم تحقيق نتائج رائعة في الميدان السكاني منذ بداية الستينات وحتى اليوم - ومن ذلك على سبيل المثال الزيادات الملموسة في مجالات الولادة بمساعدة القابلات، وشيوع استخدام وسائل منع الحمل، والانخفاضات الكبيرة في معدلات النمو السكاني ومعدلات المواليد وعدد أفراد الأسرة. وقد جاء النجاح

المحرز في العقود الثلاثة الماضية نتيجة للإرادة السياسية للدول؛ والدعوة الدولية؛ والجهود الجماعية المتضافرة التي بذلتها بصفة خاصة البلدان ذاتها، فضلا عن المانحين الثنائيين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وآلاف الأفراد العاملين والمتطوعين في مجال الرعاية الصحية. وأكدت المديرة التنفيذية أن الصندوق وضع بالفعل العناصر التنفيذية والبرنامجية اللازمة للمساعدة على التحرك صوب ممارسة مستندة إلى الطلب بإمكانها تحقيق التكامل بين أهداف الصندوق البرنامجية، وعملية الميزنة، والاحتياجات من التمويل. ويؤمن الصندوق بأن اعتماد استراتيجية التمويل حسب الطلب سيعزز الروابط القائمة بين تلك العناصر، مما يوفر بدوره قاعدة الموارد اللازمة لتمكين الصندوق من أداء دور رئيسي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما هو مطلوب في المقرر ٧/٩٨. واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها مشيرة إلى أنه لا توجد مسألة أكثر أهمية لمستقبل الصندوق من تعبئة الموارد.

١٢٨ - وخلال المناقشة التي أعقبت بيان المديرة التنفيذية، هنأ العديد من الوفود المديرة التنفيذية على بيانها القوي والمقنع. واتفق جميع الوفود على الأهمية الكبيرة لأن يكون للصندوق استراتيجية تمويل تساعد على كفالة زيادة حجم الموارد وإمكانية التنبؤ بها وتوافرها في المواعيد المقررة وبصفة مستمرة. وأكدت الوفود أيضا الحاجة إلى تحديد مبادئ مشتركة في استراتيجيات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأبرزت الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتمثلة في جملة أمور منها العالمية والحياد والتعددية، وطابعها القائم على التبرعات وتقديم المنح. وفيما يتعلق بتحديد أهداف التمويل، أيد العديد من الوفود أهداف التمويل المتفائلة والطموحة، بحيث تتهيأ للصندوق فرصة أفضل لتعبئة الموارد. ومع ذلك، فقد أشار العديد من الوفود إلى الحاجة إلى تحديد أهداف واقعية، ولاحظت تلك الوفود أن تحديد الأهداف لن يساعد على تعبئة الموارد، بل يحقق هذه التعبئة إبراز النتائج الملموسة المحرزة. وأكد العديد من الوفود أهمية وضع البرامج على أساس النتائج المحرزة باعتبار ذلك وسيلة لزيادة تعبئة الموارد، لا سيما في مناخ تكثر فيه الطلبات المنافسة على المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ظل هذا الوضع، سيؤدي إبراز فعالية وضع البرامج وفعالية نتائجها إلى اجتذاب الموارد. وفي الوقت الذي أيد فيه عدد من الوفود نظام تقديم التعهدات المالية لعدة سنوات والإعلان المبكر عن التبرعات وتسديدها مبكرا، لاحظت وفود أخرى أن بلدانها لن تستطيع الالتزام بتعهدات مالية لعدة سنوات، نظرا لبعض العمليات المتصلة بالميزانيات الوطنية، وذلك وجب اعتماد نهج عملي ومرن لتناول هذا الموضوع. وأكد العديد من الوفود الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين للصندوق وتخفيض اعتماده الزائد على مجموعات صغيرة من البلدان المانحة.

١٢٩ - وأبرز أحد الوفود، تعبيرا عن آراء العديد من الوفود الأخرى، قيمة نظام وضع البرامج وإعداد الميزانية على أساس النتائج، وأتى بثلاثة أسباب رئيسية تدعو إلى اعتماد هذا النظام، هي: أن هذا النظام سييسر قياس نتائج الأنشطة البرنامجية على نحو أفضل، وسيساعد الصندوق على أن يركز استراتيجية تمويله على انتقاء الأنشطة التي لها تأثير؛ وهذا الربط سيساعد على توليد مزيد من الموارد الأساسية؛ كما أنه سيساعد على إقامة شراكات إنمائية جديدة وتوليد مزيد من الموارد المالية غير الأساسية. وأكد

الوفد أن الصندوق في حاجة إلى موارد إضافية، وأن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات تعد فرصة لتركيز اهتمام العالم على أنشطة الصندوق، واجتذاب الدعم السياسي، واجتذاب موارد إضافية لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال الوفد نفسه إنه ينبغي لأهداف التمويل أن تكون طموحة وواقعية. وأكد الوفد الحاجة إلى تقليل الاعتماد الزائد على عدد ضئيل من المانحين التقليديين، ودعا البلدان المانحة الأخرى التي لم تقدم حتى الآن سوى تبرعات متواضعة إلى زيادة مساهماتها في الصندوق. وأضاف الوفد أن هذا الدعم تأخر طويلا وينبغي ألا يعتمد على إدخال نهج جديد لوضع البرامج وإعداد الميزانية. وقال الوفد إن إدخال النهج الجديد ينبغي ألا يكون ممارسة ثقيلة أو مستهلكة للوقت. ووافق وفد آخر على ضرورة أن يكون للصندوق أهداف طموحة، وقال إن الأهداف التي اقترحها الصندوق واقعية، وأن الدفعة المقدمة من عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات ستساعد على توليد زيادة في الموارد. وهنأ العديد من الوفود الصندوق على أنشطته المبتكرة، بما فيها السعي إلى عقد شراكات جديدة واجتذاب الدعم المالي من المصادر غير الحكومية، وأضافت تلك الوفود أن الاستراتيجية ستكون نموذجا تحتذي به سائر المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٣٠ - وصرح أحد الوفود، بينما كان يؤكد على ضرورة وجود اتساق في استراتجيات التمويل للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان، بأنه ينبغي في الوقت نفسه الاعتراف بخاصية كل منظمة. وذكر الوفد، مشيرا إلى هبوط المساعدات الإنمائية الرسمية، أن هدف ١,١٤ بليون دولار لسنة ٢٠٠٢ لا يبدو معقولا. وكان الوفد متشككا أيضا بشأن المنهجية المستخدمة في استخراج الأهداف المالية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأضاف أنه ينبغي عدم خلط هذه الأهداف بأهداف تمويل صندوق السكان. ويؤيد الوفد التعهدات المتعددة السنوات ويذكر أن استراتيجية التمويل ينبغي أن تحدد الأهداف المقرر الحصول عليها وتقيَّم كمياتها وتضع عملية إصلاح للميزانية. وأشار وفد آخر إلى أنه على الرغم من اضطلاع صندوق السكان بدور قيادي في ميدان السكان فلم تنقل عن طريق الصندوق سوى ١٥ إلى ١٨ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية بينما ذهب الباقي إلى منظمات أخرى. وهكذا فبالنظر إلى أن صندوق السكان يتنافس على الأموال مع الوكالات الأخرى الثنائية والمتعددة الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فإن توليد نتائج فعالة له أهمية كبرى. ويناصر الوفد اتخاذ نهج مرن إزاء التعهدات لسنوات متعددة، ويؤيد زيادة عدد المانحين التقليديين مشيرا إلى أنه لا ينبغي إساءة فهم تقاسم الأعباء بحيث يعني المساهمات القائمة على القدرة. وتنبغي المحافظة على مبدأ التبرعات.

١٣١ - وأكد وفد، وهو يسلّط الضوء على أهمية تحديد الأهداف التي يوجهها الطلب، على أن الموارد الأساسية ضرورية للمحافظة على حياد أنشطة الصندوق وشمولها وتعدد جوانبها. وذكر الوفد أنه ينبغي للبلدان النامية زيادة اشتراكاتها، وفي الوقت ذاته ينبغي لصندوق السكان أن يستكشف قنوات تمويلية أخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات. وأكد الوفد، وهو يبدي موافقته على قيمة التعهدات لسنوات متعددة، على أهمية تأكيد دفع الاشتراكات في حينها وإمكانية التنبؤ بها. وذكر وفد آخر، بينما كان يؤكد على الروابط بين وجود استراتيجية تمويلية وأداء برنامجي فعال، أنه مسرور من أن الصندوق يقوم بالفعل بالإدارة على أساس النتائج بما في ذلك استخدام التحليل الإطاري المنطقي.

وأشار الوفد إلى أن عنصرا هاما من عناصر الأداء البرنامجي يتمثل في القدرة الاستيعابية للبلدان وتساءل عن ماهية الإجراءات المتخذة بشأن توصيات دراسة الصندوق المبكرة بشأن القدرة الاستيعابية. وشجع الوفد الصندوق على تطبيق الإدارة القائمة على النتائج ليس فقط للبرمجة وإنما أيضا للإدارة. وأكد على قيمة تجهيز المنظمة بأدوات إدارة فعالة لتحسين الأداء البرنامجي. وحث الوفد ذاته، بينما كان يمتدح الصندوق على نجاحه في الحصول على أموال من المؤسسات الخاصة، الصندوق على توسيع قاعدة موارده بزيادة المشاركات مع المنظمات غير الحكومية والمصارف الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

١٣٢ - وأشار أحد الوفود، بينما كان يؤكد على استمرار دعمه الشديد للصندوق، إلى أن سبل ووسائل زيادة الموارد غير الأساسية ينبغي استكشافها أكثر من ذلك حيث أنه يبدو وجود مجال كبير للتوسع في التمويل الثنائي والمتعدد الجوانب. وذكر الوفد، وهو يردد نقطة سبق إثارتها في المناقشة، أن المانحين الذين ساهموا في صندوق السكان على مستوى طاقتهم الكاملة ينبغي لهم القيام بذلك الآن. وأكد الوفد على ضرورة المساعدة على تقليل اعتماد الصندوق أكثر مما ينبغي على عدد قليل من كبار المانحين، وأشار إلى أن استراتيجية التمويل السليمة تعني تنويع مصادر التمويل. وذكر وفد آخر، وهو يناشد بلدان المانحين زيادة اشتراكاتها للصندوق، إن لبلدان البرنامج أيضا دورا تلعبه في المساهمة تجاه التنمية الخاصة بها. وذكر وفد، وهو يشير إلى أنه لا ينبغي وضع أهداف تمويلية غير واقعية، أنه لم تتحقق بعد الزيادة السنوية البالغة ٧ في المائة في الدخل والمتفق عليها من المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨. وحذر وفد آخر من أنه ينبغي، لدى إنشاء آلية تربط التمويل بالنتائج، ضمان عدم فرض شروط جديدة على بلدان البرنامج. وتساءل الوفد عن كيفية قياس نتائج البرامج/المشاريع وذكر أنه لا ينبغي معاقبة المحتاجين أو تخفيض الموارد الأساسية بدون النظر بصفة خاصة إلى الأسباب الجذرية للمشاكل المؤثرة على نتائج البرامج.

١٣٣ - وذكر وفد، وهو يوافق على أنه ستكون لأي عملية موازية في مجال صياغة استراتيجية تمويلية آثار بالنسبة لصندوق السكان، بأنه ينبغي إتاحة أية مبادئ أو آليات تنشأ عن عملية البرنامج الإنمائي للصندوق، وأن الصندوق يجب ألا يضار بأي شكل من الأشكال من عد استخدام العملية الموازية. وأكد الوفد أن صندوق السكان يجب أن يعطى نفس إجراء إمكانية التنبؤ والتأكد بالنسبة للتمويل الممنوح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظ وفد آخر إحراز تقدم جيّد في المناقشة المتعلقة باستراتيجية التمويل لصندوق السكان، وأنه يبدو من المتوقع اعتماد قرار بشأن الموضوع في الدورة الحالية. ووافق الوفد على أن وجود استراتيجية تمويلية تربط الموارد بالنتائج يمكن أن ينشط تعبئة الموارد ويساعد على زيادة إمكانية التنبؤ والمساهمات.

١٣٤ - وشكرت المديرة التنفيذية في ردها جميع الوفود التي أبدت تدخلات. وأشارت إلى أن صندوق السكان يعمل على تنفيذ نظام إدارة يقوم على النتائج والتنبؤ وأنه بدأ عملية لفحص هذا النهج الجديد. وأضافت أن الصندوق راسل عددا من البلدان المانحة سعيا إلى معلومات عن خبرتها فيما يتعلق بالموضوع، وأنه يستكشف أيضا المنهجيات التي يستخدمها القطاع الخاص لتطبيق مثل هذا النظام. ولاحظت أن الميزانية الإدارية في حالة الصندوق مستقلة عن الميزانة البرنامجية وأن نظام الإدارة القائم على النتائج

لن ينظر إلى نتائج الميزانية وإنما إلى نتائج تطبيق الموارد على البرمجة. وذكرت أن صندوق السكان يخطط لعقد اجتماع تقني للخبراء، بما في ذلك ممثلو القطاع الخاص لزيادة بحث هذه القضية. وأكدت أن الصندوق سيحتاج إلى وقت لوضع وتنفيذ مثل هذا النظام بطريقة منظمة، ووافقت على أنه لا ينبغي أن تصبح هذه الممارسة متعبة أو مستهلكة للوقت أكثر مما ينبغي. وأوضحت أن صندوق السكان قام ببعض الممارسات الداخلية لاستخراج أهداف لموارد الصندوق تقوم على الأهداف القطرية الفردية. ومع ذلك فإنه لا ينبغي النظر إلى ذلك كشرط للبرمجة القطرية الفردية باعتبار أن التركيز يكون على ماهية الموارد التي تستطيع التحقيق بالمعنى الشامل. وهكذا فإن النهج القائم على النتائج سيحتاج إلى أن يكون عملية دينامية وتحليلية لوضع البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق يوافق على إدارة الموارد القائمة على النتائج ويأمل أن يتمكن، ربما في وقت مبكر كالعام القادم، من توضيح ماهية الموارد التي بوسعها تحقيق ذلك. وردا على استفسار بشأن الدراسة المتعلقة بالقدرة الاستيعابية، ذكرت أن الصندوق يتابع بنشاط تنفيذ توصيات تلك الدراسة.

١٣٥ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارتها بعض الوفود بشأن الأهداف أشارت إلى أن الأهداف اتفق عليها بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وأن هناك حاجة أيضا إلى أهداف لصندوق السكان. وأكدت الرغبة في التماسك بين المنظمات الثلاث ضرورة التركيز على هدف تمويلي لصندوق السكان. وذكرت أن تقرير مستوى الهدف وما إذا كان سيبلغ ٤٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٩ أو ١,١٤ بليون دولار لسنة ٢٠٠٢ سوف يعود إلى المجلس التنفيذي. وعلى السؤال المتعلق بما إذا كانت الأهداف المقترحة واقعية أو غير واقعية، أشارت إلى أن زيادة الاشتراكات سوف تجعل الأهداف واقعية بالتأكيد. وأضافت أن الصندوق عمل خلال العام الماضي بكد وبنجاح للحصول على الاشتراكات من المؤسسات الخاصة. وقالت، وهي تشير إلى أن الموارد الأساسية من الحكومات تشكل أساسا وطيدا لتمويل الصندوق، إن الصندوق يحاول توسيع قاعدة المساهمين النظاميين. وهي تأمل أيضا أن ينظر هؤلاء الذين يسهمون بالفعل في الصندوق في زيادة حجم مساهماتهم. وكررت تأكيد الحاجة الهامة إلى مبدأ عام بشأن الأهداف للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان وأضافت أن الاختلاف سيكمن في تفاصيل كيفية إدارة النظام القائم على النتائج من قبل كل منظمة على حدة. وأكدت أن برمجة الصندوق مركزة جدا وأن للصندوق ولاية واضحة. وذكرت أن الصندوق اقترح أن يستخدم معايير نظام تخصيص الموارد المعتمد من المجلس وكذلك الأهداف البرنامجية التي أقرها المجلس لقياس النتيجة التي تحققت. ويستخدم الصندوق بالفعل التحليل الإطاري المنطقي في برمجته لتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة مع ممارسة التقييم السكان القطري ونظام للبيانات ذي مؤشرات مستمدة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما يضع الصندوق نهجا يستطيع أن يبين بفعالية ماهية النتائج التي تستطيع الموارد تحقيقها. وركزت على ضرورة تحليل الطلب إلى عوامل لاستراتيجية تعبئة الموارد. وأضافت أنه ينبغي للمجلس عند وضع الأهداف أن يركز على ما يمكن أن يقوم المجتمع الدولي بالقيام به لإحداث اختلاف في حياة الناس في جميع أرجاء العالم. وذكرت أنه يسرها ملاحظة أن غالبية الوفود تؤيد فكرة اتخاذ قرار بشأن تعبئة الموارد من قبل المجلس التنفيذي في دورته الحالية.

١٣٦ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الوفود التي تميل نحو التعهدات المتعددة السنوات تبدو أكثر دعما لضرورة وجود أهداف ومرامي تمويلية واضحة. بيد أنه يبدو أن جميع الوفود تتفق على ضرورة وجود تمويل قابل للتنبؤ به ومضمون ودائم لصندوق السكان. وهي تتفق مع المبدأ الذي كررته عدة وفود بتأكيد أهمية الطابع التطوعي للاشتراك وحياد الصندوق وعالميته وتعدد أطرافه، وكذلك ضرورة إمكانية التنبؤ والاستدامة وزيادة حجم المبالغ. كما أنها توافق على ضرورة ربط الموارد بالنتائج.

١٣٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٤/٩٨ استراتيجية تمويل صندوق السكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد تأكيد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتميز من جملة أمور بالعالمية والحياد وتعددية الأطراف وطابعها القائم على التبرعات والمنح، والتي تحترم احتراما تاما أولويات بلدان البرامج وتستجيب لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة؛

٢ - يرحب بالدور الفعال الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في تأييد وتنفيذ البرامج والأنشطة بما يتماشى تماما مع ولايته وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويؤكد الحاجة إلى تحديد مدفوعات يمكن التنبؤ بها وتدفع في حينها وإلى زيادة التمويل لتعزيز قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجية للتمويل تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية والشراكة والمصالح المشتركة والمسؤوليات المتفاوتة تكون ذات منحى برنامجي وتشجع الشراكة الجماعية مع بلدان البرامج والبلدان المانحة والمؤسسات المقرضة والقطاع الخاص والمؤسسات؛

٤ - يؤكد أيضا أهمية الفرص التي يوفرها الاستعراض الذي يتم كل ٥ سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تنشيط الالتزام الدولي ببرنامج العمل، بما في ذلك تعبئة الدعم المالي استنادا إلى تحليل للتقدم المحرز والدروس المستفادة والمعوقات التي تمت مواجهتها ويشير إلى الأهداف المتعلقة بالموارد على النحو المتوخى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٥ - يسلّم بالولاية والأولويات البرنامجية الواضحة والمركزة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبنظام الصندوق الواضح والمركز لتخصيص الموارد الذي يستند إلى المستوى القطري لإنجاز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي يولي أهمية خاصة للبلدان الأقل نموا وللبلدان المنخفضة الدخل ولأفريقيا؛

٦ - يكرر أن الموارد الأساسية هي الأساس الذي يعتمد عليه صندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ضرورية للمحافظة على الطابع المتعدد الأطراف للمساعدة التي يقدمها الصندوق؛

٧ - يسلّم بأن وجود برنامج فعال وملموس يعتبر أساسيا في تعبئة الموارد ويقر فيه بالجهود المشكورة التي يبذلها إلى الحين صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال، كما يحث في الوقت ذاته الصندوق على مواصلة دعوته وتوسيع ملامحه المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي لإيضاح أهمية العمل الذي يضطلع به وأثر وفعالية برامجه؛

٨ - يسلّم أيضا بأهمية الموارد غير الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالعمل الذي تقوم به الأطراف من غير الدول في تعبئة الموارد؛

٩ - يعتمد لصندوق الأمم المتحدة للسكان هدفا برنامجيا كليا من الموارد في حدود ٤٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛ ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تبذل الجهود بدعم من جميع أعضاء الصندوق لتحقيق هذا الهدف وذلك بتعبئة الموارد من جميع المصادر بما فيها البلدان المانحة وبلدان البرامج والمؤسسات والقطاع الخاص؛ ويقرر أن يستعرض تحقيق هذا الهدف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بغرض تحديد أهداف للسنوات المقبلة؛

١٠ - يُقر بأن الاعتماد الزائد على عدد محدود من البلدان المانحة ينطوي على أخطار تهدد الاستدامة المالية الطويلة الأجل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويحث جميع الجهات المانحة وبلدان البرامج التي في مقدورها أن تزيد مساهماتها من الموارد الرئيسية أن تفعل ذلك؛

١١ - يقرر في هذا الصدد أن يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على:

(أ) وضع إطار عمل للتمويل المتعدد السنوات بحيث يدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنواتج مع هدف زيادة الموارد الرئيسية وأن يراعي المبادئ التالية:

'١' أن يحافظ إطار العمل هذا على ترتيب الأولويات وعلى ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الذي يحدده المجلس التنفيذي؛

'٢' ألا يفرض إطار العمل أية مشروطية وألا يفضي إلى إلحاق الضرر بالأولويات أو إحداث تغيير في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

'٣' أن يتفق تخصيص الموارد الأساسية الإضافية التي يمكن تعبئتها من خلال إطار العمل المتعدد السنوات مع المبادئ التوجيهية للبرمجة التي يحددها المجلس التنفيذي، على أن تمنح الأولوية للبرامج.

(ب) تعيين الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، والتي تبدأ مؤقتا مع الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، موعدا تقوم فيه جميع البلدان الأعضاء بما يلي:

'١' إعلان تبرعاتها الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو التالي: تعهد جاد بالتمويل للسنة الجارية؛ وأما بالنسبة للبلدان التي يكون في مقدورها الآن أن تفعل ذلك - فتعهد جاد بالمساهمة أو مؤشر على المساهمة، أو تعهد جاد أو مؤقت بالنسبة للسنة الثالثة؛

'٢' إعلان تواريخ للسداد بالنسبة للسنة الجارية؛ وينبغي تشجيع السداد المبكر؛

'٣' استعراض سجل المساهمات الأساسية الفعلية وكذلك تواريخ المدفوعات المقدمة في السنة التقويمية السابقة؛

١٢ - يقرر أن يبدأ في تنفيذ عملية استشارية مفتوحة باب العضوية تكون شفافة وتتميز بفهوم المشاركة التامة بين أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان والدول الأعضاء في الصندوق من أجل تحديد إطار عمل للتمويل المتعدد السنوات استنادا إلى المبادئ المبينة في الفقرة ١١ من هذا المقرر وإلى طرق إعلان التبرعات وذلك بغرض عقد الاجتماع الأول من هذا القبيل على النحو الوارد في الفقرة ١١ (ب) من هذا المقرر؛

١٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، على أساس هذه المشاورات، تقريرا عن إطار عمل التمويل المتعدد السنوات للنظر فيه في دورته العادية الثانية في عام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

ثامنا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧

١٣٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ (DP/FPA/1998/9) الذي يوجز الحالة المالية للصندوق في عام ١٩٩٧، كما يشتمل، لأغراض المقارنة، على معلومات مالية لعام ١٩٩٦. ولاحظ نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في عرضه

للتقرير أن التقرير يسلط الضوء على المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات البرنامجية ونفقات ميزانية الدعم لفترة السنتين وعلى مركز الاحتياطي وحالة السيولة والصناديق الاستئمانية التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ أيضا أنه بالرغم من أن عام ١٩٩٧ قد شهد الكثير من التحديات، فقد واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان معدل إنجازه للبرامج ذات النوعية الممتازة. وقال إن الصندوق يأمل أن يواصل المانحون الحاليون دعم المبادرات التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وأن ينضم مانحون جدد من أجل تعزيز وتوسيع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٣٩ - وركزت الوفود في المناقشة التي جرت بعد ذلك على القضايا الرئيسية التالية: ميزانية الدعم لفترة السنتين ومستوى الاحتياطي التشغيلي والأموال المتحصلة من المؤسسات الخاصة وطريقة التنفيذ الوطني والاشتراكات غير المسددة. وأعرب عدد من الوفود عن القلق بشأن الزيادة في ميزانية الدعم بمعدل ١١ في المائة، وأشاروا إلى ضرورة التحكم فيها. وطلب أحد الوفود إيضاحا بشأن مبلغ ٢٩,٥ مليون دولار مقيد تحت بند الأصول في الجدول ٢ من الوثيقة DP/FPA/1998/9. وطلب وفد آخر تفصيلا لإجمالي الإيرادات البالغ ٣٣٥ مليون دولار لعام ١٩٩٨. وتساءل بعض الوفود عن مستوى الاحتياطي التشغيلي، مع ملاحظة أن ذلك المستوى كان يساوي نسبة ٢١,٧ في المائة من إيرادات الموارد العادية لتلك السنة في عام ١٩٩٧ بدلا من المستوى المطلوب والبالغ ٢٠ في المائة. وأضافوا أن مستوى نسبة الـ ٢٠ في المائة المشار إليه في المقرر ٣٦/٩١ ربما كان أعلى مستوى يتحقق وينبغي مراجعته. ولاحظ أحد الوفود أنه في حين أن مستوى الاحتياطي التشغيلي قد جرت مناقشته في الدورة السنوية، فإن حجم الاحتياطي التشغيلي لم يرد في الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧. وأضاف الوفد أنه ينبغي تقديم سرد بالإضافة إلى الجداول ليعكس مضمون المناقشة والحوار الذي يتم مع المجلس التنفيذي بشأن القضايا الرئيسية. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أكمل استعراض احتياطي الإيواء في الميدان، نظرا لأن النتائج قد تترتب عليها آثار بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأثنى العديد من الوفود على الطريقة الناجحة التي استطاع بها الصندوق الحصول على مساهمات من المؤسسات الخاصة. وتساءل وفدان عما إذا كانت تلك الأموال تعتبر موارد عادية أو موارد متعددة الأطراف. وفيما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني تساءل وفدان عن السبب في تدني التنفيذ الحكومي والتنفيذ بواسطة المنظمات غير الحكومية. وأكدت بعض الوفود الحاجة إلى دفع الاشتراكات في الوقت المناسب، ولاحظت أن التأخير في سدادها يؤثر في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٠ - تساءل أحد الوفود، في الوقت الذي لفت فيه الانتباه إلى الأزمة الاقتصادية في آسيا، عن إمكانية تقديم موارد إضافية للبرامج المنفذة في البلدان الآسيوية. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كان الصندوق قد استفاد من تخفيض قيمة العملات في بعض البلدان الآسيوية. وأشار وفد الاتحاد الروسي، في الوقت الذي أثنى فيه على توسيع الصندوق لأنشطته البرنامجية في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، إلى حدوث انخفاض في أنشطة الصندوق للاتحاد الروسي، بالرغم من احتياجات البلاد في مجال الصحة الإنجابية، وحث الوفد الصندوق على زيادة أنشطته في الاتحاد الروسي. ولاحظ وفد آخر أنه مما يدعو للتشجيع معرفة أن الصندوق سوف يواصل عمله بشأن تنويع مصادره من الموارد، وذكر في الوقت ذاته أنه لكي يتحقق تأمين

الموارد المالية، فإن من الضروري زيادة الوعي العام وتعميق الفهم لدى دافعي الضرائب بالأنشطة التي يقوم بها الصندوق. وأضاف ذلك الوفد في هذا الصدد، أن المنشور الأخير الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان وهو "حالة السكان في العالم، ١٩٩٨" قد أثبت جدواه ولاقى دعاية واسعة في وسائط الاتصال في بلاده.

١٤١ - وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في رده أن الصندوق يشارك المجلس التنفيذي القلق بشأن الزيادة في ميزانية الدعم وأنه بسبيل التحكم فيها وإبقائها في أدنى مستوى ممكن. بيد أنه يصعب خفض ميزانية الدعم ولا سيما تكاليف المرتبات، لأن من الضروري أن يحتفظ الصندوق بحجم حيوي من موارد الموظفين على المستوى الميداني وفي المقر الرئيسي على السواء. ولاحظ في رده على الاستفسارات المتعلقة بمستوى الاحتياطي التشغيلي أنه قد أمكن الاحتفاظ بنسبة ٢١,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، إلا أن ذلك المستوى من الاحتياطي التشغيلي سيتم تعديله بخفضه إلى ٥٨ مليون دولار، بدلا من ٦٣ مليون دولار، تمشيا مع متطلبات المقرر ٣٦/٩١. وأضاف أن ذلك التغيير لم يرد في الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧، نظرا لأن الاستعراض كان يعكس الحالة المالية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأن ذلك التغيير سوف ينعكس في الاستعراض المالي السنوي للسنة التالية. واتفق مع الوفود التي اقترحت ضرورة استعراض الاحتياطي التشغيلي في القريب العاجل. وأضاف أنه استنادا إلى التجربة التي تعرض لها الصندوق مؤخرا في تأخير سداد الاشتراكات، فإن المستوى المطلوب لتحقيق نسبة ٢٠ في المائة من إيرادات الموارد العادية يعتبر ضروريا وملائما. وفيما يتعلق بالتصرف في تبرعات المؤسسات الخاصة لاحظ أنها قد عملت كجزء من الموارد العادية للصندوق على النحو الذي تمت مناقشته في الدورة السنوية. بيد أنه إذا كان المجلس التنفيذي يود إجراء مزيد من الاستعراض، فسيكون الصندوق مسرورا بذلك. وفيما يتعلق بالاستفسار المتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، أكد أن الصندوق ملتزم بتعزيز التنفيذ الوطني ولكن يتعين على الصندوق أن يتأكد من أن الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية تملك القدرة الملائمة على تنفيذ البرامج والمشاريع. ولاحظ أن الزيادة المفاجئة في موارد صيغة التنفيذ الوطني لم تكن متوقعة في الوقت الحاضر، بيد أن الصندوق سوف يواصل بناء القدرات الوطنية لتحقيق الهدف النهائي حيث يمكن تنفيذ جميع مشاريع صندوق الأمم الأمم المتحدة للسكان على الصعيد الوطني. وأضاف أن كثيرا من المشاريع الجارية للصندوق، قد صممت لغرض زيادة القدرة الوطنية على الصعيد القطري. ولاحظ أيضا أن الصندوق يسعى إلى العمل على نحو أوثق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية بدلا من المنظمات الدولية غير الحكومية. وفيما يتعلق بالزيادة في تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان، أشار إلى أن ذلك يعزى أساسا إلى خدمات المشتريات التي يوفرها الصندوق للمشاريع المنفذة على الصعيد القطري.

١٤٢ - وتوجه نائب المديرة التنفيذية بالشكر إلى حكومة المملكة المتحدة للزيادة السخية في مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار إلى أن ذلك كان مشجعا للصندوق بدرجة كبيرة.

١٤٣ - وأحاط علما بالتعليقات التي أبدتها الوفود، والتي أشارت إلى أنه رغم تراجع مـــوارد صندوق السكان، فإنه حافظ على مستوى إنجازه للبرامج. ولاحـــظ أنه أمكن تحقيق ذلك نتيجة لترحيل قرابة ٢٧ مليون دولار من عـــام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧؛ فبدون تلك الأموال، كان الصندوق سيضطر إلى السحـــب من الاحتياطي التشغيلي. كما أحاط علما بالتعليق الذي أبداه وفد الاتحاد الروسي بأنه ينبغي زيادة أنشطة الصندوق في مجال الصحة الإنجابية في ذلك البلد. وقال إنه سيتشاور في هذا الشأن مع الوحدات التنظيمية المعنية في الصندوق. وفيما يتعلق بالاستفسار الخاص بتكوين الإيرادات الإجمالية لعام ١٩٩٨، أشار إلى أن من المتوقع توفر حوالي ٢٩٠ مليون دولار من الموارد العادية؛ وقرابة ٢٠ مليون دولار من المؤسسات الخاصة؛ ونحو ٢٥ مليون دولار من الموارد المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان من الممكن توفير تمويل إضافي لبلدان في آسيا، قال إن الصندوق وفر في الآونة الأخيرة دعما يبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار من موارد خارجة عن الميزانية لإندونيسيا لتوفير احتياجاتها من وسائل منع الحمل. وردا على سؤال آخر، أشار إلى أن الصندوق لم يُحقق أية مكاسب من تخفيض قيمة العملات في بعض البلدان الآسيوية.

١٤٤ - وقام مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية بالتوضيح التفصيلي لبعض الردود، وقدم معلومات تكميلية. وفيما يتعلق بالزيادة في ميزانية الدعم، أكد على أن الصندوق يتخذ تدابير لمراقبة التكاليف، بما في ذلك تأخير كل من التعيينات وفتح مكاتب ميدانية جديدة، فضلا عن مراقبة مصروفات التشغيل. وأوضح أن الاعتماد المرصود لميزانية الدعم لفترة السنتين في السنة الثانية من الفترة كان يبلغ ٥٢ في المائة، في حين كان الاعتماد المرصود للسنة الأولى يبلغ ٤٨ في المائة. ونظرا للهيكل الداخلي، فإن اعتمادات السنة الثانية كانت أعلى، وكذلك كانت النفقات. وأضاف أن المرتبات استأثرت بجانب كبير من الميزانية، وأنه حسب مقتضيات النظام الموحد للأمم المتحدة، كان هناك عدد من الزيادات في المرتبات التي كانت تخرج عن نطاق سيطرة الصندوق. وردا على سؤال بشأن المقار المشتركة والخدمات المشتركة، قال إن الصندوق ظل شريكا ومشاركا نشطا في الجهود التي تبذلها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوجيه الذي أصدره الأمين العام بشأن المقار المشتركة والخدمات المشتركة، وأعرب عن أمله في أن تسفر هذه الجهود عن تحقيق التآزر والوفر في التكاليف. غير أن ذلك لم يحدث بعد. ولاحظ أنه في حالة المقار المشتركة، كثيرا ما كانت هناك تكاليف رأسمالية أولية، بما فيها التجديدات والإصلاحات، مما كان كثيرا ما يؤدي إلى زيادة التكاليف بدلا من خفضها. وأضاف أن وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ترغب في أن تقدم بصورة مشتركة إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ ورقة غرفة اجتماعات تتناول بالتحليل خبرة السنتين الماضيتين فيما يتعلق بمسألة المقار المشتركة، وتبين القيود والتحديات التي ما تزال قائمة.

١٤٥ - وتوجه بالشكر إلى الوفد الذي اقترح أنه بالإضافة إلى الجداول الواردة في الاستعراض المالي السنوي، يمكن إدراج سرد يعرض ما يدور من مناقشة وحوار مع المجلس التنفيذي بشأن مسائل محددة. وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي، أبرز أن الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧ كان يعكس فترة السنتين الماضية، وأنه لم يكن ممكنا تغيير أرقام عام ١٩٩٧؛ غير أنه في عام ١٩٩٨ والأعوام المقبلة، سيجري تعديل مستوى الاحتياطي التشغيلي وسينعكس ذلك في الاستعراضات المالية السنوية اللاحقة. كما ذكر المجلس بأنه

وفقا لمقرره ٣٦/٩١، ينبغي استعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي وحجمه مرة كل سنتين. ومن ثم، قد يرغب المجلس في بحث هذه المسألة خلال عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالجدول ٢، أشار إلى أنه يمثل موازنة تعكس الأصول والخصوم. وأضاف أن المبلغ النقدي، ٢٩,٥ مليون دولار، وإن كان مدرجا كمبلغ نقدي، فإنه ينبغي موازنته بالالتزامات المقبوضة وغير المصفاة التي يلزم تعديلها. وفيما يتعلق باحتياطي الإيواء للمكاتب الميدانية، أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يكمل بعد استعراض احتياطيه للإيواء الميداني، غير أن البرنامج الإنمائي سيقتسم ما ينتهي إليه من نتائج مع صندوق السكان عند اكتمال الدراسة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١٤ من الوثيقة DP/FPA/1998/9 بشأن بناء مقار مشتركة في أربعة بلدان، لاحظ أنه قد تم الآن التوصل إلى اتفاق بين الوكالات المشاركة فيما يتعلق بمقار المكاتب في ملديف، ووردت تأكيدات بأنه ستكون هناك توصيات بشأن المشاريع المتبقية.

١٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/9).

تنقيح النظام المالي

١٤٧ - شرع المجلس التنفيذي في النظر في مسألة تنقيح النظام المالي (DP/FPA/1998/10). وعرض التقرر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة)، الذي أشار إلى أن إدخال تنقيحات على النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد أصبح أمرا لازما نتيجة لتنسيق عرض ميزانيات صندوق السكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بحيث تعكس المصطلحات الجديدة وغيرها من التعديلات التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (المقرر ٦/٩٧). وأشار إلى أن التعديلات المقترحة كانت كما يلي: (أ) إدخال تغييرات على العناصر المكونة للإيرادات المتنوعة، ومعالجة الإيرادات الآتية من تكاليف الدعم لصندوق السكان والإيرادات الصافية الناتجة عن خدمات الشراء بوصفها أموالا استئمانية لميزانية الدعم لفترة السنتين؛ (ب) الاستعاضة عن تعبير "ميزانية قسم الإدارة ودعم البرامج" بتعبير "ميزانية الدعم لفترة السنتين" في عدد من البنود، على النحو الوارد في التقرير. وأشار كذلك إلى أن التنقيحات الإضافية قد نتجت عن عمل الفريق العامل المعني بالشراء التابع لمبادرة الخدمات المشتركة، التي كانت جزءا من مبادرة الإصلاح التي أعلنها الأمين العام. وقد عززت تلك التنقيحات من الضوابط الداخلية نظرا لصلتها الوثيقة بوظائف الشراء وإدارة الممتلكات.

١٤٨ - وفي حين رحب أحد الوفود بالتنقيحات المقترحة للنظام المالي لصندوق السكان، فقد أشار إلى أنه يُرحب بصفة خاصة بالبند ١٤-٦، الذي يسعى إلى وضع مبادئ لعملية الشراء. وتساءل الوفد عن مدى مشاركة الصندوق في أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشراء. وأضاف الوفد أنه يود أن يرى المبدأ "ج" من البند ١٤-٦، المتعلق بطلب المناقصات، وقد ترجم إلى نظام مشابه للنظام الذي استحدثه البنك الدولي، حيث كانت تلك المعلومات توضع في مرحلة مبكرة على شبكة "الانترنت". كما أعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة كيف سينفذ الصندوق التوصيات. وفي حين أشار وفد آخر إلى تأييده لعملية تنسيق عرض الميزانية، فإنه استفسر عن البندين ١٤-٤ (ز) و ٤-٥. وأشار الوفد إلى الفقرة ٣٩ من

الوثيقة DP/1997/2 قائلا إنه فيما يتعلق بالشراء والخدمات المقدمة إلى أطراف ثالثة، لا يمكن بحكم تعريفها خصم الأرقام السلبية من ميزانية الدعم لفترة السنتين. وفيما يتعلق بالبند ٤-١٤، أشار الوفد إلى أنه لم يتم توضيح كيف سيجري حساب إيرادات الفائدة. وأوصى نفس الوفد بإدخال تغييرات على نص البند ٤-١٤ (ز) والبند ٥-٤، وهو ما وافق عليه المجلس التنفيذي.

١٤٩ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في رده إلى أن الصندوق قد شارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشراء، وأنه كان في واقع الأمر يتولى منصب نائب رئيس الفريق العامل. وردا على التعليق المتعلق بخدمات الشراء، أشار مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية إلى أنه بعد خصم جميع المصروفات أيا كانت، فإن الفائض الصافي يُشكل الإيرادات التي تُضاف إلى الميزانية. وأبرز أنه حتى الآن لم يسجل أي مبلغ سلبي صاف في أنشطة الشراء. وردا على الاستفسار المتعلق بإيرادات الفائدة، أشار إلى أن إيرادات الفائدة لا تُدرج في الإيرادات المتنوعة؛ فبعد صدور المبادئ التوجيهية لتنسيق عرض الميزانية، أصبحت تظهر بصورة منفصلة ضمن بند الموارد العامة لصندوق السكان في بيان الإيرادات.

١٥٠ - وقالت المديرة التنفيذية أنه حتى على الصعيد القطري، كانت هناك محاولات لتنسيق عمليات الشراء كجزء من النهج الذي تتبعه المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي حين كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان، تبعا لأنواع المشتريات التي تتضمنها الأنشطة، فإنه كان هناك تقدم مؤكد يفوق ما تعكسه التقارير. وأضافت أن تعليمات قد صدرت للمكاتب الميدانية للصندوق لاتباع نهج مشترك ما في عمليات الشراء. وأشارت إلى أن الصندوق يمارس مرونة بالغة في هذا الشأن، فيما عدا في مجال شراء وسائل منع الحمل، حيث كان الصندوق هو الوكالة الرئيسية وكان بمقدوره التفاوض للحصول على أسعار مواتية، بل إنه كان في واقع الأمر يشتري وسائل منع الحمل لكثير من المنظمات الأخرى، بما فيها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية.

١٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنقيح النظام المالي

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على تنقيحات النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من الوثيقة DP/FPA/1998/10، مع تعديل البندين ٤-١٤ (ز) و ٥-٤ على النحو التالي:

(أ) البند ٤-١٤ (ز): المبالغ المخصصة بخلاف ذلك لإضافتها إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين، بما في ذلك، في جملة أمور، الإيرادات الآتية من تكاليف الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإيرادات الصافية المتعلقة بخدمات الشراء المقدمة لأطراف ثالثة؛

(ب) البند ٥-٤: تُعالج الأموال التي يحصل عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان بموجب البند ١٤ ٦، لشراء اللوازم والمعدات والخدمات بالنيابة عن الحكومات أو الوكالات المتخصصة أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى، وبناء على طلبها، بوصفها أموالا استئمانية. وتستخدم الإيرادات ذات الصلة بخدمات الشراء المقدمة لأطراف ثالثة لتغطية التكاليف المباشرة لهذه الخدمات. وعند إقفال فترة السنتين، فإن أي زيادة في الإيرادات تُضاف إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين أو تخصم منها.

١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

١٥٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بتنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/14).

ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف

١٥٣ - في تقديمه لاستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف (DP/FPA/1998/11)، الذي أعِد استجابة للمقرر ٢٦/٩٧، أشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسية والإدارة) إلى أن التقرير يقدم استعراضا تاريخيا موجزا لبرنامج الصندوق الثنائي والمتعدد الأطراف وللدروس المستفادة أثناء تنفيذه، فضلا عن معلومات تتعلق بأعباء العمل والتكاليف الإدارية والشؤون الإدارية التي تحملها الصندوق لدى تنفيذ ترتيبات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن توصيات المديرة التنفيذية بالمباشرة في استرداد التكاليف بالنسبة للعمليات الثنائية والمتعددة الأطراف وردت في الفقرتين ٢٧ و٢٨ من الفصل الخامس من التقرير، كما أشار إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أقرت هذه التوصيات. وفي حين لاحظ أن حجم التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف كان صغيرا، أشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتبر الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف إضافة هامة إلى موارده العامة، وأنه حاول ضمان ألا تدعم الموارد العادية تكاليف تعبئة وإدارة الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٥٤ - واتفقت عدة وفود على ضرورة الاسترداد الكامل لتكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم التي أنفقت على المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف. غير أن عددا من الوفود أشار إلى الحاجة إلى تحليل إضافي لتبرير الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي من المستوى الحالي البالغ ٥ في المائة إلى ٧,٥ في المائة، والزيادة المقترحة وقدرها ٥ في المائة على تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ وأضافت الوفود أن هناك حاجة إلى سبب جوهري يتجاوز السبب المعروض في الوثيقة، أي تنسيق عرض الميزانيات مع البرنامج الإنمائي واليونسيف ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي حين تدعم عدة وفود الزيادات من حيث المبدأ، فقد أعربت عن قلقها إزاء إمكانية أن تكون هذه الزيادات ضارة بجذب الأنشطة الجديدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي أن تكون تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم متناسبة مع حجم المشاريع، وأضاف أن حجة زيادة تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم والدعم الإداري والتنفيذي تكون أكثر اقناعا لو تم تقديم أرقام تكاليف حقيقية. وبينما لاحظ وفد آخر أن زيادة ٧,٥ في المائة في استرداد تكاليف المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف ليست أمرا لا أهمية له، قال إنه يكون من المفيد الحصول على تقييم الصندوق لأثر هذه الزيادة على مستويات التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف في المستقبل. وتابع الوفد كلامه ليسأل ما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يميز بين التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف بصفته تمويلا إضافيا أو بصفته مشاريع مانحة كُلف الصندوق بتنفيذها. كما سأل نفس الوفد ما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يُفضل إبقاء التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف على مستواه الحالي البالغ ٩ في المائة من الموارد العامة أو على متوسط العشر سنوات البالغ ٥ في المائة. وفي حين أشار أحد الوفود إلى أنه يفضل أن تظل ميزانية الدعم لفترة السنتين منخفضة قدر الإمكان لكي يمكن استخدام معظم أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم البرنامج، قال إن اتخاذ تدابير لاسترداد التكاليف قد يساعد على تخفيف الضغط على ميزانية الدعم لفترة السنتين. وبينما أكد وفد آخر أنه ينبغي أن تظل الموارد الأساسية الأساس الوطيد لتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، قال إن التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف هو وسيلة لتأمين موارد إضافية. وسأل الوفد عن موعد دخول الزيادات المقترحة حيز النفاذ وعما إذا كانت ستنطبق على الاتفاقات التي يجري تنفيذها بالفعل.

١٥٥ - وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي للأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تحظى دائما بموافقة الحكومة المستفيدة وأن تشكل عنصرا لا يتجزأ من برنامج الدعم العادي للصندوق الذي يوافق عليه المجلس التنفيذي؛ وأن تكون متساوقة مع السياسات العامة للصندوق؛ وألا تؤثر بطريقة سلبية على التمويل الأساسي. وبينما لاحظ وفد آخر أن الزيادة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم قد تؤدي إلى نقص في طلب هذه الخدمات، قال إنه لا توجد ضمانات فورية بأن يقوم المانحون بتوجيه هذه الأموال، بالضرورة، إلى الموارد الأساسية إذا لم يكن هنا ما يشجعهم على القيام بالأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف. وسأل الوفد عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يشعر بالقلق حيال احتواء التكاليف. وفي حين لاحظ أحد الوفود أن التكاليف الإجمالية للدعم الإداري والتنفيذي وللخدمات الإدارية وخدمات الدعم لا ينبغي أن تتجاوز الـ ٩ في المائة، أشار إلى أن آلية الصندوق الثنائية والمتعددة الأطراف بطيئة وأن متطلبات إعداد التقارير تضع عبئا ثقيلا على الصندوق. وذكر الوفد أنه ينبغي تبسيط الآلية،

كما ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اقتراح شكل متسق لوضع التقارير لكي ينظر فيه المانحون، وذلك لتخفيف عبء وضع التقارير. ووافق وفد آخر على رفع تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي من ٥ في المائة إلى ٧,٥ في المائة، لكنه أعلن أنه ينبغي أن تكون تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم أقل من ٥ في المائة. وفي معرض تحذيره من أن الزيادات المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم تُقلل من إتاحة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، اقترح أحد الوفود أنه ينبغي ربط أي قرار يُتخذ بشأن هذه المسألة باستراتيجية تعبئة الموارد وتأجيله إلى دورة المجلس التنفيذي التالية. وقال وفد آخر إنه ينبغي ألا يربط القرار المتعلق بترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف باستراتيجية التمويل وألا يؤجل القرار، وأضاف أنه ينبغي أن تسدد لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالكامل تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم على السواء.

١٥٦ - وشكر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة)، في رده، الوفود على تعليقاتها، وأبدى اغتباطه لملاحظته توافق الآراء حول استرداد كامل التكاليف التي أنفقت في تنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعرب إدراكه للتأييد العام الذي أبدته الوفود حيال تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم، وللحاجة إلى ضمان ألا تُستخدم الموارد الأساسية في تمويل إدارة الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف. وأحاط علما بالطلب المقدم من بعض الوفود حول ضرورة توفر معلومات إضافية لتبرير الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي والخدمات الإدارية وخدمات الدعم. وقال إن الزيادات المقترحة ليست فقط لأغراض المواءمة مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بل إنها تقوم إلى حد كبير على الدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي عام ١٩٩١ حول قياس التكاليف لتطبيقه على نطاق المنظومة. وقد وجدت الدراسة أن معدل التكاليف العامة كان ١٥ في المائة لتنفيذ المشاريع. ويدفع صندوق الأمم المتحدة للسكان، حاليا، ٧,٥ في المائة لوكالات الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق. والرقم ٧,٥ في المائة مبني على مفهوم الشراكة، ولكنه يقوم أيضا على متطلب التكلفة غير المباشرة، البالغة ١٥ في المائة، الذي أثبتته دراسة التكلفة التي أجراها البرنامج الإنمائي. وأضاف أن أحد صناديق وبرامج الأمم المتحدة يفرض ما بين ٥ و١٨ في المائة من أجل تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي. وهو يتفق مع الرأي القائل بأنه لا ينبغي ربط القرار المتعلق بمسألة استرداد التكاليف بمسألة تعبئة الموارد. ورحب بالاقتراح القائل بوجوب تطوير آلية أكثر فعالية لوضع التقارير، لكنه أضاف أن النظر في جدوى هذه الآلية سيستغرق بعض الوقت. وفي رده على التعليق القائل بأنه ينبغي أن يكون استرداد التكاليف متناسبا مع حجم المشروع الممول من أطراف ثنائية ومتعددة، قال إن مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان الثنائية والمتعددة الأطراف معتدلة الحجم بشكل عام، وعلى ذلك فإن اعتماد نهج لسعر موحد هو أكثر عملية وتكلفته أكثر فعالية. وفيما يتعلق بتوقيت تطبيق التدابير الجديدة لاسترداد التكاليف، أشار إلى أنها ستطبق عند موافقة المجلس التنفيذي عليها، بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. غير أن التدابير الجديدة لاسترداد التكاليف لن تطبق على المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة بالفعل.

١٥٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٨ - ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير المتعلق باستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف الذي تم إعداده بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٧ (DP/FPA/1991/11)؛

٢ - يعيد التأكيد على مبدأ الإضافة والتكامل للتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف بحيث لا يؤثر على الموارد العامة للصندوق؛

٣ - يؤيد مبدأ الاسترداد الكامل لتكاليف المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الناشئة عن نفقات خدمات التنظيم والدعم والدعم الإداري والتشغيلي؛

٤ - يؤيد أيضا فرض رسم لخدمات الدعم والإدارة يتم تحصيله بنسبة ٥ في المائة من جميع الأنشطة الثنائية المتعددة الطراف، وفق ما ورد في الوثيقة DP/FPA/1998/11؛

٥ - يقبل كتدبير مؤقت الزيادة المقترحة من نسبة ٥ في المائة إلى نسبة ٧,٥ في المائة في تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يضع منهجية لتحديد التكاليف الكاملة واستردادها؛

٧ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي أن يحدد كمية المبالغ المحسوبة للدعم الإداري والتشغيلي على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الوارد في الوثيقة DP/1998/37-DP/FPA/1998/14 وأن يقدم عن ذلك تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ بهدف اعتماد قرار نهائي عن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي.

٨ - يقرر العمل بالترتيبات الجديدة لاسترداد التكاليف ابتداء من الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وتطبيقها على الاتفاقات الجديدة ابتداء من ذلك التاريخ.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

١٥٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/FPA/1998/12) المقدم استجابة لأحكام الفقرة ٧ من المقرر ٢٦/٩٧، الذي طلب فيه المجلس إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة التي حدثت حتى ذلك الوقت وكذلك الاتجاهات المتوقعة فيما يتعلق بمستوى الإيرادات لعام ١٩٩٨ والاسقاطات لعام ١٩٩٩، والمستوى المتوقع لنفقات البرامج في عام ١٩٩٨، فضلا عن عملية إصلاح الأمم المتحدة. وعند تقديم التقرير لاحظت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شهد، على النحو الذي تمت مناقشته في المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، زيادة في التبرعات التي انعكست في تقديرات الإيرادات المقدمة إلى المجلس في تلك الدورة. وقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعد أن أخذ في الحسبان المؤشرات الواردة من الجهات المتبرعة والتي تستند إلى تقدير إجمالي الإيرادات بمبلغ ٣٣٥ مليون دولار لعام ١٩٩٨، أن مجموع الموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ سيبلغ نحو ٦٩٢ مليون دولار من جميع المصادر على النحو المبين في خطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية. وأعربت المديرة التنفيذية عن أملها في أن يبذل المتبرعون أقصى جهدهم لتقديم مساهمات إضافية في نهاية العام.

١٥٩ - ووجهت المديرة التنفيذية انتباه المجلس التنفيذي إلى الفقرتين ١٧ و ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1998/12، اللتين وصفتا تدابير خفض التكاليف التي اعتمدها الصندوق لبلوغ مستويات إنفاق محددة تم إقرارها وفقا لإسقاطات الموارد المشار إليها للتو. ومن شأن تدابير خفض التكاليف هذه، إلى جانب الزيادة المتوقعة في الدخل، أن تساعد الصندوق على الإبقاء على صافي نفقات ميزانية الدعم لعام ١٩٩٨ على نفس مستواها في عام ١٩٩٧ بالقيم الحقيقية (أي التكيف مع التضخم)، وسيسعى الصندوق أيضا إلى بذل الجهود لإبقاء صافي نفقات ميزانية الدعم على نحو ١٢٥,٥ من ملايين الدولارات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أي بنحو مليوني دولار أقل من الاعتماد الصافي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي. ومن شأن مستوى النفقات هذا أن يبقي نسبة صافي نفقات ميزانية الدعم على نحو ٢٠ في المائة من الموارد العادية. ولاحظت المديرة التنفيذية أنه خلال فترة شهدت بعض التوسع في عدد الوظائف والمكاتب الجديدة، كان الهدف المنشود لخفض صافي النفقات بمثابة تحد كبير لا يمكن بلوغه دون ممارسة ضغط ملحوظ وإضافي على الهيكل الحالي البسيط للصندوق. ولاحظت، بعد إعادة التأكيد على استمرار الصندوق في الالتزام بإصلاحات الأمم المتحدة، أن الصندوق، على النحو المذكور في الفصل الرابع من الوثيقة المشار إليها أعلاه، يسهم بصورة نشيطة في عملية الإصلاح، ومع ذلك أرادت التأكيد على أن إمكانية تحقيق وفورات في الميزانية نتيجة ذلك، هي إمكانية محدودة. وأكدت أن الصندوق يستمر في الاضطلاع بدوره كوكالة رائدة في السكان والتنمية على الرغم من مواجهة تحد مزدوج يتمثل في تضاؤل الموارد وزيادة الطلبات.

١٦٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/12).

تاسعا - التعاون بين الجنوب والجنوب

١٦١ - قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان بموجب مقرره ٩/٩٦ إلى المجلس التنفيذي تقريرا مرحليا عن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى منظمة الشركاء في السكان والتنمية (DP/FPA/1998/13). ولدى تقديم التقرير، لفت مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسية الانتباه إلى أن مبادرة الشركاء في السكان والتنمية تركزت على المجالات الرئيسية للصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والسكان والتنمية في البلدان النامية. ولاحظ أن من بين الأهداف الرئيسية للشعبة تسهيل وتنسيق تقاسم المهارات والمعرفة فيما بين البلدان في المجالات الأربعة المحورية المشار إليها في الفقرة ٤ من التقرير. وساعد الدعم الذي قدمته حكومتا هولندا والمملكة المتحدة والبنك الدولي، شعبة الشؤون التقنية والسياسة على الاضطلاع بأنشطة مبتكرة مثل تمكين بلدان نامية أخرى من تقاسم خبرات المنظمات غير الحكومية والاستفادة منها بما في ذلك "بروفاميليا"، كولومبيا وهي منظمة غير حكومية اشتهرت بسبب عملها في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأضاف مدير الشعبة أن الشعبة تمكنت خلال السنتين الماضيتين من التوجه بحزم نحو تنويع قاعدة تمويلها. وتمكنت مؤسسة روكفلر والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للسكان وأمانة الشركاء في السكان والتنمية التي تم تمويلها في البداية من الاشتراكات السنوية لدولها الأعضاء، من حشد الدعم المالي لتنمية البرامج من مؤسسة ويليم هـ. غيدز ومؤسسة ويليم وفلورا هيولات ومؤسسة دافيد ولوسيل بات أرت. وقدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية دعمها أيضا. وبعد أن أكد مدير الشعبة على العلاقة الوثيقة بين الصندوق ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية، لاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد قدم إلى جانب الدعم المالي، دعما تقنيا وبرنامجيا لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية سواء من خلال مقره أو مكاتبه الميدانية، بما في ذلك أفرقة دعمه في كل بلد. وإلى جانب التوظيف في أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية، قام الصندوق بإدارة جميع الصناديق الشركاء في السكان والتنمية وبتقديم تقارير مالية في نهاية كل عام إلى الوكالات الممولة لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية. كما أدى الصندوق دورا هاما في المساعدة على إنشاء أمانة الشركاء في السكان والتنمية في دكا، بنغلاديش.

١٦٢ - وأشارت وفود عديدة إلى تأييدها الشديد للتعاون بين الجنوب والجنوب بوجه عام والشركاء في السكان والتنمية بوجه خاص وأعربت عن تقديرها للمقدمة الواضحة والشاملة التي عرضها مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسة. وذكر أحد الوفود أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية هم بمثابة طليعة التعاون بين الجنوب والجنوب ورحب بخطة وضع قائمة بأسماء المستشارين لتشجيع مزيد من المساهمة من الدول النامية في التعاون التقني. وأكد وفد آخر على أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية هي برنامج نموذجي وأعرب عن ارتياحه لتوسيع نطاق العضوية فيه ليشمل ١٣ بلدا. وتساءل الوفد عن الخطط الرامية إلى قبول بلدان تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في عضوية منظمة الشركاء في السكان والتنمية على النحو المدعو إليه في المقرر ٩/٩٦. ولاحظ أحد الوفود، بعد أن أشاد بجهود الصندوق في تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب من خلال برامجه، أن التعاون بين الجنوب والجنوب هو أسلوب مفيد للغاية في إطار تضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف الوفد أن بلده زاد من مساهماته المقدمة إلى التعاون التقني

فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك من خلال خطط إرسال خبراء من بلد ثالث في إطار مبادرته العالمية في مجال السكان وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٦٣ - ولاحظ وفد بنغلاديش أن بلده فخور باختياره لاستضافة أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية، التي أنشئت في داكا في عام ١٩٩٦. وأخذ علما بالمساهمات المالية والتقنية والسوقية والعينية التي قدمها بلده إلى أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأكد على مكاسب بنغلاديش في تحسين حالة الصحة الإنجابية لسكانها على الرغم من المفارقات الكبيرة، وذكر أن بإمكان بلده أن يتقاسم خبرته مع بلدان نامية أخرى وكذلك أن يكتسب من خبرات الآخرين.

١٦٤ - وتساءل عدد من الوفود عن الروابط بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية، لا سيما فيما يتعلق بأثر وتأثير منظمة الشركاء في السكان والتنمية على استراتيجيات وبرامج الصندوق، وطلبوا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم أمثلة في المستقبل عن تقاسم المعرفة والمهارات وتدعيم القدرة على مستوى البلد. وأكد أحد الوفود، بعد أن لاحظ العلاقة الوثيقة والمفيدة بين الصندوق ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية، على أن بلده ينوي مواصلة مساهمته النشطة مع منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأعرب الوفد أيضا عن أمله في أن يحد صندوق الأمم المتحدة للسكان من قيود الإجراءات الإدارية التي تؤثر على عمليات منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأضاف إلى أنه ينبغي في تاريخ لاحق إجراء استعراض للنظر فيما إذا كان بإمكان منظمة الشركاء في السكان والتنمية العمل بصورة أكثر فعالية كوكالة منفصلة وتاريخ ذلك. وحذر وفد آخر من وضع الشركاء في السكان والتنمية بمعزل عن البرامج مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وذكر أنه ينبغي أن توسع منظمة الشركاء في السكان والتنمية من نطاق إطار عملها ليشمل تقييم الاتجاهات الديموغرافية والنتائج المترتبة على سياستهم. وأضاف الوفد أنه ينبغي النظر عن كثب في العمل الذي يمكن لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية إضافته إلى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفضلا عن ذلك، ذكر أنه ينبغي أن يسود التعاون بين الجنوب والجنوب في جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١٦٥ - أعرب مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسية عن شكره للوفود لما أدلوا به من بيانات تأييد وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان نشطا إلى حد بعيد في منظمة الشركاء في السكان والتنمية وهي منظمة حكومية دولية لها مجلسها التنفيذي ولجنتها التنفيذية الخاصين بها. وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية في مجالات من قبيل تعيين الموظفين وإدارة الأموال. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حريص جدا على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، وما فتئ يقدم الدعم لهذه الأنشطة وعمليات التبادل خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. وأضاف قائلا إن منظمة الشركاء في السكان والتنمية هي الآن في وضع مالي يمكنها من تعيين موظف في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبمقدورها أيضا الاستفادة من الهيكل الميداني للصندوق في مجال تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأحاط علما بالطلب الذي قدمته عدة وفود لتقديم أمثلة على العلاقات ذات الفائدة

المتبادلة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية. وأضاف قائلا إن على أمانة المنظمة، شأنها شأن الصندوق، أن تتبع إجراءات إدارية ومالية معينة تمشيا مع الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالنسبة للتعليق الذي أدلي به بشأن القيود الإجرائية الإدارية، أشار إلى أن معظم المشاكل التي ووجهت في البداية قد حُلت.

١٦٦ - وأعرب المدير التنفيذي لمنظمة الشركاء في السكان والتنمية أيضا عن شكره للوفود لما قدموه من دعم وأشار إلى أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية تمثل شراكة حقة بين بلدان البرامج والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن هناك جهودا تبذل في سبيل إشراك البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأعرب عن موافقته على أن منظمة الشركاء في السكان والتنمية ينبغي أن تكون مكملة للترتيبات القائمة وألا تكون برنامجا رأسيا منعزلا. علاوة على ذلك، عليها أن تقترح نماذج معينة وأفضل الممارسات التي يمكن أن تتبعها البلدان النامية وأن تنعكس أيضا في السياسات والبرامج السكانية للبلدان المانحة. وفي معرض إشارته إلى قائمة الخبراء الاستشاريين التي تقوم بوضعها منظمة شركاء في السكان والتنمية، ذكر أن تنمية قدرة الخبراء الاستشاريين من الجنوب تمثل هدفا أساسيا للمنظمة. وقد قامت المنظمة، في العام الماضي، بتنظيم برنامج تدريب في القاهرة، بمصر، مكّن من وضع نموذج تدريبي للخبراء الاستشاريين. ويجري حاليا تحسين هذا النموذج وسيترجم فيما بعد إلى الفرنسية والاسبانية. ولتوضيح العلاقة الوثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعطى مثالا يبين كيف قدمت المكاتب الميدانية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا منحا صغيرة لدعم الاستثمار الأولي الضروري لبدء أنشطة في إطار مبادرة منظمة الشركاء في السكان والتنمية. وقد كانت المنح التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ذات فائدة في تمكين الوكالات الحكومية وغير الحكومية من التعاون مع أمانة منظمة الشركاء في السكان والتنمية لوضع البرنامج الأولي وخطط السنوات الثلاث المتواصلة في كل من هذه البلدان. وفي معرض تأكيده على التعاون الوثيق بين مبادرة منظمة الشركاء في السكان والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك التعاون على مستوى السياسات، أضاف قائلا إن الصندوق أصدر مؤخرا مبادئ توجيهية إضافية لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في برامجه.

١٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي المتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لمبادرة منظمة الشركاء في السكان والتنمية (DP/FPA/1998/13) وأعرب عن تأييده لاستمرار علاقة العمل بين الصندوق ومبادرة المنظمة على نحو ما ورد في التقرير.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٦٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ثلاثة مقترحات لتمديد ثلاثة برامج: تمديد برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/BAK/5/EXT 1)؛ وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/4/EXT 1)؛ وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومات كازاخستان، وأذربيجان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT 1). ونظرا لعدم ورود أي طلبات للمناقشة، ووفقا للمقرر ١٢/٩٧، وافق المجلس بدون مناقشة على تمديد البرامج القطرية التالية: برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/5/EXT 1)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/4/EXT 1)؛ وبرنامج تقديم المساعدة إلى حكومات كازاخستان وأذربيجان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT1). وبعد مناقشة تمديد البرامج، فتح باب المناقشة.

١٦٩ - وفي أثناء المناقشة، استفسر عدد من الوفود عن مسألة التنسيق. وفي حين أعرب أحد الوفود عن تأييده لعمليات تمديد البرامج الثلاثة جميعها تساءل عن الأثر الذي ستتركه عمليات التمديد على عملية المواءمة مع البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي سيكمل بها عمل الصندوق في باكستان عمل المانحين القطريين الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. واستفسر الوفد عما إذا كانت هناك آلية قائمة للتنسيق بين المانحين، ثم تساءل أيضا عن كيفية معالجة مسألة النقص في وسائل منع الحمل في برنامج الحكومة لتنظيم الأسرة. واستفسر نفس الوفد عن الطريقة التي سيتبعها عنصر الإعلام والتوعية والاتصال في البرنامج المتعلق بالشباب والمراهقين لاستهداف الشباب في باكستان، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والتغذية. وطلب الوفد أيضا معلومات عن كيفية تناول المنظمة غير الحكومية المظلة، المشار إليها في الوثيقة لاحتياجات السكان في المناطق الريفية من باكستان. وفي حين أن وفدا آخر أعرب عن دعمه الكامل للأساس المنطقي لتمديد البرنامج في باكستان ليكون أكثر اتساقا مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد أشار إلى أن، هناك فيما يبدو، نوعا من الغموض في الوثيقة فيما يتعلق بكون الأهداف الأصلية للبرنامج لا تزال نافذة في حين أن الاستراتيجيات فقط هي التي تم تكييفها. وذكر الوفد أن من الضروري الإشارة بوضوح إلى أن الأهداف الديموغرافية للبرنامج الأصلي لم تكن متسقة اتساقا كاملا مع نهج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن تمديد البرنامج سيعالج تلك المسألة.

١٧٠ - ولاحظ أحد الوفود، وهو يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أن توسيع مجال تركيز برنامج باكستان ليشمل المستوى الإقليمي سيكون خطوة أساسية نحو إعادة توجيه البرنامج بعيدا عن تنظيم الأسرة إلى نهج الصحة الإنجابية الذي يروج له برنامج عمل المؤتمر. ومضى الوفد مؤكدا أن أعمال الصندوق ينبغي أن تكمل وتدعم أعمال الجهات المانحة القطرية الأخرى التي تشارك على نحو وثيق في برنامج العمل الاجتماعي (SAP و SAP.2) لحكومة باكستان. ولتحاشي الازدواجية، ينبغي أن يقوم المشاركون في برنامج

العمل الاجتماعي الثاني بتنسيق ولاية وحدة الدعم التقني المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للسكان ومسؤولياتها وترتيباتها المؤسسية، والموافقة عليها، ولا سيما أنه توجد بالفعل وحدة دعم متعددة المانحين لبرنامج العمل الاجتماعي الثاني. واقترح نفس الوفد أن يتم استحداث ولاية وحدة الدعم التقني ومسؤولياتها بالتعاون مع مانحي برنامج العمل الاجتماعي الثاني وأن يجري تسجيلهما رسميا في وثيقة.

١٧١ - وفيما يتعلق بالبرنامج القطري في الفلبين، تساءل أحد الوفود عن التنسيق القطري وذكر أنه لم يكن مكتملا بالشكل المستصوب. ولاحظ ذلك الوفد أن تنسيق الجهات المانحة يتسم بأهمية كبرى، وسأل عن الاستراتيجيات الموضوعة لتكثيف عملية التنسيق. وسأل نفس الوفد أيضا عما إذا كانت هناك استراتيجية فرعية للوصول إلى المجتمعات المسلمة وسائر الفئات العرقية التي يصعب الوصول إليها في الفلبين.

١٧٢ - وتحدثت وفود أذربيجان وقيرغيزستان وكازاخستان فأعربت عن دعمها لتمديد البرامج وأكدت على المساهمة الكبيرة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بلدانها، كما شددت على الحاجة إلى مواصلة ذلك العمل. ولاحظ وفد قيرغيزستان أنه في حين أن بلدان المنطقة دون الإقليمية الستة لديها بعض أوجه التشابه الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، توجد اختلافات ثقافية ودينية وتاريخية محددة. ولذا، ففي حين قد يكون هناك مبرر من الأصل لبرنامج واحد للبلدان الستة، فمن الضروري الآن أن تكون هناك برامج للبلدان فرادى للوفاء بالاحتياجات التي ينفرد بها كل بلد. لذلك فقد رحب الوفد بالأنشطة التحضيرية للصندوق لإعداد برامج وطنية للدورة القادمة للمساعدة. وفي حين أكد وفد كازاخستان على المكاسب التي تحققت في بلده في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، نتيجة للمساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد ذكر أن بلده يهتم اهتماما شديدا بتوسيع نطاق تعاونه مع الصندوق، بما في ذلك إجراء إحصاء سكاني في عام ١٩٩٩. وأكد الوفد أن وجود الصندوق المستمر في بلده سيساعد في تحسين الحالة الديموغرافية ونوعية العيش. وأشار وفد أذربيجان إلى أن بلدان المنطقة دون الإقليمية الستة، بوصفها اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، في حاجة ماسة إلى دعم الصندوق، ولا سيما وأن الانتقال إلى اقتصاد السوق يحدث مشاكل حادة وتدهورا في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة الصحة والتعليم. وعلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تعالج جل المشاكل الناشئة. وإن وجود مليون لاجئ والأشخاص المشردين في الداخل في أذربيجان له أثر سلبي على سكان البلد. وذكر الوفد أن الصندوق قد نجح، خلال السنوات القليلة الماضية، في تلبية الاحتياجات الفورية للبلد من وسائل منع الحمل والعقاقير الأساسية والمعدات الطبية الأساسية والتدريب. وأضاف الوفد موضحا أن حكومة أذربيجان ستقوم، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، باستضافة مؤتمر بشأن دور الرجل في برامج السكان والصحة الإنجابية، الذي يشترك في تنظيمه الصندوق ومنظمة التعاون الاقتصادي. وأعرب عن أمله في أن تكون نتائج وتوصيات المؤتمر مفيدة بالنسبة لجميع البلدان في المنطقة.

١٧٣ - وأشارت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ، في ردها، إلى أنه في مجال تمديد البرنامج القطري في باكستان ليشمل المستوى الإقليمي، توجد عملية رئيسية تضم مسؤولين حكوميين وتنطوي على

مشاورات مع الجهات المانحة والوكالات التقنية، وأن إحدى القضايا التي تم بحثها تتمثل في ضرورة تحقيق التكامل الوظيفي على مستوى المحافظات، بالنظر إلى النظم الموازية التي تتبعها وزارة الصحة ووزارة الرعاية السكانية. وأعربت عن أملها في أن يتم، أثناء فترة تمديد البرنامج، إرساء الأساس لتحسين ذلك التكامل على المستويات الدنيا. وأضافت قائلة، فيما يتعلق ببرنامج العمل الاجتماعي الثاني، أن هناك مناقشات جارية، كجزء من الممارسة المذكورة آنفا، مع الشركاء في ذلك البرنامج إزاء المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكدت للوفود أن الصندوق لن يمضي قدما بنظام مزدوج أو يقلل من شأن النظم العاملة أو الموجودة بالفعل. وأردفت موضحة أن وحدة الدعم التقني المقترحة وحدة تابعة لحكومة باكستان يجري انشاؤها بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأن الغرض من إنشائها هو تحسين القدرة التقنية للبرنامج السكاني وتعزيز القدرة الوطنية في مختلف المجالات البرنامجية. وأكدت من جديد أنه ستجري مشاورات مع الجهات المانحة والوكالات المعنية لتحاشي الازدواجية. وأشارت إلى أنه بالطبع سيكون بالإمكان التأكد من أن جميع الأطراف تعمل في تواؤم لتعزيز أنشطة بعضها البعض، وإلى أنه سيتم إعداد وثيقة تضفي الصفة الرسمية على ذلك، كما اقترح الوفدان، وردا على سؤال يتعلق بعنصر الإعلام والتوعية والاتصال للشباب والمراهقين، أشارت إلى أن تلك الأنشطة ستضطلع بها وزارة الرفاه السكاني وتتم من خلال المنظمات غير الحكومية. وفي ذلك الصدد، قالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يخطط لتعزيز آلية مظلة المنظمات غير الحكومية، وهي الهيئة الوطنية للرفاه السكاني، بما في ذلك تمكينها من تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالنقص في وسائل منع الحمل في باكستان، ذكرت أنها يجب أن تقوم بدراسة البيانات وتقديم معلومات في هذا الشأن في موعد لاحق. وبالنسبة للسؤال عن الأهداف الأصلية للبرنامج الباكستاني، لاحظت أن الفقرة ٧ من الوثيقة سعت إلى توضيح أن تمديد البرنامج سيؤدي على وجه التحديد إلى توسيع نطاق البرنامج ليكون متسقا مع نموذج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٧٤ - وذكرت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ، فيما يتعلق بمواءمة هذه البرامج، أن هذا الأمر تم بحثه مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك الشركاء من الأمم المتحدة، من خلال نظام المنسق المقيم. وردا على سؤال بشأن الفلبين، لاحظت أن تنسيق الصندوق في ذلك البلد مع الشركاء الآخرين قوي، وبوجه خاص أن الصندوق يقيم تعاونا وثيقا مع الجهات المانحة مثل استراليا وهولندا وكذلك مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت أن منظومة الأمم المتحدة قامت، بمساعدة من استراليا وهولندا، باستحداث برنامج في مندانو لتلبية الاحتياجات الخاصة للسكان المسلمين.

المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات

١٧٥ - استجابة لطلب مقدم من المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، قدمت نائبة المديرة التنفيذية للبرنامج تقريرا شفويا موجزا تناولت فيه بعض المسائل الرئيسية المتصلة بأعمال المبادرة العالمية للصندوق بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الصندوق لتوسيع نطاق السوق التجارية لتشمل وسائل منع الحمل في البلدان النامية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومؤسسة روكيفلر، بتنظيم اجتماع استشاري بشأن توسيع نطاق السوق التجارية لوسائل منع الحمل الفموية

في البلدان النامية. وخلصت المشاورات إلى أن من شأن إعطاء دور موسع للقطاع التجاري لتلبية احتياجات الزوجين اللذين بمقدورهما شراء وسائل منع الحمل أن يؤدي إلى تخفيف العبء الواقع على كاهل الميزانيات الحكومية عن طريق توفير الموارد النادرة مجانا للزوجين اللذين لا يتمكنان من دفع تكاليفها، وبوجه خاص، يمكن تخفيض الأسعار التجارية الكاملة إذا أرادت الحكومات أن تضمن بعض تكاليف التسويق. وخلصت المشاورات أيضا إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يحتل مركزا قياديا في العمل بوصفه وسيطا للمساعدة في الجمع بين الأطراف المهتمة لإجراء مزيد من المفاوضات، وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تلبية الاحتياجات من موانع الحمل في برامج الصحة الإنجابية والجهود المبذولة لتعزيز سوقيات وسائل منع الحمل ونظم إيصالها في البلدان النامية، أشارت نائبة المديرة التنفيذية للبرنامج إلى أن مشتريات الصندوق من السلع الأساسية لوسائل منع الحمل قد ازدادت بأكثر من الضعف في الفترة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، من ١١,٢ مليون دولار إلى ٢٦,٨ مليون دولار، على التوالي. ومنذ عام ١٩٩٧، قام الصندوق أيضا، من خلال البرنامج العالمي للسلع الأساسية لموانع الحمل، تسهيل توفير موانع الحمل للبلدان التي تواجه حالات طارئة. وعلاوة على ذلك، ظل الصندوق يقدم المساعدة التقنية لزيادة القدرة الوطنية على تعزيز النظم السوقية لموانع الحمل في البلدان النامية.

١٧٦ - أعرب وفدان عن سرورهما للأعمال التي أنجزتها مبادرة الصندوق العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات؛ وعبر أحد الوفدين، بعد أن أحاط علما بدعم حكومته للمبادرة العالمية، عن الثناء لقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور قيادي في التعامل مع القطاع الخاص. وأظهر الوفد الآخر إعجابه وتشجيعه للنتائج الفعلية والملموسة التي حققتها المبادرة العالمية، ولا سيما زيادة التزام البلدان النامية بتعزيز القدرات الوطنية على إدارة السوقيات بأنفسها.

١٧٧ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج)، عن شكرها للوفود لما قدموه من تعليقات إيجابية وتشجيع.

١٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن المبادرة العالمية التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما فيها مبادرة القطاع الخاص.

حادي عشر - لجنة التنسيق المعنية بالصحة

١٧٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.4). وأفادت المديرة التنفيذية، في تعليقاتها الاستهلالية بأن أول اجتماع للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد عقد في يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف. وأحاطت علما بأنها أبرزت في ذلك الاجتماع وثاقة صلة

قرار المجلس التنفيذي بالاقتراح الرامي إلى إدماج صندوق الأمم المتحدة للسكان وإيضاح طرق إدماج الصندوق في مداولات (اللجنة السالفة للجنة التنسيق المعنية بالصحة) وهي اللجنة المشتركة المعنية بالسياسات الصحية والتابعة لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وأن من شأن هذا الادماج أن يسهل التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. ولاحظت أن أول اجتماع للجنة التنسيق المعنية بالصحة قد أبرز قضايا النهج المشتركة؛ والطريقة الأفضل لتبادل المنهجيات والبيانات والمعارف؛ وتحقيق المزيد من الاتساق في مجال التعاون على الصعيد القطري. وأعربت المديرة التنفيذية عن الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي من انتيغوا وبربودا، وبوتسوانا، وتايلند، وهولندا، الذين شاركوا في الاجتماع كما عبرت عن الشكر بخاصة للمقرر. ولاحظت أن المجلس التنفيذي تنبأ بمستقبل أفضل للجنة التنسيق المعنية بالصحة وأن الوكالات الثلاث قد وافقت جميعها على اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة دون مناقشة. ولقد استعرضت لجنة التنسيق المعنية بالصحة حالة البرمجة في مجالات الحد من وفيات الأمهات، ونقص فيتامين ألف والصحة الإنجابية للمراهقين وأنه قد تم الاتفاق بشأن الاجراءات الرئيسية المطلوبة للتعجيل بالبرمجة في كل مجال من هذه المجالات.

١٨٠ - وصرحت المديرة التنفيذية بأن لجنة التنسيق المعنية بالصحة قد أوصت أيضا بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي بشأن القضايا ذات الصلة وأحاطت علما بأن مشاركة البنك الدولي بصورة غير رسمية بشأن بنود معينة من جدول الأعمال في جلسات المستقبل سوف تقابل بالترحيب. وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم الآن بتحديد اجتماع مع البنك الدولي لمناقشة النتائج التي توصل إليها اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة، بما في ذلك طريقة مشاركة البنك في إجراءات متابعة شتى توصيات لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وأحاطت علما بأن الاجتماع التالي للجنة التنسيق المعنية بالصحة سوف يعقد في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. ثم أعربت عن أملها في أن يتم في ذلك الاجتماع وعلى نحو أفضل تحديد أدوار ومسؤوليات كل وكالة لمتابعة التوصيات. وأضافت أن الطريقة لتنفيذ ذلك هي أن يقوم بعض أعضاء المجلس التنفيذي ببحث برامج الوكالات الثلاث في بلدان كل منهم في مجالات مختارة من قبيل المراهقة وصحة الأم. وفي الختام، صرحت المديرة التنفيذية بأنها على اقتناع بأن لجنة التنسيق المعنية بالصحة سوف تصبح أداة هامة لمساعدة الوكالات الثلاث في العمل معا على نحو أكثر فعالية وكفاءة لدعم البرامج الوطنية في مجالي الصحة والتنمية، ولا سيما البرامج الوطنية للصحة الإنجابية.

١٨١ - وفي أثناء المناقشات التي تلت، أعرب بعض الوفود عن ارتياحهم لملاحظة أن الاجتماع الاستهلالي للجنة التنسيق المعنية بالصحة قد عقد، والأهم من ذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أصبح الآن جزءا من لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وأكدت وفود كثيرة على أهمية تنفيذ توصيات لجنة التنسيق المعنية بالصحة على صعيد الميدان وإبراز الحاجة إلى النهوض بالتعاون والتنسيق وتعزيزهما فيما بين منظمات لجنة التنسيق المعنية بالصحة على الصعيد القطري، بما في ذلك فيما يتصل بالتصدي لمسائل حساسة من قبيل الصحة الانجابية للمراهقين، وتنظيم الأسرة، والاجهاض غير الآمن. وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة زيادة تكرار اجتماعات لجنة التنسيق المعنية بالصحة لكي تجتمع مرة في السنة على الأقل بغية ضمان استمرار أعمال اللجنة وأثرها. وأكدت بعض الوفود أهمية إدماج البنك الدولي في لجنة التنسيق المعنية

بالصحة ولاحظت أنه، نظرا للدور الرئيسي الذي يضطلع به البنك في قطاع الصحة، ينبغي زيادة مشاركة البنك في لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وتساءل أحد الوفود عن الطريقة التي سوف تستفيد بها لجنة التنسيق المعنية بالصحة بالآليات القائمة من قبيل عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة الموضوعة على الصعيد القطري وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). وأكد وفد آخر، مع إبرازه لحقيقة مفادها أنه ينبغي أن يكون لأعضاء لجنة التنسيق المعنية بالصحة فكرة واضحة عن النتائج المرجوة، أن الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه لجنة التنسيق المعنية بالصحة ينبغي أن يُتضمن في التقارير السنوية التي تقدمها الوكالات الثلاث إلى مجالس إدارة كل منها. وطلب الوفد نفسه أن يبلغ على وجه التحديد بعدد الأعضاء من بين الـ ١٦ عضوا في لجنة التنسيق المعنية بالصحة الذين ينتمون إلى المجالس الثلاثة. ولاحظ أحد الوفود مع الارتياح الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة إيلاء أهمية لمسألة الأمومة الآمنة. وأضاف قائلا إنه ينبغي الاستمرار في إيلاء أولوية عليا لهذه المسألة. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت لجنة التنسيق المعنية بالصحة تزمع التصدي لمسائل مشتركة من قبيل الأمومة الآمنة والملاريا. وأيدت جميع الوفود التي قدمت مداخلات اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة. ولاحظ أحد الوفود أن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد أعربت عن أملها في الاجتماع الاستهلالي للجنة التنسيق المعنية بالصحة في أن تتصدى اللجنة لموضوع التكامل فيما بين الوكالات الثلاث وأن تتصدى للحاجة إلى رؤية أكثر وضوحا للعمل فيما بين الوكالات الثلاث. وأعرب الوفد عن دعمه التام لموقف المديرة التنفيذية.

١٨٢ - ولاحظت المديرة التنفيذية، في ردها، أن الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة كان بالفعل مناسبة تاريخية. ثم أعربت عن الشكر للدور الرئيسي الذي قام به المجلس التنفيذي لضمان انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان في عضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وصرحت بأن تقرير الاجتماع الأول سوف يوزع على جميع المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن الصندوق سوف يناقش مع الشركاء في لجنة التنسيق المعنية بالصحة ما ينبغي لكل منهم القيام به على الصعيد الميداني في مجالات رئيسية، في جملة أمور، من قبيل الأمومة الآمنة، والصحة الإنجابية للمراهقين، والحد من وفيات الأمهات. ووافقت على أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا لموضوع الأمومة الآمنة. وصرحت المديرة التنفيذية بأنه ينبغي تضمين المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق المعنية بالصحة في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي ترتيبات لجنة التنسيق المعنية بالصحة التي ينبغي أن تنفذها الأفرقة الموضوعية المعنية بالصحة والتي يجري إنشاؤها على الصعيد القطري. ووافقت أيضا على اقتراح مفاده أنه ينبغي وضع تقرير مشترك عن اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة. واقترحت فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد القطري، بأن من المفيد أن يقوم أعضاء المجلس التنفيذي، الذين يعملون في لجنة التنسيق المعنية بالصحة، قبل الاجتماع المقبل، كل في بلده، ببحث فعالية التنسيق فيما بين الوكالات الثلاث الأعضاء في لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وأحاطت علما، فيما يتعلق بمشاركة البنك الدولي في لجنة التنسيق المعنية بالصحة، بدعمها وبأن الموضوع قد نوقش أيضا في الاجتماع الاستهلالي. ولقد دأبت لجنة التنسيق المعنية بالصحة على الحرص على مشاركة البنك الدولي في اجتماعاتها. وتضمنت المناقشات غير الرسمية الأولية بين البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اقتراحات باهتمام البنك في المشاركة على الصعيد التقني. وسوف تواصل لجنة

التنسيق المعنية بالصحة مناقشة طريقة مشاركة البنك في أعمالها على نحو أكثر وثاقة. وأضافت قائلة إن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد شاركت في الاجتماع الأول بصفة مراقب. ولاحظت أيضا أن لجنة التنسيق المعنية بالصحة قد صرحت أيضا بأنه ينبغي عقد اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على الأقل. وفيما يتعلق بالعضوية، أشارت إلى أن ستة أعضاء ينتمون إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية و خمسة أعضاء، على التوالي، ينتمون إلى مجلسي إدارة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويدل ذلك على حقيقة أن مجلس منظمة الصحة العالمية يتألف من ست مناطق في حين يتألف مجلسي كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان من خمس مناطق. ووافقت على أن التنسيق على الصعيد القطري يعد أمرا ضروريا. ثم أحاطت علما بأن أحد بنود جدول الأعمال المقترح للاجتماع المقبل للجنة التنسيق المعنية بالصحة يتعلق ببحث تنفيذ توصيات لجنة التنسيق المعنية بالصحة على الصعيد الميداني.

١٨٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.4) والتعليقات عليه؛ واعتمد اختصاصات اللجنة على النحو الوارد في التقرير.

ثاني عشر - مسائل أخرى

بيانات ختامية

١٨٤ - أفاد مدير البرنامج الإنمائي أن عملية إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ يجري حاليا السير فيها بنشاط؛ وأضاف أنه سيقدم تقريرا أوفى عن هذه العملية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالدورة الحالية، فقد أعرب عن تقديره الشديد للمقررين المتعلقين بترتيبات البرمجة الخلف وباستراتيجية التمويل. وقال إن نجاح استراتيجية التمويل يقتضي أن تستند تلك الاستراتيجية إلى اتفاق بين المجلس التنفيذي والإدارة، يؤدي إلى أن تعمل الجهتان معا. وأعرب، في هذا الصدد، عن شكره لنائب الرئيس ألان مارش، الذي ترأس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل للبرنامج الإنمائي، للجهود التي بذلها، فضلا عن جهود مندوبين عديدين آخرين خصصوا قدرا كبيرا من وقتهم وطاقاتهم لتلك المسألة المهمة. كما أعرب عن شكره لرئيس المجلس التنفيذي ولنواب الرئيس الآخرين، لما أدوه جميعا من خدمات فعالة جدا خلال فترات خدمتهم. وشكر عدة موظفين من البرنامج الإنمائي وأبلغ المجلس أن مدير مكتب الميزانية، السيد آد دي راد، سيُخلي منصبه وينتقل إلى مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بون، ألمانيا. وأوضح مدير البرنامج الإنمائي أن الأرجنتين واستراليا وبليز ورومانيا وماليزيا ومدغشقر وهولندا لن تكون بين أعضاء المجلس التنفيذي في العام المقبل وشكر وفود تلك الدول لما أبدته من التزام تجاه أعمال المجلس.

١٨٥ - وأعربت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاتها الختامية، عن شكرها للمجلس التنفيذي لما أجراه من حوار ومناقشة على درجة عالية جدا من الإيجابية وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتز جدا بالمشورة والتوجيه المقدمين من المجلس ويقدرهما تقديرا كبيرا. وشددت على

الأهمية التي يحظى بها تحديد رقم مستهدف لتمويل الصندوق قدره ٤٠٠ مليون دولار وأوضحت أنه ينبغي أيضا التفكير بجدية في تحديد رقم مستهدف قدره ١,١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وقالت إن الأهم من ذلك أن ينظر المجلس فيما يمكن أن يفعله صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى يمكن للمجلس بعد ١٠ سنوات أن ينظر إلى الوراء ويرى الإسهام الملموس الذي قدمه الصندوق في المساعدة على تقليل وفيات الأمهات ووفيات الرضع، وفي زيادة الخيارات المتاحة وحقوق الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية التي تتمتع بها كل امرأة وكل زوجين في جميع أنحاء العالم.

١٨٦ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) عن شكره للمجلس التنفيذي لما قدمه من توجيه لصندوق السكان خلال الدورة الحالية وطيلة العام، ولا سيما لبدئه العملية التي انتهت باتخاذ المقرر ٢٤/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل الصندوق. وأعرب عن شكره للرئيس ولأعضاء المكتب لما مارسوه من قيادة قديرة وأشاد بالرئيس السابق للمجلس، السيد هانز لوندبورغ، لكونه أول من طرح فكرة وضع استراتيجية لتمويل الصندوق ولالتزامه النشط بتحقيق هذا الهدف. كما أشاد بنائب الرئيس، ألان مارش، لما أبداه من التزام راسخ وجهود دؤوبة في ضمان وصول عملية التشاور إلى نهاية مثمرة. وأعاد نائب المديرة التنفيذية تأكيد عزم الصندوق على العمل مع الشركاء من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المقرر المتعلق باستراتيجية التمويل. ومضى ليعرب عن شكره لزملائه في الصندوق والبرنامج الإنمائي، وخاصة العاملون في أمانة المجلس، فضلا عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين للإسهامات التي قدموها في كفالة نجاح الدورة.

١٨٧ - وأعربت المديرة التنفيذية ونائبها عن تمنياتهما بالنجاح الكامل لمدير البرنامج الإنمائي في مساعيه الجديدة في الوسط الأكاديمي، التي ستبدأ في الصيف المقبل، وأكدا أنهما سيواصلان العمل معه عن كثب حتى نهاية مدة خدمته.

١٨٨ - وأعرب رئيس المجلس التنفيذي عن تقديره لجميع أعضاء المجلس للالتزام الذي أظهروه خلال العام. وخص بالذكر نواب الرئيس كلا منهم على حدة وأشاد بهم للأعمال التي قاموا بها. وأنهى كلامه بالإعراب عن تقديره لمدير البرنامج الإنمائي وللمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيهم لدعمهم إياه خلال فترة خدمته كرئيس للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨٩ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٥/٩٨ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ المعقودة في ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر و ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.4 و Corr.1) **بصيغتهما المعدلة شفويا؛**

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ وتقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/15 و DP/1998/27)؛

أحاط علما بخطة العمل السنوية المقترحة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٩ (DP/1998/CRP.10)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	**٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩**
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	**٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩**
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	**١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)**
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	**١٣ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩**

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، على النحو المحدد في مرفق هذا المقرر؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - التقرير المرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١

وافق على إرجاء النظر في التقرير المرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١ حتى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩؛

البند ٣ - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ (بما في ذلك تقرير عن تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩) (DP/1998/29 و DP/1998/29/Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/1998/30)؛

أحاط علما بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٧ (DP/1998/31)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/37)؛

اعتمد المقرر ١٨/٩٨ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن التنقيحات المدخلة على النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني لعام ١٩٩٧ (DP/1998/33 و DP/1998/33/Add.1)؛

البند ٤ - إطار التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اعتمد المقرر ١٩/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة؛

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لبوروندي (DP/CCF/BDI/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لغينيا الاستوائية (DP/CCF/EQG/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لكوستاريكا (DP/CCF/COS/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لباراغواي (DP/CCF/PAR/1)؛

وافق على تمديد أطر التعاون القطري والبرامج القطرية التالية:

أولا

تمديد إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1/EXTENSION I)؛

ثانيا

التمديد الثاني للبرنامج القطري الثالث لجزر كايمان (DP/CP/CAY/3/EXTENSION II)

تمديد البرنامج القطري الخامس لإكوادور (DP/CP/ECU/5/EXTENSION I)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

البند ٥ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

اعتمد المقرر ٢٠/٩٨ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (DP/1998/36)؛

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٧ - تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٢٣/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٢٤/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ (DP/FPA/1998/9)؛

اعتمد المقرر ٢١/٩٨ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/14)؛

اعتمد المقرر ٢٢/٩٨ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (DP/FPA/1998/12)؛

البند ١٠ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الشركاء في السكان والتنمية (DP/FPA/1998/13) وأقر علاقة العمل المستمرة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية على النحو الوارد في التقرير؛

البند ١١ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد المساعدة المقدمة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/5/EXT 1)؛
تمديد المساعدة المقدمة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/EXT 1)؛
تمديد المساعدة المقدمة إلى حكومات كازاخستان وأذربيجان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT 1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المبادرة العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بالقطاع الخاص؛

البند ١٢ - لجنة التنسيق المعنية بالصحة

أحاط علما بتقرير الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.4) وبالتعليقات عليه، وأقر اختصاصات اللجنة بصيغتها الواردة في التقرير؛

البند ١٣ - النهج الشاملة للقطاعات

قرر إرجاء النظر في التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات (DP/FPA/1998/CRP.5) المقدم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩؛

البند ١٤ - مسائل أخرى

قرر إرجاء استعراض التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية إلى بنغلاديش، وتونس ولبنان، وجنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.13؛ و DP/1998/CRP.14؛ و DP/1998/CRP.15) المقدمة إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٩

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
		لاتخاذ إجراء		انتخاب أعضاء المكتب لعام ١٩٩٩
	رسمي (DP/1999/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، الشروح، قائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨
	رسمي	للعلم	نصف يوم	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٩ (٢٥/٩٦)
٢				الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
				المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم	نصف يوم	استعراض مستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (٢/٩٧ و ٣/٩٧)
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠٠١
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		التقرير المرحلي عن تنفيذ عملية إدارة التغيير (١٥/٩٧)
٤			يوم واحد	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		متابعة المقرر ١٩/٩٨ المتعلق بترتيبات البرمجة الخلف
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطرية
				استراتيجية الإعلام والاتصال
٥	شفوي	للعلم	نصف يوم	عرض بشأن المجالات الرئيسية للاحتياجات في مجال الاتصال (١٥/٩٨)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٦				الصناديق والبرامج الخاصة
	رسمي	للعلم	يوم واحد	تقارير عن أنشطة مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية (٢/٩٢)
٧				تعبئة الموارد
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	متابعة المقرر ٢٣/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
		لاتخاذ إجراء		تقرير عن تقييم المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨

١/٩٨ - تضييق بؤرة تركيز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تضييق بؤرة التركيز (DP/1998/5) والتعليقات المقدمة بشأنه؛

٢ - يؤكد من جديد أن المساعدة المقدمة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج فيما يتصل بسعيها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفقا لبرامجها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، يجب أن تظل بمثابة أعلى أولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن تكون متميزة بالاستجابة والمرونة، وأن تستند إلى الخطط والأولويات الإنمائية لدى البلدان المستفيدة من البرنامج، وكذلك إلى الأولويات المحددة من قبل المجلس التنفيذي؛

٣ - يعيد تأكيد حيدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعددية جوانبه وعالميته؛

٤ - يؤكد أن التضامن والتركيز ضروريان لبلوغ أهداف تأثير واستدامة وكفاءة وفعالية تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛ وأن إقرار النهج البرنامجي ينبغي له أن يؤدي إلى تدخلات أقل عددا وأوسع نطاقا وأن يسمح للبرنامج، في نفس الوقت، أن يساعد البلدان المستفيدة منه في بدء وارتياد مشاريع ابتكارية؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يمضي قدما في تطوير خبرته الفنية في مجال توفير مساعدة لتنمية قدرات البلدان المستفيدة من البرنامج في مسعاها نحو القضاء على الفقر وفي تشجيعها لمشاركة السكان في التنمية؛

٦ - يشدد على أن وضوح ملامح دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل بلد من البلدان المستفيدة من البرنامج وعلى الصعيد العالمي سييسر من جهود تعبئة الموارد التي يبذلها البرنامج؛

٧ - يسلم بالجهد الجاري في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد قائمة إرشادية بخدمات التنمية الأساسية؛

٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتعاون إلى أقصى حد ممكن مع جميع الجهات العاملة في حقل التعاون الإنمائي، وخاصة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، من أجل تشجيع التآزرات وتجنب الازدواجية والاستفادة من الموارد المتاحة إلى أمثل حد؛

٩ - يؤيد بناء على هذه المبادئ الإرشادية الواردة في الفقرات ٢٠ إلى ٤٠ من الوثيقة DP/1998/5؛

١٠ - يقرر تطبيق هذه المبادئ الإرشادية على كافة أطر التعاون القطرية والإقليمية والعالمية، وكذلك على العناصر الفرعية لهذه الأطر، مع مراعاة ظروف البلدان المستفيدة من البرنامج بالتحديد، سواء كان التمويل من الموارد الأساسية أم من الموارد غير الأساسية؛

١١ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد المبادئ الإرشادية للتطبيق، بما في ذلك وضع آلية للتنفيذ وقياس وتقييم الآثار، وأن يدرج هذه المبادئ في دليل البرمجة الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل صياغة جميع البيانات المقدمة في المستقبل إلى المجلس التنفيذي والتي تتعلق بأطر التعاون على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، اعتبارا من الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، إلى جانب استعراضات وتقييمات هذه الأطر، بأسلوب يتضمن وصفا واضحا لكيفية تطبيق كل مبدأ من المبادئ الإرشادية؛

١٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ على كافة جوانب التقدم المحرز في مجال إعداد المبادئ الإرشادية للتطبيق، بما في ذلك الآلية المتصلة بالتنفيذ وقياس وتقييم الآثار.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

٢/٩٨ - استعراض الآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير أساسية فيما يتعلق بالسياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ٢٢٧/٥٠ و ٣٠٢/٥٢، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧، ومقرريه ١٤/٩٠ و ٢٣/٩٥ ومقرره ١٥/٩٧ عن إدارة التغيير ولا سيما الفقرتين ٩ و ١٠؛

٢ - يرحب بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/3) ويحيط علما بتعليقات الوفود عليه؛

٣ - يؤكد من جديد أن السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون، في جملة أمور، ذات طابع عالمي وطوعي وقائم على المِنح ومحايدة ومتعددة الأطراف؛

٤ - يؤكد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكا في التنمية وميسّرا لها عند تلبية الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك تقديم المساعدة في حشد الموارد من جميع المصادر المتاحة من أجل دعم أولويات بلدان البرنامج في مجال التنمية؛

٥ - يشير إلى أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الذي يقوم عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى أنها تضمن توفر الطابع العالمي والقدرة على التنبؤ والطابع الحيادي والمتعدد الأطراف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلا عن القدرة على تلبية احتياجات بلدان البرنامج بطريقة مرنة، لا سيما احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل؛

٦ - يعرب عن بالغ القلق لانخفاض الموارد الأساسية والأثر السلبي لهذا الانخفاض على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، ويطلب أن تظل كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية قيد الاستعراض؛

٧ - يسلّم بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف، والمصادر غير التقليدية للتمويل، بوصفها آلية لتعزيز القدرات ولتكملة الوسائل التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في المقرر ١٤/٩٤؛

٨ - يؤكد من جديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري في توفير مجموعة من خدمات الدعم المستخدمة في التنفيذ والإنجاز الوطنيين لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تلك الخدمات الممولة من الموارد غير الأساسية، ضمن البارامترات المذكورة أدناه؛

(أ) لا يقدم الدعم إلا بناء على طلب من حكومات بلدان البرنامج؛

(ب) لا يقدم الدعم إلا للأنشطة الداخلة في إطار التعاون القطري وإطار التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) يقدم الدعم على أساس تقييم متعمق لقدرات الوكالة المنفذة، لا سيما فيما يتصل بالقدرات التنظيمية الإدارية والتنفيذية وفيما يتصل بالمساءلة الكاملة عن الأموال التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) يترافق الدعم مع التدابير الملائمة لبناء القدرات، بما في ذلك استراتيجيات خروج واضحة لكفالة تحقيق أهداف بناء القدرات على المدى الطويل؛

(هـ) كجزء من مراجعة إجراءات التنفيذ الوطني، توضع صكوك ملائمة من أجل تحسين رصد تلك الخدمات، بما في ذلك المرفقات الإلزامية لجميع وثائق المشروع التي تنص على طبيعة ونطاق ذلك الدعم فضلا عن وظائف ومسؤولية جميع الأطراف المعنية؛

(و) بناء على طلب حكومة بلد البرنامج، يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة منهجية في الاعتبار الخدمات التي يمكن أن تقدمها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أو وكالات التنفيذ والإنجاز الأخرى ذات الصلة؛

(ز) وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٤، يظل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكالة المنفذة، مقصورا على البلدان التي تمر بظروف خاصة، ولا ينطبق إلا اذا أمكن تقديم برهان على أنه من الأساسي ضمان المسؤولية والمساءلة الكاملتين لمدير البرنامج من أجل إنجاز البرامج والمشاريع على نحو فعال؛

٩ - يطلب استرداد التكاليف الإضافية الناجمة عن الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية استردادا كاملا، وذلك عندما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير وتنفيذ وإدارة الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية على نحو متكامل وشفاف ومرن وخاضع للمساءلة، ويطلب أيضا أن تحدد بصورة منهجية هذه الأنشطة وتكاليف دعمها في أطر التعاون؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، بالتشاور مع بلدان البرنامج، والوحدات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومع أعضاء المجلس، تقييما يتناول جميع جوانب الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف مع الحكومات، وأثره على القدرات الوطنية، لا سيما فيما يتصل بالطرائق التي يطبقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١١ - يقرر إبقاء اتجاهات الموارد غير الأساسية وأثرها قيد الاستعراض الوثيق، ولتحقيق هذه الغاية يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقدم في سياق تقريره السنوي، معلومات شاملة عن هذه الموارد، بما في ذلك كميتها، ومنشؤها، ومقصدها، وأثرها على البرمجة.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

٣/٩٨ - استراتيجية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الاتجاه نحو استراتيجية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلا مستداما والتعليقات المقدمة عليه أثناء مناقشة المجلس التنفيذي (DP/1997/CRP.23)؛

٢ - يؤكد من جديد أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنها تكفل عالمية البرنامج وقدرته على التنبؤ وحيدته وتعددية جوانبه، إلى جانب تمكنه من الاستجابة على نحو مرن لاحتياجات البلدان التي تستفيد منه، وخاصة احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل؛

٣ - يلاحظ مع القلق أنه على الرغم من التحسنات الكبيرة في كفاءة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الموارد الأساسية قد هبطت أثناء دورات البرمجة السابقة، وكانت دون الرقم التخطيطي الأولي المحدد في المقرر ٢٣/٩٥، كما أنها كانت غير كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبلدان المستفيدة من البرنامج؛ ويلاحظ مع التقدير مساهمة هذه البلدان في الموارد الأساسية للبرنامج؛ كما يلاحظ أيضا أنه على الرغم من المساهمات المقدمة من مجموعة جديدة من البلدان الأعضاء، فإن التمويل الأساسي لا يزال متكلا على عدد محدود من المانحين؛ وأن مدير البرنامج قد عمد إلى تمديد فترة تنفيذ بعض البرامج القطرية من أجل معالجة هذا القصور في التمويل؛ وأن التأخيرات البرنامجية الإضافية قد تؤثر على النتائج البرنامجية وكذلك على موثوقية البرنامج بوصفه شريكا إنمائيا جديرا بالثقة؛

٤ - يسلّم بأن الموارد الأساسية وغير الأساسية تشكل عناصر لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قِبل المجلس التنفيذي لتناول حالة التمويل على الصعيدين القصير الأجل والأطول أجلا؛ وأن هناك حاجة أيضا إلى زيادة توضيح دور البرنامج على جميع الأصعدة؛ وأنه يجب على المجلس التنفيذي أن يقوم في نفس الوقت، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧، بوضع أهداف محددة وواقعية للموارد الأساسية وأن يبت في آلية تمويل مستقبلية لجعل تمويل البرنامج أكثر ضمانا وقابلية للتنبؤ؛

٥ - يقر بأن النتائج الإيجابية للجهود المبذولة من أجل تضييق بؤرة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستضطلع بدور هام في تعبئة الموارد الأساسية المتعلقة بالبرنامج في المستقبل؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ تنبؤا بالحالة المالية لفترة ثلاث سنوات يتضمن تحديدا للالتزامات المالية التي تعهد بها برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بناء على مقررات المجلس بشأن أطر التعاون القطري والبرامج الإقليمية والعالمية وسائر التدابير السياسية والإدارية والإصلاحية؛ وأن يكفل تقديم الآثار المالية لكافة التوصيات المستقبلية البرنامجية والإدارية والسياسية إلى المجلس، كيما يوافق عليها، وذلك قبل اعتمادها؛

أولا - الإجراءات القصيرة الأجل

٧ - يحث جميع البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة وسائر البلدان التي بوسعها أن تقوم بذلك، على المساهمة بأموال إضافية في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن تسدد مساهماتها هذه في وقت مبكر؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج، على المدى القصير الأجل، أن تظل التكاليف الإدارية في نطاق المستويات المتفق عليها في الوقت الراهن، وفقا للمقرر ٢٤/٩٧، وأن تستخدم كافة المساهمات الإضافية في الموارد الأساسية، بصورة حصرية، في تنفيذ الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

ثانيا - وضع استراتيجية تمويلية مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩ - يقرر، في إطار المراعاة الكاملة للمناقشات التي جرت في محافل أخرى، أن يدعو لانعقاد فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى رئيس مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيّن نائبا لرئيس المكتب ليكون رئيسا لهذا الفريق العامل، ويطلب أيضا إلى أمين المجلس التنفيذي، وسائر شعب البرنامج ذات الصلة، تيسير ودعم مداولات الفريق العامل؛

١٠ - يقرر أن تكون ولاية الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية على النحو التالي:

(أ) إجراء استعراض لآليات التمويل وكذلك للخيارات الأخرى، فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل الاضطلاع بالتمويل على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومستمر، مع مراعاة مختلف عمليات الميزنة في البلدان المساهمة، إلى جانب ضرورة تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافا فيما بين البلدان المانحة؛

(ب) استحداث مبادئ توجيهية ومعايير لتحديد أهداف التمويل المتصلة بالموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الاستناد بصفة خاصة إلى ما يلي: '١' أهداف وأولويات البرنامج بصيغتها المحددة في المقررين ١٤/٩٤ و ٢٣/٩٥؛ '٢' الاحتياجات والأولويات الإنمائية لدى البلدان المستفيدة من البرنامج بصيغتها المبيَّنة في أطر التعاون التقني؛ '٣' المساهمات الأساسية المزمعة؛ '٤' الدور التمويلي

للبرنامج في الإطار الأوسع نطاقا لتمويل التنمية على الصعيد الدولي؛ '٥' الالتزامات والاستراتيجية القائمة الطويلة الأجل؛

١١ - يسلّم بأهمية مناقشات المجلس التنفيذي المقبلة بشأن ترتيبات البرمجة الخلف، بما في ذلك استعراض معايير الأهلية الحالية المتصلة بتوزيع الموارد الأساسية على البلدان المستفيدة من البرنامج، وضرورة إبراز صورة دولية واضحة لزيادة توعية الجمهور ولتوليد الدعم، ووضع استراتيجية فعالة للاتصال والإعلام لاستخدامها في أعمال الدعوة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل اتخاذ الترتيبات اللازمة للاضطلاع بالتنسيق والتشاور على نحو وثيق مع الجهود المماثلة التي تبذلها صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، طيلة فترة عمل الفريق العامل، وذلك من أجل تحقيق استجابة الاتساق في الأنهج والآليات التي وضعتها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، قدر الإمكان، لولايات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٣ - يطلب إلى رئيس المجلس التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن التقدم المحرز من جانب الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، في كل دورة من دورات المجلس القادمة، بغية اتخاذ مقرر بشأن وضع استراتيجية تمويلية مستدامة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

٤/٩٨ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب المكتب التالي لعام ١٩٩٨:

الرئيس:	سعادة السيد جاكوب بوتوى ويلموت	(غانا)
نائب الرئيس:	الدكتور أتول خار	(الهند)
نائب الرئيس:	السيد فولوديمير روشتنياك	(أوكرانيا)
نائب الرئيس:	سعادة الدكتور جون و. أشي	(أنتيغوا وبربودا)
نائب الرئيس:	السيد ألان مارش	(استراليا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.1) بصيغتها المعدلة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (DP/1998/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٨ المتعلقة بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا، والمرفقة بهذا المقرر؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس المقبلة لعام ١٩٩٨، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

ووافق على الجدول الأولي التالي لمواعيد دورات المجلس المقبلة لعام ١٩٩٩:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	١١-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٨، على النحو المدرج في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن متابعة توصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1998/4)؛

وأحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/1998/1)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية ودون الإقليمية التالية:

باراغواي (DP/FPA/CP/195)؛

الصين (DP/FPA/CP/196)؛

نيكاراغوا (DP/FPA/CP/197)؛

مصر (DP/FPA/CP/198)؛

الجزائر (DP/FPA/CP/199)؛

منطقة المحيط الهادي دون الإقليمية (DP/FPA/CP/200)؛

وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم على نحو منتظم بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ العناصر الهامة من البرامج المذكورة أعلاه، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق مبادئ وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١

أحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير البرنامج بشأن تنفيذ إدارة التغيير؛

واتخذ المقرر ١/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمتعلق بتضييق بؤرة تركيز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٥: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

وافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (٢٠٠١-١٩٩٧) (DP/1998/6)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١) (DP/1998/7 و Corr.1)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا والمحيط الهادي (١٩٩٧-٢٠٠١) (DP/1998/8)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا وكومنولث الدول المستقلة (١٩٩٧-١٩٩٩) (DP/1998/9)؛

ووافق على استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٩٧-١٩٩٩) (DP/1998/10)؛

ووافق على أطر التعاون التقني وتمديدات البرامج القطرية التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول للرأس الأخضر (DP/CCF/CVI/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لغانا (DP/CCF/GHA/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لموزامبيق (DP/CCF/MOZ/1)؛

التمديد الثاني للبرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6/EXTENTION II)؛

ثانيا

برنامج التعاون القطري الأول للجزائر (DP/CCF/ALG/1)؛

برنامج التعاون القطري الأول للجماهيرية العربية الليبية (DP/CCF/LIB/1)؛

ثالثا

برنامج التعاون القطري الأول لجزر كوك (DP/CCF/CKI/1)؛

برنامج التعاون القطري الأول لجمهورية كوريا (DP/CCF/ROK/1)؛

برنامج التعاون القطري الأول لتوكيلاو (DP/CCF/TOK/1)؛

رابعا

برنامج التعاون القطري الأول لغواتيمالا (DP/CCF/GUA/1)؛

برنامج التعاون القطري الأول لنيكاراغوا (DP/CCF/NIC/1)؛

وأحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار، والوارد في الوثيقة DP/1998/11، وقرر أن ينظر، في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، في اقتراح يتصل بالمساعدة التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار في المستقبل، وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعبئة الموارد

اتخذ المقرر ٢/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن استعراض الآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير أساسية فيما يتعلق بالسياسة العامة؛

واتخذ المقرر ٣/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن استراتيجية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وقرر إرجاء النظر في التقرير المتعلق باستعراض عملية اجتماعات المائدة المستديرة (DP/1998/CRP.2) إلى دورته السنوية لعام ١٩٩٨؛

البند ٧: مسائل أخرى

أيّد الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة لدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.4)؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادرات المنظمة العالمية للتجارة بشأن أقل البلدان نموا (DP/1998/CRP.5)؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بنتائج الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بحصيلة الاجتماع الموضوعي المخصص للمجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي عقد بنيروبي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛

وأحـــاط علما بالتقرير الشفوي لمساعـــد مدير البرنامج بشأن استخدام الموارد فيما يتعلق بالخط ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية.

٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

مرفق

مشروع خطة عمل للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨

مقدمة

١ - قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٥/٩٦، في جملة أمور، تقديم خطة عمل سنوية للمجلس التنفيذي. وتتضمن هذه الوثيقة قائمة بالقضايا ذات الأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي تقترح مشروعا لخطة عمل للمجلس التنفيذي، في إطار مراعاة هذه القضايا ذات الأولوية، إلى جانب التشريعات والمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس التنفيذي، والمناقشات التي دارت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢ - فيما يتصل بالبرنامج الإنمائي، ستكون فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فترة تنفيذ ودمج للتشريعات المعتمدة والمبادرات المضطلع بها أثناء فترة السنتين الحالية. وستُعطى الأولوية لتنفيذ عملية إدارة التغيير والإطار البرنامجي الجديد، إلى جانب تعبئة الدعم والموارد من أجل برامج القضاء على الفقر. وفي سياق عملية إدارة التغيير، سيجري التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز التركيز القطري؛ وفعالية الآثار؛ والكفاءة والمساءلة وحسن الإدارة. وسوف يضطلع بتقييمات للاستراتيجية، ثم تقدم هذه التقييمات إلى المجلس عند الانتهاء منها.

٣ - وعلى النحو المقرر من جانب المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦، يتم النظر في التقارير المتصلة بالصناديق الخاصة التي يديرها البرنامج الإنمائي على أساس تعاقبي. ومن المقترح أن يستعرض المجلس التقرير المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك في عام ١٩٩٨.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤ - تنطوي أولويات صندوق السكان على خمسة مجالات: (أ) زيادة قاعدة موارد الصندوق على أساس يتسم بالمزيد من القابلية للتنبؤ والضمان والاستمرار؛ (ب) مواصلة تقييم وزيادة فعالية البرامج في كافة أنحاء العالم؛ (ج) الاستمرار في تنفيذ الأولويات البرنامجية الجديدة والنهج الجديد لتوزيع الموارد، على النحو المذكور في مقرري المجلس التنفيذي ١٥/٩٥ و ١٥/٩٦، على التوالي؛ (د) تحسين طريقة تناول برامج الصندوق للقدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في بلدان البرنامج؛ (هـ) التعاون في تنفيذ جهود الإصلاح على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسوف يتعاون صندوق السكان أيضا مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في الإعداد للمبادرة المتعلقة بمرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، مما هو مقرر في عام ١٩٩٩.

القضايا ذات الأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨

القضية		المتابعة	نوع التقرير	الدورة
ألف -	تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١	البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١: تقرير مرحلي واستراتيجية بشأن تنفيذ الخطوات المقبلة، وكفالة التعاون مع إصلاحات الأمم المتحدة (١٥/٩٧، الفقرة ٢١)	شفوي	الأولى والسنوية
		تحليل إدخال تيسيرات الموارد دون الإقليمية (١٥/٩٧، الفقرة ١٦)	رسمي	السنوية
باء -	تنفيذ الإطار البرنامجي الجديد	استراتيجية تنفيذية لكل إطار من أطر التعاون الإقليمي، بما في ذلك منهجية لقياس الأداء وجدول زمني للتقييم في منتصف المدة	رسمي	الأولى
		استعراض تنفيذ الدورة البرنامجية	رسمي	الثالثة
		تحليل النتائج في مجال تعجيل إنجاز البرامج وخيارات استراتيجية للمستقبل	رسمي	الثالثة
جيم -	كفالة نوعية البرامج	استراتيجية تتعلق بتضييق مجالات التركيز ذات الأولوية لدى البرنامج الإنمائي، بناء على الحلقة التدريبية المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	رسمي	الأولى
دال -	استراتيجيات التمويل، والوصول	استراتيجية تتعلق بزيادة الموارد الأساسية لدى البرنامج الإنمائي، وإيجاد قاعدة تمويل أكثر استدامة	ورقة قاعة اجتماع	الأولى
		تقييم الدروس المستقاة في مجال بعثة الموارد الأساسية وغير الأساسية، وخيارات استراتيجية للمستقبل	رسمي	الأولى
		خيارات تتعلق بتحسين سياسة الاتصال والإعلام لدى البرنامج الإنمائي، بوصفها وسيلة لحشد الموارد وزيادة إدراك الجماهير للقيمة المضافة للبرنامج ولآثاره	رسمي	السنوية

القضايا ذات الأولوية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٨

القضية		المتابعة	نوع التقرير	الدورة
ألف -	زيادة قاعدة الموارد	زيادة تطوير استراتيجية الموارد	رسمي[أ]	السنوية
		استكشاف آليات تمويل ابتكارية استكشاف طرق لكفالة إيرادات مستقرة وقابلة للتنبؤ		
باء -	وضع المجالات البرنامجية الأساسية موضع التنفيذ	التركيز على الصحة الإنجابية في سن المراهقة	رسمي[أ]	السنوية
		تنفيذ استراتيجية إعلامية وأنشطة للدعوة	شفوي	السنوية
		التحويل لأنشطة محددة على الصعيد القطري	رسمي[ب]	الثانية والثالثة
		تشجيع مشاركة المنظمات الوطنية غير الحكومية	رسمي[أ]	السنوية
		إجراء تقييمات موضوعية وبرنامجية	رسمي	السنوية

القضية		المتابعة	نوع التقرير	الدورة
جيم -	تنفيذ نهج لتوزيع الموارد	عملية البرمجة القطرية	رسمي[أ]	الثانية والثالثة والسنوية
دال -	تعزيز المراقبة الداخلية والمراجعة والمساءلة	الزيادة الكمية والنوعية للمراجعات الإدارية واستعراضات تنفيذ السياسة العامة	رسمي[أ]	السنوية
هاء -	الأعمال التحضيرية للمبادرة المتعلقة بمرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	تقرير حالة عن الأعمال التحضيرية	شفوي[ج]	الثانية والسنوية
واو -	دراسة عن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في بلدان البرنامج	توصيات بشأن تدابير تنفيذية محددة	رسمي	السنوية

(أ) موضع إبلاغ في سياق التقرير السنوي.

(ب) وارد في البرامج القطرية وفي التقرير السنوي.

(ج) قد يناقش في الدورة العادية الثانية و/أو الدورة السنوية.

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصندوق الأمم المتحدة للسكان

جدول أعمال مؤقت لعام ١٩٩٨

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
			{	انتخاب أعضاء المكتب
	رسمي (DP/1998/L.1)	لاتخاذ إجراء	{	جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ٧٩٩١
	رسمي	للعلم	{	المقررات المتخذة من المجلس التنفيذي في عام
	ورقة قاعة اجتماع*	لاتخاذ إجراء	نصف يوم{	خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٨ لبرنامج الأمم
٢			{	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/
			{	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	رسمي	لاتخاذ إجراء/ للعلم	{	استعراض عام مستكمل لتنفيذ توصيات مجلس
			{	مراجعي الحسابات (٢/٩٧ و ٣/٩٧)
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للسكان:البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١:
	شفوي	للعلم	نصف يوم {	متابعة المقرر ١٥/٩٧ - تقرير مرحلي
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	تضييق بؤرة التركيز (١٥/٩٧)
٥				أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	ورقات استراتيجية التنفيذ لأطر التعاون التقني (٩/٩٧)
			يوم واحد {	أطر التعاون التقني
			{	تقديم المساعدة إلى ميانمار (١/٩٦)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٦				تعبئة الموارد
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء/ للعلم	{	موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخيارات استراتيجية التمويل: "التطلع لاستراتيجية تمويل مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم {	استعراض عملية المائدة المستديرة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	{	استعراض طرائق الموارد غير الأساسية (٤٤/٩٦) بما في ذلك متابعة الفقرة ٢٣ من المقرر ١٥/٩٧
٧			نصف يوم	مسائل أخرى
				الدورة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
	شفوي	للعلم	نصف يوم	تبادل وجهات النظر بشأن آثار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة على الصناديق والبرامج

* سيعد تقرير رسمي أثناء الدورة بناء على ورقة قاعة الاجتماع.

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨)
(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.2)	لاتخاذ إجراء	{	جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم{	تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨
			{	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨
			{	
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد {	أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
٥	شفوي	للعلم	ربع يوم	المعايير والآليات المتصلة بتعديلات الميزانية في حالة حدوث أي عجز هام في الإيرادات (٢٦/٩٧)
٦				خدمات الدعم التقني
	شفوي	للعلم	نصف يوم	استعراض "تقرير عن تقييم وظائف اخصائي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر وعلى الصعيد الإقليمي (٢٧/٩٧)
٧				أنشطة تدريب الموظفين
	شفوي	للعلم	ربع يوم	تقرير حالة عن تنفيذ توصيات التقييم (٢٩/٩٧)
٨				تعبئة الموارد
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	آثار القصور في الموارد على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (٢٩/٩٧)
٩				مسائل أخرى تتضمن:
	شفوي	للعلم	ربع يوم	استكمال بشأن اللجنة التنسيقية الصحية

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/l998/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة الوثائق/خطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
				المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
				تقرير المدير التنفيذي عن عام ١٩٩٧
٢	رسمي	للعلم	يوم ونصف	مقدمة من المدير التنفيذي
				الأولويات البرنامجية والتنفيذ
				تعبئة الموارد
				البرنامج العالمي بشأن وسائل منع الحمل/المبادرة العالمية بشأن متطلبات منع الحمل
				استعراض شامل على الصعيد الإقليمي
				مرفق إحصائي
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية (٢٧/٩٦)
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب سلطة الانفاق البرنامجي
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقرير دوري عن التقييم
٦	شفوي	للعلم	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال تنفيذ المقرر ١٣/٩٧
٧	شفوي	للعلم		تقرير عن حالة اللجنة التنسيقية الصحية
٨				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				التقرير السنوي لمدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرامج الرئيسية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالصناديق الخاصة
	رسمي	للعلم	يومان	تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة لأفريقيا
	رسمي	للعلم		تقارير وحدة التفتيش المشتركة
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص		البند والموضوع
٩	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		{	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١: متابعة الفقرة ١٦ من المقرر ١٥/٩٧
				{	(تقرير مؤقت عن المرافق دون الإقليمية للموارد)
١٠	رسمي	للعلم	نصف يوم	{	متابعة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك نقل مسؤوليات منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في مجال تخفيف الكوارث الطبيعية ومنعها والتأهب لها الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١	رسمي	للعلم	نصف يوم		التقييم
١٢	رسمي	للعلم/اتخاذ إجراء	نصف يوم		متطوعو الأمم المتحدة
١٣				{	تعبئة الموارد
			نصف يوم	{	(بما في ذلك استعراض عملية المائدة المستديرة)
١٤	رسمي			{	أطر التعاون الإقليمي والمسائل المتصلة بها
			نصف يوم	{	(بما في ذلك تقديم المساعدة الى ميانمار)
١٥				{	سياسة الإعلام والاتصال
	رسمي	للعلم	نصف يوم	{	
				{	متابعة المقرر ١٧/٩٧ (الفقرة ١٠)
١٦				{	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	{	تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي			{	تقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٣/٩٧)
					الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٧	شفوي	للعلم	نصف يوم		تقارير بشأن المراقبة الداخلية
١٨			نصف يوم		مسائل أخرى تتضمن:
*				-	حلقة توجيهية بشأن برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز

* ملاحظة: سينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان احتفالا خاصا لمدة نصف يوم بمناسبة صدور التقرير المتعلق بحالة السكان بالعالم في عام ١٩٩٨.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.4)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
				موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩
٢				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١: تقرير مرحلي
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم/لاتخاذ إجراء		تقرير عن تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٩٧/٢٤)
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧
		للعلم	يوم واحد	أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
				عقود الباطن الممنوحة بالمعدات الرئيسية التي أرسلت أوامر الشراء الخاصة بها
				استعراض وتنقيح النظم والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء		استعراض تنفيذ الدورة البرنامجية الجديدة
	شفوي	للعلم	يوم واحد	تقرير عن تنفيذ إطار التعاون التقني الأول لنيجيريا (٩٧/٢٥)
	رسمي			أطر التعاون القطري
٥				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٦	شفوي			صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٩٧/١٨)
٧			نصف يوم	تعبئة الموارد

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٨				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
	رسمي	للعلم		المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٧
	رسمي	للعلم		حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية
	رسمي	للعلم	يوم واحد	الترتيبات المتعددة الأطراف وترتيبات الصناديق الاستئمانية (٢٦/٩٧)
	رسمي	للعلم		التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (٢٦/٩٧)
٩				التعاون فيما بين بلدان الجنوب
	رسمي	لاتخاذ إجراء		"الشركاء في السكان والتنمية" (٩/٩٦)
١٠	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
١١				مسائل أخرى تتضمن:
			نصف يوم	
				- الزيارات الميدانية
	شفوي	للعلم		- تقرير حالى عن اللجنة التنسيقية الصحية

٥/٩٨ - تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14 و Corr.1؛ و DP/FPA/1998/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط)) وبالتوصيات الواردة فيهما، ويقرر أن يحيلهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع التعليقات التي أدلت بها الوفود، وبيانات وردود مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة الحالية؛

٢ - يطلب من مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يقدما في التقارير المقبلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحليلا ضافيا للمشاكل التي ظهرت والدروس المستفادة في الميدان؛ وتركيزا على المسائل التي ستمكن للمجلس من أداء دوره التنسيقي؛ وإلى أن يقدما، في هذا السياق، البيانات الإحصائية ذات الصلة بطريقة موحدة؛

٣ - يدعو مدير البرنامج والمديرة التنفيذية إلى أن يتشاورا مع الأعضاء الآخرين لفريق الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قائمة موحدة بالمسائل ذات الأهمية المركزية بالنسبة لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية، وأن يقدماها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨؛

٤ - يدعو أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يوصي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، بإجراءات ترمي إلى زيادة الفائدة من هذه التقارير بوصفها مدخلات في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في القرار ١٦٢/٤٨ وذلك، في جملة أمور، بالنظر فيما إذا كانت أية مسائل في الشكل الحالي ملائمة لأن تصدر بشأنها الصناديق والبرامج توصيات مشتركة.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٦/٩٨ - خدمات الدعم التقني المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بـ "التقرير عن تقييم لوظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر والصعيد الإقليمي" (تقرير تقييمي مستقل أعد لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٩٩٧) وبتقرير

المديرة التنفيذية عن نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/16)، المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، وفي ضوء مقرر المجلس التنفيذي ٢٧/٩٧؛

٢ - يأذن بمواصلة تمويل وظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على النحو المقترح في الوثيقة DP/FPA/1997/16؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تواصل السعي بنشاط إلى إيجاد حلول عملية للمشاغل التي أثيرت في تقرير التقييم المستقل، في إطار الحوار مع المنظمات الشريكة، ولا سيما بخصوص التنسيق، والمساءلة، والاتصالات بين المستويات الثلاثة للنظام، ووظيفة الدعوة لاختصاصيي خدمات الدعم التقني في المنظمات الشريكة؛

٤ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ تقريرا مرحليا موجزا عن فعالية التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧؛

٥ - يدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ضوء التوصيات المنبثقة عن عملية "المؤتمر الدولي للسكان + ٥"، وبالتشاور مع الوكالات الشريكة، إلى أن تستنبط خيارات للمستقبل بشأن (أ) توفير الدعم والمشورة بواسطة اختصاصيين لأفرقة الدعم القطرية والبرامج القطرية من خلال ترتيبات تستخدم فيها أفضل الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، و (ب) تعزيز مشاركة ومساهمة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة في تحقيق تقدم في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتعزيز جدول الأعمال؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تدرج هذه المقترحات في تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٩، ويتضمن تحليلا للجوانب المالية والجوانب المتعلقة بالميزانية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٧/٩٨ - استراتيجية لتعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بشأن تعبئة الموارد الآن وللمستقبل: استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.2)؛

٢ - يدعو المديرة التنفيذية إلى استكمال ورقة غرفة الاجتماع بشأن تعبئة الموارد الآن وللمستقبل: استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.2) وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تنظيم اجتماعات غير رسمية للمجلس فيما بين الدورات بهدف استعراض مختلف آليات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في الاجتماعات غير الرسمية فيما بين الدورات بهدف اتخاذ مقرر في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن استراتيجية التمويل المستدام التي ستؤدي إلى استناد تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومستمر بغية تمكينه من الاضطلاع بدور رئيسي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٨/٩٨ - الموافقة على تعيين ممثلين قطريين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٧؛

٢ - يحيط علما بتعليقات المديرة التنفيذية مع تعليقات الوفود بشأن هذه المسألة؛

٣ - يأذن للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تشرع في تعيين سبعة ممثلين قطريين على النحو الذي تمت الموافقة عليه في المقرر ٢٦/٩٧، تمشيا مع مدى توافر الموارد؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم كتابيا إلى المجلس في دورته السنوية استكمالا للبيانات المالية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٩/٩٨ - لمحة عامة عن المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه، في أثناء دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.2) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

وافق على التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (DP/1998/12 و Corr.1)؛

وافق على الجزء من التقرير عن الدورة العادية الثانية (الوارد في الوثيقتين DP/1998/L.15 و DP/1998/L.16) المتعلق بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14 و Corr.1 و DP/FPA/1998/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط))؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في ١٩٩٨ و ١٩٩٩، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس كما هي واردة في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: التقريران المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اعتمد المقرر ٥/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير عن التوقعات المالية لمدة ثلاث سنوات الذي يتضمن مجملا للالتزامات المالية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (DP/1998/CRP.6)؛

وافق على أطر التعاون القطري وتمديدات البرامج القطرية التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لتوغو (DP/CCF/TOG/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لرواندا (DP/CCF/RWA/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغامبيا (DP/CCF/GAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغينيا (DP/CCF/GUI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لكوت ديفوار (DP/CCF/IVC/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لمالي (DP/CCF/MLI/1 و Corr.1 **(بالانكليزية فقط)**)؛
التمديد الأول للبرنامج القطري الخامس للنيجر (DP/CP/NER/5/EXTENSION I)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول للبحرين (DP/CCF/BAH/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لألبانيا (DP/CCF/ALB/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لبوليفيا (DP/CCF/BOL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجزر تركس وكايكوس (DP/CCF/TCI/1)؛
التمديد الثاني للبرنامج القطري الثالث لأنتيغوا وبربودا (DP/CP/ANT/3/EXTENSION II)؛
التمديد الثاني للبرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION II)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية:

أولا

تقديم المساعدة إلى حكومة إثيوبيا (DP/FPA/ETH/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بوتسوانا (DP/FPA/BWA/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة جنوب أفريقيا (DP/FPA/ZAF/1)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة رواندا (DP/FPA/RWA/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة سان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/STP/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة سوازيلند (DP/FPA/SWZ/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة غابون (DP/FPA/GAB/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا الاستوائية (DP/FPA/GNQ/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا - بيساو (DP/FPA/GNB/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة الكاميرون (DP/FPA/CMR/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة ليسوتو (DP/FPA/LSO/3)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة مالي (DP/FPA/MLI/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة موريتانيا (DP/FPA/MRT/4)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة موزامبيق (DP/FPA/MOZ/5)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة النيجر (DP/FPA/MER/4)؛

ثانيا

تقديم المساعدة إلى حكومة الأردن (DP/FPA/JOR/5)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة اليمن (DP/FPA/YEM/2)؛

ثالثا

تقديم المساعدة إلى حكومة بنغلاديش (DP/FPA/BGD/5)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بوتان (DP/FPA/BTN/3)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/PRK/3)؛
تمديد المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/2/EXT 1)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/PNG/2)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة تايلند (DP/FPA/THA/7)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة ملديف (DP/FPA/MDV/2)؛

رابعا

تقديم المساعدة إلى حكومة البرازيل (DP/FPA/BRA/2)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة بوليفيا (DP/FPA/BOL/2)؛
تقديم المساعدة إلى حكومة كولومبيا (DP/FPA/COL/3)؛

البند ٥: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الإدارية

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المعايير والآليات لتسويات الميزانية في حالة ظهور أي نقص هام في الإيرادات (٢٦/٩٧)؛

اعتمد المقرر ٨/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بالموافقة على تعيين ممثلين قطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦: خدمات الدعم التقني

اعتمد المقرر ٦/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بخدمات الدعم التقني المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٧: أنشطة تدريب الموظفين

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم (٢٩/٩٧) بشأن أنشطة التدريب لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٨: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٧/٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق باستراتيجية لتعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٩: مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن إدارة التغيير؛

أقر تعيين بوتسوانا، من المجموعة الأفريقية، لتمثيل المجلس التنفيذي في لجنة التنسيق المعنية بالصحة والتابعة لمنظمة الصحة العالمية/ منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بالعرض الذي قدمه رئيس اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

الجدول ١ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨)
(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، الشروح، قائمة الوثائق/ خطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
				المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي	للعلم	يوم ونصف يوم	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧ بيان استهلالي للمديرة التنفيذية أولويات البرنامج وتنفيذه تعبئة الموارد البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل/ المبادرة العالمية المعنية بالاحتياجات من وسائل منع الحمل لمحة عامة إقليمية المرفق الإحصائي
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	الطاقة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية (٢٧/٩٦)
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب السلطة لتكبد نفقات البرنامج
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	التقرير الدوري عن استراتيجية التقييم والمعلومات والاتصالات
٦	شفوي	للعلم	نصف يوم	تنفيذ المقرر ١٣/٩٧

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٧	شفوي/ ورقة غرفة اجتماع	للعلم		استراتيجية تعبئة الموارد الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				التقرير السنوي لمدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		بيان استهلالي لمدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرنامج الرئيسي، بما في ذلك الإبلاغ بشأن الصناديق الخاصة
	رسمي	للعلم	يومان	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والمبادرة الخاصة لأفريقيا
	رسمي	للعلم		تقارير وحدة التفتيش المشتركة المرفق الإحصائي
	رسمي	للعلم		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١: متابعة المقرر ١٥/٩٧ (الفقرة ١٦) (التقرير المؤقت عن مرافق الموارد دون الإقليمية)
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		
٩	رسمي	للعلم	نصف يوم	متابعة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك نقل مسؤوليات منسق الإغاثة الطارئة المتعلقة بالتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتأهب لها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	رسمي	للعلم	نصف يوم	التقييم
١١	رسمي	للعلم/ لاتخاذ إجراء	نصف يوم	متطوعو الأمم المتحدة
١٢	ورقة غرفة اجتماع		نصف يوم	تعبئة الموارد (بما في ذلك استعراض اجتماعات المائدة المستديرة)
١٣	رسمي		نصف يوم	أطر التعاون القطري والمسائل المرتبطة بها (بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ميانمار)
١٤			نصف يوم	سياسة الاتصالات والمعلومات متابعة المقرر ١٧/٩٧ (الفقرة ١٠)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١٥				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي	للعلم		تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٣/٩٧)
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٦	شفوي	للعلم	نصف يوم	التقارير عن المراقبة الداخلية
١٧			نصف يوم	مسائل أخرى، بما في ذلك: جلسة إفادة بالمعلومات بشأن برنامج الأمم المتحدة المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
*				

* ملاحظة: سينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان نشاطا خاصا يدوم نصف يوم بخصوص التقرير عن حالة سكان العالم لعام ١٩٩٨.

١٠/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: القدرة الاستيعابية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان التي تنفذ بها برامج (DP/FPA/1998/4)؛

٢ - يحيط علما أيضا بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز القدرة الاستيعابية؛

٣ - يحيط علما كذلك بالحاجة إلى القيام، حيثما يكون ذلك مناسبا، بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٤ - يؤيد الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لزيادة القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في البلدان التي تنفذ بها برامج، بما في ذلك التدريب وإصدار وتنفيذ الدليل الجديد لسياسات وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٥ - يؤيد التوصيات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/4 بشأن مواصلة تنمية القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد في البلدان التي تنفذ بها برامج؛

٦ - يحث المديرة التنفيذية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/4، واضعة في اعتبارها التعليقات التي أدلت بها الوفود في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن متابعة التوصيات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/4.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١١/٩٨ - صندوق الأمم المتحـــدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ وسلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمقترحات المقدمة من المديرة التنفيذية بشأن تخطيط الموارد البرنامجية، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/5 والتي نقحها نائب المديرة التنفيذية في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٩ بمستوى معادل للموارد الجديدة المتوقعة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٩، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن أي زيادات أو انخفاضات ملموسة في الإيرادات المقدرة لعام ١٩٩٩؛

٣ - يحيط علما بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للتخطيط البرنامجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢: ٢٨٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛ و ٣٠٣ ملايين دولار لعام ٢٠٠١؛ و ٣٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٢؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية اتخاذ خطوات لتطوير خطة العمل بحيث تصبح وثيقة تتسم بمزيد من التركيز والطابع التحليلي والاهتمام بالنواتج؛

٥ - يدعو المديرة التنفيذية إلى زيادة نسبة الموارد القابلة للبرمجة لدى صياغة خطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٢/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقييم

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير المديرة التنفيذية عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/6) وبالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تنقيح مبادئه التوجيهية للرصد والتقييم، بحيث تركّز على الفعالية والنواتج؛

٢ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز المحتوى التحليلي للتقرير الدوري المتعلق بأنشطة التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بالنواتج والمنجزات والدروس المستفادة؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تتلمس بنشاط فرص الاضطلاع بتقييمات مشتركة، حيثما يكون ذلك مناسبا، مع الشركاء من المنظمات والحكومات؛

٤ - يطلب أيضا بذل الجهود لمواصلة زيادة النسبة المئوية للتقييمات الخارجية ومواصلة إفادة المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف في التقرير الدوري الذي يقدم عن أنشطة التقييم؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في التقرير الدوري عن أنشطة التقييم، اعتبارا من عام ٢٠٠٠، مرفقا يتضمن سجلا وتحليلا لمدى الامتثال من حيث التقييم فيما يتعلق بجميع البرامج القطرية المنجزة في فترة السنتين السابقة وفقا لخطة عمل الصندوق المتعلقة بالتقييم. ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٣/٩٨ - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - ينوه بالتنوع الذي يميز نطاق عمل متطوعي الأمم المتحدة ودورهم، وتنامي برنامج متطوعي الأمم المتحدة بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص الإنجاز المتمثل في تحقيق أكبر عدد من المتطوعين العاملين؛

٢ - ينوه أيضا بالرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع الحكومي الدولي الرابع، مجسدة في إعلان بون؛

٣ - يشيد ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لجهوده المتواصلة من أجل ضمان صلاحيته من خلال إصدار استراتيجية سنة ٢٠٠٠ وتنفيذها؛

٤ - يحيط علما بالمسائل التي حددها التدقيق الإداري الداخلي، وينوه بالأعمال التي يقوم بها حاليا برنامج متطوعي الأمم المتحدة من أجل الاستجابة لاستنتاجات ذلك التدقيق؛

٥ - يرحب بالمقرر المتخذ بإعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين؛

٦ - يؤيد الاقتراحات الداعية إلى استخدام فائض صندوق التبرعات الخاص المتحقق مرة واحدة والبالغ مجموعه ١,٨ مليون دولار لتنفيذ التوصيات الناتجة عن التدقيق الإداري الداخلي؛

٧ - يطلب من برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يقدم تقريرا في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ عن الاحتياطي المخصص لاحتياجات الإجلاء الأمني والطبي، في سياق الاستعراض السنوي للحالة المالية؛

٨ - يقرر أن من المناسب تمويل التقييمات المواضيعية الاستراتيجية والشاملة من صندوق التبرعات الخاص واستكمال رصد متطوعي الأمم المتحدة والمشاريع التي ينفذها برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٤/٩٨ - تقديم المساعدة الى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بأن استمرار تمويل أنشطة المشاريع في القطاعات المبينة من قبل في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣، والمؤكدة بمقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦، يقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار للفترة من منتصف عام ١٩٩٩ الى نهاية عام ٢٠٠١؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج بأن يعتمد، على أساس كل مشروع على حدة، تمديدات مشاريع مبادرة التنمية البشرية حتى مبلغ ٣٦,٩ مليون دولار من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية للفترة الراهنة لتخطيط الموارد، وحتى ١٣,١ مليون دولار من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية للفترة التالية لتخطيط الموارد، عندما تصبح متاحة؛

٣ - يأذن لمدير البرنامج بأن يعبئ، بالتشاور مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية الأخرى، موارد غير أساسية من أجل الاضطلاع ببرنامج الأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى ولاية راخين الشمالية، من خلال الآليات والطرائق المناسبة؛

٤ - يطلب الى مدير البرنامج أن يواصل موافاة المجلس التنفيذي سنويا بتقرير عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال تنفيذ الأنشطة المشاريعية لمبادرة التنمية البشرية.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٥/٩٨ - سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإعلام والاتصال

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالوثيقة DP/1998/23، التي يلخص فيها مدير البرنامج أوجه التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والدعوة والإعلام؛

٢ - يرحب بالتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٥ في إيجاد صورة أفضل وضوحا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ودرجة أكبر من الوعي بهما لدى مختلف الجماهير المستهدفة؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على التركيز على النتائج في سياسة الاتصال التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الى جانب التركيز على الارتباط بين عنصري الاتصال والدعوة وتعبئة الموارد؛

٤ - يؤيد الجهود التي يبذلها مدير البرنامج لتعزيز صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة وضوحها كيما يزداد وعي الجمهور بنطاق البرنامج ومدى فعاليته ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، مع مراعاة تهيئة استراتيجيات الاتصال بحيث تلائم الجماهير المستهدفة المختلفة؛

٥ - يدعو مدير البرنامج الى أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بيانا يحدد فيه، في إطار استراتيجية البرنامج المؤسسية للاتصال والدعوة، المجالات الرئيسية التي ستستجيب للاحتياجات الراهنة في مجال الاتصال، واضعا في اعتباره المقرر ١٧/٩٧ والتعليقات التي أبدتها الوفود في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ خطة عمل لتنفيذ المجالات الرئيسية المحددة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بما في ذلك الآثار المترتبة عليها في الميزانية.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٦/٩٨ - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1998/24 و DP/1998/24/Add.2*)، ويلاحظ كذلك أن المكتب يواصل العمل بنجاح وفقا لمبدأ التمويل الذاتي؛

٢ - يطلب إلى لجنة التنسيق الإداري أن تقدم المساعدة والتوجيه للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التوصل إلى الاستجابات المناسبة بخصوص المجالات المحددة في الوثيقة DP/1998/24، التي يتسم فيها تقدم المكتب بالبطء أو التي تصادف فيها حاليا صعوبات غير متوقعة؛

٣ - يوافق على إنشاء وظيفة كبير موظفي الإعلام برتبة مد - ١ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٧/٩٨ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دروته السنوية لعام ١٩٩٨

(جنيف، ٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء دورته السنوية لعام ١٩٩٨ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.3 ؛ و DP/1998/L.3/Corr.1) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، على النحو الوارد في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧ عن الأولويات البرنامجية، والفعالية البرنامجية، والاستعراض الإحصائي العام، والاستعراض الإقليمي العام ((DP/FPA/1998/3 (Part I)، و (Part I/Add.1)، و (Part II)، و (Part III))؛

طلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ ورقة قاعة اجتماع عن النهج القطاعية النطاق؛

البند ٣: القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية

اتخذ المقرر ١٠/٩٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن القدرة الاستيعابية؛

البند ٤: خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

اتخذ المقرر ١١/٩٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ وسلطة الإنفاق البرنامجي؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية والمشاريع التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1998/8)؛

البند ٥: التقرير الدوري عن التقييم

اتخذ المقرر ١٢/٩٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن التقييم الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦: استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال؛

البند ٧: استراتيجية تعبئة الموارد

أحاط علما بورقة قاعة الاجتماع التي تتضمن عرضا مستكملا للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/CRP.3)، وبالتعليقات التي أبديت عليها؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨: التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج لعام ١٩٩٧، بما في ذلك مقدمة التقرير، والسجل البرنامجي الرئيسي، والبرامج العالمية والأقاليمية، والصناديق والبرامج الأخرى، وبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة، والمرفق الإحصائي (DP/1998/17/Add.1-7 و DP/1998/17/Add.1 (Part III)/Corrr.1)، والتعليقات التي أبديت عليه؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن متابعة المقرر ١٦/٩٧ بشأن إدارة التغيير، بما في ذلك التقرير المؤقت عن تسهيلات الموارد دون الإقليمية (DP/1998/CRP.8)؛

أحاط علما بالخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٨ (DP/1998/CRP.9)؛

البند ٩: متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة الإصلاح في الأمم المتحدة؛

أحاط علما بالتقرير المقدم بشأن منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ: نقل المسؤوليات الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/18)؛

البند ١٠: التقييم

أحاط علما بالتقرير المقدم عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/19)؛

البند ١١: متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ١٣/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١٢: تعبئة الموارد

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم من الرئيس عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ١٣: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ١٤/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن تنفيذ عنصر حقوق الإنسان المشمول في إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس (DP/1998/22)؛

البند ١٤: سياسة الاتصال والإعلام

اتخذ المقرر ١٥/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام؛

البند ١٥: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٦/٩٨ بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/1998/25)؛

البند ١٦: المراقبة الداخلية

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في الوثائق DP/1998/26 و DP/1998/24/Add.1 و DP/FPA/1998/7، وطلب الى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره وأن يقدم سنويا تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

البند ١٧: مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عام ١٩٩٧؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن مبادرات منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا؛

أحاط علما بالتقرير المقدم عن آلية المائدة المستديرة (DP/1998/CRP.2)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مونتسيرات.

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

المرفق

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)

(٥ أيام عمل*)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.4)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	شفوي	للعلم	يوم واحد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠٠١: تقرير مرحلي
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم/لاتخاذ إجراء		الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٧ (بما في ذلك تقرير عن تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩)
	رسمي	للعلم		إدارة المخاطر
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (بما في ذلك الشراء من البلدان النامية)
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن والمعدات الرئيسية المشمولة بأوامر الشراء
	رسمي	للعلم		استعراض وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	رسمي	للعلم	يوم واحد	نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧
٤				أطر التعاون التقني والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		استعراض ترتيبات الخلافة في مجال البرمجة
	شفوي	للعلم	يوم واحد	تقرير عن تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (٢٥/٩٧)
٥				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	½ ١ يوم	تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (بما في ذلك إدارة المخاطر، والاحتياطيات، وفائض الإيرادات)
٦	شفوي	للعلم		صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٧)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٧				تعبئة الموارد
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء	½ ١ يوم	تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٨	شفوي	لاتخاذ إجراء	½ ١ يوم	تعبئة الموارد
٩				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	½ ١ ١ يوم	الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تنقيح النظام المالي
	رسمي	للعلم		الترتيبات الثنائية - المتعددة الأطراف وترتيبات الصناديق الاستئمانية (٢٦/٩٧)
١٠				التعاون فيما بين بلدان الجنوب
	رسمي	لاتخاذ إجراء	½ ١ ١ يوم	"الشركاء في مجال السكان والتنمية" (٩/٩٦)
١١	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
١٢				اللجنة التنسيقية الصحية
	رسمي	للعلم		تقرير عن الاجتماع الأول للجنة التنسيقية الصحية
١٣	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		النهج القطاعية النطاق
١٤	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		مسائل أخرى، بما في ذلك: - الزيارات الميدانية

١٨/٩٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنقيحات النظام المالي والقواعد المالية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالهيكل المنقح المقترح للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوارد في المرفق الأول للوثيقة DP/1998/32؛

٢ - يوافق على التنقيحات المقترح إدخالها على الصيغة الحالية للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/FIN REG & RULES/Rev.1 و Rev.2)، **الواردة في الفروع ألف وباء وجيم من المرفق الثاني للوثيقة** DP/1998/32.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

١٩/٩٨ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما باستعراض ترتيبات البرمجة الخلف الواردة في الوثيقة DP/1998/34، **والتحسينات المدخلة على عمليات البرمجة، والتبسيطات المزمعة الأخرى، إلى جانب التعديلات المتصلة بمستويات البرمجة المأذون بها والتي أدرجت وفقا للفقرة ٢٥ من المقرر ٢٣/٩٥، مما ورد وصفه في الفقرات ٢٨-٣١ من الوثيقة** DP/1998/34؛

٢ - يسلّم بأن استنتاجات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باستراتيجية التمويل للبرنامج الإنمائي، بصيغتها المعتمدة في المقرر ٢٣/٩٨، ستؤثر على المعالم المالية لترتيبات البرمجة؛

٣ - يقرر تطبيق المعالم التخطيطية المالية المختلفة الواردة في المقرر ٢٣/٩٥ فيما يتصل بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل التخطيط والتنفيذ البرنامجيين على هذا الأساس؛

٤ - يؤيد التمديد المقترح للمخصصات المئوية المتعلقة بالموارد البرنامجية والمحددة في المقرر ٢٣/٩٥، مع القيام بالتعديلات التالية، على النحو الذي ورد وصفه في الفقرات ٧٦-٨٣ من الوثيقة DP/1998/34:

(أ) منذ عام ٢٠٠١ فصاعدا، ستحول المخصصات المئوية المنفصلة المتعلقة بتنفيذ الخدمات الواردة في إطار البند ١-٦، بكاملها، إلى المخصصات المتعلقة بأهداف توزيع الموارد من البندين الأساسيين ١-١-١ و ١-١-٢ (هدفا التخصيص ١ و ٢)، مع الاستمرار في سداد نفقات الخدمات الإدارية والتشغيلية بوصفها ترتيبا تفاوضيا مع كيانات الأمم المتحدة، وبوصفها آلية للإبلاغ أيضا؛

(ب) منذ عام ٢٠٠١ فصاعدا، ستدمج المخصصات المئوية المنفصلة المتعلقة بالدعم المقدم لتنمية السياسات والبرامج والمتعلقة كذلك بالدعم المقدم للخدمات التقنية، والواردة على التوالي في إطار البندين ٢-٢ و ٢-٣، في مخصص واحد في إطار البند ٢-٢، مع اتخاذ التعديل اللازم وفقا للفقرة ٨٠ من الوثيقة DP/1998/34؛

٥ - يؤكد من جديد المنهجية الأساسية لتوزيع الموارد، بالصيغة الواردة في الفقرات ٢٦-٢١ من المقرر ٢٣/٩٥ بوصفها أساسا لحساب اعتمادات هدف التخصيص ١ المتصلة بالبلدان منفردة، فضلا عن توزيعات أهداف التخصيص الشاملة، مع اتخاذ التعديلين التاليين اعتبارا من عام ٢٠٠١:

(أ) المعالم المالية والبرنامجية الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذا المقرر؛

(ب) إدراج "الموارد الأخرى" على النحو المذكور في الحاشية ١١ للفقرة ٨٨ من الوثيقة DP/1998/34؛

٦ - يعيد تأكيد مركز البلد المساهم الصافي والتدريج، ويرحب بالدور الهام لدور البلد المساهم الصافي في البرنامج؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبحث طرق تحسين المرونة في توزيع موارد الهدف ٢، وأن يقدم استنتاجاته إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يوافي المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بالآثار المحتملة المتصلة بالترتيبات البرنامجية والمترتبة على تقييم المرحلة التجريبية من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ تحليلا مفصلا لآثار شتى السيناريوهات الواردة في الفقرات ٩١-٩٧ من الوثيقة DP/1998/34، بما في ذلك: (أ) آثار التكلفة الكاملة، فيما يتعلق بكل من الحكومات والبرنامج الإنمائي، لمواصلة تشغيل المكاتب في البلدان المساهمة الصافية، بما في ذلك الدعم المقدم من المقر؛ (ب) الآثار المتصلة بنظام المنسق المقيم وبالخدمات الإضافية المتعلقة بتمثيل منظومة الأمم المتحدة والمقدمة من مكاتب البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يوافي المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ بتحليل للاقتراح الوارد في الفقرة ٩٦ من الوثيقة DP/1998/34 والذي يدعو إلى إخراج البلدان المساهمة الصافية من نموذج حسابات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، وإدارة ورصد هذه الفئة بوصفها مجموعة منفصلة.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٢٠/٩٨ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1998/35)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ٠٠٠ ٩٥٥ ١٠٠ دولار؛

٣ - يوافق على الاقتراح بأن يحمل أي فائض في النفقات على الإيرادات نتيجة للأنشطة غير العادية وغير المتكررة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على احتياطي التشغيل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٤ - يوافق على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وعلى نقل وظيفتين من نيويورك إلى مكتب روما وعلى إنشاء وظيفة رئيس لمكتب أبيدجان على مستوى مد - ١؛

٥ - يحيط علما بوظيفة المدير المقيم لمشروع محدد المؤقتة، يشغلها موظف في الدرجة السادسة، المدرجة في جدول ملاك الموظفين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

٢١/٩٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنقيحات النظام المالي

إن المجلس التنفيذي

يوافق على تنقيحات النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغتها الواردة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من الوثيقة DP/FPA/1998/10، مع جعل تعديلات البند ٤-١٤ (ز) والبند ٥-٤ على النحو التالي:

(أ) البند ٤-١٤ (ز): المبالغ المخصصة بخلاف ذلك لإضافتها إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين، بما في ذلك، في جملة أمور، الإيرادات الآتية من تكاليف الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإيرادات الصافية المتعلقة بخدمات الشراء المقدمة لأطراف ثالثة؛

(ب) البند ٤-٥: تعالج الأموال التي يحصل عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان بموجب البند ٦-١٤، لشراء اللوازم والمعدات والخدمات بالنيابة عن الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية، أو المنظمات غير الحكومية الأخرى، وبناء على طلبها، بوصفها أموالا استئمانية. وتستخدم الإيرادات ذات الصلة بخدمات الشراء المقدمة لأطراف ثالثة لتغطية التكاليف المباشرة لهذه الخدمات. وعند إقفال فترة السنتين، فإن أي زيادة في الإيرادات تضاف إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين.

١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٢٢/٩٨ - ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بالتقرير المتعلق باستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية الثنائية والمتعددة الأطراف، الذي أعد استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٧ (DP/FPA/1998/11)؛

٢ - يؤكد من جديد مبدأ الإضافية والتكامل للتمويل المتعدد الأطراف والثنائي استنادا إلى أنه لن يمس موارد الصندوق العامة؛

٣ - يؤيد مبدأ استرداد كامل تكاليف المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية بناء على فرض رسوم على خدمات الإدارة والدعم إلى جانب الدعم الإداري والتنفيذي؛

٤ - يؤيد أيضا فرض رسوم على الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة ٥ في المائة فيما يتصل بجميع الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف، بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/FPA/1998/11؛

٥ - يوافق، كتدبير مؤقت، على الزيادة المقترحة في تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي بواقع ٥ في المائة من المستوى الحالي إلى نسبة ٧,٥ في المائة المقترحة؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يضع منهجية لتحديد واسترداد كامل التكلفة؛

٧ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي أن يقيم مستوى رسوم الدعم الإداري والتنفيذي، مما هو موصى به من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الوارد في الوثيقة DP/1998/37-DP/FPA/1998/14، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس التنفيذي حتى يتخذ قرارا نهائيا بشأن تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩؛

٨ - يقرر أن توضع ترتيبات استرداد التكاليف الجديدة موضع التنفيذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مع تطبيقها على الاتفاقات الجديدة منذ هذا التاريخ.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٢٣/٩٨ - استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد من جديد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشمل العالمية والحيدة وتعددية الأطراف، وكونها طوعية وقائمة على أساس المنح، مع مراعاتها الكاملة لأولويات بلدان البرنامج واستجابتها لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة؛

٢ - يرحب بدور البرنامج الإنمائي في دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

٣ - يرحب بالتزام البرنامج الإنمائي بالعمل في إطار من المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال مساعدة بلدان البرنامج في متابعتها للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة وفقا للسياسات التي تحظى بموافقة المجلس التنفيذي؛

٤ - يشدد على الحاجة إلى خطة للتمويل، تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية والشراكة والمصالح المشتركة مع تباين المسؤوليات، من أجل تعزيز دعم البرنامج الإنمائي للاحتياجات الإنمائية المتزايدة لدى بلدان البرنامج، وخاصة أقل البلدان نموا؛

٥ - يسلّم بأن وجود برنامج مركز فعال واضح يمثل أمرا هاما بالنسبة لتعبئة الموارد، ويؤكد من جديد مقرريه ١/٩٨ و ١٤/٩٨، ويؤيد الجهود المبذولة في الوقت الراهن لتعزيز تأثير الدعوة والصورة المؤسسية لدى البرنامج الإنمائي من خلال تقوية استراتيجيته المتعلقة بالاتصال والإعلام، مع تسليط الضوء بصفة خاصة على الاستراتيجيات ذات الفعالية من حيث التكلفة والرسائل التي تتسم بحسن الاستهداف؛

٦ - يكرر تأكيد أن الموارد الأساسية تشكل الأساس الوطيد للبرنامج الإنمائي؛ وأنها ضرورية للإبقاء على الطابع المتعدد الأطراف لأعمالها؛

٧ - يسلّم بأهمية الموارد غير الأساسية، بما فيها تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية ومصادر التمويل غير التقليدية، باعتبارها آلية لتعزيز القدرات ودعم وسائل البرنامج الإنمائي، وهو يشير في هذا الصدد إلى مقرره ٢/٩٨؛

٨ - يعرب عن أسفه إزاء الهبوط الذي حدث في الموارد الأساسية، ويؤكد من جديد أن ثمة حاجة إلى عكس هذا الاتجاه وإلى إنشاء آلية تكفل الاضطلاع بالتمويل الأساسي لدى البرنامج الإنمائي على أساس مستمر وقابل للتنبؤ؛

٩ - يسلّم بأن الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين يتضمن مخاطرات تتصل بالاستدامة المالية للبرنامج الإنمائي على الصعيد الطويل الأجل، ويحث كافة البلدان المانحة وبلدان البرنامج، التي تستطيع زيادة مساهمتها في الموارد الأساسية، أن تقوم بذلك؛

١٠ - يعتمد هدفا تمويليا سنويا بمستوى ١,١ مليون دولار؛

١١ - يشدد، في هذا الصدد، على أن هناك حاجة عاجلة لتحقيق زيادات سنوية في تعبئة الموارد الأساسية إلى حين تحديد الهدف؛

١٢ - يقرر، في هذا المجال، أن يقوم البرنامج الإنمائي بما يلي:

(أ) وضع إطار تمويلي متعدد السنوات يتسم بدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية، مع مراعاة المبادئ التالية؛

'١' يحتفظ هذا الإطار بترتيب الأولويات لدى البرنامج الإنمائي وولايته، على النحو المحدد من جانب المجلس التنفيذي؛

'٢' لا يدخل هذا البرنامج أي مشروطية، كما أنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى أي تشويهات للأولويات أو تغييرات في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

'٣' ينبغي لتخصيص الموارد الأساسية الإضافية، التي قد تتم تعبئتها بموجب الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أن يكون متفقا مع المبادئ التوجيهية للبرمجة التي حددها المجلس التنفيذي، مع إعطاء الأولوية للبرامج؛

(ب) جعل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، التي تبدأ في عام ١٩٩٩، بمثابة الدورة التي تقوم فيها كافة البلدان الأعضاء بما يلي:

'١' إعلان تبرعاتها الأساسية للبرنامج الإنمائي على النحو التالي: التزام أكيد بالتمويل عن العام الحالي؛ ومساهمة أكيدة أو بيان للمساهمة عن العام التالي من قِبل البلدان التي تستطيع ذلك؛ ومساهمة أكيدة أو مبدئية عن العام الثالث؛

'٢' إعلان مواعيد السداد عن العام الحالي؛ وينبغي تشجيع السداد في وقت مبكر؛

'٣' استعراض سجل المساهمات الأساسية الفعلية والمساهمات الحكومية في تسديدات تكاليف المكاتب المحلية، إلى جانب مواعيد التسديدات المقدمة في السنة التقويمية السابقة؛

١٣ - يقرر الشروع في عملية استشارية مفتوحة باب العضوية تتسم بكامل التشاركية والشفافية فيما بين أمانة البرنامج الإنمائي والدول الأعضاء في البرنامج، من أجل وضع إطار تمويلي متعدد السنوات يستند إلى المبادئ الواردة في الفقرة ١٢ من هذا المقرر وأيضا إلى طرائق إعلان التبرعات، بهدف عقد أول اجتماع من هذا القبيل على النحو المذكور في الفقرة ١٢ (ب) من هذا المقرر؛

١٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم، استنادا إلى هذه المشاورات، بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، حتى ينظر فيه في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٢٤/٩٨ - استراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد من جديد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم التحدة الإنمائي، والتي تشمل العالمية والحيدة وتعددية الأطراف، وكونها طوعية وقائمة على أساس المنح، مع مراعاتها الكاملة لأولويات بلدان البرنامج واستجابتها لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة؛

٢ - يرحب بالدور الفعال الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الدعوة للبرامج والأنشطة وتنفيذها في إطار المراعاة الكاملة لولايته وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ويؤكد ضرورة الاضطلاع بالتسديدات على نحو يمكن التنبؤ يه وفي الموعد المناسب، إلى جانب زيادة التمويل من أجل تعزيز قدرة الصندوق على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي؛

٣ - يشدد على الحاجة إلى استراتيجية للتمويل تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية والمشاركة وتقاسم المصالح مع تحديد مسؤوليات متباينة تتوقف على البرنامج، وتشجع على المشاركة الجماعية مع البلدان المانحة وبلدان البرنامج ومؤسسات الإقراض والقطاع الخاص والهيئات؛

٤ - يشدد أيضا على الفرصة الكبيرة التي يوفرها استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في إعادة تنشيط الالتزام الدولي ببرنامج العمل، بما في ذلك تعبئة الدعم المالي بناء على تحليل التقدم المحرز والدروس المستفادة والعقبات المصادفة، ويشير إلى أهداف الموارد بصيغتها المتنبأ بها في برنامج عمل المؤتمر الدولي؛

٥ - يسلم بأن ولاية الصندوق وأولوياته البرنامجية تتسم بالوضوح والتركيز، فضلا عن وضوح وتركيز نظام تخصيص الموارد لدى الصندوق، الذي يعتمد على مستوى إنجاز البلد لأهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ويولي اهتماما خاصا بأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا؛

٦ - يؤكد من جديد أن الموارد الرئيسية تشكل الأساس الوطيد للصندوق، وأنها ضرورية للإبقاء على الطابع المتعدد الأطراف لمساعدة الصندوق؛

٧ - يسلم بأن وجود برنامج فعال واضح أمر ضروري لتعبئة الموارد، كما أنه يقر بالجهود الحميدة التي بذلها الصندوق حتى الآن في هذا المجال، ومع هذا، فإنه يحث الصندوق على مواصلة توسيع نطاق دعوته وصورته المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل القيام على نحو أفضل بإبراز أهمية أعماله وأثر وفعالية برامجه؛

٨ - يسلم أيضا بأهمية الموارد غير الأساسية بالنسبة للصندوق وأعمال الجهات الفاعلة غير الدول في ميدان تعبئة الموارد.

٩ - يعتمد فيما يتصل بالصندوق هدفا إجماليا للموارد، يستند إلى البرنامج، يبلغ ٤٠٠ مليون دولار عن عام ١٩٩٩؛ ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، بدعم من كافة أعضاء الصندوق، ببذل كل جهد ممكن لبلوغ هذا الهدف من خلال تعبئة الموارد من جميع المصادر، بما فيها البلدان المانحة وبلدان البرنامج والمؤسسات والقطاع الخاص؛ ويقرر أن يستعرض هذا الهدف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بغية تحديد الأهداف المتصلة بالسنوات القادمة؛

١٠ - يسلم بأن الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين يتضمن مخاطر تتصل بالاستدامة المالية للصندوق على الصعيد الطويل الأجل، ويحث كافة الجهات المانحة وبلدان البرنامج التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية أن تقوم بذلك؛

١١ - يقرر، في هذا السياق، أن يضطلع الصندوق بما يلي:

(أ) وضع إطار تمويلي متعدد السنوات يتسم بدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية، مع مراعاة المبادئ التالية:

'١' يحتفظ هذا الإطار بترتيب الأولويات لدى الصندوق وولايته، على النحو المحدد من جانب المجلس التنفيذي؛

'٢' لا يدخل هذا البرنامج أي مشروطية، كما أنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى أي تشويهات للأولويات أو تغييرات في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

'٣' ينبغي لتخصيص الموارد الأساسية الإضافية، التي قد تتم تعبئتها بموجب الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أن يكون متفقا مع المبادئ التوجيهية للبرمجة التي حددها المجلس التنفيذي، مع إعطاء الأولوية للبرامج؛

(ب) جعل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، التي ستبدأ بصورة مؤقتة مع الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، بمثابة الدورة التي تقدم فيها كافة البلدان الأعضاء بما يلي:

'١' إعلان تبرعاتها الأساسية للصندوق على النحو التالي: التزام أكيد بالتمويل عن العام الحالي؛ ومساهمة أكيدة أو بيان للمساهمة عن العام التالي من قبل البلدان التي تستطيع ذلك؛ ومساهمة أكيدة أو مبدئية عن العام الثالث؛

'٢' إعلان مواعيد السداد عن العام الحالي؛ وينبغي تشجيع السداد في وقت مبكر؛

'٣' استعراض سجل المساهمات الأساسية الفعلية، إلى جانب مواعيد التسديدات المقدمة في السنة التقويمية السابقة؛

١٢ - يقرر الشروع في عملية استشارية مفتوحة باب العضوية تتسم بكامل التشاركية والشفافية فيما بين أمانة الصندوق والدول الأعضاء فيه، من أجل وضع إطار تمويلي متعدد السنوات يستند إلى المبادئ الواردة في الفقرة ١١ من هذا المقرر وأيضا إلى طرائق إعلان التبرعات، بهدف عقد أول اجتماع من هذا القبيل على النحو المذكور في الفقرة ١١ (ب) من هذا المقرر؛

١٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، بناء على هذه المشاورات، بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، حتى ينظر فيه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

٢٥/٩٨ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر و ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام أثناء دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بما يلي:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (DP/1998/L.4 و Corr.1) **بصيغتيهما المعتمدتين شفويا؛**

أقر تقريري الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ والدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (DP/1998/15 و DP/1998/27)؛

أحاط علما بخطة العمل السنوية المقترحة لعام ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1998/CRP.10)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:	**٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩**
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	**٥ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩**
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	**١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)**
الدورة العادة الثالثة لعام ١٩٩٩:	**١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩**

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الأولى لعام ١٩٩٩، على النحو الوارد في خطة العمل المرفقة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - تقرير مرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١

وافق على إرجاء النظر في التقرير المرحلي المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ إلى دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩؛

البند ٣ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٧ (بما في ذلك تقرير عن تنفيذ الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩) (DP/1998/29 و DP/1998/29/Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/1998/30)؛

أحاط علما بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٧ (DP/1998/31)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1998/37)؛

اتخذ المقرر ١٨/٩٨ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تنقيحات النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بإنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني لعام ١٩٩٧ (DP/1998/33 و DP/1998/33/Add.1)

رابعا - أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ١٩/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف؛

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لبوروندي (DP/CCF/BDI/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لغينيا الاستوائية (DP/CCF/EQG/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لكوستاريكا (DP/CCF/COS/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لباراغواي (DP/CCF/PAR/1)؛

وافق على تمديدات أطر التعاون القطري والبرامج القطرية التالية:

أولا

تمديد إطار التعاون القطري الأول لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/1/EXTENSION I)؛

ثانيا

التمديد الثاني للبرنامج القطري الثالث لجزر كايمان (DP/CP/CAY/3/EXTENSION II)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس لإكوادور (DP/CP/ECU/5/EXTENSION I)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بتنفيذ إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بتقديم المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٠/٩٨ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

وأحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1998/36)؛

سادسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

سابعا - تعبئة الموارد

اتخذ المقرر ٢٣/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن استراتيجية التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

اتخذ المقرر ٢٤/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن استراتيجية التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٨ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/9)؛

اتخذ المقرر ٢١/٩٨ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وأحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض ترتيبات الصناديق الاستئمانية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/14)؛

واتخذ المقرر ٢٢/٩٨ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن ترتيبات الصناديق الاستئمانية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وأحاط علما بالتقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1998/12)؛

عاشرا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علما بالتقرير المرحلي المتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لمنظمة "شركاء في مجال السكان والتنمية" (DP/FPA/1998/13)، ووافق على مواصلة علاقة العمل بين الصندوق والمنظمة على النحو الوارد في التقرير؛

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تمديدات البرامج القطرية التالية:

تمديد تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/5/EXT 1)؛

تمديد تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PH/4/EXT 1)،

تمديد تقديم المساعدة إلى حكومات كازاخستان وأذربيجان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان (DP/FPA/KATTUK/1/EXT 1)؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بالمبادرة العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية، بما في ذلك مبادرة القطاع الخاص؛

ثاني عشر - اللجنة التنسيقية الصحية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاجتماع الأول للجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتعليقات المقدمة بشأنه، ووافق على صلاحيات اللجنة بصيغتها الواردة في التقرير.

ثالث عشر - النهج القطاعية النطاق

قرر إرجاء النظر في التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية النطاق (DP/FPA/1998/CRP.5) **إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي؛**

رابع عشر - مسائل أخرى

قرر إرجاء استعراض التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية لبنغلاديش وتونس ولبنان وجنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.13؛ و DP/1998/CRP.14؛ و DP/1998/CRP.15) **إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩.**

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٩

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
		لاتخاذ إجراء	(	انتخاب المكتب لعام ١٩٩٩
	رسمي (DP/1999/L.1)	لاتخاذ إجراء	(	جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	½ يوم (	تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨
	رسمي	للعلم	(	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	(	خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٥/٩٦)
				الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	½ يوم (	نبذة مستكملة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (٢/٩٧ و ٣/٩٧)
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	(	تقرير مرحلي عن إدارة تنفيذ التغيير (١٥/٩٧)
٤			يوم واحد	أطر التعاون التقني والمسائل ذات الصلة
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	(	متابعة المقرر ١٩/٩٨ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف
	رسمي	لاتخاذ إجراء	(	أطر التعاون التقني

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٥				استراتيجية الإعلام والاتصال
	شفوي	لاتخاذ إجراء	½١ يوم	بيانات بشأن المجالات الأساسية لاحتياجات الاتصال (١٥/٩٨)
٦				الصناديق والبرامج الخاصة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	تقارير بشأن أنشطة مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال ومكتب مكافحة التصحر والجفاف وصندوق الأمم المتحدة الدائر للاستكشاف الموارد الطبيعية (٢/٩٢)
٧				تعبئة الموارد
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	½١ يوم	متابعة المقرر ٢٣/٩٨ بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
		لاتخاذ إجراء		تقرير عن تقييم المخاطر المالية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩			(	الزيارات الميدانية
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	((	تقارير عن الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٨
١٠			½١ يوم	مسائل أخرى
	شفوي	لاتخاذ إجراء	(	اللجنة التنسيقية الصحية
			½١ يوم	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف
		لاتخاذ إجراء		(ستتم الموافقة على الموعد وجدول الأعمال من قبل جلسة مشتركة لمكاتب كل من المجالس التنفيذية)*

* بمشاركة مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

(تنتهي فترة العضوية في آخر يوم من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: اثيوبيا (١٩٩٧)؛ بوروندي (١٩٩٧)؛ الجماهيرية العربية الليبية (١٩٩٩)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٩٧)؛ زامبيا (١٩٩٧)؛ غامبيا (١٩٩٧)؛ غينيا (١٩٩٩)؛ مدغشقر (١٩٩٨).

دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: اندونيسيا (١٩٩٧)؛ باكستان (١٩٩٩)؛ تايلند (١٩٩٩)؛ الصين (١٩٩٧)؛ الفلبين (١٩٩٧)؛ ماليزيا (١٩٩٨)؛ الهند (١٩٩٩).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (١٩٩٩)؛ انتيغوا وبربودا (١٩٩٩)؛ البرازيل (١٩٩٩)؛ بليز (١٩٩٨)؛ كوبا (١٩٩٧).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (١٩٩٩)؛ أوكرانيا (١٩٩٨)؛ رومانيا (١٩٩٩)؛ سلوفاكيا (١٩٩٧).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: استراليا (١٩٩٩)؛ ألمانيا (١٩٩٧)؛ السويد (١٩٩٧)؛ سويسرا (١٩٩٨)؛ فرنسا (١٩٩٩)؛ فنلندا (١٩٩٨)؛ المملكة المتحدة (١٩٩٩)؛ النرويج (١٩٩٩)؛ النمسا (١٩٩٩)؛ هولندا (١٩٩٨)؛ الولايات المتحدة (١٩٩٩)؛ اليابان (١٩٩٩).

- - - - -